

2271 ·46735 ·313 ·1881

DU SATE DUE DATE QUED DATE DUE





tip, after 8 p. Ibn Nujaym al-Mist T

## وهذه أهرست كتأب الاشجاء ولنظارك

al-Ashbah معدوة wa-al-nazair الفن الاول الخ . 1 الفاعدة أزولى لاثواب الامالنية وساندخوهمافى العبادات والمعاملات وخلافها . 1 القاعدة الثانية الامورعة اصدهاونيرامياحث 15 الاولفيدان حقيقتها 11 الثانى في دانماشرعت لاجله 15 النالث في سان تعيين المنوى وعدمة 12 الرابع في صفة المنوى 14 المامسفى بان الاخلاص IV الدادس في بان الجمع بين عبادتين 19 السابع في وقتها 17 الثامن في بان عدم اشتراطها في البقاء وحكمهامع كلركن 77 التاسع في محلها 77 العاشر فىشروط النية 50 ماينافي النية 77 تخصيص العام النبة مقبول ديانة 57 فاعدة الممين على نية الحاف 57 فاعدة الاعان مسنية على الالفاظ الخ 17 تركمهل في النيابة في الذية TY خاتمة تجرى قاعدة الامور عقاصد هافي علم الدرسة TV القاعدة الثالثة المقين لايزول بالشك TY قاعدة الاصل بقاءما كان على ماكان TA قاعدة الاصل براءة الذمة 59 قاعدةمر شكهل فعل املاالخ 59 الشك في اركان الج والطلاق وعدده وقدر الدن ۳. شكفى اندور وى الحلف هل بالله او بالطلاق 31 فاعدة الاصل العدم وفيهافر وع 41 تنبيه الدس الاصل العدم مطلقا الخ ٣٢ فاعدة الاصل إضافة الحادث الى أقرب اوفا موفيها قروع ٣٢ بيان ماخرج عن هذه القاعدة ٣٢ قاعدة هل الاصل الاباحة الح 22 الاصل في الايضاع التحريم وفيهامسائل ٣٣ يقبل فيحل البضع خبر الواحد 27 قاعدة الاصل فى المكلام المقيقة ونيها فروع

門方方方

OP T

عاتمة وقيها فوائذمها يمان الشك والفلن ويمان حدالاستصاب 27 يانالثكوالوهم والظن واكبرالراي ۳V حدالاستصحاب rv القاعدة الرابعة الشقة تجاب التدسير TV اساب العفيف سبعة TA فوائدمهمة الاولى لخ الفائدة الثانية تخفيفات الشرعانوا عالفائدة الثالثة المشقة والحزج يعتبزان فيما 13 لانم فيه الفائدة الراجة الاس اذاصاني اتسع واذااتسع ضاق 73 القاهدة الخامسة الضرر يزال وهي مشتملة على قواعد 25 الاولى الضرور التبيح المحظورات الشانية ماابيم الضرورة يتقدر بقدرها 24 الثالثة الضررلا يزال بالضرو 24 تندبه بقد لفد الضررا لااصلام صرر عام 24 الفاعدة الرابعة فيمااذاتعارض مفسدتان 2 2 القاعدة المنامسة درءالفاسداولى منجلب المسالح 20 القاعدة السادسةمن الخامسة الماجة تنزل منزلة الضرورة 27 (القاعدة السادسة) العادة عكة وماةر ععلما 27 لفظ الممين والنذروالوصا والاوقاف والاقار برتبدى على العرف EV ماتثبت بالعادة واغاتمت براذا اطردت اوغلبت وحكم البطالة فى المدارس EV فصل فى تعارض المرف مع الشرع وفى تعارض العرف مع اللغة EA تنبيه خرجت عن ساء الايمان على العرف مسائل وفيسه بيان ان العادة المطردة 29 تنزل منزلة الشرط العار بذاذاغرط ضمانهاهل يصحواولا . المرف الذى تحمل عليه الالفاظ اغاهوا لمقارب لا المتأخرولا يعتبرق التعاليق تذربه دل العبرة العرف العام اومطاني العرف 0 | خلوالمواندت 70 النوع الشانى في قواعد كاية الاولى الاجتهادلايتة عن بالاجتماد وفيها مسائل مهمة ٥٣ ماخالف الاغمة الار ومفضالف الرجاع وأنكان فيهخلاف لغيرهم 00 القضاء بخلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف النص لاينفذ 00 القاعدة الثانية اذااجتمع الملال والحرام غلب المرام وماتفرع عليها 00 بيانمااذااختلطت زوجته بغيرهاو بيانما ذااسلم وفعته خساواختان اوام 07 وبنت وخرجعن هذه القاعدة عشرمائل تتمة فيمااذاجع بين حلال وحرام في عقدا ونية OY ونبيه ايسمن الفاعدة مااذا اجتمع في العبادة جانب المضروال فرالخ

2271 46735 1313

```
فصلفى تعارض المانع والمقتضى وتقديم المانع الافي مسائل
                                                                       09
                           (القاعدة الثالثة) هل يكر والايثار في القرب
                                                                        7.
          (القاعدة الرابعة) التابع تابع وفيها قواعد الاولى لايفرد بحكم
                                                                       7.
                                             ماخرج عنهاءن السائل
                                                                       71
                   القاعدة الثانية من الرابعة التابع يسقط بسقوط المتبوع
                                                                        71
                                  السأ وذالتاب علايتقدم على المتبوع
                                                                        71
     الرابعة بغتفرقي التوابع مالا بغتفرني غيرها وفع ابيان ما يغتفر صمالا قصدا
                                                                        71
                         (الفاعدة الخامسة) تصرف الامام منوط بالصلحة
                                                                        75
                               تنبيه امر الامام عاينفذاذا وافق الشرع
                                                                        74
              تذبيه تصرف القباضي في اموال اليدامي والاوقال مقيد بالمسلية
                                                                        74
                              (القاعدة السادسة) المدود تدر وبالشبات
                                                                        72
        تنبيه يقبل قول المترجم في الدودوفيه ان القصاص كالمدود الافي سبع
                                                                        70
           (القاعدة السابعة) الحرلالدخل تحت اليدوقيه بسان ماخرج منها
                                                                        77
(القاعدة الثامنة اذااجتمع أمران من جنس واحد وانحد مقصودها دخل
                                                                         77
                                 أحدها فىالآخرغالباوماتفرع علما
(القاعدة التاسعة) اعمال الكلام اولي من اهماله ان امكن والا اهر وفيما بيان
                                                                         71
                           تعذرا لحقيقة اوهمرها شرعا اوعرفا وتعذرا لجحاز
                   مسئلة السيكى في الوقف وماقاله الصنف عما يوافق الذهب
                                                                         73
 تنبيه التأسيس خيرمن التأكيد ومانفر ععليه من تكرير الطلاق مغيز الومعلقا
                                                                         V7
        (الماعدة العاشرة) المراج بالضمان ويمان مادخل فيهاوماخر جعنها
                                                                         VY
        (القاعدة الحادية عشر) السؤال معادفي الجواب وبيان نعم وبلي
                                                                         VV
 (الفاعدة الثانية عشر) لاينسب لساك قول دماة فرع عليم اوماخر جفنها
                                                                          YA
                (القاعدة المالية عشر) الفرض افضل من النفل الافي مسائل
                                                                          V9
 (القاعدة الرابعةعشر)ماجرم اخذه جرم اعطاؤه ونيما تنبيه ماحرم فعله جرم طلبه
                                                                          49
                                                          الافي مسمامين
                                             (الفاعدة الخامسةعشر)
 من استعبالعلى الشيئ قبل اوانه عوقب بعرمانه وفي
                                                                          A:
                                               آخرهااطيفة فيالعربية
 (القاعدة السادسةعشم) الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وفيها مراتب
                                                                          10
                                                                الولايات
                           (القاعدة السابعةعشر) لاعبرة بالظن المين خطؤة
                                                                           AI
    (القاعدة الثامنةعشر)ذ كربهض مالايتجزى كذكر كاهوبدان ماخر جعنما
                                                                          AI
  (القاسمة عشر) اذااجتمع المباشر والمتسب اضيف المكم للم اشروماخرج عنما
                                                                           AI
                           الفن الشانى من الاشهاء والفظائر وهونن الفوائد
                                                                           AT,
                                                          كتاب الطهارة
                                                                           15
```

```
عممه
                    كتاب الصلاة
                                 14
                    الزكاة
                                 74
                    ٨٧ كتاب الصوم
                    ٨٩ ڪئاب الج
                   د النكاح
                                 9.
                   كتاب الطلاق
                                 95
                   عه كتابالعتق
                   ٩٦ ڪئابالايان
              ١٠٠ ڪئاب الحدود والتعزير
                     ١٠٠ ڪئابالسير
    ١٠٢ كتاب القبط واللقطة والآبق والمفقود
                    ١٠٢ ڪئاب الشركة
                      ١٠٣ كتاب الوقف
         ١٠٩ ڪتاب البيوع وفيه بياز الحل
                    ١١٤ كتاب الكفالة
      117 كناب القضاء والشهادات والدعاوى
                    ١٣٤ كتاب الوكالة
                    ١٣٧ كتاب الافرار
                       اعا كاب العلم
                     اعدا كاب الضارية
                    ١٤٣ كتابالهبة
                 الالمانات كتاب المداينات
                   مع ا كناب الاجارات
129 كتاب الامانات من الوديعة والعارية وغيرها
               ١٥٢ ڪتاب الجروا ،أذون
                  ١٥٣ حڪناب الشفعة
                  القسمة العسمة
                  ١٥٦ ڪنابالا کراه
                  ١٥٦ ڪئاں النصب
         ١٥٧ كتاب الصيد والذبائع والاضعية
              ١٠١ كتاب المظروالالاحة
                    ١٦٠ ڪتاب الرهن
                    ١٦٠ كتاب المنايات
                    171 كتاب الوصايا
```

```
الفن الثالثمن الاشباه والنظائر وهوفن الجمع والفرق
                                    احكام الناسي
                                                   177
                                    احكام الحهل
                                                   174
                                    احكام الاكراه
                                                   174
                                   ا- كام الصيان
                                                   : 74
                                  احكام السكران
                                                   IVI
                                     احكام العبدد
                                                   IVE
                                    احكامالاعي
                                                   175
الاحكام الاربعة الاقتصار والسنناد والتبيز والالقلاب
                                                   IVT
               (احكام الذغدوماية مين فيه ومالاية مين)
                                                   IVY
               مايقيل الاسقاط من الحقوق ومالا يقيله
                                                   IYE
                            بمانان الساقط لايعود
                                                    IVO
                     بما غان الدراهم الزبوف كالحداد
                                                    IYT
                            بيان ان النائم كالمستدقظ
                                                     IVT
                                   (احكام المعقوه)
                                                     IVT
                                  (احكام المحنون)
                                                    144
                       سان ان الاعتبار للعني اواللفظ)
                                                    IVV
                           (احكام الخنثي الشكل)
                                                    IVV
                                   (احكام الانشي)
                                                    IVY
                    (أحكام الذي وفيه ألاث تنبيمات)
                                                     IVA
                         (تنبيه الاسلام بعب ما قبله)
                                                     149
                 (تنبيه آخرفي حق اليهودوالنصاري)
                                                     149
                 (تنبيه لاتوارث بين المسلم والكافرالخ)
                                                     149
                                     (احكام الحان)
                                                     149
                                      (احكام المحارم
                                                     141
         (احكام غيبوبة الحشفة ومافارق فيه القبل الذبر)
                                                     144
                                    (احكام العقود)
                                                     INE
                                    (+ juille Kal
                                                     140
                                   (احكام الكتابة)
                                                     147
                                   (احكام الاشارة)
                                                     144
            (فاعدة فيمااذا اجتمعت الاشارة والعبارة)
                                                     119
                                    (القول في الماك)
                                                     149
                                    (القولفالدين)
                                                     192
```

عدمه

178

177

كتاب الفرائض

```
(الواع الديون)
                                                197
               (مايشتفادمة العسرومالايست)
                                                194
                   (مايقدم على الدين ومايؤخر عنه)
                                                144
خاتمة لا يقدم احدفي التزاحم على المقوق الاجر جالج
                                                194
                         ٠٠٠ (الكلام في اجرة المثل)
                         ٠٠٠ (السكادم في مورالشل)
                     ٢٠١ (القول في الشرط والتليق)
                    انع (مايقبل التعليق ومالايقبله)
                        ١٠١ (القول في احكام السفر)
                        ٢٠٢ (القول فاحكام الحرم)
                        القول في احكام المحد)
                                               1.1
                    ٢٠٣ (القول في احكام يوم الحمة)
                      ٢٠٣ ما فترقى فيه الوضوء والغسل
             ٣٠٣ ماافترق فيه مسح الخف وغسل الرجل
                 ٣. ٢ ما افترق فيه مديح الرأس والمنف
                     ٣٠٠ ما فترق فيه الوضوء والتيمم
            ٢٠٣ ما انترق فيه مسح الجبيرة ومسمح المنف
                    ماافترق فيه الحيض والنفاس
                                              F . F
                    ٣٠٣ ما افترق فيه الاذان والاقامة
              مااءترق فيه محبود السهودو التلاوة
               ٢٠٤ ما افترق فيه مجود الثلاوة والشكر
                     ماافترق فيه الامام والأموم
                      ٢٠٤ مَا افترق فيه الجمعة والعيد
                   ٢٠٤ ماافترق فيه غسل الميت والحي
                 ٤٠٠ ماافترق فيه الزكاة وصدفة الفطر
                   ع - ٢ ماافترق فيهالتمتع والقراب
                       ع. ي ماافترق فيه الهبة والابراء
                    ٢٠٤ ماافترق فيهالاجارة والبيع
                     ع. ٢ ما فترق فيه الزوجة والامة
                ٢٠٤ ما انترق فيه نفقة الزوجة والقريب
              ع. ما انترق نيه المرندوالكافر الاصلي
                    ٤٠٤ ماأفترق فيه العتق والطلاق
                    ٢٠٤ ماافترق فيه التقورالونف
                   ٢٠٤ ماافترق فيه المدير وام الولد
```

```
ه. م ماافترق فيه البيع الفاسد والصيخ
                ٥٠٠ ماافترق فية الامامة العظمي والقصا
                       ٢٠٥ ماأفترق فية القضاء والمسية
                       ٥٠٠ ماافترق فيه الشهادة والرواية
                   ٢٠٥ ماافترق فيه حبس الرهن والمبيع
      ه. ٢٠ ما افترق فيم الوكيل البيع والوكيل بفيض الدين
                      ٠٠٥ ماافترق فيه النسكاح والرجعة
                        ٥٠٥ ما فترق فيد الوكيل و الوضى
                        ٢٠٦ ماأفترق فيه الوصي والوارث
٢٠٦ فاعدة اذا اتى بالواجب وزادعايه هلية عالكل واجبا
                      فائدة تعلم العلم على خسة اقسام
                        ٢٠٧ فائدة فيماينبغي اطالب العلم
        فائدة فىاعتقادالانسان فى مذهبه ومدهب غيره
                قاعدة الفرد المضاف الى المعرفة للعموم
                              فائدة الملوم ثلاثة الخ
                                                    T - A
                           فائدة ثلاثمن الدناءة الج
                                                    T . V
                فائدة بدخل الحنة جسمن الحيوانات
                                                     r . A
                            فائدة المومن يقطعه عسة
                                                    T. A
                        فأئدة فى الدعا وبرفع الطاعون
                        فائدة الكنيسة المنم دمة لاتعاد
          فائدة الفسق لايمنع اهلية الشهادة والقضاالح
```

فالدةلاتكر والصلاة على ميت موضوع على دكان فاثدة الفرق سنعلم لقضاوفقه القضاء فائدة في شروط الامامة المتفق عليما الح

ااع فائدة الفقيه يعلم ماأراد الله به

فائدة لم يمص تولية مدرس ليس باهل فائدة ثلاثةلايستعابدعاؤهم

فائدة كل شئ يستل عنه يوم القيامة الاالعلم فأثدة سئلت عن مدرسة لايدرس ولايصلي فيماالح

فأئدة معنى قواهم الاشبه بالمنصوص الح

فائدة أذا بطل الشئ بطل مافي ضمنه 717

١١٣ فأندة المبيعلي الفاسدفاسد

٢١٣ فائدة اذا اجتمع الحفان قدم حق العبد

(الفي الرابع من الاشباه والنظائر وهو قن الالغاز)

```
عورفه
                             ١١٤ كتاب الملاة
                                                  ٣١٣ كتاب الطهارة
                             ع و م كتاب الصوم
                                                  ١١٤ كتاب الزكاة
                            ٥١٦ كثاب النكاح
                                                    書しば「12
                             ه ۲۱ کثال العثاق
                                                 و ١٦ كتاب الطلاق
                            717 كناب المدود
                                                  واع كتاب الأمان
                             ١٦٦ كذاب الفقود
                                                  ٢١٦ كتاب السار
                            ٢١٦ كتاب البيع
                                                 ٢١٦ كاب الونف
                                              ٢١٦ كتاب الكفالة
                            ٢١٦ كتاب النضاء
                            ٢١٧ كثاب الاقرار
                                                 ١٦٦ كتاب الشهادات
                           ١١٧ كناب المضاربة
                                                ۲۱۷ كذاب الصلح
                           ١٦ كتاب الاعارة
                                                   ١١٧ كتاب الحية
                           ١٦٧ كتاب العارية
                                                ٢١٧ كتابالوديعة
                          ۲۱۷ كتابالأدون
                                                 ۲۱۷ کتابالمکاتب
                          ٢١٧ كاب النصب ٢١٧ كتاب النفعة
                          ٢١٧ كتاب القدمة ٢١٧ كتالاضعمة
                         ١١٧ كتاب الكراهية ٢١٧ كتاب المنايات
٢١٨ كتاب الفرائض ٢١٨ ﴿ الفن الخيام من الاشماه والنظائر وهوفن الحيل ﴾
                                         ٢١٨ في الصلاة والصوم والزكاة
                                   واع في انفدية والجوالند كاح والطلاق
                                             ٠٢٠ في الخلع والاعمان
      ٢٦٦ في الاعتماق وتوابعه والوقف والصدقة والشركة والهبة والبيدع والشراء
                                ٢٢٢ فى الاستبراء والمداينات والاجارات
       ٢٢٢ في منع الدعوى والوكالة والشفعة والصلح والمكفي لة والحوالة والرهن
                                                  ع م في الوصايا
                ٢٢٤ ﴿ القن السادس من الاشباء والنظائر وهو فن الفروق ﴾
 ٢٢٤ كنباب الصلاة وفيها بعض مسائل الطهارة وكنباب الزكاة وكنباب الصوم
                                                  والم كتاب الج
                                               المالنكام
                                                وعم كتاب الدلاق
                                                ٥٢٥ كذاب العداق
         و ٢٢٠ الفي السابع من الاشباه والنظائر وهوفن الحكايات والراسلات
                       ٢٢٨ وصية الامام الاعظم لابي يوسف رضي الله عنهما
                        ﴿ عَـ تَ الفهرست ﴾
```

قددًا كتاب الاسبراه والنظائر على مدهب أب حديقة النعمان تأليف الامام العلامة مولانا الشيخ زبن ابن نجيم نفه نا الله بعركانه في الدارين امين وصلى الله على سبدنا المين وصلى الله على سبدنا المحدو على اله وصحبه وسلم



الجدالة وكفي وسلام على عباده الذين أصطفى \* (و بعد) \* فلما يشر الله تعالى باتمام كاب الاشباه والنظائر الفقهبة على مذهب الحنفية المثل غلى سبعة انواع أردث ان أفهرسه في أوله اليسهل النظر فيه النوع (الاول) في القواعد (الاولى) ، لا ثواب الابالنية وفيها بيانماتكون النية فيمه مرطاومالاتكون وبيان دخولها في العبادات والمعاملات والخصومات والمباحات والمناهى والتروك ﴿ (الثَّانية ) \* الامور بمقاصدها وفيما بيان ان الشئ الواحديتصف بالمدلوا لحرمة باعتبارما قصدله وفيهاان الكلام في النية يقع في عشرة مواضع \* (الاول) \* في بيان حقيقتها \* (الثاني) \* فيدما شرعت لاجله \*(الثالث) \* في تعيين المنوى وعدمه \*(الرابع) \* في بيان التعرض لصفة المنوى من الفر يضة والنافلة والاداء والقضاء ، و الخامس) \* في بيان الاخلاص \* (السادس) \* في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة \*(السابع) \* في وقتها \*(الثمامن) \* في بيان عدم اشتراط استمر ارهاوفيه حكمهافي كلركن \* (التاسع) في تحلها \* (العاشر) \* في شروطهاوفيه بيانما بنافيرا (القاعدة الثانية) في اليمين وهي تفصيص العام بالنية وبيان انالشيئة تدخل النية أولا وبيان ان اليمين على نية الحالف أوالمستحاف وبيان ان الاعان مبنية على الالفاظ دون الاغراض وفيهافر وعفى الطلاق وبيان دخول النيابة فى النية وبيانان هلذه القاعدة تجرى في علم العربية أيضا وبيان ما يتعلق بالكلام نحوا وفقها وبيان سماع آية السعيدة عن لم يقصد تلاوتها وبيان ان هيذه تجرى في العروض أيصا \*(القاعدة الثالثة )\* اليقين لايزول بالشكوفيم اقواعد \* (الاولى) \* الاصل بقاء ما كان

( قُولُه سَبِعَةُ الوَاعِ) هَكُذُا في عامة النسخخ والصواب مسبعة فنون يدل عليمه التفصيل الآتى ولعله وقعسهوامن قلمالصنف اومن اول ناسمخ (قوله اقهرسه) القهرس بالكسر الكتاب الذي يجمع فيه المكتب معدرب فهرست وقدفهرس كتابه قاموس (قوله في العبادات) سواء كانت مقاصداو وسائل الا انهاشرط معةفى المقاصد وشرط كال في الوسائل ويستشنى منها التيمسم والوضوء ينبيذ التمروسؤر الحمارقان النيسة شرط المحدة ويستثني اسن القاصد الاسلام فانه يمصر بدونها ( قوله دخول النبابة الح)ائ عدمد خول النياية في النية فاوعم المريض غيره فالنية عليه دُون المحم (قوله القاعدة الح)هي الامور بقاصدها فغرى هذه القاعدة في علم العربية فلهب سنبو بهوالمهوراليان الكلام عند النحاة لابدان يكون مقصدودا فلايسمي كلاما ماينطق يهالنبائم والساهي وما يعكيه الحبوانا تالعلة وخالف بعضهم فلم يشترط القصد (قوله عن لم يقصد تلاوتهاالے )كالوسمة هامن يعيدوان ارجينيونفانه

لایلزمه الدعبود لغندم القصد (قوله فی العروض) بفتح اله بن اذا اشعرِ عندا هله کلام و زون به قصود به ذلك اماما يقع موزونا اتفاقا فلايسه ي شعرا إفى الرجعة فغ العدة القول للزوج لانه علك الانشاء فهاك الاخبار وبعذالعدة القول از وجة لان الاصل عدم الرجعة (قوله في الطوع) فالقول لمدعيه لانه الاصدل وأن برهنا فبينةمدعي الاكراه اولى (قوله في القيــمة) غاذا اختلفا في قيمة المتلف والغصو بفالقول قول الغارم لان الأصل البراءة عازاد (توله في اركان الج) فانحصل الشك فيركن منه قال الخصاف يقرى كافي الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤديه ثانيالان تسكرارالركن والزيادة علمه لايفسدالج وزيادة الرصكعة تفيدالصلاة فكان التحري في ال الج احوط كذافي المحيط (قوله ومايدعي عليمه) ای ویدان الشانی الذی يدعى عليه من الدين (قوله فيفيه) اي الاعدرم النكاح لان في المثلام شكا (قولەفى ابانتهافى الرض) اىقالالورئة ابانك في الصحة وقالت المانني في الرص فلي الارث فألقرل قولها (قوله سبعة الح) فيه ان المدرد عانية والجواب ان العسر وعوم الباوى كلاهما

على ما كان و بيان ما تقرع عليها من الطهار ات والعباداة والطلاق وانكار المرأة وصول النفقة اليها واختلاف الزوجمين في الممكين من الوطئ والسكوت والردوالر جعة في العدة و بعدها واختلاف المتبايعين في الطوع ودعوى المطلقة الحبل \* (الثانية) \* الاصل برأة الذمة وفيها بيان الاختلاف في القيمة والجواب عما أو ردعليها ﴿ الثالثة ) \* منشك هل فعل اولا فالا صل عدمه و يدخل فيها من تبقن الفعل وشك في القايل والكثير وبيان انماثيت باليقين لا يزول الاباليقين وبيان الشكفي الوضوء والصلاة هل صلاها اولا والشك فى تعبين الفرض المتروك وبيان مااذا اخبره عدل بترك شئ منها والاختلاف بيز الامام والقوم وبيان الشك في اركان الحرج وفي الطـ لافوعده وفي الخـ ارج من ذكره وفي فدر الدين ومايدى عليه موفي الزكاه والصوم والمنهذور وفي اليمين مركونها بالله تعمالي او بطلاق اوعناق \*(الرابعة)\* الاصل العدم وفيها بيان الاختلاف في وصول العنين وفى بعالمشارك والمضارب وفحان المال قرض اومضاربة وفى قدم العيب وفي اشتراط المنيار والرؤية وفي يان الشك في وصول اللبن الى جوف الرضيع بعدما ادخلت تديم افي فه رفى آخرها التنبيه على تقييدالفاعسدة وبيان ماخرج منها \* (الخامسة)\* الاصل أضافة الحادث الى اقرب ارقأته و بيان وجود التجاسة في الثوب وأنفأرة في البائرو بيمان ماذا أقر بفقاعين العبدفي ملك البائع وكذبه المشترى وفي اختب لاف الورثة مع المرأة فى ابانتها فى المرض او الصدة وفى اختلانهم فى كون الاقر ارابعضهم فى الصحة أو الرض وفيها لواختلفواني اسلامها بعدموت الزوج أوقبله وفى الاختسلاف بين الفاضي العزول وغيره و بيانماخرج عن هذه الفاعدة \* (السادسة) \* هل الاصل في الاشياء الاباحة أوالمظراوالتوقف وبيان عُرة الاختلاف في ذلك (السابعة) \* الاصل في الابضاع القعريم وفيهامسائل القدرى في الفروج وبيان الطلاقي ألميم والمعتقى المبهم والمنسي وبيان ماخر جعنهاوفيهابيان وطئ السرارى اللاق يجلبن الأتنمن الروم والهند وان أعماينا احتاطواف الفروج الافي مسئلة ونيم اقاعدة وهي الاصل في الكلام الحقيقة وبيان مافرع عليهاو بيان مايشهل الصحيح والفاسدوما يختص بالصحيح وسان مااور دعليها معجوابه وفيها \* (خاتمة )\* فيها قواعد \* (الأولى)\* يستثنى من قولهـم اليقين لايز ول بالشك مسائل \* (الثَّانية) \* يبان الشكوالوهم والظن وغالب الظن وأحجر الرأى \* (الثالثة) \* في بسان حد الاستمداب وحيته وما فرع عليه \* (القاعدة الرابعة) \* المشقة تجلب التبسير وبيان أن اسباب التخفيف سبعة السفر والرضوالا كراه والنسيان والجهل والعسر وعوم الملوى والنقص وفيه بيان ماوسع فيه ابوحنيفة من العبادات وغيرها على هـ ذ الامة وماوسع نيمه الاعمة الاربعة وختمنا هذه بقوائد مهمة \* (الاولى) \* الشاق على قسمين وفيما ، (تنبيه) في الفرق بين من ضالز وج ومن ضها \* (الثانية) \* ان تَعْفِيفَانِ السَّرِعَالُواع \* (السَّاللَّة) \* أَنَّ الشَّقَةُ وَالْحَرْجِ الْمَايِعَتْمِ انْعَدْعُدُم النص \* (الرابعة) \* بيان قولهم اذاضاق الامرانسع وإذا اتسع ضاق و بيان ماجع بينهما \* (الفاعدة الخيامسة) \* الضرر بزال و بيان ما ابتنى عليمامن ايواب الفقه ويتعلق بها تواعد \* (الاولى) \* الضر ورات تبيح المخطو رات \* (الثانية) \* مااييح الضرو رةيتة در بقدرهاو يقرب تهاما جازله فدر بطل بزواله \* (الثالثة) ، الضرر واحدكا اشاراليه في المنهم ( قوله والندس) والسبب الساب مفائه بؤع من الشيقة فناسب الشفيف في فالمعدم

الايزال بالضرر وبيان انهامقيدة القبلها وفيرابينان مايتحمل فيه الضر والخاص لدفعضر رعام وبيان مافر ععليها وفيهابيان مااذا تعارض ضرران اومفسد ثان وبيانا حكامهن ابتلي سليتين وبيان قوطمدر المفاسد اولى من جلب المصالح وما يتفرع غليما \* (القاعدة السادسة) \* العادة مجكمة وبيان ما فرع عليما من حدالماء الحارى والماء المكثير والحيض والنفاس والعسمل المفسد الصلاة وكون الشئ مكيلا أوموزونا وصوميوم الشك ويومين قبل رمضان وقبول الحدية وجوازالا كل من الطعام المقدم اليمه بغيرا ذنصريم وبناء الايمان والنذور والوصايا والاوقافءايها وبيان ماثبنت العادةبه وييان انهاان العتسبراذا اطردت اوغلبت لاان ندرت وقيها بيان حكم البطالة فى المدارس وفيده بينان مسامحة الامام فى كل شهر اسبوعاً للاستراحة أولز يارة اهله وفيرابيان يعارض العرف والشرع وتعارض العرف مع اللفة و بيان ماخرجفن قولهم الايمان مبنية عملى العرف وبيان أن العادة المطردة تبزل منزلة الشرط وماتفرع عليه من استحقاتي الاجرة بلاشرط اذاجرت العادة بأنه يعمل بالاجرة وفيه ييانان العارية اذاشرط ضمام اهل يصم أولا وبيانجه ازالبنات وانه لا يجب السؤال عندالشراءمن الاسواق وبيبان ان العرف الذي تحسمل عليسه الانفياظ انمياه والمقارن لا المتأخر وانه لا يعتبرفي التعاليق والدعاوى والافارير وندمه بسان ان الواقف أذاشرط النظر لحاكم المسلع وكان في زمنه شافعيا عم صار الا تن حنفيا هل يكون في أولا و بيان ما اذا شرط الشظر للقاضي هل يكون لة اضى بلده اوالموقوف عليه وفيه بيان ان المعتبر العرف العام الاالخاص وهذا آخرالقواعد المكلية \* (النوع الثاني) \* في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينصصر من الصور الجزئية \*(الاولى)\* الاجتهاد لاينقض بمسله وفيها بيان ان القاضى الدارد شهادة فليس لغيره قبولها الافى اربعة وانه لوحكم بشئ ثم تغيرا حتمادة وبيان ماخر جمنهما وبسان مااستثناه أصحابنا من قوله مواذار فع البه حكم ما كم انضاه و بيان قولهم وحكم موجبه وبيان قول الموثقين مستوفيا شرائطه الشرعية وحكاية شمس الاغة الحسلواني مع قاضي عنيسة و بيان عدم الفرق بين الحدكم بالعجة والحسكم بالموجم، و بيان مااذا حكم بقول ضعيف فى مذهبه او برواية مرجوع عنها اوخالف مذهبه عامداأوناساو بيان ان القضاء على خلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف النصو بسان ان فعل القاضي وأمره أغاينفذاذاوانق الشرعوالارد \* (القاعدة الثانية) \* اذا اجتمع الملال والمرام غلب المرامعلى الملال وبيانما تفرع عليها عن اشتبه محره ما جنبيات وما اذا حكان احد أبويه مأكولاوالا خرغميرماكول ومااذاشارك المكلب المعلم غيره اوكاب المسلم كاب المجنوسي ومااذاوضع المجوسي يده على بدالسلم الذابح ومااذاع جزالمسلم عن مترقوسه فاعانه مجوسى ووط والحسار يةالمشركة ومااذا كان بعض الشجرة اوالصيدف الحسل و بعضها في المرموما اذااختلطت المذكاة باليتة ومااذا اختلط ودك الميتة بالزيت ومااذا اختلطت زوجته بغيرها وفيه بيبان مااذا اسلم وتحته خمس ومااذارمى صيدا فوقعفى ماء أوسطح ثم على الارض وبيانماخرج عنهامن المسائل العشرة وفي آخرها (تدمة) فيماذا اجمع بين حلال وحرام في عقد اونية وبيان دخوله في أبواب النكاح والمهر والبيدع والاجارة والكفالة والابراء والهبية والهدية والوصية والاقرار والشبهادة والقضاء والعبادات

(قوله النوعالثياني الخ) فيهان الصواب الفن الثانى كاأشىراليهفيأول المكتاب على ماسيصرح به المصنف 👔 التفصيل (قوله لايفرد بعكمال) فلذالا يفردا لممل بالبياع والهبة وان دخل في بيح الام وهبئها تبعاوالشرب والطريق يدخلان في يرح الارض تبعا ولايفسر دان إبالبيد على الاظهر (قول المرلامدخل تحت اليد الح) فلايضين بالفصب ولوصيدا فاوغصب صيلفات في بده فعاً ف او بحمى إيضمن ولا برد مالومات بصاعقة اونوش حية حيث تعب الدية على عادلة الغاصلانة خمان اللافلاخمان غصب وماخ جعن هذه القاعدة مااذاتنازع ردلانق امرأة وكانت في بيت احدهما اودخل بها المسلهمافهواولي

والطلاق والعناق وعارية الرهن والوقف وفى آخرها \* (تنبيلة) \* على ما أذا اجتمع في العبادة جانب الحضروالسفرغ فصل في قاعدة اذا تعارض ألمانع والمقتضي فانه يقدم المانع على المقتضى الاف مسائل \* (القاعدة الثالثة) \* هل يكره الآيثار بالقرب \* (القاعدة الرابعة) \* الماسع تاسع و يذخل فيها قواعد \* (الاولى) \* الهلايفرد بحكم وفيها بيان حل الجارية والشرب والطريق وخرج عنها مسائل \* (الثانية) \* التابع سقط بسقوط المتبوغ ويقرب منها قولهم يسقط الفرغ بيقوط أصله (الاسالنة) التابيع لايتقدم على المتبوع (الرابعة) يغتفر في التابع مالا يغتفر في غيره وفيها بيان ما يغتفر ضمنا لاقصدا (القاعدة المامسة) تصرف الامام غدلي الرعية منوط بالمصلحة وفيما بيانان أمرة انماينفذاذا وانق الشرع وفي اخر ها\* (تذبيه) \* على تصرف القاضى في أموال البتامي والاوقاف وفيه سان احداث الوظائف بغير شرط الواقف وتقريره في المرتبات في الاوقاف \* (القاعدة السادسة) \* الحدود تدرأ بالشبهات وفعاً بيان ان الفصاص كالحد ودالا في خس مسائل وبيان مخالفة التعزير لهما \* (ألقاعدة السابعة) \* الحرلايدخل تحت اليدوفر ابيان ماخرج عنها \* (القاعدة الشَّامنة) \* أذا اجتمع أمران من جنس واحدولم يختلف مقصودها دخل أحدهافي الاخرغالباوبيان مايتقرع علما من اجتماع الحدين ومايوجب المراءعلى المخرم وبينان مايحزى عن تحية المعجدوركعتي الطواف وتلاوة آية السعيدة وبينان تعدد السهو في الصلة والغَرق بينجابر الصلاة وجابر الجج وما اذار ني من ارا اوشر ب من ارا او قدنف منارا اوجاعة ومااذاوطيء فيرمضان من آرا وتعدد جناية المحرم والوطيء بالشبهة ومااذارني بأمة فقتلها أوحرة كذاك ومااذا تعددت الجناية على واحدوما اذاوطئت المعتدة بشبهة \* (القاعدة التاسعة) \* اعمال المكلام أولى من اهما له متى امكن والااهل وفيها يان الحقيقة اذاته ذرت اوهجرت شرعا اوعرفاوما اذا تعذرت الحقيقة والمجاز وفيها بيان مااذاجع بين امرأته رغيرهافي الطلاق وفيها بعض مسائل الوقف والقول منقض القسمة وماذ كره السبكي والخصاف وفيها \* ( تنبيه ) \* ألتأسيس خيرمن التأ كيدو بيان ما تفرع عليسه من اله لو كرر الطلاق اواليمين بالله تعالى منجزا أومعلقًا \* ( القاعدة العاشرة ) \* الخراج بالضمان و بيان معناه ومادخل فيها وماخر جءتها \* ( القاعدة الحادية عشر ) \* السؤال معادف الحواب وبيان كلمة نعم وبلي و (الفاعدة الثانية غشر) ولا ينسب إلى ساكت قول وبيان ما تفرع عايما وماخرج عنها \* (القاعدة الثالثة عشر) \* الفرض أفضل من النفل الافي مسائل \* (القاعدة الرابعة عشر) \* ما حرم أخد نده حرم اعطاؤه الافي مسائل وفيها تنبيه ما حلف ولم ومطلب الافي مستلتين \* (القاعدة الخامسة عشر) \* من استعمل بالشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه وبيانما تفرع عليما وماخر جعنماوقي أخرها اطمفةفي العربية \*(القاعدة السادسة عشر)\* الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وفيها بيان من اتب الولايات \* (القاعدة السابعة عشر) \* لا عبرة ما لظن البين خطر و \* (القاعدة الشامنة عشر) \* ذكر بعض مالا يتجزى كذكر كاهو بيان ماخر ج عنها \* (الفاعدة التاسعة عشر) وييان ماخروا لمتسب أضيف الحكم الى الماشر وييان ماخرج عنها والى هناصارت القواعمد خساوعشرين \* (الفن الشاني) \* في الفوائد من الطهارات الى الفرائض على ترتيب المكاز \* (الفن الشألث) \* في الجمع والغرق من الاشباه والنظائر وفي

أوله بيان أحكام يكثره ورهاوية بخيا انقيه جهله اوهى احكام الناسي والجاهل والمكرم واحكام الصبيان والعبيدوالسكاري والأعي والجلو بيان الأحكام الاربعة الاقتصار والاستنادوا اتبيين والانقلاب وحكم النقود ومايتعين ومألا يتعين وماجري فيه احدهامكان الا خودما لا يجرى وبيان أن السائط هـل يعود وأن النائب علا مالا علكه الاصمال ومايقبيل الاستقاط من المقوق ومالايقب ل وبينان أن الدراهم الزيوف كالجياد فى بعض المسائل دون بعض وأحكاما انسائم والمجنون والمعتود وما يعتسبر نيسه المعنى دون اللفظ وعكسه واحكام الانثى والمنثى والانسوالمان والذمى والمحارم وغيبو بة المشفة ومافارق فيسه الدبرالقب لواحكام العقود والملك والفسوخ والدين وتمنى لمؤلم وأجرة المثسل ومهرا للسل والشرط والتعليق والسفر والمحدوا لمرمو يوم الجمعة شم بيان الاجتماع والافتراق في بعض المسائل وفي أخره ، (خاتمة) ، اشتمات على بعض قواعد و فوائد شني \* (قاعدة) \* اذا أتى بالواجب رزادعليه هل يقع ال-كل ولجبا املا \* (فائدة) \* في اقسام العلوم ومايكون فرص عين وفرص كفاية ومندو باوحراماومكروها ، (فائدة) ، عن الامام المخارى فماينبني اطالب العلم ومالاينبني ، (فائدة)، في اعتقاد الانسان في مذهبه ومدهب غيره \* (فائدة) عالمفرد المضاف يعمق مسائل ولا يعم في أخرى \* (فائدة) \* العلوم ا ثلثة \* (فائدة)\* ثلثة من الدناءة \* (فائدة)\* ليسمن الحيوان من يدخل الج ة الاخسسة \* (فائدة) \* الرُّون يقطمه خسمة \* (فائدة) \* فالدعاء أرفع الطاعون \* (فائدة) \* فالكنائس اذاهدم واحدمنم اهل تعاداملا \* (فائدة) \* الفسق هل عنم اهلية الشهادة والقضاء والامارة وغير ذلك املا ، (فائدة) ، في الصلاة على ميت ، وضوع على د كان هل تسكره ام لا \* (فائدة) \* في الفرق بين علم القصاء وفقه القصاء (فائدة) \* في شروط الامامة المتفق عليها والمختلف قيها ، (فائدة) . كل انسان عُمير الانسياء لا يعملهما اراد الله له وبه الاالفقها، \* (فائدة) \* اذاولي السلطان مدرساليس بأهل هل تصمر توليته اولا \* (فائدة) \* ثلثة لايستجاب دعاؤهم \* (فائدة) \* كلشي نسأل عنه العبديوم التمامة الاالعلم \* (فائدة) \* هل يعوز وضع خزانة في المصدلاجل حفظ المحاضرو السجلات املا \*(فائدة) \* مامعني قول العلماء الانسبيه ﴿ فَأَنَّدَةً ﴾ أَذَا بِطُلِّ الشِّيُّ بِطُلِّمَا فَيَضَّمِنُهُ الْآفِي مُسَائِل ﴿ (فَأَنَّدَةً ) \* البنى على الف اسدفاسد الافي سألة \* (فائدة) \* اذا اجتمع المة انماية مدم منهما \* (الفن الرابع) \* فن الالفار \* (الفن الخمامس) \* فن الاشماء والنظائر \* (الفن السادس) ون الميل \* (الفن السابع) \* فن الحسكانات وقيه وصية الأمام الاعظم الامام الثياني رجهما أوله تعالى آمان مامعين

\* (بسم الله الرحم ربية م) \* المدالة على المدالة على المدالة على الله الله على الله

واعظمها اجرا واعهاعاتده واعهافائده واعداهام تبه واسناها منقبه علائه الميون نورا والقاوب سرورا والصدورانشراط ويفيدالاموراتساعارانفتاط هندا لان مابالخاص والعمام من الاستقرار على سنن النظام والاستمرار على وتيرة الاجتماع والالتثام اعاهو عمرفة الحلال من الحرام والتمييز بين الجائز والفاسد في وجوه الاحكام بحوره زاخره ورياضه نا منه ونجومه زاهره واصوله ثابته وفروعه نابته لا يغني بكثرة

(توله عرملة) بالماء المهملة هواب عبداللهبن حرمانصاحب الشانعي (قوله كالصديق) وجه الشبه بينهماان كلامنهما ابتدأ أمرا لميسبق اليه وذلكان أبإحنه فةابتدأ تدوين الفقه وكان قبله عفوظافى الصدوروأبو بكررضي اللهعنه ابتدأ بجمع القرآن بعددوفاته صلى الله عليه وسلم عشورة عررضي الله تعالى عنه وقيل وجهالشبه يتهماان الصديق أولمن آمنمن الرجال وأباحنه فقدحه الله تعالى اول من دون الفقة (قوله فضربه وأخرجه) فيهانه كيف يصدرمن مثلهذاالعالمعانهلايجوز لمضربه ولا اخراجه من المصدلاجل ماذكر

الانفاق حكازه ولايبلى على طول الزمان عزه والى لااسطيع كنه صفاته ووان إعضائي جيعات كأم واهله قوام الدين وقوامه وبهما تثلافه وانتظامه واليهم المفزعفي الدنيا والا "خرة والمرجمع في التدريس والفتوى خصوصاان اعداينارجهم الله تعالى لم خصوصية السبق فيهذا الشان والناس لهماتهاع الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة رضى الله عنه والقدائضف الشبانعي زضي الله عنه حيث قال من أرادان يتبصر في الفقه فلينظر الى كتسابى خنيفة كانقله ابن وهبان منخوملة وهوكالصديق رضي الله عنه له أجره واجرمن دؤن الفقه والفه وفرع احكامه غيلي اصوله الى يوم الفيامية وان الشايخ الكرام قد ألفوا لنامابين عختصرومطول من متون وشروح وفتاوى وأجتهدوا في ألذهب والفتوى وحرروا ونقدواسكر الله ساعيم الااني لم ارلحه كاباعدكي كاب الشيخ تاج الدين السبك الشافعي مشتملاعلي فنون في الفنه وقد كنت لما وصلت في شرح الكنز الي تبييض باب البياع الفاسد الفت كتابا مختصراني الضوابط والاستثناآت منها مميته الفوائد الزينية فى فقه المنفية وصل الى خسما أقضايط فألحمت أن أصنع كتاباعلى النمط السابق مشتملا على سبعة فنون يكون هذا المؤلف النوع الشائي منها ﴿ الاول ﴾ في معرفة القواعد التي زدالهاوفرعواالاحكام عليهاوهي أصول الفقه في الحقيقة وبهايرتقي الفقيه الى درجة الاجتهادولو في الفتوى واكثرة روعهاظفرتبه في كتر غريبة اوعثرت به في غير ظنة الاانى بحول الله وقوته لا انقل الاالصيح المعتمد في الذهب وان كان مفرعا على قول ضعيف اورواية ضعيفة نبهت على ذلك غالبا ﴿ وحكى ) \* أن الامام أباطا هر الدباس جمع قواعد مذهب أبى حنيفة سبعة عشرقاء دة ورده اليها والمحكاية مع أبي سعيد الهروى الشافعي فأنهل الغهذلك سافر اليهوكان أبوطاهرضر يرايكرر كل ليلة تلك القواغ تبسعده بعدان بخرج الناس منه فالتف الهروى بعصر وخرج الناس وأغلق ابوطاهر السعد وسردمنها سيعة فصلت الهروى سعلة فاحسبه أبوطاهر فضربه وأخرجه من المصدعمل يكررها فيم بعددلك فرجع الهروى الى اصحابه وتلاها عليهم \* (الثباني) \* الضوابط وما دخل فيهاوماخر جعنها وهوانفع الانسام للدرس والفتى والقاضي فان بعض المؤلفين يذكر صابطاو يستثنى منسه اشياه فانى اذكر فيه الى زدت اشياء أخر قن لم يطلع عسلى الزيدظن الدخول كيخارجة كاستراء ولهذارقع موقعا حسناعند أهل الانصاف وأبته بج به من هومن اولى الالساب \* (الشالث) \* معرفة الجدع والفرق \* (الرابع) \* معرفة الالفاز \* (المنامس) \* الحيل \* (السادس) \* الاشباء والنظائر \* (السابع) \* ما حكى عن الامام الاعظم وصاحبيه والشايخ التقدمين والمتأخرين من المكانبات والمطارحات والراسلات والغر ببات وارجومن كرم إلله ألهتماح انهذا الكتاب اذاتم بحول الله وقوته يصيرنزهة للناظرين ومرجعا للدرسين ومطابا للمققين ومعتمدالاقضاةوا اغتدين وغنجة للمصلين وكشافالكر بالملمونين هذالان الفقيه أول فنوني طال مااسهرت فيهعموني واعملت بدني اعال الجسدما بين بصرى ويدى وظنوني ولمأزل منذزمن الطلب اعتني بكتبه قديما وحديثاواسى في تحصيل ماهجر منهاسيها حثيثا الى ان وقفت منها على الجم الففير وأحطت بغالب الموجودف بلدنا القاهرة مطالعة وتأملا يحيث لميفتني متهاالا النزرا ليسير كاستراه غند صردهامع ضم الاشتغال والمطالعة بكتب الاصول من ابتداء احنى ككتاب البزدوى

والامام السرخسى والتقو يملابى زيد الدبوسي والتنقيح وشرحه وشرحه وحواشيه وشروح البزدوي من الكشف المكبير والتقرير حتى اختصرت تحرير المحقق ابن الهمام وسميته اب الاصول عم شرحت المنارشر حاجاء بحول الله وقوته فائقاعلى فوعده فنشرع ان شاءالله تعالى بحوله وقوته فيماقصدناه من هدنا التأليف بعدتهميته بالانسباء والنظائر تسمية لهباسم بعض فنونه سائلامن الله تعالى القبول وان ينفع به مؤلف هومن نظر فنه اله خسير مأمول وان يدفع عدمه كيدا الماسدين وافترآء المدعمين وتعمرى ان هددا الفن لايدرك بالتمني ولايتال بسوف واعلى ولوانى ولايناله الامن كشف عن ساعدا لمدوشهر واعتزل اهله وشدالمتزر وخاص البحار وخالط العجاج يدأب في التكرار والمطالعة كرة وأصيلاو ينصب نفسه للتأليف والتحرير ياتا ومقيد لاليس له همة الامعضاة يحلها اومستصغبة عزت على القاصرين الاو برتقى البواو بحلها على ان ذلك ليسمن كسب العمد وانما هومن فضل الله يؤتيهمن يشاءوها انااذ كرالكتب الني نقلت منها مؤلفاتي الفقهية الني اجتمعت عندي فى أواخرسنة عمان وستين وتسعمائة فن شروح الهداية النهاية وغاية البيان والمناية ومعراج الدراية والبناية والغباية وفتحالقدير ومنشروح السكنز الزيلعي والعيني ومسكين ومنشروح القدو رى السراج الوهاج والخوهرة والمجتبي والاقطع ومنشروح المجمع شرح الصنف وابن الملك ورأيت شرحالله يني وقفا وشرخ منية المصلى لابن أميرطج وشرح الوافى للكافى وشرح الوقاية والنقاية وايضاح الاصلاح وشرح تلغيص الجامع الكبير للعدلامة الفارسي وتلغيص الجامع المدر الشهيذ وشرح الدرز والغر رلمنلاخسرو والبدائع للكاشاني وشرح العدفة والمسقطشرح المكافى وكافى الحاكم الشهيد والهداية وشرح الجامع الصفيراة اضفان وشرج مختصر الطفاوى والاختيار ومن الفداوى الخانسة والخسلاصة والبزازية والظهيرية والولوالجيسة والعمدة والعدة والصغرى والواقعات للجسام الشهيد والقنية والغنية ومال الفتاوى والتلقيح للمبوي والتهذيب لاقلانسي وفتارى قارى الهداية والقاممية والعمادية وجامع الفصولين والخراج لابى يؤسف وأوقاف الخصاف والاسدعاف والماوى القدسى والتتمة والمحيط الرضوى والذخسرة وشرحمنظومة النسفي وشرحامنظومة ابن وهمانله ولابن الشعنة والصرفية وخزانة الفتاوي وبعض خزانة الاكمل وبعض السراجيسة والتاتار خانية والتجنيس وخزانة الفقه وحيرة الفقها ومناقب الكردرى وطبقات عبدالقادر والفن الاولف القواعد الكلية والاولى لاثواب الابالنية صرحبه انشايخ في مواضع في الله قه اولها في الوضوء سواء ولنا انما شرط الصحة كافي الصلاة والزكاة والصوم والج اولا كافى الوضوء والغسل وعلى هذا قرروا حديث اغما الاعمال بالنيات انهمر باب القتضى اذلايه محبدون تقدير الكثرة وجؤد الاعمال بدونها فقدر وامضافااى حكم الاعمال وهو نوعان أخر وى وهو الدواب واستحقاق الدة ابودنيوى وهوالمحة والفساد وقدأر بدالاخر وى بالاجماع للاجاع عملى الهلا أواب والاعقاب الابا انبة فانتنى الا تخرأن يكون مرادا امالانه مشترك ولاعوم لذا ولائد فاع الضرورة به من صحة المكلاميه فلاحاجة الى الاتخر والثماني اوجه لان الاوللا يسله المنصم لانه قائل بعموم المشترك فينشذلا بدل على اشمراطها فى الوسائل الصحة ولاعملي المقاصد ايضا

(قوله الماوى الح) ألما وي لاصابا النان الماوي القدسي كان يسمى قاضى القدس والماوى المصرى من ولاه في شمس الاثمة السرخسي (قوله الامالنية الخ) فيه انه ذكر في خزانة المفتدين تق المتفدد من ان الوضوء الغير المنوى مثاب غايمه الاان راداجاع المتأخر يزلاالاجاع مطلقا ( قوله من معة الكلام ا الخ) هدافريب من الحرى على اصل الشائعية حيث يةولون لاعـوم لإعاز بدل قنصر على مايندقعيه الضرورة اما غاسدنا فالمجازعموم فالصواب الاستدلال بان ثيوت الحكم بهذا الطرز يق يكون بطسريق الاقتضاءاذهو جعلغير المذ كورود كوراتصحا للذ كورولاعسوم لهلانة من مفات النظم فهوغير منظوم وقداريديه الثواب إجاعافينتني الأخر ( ووله اوجمه )يقتضي ان الاول المازواتما والاول وأن كان الثاني اوجه لان بناء المختلف على المختلف فيه بالزفى الحقيق (قوله ولاعلى القامذ)اى ولا يدل الحديث على أشتراطها في القاصد المصة واعا اخدادمن دليل آخركم سمذكرها اصدف قريبا

(قولة مفقّا حالمسلاة الخ) انتقلت ان حكونة مفقا عالم عن الدمن المن أجيب بانه ثبت بقوله عليه السلام مفقاح المسلاة المسلاة المسلاة المهور (قوله والاول اوجة الخ) وهوا لاجاع يقتضى ضعة الاستدلال بالآية وقوله في يعلم الاوجهية الان العبادة فيها على التوحيد يقتضى عدم الصحة (قوله فلا تشترط هالح) تفريع على قوله لايدل

(قـوله وانماهي الح) يشكل عليه ماذكره قاضي خان في فنياوا. حيثقال ميت غسله أهالهمن غسرنية الغسل اجراءهمم ذلك (قوله باعتبارالج) فدكون مرتدابع بنالحزل لايما هرلبه لانه ليسمع تقدا معنى كلمة السكفر التي تكأم بهاهازلابل كفرهبمين الهدر لفانه استعفاف بالدين (فوله بدون نيتها الح) الااله لايكون مثايا عنم الايالنية (قرله غير صعیم الح) هدافی غیر صلاةالجنازة فلايشترط فيهانيته أمامتهن (قوله واستثنى بعضهمالح) فلا يشترط فيهمانية أمامتهن وهوخدلاف قول الاكثر (قوله يحنث قضاء) يعني اذاركع وسيجد (قوله ولا يعنث الح) لان السمين تنصرف الى الصلاق الملقة (فولهوسيجودالتلاو الح) اىمن جهمة الاحتياج الىالنية (قولهوسحمدة الشكرال) يعنى لابدق صعفهامن النيسة (قوله ولا تضرمالح) اي ارادة عدم السجودوةت السلام

وفى بعض المكتب أن الوضوء الذي ليس بمنسوى ليس بمأ موربه ولكنه مفتا والصلاة اغاشرطت فى العبادات بالاجماع او بآية وماامروا الاليعبدواالله مخلصين له الدين حنفاء والاؤل اوجه لان العبادة فيهاجعني النوحيد بقرينة عطف الصدلاة والزكاة فلاتشمرط فيالوضوء والغسل ومسح الخفين وازالة النجاسمة الحفيفة عن الثوب والبدن وللكانوالاوانى للصحة وامااشتراطهافي التيم فلدلالة آيته عليهالانه القصد واماغسل الميت فقالوالا تشترط لصقعة الصلاة عليه وتعصم لطهارته واغاهي شرك لاسقاط الفرض عن ذمة المحافين وتفرع عليه أن الغريق يغسل ثلاثا في قول الى يوسف وفي رواية عن جدانه ان نوى عند الاخراج من الماء يغسل من تين وان لم ينوف شد الاث وعنه يغسل من ة واحدة كافى فتج القدير وامافى العبادات كلهافه ويشرط صعتها الاالاسلام فأنه يصح بدونها بدليال قولهم ان اسالام المكره صفيع ولايكون مسلما بمجردنية الاسالام بخالاف الكفركا سنبينه في عدالتروك وأما الكفر فيشترط له النية لفولهم ان كفر المكره غيرصيم واماقولهم انه اذا تكام بكامة المكفرهازلا يكفرانما هوباعتبار ان عينمه كفر كاغيلي الاصول ون بحث الحزل فلا تصح صلاة مطلقا ولوصلاة جنسازة الابها فرضاا وواجدا وسنة اونفلاوا ذانوى قطعها لايخرج عنها الابمناف ولونوى الانتقال عنها الى غيرها فان كانت الثبانيةغيرالاولىوشرع بالتسكبيرصارمنةفلاوالإفلا ولايصح اقتداءبامام الابنية وتصح الامامة بدون نيتها خسلافا لاكرخي وابى حفص الكبير كافي البناية الااذاص إلى خلفه نسآه فأن أقتمه اثهن به بلانيه قالامام للامامة غمير صحيح واستثنى بعضهما لجمه والعيمدين وهوالصحيح كأفى الخلاصة ولوحلف الايؤم أحدا فاقتدى بدانسان صح الإقندا وهل يحنث قال فى الخانية يحنث قضاء لا ديانة الاأن اشهد قب له الشروع فلا يعنث قضا، وكذا لوأم الناس هذا الحالف في صلاة الجمعة صحت وحنث قضاء ولا يحنث اصلااذا أمهم في صلة الجنازة وسمجدة التــــلاوة ولوحلف أن لا يؤم فلانا فأم النـــاس ناويا ان لا يؤهـــه ويؤم غـــير. فاقتدى به فلان حدث وان لم يمل به انتهى ولكن لأ بواب له على الامامة وسعود التلاوة كالصلاة وكذاسجدة الشكرعلي قول من يراها مشروعة والمعتمد أن الخلاف فيهنيها لافحالجواز وكذاسجودا المهوولا تضره نية غلصورقت السلام واما النية في الخطبة للجمعة فشرظ لصعتها حتى لوعطس بعدصعود المنبر فقال الجدالة العطاس غسيرقا صدالما فرتصم كمافى فتج القدير وغيره وخطبة العيدين كذلك لقوهم يشترط لهاما يشترط لخطب الجمعة سوى تقديم الحنطية واماالاذان فلاتشــترط اصحته وانمــاهي شرط للثواب عليــه وامااستقهال القبلة فشرط الجرجاني لصحته النيةوا لصحيح خلافه كافي المبسوط وحمل بعضهم الاول على مااذا كأن يصلي في الصحراء والشاني على ماأذا كان يصني الي محراب كذافى البناية واماسترا اعوزة فلاتشترط لصحته ولمأرفيه خدلافا ولاتشترط للثواب معة العبادة بليثاب على نيته وإن كانت فاسدة بغير تعمده كالوصلي محدثا على ظن طهارته

٢ اشباه لا يمنع صحية الانسانبه (قوله ولايشترط الح) فانمن توضاً بما الجيس ولم بعلم به حتى صلى ولم يكر بعلم به حتى صلى ولم يكر باء وسمعة المراوط ولا ثواب لعدم محة العزيمة (قوله فاسدة) اى العيادة

وسيأتى تحقيقه واماالزكاة فلايمهم اداؤها الابالنية وعالى هذا فاذكر والقاضى الاسبيحابي انمن امتنع عن ادائها اخذها الإمام كرها ووضعها في اهلها وتجزيه لان الامام ولاية اخمدها فقام اخمده مقام دفع المالك باختياره ضعيف والمعتمد ف المذهب عمدم الاجو كرها فالفى المحيط ومن امتنع عن اداء الزكاة فالساعى لايأ خدمنه كرها ولواخد لايقعءن الزكاة الكونها بلااختيار والكن يحسبره بالمبس ليؤدى بنفسه انتمسى وخرج عن أشستراطها لهاماا ذا تصدق بجميع النصاب بلانية فان الفرض يسقط عنه واختلفوا فىسقوط زكاة البعضاذ اتصدق بمقالوا وتشترط نيسة التجارة فى العروض ولابدأن تتكون مقارنة التحارة فلواشترى شيأ فقسه ناويا انهان وجدر بحاباعه لاز كافعليه ولونوى التجارة فهماخرج من ارضه العشرية اوالخراجية اوالمستأجرة اوالمستعارة لازكا فعليه ولوقارنت ماليس بدلمال عالم مقر الصدقة والخلع والمهر والوصية لاتصم على الصحيح وفي السائمة لابدمن قصدا سامتها للدروالنسل اكثرا لحول فان تصديه التحارة ففيهاز كاة التحارة انقارنت اشراء وان قصدبه الحل اوالركوب اوالاكل فلازكاة اصلا واما النية فى الصوم فشرط معتسه اكل يوم ولوعاقها بالمشيئة محت لامهاا غاتبطل الاقوال والنية ليست منها والغرضوا لسنةوالنفلفى اصلهاسواء وأماالج فهمى شرط صحته ايضافرضا كان إونفلا والعمرة كذلك ولانكون الاستنة والمنفذ وركالفرض ولونذر حجة الاسلام لايلزمه الاحجة الاسلام كالونذرالاضعية والقضاءفي الكل كالاداءمنجهة اصلالنية وأما الاعتكاف فهه يشرط صحته واجباكان اوسنة اونفلا واماا الكفارات فالنية شرط صحتم اعتقاأ وصياما اواطعاما واماالنحايافلابدنيهامن النية اكن عندااشراءلاعند الذبح وتفرع عليه انه لواشتراها بنية الانحية فذبحها غييره بلااذن فان اخذها مذبوحة ولم يضمنه اجرأته وان ضمنه لايجزئ كإفى اضحيت الذخيرة وهدذا اذاذبحها عن نفسه اما اذاذ بحهاعن مالكها فلا ضمان عليه وهل تتعين الاضحية بالنمة فالواان كان فقيرا وقداشتر اها منيتم اتعيذت فليسله بيعهاوان كانغنيالم تتعين والصحيح انها تتعين مطلقا فيتصدق بها الغني بعدايامهاحية ولمكن لهان يقيم غيرها مقامها كافي البدائع من الانجيبة فالواوا لهدايا كالضعا ياواما المتق فعندنا ايس بعبادة وضعا يدليل صحته من الكافر ولاعبادة له فان نوى وجه الله كان عيادة مثالماعليهاوان اعتق بلانية صح ولاثواب له ان كان صريحا واماالكنا ية فلايد لهامن النية وأن اعتقى الصنم أوللشيطان صنح وائم وان أعتق لاجل مخاوق صح وكأن مباحالا ثواب ولاائم وينبغي أن يخصص الاعتاق الصمغ بماأذا كان المعتق كافرا أما المسلم اذااعتق له فاصدا تعظيمه كفر كأيذبني ان يكون الاعتاق لمخسلوق مكروها والتدبير والسكتابة كالعشق واماالجهادفن اعظم العبادات فلالدمن خاوص النية واما الوصية فكالعتق انقصد التقرب فلهالثواب والأفهى صححة فقط واما الوقف فليس عبادة وضعابدليل محتهمن السكافرفان نوى القربة فله الثواب والافلا واما النسكاح فقالوا الهاقرب المى العيادات حتى إن الاستغالبه انضل من التحلي لمحض العبادة وهوعند الاعتدال سينة مؤكدة على المحيم فيعتاج الى النية الحصيل الثواب وهوأن يقصداعفاف نفسه وقعصنها وحصول ولد و فسرنا الاعتدال في الشرح الكبير شرح الكنز ولم تكن فيه شرط صحة فالوايصح النكاح معاله رزل لكن قالواحتي لوعقيد بلفظ لايعرف معناه ففيه خلاف

العباده موجود ( قوله واو عاقها بالشيئة الح) اى او علق النيدة بالمشيئة صحت سواء كانت نية صوم اوغيره (قوله في احلها) اى النية فتكون شرطالصحة ماذكر على السواء وأما في جهـة النعيين وعدمه فتختلف ( قوله كالفرض)يعنى في الاحتياج الى النية للععة وفي التعيين (قوله الاحجة الاسلام) يمنى لعدم صحة النذرافقدشرطه وهوان لايكون المنذور واجبا ( قوله واجما) اى بطريق النذر لاماعاب الله تعالى (قوله عندالشراء) فيه أنهلا تشترط النية عنسد الشراء يخصوصه بدليل الدلواشتراها للجارة مثلا وذبحها ونوى الاضعيدة تحررته بلاشك (قوله تعینت الج) ای بشرط أنيتلفظ الفقير باللسان والافسلا (قوله ليس بعبادة) يعنى وان كان قربة وهي توجيد بدون العبيادة فحالقه ربيالتي لاتعتاج الى النية (قولة فان نوى) اى المعتدق المســلم ﴿ قــوله فان نُوى القربة الح) يعني الواقف المسلم لاالحكافر فانهليس أهلاللنية لانمس شروطها الاستحالام (قولهواما النكاح) المرادهنا الوطئ الترتب على العقد الصحيح بقريبة قوله حقران إلاشتغال به افضل من التعلى الجر (قوله لتعصيل الثواب) اى لا لصحة العقد

(قوله والفتوى الن) وفي الموهرة يشترط النماع والفهم وهو الصحيح أنهى فقد اختلف الشصيح بق (قوله المدود) يعني الثواب عليما يتوقف على النية كالقضاء (قوله وأما المباحات الناف) 11 حق العمارة أن قول واما المباحات

فلاتفتقرالي النبة الااذا أربدا لثواب واماالواحيات فماكان منهاعبادة يفتقر المهاوالافلاكقضاءالديون وردالمغصوب لانالمقصود منها ومن كل المعاملات نفع الآدمي (قوله كان سعا)هوالصعم في السكفاية عن الطعاري فأيسه خلاف (قولة المتمهض للرستقيال الح) يفهم منه أن ما تمحض الحال كأ سعدك الآن لا يعداج الى النية (قوله والالاالز) مان نوى الاستقبال أولم ينق فلايصح (قوله ولا بالنية الخ) مخالف الماني النهر ان الامر لا يتعقديه الاادا دل عسلى الماضي كفذة بكذافقال أخذته (قوله لابدأن يقصدها إلخ) اي المرأة يعشى لابدأن يراد أنه لايحتاج الىنية في الصريح معظه ورارادة المــرأة ايخرج م**الو ك**زرّ مسائل الطلاق بحضرتها (قوله تحمقاج اليهاالخ) وذلك كقوله أنت عبددي كاكنت أوانت امرأتى (قدوله تخصيض العام الخ) وكالعصص النسية يخصص قسريسة الحال ( قوله على نيسة الحسالف الخ) هذااذا كان حلفة

والفتوى على صحته على الشمود اولا كافى البزازية وعلى هداسائر الفرب لابدفيها من النية يمهني توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعلمها وافتاء وتصنيفا واماالقضاء فقالواانهمن اشرف العبادات والثواب عليه أى على ألقضاء متوقف عليها أيعلى النية وكذااقامة الحدودوالثعازيز وكأمايتعاطاه الحكام والولاة وكذانحمل الشهادات واداؤها واماالمهاحات فالمها تختلف صفتها باعتبار ماقصد ثلا حله فاذا قصد بها التقوى على الطاعات اوالتوصل اليها كانت عبادة كالائكل والنوم واكتساب المال والوطئ واماا لمعام لاثفانواع فالبيع لايثوقف عليها وكذا الاقالة والاجارة لكن قالوا انعقد عضارع لم يصدر بسوف والسين توقف على النية فان نوى به الايحاب المال كان معا والالابخلاف صبغة الماضي فان البيع بهالا يثوقف على النية واما المضارع المتمحض الاستقبال فهوكالام لايصلح البيعبه ولابالنية وقداوضحنا وفاشر - الكنز وقالوالايصح معالهزل لعدم الرضي بحكمه معه وأماالهبة فلاتثوقف على النية قالوالووهب مازحا محت كإفى البزازية ولكن لولقن الهبة ولم يعرفها لم تصحيح لالا بجل ان الذية شرظها وأتماه ولفقد شرطها وهوالرضي ولذالواكره عليهالم تمديج بخلاف الطلاق والعتما ففانهما يقعان بالتلقين عن لايعرفهما لان الرضى ايس بشرطه ماولذا لواكره عليهما يقعان واما الطلاق فصر يح وكاية فالاؤللا يحتاج فى وقوعه اليهاف لوطلق غاف الااوساهما او يخطئاو قع حتى قالواان الطلاق يقع بالالفاظ الصففة قضاء والكن لابدأن يقصدها باللفظ قالوالوكر رمسائل الطلاق بعضرتها ويقول فى كل مرة انت طالق لمية ع الط الق بعضرتها ولو كتيت امر أتي طالق اوا نتطانى وقالت له اقرأع لى فقرأ عليها لم يقع احدتم قصده باللفظ ولا يشافه قولهمان الصريح لايجتساج الى النية وقالوالوقال انت طآلق ناوياالط سلاق من وثاق لم يقعد مانة ووقع قضاء وفى عبارة بعض المكتب ان طلاق المخطئ واقع تضاء لاديانة نظهر بهذا ان الصريح لايحتاج اليهاقضاءو يحتاج اليهاديانة ولايردعليه قوطهم انه لوطاقهاها زلايقع عليه تضآء وديانة لان الشارع صلى الله عليه وسلم جعل هزله به جداوقا لوالا تصفح نية الثلاث في انت طالق ولانية المائن ولاتصمح نية الثنتين في المصدر انت الطلاق الاأن تكون المرأة امة وتصم والمذاكر ةانما تقوم مقام النية في القضاء الافي لفظ الجرام فانه كناية ولا يجتماج اليها فينصرف الى الطلاق أذا كان الزوج من قوم يريدون بالحر ام الطلاق وأما تفويض الطلاق والخلع والايلاء والظهارف كان منه صريحالا يشترط له النية وماكان كناية اشترطت له واماالرجعة فكالنكاح لانهاا ستدامته الكنفاكان مفهاصر يحالا يحتاج اليهاوكلايتها تحتاج اليها واماالهين بالله فلايتوقف عليها فينعقداذا حلف عامدا أوساهيا اومخطئا اومكرها وكذاأذا فعل انحلوف عليه كذلك وامانية تخصيص المامفي المين فقبولة ديانة أتفاقا وقضاء عندالخصاف والفتوى عسلي قوله انكان المسالف مظلوما وكذلك اختلفوا ه-لالاعتبارلنية المالف اولنية الستحلف والفتوى على اعتبارنيــة المالف ان كان مظلوماخصوصالاان كانظالما كافى الولوالجية والخلاصة واما الاقرار والوكالة نيصحان

بالله على ماض وأمااذا كان حلفه على مسيقة لسوا كان بالله أو بعُسره أوكان بالطيلاق أوبالعتان فعلى نيدة المالية

بدونها وكذاالابداع والاعارة والاجارة وكذاالقذف والسرقة واماا لقصاص فنوقف على قصدالقائل القتل الكن قالوالما كأن القصدأم اباطنا اقمت الالقدمقامه فان قتله بمايفرق الاجزاءعادة كانعدا ووجب القصاص والافان قتله بمالا يفرق الاجزاءعادة الكن يقتل غالبا فهوشبه عدلا قصاص فيه عندالامام الاعظم واما الخطأبان بقصدمها فيصيب آدميا كاعدلم في باب الجنايات وأماقراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآ فابالقصد فحق زوا للجنب والمائض قراءة مافيسه من الاذكار بقصد الذكر والادعيسة بقصدالدعاءا كن اشكل عليه تولهم لوقرأ بقصدالذكر لاتبطل صلاته واجبنا عنه في شرح الكنزبانه فى عله فلايتغير بعزيمته وقالوا أن المأموم اذا قرأ الفائحة في صلاة الجنازة بنية الذكر لاتحرم عليه معانه تحرم عليه قراء تهافى الصلاة واما الضمان فهال بترتب فيشئ بمجرد النية من غير فعل فقالوا في الحرم اذالدس ثوبا ثم نزعه ومن قصده أن يعود اليه لايتعدد الإزاءوان قصدأن لا يعوداليه تعدد الزرأ بلبسه وقالوافى المودع اذالبس ثوب الوديعة غرزعه ومن نيته أن يعود الى السه لم يبرأ من الضمان واما التروك كترك المنهى عنه فذكرو . في الاصول في بعثما تترك به الحقيقة عند الكلام على حديث اعما الاعمال بالنيات فذكروه فى نيسة الوضوء وحاصله ان ترك المنه يعنه الإيمته الى نيسة للخروج عن عهدة النبي وامالحصول الثواب بان كان كفاوهوأن تدعوه النفس اليه قادرا على فعله فيكف نفسه عنه خوفامن زبه فهومشاب والافلاثواب على تركه فلايشاب غلى ترك الزناوهو يصلى ولايشاب الدنين على ترك الزناولا الاعي على ترك النظر المحرم وعلى هذا قالوافى الزكاة لونى ماللصارة أن يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخــ لاف عكسه وهوما اذا نوى فيمـا كان للخدمة أن يكون للعبارة لايكون للتبارة حتى يعمل للتعارة لان العبارة عل فلايثم بجرد النية والخدمة ترك للنجارة فتتم بهاقالوا ونظيره المةسم والصائم والمكافر والمعلوفة والساغة حيث لايكون مسافراولامفطرا ولامسلا ولاساغة بمجرد النية ويكون مقيماوه أغاوكافرا بمجرد النية لانهازك العل كأذكره الزيلعي ومن هناوهما قدمناه في المباحات ويماسنذكره عن الشايخ صح لنا وضع قاعدة لافقه هي الثانية في الامور عقاصدها كاعلت في التروك وذكر قاضي خان في فتاراه ان بسع العصر من يتخذه خراان قصدبه التحارة فلا يحرم وان قصدبه لأجل التخمير حرم وكذاغر سالكرم على هذاانتهمي وعلى هذاعصير العنب بقصد الخلية أوالخرية والهجر فوق ثلاث دائرمع القصدفان قصدهج والمسلم حرم والالا والاحداد للرأة على ميت غدير زوجها فوق ثلاث دائر معالة صد فان قصدت ترك الزينة والطيب لأجل الميت حرم غليها والافلا وكذاة ولهم أن المصلى اداقرأ آية من القرآن جوابال كالرم بطلت مالاته وكذااذاأخ برالمطيء ابررففقال الجدالة قاصدا الشبكر بطلت اوعايسوءه فقال لاحول ولاقوة الابالله أوعوت انسان ققال انالله وانا الميه واجعون قاصداله بطلت صلاته وكذا تولهم بكفره اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كالذا اجتمعوا نقرأ فجمعناهم جعا وكذاأذا قرأوكا سادهاقاء ندرؤية كأسوله نظائر كشيرة في الفاظ التكفير كلها ترجع الى قصد الاستخفاف به وقال قاضى خان الفقاعي اذا قال عند دفتح الفقاع للشترى صلى الله على سيدنا مجدقالوا يكون آعا وكذاالحارس اذاقال فى الحراسة لااله الاالله بعنى لا بالا علام بانه مستيقظ بخلاف العالم اذاقال في المجلس صلوا على الذي فانه يتابعلى

(قوله واجبنا الخ) حاصلة تقييد قولهمان القرآن يخرج عن القرآ نية بالنية عالم يكنف محله وهوالارايان وأمالوق رأفي الاكريين بنية الدعاء فلاعسري ( قوله وقالوالخ ) مراده انه يلزم منعدم حرمة الفاتحة في صلاة المنازة خلف الامام يقصدالذ كرعدم حرمتها ف الصلاة الطلقة خلف الامام بنية الذكرمع انهم ضرحوا بالحرمة وفيسه نظر الظهو رالفرق بينهما لان القندى منوع عن القراءة في دات الركوع خلف الاسام سواء تصدالذكرأ والقراءة لمطاوسة الانصات (قوله لايتعددالخزاءالخ)مقيد عااذالم يكفرالاول (قوله) كفافيه ان الثواب في المقيقة على الفعل وهو الكف (قوله العنين الز) قديقال اذااشتهى المباشرة ولو بلاا يلاح فالملايشاب على الكف (قوله وصاعًا) إىمع تحقق الشروع أذ لونوى الصوم ليلالم يصر صالمًا تجردالنية (قوله منح لناالخ) ظاهره أنهم يصرحوابهاوليس كذلك (قوله مسن بقضده خرا) فسربالذمي اماللسلم فبكره ( تولدا(فقاعي) نسبة الي بيدع الفقاع وهوشراب يمند ون الشعير

(قوله يعمل الفسق) اى على قصداعلام أن الفاسق يجل الفسق (قوله ولواكره على السجود) قبل صورة السحود فبرسماوا حداة فينبغى انستعد وينوى المحودلله تعالى ولا يصبح على الندل ( توله ولله هاوت بكره) فيه نظر لانه بالتهاون بأسم الله تعالى ركفر (قوله وتعفف) هذا تخفيف غيروماسي لان ته أصلها نوية أدغت الوادفي الساء بعد قلمها باء ولاجوزنية على وزنعدة قياسا

فالدوكذا الغازى اذاقال كبروا لان الحارس والققاعي يأخذان بذلك أجرا رجدل جاءالي بزازليشترى منه ثوبا فلما فشم المتماع فألسجان الله اوقال اللهم صل على مجدان اراد بذلك اع- لام المشـ ترى جودة ثيماً به ومناعه كره انتهاى وفيها ايضا اذا قال المسلم للذمي اطال الله بقاك قالواان نوى بقلبه أن بطيل الله بقاه لعله ان يسلم او يؤدّى الجزية عن ذل وصفار لابأس بهلان هدذا دعاءله الى الاسلام اولمنفعة المسلين أنتهى ثم قال رجل المسك المصيف فى يبته ولا يقرأ أن نوى الخير والبركة لايأثم وبرجى له الثواب عمقال رجل يذ كرالله في مجلس الفسق قالواان نوى ان الفسقة يشتغلون بالفسق وانا اشتغل بالذكر فهوا فضل واحسن أنضل من ان يسجع وحدم في غير السوق وان سبع على وجه الاعتبار يؤجر على ذلك وانسبح على ان الفاسق يعمل الفسق كان آثام قال ان سجد السلطان فان كان قصده المعظم والتحية دون المالاة لايكفر أصله اس الملائكة بالسجودلا دمصلوات الله وسالامه عليه وسجود اخوة يوسف عليهم السلام ولواكره على السجود لللك بالقتل فان أمريه على وجه العبادة فالصبرأفضل كن أكره على الكفر وانكان المصبة فالافضل السيجودانتهي وقالوا الاكل فوق الشبع حرام بقصد مالشهوه وان قصدبه التقوّى على الصوم أومؤا كلة الضيف قسقعب وقالواالكآ فراذا يترس بالمسلم فان رماه مسلم فان قصدقتل المسلم حرم وان قصدقتل الكافر لاولولاخوف الاطالة لاوردنا فروعا كثيرة شاهدة لمااستنه طناه من القاعدة وهي الامور بمقاصدها وقالو افى باب اللقطة ان اخذها بأية ردها حل له رفعها وان اختذها ونية نفسه كان غاصبا أغمارفي الشاتارخانية في الحظر والاباحة اذا توسد الكتاب فان قصد الحفظ لايكره والاكرهوانغرس فى المعجد فان قصد الظل لايكره وان قصد منفعة اخرى يكره وكلبة اسم الله تعالى على الدراهم ان كان بقصد العلامة لا يكره وللتراون يكره والجلوس على جواق فيه مصعف ان تصد المفظلا يكره والايكره عماعلم انها تين القاعدتين يشملهما الكلام على النية ﴿ وفيها مباحث ﴾ الاولف بيان حقيقتها الثاني في بيان ماشرعت لاجله الثالث في بيان تعدين المنوى وعدم تعيينه الرابع في بيان التعرض لصفة المنوى من الفرضية والنفاية والاداء والقضاء الخامس في بيان الآخ الاصفيها السادس في بيان الجدع بين غيادتين بنية واحدة السابع فى وقتها الدامن في بيان غدم اشتراط استمرارها وفيه حكمهافي كلركن من الاركان التاسع في محلها العاشر في شروطها أما الاوّل فه عي في اللغة القصد كإفى القاموس نوى الشئ بنويه نبسة وتشدد وتخفف قصده انتهى وفى الشرع كإفى الناويح قصد الطاعة والثقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى ولا يردعليه النية فى التروك لأنه كاقدمنا لايتقرب بها الااذا صار الترك كفاوه وفعل وهوا لمكلف به في النهى لاالترك بمعنى العدم لانه ليس داخلاتحت القدرة للعبذ كافى التحريره عرفه االقاضي البيضاوى بانها شرعا الارادة المتوجهة نحوا الفعل بتغاء لوجه الله تعالى وامتثالا لمكمه ولغمة انبعاث القلب نحوماتراه موافقا اغرض منجاب نفع أودفع ضرحالاأوما لا انتهجى الثاني فيسان ماشرغت لاجله قالواان القصود منها تمييز العباد أت من العادات وتمييز بعض العبادات عن بعض كافى البناية وفتح القدير كالامساك عن المفطرات قديكون جيسة أوتداو بااواعدم الحاجة الهوالجاوس فى المسحدة ديكون للاستراحة ودفع المال قد يكون

هبة اوالغرض دنيوى وقد يكون قربة كزكاة اوصدقة والذبح قديكون الاكل فيكون مباط اومندوبا اوالاضعية فيكون عبادة اولف دوم أمير فيكون حرآما اوكفراعلى قول ثم التقرب الى الله تعالى بكون بالفرض والنفل والواجب فشرعت لتمنيزها عن بعضها فيفرع على ذلك ان مالا يكون الاعبادة ولا يلتبس بغيره لاتشترط فيه كالايمان بالله تعالى كاقدمناه والمعرقة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والاذكار لائرامته يزة لاتلتبس بغسيرها وماعداالاعان لمأره صريحا واسكنه مخزج عملى الاعان المصرحبه غرأيت ابن وهبان فىشترح المنظومة قال ان مالا يكون الاعبادة لايحتاج الى النية وذكر أيضا ان النية الاتحتاج الىنية ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع على ان التلاوة والاذكار والاذان لا يحتماج الىنية الثالث في بيان تعيد بن المنوى وعدمه الاصل عند نا ان المنوى اما ان بكون من العبادات اولافان كان عبادة فان كان وقتم اظرفاللؤدى بعنى انه يسعه وغيره فلابد من التعيين كالصلاة كائن ينوى الظهرفان قرئه باليدوم كظهراليوم صفحوان خرج الوقت او بالوقت ولم بكن خرج الوقت فان خرج ونسيه لا يجزئه في المحديم وفرض الوقت كظهر الوقت الافي الجعة فانها بدل لااصل الاأن يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان بؤى الظهر لاغير اختلفوافيه والاصفح الجوازقالوا وعلامة التعيين للصلاة بحيث يكون لوستل اى صلاة يصلى يمكنه ان يجمب بلاتآ مل وانكان وقتها معيار الها عمدي انه لا يسعف مرها كالصوم في يوم رمضان كانمعيار افان التعيدين ليس بشرط ان كان الصائم صعيدامقها فيصح عطلق النية وبنيسة النهلو وأجب آخرلان التعمين في المتسعين الخووان كان مريضا ففيسه روايتمان والصفيح وقوعه عن رمضان سواء نوى واحما آخر اونفلا واما المسافر فأن نوى عن واحب آخر وقع عما نواه لاعن رمضان وفي النه فل روايتهان والصحيم وقوعه عن رمضان وان كان وقتهامشكلا كوقت الج يشديه المعمار باعتبارانه لايصح في السينة الاحجة واحدة والظرف باعتماران افعاله لاتستغرق وقنمه فيصاب بمطلق النية تطرا الى المعيارية وأن نؤى نفلا وقع عانوى نظر الى الظرفية ولايسقط التعيين في الصلاة بضيق الوقت لان السعة باقية بعنى انه لوشر عمتذ فلاصح وانكان حزاما ولايتعين جزءمن اجزاء الوقت بتعيين العبد قولا واغما يتعين بفعله كالمانش في المعين لايتعين واحدمن خصال الكفارة الافي ضمن فعله هذا في الاداء وامافى القضاء فلابدمن التعيين صلاة اوصوما اوحجاو امااذا كثرت الفوائت اختلفوا في اشتراط التعدين لتمييز الفروض المحدة من جنس واحدوالاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد فصام يومانا وماعنه ولمكن لم يعين انهصائم عن يوم كذا فانه يجوز والا يجوز في رمضانين مالم يغين انهصائم عن رمضان سنة كذا وأماقضاء الصلاة فلا يجوز مالم يعين الصلاة النائم يعرف الاوقات الفائسة اواشتبهت عليه اوأراد التسميل عدلي نفسه وذكرفي المحيط ان نية التعمين في الصلاة لم تشترط باعتباران الواجب مختلف متعدد بل باعتباران مراعات الترتيب واجب عليه ولا يمكنة من اعات الترتيب الابنية التعيين حتى لوسقط الترتيب بكثرة الفوائت يكفيه نية الظهر لاغيروهذامشكل وماذكره اصحابنا كقاضي خان وغسيره خلافه وهوالمعتمد كذاف التهيين وقالوافي التيمم لايجب التمييز بين الحدث والجنابة حتي لوتيهم لجنب يريدبه الرمنوع جازخ لافالخصاف لكونه يقع لهماعلى صفة واحدة فيميز بالنية

(قوله الاف الجمعة) الصواب في تعليل عدم معتها بنية فرض الوقت إن قرض الوقت هو الظهر وان كا مأمو رين بأدائه فالمسعة الاأن برى رأى **رُفُرَان فسرض ا**لوقت هو إلجمعة (قوله ولابدفيمه من التعيين) فيه ان اداء الصلاةلابدفيهمن التعيين الاأن يرادهنا الزيادة في التعيين أذلابدف القضاء من تعيين اليوم وفي الاداء يكفية نية الظهر (قوله ويومها الخ) هذاعندوجود المزاحم امالوكان في ذمته ظهرواحذيكفيهنية مافى دمته من الظهر الفائت وان لم يعلم الهمن اى يوم (قولهمشكل) وجه الاشكال الديردم فاعدتهم التي بخواطؤاعليها وعىانالنعييز يكون لتميم الاجناس والصاوات كلها منقبيل مختلف الجنس لاختلاف إسبابها

(قوله فصاحة بنده في التراك المنام المناه فضاء المناهس من رمضان فصام يوما بندة قضاء العاشر فوله عن أحد المالين) المناه في المن

كالصلوات المفروضة فالواوليس بصحيح لان الحاجة البالية عطهارة واذا وقع طهارة جاز أن يؤدى به ماشاء لان الشر وطيراعي وجودها لاغير ألاترى انه لوتيهم للعصر جازله أن يصلي يه غيره (ضابط) في هذا المحت التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين في المنس الواحد الخوالعدم الفائدة والتصرف اذاكم يصادف محله كان لغواو يعرف اختلاف الجنس بإختلاف السيب والصلاة كلهامن قبيل المختلف حتى الظهرين من يومين أوالعصرين من يومين بخدادف بامرمضان فانهجمعها شمود الشهر ويفرع عدلى ذاك أنهلو كانعليده قضاءيوم بعينه فصامه بنية بوم آجرأوكان عليه قضاء صوم بومين اواكثر فصام بوماعن قضاء يومين جاز بخلاف مااذا نوى عن زمضا نين حيث لا يجوز لاختلاف السبب كماأذا نوى ظهرين أوظهراعن عصراونوى ظهريوم السبت وعليه ظهريوم الذميس وعلى هذااداء الكفارات لايعتاج فيهالى التعيين في حنس واحد دولوعين لغي وفي الاجنباس لايدمنه كاحققناه في الظهارمن شرح الكنز وأمافى الزكاة فقالوالوعجل خسة سودا عنما أتي درهم سود فها كت السودة بل الحول وعنده نصاب آخر كان المعل عن الباقى وفي فتم القدير من الموم ولووجب عليه قضاءيومين من رمضان واحد فالاولى أن ينوى اول يوم وجب عليه قضاؤه منهذا الرمضان وان لم بعين جاز وكذا لوكانا من رمضانين على المختار حتى لويؤى القضاء لاغير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطرقصام احدى وستين يوماعن القضاء وألكفارة ولم يعين يوم القضاعجاز وفى الخانية لوعجل الزكاةعن احدالما لبن فاستحق ماعجل عنه قبل المول لميكن المتجلءن الباقي وكذالواستحق بعدالحوللان في الاستحقاق عجل عالم بكن في ملكه فيدمل التعيل انتهى ونيماا يضالو كأناه خس من الابل الحوامل بعدني الحبالي فعجل شاتين عنها وعنمافى بطونها ثم نتحت خساقيل الحول اجزأه عابجل وأن عجل عاتحمل في السنة الثانية لايحوزهذا كاءفي الفرائض والواجبات كالمنذور والوترعلي قول الامام والعيدعلي الصصيح وركهتي الطواف على المختار وينوى الوثرلا الوثرالواجب للاختلاف فيه وفي صلاة الجنازة ينوى الصلاة للدنعالى والدعاء للبت ولايلزمه التعيين في سجود التلاوة لاى تلاوة سجد لها كمافى القنية واما النواف فاتفق اصحابه انها تصحيمطاق النيسة وأما السن الرواتب فاختلفوا فى اشتراط تعيينها والصحيم المعتمدع دم الاشتراط وانها تصح بنيسة الذفل وعطلق النية وتفرع عليه لوصلى ركعتين على ظن أنهاتم جدلظن بقاء الليل فتمين انهابعد طاوع الفجر كأنتءن السنةعلى الصحيح فلايصليما بعده للكراهة وامامن قال اذاصلي ركعة قبل الطلوع وأخرى بعده كانتباعن السنة فبعيد لان السينة لابدمن الشروع فيهافي الوقت ولم يوجدوقالو الوقام الى الخامسة في انظهرساهيا بعدما قعد الاخيرة فانه يتمسادسة وتكون الركعتان نفلا ولايكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهلذ الايدل على الستراط التعيين لانعدم الاجزاء لكون السنة لم تشرع الابتحريمة مبتذأة ولم توجد واختلف التصحيح في التراو يح مل تقع تراو يح عطلق النيدة أولابد من التعدين فصحيح قاضي خان الاشتراط والمعتمد خلاقه كالسنن الرواتب وتفرع ايضاعلي اشتراط التعيين للسنن الرواتب وعدمه (مسألةأخرى) هي لوصلي بعدالجمة اربعافي موضع بشك في صحية الجعة ناويا آخر ظهرعليه اوأوله ادرك وقتمه ولم يؤده غرتبين صحة الجمعة فعملي الصحيم المعتمد تنوبءن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهرفائت وعملي القول الآخرلا كافي فتمح القديروهو أيضا

يتفرع على ان الصلاة اذا بطل وصفهالا يبطل اصلها على قول الى حنيفة والى يوسف خلافا لحمدو يذبغي ان يقال فيماانها تكون عن السنة الاعلى قول مجد وينبغي ان تلحق الصيامات المسنونة بالصلاة المسنونة ولايشترط لهاالتعيين ولم ارمن ندمعليه (تكميل) السنن الرواتب فى الموم واللها النتاعشرة ركعة ركعة ان قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعذا نغرب وركعتان بعدا العشاء وفى صلاة الجمعة اربع قبلها واربع بعدها والتراويح عشر ونركعة بعشر تسليمات بعدا لعشاءفي ليالي رمضان وصلاة الوتر على قولهما وصلة العيدين في احدى الروايتين وصلاة الكسوف ملى الصحيح وقيل واجبة وصلاة المتسوف والاستسقاء على قول ( واما المستحب ) فأربع قبل العصروار بع قبل العشاء وركعتان بعدركعتي الظهر وركعتان بعدركعني العشاء وستبعدركعتي الفربوسينة الوضوء وتحية المسجدو بنوب عنهاكل صلاة اداها عندالدخول وقيل بعدا لقعود وركعتا الاحرام كذاك ينوب عنهاكل صلاة فرضاكانت اونفلا وصلاة الضحى واقلها اربع واكثرها اثنتاعشرة ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الاستخارة كافى شرح منية الصلي وتمامها معا الحكارم على صلاة الرغائب وليلة البراءةمذ كورة فيه لابن اميرحاج الحلبي (صابط) فيما المآعين وأخطأ المنطأ فيمالا يسترطالتعيين لهلايضر كتعيين مكان الصلاة وزمام اوعدد الركعات فلوعين عدد ركعات الظهر ثلاثاأ وخساصح لان التعيين ليس بشرط فالخطأ فسملا بضر قال في المناية ونية عددالر كمان والسعبدات ليس بشرط ولونوى الظهر ثلاثاا وخساصعت وتلغونية التعيين وكما اذاءين الامام من يصلي به فيان غيره ومنهما اذاء ين الاداء فبان ان الوقت خرج اوالقضاءفبان انهباق وعلى هذاالشاهداذاذكرمالا يحتاج المهفاخطأ فسهلايضر قال في البرازية لوساً لهم القاضي عن لون الدابة فذ كر وا لونا ثم شمه وا عند الدعوى وذكر وا لوناآ خرتقبل لان التناقض فيمالا يحتاج اليه لايضرانتهي وامافيما يشمرط فيه التعيين كالخطأمن الصوم الى الصلاة وعكسه ومن صلاة الظهر الى العصر فانه يضر ومن ذلك مااذا نؤى الاقتداء بزيدفاذا هوعرو والافضل أنلايعين الامام عندكثرة الجماعة كملا يظهركونه غيرا لمعين فلايجوز فينبغي ان ينوى الفائم في المحراب كائنامن كان ولولم يخطر ساله انه زيد أوعروجاز اقتدداؤه ولونوي الاقتدداء بالامام القائموهو يرى انه زيدوهوعرو صح ا قتداؤه لان العبرة لما ينى لالمارأى وهونؤى الاقتداء بالامام وفي التا تارخانية لوصلى الظهر ونؤى الاهد ذاظهر يوم الثلاثاء فتبين الهمن يؤم الاربعاء جازظهم موالغلط في تعدين الوقت لابضرائتهي ومثله في الصوم لونؤى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز واونؤى قضاءماءايه من الصوم وهويظنه يوم المنميس وهوغم يرمجاز ولوكان برى شخصه فنوى الاقتداه بهذا الامام الذي هوزيد فاذاه وخلافه جازلانه عرفه بالاشارة فلغت التسمية وكذا اوكأن آخر الصفوف لا يرى شعفه فنوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب الذي هوزيد فاذاهوغيره جازأ يضاومثله ماذكرنافي الخطأفي تعيين الميت فعندالمكثرة ينوى المبتالذي يصلى عليه الامام كذافي فتم القدير وفي عددة الفتاوي لوقال اقتديت بمذا الشاب فاذاهو شيخ بصم فاذافال اقتديت بمذاا اشيخ فاذاهوشاب صمح لان الشاب يدعى شيخااء او بخلاف عكسه انتهي والاشارة هنبالاتكفي لانهالم تمكن اشارة الى الامام اغماهي الى شاب أوشيخ 

(قوله بعد العساء الم) قبه أمرج بان وقت التراويح ومدالعشاء واشارة الى اله قبسل الوثز وبعسده وهو الاصمح وقد للليل كله وقدل بعد العشاء قبل الوتر وصعيح (فوله وصلاقا اوتر الم ولا يحوز من فعود على قوط ماعاة للقول بوجدوبه (دوله وسدنة الوضوء)الصوابأن يقول وركعتا الوضوع (قولهظهر يوم الدُلاثاء الي ) اى لونوى ظهره إااروم الذي هو يوم الدرثاء فاذاهوغيره صدح وأمالونوى ظهر بوم الدلاثاء فتدين غيره فلايصم (قوله لا مجوزالة) لانه نوى قضاءماليس عليه وانكان لايلامه تعيين اليوم الأأنه المعين البوم بصحونه المندس وكانعليه غسيره المجز

من العبادات القصودة وانماهومن الوسائل كالوضوء والغسل والتجدم قالوني الوضوء لاينويه لاندايس بعبادة واعترض الشارح الزباجيء لمي المكنز في قوله ونيزيه بناءعلى عودالصميرالى الوضوء وكذا اغترضواعلى القسدوري في قوله ينوى الطهارة والمددهب اله ينوى مالا يصمح الا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث وعند البعض نية الطهارة تسكفي وامافى التهم فقالواانه بنوىء بادةمقصودة لاتميم ألابالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلاة الظهرقالوا ولوتيمم لدخول المحدأ والاذان أوالاقامة لايؤدى به الصلاة لانهاليست بعبادة مقصودة وانماهي اتباع لغيرهاوفي التيم لقراءة القرآن وايتبان فعندالعامة لايجوزكا في الخيانية وهومجول على مااذا كان محدثا امااذا كان جنبا فتيم ملما جازله أن يصلي به كمافي البدائع وقدأوضحناه في شرح الكنز (الرابع) في صفة المنوى من الفريضة والنبافلة والآداء والقضاء أماالصلا فقيا في اليزازية اله ينوى الفريضة في الفرض ففالمعزياالي المجتبي لابدمن نيسة الصلاة ونية الفرض ونية التعيب حتى لويوى الفرض يجزئه انتهمي والواجبات كالفرائض كافى التاتارخانية واماالنوافل والسمنة الراتبة فقدمنا اماتصم بمطلق النية وبنية مبابنة ويفرع على اشتراط نية الفرضية انه لولم يعرف الفسرائض الخمس الاأنه يصليها في الوقاتها الايجوز وكذا لواعتـقدان منها فرضا ونفلا ولاء يز ولم ينوا لفرض فيها هان نؤى الفرض في المكل جاز ولوظن المكل فرضها جاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة صلاها مع الامام جازان نوى صلاة الامام كذا في فتح القدير ﴿ وَفِي القُنْدَةِ ﴾ المصلون سيتة من علم آلفر وضمنها والستن وعلم معنى الفرض انه مأبستحق الثواب بفعله وبعاقب على تركه والسنة مايستعنى الثواب على فعلها ولايماقب على تركها فنوى الظهر أوالفجر اجزأته وأغنت فيه نية الظهرعن نية الفرض (والثاني) من يعلم ذلك وينوى الفرض فرضا واكنوك لا يعلم عافيه من الفرائض والسنن تعجزته (والثالث) ينوى الفرض ولايعلم معناه لانجزئه (وألرابع) علم أن فيما يصليه الناس فرائض ونوافل فيصلى كانصلى الناس ولايميز الفرائض من النوافل لانجز تهلان تعيين النية في الفرض شرط وقيدل يجزئه ماصلي في الجماعة ولؤى صدلاة الامام (والخامس)

مااذاغینعددالموقیعشرة فبانانهم اکثراواقل وینه بنی ان لایضرالاا دابان انهم اسکثر فان منهم من لاینوی الصدلاة علیه وهوالزائد فهمستله که لیس لنامن یتوی خدف مایؤدی الاعلی تولی محدفی الجمعة فانه اذا ادرك الامام فی النسهدار فی سعود السهونواها جعة ویصلها ظهر اعتده والمددهمانه بصلها جعة ویصلها ظهر اعتده والمدهمانه بصلها جعة فلااستشناء وامااذالم یکن النوی

(قوله مي لونوي الفرض النيسة الفرض النيسة الفرض النيسة الفرض المدى هذه الاشياء التي المدى هذه المنيف يعمر أنه الظهر او المصر ومنه يعلم مافي نقل المسنف (قوله مياينة الخ) الذي قدمه الميانة الني المات علم الميانة المي

اعتقدان البكل فرض جازت صلايه (والسادس) لا يعلم ان الله على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصليه الاوقاته الم تجزئه انتهى (وامافى الصوم) فقد علت انه يصع بذية مها ينة و بطلق النية فلا يشترط لصوم رمضان اداء نية الفرض بة حتى قالوالونوى ليلة الشك صوم آخر شعبان م ظهر بعد الصوم انه اول رمضان أجزأه (وامالا كاة) فيشترط لهانية الفرض به لان الصدقة متنوعة ولم أرحكم نب الاكاة المجلة وظاهر كلامه مانه لا بدمن نيسة الفرض لانه تبحيل بعد أصل الوجوب لان سببه هوالنصاب النامى وقد رجد بخد لاف المول لانه شرط لوجوب الاداء بخد للف تجيل الصلاة على وقتها فانه غدير جائز الكون وقنها عبما لايه شرط الصحية الاداء (واما الحج) فقد دمنا اله يصم بمطلق النية ولكن علاوه بما الوجوب وشرط الصحية الاداء (واما الحج)

يقتضى انه نؤى في نفس الامر الفرضية قالوا لانه لا يتخدل الشاق الكثيرة الالا جـل الفرض فاستنبط منه المحقق اس الهمام أنه لو كان الواقع منه أنه لم ينوالفرض لم يجز لان صرفه الى الفرض حلاله عليه عملا بالظاهر وهوحسن جمد أفلا بدفيمه من نية الفرض لانه لولوى النفل فيمه وعليه عقة الاسلام كان نفلا ولابد من نسة الفرض في الكفارات ولذا قالوان صوم الكفارة وقضاء رمضان محتاج الى تبييت النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل (واما الوضو والغسل) فلادخل لهما في هذا البحث لعدم اشتراط النية فيهما (واما التيمم) فلانشترط لهنية الفرضية لانه من الوسائل وقدمنا ان نية رفع الحدث كافية وعلى هدذا الشروط كلهالا يشترط لهانية الفرضية لقوفهما نمايراعى حصولها لانحصيلها وكذا الخطبة لايشترط فحانية الفرضية وانشرطنالها النية لانهالا يتنفل بهاولذا ينبغي أن يحكون صلاة الجنازة كذاك لانها لاتكون الافرضا كاصرحوابه ولذالاتعاد نفلاولم أرحكم فلافالصي فينية الفرضية وينبغي أن لايشترط لكونها غيير فرض في حقه لكن ينبغي أن ينوى صلاة كذا التي فرضها الله على المكاب في هدذا الوقت ولم الرأيضاح كم نية فرض العين في فرض العين وفرض المكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط (واما الصلاة) المعاد فلارتكاب مكروه اوترك واجب فلاشك انهاجابرة لافرض لقولهم بسقوط الفرض بالاولى فعلى هدذا ينوى كونها جابرة لنقص الفرض على انها نفل تحقيقا واماعلى القول بان الفرض يسقط بهافلاخفاء في اشتراط نية الفرضية (وامانية الاداء والفضاء) ففي التا تارخانية اذاعين الصلاة الني يؤديها صعرفى الاداءأوالقضاء وقال فرالاسلام وغيره في الاصول فيعث الاداء والقضاء انأحدهما يستعل مكان الآخرحتي يجو زالاداء بذية القضاء وبالعكس ويسانه ان مالا يوصف به مالا يشترط له كالعسادة المطلقة عن الوقت كالزكاة وصدقه الفطر والعشر والخراج والبكفارات وكذاما لابوصف بالقضاء كصلاة الجمعة ولاالتماس لانها اذافاتت مع الامام تصلي ظهرا وأماما يوصف عما كالصلوات الخمس قالوا لاتشترط ابضا فالفي فتج القدير لونوى الاداه على ظن بقاء الوقت فتبين خروجه اجزاء وكذاعكسه وفي النهاية اونوى فرض الوقت بعدماخر جالوة فالاجبوز وانشك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز وفى الجمعة ينويها ولاينوى فرض الوقت للاختسلاف فيه موفى التما تارخانية كلوقت شكفي خروجه فنوى ظهرالوقت مثلافاذاهوقدخر جالختمارا لجواز واختلفوا ان الوقفية تجوز بنية القضاء والمختارا لجوازا ذاكان في قلبه فر من الوقت وكذا الفضاء بنية الاداءهوالمختبار وذكرفى كشف الاسرارشر وأصول فرالاسلام ان الاداء يصيربنية القضاء حقيقة كنية من نوى اداء الظهراليوم بعد خروج الوقت على ظن إن الوقت بأق وكنية الاسمرالذي اشتبه عليسه شهررمضان فتجرى شهرا وصامه بنية الاداء فوقع صومه بعدرمضان وعكسه كنية من نؤى قضاء الظهر على ظن أن الوقت نوج ولم يخرج بعدد وكنية الاسيرالذى صامره ضان بذبة القضاء على ظن أنه قدمضي والصحة فيسه باعتبارانه أني بأصل النبية ولكينه أخطأ في الظن والخطأ في مثمله معفوّا نترجي (واما الحج) فينبغي أن لا تشمرط فيدهنية الممير بين الاداء والقضاء (الخامس) في بيان الاخلاص صرح الزيلي بان المصلى بحتياج الى نية الاخلاص فيها ولمأرمن اوضحه لكن صرح في الخيلاصة مانه لارياء في الفرائض وفى البزازية شرعفى الصالاة بالاخالاص ثمنالطه الرياء فالعبرة السابق ولاريا

(توله فاستنبط) في هذا الأستنباط نظرلان الكلام انه عنسالا لملاق في الذية يمرف المالفرض حكم العسلمة الدكورة (قوله لعدم اشتراط الخ) هذافى غدر الوضوء بند الثمر وسؤرا لمسمار فان النية شرط فيرما (قوله قرض الوقت) في البرهان الملى والمانية ظهر الوقت بعد خروج الوقت فالصحيح المهالا تجوزاه وذلك انه لايتعين بضم الوقت واغسا يتعسبن بضم اليسوم لانه لايخارج فن كونهظهار اليوم بخروج الوقت وبخرح عن ڪونه ظهرالوقت بغروجه وبهيتبينماني كالم الصنف (قوله كنية الخ فيه انه من عدة القضاء ننية الاداءلا العكس کالنی بعده

(قوله والفرق ظاهر)
سيأتي في المحث الثامن
بيان الفرق (قوله نوى
الاعتاق) لاعمل لمذهلان
الكلام في الاخلاص في
المالام في الاخلاص في
المبادة والعشق ليس
بعبادة وضعا بدليل صفه

فى الغرائض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلاة لارضاء النصوم لا تفيد بل يصلي لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعف يؤخذ من حسناته يوم الفيامة جاءفي بعض الكتب اله يؤخذ لدانق ففي الدانق سـ تسدرهم ثواب سبعمائة صلاة بالحماعة فلافائدة في النية وان كان عفا فلايؤ اخذبه فيا الفائدة حينشد اه وقد أفاد البزازي بقوله في حق سقوط الواجب انِ الفرَ اتَّضَ مِعَ الرِّياء ضِّعِيمَة مسقطة الواجِب وَلَكُن ذُكُر وَا فِي كُتَابِ الْاضْعِية بَان البِّذُنة بجزئ عن سبعة أن كان الكل مريدين القدربة وان اختلفت جهاتها من اضحية وقران ومنعة قالوافلو كان احدهم مريدا لممالاهله أوكان نصر انسالم يجزعن واحدمهم وعالوا بأن البعض اذالم يقع قربة خوج المكل عن أن يكون قربة لان الاراقة لا تعزى فعلى هذا اودْ بِعِهِ أَضْمِيهِ لله تعالى والعسيره لا تجزئه بالاولى وينبغي أن تعرم وصرح في البزازية من ألفاظ التكفيران الذبح للقادم من حجأ وغز وأوأمير أوغيره يجعل المذبو حميثة واختلفوا فى كفر الذابع فالشيخ السفكر ورى وعبدا اواحد الدرفي المديدى والنسفي والماكم عملي اله يكفر والفضلي واسماعيل الزاهد على اله لا يكفر التهجي (وفي التا تارخانية) لوافئتم خالصا لله تعالى ثم دخل في قابه الرياء فه وعلى ما افتتح والرياء انه لوخلى عن النبأس لا يصلى واوكان مع النياس يصلى فأما اوصلى مع النياس يخسم اولوصلى وحده لا يحسن فله ثواب اصل الصلاة دون الاحسان ولايد خل الريافي الصوم (وفي الينابيع) قال ابراهم بن يوسق أوصلى رياء فلاأجرله وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لاأجرله ولاوزر عليه وهوكا نه لم يصل (وفي الواوالجية) اذا ارادأن يصلى او يقرأ القرآن فيخاف ان مدخل علممه الرياء فلاينبغي أن يترك لانه أمر موهوم انتهيى وصرحوافى كتاب السميريان السوق لاسمم لهلانه عنددالجاوزة لم يقصدالا التجارة لااعز ازالدين وارهاب العمدة فان فاتل استحق لانه ظهر بالمقاتلة انه قصدالفتال والعمارة تبع فلاتضره كالحاج اذاانجرف طريق الحاج لاينقص اجره ذكره الزبلعي وظاهره ان الماج اذاخرج تاجوا فلاأجراه وصرحوا بانه لوطاف طالباغر عهلا يجزئه ولووقف بعرفة طالباغر يمه اجزأه والفرق ظاهر وقالوا لوفتح المصلى على غيرامامه بطلت صلاته لقصد التعليم ورأيت فرعافي بعض كتب الشافعية رضى الله عنرم حكاه النووى فيمن قال له انسان صل الظهر ولك دينار فصلي بهد ه الذية انها تجزئه صلاته ولايسقعق الدينارانجي ولمارمنله لاعطانا وينبغي على قواعدنا أن بكون كذلك اما الاجراء فلما قدمناان الرياء لايدخل الفرائض في حق سقوط الواجب واماعدم استحقاق الدينار فلان اداء الفرائض لايدخل تعتعقم دالاجارة ألاترى الى تولهم لواستأجرالاب ابنه للخدمة لاأجراهذ كره البزازى لان الخدمة عليه واجبة بلأفتى المتقدمون بان العبادات لاتصم الاجارة علمها كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقه لكن المعتمد ما افتي به المتأخرون من الجواز وقد مناانه اذا بؤى الاعتماق لرجل كان مبياحا ولمأرحكم مااذا نؤى الصوم والحمية ويشمله مامااذا أشرك بين عبادة وغيرها فهل تصخ العبادة واذا صحتهل يشأب بقدره أولا ثواب له أصلا واما المشوع فيما بظاهره وباطنسه فستحب ﴿ وفي القنية ﴾ شرع في الفرض وشعله الفكر في التحارة أو السألة حتى أتم صلاته لايستحب اعادته وفي بعض الكتب لا يعمدوني بعضها لا ينقص أجره اذالم يكن من تقصير منه (السادس) في بيان الجع بين عبادتين وخاصله المأن يكون في الوسائل أوفي المقاصد

فان كان في الوسائل فان الكل صحيح قالوالواغ تسل الجنب يوم المعق للعمعة ولرفع الجنابة ارتفعت جنبابته وحصدلله ثواب غسل الجمعة وان كان في المقاصد فاما أن ينوى فرضين أونفلين اوفرضاونفلا اماالاول فلايخاو اماأن يكون فى الصلاة أوفى غيرها فان كان في العدلاة لم تصمح واحدة منهدما قال في المراج الوهاج لويؤى صلاتى فرض كالظهر والعصر لم يصح اتفاقا ولونوى في الصوم القضاء والكفارة كانعن القضاء وفال مجديكون تطوعا وان نوى كفارة الظهار وكفارة اليهن يجع له لائيهم اشباء وقال مجديكون تطوّعا ولونوى الزكاة وكفارة الظهارج عله عن أيهم اشاء ولونوى الزكاة وكفارة المدين فهوعن الزكاة ولوبوى كتوبة وصلاة حنازة فهسيءن المكتوبة وقدظه رمذاله اذانوى قرضين فانكان أحدها اقوى انصرف المهقصوم القضاء أقوى منصوم الكفارة وان استويافي القوة فأن كان فى الصوم فله الخيارككفارة الظهار وكفارة الهين وكذا الزكاة وكفارة الظهار واماالز كاةمع كفارة اليمين فالزكاة اقوى وامافى الصلاة فيقدم الاقوى ايضا ولذا قدمنا المكتوبة على صلاة المينازة ولذاقال في السراج الوهاج لو نوى مكتو بتسين فهي للتي دخل وقتها ولونوى فائتتين فهرى للاولى منهما ولونوى فائتسة ووقتية فهرى للفائتسة الاأن يكون فى آخر الوقت ولونوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه فان كان في اول وقت الظهر فهنيء فالفعر وان كان في آخره فه يعن الظهرانته عي بقي ما اذا كبرنا وباللتحريمة وللركوع ومااذاطاف الفرض والوداع وان نؤى فرضا ونفلا فان نؤى الظهر والنطق عقال أبوبوسف تجزئه عن المكتوبة ويبطل التطوع وقال محد الاتجزئه المكتوبة ولاالتطوع وان نؤى الزكاة والتطوع يكون عن الزكاة وعنسد عجد عن التطوع ولونا فلة وجنسازة فهي نافلة كذاف السراج وأمااذا نوى نافلتين كااذا نوى بركمتي الفجر المصية والسنة اجزأت عنماولم أرحكم ما ذا نوى سنتين كما أذا نوى في يوم الا ثنيين صومه عنه وعن يوم غرفة أذًا وافقه فان مسألة التعيدة انما كانت ضمنا السنة لحصول المقصود (وأما الناء دولى الج قال فى فتح القدير من ماب الاجرام لواحرم نذرا ونفلا كان نف الااو فرص او تطوعا كان تطوعا عندها فى الاصعود من إب اضافة الاجرام الى الاجرام لوأ حرم يعيد بين معا اوعلى النعاقب لزماه عنسدأ بى منيفة وابى بوسف وعند عبد في المهية يلزمه احداها وفي التماقب الاولى فقط واذالزماه عندها ارتفضت احداها باتفاقهما اكن اختلفافي وقت الرفض فعند أبي يوسف عند دصير ورته محرما بلامهلة وعندابي حنيقة اذاشر عفى الاعمال وقيل اذا توجة سائر اونض في المبسوط على انه ظاهر الرواية وغرة الخلاف فيما اذاجي قبل الشروع فعايه دمان للجناية على اجرامين ودم واحدعندابي يوسف ولوجامع قبسل الشروع فعليه دمان للجماع ودم الشار فضفانه برفض احدهما ويمضى في الآخر ويقضى التي مضى فيهما وحجة وعرة مكان التي رفضها ولوقتل صيدا فعليه قيمتان اواحصر فدمان وعلى هذا الخلاف إذاأهل بعمرتين معااوع للاالتعاقب بلافصل انتهى وامااذا بؤى عبادة ثم نوى في النائما الانتقال عتما الى غسير هافان كبرناو باالانتقال الى غسيرها صارخار جاعن الاولى وان نؤى ولم يكبرلا يكون خارجا كااذا نوى تجديد الاولى وكبروتمامه في مفسدات الصلاة في شرحناعلى الكنز ﴿ فَاتَّدَهُ ﴾ يتفرع على الجغ بين شيئين في النية و أن لم تكن من ألعبا دات ما لوقال لزوجته انتعلى حرامنا وباالطلاق والظهار أوقال لزوجتيه انتماعلي حرام ناويافي احداهما

( قوله لمتمح واحددة منهماالخ) والمالم يصر تطوعالانه فرغ الانعقاد والفرض لم ينعقد (قوله لو توی مکتو بئے بن الخ) لاينا فيماسبق عن السراج فاندفى المسئلة الادلى توي فرضين وليس احدها اولى بالصفخة من الأتحر فبطل بغلاف الكتوبتين فان التي لم يدخل وتتما لم تكن مكتوبة عليه والتي دخلوة تهامكتوية ( قوله ولمارالن )في فتع المديرصام في يوم عسرفة مثل قضاء إونذرا وكفارة ونوى معسه الصومعن يومعرفة افتي بعضهم بالمحة والمصول عنهما ( قوله تنفرع الخ) في الجوهسرة من الابحان واذاقال لامرأتيه انتما على حرام ينوى في احداها الطملاق وفى الائخرى الايلاء كانفاط القتين جيما لان اللفظ الواحد لاعمل على الامرين فاذا أزاد إحدهما حلعلى الاغلظ منهماوهوالط الاق وكذا اذا قال التسماع لي حرام ينزى في احمد اهما ثلاثا وفى الاخرى وأحسدة تطلقات ثلاثا الماذ كرناات اللفظ الواحدلائه ملعلى معتين فصمل على أشذهما كذافيالبكرخي

177

W.

(قوله وعن عمدالخ) الاصبح انهالاتسكون أبية لانهاغيرالهلم (قوله ولمأر وقت نية الأمامة الخ) ينبغى أن بنوى من الابتداء أن يكون امامالكان بقندىبه القديقندىبه من لايراه من الجنوا الذيكة (قوله للدواب) أى لاللصحة لانوالستشرطا لمصة الانتداء فيغسرالنساء ( توله واماله حدة الاقتداء الخ)اىكما فالنسام والسسردبة لايلاعم فانه في نية الاقتداء لافى نيسة الامامسة لصحة الاقتداء (توله الاالذي) هذا الاستثناء مخالف الم هايهالفدوي الطلاق وفى الاخرى الظهار وقدكتبناه فى باب الايلاء من شرح الكنزنق لاعن المحيط (السابع) في وقتها الاصل ان وقتما إول العبيادات وليكن الاول حقيقي وحكمي فقيالوا فى الصلاة لونوى قبسل الشروع فعند محمد لونوى عند الوضوء انه يصلي الظهر أوالعصر مع الأمام ولم يشتغل بعد النية بماليس من جنس الصلاة الأأنه أما انتربي الى مكان الصلاة لمتحضره النية جازت صلاته بتلك النية وهكذار وىعن ابى حنيفة وابى بوسف كذانى الخلاصة وفي التحنيس اذا توضأ في مغزله ليصلى الظهر عمحضرا اسجدفا فتتم بتلك النية فان لم يشتغل بعمل آخو يكفيه ذلك هكذا قال مجدفى الرقيسات لان النية المتسقدمة يبقيها الىوقت الشروع حكما كإفى الصوم اذالم يبدلهما بغسيرها انتهى وعن مجمدبن سلة انه كان عندااشر وعجيثانه لوسئل آية صلاة يصلى يجيب على البديهة من غير تفكر فهونية عامة ولواحتاج الى التأمل لاتجوز وفي فتح القدير فقد شرطوا عدم ماليس من جنس الصلاة لصحة تلك النيسة ، ع تصر بحهم بانه الصحيحة مع العسلم بانه يتخلل بينها وبين الشر وع المشي الى مقام الصلاة وهوليس من جنسها فلابد من كون المراديم اليس من جنسه امايدل على الاعراض بخلاف مالوانستغل بكلام اواكل أونقول عدالمشي البههامن افعالها غيير قاطع للنية وفى الخلاصة اجع اصحابنا ان الافضل أن تكون مقارنة للشروع ولا يكون شارعا بمنأخرة لأنمامضي لم يقع عبادة لعدم النية فكذا الباقي اعدم التجزئ ونقل ابن وهبان اختلافا بين المشايخ خارجاءن المذهب موافقا لما تقل عن المكرخي من جواز التأخير عن التحريمة فقيل الى الثناء وقبل الى التعوَّدُوقيل إلى الركوع وقبل ألى الرفع والسكل ضعيف والمعتسمدانه لابدمن القسران حقيقة اوحكما وفى الجوهسرة ولايعتسير بقول الكرخى (واما النية) في الوضو و فقيال في الجوهرة ان محلها عند غسل الوجه وينبغي أن تسكون فى أول السنن عند عصل اليدير إلى الرسعين لينال ثواب السن المتقدمة على غسل الوجمه وقالوا الغسل كالوضوءف السنن وفى الثيمية وى عند الوضع على الصعيد ولمأر وقت نية الامامة الثواب وينبغي أن يكون وقت اقتداه أحدبه لاقبله كاله ينبغي أن يكون وقت نيسة الجماعة اول صلاة المأموم وأن كأن في اثناء صلاة الامام هذا للنواب (واما الصحة الاقتداء با لأمام) فقيا ل في فتيح القدير والافضيل ان ينوي الاقتداء عندا فتتاح الامام فان نوى حين وقف عالما بانه لم يشرع جاز وان نوى ذلك عملي ظن انه شرع ولم يشرع اختلف فيه قيللا يجوزا نتهيى وامانية التقرب بصير ورة الماء المستعمل فوقتها عندالاغتراف واماوقتها فى الزكاة فقال فى الهداية ولا يجوزا داء الزكاة الابنية مقارنة الاداء أومقارنة لعزل مقدار ماوجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها الاقتران الاان الدفع يتفرق فاكتني بوجودها حالة العزل تيسيرا كتمقديم النية في الصوم انتهى ففدجوز والتمقديم على الاداء الكن عندالعزل وهل تجوز بنية متأخرة على الاداء قال في شرح المجمع لودفعها بلانية ثم نوى بعده فأن كأن المال قائما في بدا لفقير جاز والأ فلا انتهى (واماصدقة الفطر) فكالزكاة نية ومصرفا الاألذى فانه مصرف الفطردون الزكاة (واماألصوم) فلايخـــاو اماأن يكون فرضاأ ونفلافان كان فرضا فلايخه اواماأن يكون اداءرمضان اوغميره فانكان اداءرمضان جاز بنية منقدمة من ظروب الشيس وعقارنة وهوالاصل وعمة خوة عن الشروع الى ما قب لنصف النهار الشرعي تيسيراع لى الصاعبين وان كان غديرادا ورمضان من قضاء

القلب الخ كالونوى بقليه الطهور ونط-ق بالعمرا وبقليه الج ونطق بالعمرة

(قولهو معور شه مقارنة الخ) جزء من اللمل وهومفقود غندمقارنة طاوع الفجر الاأن يراد بالقارنة القاربة (قوله واما الج الخ) ذكر الزيلعي في شروط الصدلاة ان تقديم النيسة في الج بجوزحتي لوخرج منبيته يرمدالج فأحرم ولمتعضره النيسة جاز (قوله ومن الغريب الز) الغرابة في كنون هذه الاشماء لابدمن ننتهافان الفقهاء لمرذكروا ذلك في كتبر ممتونا ولاشروحا ( توله اطف الخ وأنما كانت اطفافي القرائض باعتباراتها وكملات وجوابر الفرائض فسكانت رنقا فيادائها (قوله والفرق الخ)كأن يتقول الفرق مسلم الكن لايدنع المحذوراديصدق على الوقوف اطلب الغريم عسرما وضعله فلايغنى ف دفعه شدياً الأأن يقال الله تؤى غدارما وضعله وضعا عُيرمستقل فلايضر ( قوله وهوميني الح ) فيه نظر لان قضية الاندغاب على الاركان عدم اشتراط إصل النية في طواف الزيارة واوسل فلايذتهض بالنسبة إلى طـواف الزيارة لانه ليس من الاركان (قوله ولا يؤخذال اىلايطالب بئية الصلاة بعددماشرع قيها حال سهوه ( قولهما في

أونذرأو كفاره فصور بنية متقدمة منغروب الشمس الى طاوع الفروي وزينية مقارنة لطاوع الفجرلان الاصل القران كأفي فتاوى قاضي خانوان كان نفلا فكرمضان اداء (واماالح) فالنية فيمسابقية على الادامعند الاحرام وهوالنية معالتلبية أوماية وممقامها من سوق الحدى ولايمكن فيمه القران والتأخر لانه لأتصمح افعاله الاإذا تقدم الاخوام وهوركن فيمه اوسرط على قولين ﴿فائدة ﴾ هل تصلح نية عبادة وهوفى عبادة اخرى ﴿قال فالقنية ﴾ نوى في صلاة مكتوبة اونا فلة الصوم تصم نبته ولا تفسد صلاته (الثامن) في بيان عدم اشتراطهافي البقاءوحكمهامع كلركن قالوافي الصلاة لانشترط ألنية في البقاء للحرج كذافي البناية فاكذابقية العبادات ووفى القنية كد لايلزم نية العبادة في كل جزءا عالما تلزم في جلة ما يفعله في كل حال انتهني فروفي المناية كم افتتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فأتمها على نية التطوع اجزأته عن المكتوبة رمن الغرب مالى المحتى ولابدمن نية العدادة وهوالتذال والخضوع على ابلغ الوجوه ونبية الطاعة وهي فعلما اراده الله منه ونيية الفرية وهي طلب الثواب بالشقة في فعلها وينوى انه يفعلها مصلحة له في دينة بأن يكون أقرب الى ماوحب عقلاء بندة من الفعل واداء الامانة وابعدع احرم عليه من الظلم وكفران النعقة ثم هذه النيات من اول الصلاة الى آخرها خصوصا عند الانتقال من ركن الى ركن فلابد من نية العبادة في كاركن والنفل كالفرض فيهاالافى وجه وهوأن ينوى فى النوافل انها لطف فى الفرائض وتسميل لهاانتهني وألحاص لمان المذهب المعتمدان العبادة ذات الافعال يكتني بالنية في اولها ولا يحتاج البهافي كل فعل اكتفاء بانسجا بهاءايها الااذا نوى بعض الافعال غير مارضع لهقالوا لوطاف طالبالغريم لايجزئه ولورقف كذلك بعرفات اجزأ موقدمناه والفرق انالطواف قرية مستقلة بخلاف الوقوف وفرق الزبلعي بينهما بفرق آخروهوان النية عند الإحرام تضهنت جيم عمايفه للخوام فلايعتاج تجديد النية والطواف يقع بعدالتحال وفي الاحرام من وجه فاشترط فيه أصل النية لاتعيين الجهة انتهى وقالو الوطاف بنية التطوع فيايام النحر وقععن الفرض ولوطاف بعدما حل النفرونوي النطوع أجزأه عن الصدركافي فتحالقديروهومبني على الزنية العبادة تنسحب على اركانها واستفيدمنه النيحة التطوعف بعض الاركان لا تبطله ﴿ وفي القنية ﴾ وان تعمد أن لا ينوى العبادة من ما يفعله من الصلة لايستعق الثواب ثم ان كان ذلك فعلالاتم العبادة بدونه فدت والافلا وقدأساء (الناسع) في محلها القلب في كل موضع وقد مناحقيقتها وهنااصلان (الأول) لايكني التلفظ بالساندونه ﴿وفي القنية﴾ والمجتبي من لايقــدرأن يحضرقلهــه لينوي بقلبه اويشمك في النية يكفيه التحكام باسانه لا يكلف الله نفسا الاوسعها انتهى ثم فالرفيها ولايؤاخذها لنية حالسه ودلاق مايفعله من الصلاة فيمايسه ومعفوعنه وصلاته محزثة وانلم يسقدق بماثوابا اه ومن فروع هذا الاصل انه لواختلف الاسان والقلب فالمعتبر مافي القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلوسيق لسانه الى لفظ اليمين بلاقصد انعقدت الكفارة اوقصد الملف على شي فسبق لسانه الى غير مهذاف اليدين بالله تعالى (وامافى الطلاق والعتاق) فيقع قضاءلاديانة ومن فروعه ان قصد بلفظ غيرمعناه الشرعي وأماان قصدمه ني آخر كلفظ الطلاق اذاأرادبه الطلاق من وثاق لم يقبل ويدين ﴿ وَفِي النَّانَية ﴾ انتجر وقال قصدت به منعل كذالم بصدق قضاء وقدحكي في شرح البسيط أن بعض الوعاظ طلب من الحاضرين

(قوله مذكورفى الولوالية) عبارتها والفرق هوان تول الزوج بناءعملي القول الاول وانمايدخل تعت قوله ما يحتمل الدخول تحت القول الاول فقولما انك قدر تروجت عدلية امرأة اسم المرأة يتناولها كإيتناول غمرها فتدخل واماهنا قوله غيرهمده المرأة لايعتدمل همذه المرأة الاندخل تعت قول الزوج (توله ولو نوى النساءالخ)والفرق بينهما ان الملوك حقيقة للذكون دونالاناثولكنيستعل فيرم عندالاختلاط بظريق التبعية ولايستعمل فيهن عندانفرادهن (قولهولو جعين منكوحته ورجل) مفتضى ماقاله فيماسيأتي أن يقم لان الرجل ليس محلا للطلاق الاأن بجاب باناضافة الطملاق الئ الرجل وانالم يدير فحكمه بثبت في دقه وهوا لخرمة شيثا فليغطوه فقال متضجرامنهم طلقتكم ثلاثاؤ كانت زوجته فيهموهولا يعلم فافتي امام الحرمين بوقوع الطلاق ثلاثا فحقال الغزالي وفي القلب منسه شئ قلت يتخرج على مافى فتاوى قاضى خان من العتقى قال رجل قال عبيدا هل بالخ احرارا وقال عبيداهل بغداد احرار ولم ينوعبده وهومن أهل بغداداوفال كلعبيداهل الخاوقال كل عبيداهل بغداد احراراوقال كلعبدف الارضاوقال كلعبدف الدنيا قال ابويوسف لا يعتقعبده وقال مجديعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق وبقول ابى يوسف اخذعصام ين يوسف وبقول مجداخنشداد والفتوى على قول ابى بوسف ولوقال كل عبدفي هذه السكة اوقال كل عبد فى الجامع وفهوعلى هـ ذا الخـ الف ولوقال كل عبد في هـ ذه الدارج وعبده فيها يعتق عبيده في قوله مولوقال ولد آدم كلهم أحر ارلا تعستني عبيده في قولهم جيعاه فقتضاه ان الواعظ أن كأن في دار طلقت وانكان في الجمامع أوالسكة فعملي المسلاف والاولى تغريجها على مسئلة الدمين لوحلف ان لا يكام زيد افسل عملي جاعة هوفيهم قالوا يحنث وان نواهم دونهدين ويأنة لاقضاءاه فعندعدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فانفي مسئلة اليمين لافرق ببن كونه يعلم انزيدا فيهم اولا ويتفرع على هذا فروع لوقال لها ياطالق وهوا مها ولم يقصدالطلاق لايقع كياحر وهواسمه كأفى المنانية وفرق المحبوبي فى التنقيح بين الطلاق فلايقمو ببنالعتق فبقم خلاف المشهور ولونجز الطلاق وقال اردت به التعليق على كذا لم يقب ل قضاء ويدين ولوقال كل احم أفلى طالق وقال اردت غير فلانة لم يقرسل كذلك ﴿ وَفِي الْكَانِرَ ﴾ قالت تزوجت على فقال كِل امر أة لى طالق طلقت المحلفة ﴿ وَفِي شرح الجامع الفاضي خان وعن ابى يوسف انها لا تطلق وبه اخذ مشايخنا وفي المبسوط كو وول الى يوسف أصم عندى ولوقيل له الك امرأة غيرهذه فقال كل امرأة لى طااق لا تطلق هذه والفرن ببنها وبين مسئلة الكنزمذ كورف الولوالجية فجوفى المكنزي كل مملوك لىحرعتنى عبيده القن وامهات أولاده ومدبروه وفى شرحه للزيلعي ولوقال اردت به الرجال دون النساء دين وكذا لونؤى غسيرا لمدبر ولوقال نؤيت السوددون البيض اوعكسه لايدين لان الاول تخصيص العمام والشانى تخصيص الوصف ولاعموم لفمير اللفظ فلاتعسمل فيمه نيمة التخصيص ولونوى النساء دون الرجال لم يدين ﴿ وَفِي الكَّامَرَ ﴾ أن لبحث اوا كلت أوشر بت ونؤى معينالم يصدق اصلا ولو زاد ثوبا وطعاما اوشر ابادين مؤوفى المحيط كو نوى جيع الاطعمة فى لا يأكل طعاما وجديع مداه العالم فى لايشرب شرابا يصد فى قضاء بووفى الكشف الكبير يصدق ديانة لاقضاء وقبل قضاءا يضاف وفي الكنزي ولوقال اوطؤنه انت طالق ثلاثا السنة وقع عندكل ظهر طلقة وان نؤى ان تقع الثلاث الساعة أوعند كل شهر واحدة صحت اه وفى شرحه انت طالق السانة ويؤى ثلاثا جالة أومتفر قاعلى الاطهار ضمخ خلافا لصاحب الهداية في نية الجلة ﴿وفي الحانية ﴾ ولوجه بين منكوحته ورجل فقال اجدا كإطالق لايقعالط لاقء لحيام أتهفي قول ابى حنيفة وعن ابى يوسف انه يقع ولوج ع بين امرأته واجنبية وقال طلفت احدا كاطلقت امرأته ولوقال احداكا طالق ولم بنوش يألا تطلق امرأته وعنهما انها تطلق ولوج ع بين امرأته وماليس تجللاط لاق كالبهيمة والخجر وقال احدا كأطالق طلقت امرأته في قول الي حنيفة وابي بوسف وقال محددلا نطلق ولوجيع بين امر أنه الحرية والميتة وقال احدا كإطالق لا تطلق الحدة اه ولا يخفي انه اذا نوى

عدمه فيماقلنا بالوقوع فيسه انهدين وفيها لوقال لها بامطلقة انام يكن لهازوج طلقها قبله اركان لهاز وج الكنمات وقع الطلاق عليها وان كان لهاز وح طلقها قبله ان لم ينو الاخمار طلقت وان في الاخمار صدقد بإنة وقضاه على الصحيح ولو نوى به الشستردين فقط والاصل الثاني من التاسع وهوانه لايشترط مع نية الفلب النافظ في جيع العبادات المداية الاوللان لم تعبته عزيمته وفي فتيج القدر لم بنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه التلفظ بالنية لأفى حديث محيج ولاضعيف وزاداب امبرحاج الملم ينقل عن الاغمة الاربعة وفي المفيدكره بعض مشايخنا البطق باللسان ورآه الآخرون سنة وفي المحيط الذكر باللسانسنة فينبغي أن يقول اللهم انى اريد صلاة كذا فيسرهالي وتقبلها مئى ونفسلوا في كتاب الجانطاب التدسيرا ينقل الاف الج بخلاف بقية المهادات وقدحة غناه في شرح الهياز وفي القية والمجتبي المختارانه مستحب وخرج عن هذا الاصل مسائل (منها النذر) لا تكفي في ايجابه النية بل لابدمن التلفظيه صرحوابه في باب الاعتكاف (ومنما ألوزف) ولومسددا لايدمن التلفظ الدال عليمه وامانو قف شروعه في الصلاة والاحرام على الذكر ولا تسكفي النية فلا نه من الشرائط للشروع (واما الطلاق والعتماق) فلايقعان بالنهسة باللابدمن اللفظ الافي مسد المة في فتماري قاضي خان رجل له امر أتان عمر قوز ينب فقال ياز بنب فأجابته عرة فقال انتطالق ثلاثا وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امر أته وان لم تكن امرأته بطللانه اخرج الجواب جوا بالكلام التي اجابته وانقال نويتزينب طلقت زينب اه فقدوة ما اطلاق عملي زينب بمجرد النية (ومنها حديث النفس) لايؤاخدته مألم يتكام اوبعمل بة كافى حديث مسلم وحاصل ماقالوء ان الذي يقع فى النفس من قصد المعصية اوالطاعةع لى خسم اتب (الهاجس) وهومايلتي فيها عمر يانه فيهاوهو الخاطر محديث النفس وهومايقع فبهامن المرددهل يفال اولا (ممالهم) وعوتر جيع قصد الفعل (ثم العزم) وهوقوة ذلك القصدوالجزم به فالهاجس لا يؤاخذ به اجماعالانه ليس من فعله واغماهوشي وردعليه لافدرة له ولاصنع (والخاطر) الذي ومده كان قادراعلي دفعه بصرف الماجس اول وروده وأكنه هؤ ومأبعده من حديث النفس مر فوعان بالديث الصحيم واذاار تفع حديث النفس ارتفع ماقبله بالاولى وهذه الثلاثة لوكانت في المسنات المريكة بالرامدم القصد (واما الهم) فقد بين في المديث الصحيم ان الهـم بالمسنة بكتب حسنة والهم بأاسيئة لايكتب سيئة وينتظر فانتركهالله تعالى كتبت حسسنة وان فعلها كنبت سيئة واحدة والاصح في معناه أن يكتب عليه الفعل وحده وهومعني قوله واحدة وان الهم من فوع واما العزم فالمحققون على انه يؤاخدنه ومنهم منجه لهمن الهم المرفوع وفى البزازية من كاب المكراهيسة هم بمعصية لايأثم ان لم بصم عزمه عليه وان عزم

مدخاية في طلاق زينب اذ لولاالتلفظ بهلم بقدع على زينب طلاق كالم يقع على عرة وعلاه فى البزارية ايضابان الوةوع على الاولى بالاشبارة وعلى الاخرى بالاقرارلابالنيمة (قوله ومنهاحديث النفس)اي هاخرج عن الاصل الثاني وهوانه لابشترط مع نيه الفلب التلفيظ فيجيع العبادات وفيهان حديث النفس لم يدخل في الاصل المذكور -- ي ماح خروجهمنه (قوله وحاصل ماقالوه الخ) اعسلم أن خديث النفس نوعان صرورى وهوماية عمن هير قصد واختيارى وهو مايقع بقصدوا لمسراد في الديث الثاني اذالاول معقوعنجيه الاماذالم يصزعليه لامتناع الخاو عنه والماعق عن الثاتي عن هـ قدالامة تكريما للني صملي الله عليه وسلم والفرق بين الثاني والثالث الترددفي الفعل فهوموجود قى الثمالث دون الثماني (قوله والهيئة الخ) مقيدذلك بغيرمكة

(قوله فالانتفاديية الح) وجه التفريخ أن الممن حكمها وجوب البر ورجوب الكفارة في الحنث والمكفارة لاتميح من الكافر لكونها عبادة وأذالمتصفح منهالكفارة لاتنعقد عينه لغفاف موجبه (قوله الافي مسئلة الح) لاوجه فحد االاستثناء اذمعاني قوله لاتعتبرنية الكافر أي فيما كان عبادة وضعاوا لسفرايس بعبادة وصوا (قوله لعرم الح) لاوجهاد كرهده المستلة هذاوفي تعامل النقض يعدم التمييز تظر لاندايس من الواقض بل الناقض هناهو السكرالسيتان لاستتارالعقل المستلزم غالبالحدوث الحددث (قوله وعمليه هدا) في التفريسع نظر كالذي بعده (قوله ضارمر تدافي الحال) لامحل لذكره هنا (قولة والفرق الخ) فيمه ان ماذ كره افاد استواء الصلاة والسؤم فيانهما لاينقطعان عمرد النية وعليه فلاحاجة الىالفرق (قوله لوافتتْج الح) مخالف الماتقدم قرييامن ان القاطع التكيير لا محرد

المُامُ العزم لا الم العمل بالجوار - الاأن يكون أمر ايم بجرد العزم كالسكفر اه (العاشر) في شروط النية الاول الاسلام وأذالم تصح العبادات من كافر صرحوابه في باب التمم عند قول المكنز وغديره والغي تمدم كافر لاوضوء ولان النية شرط التممدون الوضوء فيصمح وضوءه وغدله فاذا أسط بعدهاصلى بهدما لكن قالوا اذا انقطعهم المكتابة لاقل من عشرة حل وطثها بجردالا نقطاع ولايتوقف على الغسل لانهاليست من اهله وال صعرم بالصعة طهارة الكافر قبل اسلامه (فائدة) قال في الملتقط قال الوحنيفة اعلم النصر الى الفقه والقرآن اوله يهتدى ولايمس المصحف وان اغتسل ثم مس فلا بأس به اه ولم تصح الكفارة من كافر فلا تنعقد يمينه النهم لاايمان لهم وقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم اي عهودهم الصورية وقد كتبنا فى الفوائدان نية الكافر لا تعتبر الافي مسئلة في البزازية والخلاصة في هي صبى ونصر اني خرجاالى مسيرة ثلاث فباغ الصبى في بعض الطربق واسلم السكافر قصر السكافر لاعتبار قصده لاالصى فى المختار أه ﴿ الثاني ﴾ التمييز فلا تصبيعه ادة صبى غــير عميز ولا مجنون وس فروعه عمدالصسي والمجنون خطأ واحكنه أعهمن كون المنسي يميزا اولا وينتقض وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلائه بالسكر كأفى شرح منظومة ابن وهبان فوالثالث كالعلم بالمنوى فنجهل فرضية الصلاة لم تصح كاقدمناه عن القنية الافي الج فانهم صحوا الاحرام المبهم لانعلما احرم بمااحرمه النبي صلى الله عليه وسلم وصعمه فانع بنجيا أوعرة منحانكان قبل الشروع فى الافعال وان شرع تعينت عرة ﴿ الرابِعِ ﴾ اللايأتي عناف بين النية والنوى فالواان النية المتقدمة على التصريمة جائزة بشرط أن لايأتى بعدها عِنافَ ليس منهاوعلى هـذاتبطل ألعبادة بالارتداد والعياد بالقي تعالى في اثنام اوتبطل صعبة النبى صلى الله عليه وسلم بالردة ادامات عليها قان اسلم بعدها فان كان فحياته عليه الصلاة والسلام فلامانع من عودها والافغي عودها نظر كاذكره العراقي ومن المنافي نية الفطع فاذا نوى قطع الايمان صارمي تداللعال ولونوى قطع الصلاقلم تبطل وكذاسار العبادات آلااذا كبرفى المالة ونوى الدخول في اخرى فالتسكبير هوالقاطع الاولى لامجر دالنية واما الصوم الفرض اذاشرع فيمه بعدالفعرثم نؤى فطعه والانتقال الى صوم نفسل فاله لا يبطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلاة جنسان مختلفان لارجح ان لاحدهما على الآخر في الصرية وهمافي الصوم والزكاة جنس واحدكذان المحيط وفي خزانة الاكمل لوافتتح الصلاة بنية الفرض تمغير نبته فى الصلاة وجعلها تطوعاصارت نطوعا ولونؤى الاكل اوالجماع فى الصوم لميضره وكذ الونوى فعلامنا فياى الصلاقلم تبطل ولونؤى الصوممن الليل ثم قطع النية قبل الفجرسقط حكمها بخلاف ماذارجع بعدماا مسك بعدالفعر فانه لاببطل كالاكل بعدالنية م الليل لايبطلها واونوى قطع السفر بالاقامة صارمقيما وبطل مفره بخمس شرائط ورك السيري حتى لونوى الاقاء سائر الم يصصوصلاحية الموضع الاقامة فلونواها في عر اوجزيرة لمتصح واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالرأى فلاتصح تبة التابسع كذافي معراج الدراية واذا نوى المسافر الافامة في اثناه صلاته في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواء نواها هاولها ارفى آخرهاأوفى وسطها وسواء كان منفرد الومقتد يااومدركا اومسبوقالما اللاحق لايتم بنيتها بعد فراغ امامه لاستحكام فرضه بفراغ امامه كذافي الخلاصة واونوى بمال المتجارة الخدمة كان الخدمة بالنية ولوكان على عكسه لم تؤثر كاذكره الزيلعي وامانية الخيانة فى الوديعة فلم أرهاصر بحة لكرفى الفتاوى الظهيرية من جنايات الاحرام ان المودع الذا تعدى ثم ازال التعدى ومن نيته ان يعود اليه لا يزول التعدى اله فرفر على وتقرب من نية القطع نية القلب وهى نية نقل الصلاة الى آخرى قدمنا اله لايكون الا بالشروع بالتحرية لا يجرد النية ولا بدان تكون الثانية غير الاولى كأن يشرع فى العصر بعدا فتتاح الظهر في فسد الظهر بعدر كعة الظهر وشرطه ان لا يتلفظ بالنية فان تلفظ بها بطلت الاولى مطلقا وقدد كرنا تفاريعها فى مفسدات الصلاة من شرح الكنز

وفصل ومن المنافى الترددوعدم الجزمني اصلها وفى الملتقط وعن محمد فيمن اشترى خادماللغدمة وهوينوى ان اصاب ربحا باعه لاز كاقعليه وقالو الونوى يوم الشك انه أن كأن من شد عبان ايس بصائموان كان من رمضان كان صائمالم تصمع نيته ولوردد في الوصف بأن نؤى ان كأن من شعبان فنقل والافعن رمضان معت نيته كابينا مفي الصوم ويتبغى على هذا الهلو كانعايه فائتة فشك اله فضاها أولافقضاها تم تبين انها كانت عليه اللا تعزيه الشك وعدم الجزم بتعبينها ولوشك في دخول وقت العبادة فاتى بها فبان الدفعالها في الوقت لم تجزه اخداءن قولهم كافى فتح القدير لوصلى الفرص وعنده أن الوقت لم يدخل فظهر انه دخل لاتجزب أه وفى خزانة الاكمل ادرك القوم في الصلة ولايدرى انها المكنو بة اوالترويحة يكبرو ينوى المكنو بةعملي انهماان لمتكن مكنو بة يتضيم ايعمني العشاء فاذاهو في العشاء صحوان كان في الترويحة يقع نفسلا اله ﴿ فرع ﴾ عقب النية بالمشيئة ودمنا اله أن كان مما يتعاقى بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان ما يتعلق بالافوال كالطلاق والعتاق بطل ﴿ تكميل ﴾ الذية شرط عندنافي كل العبادات با تهافي الاصحاب لاركر واغاوقع الاختمان بينهم في تكبيرة الاحرام والمعتمدانها شرط كالنيمة وقيسل يركنيتهما وقاعدة كالايمان تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لاقضاء وعدد الخصاف يصم قضاءا يضافلو قال كل امر أة اتزوجها فهي طالق ثمقال نويت من بلدة كذالم بصحف ظاهر الذهب خلافاللغصاف وكذامن غصب دراهم انسان فلماحلف الخصم عاما نوى خاصاوما قاله الخصاف مخلص ان حلفه ظالم والفتوى على ظاهر الذهب فتى وقع في مد الظلة واخسد بقول المتصاف فلابأس به كذافي الولوالجية ولوفال كل بماوك املكه فهوحر وقال عنيت بهالر جال دون النساء دين بخـ لاف مالوقال نويت السود دون البيض أو بالمكسلم بصـدق دبانة ايضا كقوله نؤيت النساء دون الرجال والفرق بيناه فى الشرح من باب المين بالطلاق والعتاق واماتعميم الخباص بالنية فلم ارمالاتن وقاعه فكه فيها ايضا اليه ين على نية المالف ان كان وظلوماوعلى نية المستحلف ان كان ظالما كما فحال الاصة ﴿ قاعدة ﴾ فما ايضا الايمان مبيئة على الاافاظ لاعلى الاغراض فلواغتاظ من انسان فحلف أنه لايشترى لهشبتا بفاس فاشترى لهشيئا بمائة درهم لم يحنث ولوحاف لاببيعه بعشرة فباعمه بأحدعشر او بتسعة لم يحدث معان غرضه الزيادة لكن لاحدث بلالفظ ولوحلف لايشتريه بعشرة فاشتراه باحد عشر حنث وتمامه في تلفيض الجامع وشر- الفارسي (فروع) لوكان اسمهاطا لفااوحرة فناداهاان قصدالط للق اوالعتق وقعااوالنداء فلاأواطلق فالمعتمد عدمه ولوكررافظ الطملاقفان قصدالاستثناف وقعالك أوالتأ كيدفواحدة ويأتة والمكل قضاء وكذا أذا اطلق ولوقال انتطالق واحدة فى ثنتين فان نوى مع ثنتين فتثلاث

وهومذهب اصابنا أجدع اه فهومخالفاللصنف (قرله لانجزيه الح) لا يخفى انعدم الاجزاء ظاهرعلى تقدير تردده في نفس النية مان نوى تلك الفائدة أن كانت علده والانهى فرض الوقت اما اذا نوى الفائنة بنية جازمة غيرانه شاك فى انه قضاها فتجزيه (قوله واوشال الح ) يجب ان بجزيه وماقاسعليه لأجامع بدغوما لانه فيمااذا اعتقد عدم فخول الوقت وماذكر فيمااذا شاك (قوله ديانة ايضا) لانه بؤى التخصيص بوسف لدس في الافظ ولاعوم له ادلم لدخل تحت اللفظ فلاتعمل فيه نمة القنصيص كالوقال بويت النساء دون الرجال لم بصدق (قوله وأما تعميم المناصالج)لاشك في عدم قبوله قضاء وديانة اذاانعد المتدال الافظ لهومدمهم عوم الشترك يدل على منعه بالاولى زمم في المنالصة مسئلة اض فيهاعلى تعميم المناص بالنية فقال قال ايذامراة أتزوجهافهي طااق نهداعلى امراة واحدة الاان ينوى جيع النساءلانأى المضاف الى النكرة لاتعم الااذاوصفت بصفةعامة وهنالم توصف بصفة عامة (قوله و كذا

دخلج أولاوالافان نوى وثنتين فثلاثان كان دخل بهاوالافواحدة كااذا نوى الظرف أواطلق ولوبؤى الضرب والحساب فكذلك وكذافي الاقرار ولوقال انتءلي مشلامي أو كامى رجع الى قصده لينسكشف حكمه فان قال اردت الكرامة فهو كاقال لان التكريم بالتشميم فاشف المكارموان فال اردت الظهارفهوظها والانه تشميه بجميعهاوان قال أردت الطلاق فهوطلاق باين وان لم تكن له نية فليس بشئ عندهما وقال محمدر حمه الله هو ظهاروان غنى به القريم لاغير فعندابي بوسف رجه الله ايلاء وعند محدرجه الله ظهار ولو قال انت على حوام كامي ونوى ظهارا اوطلاة افهوعلى ما نوى وأن لم ينوفع لى قول ابي بوسف رجه الله ايلا وعلى قول محدرجه الله ظهارومنه الوقرأ الجنب قرآ نافان قصد التسلاوة حرم وأنقصد الذكر فلاولوقر والفاتح تفى ملائه على الجنازة أن قصد الدعاء والثناء لم يكره وان قصدالت الادة كره غطس الخطيب فقال الجدالة ان قصد الخطيبة صعت ران قصدالجد للعطاس لم تصح ذبح فعطس وقال الجداله ف كذلك ذكر المصلى آية ارذ كراوقهد بهجواب المتكلم فسدت والافلا (تسكميل) في النيابة في النبية قال في تهم القنية من يض عمه غيره فالنيةعلى المريض دون الميمم انتهى وف الزكاة فالوا المعتبر نيسة الموكل فلونوا هاودفع الوكيل بلانية الجزأته كأذ كرناه فى الشرح وفى الججءن الغير الاعتبار انبية المأموروليس، من باب النيابة فيمالان الافعال اغماصدرت من المأمو رفالمتبرنيته \* (تنبيه) \* اشتملت قاعدة الامور عقاصدها على غدة قواعد كاتبين لك وقد اتبناعلى عيون مسائلها والا هْ اللهالالتَّعْصَىٰ وَفَرُ وَعُهَالاتَسْتَقْصَى (خَانَّةُ) تَجِرَى قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية أيضافاول مااعتبر واذلك فى الكلام فقال سيبو يهوالجمهور باشتراط القصدفيه فلايسمى كأرمامانطق به النائم والساهى ومانحكيه الحيوانات المعلة وخالف بعضهم فلريشترطه وسمى كل ذلك كلاما واختاره ابوحيان وفرع على ذلك من الفقه مااذا حلف لا يكلمه ف كلمه ناشًا بحيث يسمع فانه يحنث وفى بعضروا يأت المبسوط شرط ان يوقظه وعليمه مشابخة الانه اذالم ينتبه كأن كااذانا داهمن بعيدوهو بحيث لايسمع ضوته كذافى الهداية والحاصل انه قداختلف الثمجيح فيها كإبيناه في الشرح ولم أرالي الان حكم مااذا كلمه مغمى عليه أوجهنونا أوسكران ولوسمع آية المحدة من حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار اعدم أهلية القارى بخلاف مأاذأ مههامن جنب أوحائض والسماع من المجنون لايو جبها ومن النائم يو جبهاعلى المختبار وكذا تجب بسماعها من سكران ومن ذلك المنادى النكرة ان قصدنداء واحمد بعينه تعرف ووجب ساؤه على الضم والالم يتعرف وأعرب بالنصب ومس ذلك العلم المنقول من صفة أن قصديه لم الصفة المنقول منها ادخل فيه الالف والام والافلاوفر وعذلك كثيرة وغيرى هذه القاعدة فى العروض أيضافان الشعر عند دأهله كالرم موزون مقصود بهذلك أمامايقع موزونا أتفاقالاعن قصدمن المتكام فانه لايسمي شعراوعلى ذاكخر جماوقع فى كلام الله كقوله تعالى ان تنالوا البرحية \* تنفقوا يما تحبون \* اوفى كلام رسوله صلى الله عليه وسلم ك قوله هـ ل انت الا اصبع دميت \* وفي سبيل الله ما لقيت (القاعدة الثالثة) اليقين لاير ول بالشك ودايلهامار وامسلم عن أبي هر يرة رضى الله عنه مر فوعا اذا وجدا حد كم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخر جمنه شئ ام لا فلا يخر جن من المحد حيى يسمع صوتا أو يجدرها وفي فتح القدير من باب الانجاس ما يوضعها فنسوق

( قوله ان بغسل الح) متعلق يقوله الاتى وقع الشاك فى قيام الفياسة ولايظهر التقديم الممول هناعلى عامله نكتة (قوله طهر الخ) عذاخلاف التعقيق والتحقدق انهلا يطهرواتما جازا كل الانتفاع الشك فيهاحتي لوجمع عادتاه (قوله بوجب )خبران (قوله وشك في السابق الخ) في فتم المديرمن تيقن الطهارة والدثوشك في السايق يؤمر التذكر فيما قبلهما قان كان محدثاقهوالآن متطهر لانه تيقن الطهارة بعد قال المدث وشاك في انتقاضهالانةلايدرىهل المدد ثالثاني قبلها أوبعدها وانكان متطهرا فان كان بعثاد التجديد فهو الآن عجدت لانه بمقيقن حدثا بعددتلك الطهارة وشمك في زواله لاندلاندرى هل الطهارة الثانية متاخرة عنهااملا نان يحكون والى بسين الطفارتين ومنسه يعلماني كالرمالصنف

عبارته بتمامها قوله تظهير العباسة واجت مقيد بالامكان واماأذا لم بتمكن من الازالة المنفأ ويحصوص المحل المصاب مع العمل بتنجيس النوب قيدل الواجب غسل طرف منه فان غسله بتحرا وبلاتحرطهر وذكرالو جمهيين ان لا أثر التحرى وهوان بغسل بعضه معان الاصل طهارة الثوب وقعالشك في قيام المنجاسة لاحتمال كون المغسول محلها فلايقضى بالنحاسة بالشك كذأ اورده الاستجابي فيشرح الجنامع الكبير قال وسمعت الامام تاج الدس احمد بن عبد العزيز يقوله ويقيسه على مسئلة في السيرا لكبيرهي اذا فقناحصنا وفهرمذى لابعرف لابحوز قثلهم لقيام المانع بيقين فلوقت لاالبعض اداخرج حلقتل الباقى الشكفي قيام المحرم كذاهناوفي الخلاصة بعدماذكر مجردا عن التعليل فلوصلي معه صلاة تم ظهرت المجاسة في طرف آخر تجب أعادة ماصلي انهي \* وفي الظهيرية ثوب فيه نجاسة لايدرى مكانها يغسل الثوب كاه انتهسى وهو الاحتياط وذلك المتعليل مشكل عندى فانغسل طرف يوجب الشكفى طهر الثوب بعد اليقين بنحاسته قبل وحاصله انهشك في الازالة بعدتية ن قيمام النحاسة والشاك لا برفع المتيق قبسله والحق أن ثبوت الشكف كون الطرف المغسول والرجدل المخرج هومكان النحاسة والمعصوم الدم بوجب البتة الشك فيطهرالبهاقى واباحةدمالها قيرومن ضرورة صير ورتهمة كموكافيه ارتفاع اليقيين عن تفسه ومعصو وينه واذاصار مشكو كافى نجاسته جازت الصلاة معه الاان هذا ان صح لمبيق لكامتهم المجمع عليمااعني قولهم اليقيز لايرتفع بالشك معني فانه حينتذ لايتصورات يثيبت شك في محل ثبوت اليفين ايتصور ثبوت شك فيه لا يرتفعه ذلك اليقير بفن هــذاحقق بعض المحققين ال المرادلا يرتفع به - كم اليقين وعلى هـ ذا التقدير يخلص الاشكال في المكم الالدايل فنقول والتأبث الشك في طهارة الباقي ونجاسة ولحكن الإرتفع حكم ذلك البقين السابق بنجاسته وهوء مدم جواز الصلاة فلاتصح بعسد غسل الطرف لان الشك الطارى لايرفع مكم اليقين السابق على ماحقق من انه هو المرادمن قولهم الية ين لاير تفع مالشمك فغسل الباقي والمحكم بطهارة الباقي مشكل والله اعمانتهم كالام فتح القيد برونظيره قوطم القسمة في الثيلي من المطهر ات يعني انه لو تنعيس بعض البرثم قسيم طهر لوقوع الشاكى كل جزه هدل هوالمنفس اولاقلت يندرج في مدد (القعدة) قواعد بهم ما قولهم ك الاصل بقائما كان على ما كأن وتتفرع عليم أمسائل منهامن تيقن الطهارة وشكفي المدث فهومتطهرومن تيةن المصدث وشكفي الطهارة فهومحدث كإفي السراحية وغيرها ولكن ذكرعن محدرجه اللهانه أذادخل بيث الخلاء وجلس الاستراحة وشك هل خرج منه شيئ اولا كان محدثاوان جلس الوضو ومعهما عم شكهل توضأ أملاكان متوضقاعلابالغالب فبرحما وفح خزانة الاكل استيقن بالتيمم وشكف الحدث فهو على تسمه وكذالواستيق بالحدث وشك في النيمم أخذ باليقين كمافى الوصوء ولوتيقن الطهارة والمددث وشكف السابق فهومتطهر وفى البزازية بعلم انه لم يغسل عضو الكنه لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل رأى البلة بعدا لوضوء سائلة من ذكره بعيد وان كان يعرضه كثيرا ولا يعلم انه بول أوماء لا يلقفت اليسهو ينضح فرجمه وازاره بالماء قطعا للوسوسة وادابعد عهده عن الوضوء أوعلم انه بول لا تذهمه الحدالة انتهى ومن فروع ذلك مالو كاناز يدعلى عروالف مثلافيرهن عروعتلى الاداء أوالابراء فبرهن ويدعلى أن له عليه

الفالم تقبل حتى ببرهن انواحاد ثة بعد الاداء أوالابراء شائف وجود النجس فالاصل بقاء الطهارة وأذا قال محدرجه الله حوض عمالا منه الصغار والمبيد بالابدى الدنسة والجرار الوسحة يجو زالوضوء منهمالم يعلم به نجاسة ولذا افتوابطهارة طين الطرقات وفي الملتقط فارة في الحكو زلايدرى انها كانت في الجرة لا يقضى بفساد الجرة بالشيك و في خزانة الا كيل رأى فى توبه قذراو قدصلى فيه ولايدرى متى اصابه بعيدها من آخر حدث احدثه وفي المني آخر رقدة التمسى يعنى احتياطا وعملا بالظاهر اكل آخر الليسل وشك في طلوع الفجر صم صومه لان الاصل بقاء الليدل وكذافى الوقوف وألافضه ل ان لاياً كل مع الشهال وعن ابي حنيفة رجه الله انه مسى وبالاكل مع الشك اذا كان سمره علة اوكانت الليلة مقمرة اومتغيمة اوكادف مكان لايستبير فيه الفجر وانغلب غلى ظنه طلوعه لايا كل فان الم يستبن لهشئ لاقضاء عليمه في ظاهر الرواية ولوظهر انه اكل بعده قضى ولا كفارة ولوشك في الفروب لمية كل لان الاصل بقياء النهارفان اكل ولم يستبن له شئ قضى وفي الـكفارة رواية ان وتمامه فى الشر حمن الصوم ادعت المراة عدم وصول النفقة والكسوة القررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل قاؤهما في ذمته كالمديون اذا ادى دفع الدين وانكر الدائن ولو اختلف الزوجان في المدكين من الوطئ فالقول لمنكر ولان الاصل عدمه ولواختلفافي السكوت والردفالقول لحالان الاصلعدم الرضا ولواختلفا بعدد العددة في الرجعة فيها فالقول لحالان الاصل عدمها ولوكانت قائمة فالقول لهلانه علاك الانشاء فيملك الاخبار ولو اختلف التبايعان في الطوع فالقول ان يدعيه لانه الاصل وأن برهنا نبيدة مسدى الاكراه أولى وعايمه الفتوى كافي البزازية ولوادعي الشترى أن اللحم لحم ميتة أوذبيعة مجوسى وانكراابائع لماره الآن ومقتضى قولهم القول لدعى البطلان الكونه منكرا أصل البيع ان يقبل قول المشترى و باعتباران الشاة في حال حياتها معرصة فالمشترى منمسك باصل التحريم الحان يتحقق زواله ادعت المطلفة امتداد الطهروعدم انقصاء العدة صدقت ولهاالنفقة لان الاصل بقاؤها الااذاادعت الحبل فانالها النفقة الحسنتين فان مضما ثم تبين ان لاجبل فلارجوع عليما كافي فتم القدير ، (قاعدة) ، الاصل براءة الذمة ولذ الم يقبل في شغلها شاهد وأحدواذا كان القول قول المدعى علمه لموافقته الاصل والمينة على المدعى لدعواه ما خالف الاصل واذا اختلفا في قيمة المثلث والمغصوب فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة عازاد ولواقر بشئ أوحق قبل تفسيره بماله قيمة فالقول للقرمع يمينه ولايرد عليه مالواقر بدراهم فاتهم قالوا تلزمه ثلاثة دراهم لانهاأقل الجمعمع ان فيه اختسلافا فقيل اقله اثنان فينبغي أن يحمل على ملان الاصل البراءة لانا نقول المشمور انه ثلاثة وعليه مبدى الإقرار \*(قاعدة)\* منشك هل فعل شيئًا املافالاصل انه لم بفعل وتدخل فيها قاعدة أخرى من تبقن الفعل وشك في القلب ل والكثير حل على الفلب للانه المتيق الاأن تشتغل الذمة بالاصل فلايبرأ الاباليقين وهذا الاستثناء راجعالى قاعدة ثالثيةهي ماثبت بيقين لايرتفع الايقين والمرادبه غالب الظن ولذا فال في الملتقط ولولم يفته من الصلاة شئ وأحب انيقضى صلاة عرومنذأ درك لا سنصب ذلك الااذا كان آكبرظنه فسادها بسلب الطهارة اوترك شرط فينتذيقضي ماغلب على ظنسه ومازاد عليه يكرم لورود النهسي عنه انتهي شك في صلاة هل صلاها ام لا اعاد في الوقت شك في ركوع او مصود وهو في ااعاد وان كان

(قوله روايتان) في البدائع الععيج عدم الوجوب لان احتمآل الغروب قائم فبكانت الشبهة فابتسة (أولهعدم وصول الخ) يشكل عليه انهم والوا لوادعت المزاة مضي عدتها في مدة تحدّ الد صددوت مع أن الاصل بقاء العدة فقد قالوالوادعت المطلقة امتداد الطهر وعددم انقضاء العدة صدقت ولحا النفقة لان الاصل بقاؤها وبشكل عليه أيضا بان الودع الوادعي رد الود يعةارادعي الهلاك فالقول قولهمع ان الاصل بقاؤها (قوله عرمة) أي لانساطك الفدر (قوله فالاصل انهلم يفعل) ينبغي ان يقيدني المسلاة عااذا كانف الوقت الم المنائيةشك في صلاته اندهل أداهااملافادف الوقت كان عليمه ان بعيدها وبعدخروج الوقت لائع علمه

بعده افلاوان شائانه كم ملى فان كان اول من السنة انف وان كثر تعرى والااخد ذبالاقل وهدذا اذاشك فيهاقبل الفراغوان كان بعده فلاشئ عليه الااذالذ كر بعدالفر اغانه ترك فرضاوشك في تعيينه قالوايسفد سعدة واحدة م يقعد عميقوم فيصلى ركعة سعدتين عم يقعد ثم يسعد السهوكذا في فض القدير ولواخيره عدل بعد السلام انك صلبت الظهر اربعا وشكفى صدقه وكذبه فانه بعيدا - تماط الان الشكفي صدقه شكف الصلاة ولووقع الاختلاف بيزالامام والقوم فانكان الامام على يقين لا يعيد والااعاد بقولهم كذافي الخلاصة ولوصلى ركعة بنيسة الظهر ممشك في السانية انه في العصر ممشك في السالسة انه في التطوع غمشك في الرابعة اله في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشي ولو تذ كرمصلي العصر انهترك ميحذة ولم يدرهل تركهامن الظهرا والعصرالذي هوفيها تحرى فان لم يذع يهعلى شئ بتم العصرو يدهد سعدة واحدة ثم يعيد الظهر احتياطاتم يعيد العصرفان لم يعد فلا شئ عليه وفي المجتبى اذاشك اله كبر الزفنة اح اولا اوهل احدث اولا اوهل اصابت الجاسة ثوبه اولا اومسمر اسه اولا استفبل ان كان اول من والا فلا انتهى ولوشك انها : حكيمة الافتتاح اوالقنون لم يصرشا رعاوتمامه في الشرح من آخر سعود السهو ولوشك في اركان الجذكر الخصاف انه بتخرى كاف الصلاة وقال عامة مشايخنا بؤدى ثانيالان تمرار الركن والزيادة عليه لايفسد الجوز بادة الركعة تفسد الملاة فكان الصرى فى باب الصلاة احوما كذافي المحمط وفي البدائع انه في الجييني على الاقل في ظاهر الرواية وفي البزاز ية شكف القيام في الفجر إنها الاولى أوالثا اية رفضه وقعد قدر التشهد تم صلى ركعنين بفاتحة وسورة ثمانم وسعدااسهوة انشك في سعدته انهاعن الاولى امغن الثانية عضى فبهاوان شكفي السعدة الثانية لاناتماه هالازم على كل حال واذار فعراسه من السجدة الثيانية قعد غمقام وصلى ركعة واغ بسحدة السهو وانشك في سجدته انه صلى الفجر ركعتبين اوئلانا انكان في السعدة الثانية فسدت صلاته وان كان في السعدة الاولى عكن اصلاحها عند محدرجه الله لان تمام الماهية بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفض ارتفاعها بالمدث فيقوم ويقعدو يدجد للسهوالى انقال نوع منه تذكرانه ترك ركا قوليما فسدت صلاته وان ترك فعايا يحمل على ترك الركوع فيسجد ثم ية عدَّثم يقوم و صلى ركعة بسعد تين صلى صلاة يوم وليلة ثمتذكرانه ترك القراءة فى ركة ولم يعلم اية صلاة اعاد الفعر والوتر وانتذكر انه ترك في ركعتين فكذلك وان تذكر الترك في الار بسع فذوات الار بسع كلها انتهى ومنها شك هل طاق ام لالم يقع شك انه طاق واحدة اوا كثر بني على الاقل كأذ كره الاسبحابي الاان يستيةن بالا كثراويكون كيرظنه على خد لافه وانقال الزوج عزمت عطى أنه ثلاث يتركها وان اخبره عدول حضرواذاك المجاس إنهاوا حدة وصدقهم اخذ يقولهم ان كانوا عدولا وعن الامام الثمائي حلف بطلاقها ولايدرى اثلاث ام اقل يتحرى وان استو ياعمل باشد ذلك علية كذافى البزازية ومنهاشك في الخارج امني اومذى وكان في النوم فان تذكر احتلاماو جب الغسل اتفاقا والالم يجب غند ابى يوسف رجه الله عملا بالاقل وهوالمذى ووجب عندهما احتياطا كقولهما بالنقض بالمباشرة الفاحشة وكقول الامام في الفارة الميتة اذا وجدت في بترولم يدرمتي و تعت وهذا فروع لم ارها الآن ، الاول ؛ لوكان عليه دين وشك في قدره ينبغي لزوم اخر اج ألقدر المثيقن وفي البزاز ية من القضاء اذاشك فيمايدعي

(قوله لان الشك النز) فيه انالشك فمالصلاة بعد الفراغ منهالا يوجب شيأ (قرله عضى فيما) ليظهرله معنى عصل (قوله فسدن صلانه) أى لاحتمال انه قيد الثالثة بالعيدة الشانية وخلط المكتوبة بالنافلة قبل تمام المكتوبة ( توله عكن الملاحها) لانهاذا كان لى ركعتين كان عليه إتمام هذه الركعة لانبها ثانسة فعوز ولوكانت فالثةمن وحمه لاتفسد مسلاته عندعجد لانهاسا بتذكر في السعيدة الاولى انتقضت تلى البصدة أصلافصارت كانمالم تكن (قوله وكقول الامام الخ) فأنه بوجب عيادة ثلاثة ا يام على من توضا منهااذا كانت منتفقة والافديوم وابطفاحتباطاوفالاجكم بنغاستها من وقت العلم با اقالعة

(قوله وكذافى قدار رأسط المال) هذامة يديما لوقال المال) هذامة يديما لوقال المدندة المال ال

عليه ينبغي ان برضي خصمه ولا يحلف احترازاءن الوقوع في الحرام وان ابي خصمة الاحلفه أن كان اكبررأيه ان المدعى محق لا يعلف وانكان اكبرر أيه انهميط لساغ له الملف انتهي السَّاني \* له ا بل و بقروغم ساغة وشكف انعليه زكاة كلها اوبعضها ينبغي ان تازمه زكاة الكل \* الشائث \* شـنك فيماعليه من الصيام \* الرابع \* شـكت فيماعليها من العدة هلهى عدة طلاف اووفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليم اوعلى الصائم اخدا من قوطم لو ترك صلاة وشك انها اية صلاة تلزمه صلاة يوم وايسلة عملابالاحتياط \* المامس \* شك في المنذور هل هوصلاة اوصيام اوعتق اوصدقة بنبغي ان تلزمة كفارة عين اخدا من قولم لو قال على تذرفعايه كفارة عين لان السُّك في المنذور كعدم تسميته \* السادس \* شك ولحلف بالله او بالطه لاق او بالمماق فيذبغي ان يكون حافه ماطلائم رايت المسئلة في البزازية في شك الايمان حلف ونسي انه بالله تعمالي اوبالط الاق او بالعثاق فعلفه باطل انتهسي وفي البديمة اذأكان يعرفانه حلفمغلقا بالشرط ويعرف الشرط وهودخول الدارونجوه الاانه لايدرى كانبالله امكان بالطلاق فلو وجدالشرط ماذا يجب عليه فال محمل على اليمين بالله تعالى ان كان الحالف مسلما قيل له كم يمن عليك قال اعلم ان على ايمانا كثيرة غيراني لااعرف عددهاماذا يصنع قال يحمل على الاقل حكما واما الاحتياط فلانها يةله انتهاى \* (قاعدة) \* الاصل العدم وفيها فروع منها أخد القاعدة القول قول نافى الوطئ لان الاصل العذم ليكن قالوافي العنين لوادعي الوطيء وانكرت وقلن بكر خسيرت وان قلن ثب فالقولله الكونه منكرا استعقاق الفرقةعليه والاصل السلامة من العنة وفي القنية افترفا وفالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول قولها لانهاتنه كرسةوط نصف الهراتنهي ومنهاالقول قول الشريك وأعضارب انهلم بريح لاخ الاصل عدمه وكذالوقال لمار بحالا كذا لأنالاصل عدم الزائد وفي المجمع من الاقرار وجعلنا القول للضارب إذا أتى بالفين وقال هما اصل وربع لالرب المال انتها لان الاصل وان كان عدم الربع له كن عارضه اصل آخر وهوان القول قول القابض في مقدا رماقبضه ولوادعت المرأة النفقة على الزوج بعد قرضها فادعى الوصول البهاوانكرت فالقول لهما كالدائن إذا أنكر وصول الدين ولوادعت المرأة نفقة أولادها انصغار بعدفرضها وادعى الاب الانفاق فالقول لهمع اليمين كالدالخانية والثانية خرجت عن الفاعدة فليتأمل وكذافي قدر رأس الماللان الاصل عدم الزيادة وكذافي انه مانهاه عن شراءكذ الان الاصل عدم النهدى ولوادعي المالك انها قرض والا تخذا فامضار بة فالفول فيهاقول الاخذلانهما اتفقاعلي جواز النصرف له والاصل عدم الضمان ولذاقال في المكنز وان قال اخذت منك الفارديمة وه لكت وقال اخذتها عصما فهوضامن ولوقال اعطيتنيها وديعة وقال غصبتها لاانتهى \* وفي البزازية دفع لا خرعينا ثم اختلفا فقال الدافع فرض وقال الا تخوهدية فالقول للدافع انتهدى لانمدعي الهبة يدعى الابراءعن القيمة معكون العمين متقومة بنفسها ومنها لوادخلت المرأة حلمة تديرافي فسمالرضيه ولايدرى أدخسل اللبزنى -لقه ام لالإيعرم السكاح لان في المانع شكا كذا في الولوالجيسة وسيأتى تمامه في قاعدة ان الاصل في الإيضاع الحرمة ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المؤجرة فالقول لمنسكره كافي اجارة التهذيب ومنها لوثنت عايه دين باقرارا وببنة فادعى الاداء اوالابراء فالقول للدائز لان الاصل العدم ومنها لواختلف افي قدم العيب فانكره

البسائع هالقول له واختلف في تعليله فقيالان الأصل عدمه وقيدل لان الاصل لزوم العقد ومنها لواختلفافي اشتراط الخيار فقيل القول ان نفاه عملابان الاصل عدمه وقيل لمرادعاه لانه ينكرازوم العقدوقد حكينا القواير في الشرح والمعتمد الاول ومنه الوقال غصبت منك الفاور يحت فيهاء شرة آلاف فقال الغصوب منه بل كنت امر تك بالتعارة بمافالقول للالك كافى اقرار البزازية بعنى لتمسكه بالاصل وهوعدم الغصب ومنها لواخد فافى رؤية المبيع فالقول للشترى لان الاصل عدمها ولواختافافي تغيير المبيع بمدرؤ يته فالقول البائعلان الاصل عدم التغيير \* (تنبيه) \* ليس الاصل العدم مطلق اواع اهوفي الصفات العارضة واما فى الصفات الاصلية فالاصل الوجود وتفر ع على ذلك انه لواشتراه على انه خباز أوكاتب وانكرو جودذلك الوصف فالقوله لان الاصل عدمهما الكونهما من الصف ات العارضة ولواشتراهاعلى انهابكر وانكرقيام البكارة وادعاه البائع فالقول البائعلان الاصل وجودها المونهاصفة اصلية كذافي نتح القدير من خيار الشرط وعلى هذاتفر علوقال كل مماوك لى خباز فهو حرفادعاه عبدوانكر آ اولى فالقول للولى \* ولوقال كلجارية بكرلى فهي حرة فادعت جارية انها بكروانكر أاولى فالقول لها وتمام تفريه مفشر دناع لي الكترفي تعليق الطلاق عندشر حقوله وان اختلفافي وجود الشرط \* (قاعدة) ، الاصل اضافة المادث الى اقرب اوقاته منها ما قدمناه فيمالور أى في ثوبه نج اسة وقد صلى فيه ولايدرى متى اصابته يعيدها من آخر حدث احدثه والمني من اخررقدة ويلز مه الغسل في التانية عندايي حدفة ومجدرجهماالله وأنام بتذكر احتلاما وفي البدائع يعبدمن آخرماا حسلم وقيدل في البول يعتبر من اخرما بال وفي الدم من أخرمار عف ولوفنتى جبة فوجد فيه افارة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيرافان لم يكن لهما ثقب يعيد الصلاة مذيوم وضع القطن فيماوان كان فيما ثقب يعيدهام ثلاثةا يام وقدعل الشيخان بهذه القاعدة فحكما بنجاسة البتراذاوجدت فيها قارقميئة من وقت العلم المن غيراعادة شئ لان وقوعها ادث فيضاف الى اقرب اوقاته وخالف الامام الاعظم رجه الله فاستحسن اعادة صلاة ثلاثة ابام أن كانت منه فخة أومتفسخة والافنذيوم وليلة علابالسبب الظاهر دون الموهوم احتياطا كالمجرو ساذالم يزل صاحب فراشحتى مات يحال به على الجرح (ومنها) لوكان في مدرجل عبد فقال رجل فقأت عمنه وهوفي ملك البايع وفال المشترى فقأته وهوفى ملكى فالقول للشترى فمأخ ذارشه (ومنها) ادعت انزوجها ابانهافي المرص وسارفار افترث وقالت الورثة ابانهافي صعتسه فلا ترث كان الفول قولها فترث (وخرج) عرهذا الاصل مسئلة الكنزمن مسائل شتى مر القضاءوان مات ذمي فقالت زوجته اسلت بعد موته وقالت الورثة اسلت قبل موته فالقول لحم معان الاصل المذكور يقتضي ان يكون القول قولها وبه قال زفررسه الله تعالى وانحاخ حوا عن هبده القاعدة في الأجل تعكم الحال وهو انسبب الحرمان فابد في الحال فيثبت فيما مضى (ويما) فرعته على الاصل مافى اليتيمة وغيرها ولواقر لوارث عمات فقال القرلة اقرفى الصعة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبينة بينة القرله وانلم يقم بينته واراد استعلافهم فلهذلك انتهى وعما فرعته عملي هذا الاصل قولهم لومات وسلم وتعتمه نصرانية فعاءت مسلة بعدموته وقالت اسلت قبل موته وقالت الورثة اسلت بعدموته فالقول لهم كأذكر والزيلعي فومسائرشتي ومماخرج عن هذا الاصل لوقال القاضي بعد

(قوله والبيئة بيئة المفرله) وكذا الواقام كل بيئة قبيئته ادلى (قوله كان القول الوكيل)
لا تكاره الضمان في المستواك
وادعى خروج الملك في
القائم عن الموكل (قوله
قاعدة الخ) اعلم انماقيه
ضرر لنفسه أو نفيره خارج

عزله لرجل اخذت منك الفارد فعتم الى زيدة ضيت بها عليك فقال الرجل اخذتها ظلما بعد العزل فالصيم أدائقول للقياضي معان الفعيل حادث فكان ينبدغي ان يضاف الى اقرب أوقاته وهووقت العزل وبهقال المعض واختاره السرخسي لكن المعمد الاوللان القاضي اسنده الى طلة منافية للضمان وكذلك اذارعم المأخوذ منه انه فعله قبل تقليدا اقضا وخرج ايضاعنه مالوقال المبدلغيره بعدالعتق قطعت يدك واناعبد وقال المقرله بل قطعتها وانتحركان القول العبدوكذ الوقال المولى اعبده وقداعتقه اخذت منك غلة كل شهر خسةدراهم وانت عبد فقال المعتق اخدنها بعد العتق كان القول تول الولى وكذا الوكيل بالبيدع اذا قال بعت وسلت قبل العزل وقال الموكل بعدا اوزل كان الفول الوكيسلان كأن المبيع مستملكا وانكان قائما فالقول قول الموكل وكذافي مستملة الغلة لايصدق في الغلة القائمة وممآوافق الاصلمانى النهاية لواعتق امةثم قال لهاقطعت يدك وانت امتى فقالت هى قطعتها واناحرة فالقول قولها وكذافى كلشي احذه منهاعندا بى حنيفة وابى يوسف رجه اللهذ كره قبيل الشهاد التوقعتاج هذه المسائل الى نظرد قيدق للفرق بينها وفي المجمع من الاقرار ولو اقرح بى اسلم باخذ المال قبل الاسلام اوباتلاف خر بعد مأومسلم عالحربي فى دار الحرب أو بقطع يدمه تقه قبل العتنى ف كذبوه في الاستماد افتى بعدم الضمان في المكل انتهى يعنى مجدوقالا يضمن وبما فرع عليه لواشترى عبدا تمظهر أنه كأن مريضا ومات عند المشترى فانه لايرجع بالثمن لارالم ض يتزايد فيصصل الموت بالزائد فلايضاف الى السابق المكرير جمع بنقصان العيب كإذ كره الزيلعي وليس من فروعها با ذا تزقب امة ثم اشتراها غموادت واداعتمل ان يكون حادثا بعد الشراء اوقبله فانه لاشك عندنافى كونهاام وادلامن جهة انهماد ثاضيف الى اقرب أوقاته لانم الوولدت قبل الشراء ثم ما كها تصيرام ولده عندنا \* (قاعدة) \* هل الاصل في الاشياء الأباحة - تي يدل الدليل عبلي عدم الاباحة وهومذهب الشافعي رحيه الله اوالقريم حتى يدل الدليل على الاماحة ونسبه الشافعية الي ابى حنيفة رجه الله وفى البدائه ع المختار ان لاحكم للا فعال قبل الشرع والحكم عندناوان كأن ازليا فالمرادبه هناعدم تعلقه بالفعل قبل الشرع فانتغى التعلق لعدم فائدته انتهسي وفي شرح المنارللصنف الاصل فحالاشياء الاياحة عندباض الحنفية ومنهم الكرخى وقال بعض اصعداب الحديث الاصل فيها الحظر وقال اصحابنا الاصل فيهاالتوقف عوتي انه لابدلهامن حكم لكنالم الشاغليه بالفعل انترى وفي الهداية من فصل الحداد أن الاباحة اصل انتهبي ويظهرائر هدذا الاختسلاف في المسكوت عنه و يتخرج عليها ما الشكل حاله (فما) الميوان المشكل امره والنبات المجهول سميته (ومنها) اذالم يعرف حال النهزه لهو مباح أو ملوك (ومنها) لودخل برجه حمام وشك هل هومباح أو علوك (ومنها) مسئلة الزرافة فذهب الشافعي رجه الله القائل بالاباحة الحل في الحكل واما مسئلة الزرافة فالمختار عنددهم حل اكلها وقال السيوطي ولميذكرها احدمن المالكية والحنفية وقواعدهم تقتضى حلهاوالله تعالى أعلم \* (قاعدة) \* الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في كشف الاسرارشر - فغرالا سلام الاصل في النكاح الخطر وا بيخ الصرورة التمسي \* فاذا تقابل فالمرأة حل وحرمة غلبت المرمة ولهمذالا بجوز التحرى في الفروج وفي كافي الحاكم الشهيد من باب التمرى ولوان رجلاله اربع جوارى اعتق واحدة منون بعينها ثم

تسيهافلم بدرايتهن اعتسق لميسه ان يقدرى الوطئ ولاللبيد عولا يسع الحاكمان يخسلي بينه وبدنهن حتى يبين المعتقة من غيرها وكذلك اذاطلق احدى نسائه بعينها ثلاثا عنسيها وكذلك ان ميز كلهن الاواحدة لم يسعه ان يقر بها حتى يعلم انها غير الطلقة وكذلك عنعه القاضي عنم حتى بخبرانها غيرا اطلقة فاذا اخبر بذلك استحلفه البتة اله ماطلق هذه بعينها ثلاثا ممخملي بينهمافان كانحاف وهوجاهل بما ملاينه في له أن يقر بهافان باع في المستثلة الأولى ثلاثامن الجوارى فحكم الحاكم فادأجاز يتعهن وكادداك من أيه وجعل الساقية هي المعتقة ثم رجم اليه بعض ماباع بشراء أوهبة أوميراث لم ينسغ له ان يطأ هالان القاضي قضى فيه بغير علم فلاينبغي له أن يطأشيمًا منهن بالملك الاأن يتر وجها فينتذلا بأس لانهاز وجته اوأمتسه ولايجوزا لتحرى فيالفروج لانه يجوزني كلماجاز الضرورة والفروج لاتحل بالضرورة انتهى ثمقال ولوأعتـقجار يةمن رقيةـهثم نسيها وماث لمجز للفاضي التصري ولايقول للورثة أعتقوا أيتهن شئنم أواعتقوا التي أكبرظنكم انهاحرة وليكنه يسألهم فانزعموا ان الميت أعتق هذه بعينها أعتقها واستحلفهم على علهم في الباقسات فان أبعر فوامن ذاك شبثا أعتقهن كلهر وأسقطعنهن قيمة احداهن وسعين فيما بقي أنتهيى وونو جعن هذا الاصلمسئلة في فتاوي قاضيغان صبية أرضعها قوم كشيرمن أهل القرية اقلهم أوا كثرهم لايدرى من أرضعها وأرادوا حسد من أهل تلك القرية ان يتزوجها فال أبوا اقسام الصفار اذالم تظهر لهعلامة ولايشهدأ حداه بذلك يجوز نكاحها وهدامن باب الرخصة كيلاينسد باب الناكاح فلواختلطت الرضيعة بنشاء يحصون لم أرمالاً ن عمر أيت في المكافى العاكم الشهيد مايفيدا لل ولفظه ولوان قوما كان الكل منهم جارية فاعتق أحدهم جاريد ولم يعرفوا المعتقة فلمكل واحدمنهمأن يطأجار يتهحني يعملها المعتقة بغينهاوان كان أكبر راى أحدهمانه هوالذى أعتق فأحسالي انه لايقرب حيى يستيقن ذلك ولوقرب لميكن ذلك حواما ولواشتراهن رجل واحدقد علمذلك لمعلله ان يقرب واحدة منهن حتى يعرف العتقة ولواشتراهن الاواحدة حلله وطئهن فان فعل عم اشترى الباقية لم بعدل له وطيء شئ منهن ولابيعه حتى يعلم المعتقة منهن انتهى فرثم أعلم ان هذه القاعدة أياهي في الذاكان فى المرأة سبب محقق للحرمة فلو كان في الحرمة شك لم يعتب بروانا قالو الوادخلت المرأة حامة ثديرا في فمرضيعة ووقع الشك في وصول الدين الى حوفها لمتحرم لان في الما نع شدكا كا فى الولوالجية وفى القنية امرأة كانت تعطى ثديم اصدية واشتهر ذلك فيما يبغم ثم تقول لميكن فى ثديى نبن حين القمتم الديى ولم يعلم ذلك الأمن جهتم أجاز لا بنها أن يتزوج بهذه الصبية أنتمي وفى الخانية صغيرو صغيرة بينه ماشبهة الرضاع ولايعلم ذلك حقيقة فالوالا بأس بالنكاح بينه-هذا اذالم يخير بذلك احدفان اخبر بهعدل ثقة بأخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينم ماوان كأن المنبر بعد النكاح وها كبيران فالاحوط ان يفارقها \* ثماعة إن الدضع وان كأن الاصل فيه الظر يقبل فحله خبر الواحد قالوالواشترى امة زيدقال بكر وكلى زيدييه ماعل وطئها وكذالو جاءت امة قالت الرجل انمولاى بعثني اليك هدية وظن صدقها حمل وطئها ولمارحكم مااذاوكل شجنصافي شراءجار يةووصفها فاشترى الوكيل جارية بالصفة ومات قبل ان يسلمها للؤكل فقتضى القاعدة حرمتها عملى الموكل لاحتمال انه اشتراها لنفسه لان الوكيل بشراء غير المعين له ان بشتريه انفسه وان كار شراء الوكيدل الجارية بالصفات المعينة

( قوله لا قدل مالمنرورة) مخالف الماتقدم قريباعن كشف الاسراد ( أوله ولم رقورا المعدَّة عُدَّه تظرادُ فرص المدينة ان لكل منه المرية ومن المهلوم معرفة كل جاريته (قولة فاناخبربه عدل) قدل يشكل على قولهم لايثبت الرضاع الابشهادة زجلين اوزجل وامراتين المنه يلائم قولهم يقبل خبر واحد غدل في الديانات الااله عنالف المامثي عليه أجعاب التون اه خوى باختصار (قوله وظن صدقها الح) قيل عالله المالمدية المالاحة اوتماياك ولااماحة في الابضاع والتمليك يفتفرالي ايجاب وقبول ولمبوجدا فكيف يعل الوطئ

بيدغ الاولادوالزوجات وهم اذاً كانوا كفرة فالبيدع فدار الاسملام والمريى والذى لاعلك بيدغ واده فىدارالاسلام (قولهالوطء هذاقول فحرالاسلام وهو خالف قول عامة المشايخ وجهور المفشرين منان النكاحق الاية العقد (قوله لمخالفته ألكتاب) فعه أنهذه انخالفة مبنية على كونه حقيقة في الوطئ فهوغيرمتعيز وجوابمانه مخالف بالنسبة الى المنقى ( قوله والفرق مذكور) وهو أنخرمة الوطعمنصوص غلبها بخلاف التقبيل والمس (قولة وهـدا في المفرد وامالوقال وقفت علي أولادى واولاد أولادى فلا خلاف في دخول ولد المنت فاذا انقرض أولاده دخل النسل كلمه كدكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كافى فئع القدير وكأنه لاءرف فسية والا فالولامةرد اأوجعا حقيقة فى الصلب (قوله دخمل المسال كله في الاستثيار) فيه تفصيل ولفظه تدخل البطون كلهالعموم اميم الأولاد لكن يتقدم الاول (قوله يتناول الفاسد) هذا عنده واماعندها فلالان القصود الاعفاف وهو بالجايزوله ان المطلق يعري على اطلاقه وغرة المدان

ظاهراني اللواسكن الاصل التعربم وينهدني الرجوع الى قول الوارث لانه خليفته واه نظائر في الفقه والم كأن الاولى الاحتياط في الفروج قال في الضمر ات اذاعة على امته متنزهاع وطثهاح الماغلي سبيل الاحتمال فهوحسن لاحتمال ان تدكون جرة أومعتقة الغير أومحلوفاعليها بعثقها وقدحنث الحالف وكثيراما يقعلاسسيمااذا تداولتهاالا يدى انتهجى فاوقع لبعض الشافعية من ان وطيء السراري اللاتي يجابن اليوم من الروم والهندو الترك حرام الاان ينتصب فى المعام من جهة الامام من يحسن قدمتها في قسمها من عبر حيف ولاظلم أوتحصل قسمة من محكم أويتزوج بغدالعتق بإذن القاضي أوالمعتق والاحتياط اجتنابهن عملو كانوح الرانتهي ورع لاحكم لازم فان الجمارية المجهولة الممال المرجع فيها الى صاحب البدان كانتصغيرة والى اقرارها انكانت كميرة وانعلط افلااشكال وتنبوه في معراج الدراية من كتاب الحظر والاباحة ان اصحاب ارجه- الله احتاط وافي أمر الفروج الافىمستلة لوكانت جارية بينشر بكين وادعى كل منهماانه يخاف عليهامن شريكه وطلب انتوضع على يدعدل لايجاب الى ذاك واغاتكون عند كل واحد يوما حشمة لللك انتهدى ﴿ فَاعَـدَهُ ﴾ الأصل في الـكلام المقرقة وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح الوطئ وعليه حل قوله تعالى بوولا تنكع وامانكم آباؤ كممن النسام فرمت من نيسة الاب كالملتسه ولذا لوقضي شافعي بحلهالم ينفذنخ الفته الكناب بخلاف القضاء بحل مسوسته والفرق مذكور فى ظهار شرحما وحرمة المعقود عليما بالاوطئ بالاجماع ولوقال لامته اومنكوحته أنكعتك فعلى الوطئ فلوعف دعلى الامة بعداعتما قهماا وعلى الزوجة بعسدابا نتهالم يحنث كأفي كشف الاسرارومنهالووقف على ولده اوا وصي لولدز يدلايدخل ولدولده ان كان له ولد لصلبه فادلم يكن له ولدلصلبه استعقه ولدالابن واختلف في ولدالبنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصعيع فاذا ولدالواقف ولدرج عمن ولد الابن المهلان امم الولد - قيقة في ولد الصلب وهذافي المفرد وامااذا وتف عملي أولاد مدخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الواد كمانى فتح القدير وكانه لامرف فيه والافالولد مفردا أوجه احقيقة فى الصاب ومنهالوحلف لأبنيع أولايشترى أولا بوجواولا يستأجر أولايصالح عن مال أولا يقاسم أولا بخاصم أولا يضرب ولده لم يحنث الابالمباشرة ولايحـ نث بالتوكيـ للانها الحقيقـة وهومجـ ازالا ان يكون مثـله لايبائم ذلك الفعل كألفاضى والامير فينشذ يحنث بهماوان كان يماشره مرةويو كل فيه انرى فانه بعتبر الاغلب قال فى المكنز بعده ومايمنت بهدما النكاح والط لاق والخلم والعتق والسكتابة والصلح عندم عدواله بقرالصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناه والخياطة والابداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والمكسوة والحل انتهمى والافعال والعقود في الايمان هل تختص بالصحيح أوتتناول الفاسد فقالوا الاذرفي التكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسدو التوكي ل بالنكاح لايتناوله واليمين على النكاح أن كانت على الماضي تتناوله وأن كانت على المستقبل لاواليمين على الصلاة كاليمين على النكاح وكذاء لل الج والصوم كافي الظهمير ية وكذا على البيم كافي المحيط ومن الوحلف لا بصلى الدوم لا يتقيد بالصحيح قياساو يتقيدبه استحسانا ومثله لابتز وجاليوم كافى المحيط ومنهالوقال هدد والدارلز بدكان اقرارا بالملشله

فكرادم الهر وانتها الاذن بالعقد فينتهى به عند ولاعتدهما واما الرقوف فلا ينتهى به أنفاقا والفرق بين الاذن لامد

حتى لوادعى أثهبا سكنهم بقبل وفي البزاز ية قوله فلانسا كن هذه الدار أقرار منه بكونها له بخسلاف زرع فلان اوغرس او بنساء وادعى اله قعسل ذلك بالاجر فهسى للقروم ته الوحلف لاية كل من هذه الشاة حنث بلعه هالانه الحقيقة دون لبنها ونشاجها بخلاف ما اذاحاف لايةً كل من هذه النفلة حنث بشمرها وطلعها لا بما اتصل به صنعة حادثة كالدبس فان لم يكن الماغرحنت عاا كله عااشة تراه يدمنها ومنها لايا كلمن هده المنطة فاله يعنت باكل عينها للامكان فلايعنث بأكل خبزها ومنها السحلف لايشرب من دجلة -نث بالسكر علانه الحقيقة ولايحنث بالشرب بيده ادباناء بخلاف من ماء دجلة ومنها اوصى اواليه وله عتقاء ولهم عنقاء اختصت بالاواس لانهدم واليه حقيقة والاخرون مجازا بالتسبب ومنها ارصى لابناء زيدوله صابيون وحفدة فالوصية للصابيين ونقض علينا الاصل الذكور بالمستأمن على ابنائه الدخول المفدة وعن حلف لايضع قدمه في دار زيد يحنث بالدخول مطلقا وعن اصاف العتنى الى يوم قدوم زيد فقدم ليلاعتق و بمن حلف الايسكن دارز يدعت النسبة لللك وغير موبان ابا حنيفة وجحدارجهما اللهقالافيمن قال للهعملي صومرجبنا وبالليدين انه نذروعين واجيب بإن الامان لحقن الدم المحتاط فيهفا نتهض الاطلاق شبهة تقوم وقام الحقيقة فيه ووضع القدم مجازعن الدخول فعم واليوم اذاقرن بفعل لا يمتدكان نطلق الوقت اقوله تعالى وومن يوهم يومئددبره كو والنهاراذاا متدل كونه معياراوالقدوم غير متدماعتبر مطاق الوقت واصافة الدارنسبة السكني وهي عامة والندرمستفادمن الصيغة والرمين من الوجب فان اليجاب المياح يمين كتصريمه بالنص ومع الاختلاف لاجع كذافئ البدائع ومن هذا الاصل لوحاف لايصلي صلاة فانه لا بعنث الابر كعتين لانها المقيقة بخلاف لايصلى فانه لا يعنث - في يقيدها بعجدة لانه يكون آتسا يجميع الاركان وهل يعنث بوضع الجهة أوبالرفع تولان هنا منغير ترجيم وينبغى ترجيح الثاني كأرجحوه في الصلاة ولوحلف لا بصلى الظهر لم بحنث الابالار بع ولو حلف لايصليه جاعة لم يعنث بادر المركعة واختلف فيما أذااتى بالاكثر وخاتة كوفيها قوائد ف تلك القاعدة اعسى اليقين لاير ول بالشك والفائدة الاولى كو تستشي منها مسائل الاولى المستعاضة المتعبرة بلزمها الاغتسال لكل صلاة وهوالصحبح الثانية اذاوجد بللاولايدرى أنهمني أومذى قدمنا ايجاب الغسل معوجود الشك الثالثة وجدفارة ميتة ولم يدرمتي وقعت وكان قد توضأ منها قدمنا وجوب الاعادة عليه مفصلامع الشك الرابعة قدمنا انه لوشك هل كبر الافتداح أولا أواحدث أولاأ وممتح رأسه أولاوكان أولماعرض له استقبل الخامسة اصابت ثوبه نجاسة ولايدرى أى موضع اصابته غسل الكل على ماقدمناعن الظهمرية معما فيسهمن الاختسلاف السادسةرع صيد الجرحه عم تغيب عن بصره ع وجدهميتا ولايدرى سبب مو ته محرم مع وجود الشاك الكن شرط في الكنز الروت ان يقعد عن طلبه وشرط قاضيغان ان يتوارى عن بصره واليه يشيرما في المداية والمعتمد الاول السابعة لواكلت المرةفارة قالوا انشر بتء لي فورها الماء يتنجس كشارب الخمر اذاشرب الماءعلي فوره ولومكثت ساعة ثم شربت لايتنمس عندأبي دنيفة رجسه الله لاحتمال غسلها فهابله ابها وعندمج درجه الله يتنبعس بناء على اصله من أنها لا تزول الا الطلق كالحكمية وهنا مسائل تحتاج الى المراجعة ولم ارها الان منهاشك مسافر أوصل بلده اولاومنها شك مسافر هل فوى الاقامة اولاويئبني ان لا يجوز له الترخص بالشك تمرايت في التا تارخانية ولوشك

( قوله لم يقبل) لان اللام لللكحقيقة (قولهساكن) بإضافة العيامل لمعموله وافادة الملك بطريقان الفرد الكأمل سكني الملك فانصرف المطلق اليه ( فوله حنث يثمرها الخ) وذلك المعذر المقدقة فيصار الى المجازوه والثمرة اوثنها إن لم يكن لها ثمر فلوت كلف واكل منءينها لايعنث في العديم (قوله واليمين من الموجب) وذلك ان النذر إيعاب الباح فيستدعى غريم منده وانه بمن فكان تذرابصيغته عيناءوجيه ومع الاختلاف لاجمع بين المقيقة والمجازلان النذرس الصيغة واليمين من الموجب (قوله بالنص) متعلق بيدين لابقريم (قولهشكمسافر الح) مقتضى قولهم الأصل يقياء ما كان عسلىما كان وقولهم الاصل ااءدمان يستمرحكم السفر

(قوله الافضل الح) ما اهره أنه قرأفى كلركعة الفاتعة كذلك مسع كونه بنوي السنة ولايظهر له فائدة اد الفريضة لانتادى بنية السنة ولعمل المراد اله ينوي بهما الفريضة مع القرأة في الكل (قوله والوهمالخ)وسكت عن الطرف المرجوح الظابيق وغيرالطابيق والمعروف ان الوهم الطرف الرجوح مطلفا (قوله أو ترج لانه قد تترجم بوجه مأثم يزول الترجيم بمسارض له فسموه ظنا باعتبارذاك الحال (قولهمن تبييل الشك وعليه فالشكاعم و به عسلم الزما قده من ان الشمك تساوى الطرفين عندغير الفقهاء كالعقوليين (قوله صددهنا) ظاهرة مشكل لان ألدهن التنجس مال بدليل حواز بيعه الاان يحمل الضمان المنتفى على طمان الثل لانه غير واجب في الصورة المذكورة والضمان المدتضمان القيمة (قوله وفي الدَم يحبس الح) وَفِي الْحِيسِ لَا يُطَعِّم ولايسقي ليأتى بماوجب عليه من الاقرارواليمين ف الصلات امقيم اومسافر صلى اربعا ويقعد على الشانية احتساطا فكذلك أداشه ك في نية الأفامة ومنها صاحب العذراذ اشكفي انقطاعه فصلي بطهارته ينبغي ان لا تصح ومنهاجاء من قدام الامام وشك امتقدم عليه ام لاومنها شك هل سبق الامام بالتك بير أولا ثمر ايت ف انساتاتار خانية وادالم يعلم المأموم هل سبق امامه بالتسكيير اولافان كان اكبر رأيه انه كبر بعدد اجزأه وانكان اكبررايه انه كبرقبله لمجزه وان اشترك اظنان اجز ألان امره مجول على السداد حنى يظهر الخطاء انتهسى وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك في الثقدم والتاخر ومنها من عليه فائتة وشك في قضائها فهسي سنة وفي التا تارخانية رجسل لايدرى هلف ذمته قضاء الفوائت ام لايكره له ان ينوى الفوائت ثم قال واذالم بدر الرجلأنه بقي غليه شئمن الفوائت اولاالافضل ان يقر وفي سدنة الظهر والعصر والعشاء فى الاربع الفاتحة والسورة انتهى والفائدة الثانية كالشك تساوى الطرفيين والظن الطرف الراجع وهوترجيع جهة الصواب والوهم رجعان جهة الخطاء وامااكم الراى وعالب الظن فهوالطرف الراجع اذا أخذبه القلب وهوا امتبر عندا لفقهاء كاذكره اللامشى فى اصوله وحاصله ان انظى عندالفقها عمن قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشئ وعدمه سواءاستو بااوترجم احدهما وكذاقالوافي كتاب الاقرار لوقال لهعلى الف درهم في ظني لا يازمه شئ لانه للشك أنترى وغالب الظن عندهم ملحق بالية بن وهو الذي يبتنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم فى الابواب صرحوا فى نواقض الوضوء بان الغيالب كالمتحقق وصرحوافي الطسلاق بانه اذاظن الوقو علميقع واذاغاب على ظنه وقع والفائدة الثالثة كو في الاستماعاب وهو كافي التحر برا المكرسة ادامر محقق ليظن عدمه واختلف في حيته فقل حقة مطلقا ونفاه كثير مطلقا واختار الفعول الثلاثة ابوز يدوشهم الائمة وفغرالاسلام انه جمة الدفع لالاستعفاق وهوالمشهور عندالفقهاء والوجه انه أيس بحجة اصلالات الدفع استمر ارعدمه الاصلى لانموجب الوجود ليسموجب بقائه فالحكم بقأته بلادليل كذانى التحرير وبمافرع عليمه الشقص اذابيه من الداروطلب الشريك الشفعة فانكر المشترى ملك الطالب فيما فيده مالقول له ولاشفعة له الابيية ومنها المفقود لايرث عند ناولا يورث وقدمنا فروعا مبنية عليه في قاعدة أن الحادث يضاف الى اقرب اوقاته وفى أقرار البزاز يقصب دهنالانسان عنددا الشهودفادي مالمكه الضمان فقال كانت نجسة لوقوع فارة فيهافا لقول الصابلا سكاره الضمار والشهود بشهدون على الصب لاعدم النجاسة وكذالواتلف لممطواف فطواب بالضمان ففال كانت ميته فاتلفتها لابصدق والشهودان يشهدوا انهلم كبعكم الحال قال القاضي لايضمن فاعترض عليمه بسئلة كأب الاستعسان وهي ان رجلا لوقتل رجلا فلماطلب منه القصاص قال كان ارتدأ و فقل أبى فقتلته فصاصا أولاردة لايسمع فاجاب وقال لانه لوة بالدى الى فقراب العدد وان فانه يقتل ويقول كأنا لقتل كذلك وأمراادم عظيم فلايهمل بخلاف المال فانه مالنسبة الىالدم اهون - ي حكم في المال بالنسكول وفي الدم يعبس حتى يقرأ و يعلف واكتفى بيمين واحدة فالمال وعنمسين بميناني الدم انتهسي والفاعدة الرابعة المشقة نجاب التيسير كووالاصل فيما قوله تعالى بريدالله بكم اليسرولا بريد بكم العسروقوله تعالى وماجه فعلى كمفالدين من وج وفي الحديث احب الدين الى الله تعالى الجنبيفية السمعة ) قال العلاد يتغرج على هذه القاعدة

( توله على ما في غاية البيات مقابله ما خل بعض اصحابنا - قديث ليس على الفقير والسائر أضعية على الخروج من بلدة أوقرية (قوله النسيان) هولايتنافي الوجوب المجال ٣٨ العقل وليس عقر الى - قوق العب ادحتي لواتلف مال انسان يجب عليه الضمان

جيع رخص الشرع وتخفيفاته واعلم ان اسباب التغفيف في العبداد التوغيرها (سبعة) (الاول) السفروهو نوعان منه ما يحتص بالعاويل وهو ثلاثة أيا وليا ايمها وهوا المصروالفطر والمدمح أكثر نبوم وليلة وسقوط الاضعية على مافى غاية البيان والثاني مالا يختص به والمراد بهمطاق الخروج عن المصروهو ترك الجعة والعيدين والجماعة والنه فل على الدابة وجواز التيمه واستحباب القرعة بين نسائه والقصر للسافر عندنار خصة اسقاط بعني العزيمة بعني ان الاغمام ليبق مشر وعا-تي اغم به وفسدت لواغ ولم يقد على رأس الركمتين ان لم ينواقا مته قبيل سجود الثالثة (الثاني) المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه أرعلي عضوه أومن زيادة المرض أوبطشه والقعود في صاوة الفرض والاضطفياع فيها والايماء والقالم عن الجماعة مع-صول الفضر لة والفطر في روضان الشيخ الفاني مع وجوب الفدية عليه والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار والفطر في رمضان والخروج ون العتكف والاستنابة في الج وفي رمى الحمار واباحة محظورات الاحوام مع الفلاية والتداوى بالنجياسات وبالخمر على أحدالة ولير واختار فاضيخيان عدمه واساغة القمة أذاغص بها اتفاقاوا بأحدة النظم والطبيب حتى العورة والسؤتين الثالث الاكراه الرابع النسيان الخامس الجهل وسيأتي لهامباحث السادس العسر وعوم البلوى كألصلاقمع النعماسة المعفوعنها كادون ربع الثوب مرمخففة وقدر الدرهم من المفاظة ونعاسة المعددورااتي تصب ثيابه وكان كاماغسلها خرجت ودم البراغيث والبق في الثوب وان كثر وبول ترشش على الثوب قدررؤس الابروطين الشوارع وأثر نجاسة عمر زواله وبول سنورفى غيراواني الماء وتعليه الفتوى ومؤسم منأطاق في الحرة والفارة وخرء حمام وعصفو روان كثر وخرء الطيور المحرمة في رواية ومالا نفس له سائلة وريق النائم مطلقاع لى المفتى به وافواه الصعيان وغبار السرة ينوقلول الدخان النجس ومنفذ الحيوان والعفوعن الريح والفساء اذاأصاب السراو بلاالمتلة والقعدة على الفتى به وكان المالي لا بصلى في سراو بله ولا تأو بل اقعله الاالتحر زمن الخلاف ومن ذلك قولنا بإن النار مطهرة للروث والعذرة فقلنا بطهارة رمادها تيسيم اوالالزمت نجاسة الخبزى غالب الامصار ومن ذلك طهارة بول الخفاش وخرته والبعراذاوقع فىالمحلب ورمى قبل التفتث وتخفيف نجسارة الارواث عنسدها ومايصيب الثوب من بخارات النب اسة على الصحيح ومايصيبه عماسيال من المكنيف مالم يكن اكبر أيد النعاسة وماءالطابق استحساناوصورته احرقت العددرة في بيت فاصاب ماءالط بق ثوب انسان وكذا الاصطبلاذا كان ماراوع لى كونه طابق أوبيت بالوعة اذا كان عليه مطابق وتقاطر منه وكذا الجمام اذا أهريق فيه النعاسة فعرق حيطانها وكوتها وتقاطر منه وكذا لو كان في الاصطبل كو زمعاتي فيه ماء فترة مع في أسفل الـكوزو القول بطهارة السكوان كان أصله دماوالز بادوان كانعرق حيوان محرم الاكل والتراب الطاهراذا حسل طينا بالماء النحس أوعكسه والفتوى على ان العبرة للطاهرا يهما كانوما ترشش على الغاسل من غسالة الميت عمالا يمكن الاحترازعنه وسارش به السوق اذا ابتل به قدماه وموطى المكلاب والطين المسرقر وردغة الطريق ومشر وعية الاستبعاء بالجرمع أنه ليس بزيل حتى لونزل المستنجي

وفيح قوقه تعالى عيدر في سقوط الاثم أما الحكم قان كان معمد كرولاداعي أأيه كاكل الصلى فلايسقط المكم بخلاف سلامه فى القعدة الاولى لانه عله أولام ذكر معداع كاكل الصائم واتفقوا هلى ان النسيان غدير عفوفى مسائمل منهالونسي المحدث بعض الاعضاومنها لوصلي قاعدامتوهاعدرهعن القيام تاسيا ودرته عليه ومنها اذاحكم بالقداس ناسيا إلنص ومثهالواسي الرقبة فى الكفارة فصام ومنم الوتوصا يماء نجس ناسيا ومنما لوفال محظورات الاحرام ناسيا (قوله ودم البراغيث الح) فيدأن هذه الاشياءليست نجسة معقواءنها واغاهى طاهرة إلاانه لم يقع الانفاق على ظهارتها ( قوله وطبن الشوارع إلى اطاقه والعديم أنه أن كان فيهع بن المحاسة فهو غيس والانسلا (قوله وريق النائم الح) وفي المحيطانه انجف وبقي لهاثراي ريح أولون بان كان منتناأ واصفر فهونجس وفي الملتقط هوطاهر الااذاعلم انهمن الجوف وهو غير مخالف الفالحيطاه فأن تغيراللون والرابحة دليل تعملي الفامن الجوف (قوله

وقليل الدخان هذا بناء على ان دخان النجاسة نجس والمعتمد خلافه (قوله والدهوعن الربح هذا مبنى على غير الصحيح لان ، قدّ ضي العفو عنها نجاستها والصحيح طهارة عينها (قوله والبعر أى إذا لم يتغير البن

( تولة والله لايختام الخ مفهومه انه اداأ انفصل يكون مستعملاوان لريستقرفي مكان وهوالمقهب وقيدلاذا استقرومشي غليه في الكيز اه جوى باختصار ( قوله ونيه) أى فى المصر (قوله وروى)رواية الرجوع مشهورة فلاوجه الذهريض (قوله على الصحيح) هوظاهر الراواية وقابله انه لايسقط (قوله في السفينة فيهما تفضيل وهوان السائرة والمربوطة اللية فشديدة الاضطراب تجوز صلاة الفرض فيها فاعدا من غير عذر عند الامام مع الاساءة وقالالا تجوز الابعذن وأما المسربوطة بالشطوهي مستقرة غير مضطربة فقيل على الخلاف والمعتبع عدم الجواز اتفاقا وأماغمين المستقر فلاتهم الصلاة تسرا أصلا (قوله بهلاك المال) قيد بالملالالهاذااستهلكالا لاتسقط عنه الزكاة اتفاقا (قولة بيحالامانة) فيسه أقوال والصحييج انحكمة حكمالرهن

به في ماء بحسه والفول بان كل ما عمق العير يل النحاسة الحقيقية ومس المصف الصبيان التعلم ومسح الخف في الحضر لمشقة نرعه في كل وضوء ومن ثم وجب نزعه الغسل العدم تسكرره وأنه لايحكم على الماء بالاستعمال مادام متردداء لى العضو ولا بنجاسة الماء اذالا في التناسمالم ينفصل عنه وأنه لايضره التغدير بالمكث والطبن والطعلب وكلما يعسرصونه عنه واباحة المشي والاستدبار عندسبق الحسدث واباحتم مافى صلاة الخوف واباحة النافلة على الدابة خارج المصر بالاعاء وفيده في رواية عن أبي بوسف رجه الله واباحة القعود فيها بلاعذر ووسع أبوحنيفة رجه الله فى العبادات كلهاف إيقال ان مس المرأة والذكرناقض ولم يشترط أأنية في الطهارة ولا الدلك ووسع في المهاء ففوضه الى رأى المبتلى به ولم يشترط مقارنة النية التسكيير ولم يعين من القرأن شيئاتي الفاتحة عملا قوله تعلى فاقرؤاما نيسر من القرأن والتعيين بحيث لا يجوز غيره عدر واسقط القراءة عن المأ وم بل معهمتها شفقة على الامام دفعاللة فليطعنه كايشاه دبالجامع الازهر ولم يخص تكبيرة أله فتتاح بلفظ وانماجوزها بكل مايفيد النعظيم وأسقط نظم الفرأنءن المصلي فحوزه بالفارسي تيسيراعلي الخاشعين وروى رجوعه عنه واسقط فرص الطمانينة في الركوع والسجود تسمير اواسقط لزوم التفريق على الاصناف الثمانية في الزكاة وصدقة الفطروج و زتان حيرالنية في الصوم وعدم التعيين لصوم رمضان ولم يجعل الحج الاركنين الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط الطهارة له ولا الستر ولم يح عسل السبعة كلها اركانا بل الاكثرولي وجب العمرة في العمر كل ذلك للتيسير على المؤمنين ومن ذلك الابراد بالظهر في شدة الحرومن ثم لا يستحب الابراد في الجعة لاستحباب التبكيراليهاعلى ماقيال واكرذ كرالاسبجابي أنها كالظهرفي الزمانين وترك الجماعة للطروالجمعة بالاعتذارا امروقة وكذا اسقط أبوحنيفة رجه اللهء الاعي الجمعة والج وان وجد قائداد فعالما شقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلواة عملي الحائض لنكررها بخلاف الصوم وبخلاف المدعماضة لنسذو ردلك وسقوط القضاءعن الغمي عليسه اذاز ادعلي يوم وليسلة وعن المريض العاجزع والأيمة والرأس كذلك عسلى الصحيح وجواز صيلاة الفسر ص فالسفينة قاعدامع القدرة على القيام لخوف دوران الرأس وكان الصوم في السنة شهراوالج فى العمر من ق والزكاةر بعاله المرتيسة برادانا قلما المار جبت المدرة ميسرة حتى سقطت بهلاك المال واكل الميتسةواكل مال الغيرمع ضمان البعدل اذا اضطروا كل الولى والوصى من مال البتيم بقدر أجرة عله وجواز تقدم النبية على الشروع في الصلاة اذالم يفصل اجنبي وتقدم النبة على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الدما قبل نصف النهمار الشرعي دفعاللسقةع يجنس الصائمي لان الحائض تطهر بعده والكافريسلم والصغير يباخ كذلك والمحة التحليل من الج بالاحصار والفوات والمحمة أبى بوسف رجمه الله رى حشيش المرم للعاجف الموسم تيسم اولبس الحر يرالعكمة والقتال وبيم الموصوف فى الذمسة كالسم جوزعلى خلاف القياس دفعالحاجة المفاليس والاكتفاء برؤية ظاهر الصبرة والاغوذج ومشروعية خيارالشرط للشترى دنعاللندم وخيار نفد الثمن دفعالكما طلة رمن هذا لقبيل وينعالامانة المسمى بهيم الوفاه جو زه مشايخ الخوبخار اتوسعة وبياله في شرح المكازمن باب خيارا اشرط ومن ذلك افني المتأخر ون بالرد لنسار الغبن الفاحش المامطلقا أوادا كان فيه غرورجة على الشترى ومنسه الردمالعيب والتحالف والاقالة والوالة والرهن والضمان

20

﴿ قُولَة وَقَلْنَا الْأَجَارِةُ الْجُ وَذَٰكُ كُمَّ الْمُؤْلِكُ كُمَّ الْمُؤْلِثُ لَلَّهُ مُلْكُمُ لَا مُؤْلِثُ كُمَّ الْمُؤْلِثُ لَكُمَّ الْمُؤْلِثُ لَا الْمُؤْلِثُ لَكُمَّ الْمُؤْلِثُ لَلَّهُ لَا مُؤْلِثُ لَكُمِّ اللَّهُ وَلَالِثُ كُمَّ الْمُؤْلِثُ لَلَّهُ وَلَالِثُ لَا مُؤْلِثُ لَلَّهُ لَا مُؤْلِثُ لِللَّهُ لَلَّهُ لَا مُؤْلِثُ لَا لِمُؤْلِثُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَا مُؤْلِثُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَا لَا مُؤْلِثُ لَلَّهُ لَا لِمُؤْلِقُ لَا لَا مُؤْلِقُ لَا لَا مُؤْلِقُ لَا لَا مُؤْلِقًا لِي الْمُؤْلِقُ لِللَّهُ لِلَّهُ لِللَّهُ لَلَّهُ لَلَّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ لَا لَا لِمُؤْلِقُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَلَّهُ لَا لَا لِمُؤْلِقُ لِلَّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ لِللّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ لِللَّهِ لِللَّهُ لِلللّّهِ لِللَّهُ لِلللّهِ لِللَّهِ لِلللّهِ لِللّهِ لِللَّهِ لِللّهِ لِلللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِلّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللللّهِ لِلللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِلللّهِ لِللّهِ لِلَّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِلللّهِ لِلّهِ لِللّهِ لِلللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِللللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِلللللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِللللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لِلللّهِ لل المربطهافي فنائه ليظسن الناسانهاله أوليحعلها نجنيبة بين بديه لاتحدوز لانهامنفعةغم مفصودةمن العين (قوله والسيد) أى من واشرا الا. تقاله يباح له النظر الماوان لم يا من الشهوة وأه لق عليه السيد باعتمار بحازالاول اه جوی باختصار ( قوله ومرثم) أي مناحل الله يتوسعفي المكاحدون البيع فلناالأمراجاب فالذكاح والفرق بينهما ان قوله زوجني توكيل وقوله زوجتك فاثم مقام الطرفين بخدلافه في البيعالاء وفأن الواحد قى النكاح يتولى الطرفين يخلاف البيم ( توله عل يفديد ملك الحين الح - تئ لوجعلت رأسمال النبلم ينعقد اجاعا ولوجعات مسلما فيها ففيه اختالف ولاينعقد بلفظ التحويرا ذلااتصال بسين النكاح والتحويز -- ي يستعار النكاح (قوله بنعرط الخ)فيصدرالشريعةان كان الشرط حراما كان زنيت ينبغى أنلا يغيرلان الغيير تخفيف والحرام لابوجب التحفيف (قوله بالمعدوم) أى فى معدد وم خاص وهو النمسرة ونحوهامما يقبل التمليك بعقدمن العقوذ المالواوصي عاتلذاغنامه فلااسفسانا

والابراء والقرض والشركة والصغ والخروالوكالة والاجارة والزارعة والمساقاة على قولمما المفتى به العاجة والمضار بة والعارية والوديعة للشفة العظيمة في أن كل واحدلا بنتفع الاباهو ملكه ولايستوفى الابم عليه حقه ولايأخذه الابكم له ولايتعاطى أموره الابنفسه فسهل الاسماباحة الانتفاع والثالغير بطريق الاجارة والاعارة والقرض وبالاستعانة بالغير وكالة وايداعاوشركة وضاربة ومساقاة وبالاستيفاء منغميرا لمديون حوالة وبالتوثيق على الدين برهن وكفيه لولوبا لنفس وباسقاط بعض الدين صلحاأ وكله ابراء وخاجة افتداءيمنه جوزنا اله لم عن انكاروا نقدما شرعت الاجارة له لوجه ات النافع اجرة عندا تعاد الجنس فلنالا يجوز وفلنا الاجارة على منفعة غيرمة صودة من العين لا تجوز الاستغناء عنها بالعارية كاعدا في اجارة البزاز بةومن التخفيف جواز العقود الجائز قلان لزومها شاق فتكون سبب العدم تعاطيم اولزوم اللازمة والالم يستقر بيع ولاغيره ووقفنا عزل الوكيل عملي علمه فعما الجرج عنه وكذاعزل القاضي وصاحب وظيف قومنه اباحة النظر المؤيوب والماهد وعند الخطبة وللسيدومنه جوازا نسكاح منغير نظرالمافي اشتقراطه من الشقة التي لايتعملهما كثيرالناس في ساتهم واخواتهم من نظر كل خاطب فناسبُ التنسير فلم يكن فيه خيار را وية بخلاف البياع فانه يمح قبال وبةوله الخياراعدم الشقة ومن ثم قلناان الامرايجاب فى النكاح بخلاف البيد عومن هناوسع فيده أبوحني فقرجه الله فجوزه بلاولى ومن غير اشتراط عدالة الشهود ولم بفسده بالشروط الفسدة ولم يخصه بلفظ المسكاح والتزو يجبل قال بنعقد عما يفيد ملك المين العال ومصعمه بعضورا بني العاقدين وناعسين وسكاري بذكرونه بعد الصحوو بعبارة النساء وجوزشها تهن فيه فانعقد بحضرة رجل واصرأتين كل ذلك دفعا لمشقة الزناوما يترتب عليه ومن هناة يل عجبت لحنفي بزنى ومنه اباحة أربع نسوة فلم يقتصر على واحدة تبسيراعلى الرجل وعلى النساءا بضاا كثرتهن ولم يزدعلى أربعة المافيه من المشقة على الرجل في الفسم وغيره ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجية • ن المشقة عنسد التنافر وكذاء شروعية ألخلع والافتسداءوا لرجعة في العدة قب ل الثلاث ولم يشرع دامُّنا المانيه من الشقة على الزوجة ومنه و قوع الطلاق على الولى بهضي أربعة أشهر دفع اللضرر عنها ومنه مشروعية الكفارة في الظهاروا ليمين تيسيراعلي المكافين وكذا التخيير في كفارة اليمين لتكر ردابخلاف بقية الكفارآت لندرة وقوعها ومشروعية التخيير فى نذرمعلق بشرط لايراد كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالمنذوز على ماعليه الفتوى واليه رجع الامام قبل موته بسبعة أيام ومنه مشروعية الكتابة ليتخلض العبده ن دوام الرق لمافيه من العسر ولم يبطلها بالشروط الفاسده توسعة ومنسه مشروعية الوصية عندا الوث ليتدارك الانسان مافرطمنه في حال حياته وصحه في الثلث دون مازاد عليه فعالضر رالورثة حتى أجزنا ها بالجميد ع عندعدم الوارث وأوقفناها على اجازة بقيدة الورثة اذا كانت لوارث وأبغينا التركة على ملك الميت حكماحتي تقضى حوائعه منهارجة عليه و وسعنا الاس في الوصية فجوزناها بالمعدوم ولم نبطلها بالشروط الفاسدة ومنسه اسقاط الاثمعن المجتهدين في الخطأ والتيسير عليهم بالاكتفاء بالظن ولو كلفوا الاخذبالية بناشق وعسر الوصول السهووسع أبوحتيفة

المتراث اله لوارتشي وتصي لاينفذ قضاؤه فيما ارتشئ وفي جامع الفصواين ومن أخذالقضابرشوة فالمصيح الهلايصير فاضياولوقفى لاينفذحكمه وبهينتي فقد اختلف انتصحيح والايمير الاول (قوله ولم يوجب يزكية الشهود الخ) الافي المسدود والقصاص وقالالابدان يسال عنه في سائر الحقـوق في السر والعملا نيمة والالم يطعن المنصم وعايده الفتوى اليوم (قوله المجرد)أي عن حقوق الله تعالىأوحقوق العباديما لايدخل تحت القضا (قوله كتاب القاضي)أي بشروطه وهى ان لايكون فى حدد وقود وان لايكون من قاضي رستاق الى قاضي مصروه نهاانه لايد من كتابة عنوانه في باطنه وهي ان يكتب فيما اسمه واسم المكتوب اليه وابيسه والخلاف في مشاع يحتمل القسمة (قوله والصحيح خلافه)أى اذاباشراالفتل بإنفسهما فالصحيح انهما يشاركان العاقلة والافلا (قوله ومن المشكل التيمم الح) الجواب عنه ان الرض مشاهد عسوس عكنه الاطلاع علىماتيه وتفاوت أحواله شدة وضعفا

رجهاالله فيباب القضاء والشهادات تيسيرا فصحيح تولية الفاسق وقال ان فسقه لا يعزله والما يستحقه ولمبوجب نزكية الشهود حلالحيال المسلمين على الصلاح ولمبقبل الجرح المجرد في الشاهدو وسعأبو بوسف رجهالله فى القضاء والوقف والفتوى على قوله فيما يتعلق بهسما حوزالة اضي تلقين الشاهد وجوز كتأب القاضي الى القاضي من غيرسفر ولريشترط فسه شيأيماشرطه الاماموصح الونفء ليالنفس وعلى جهية تنقطع ووقف الشاع ولميشترط التسايم الح المتولى ولأحكم القياضي وجوزا ستبداله عندالحاجية السه بلاشرط وجوزه معالشرط ترغيبا فىالوقف وتيسير اعلى المسلين فقدبان بهذا انهذه القاعدة يرجدع اليها غالب أبواب الفقه السبب السابع النقص فانه نوع من الشعة فناسب التحفيف فن ذلك عدم تسكليف الصي والمجنون ففوض أمرأموا لهماالي الولى وتربيث وحضابته الى النساء رحه عليه ولمجبرهن على الحضانة تبسيراعليهن وعدم تمكايف النساء بكثيرهما وجبعملي الرجال كالجماء والجمعة والجهاد والجز بة وتحمل العقل على قول والصحيح خلافه وأباحة لبس الحر يروحلي الذهب وعدم تسكليف الارقاء بكثيرهما وجبعلي الاحر أراسكونه عالى النصف من الحرف الحدودو العدة بماسياتي في أحكام العبيد وهدده فو الدمهمه نغتم بها الكلام على هذه القاعدة ﴿ الفائدة ﴾ الأولى الشاق على قسمين مشقة لاتنفك عمما العبادة غالبا كشقة البردني الوضوء والفسل ومشقة الصوم في شدة الخر وطول الفهار ومشفة السفرالتي لاانفكاك للحبج والجهادعنهاومشقة ألم الحدودورجم الزناة وفتسل الجناة وقتبال البغباة فلاأثرلهمافي اسقياط العبيادات في كل الاوقات وأماجواز التيمم للغوف من شدة ةالبردالجدابة فالمراد من الخوف الخوف من الاغتسال على نفسه أوعملي عضومن أعضائه أومن حصول مرمض ولذا أشترط فى البدائع لجوازه من الجنابة ان لا يجدمكانا يأويه ولاثوبابتدنؤ بهولاماءم يخناولاحاما والصيحانه لايجوزالعدث الاصغركافي الخبأنية لعدم اعتبسار ذلك الخوف في أعضاء الوضوء وأما المشقة التي تنف ف عنها العبادات غالبافعلى مراتب الاولى مشقة عظمة قادحة كشقة الخوف على النفوس والاطراف ومنافع الاعضاءنهي وجبة للتخفيف وكذا اذالم بكن العبوطريق الامن البحر وكان الغياب مدم السلامة لم يجب الثانية مشقة خفيفة كادنى وجعف اصبع أوأدنى صداع في الرأس أوسو مزاجخفيف فهذا لاأثرته ولاالتفات اليه لان تحصيل مصاخ العبادات أولى من دفع الصوم فى رمضان عن واجب آخرفانه يقع عما نوى ان كان من صالاً يضر معه الصوم والا قيقع عن رمضان بأن مالا يضر ليس عرخص للفطرفي رمضان وكلامنافي مريض رخص له الفطر وتنبيه كم مطلق المرض وأن لم يضران كانبالز وجمانع ونصحة خلوته بما بخلاف مرضها الشالثة متوسطة بينهاتينكر يضفىرمضان يخاف منالصومز يادةالمرض أوبطوه البرء فيجوز لهالفطر وهكذافي المرض المبيح لتسمم واعتبروا فحالج الزادوالراحلة المناسبين الشخص حتى قال في فقي القدير يعتب برقي حق كل أنسان ما يصح معمد بدنه وقالوا لايكتني بالعقبةفى الراحلة بللابدنى الجءمن شمق محمل أورأسرزام لةومن الشكل التيمم فأنهم اشترطوافي المرض المبيح له أن يخساف من الماء عدلي نفسه أوعضوه ذها باأ ومنفعة أو حددوث مرص أو بطء برء ولم يبيح ومعطلق المرض معان مشقة الدغر دون ذلك بكثير ولم

لامساشا مع الشافتي قال مشايعنها هو بدل مطلقنا عنددعيندم الماء وليس بضرور عور تقعيه المدث الى وقت وجود الماء وقال الشافعي بدل ضرورى وبنعوم مع قيام الحدث حقيفة فلايجوز قبل الوقت ولايصلي يداكثر من قريضة الشانى المذلاف لاصعابنا وعددها البدلية بين الماء والتراب وعنسد مجديين الفغلسين فاجازا اقتدا التوضى بالتيمم ومنعه معد (قوله بماد كرنا)أي من الاسرج الما يعسبر في موضع لا أص فيه وفيه انالرداء ايتم انلوكان يقدول بذلك (فوله انما بالنسبة الخ) أى ماذكر من عدم المرج وعدم البلوى مالاضانة الىجنس الكلفين الصادق بالفليل والمكثير لإبالنسبة الىجيع الكافين ( قوله لدفع ضرر الفسمة المصرحيه ان الشفعة لدفع جارالسوء لالدفع اجرة الفسام ولحدا غبف

العقاروان كانلاعتمل

القسمة ولوكانت لدفع

اجرة القسام لوجبت في

النقول (قوله بشرطـههو

المادالجنس فى العروض

أمالواخيلف فللبدمن

التراضي لانها تقع معارضة فيكون بالتراضي لا بالجـ بر

بوجبو اشراءالماء يز يادة فاحشة على قيمته لااليسيرة فرالف أندة له الشانيسة تخفيفات أنشرع أنواع الاول تخفيف اسقاط كاسقاط العبادات عندوجودا عذارها الثاني تخفيف تقيص كالقصرف السفرعلى القول بان الاتمام أصل وأماعلى قول من قال القصر أصل والاتمام قرض بعده فلاالاضورة والشالت تخفيف ابدال كأبدال الوضوء والغسل بالتيمم والقيام فالصلاة بالقعود والاضطجاع والركوع والسعود بالاعاء والصيام بالاطعام الرابع تخفيف تقديم كالجمع بعرفات وتقديم الزكاة عدلي الحول وز كافا افطرفي رمضان وقبله على الصه يج بعد عملك النصاب في الاول ووجود الرأس بصفة الولة والولاية في الشاني النامس تخفيف تأخير كالجمع وزدافة وتأخير مضان للريض والسافر وتأخير الصلاة عن وذتها في حق مشنفل بانقادغريق ونعوه السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستحمر مع بقية النجووشرب الخمر للغصمة السابع تخفيف تغيير كتغيير نظم الصلاة الغوف (الفائدة) الشالثة المشقة والحرج اغمايعتبرفى موضع لانص فية وأمامع النص بخسلافه فلاولذا قال أبو حنيفة ومجدر جهماالله بحرمة زعى حشيش الحرم وقطعه الاالاذخر وحوزأ بويوسف رجه اللهرعيم للغرج وردعليه بماذ كرناهذكره الزيلعي فيجنايات الاحوام وقال في الانجاس ان الامام يقول بتفليظ نجاسة الارواث اقوله عليه السلام انهاركس أي نجس ولااعتبار عنده بالبلوى في موضع النص كافي بول الادمى فان البلوى نسم أعم انته-ى وف شرح منسة الصلى من المتأخر ين من زادفى تفسير الغليظة على قول ابى حنيفة رجمه الله ولاحرج في اجتمنابه كافى الاختيار وفى الغليظة على قولهما ولابلوى فى أصابت كافى الاختيار أيضاوفي المحيط وهي زيادة حسنة يشهدلهما بعضؤر وعالبهاب والمرادبقوله ولاحرج في اجتبابه ولاباوى فياصا بته على اختد لاف العبار تين اغاهو بالنسبة الى جنس المنكاف بن فيقع الاتفاق على صدق القضية الشهورة وهي أن ماعت بليته خفت قضيته انتهمي (الفائدة) الرابعةذكر بعضهم ان الامراذا ضاق اتسع واذا اتسع ضاق وجدع بينهم أبعضهم بقوله كاماتجاوزعن حده انعكس الى صده ونظيرها تين القماعد تين في التعاكس قو لهم يغتفر فىالدوام مالايغتفرفىالابتداء وقولهم يغتفرنى الابتداءمالا يفتفرنى البقاء وسيأتى انشاء الله تعالى ذكر فروعهما

والقاعدة الخامسة الضرر يزالك

اصلهاقوله عليه الصلاة والسلام لاضررولا ضرارا خرجمه مالك في الموطأعن عروبن يهي عن ابية من سلاوا خرجه الحاكم في المستدرك والمبهقي والدارقطني من حديث الي سعيد الخدرى واخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبادة ابن الصامت رضى الله عنه و فسره في المذرى واخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبادة ابن الصامت رضى الله عنه وفسره في المذرب بانه لا يضر الرجل الخاه ابتداء ولا جزاء انتهى وذكره اصما بنارجهم الله في كاب العصب والشفعة وغيرها وبيتني على هذه القاعدة كثير من ابواب الفقه فن ذلك الرد العصب والشفعة والعبارات والحجر بسائر انواعه على المفتى به والشفعة في مالله من بك لدفع ضررا القسمة والعار لدفع ضررا الجارالسوء بحيرانها تغاوالد باروتر خص والقصاص والحدود والكفارات وضمان المتلفات والجبر على القسمة بشرطه ونصب الائمة والقضاة ودفع الصائل وتتال المشركين والبغاة وفي البرازية من كتاب الكراهية بأع اغصان فرصاد والمشتري المراقيق القطع المستروا من المتلفع على عورات الجبران يؤمر بأن يخبرهم وقت الارتقاء ليستتروا من المتلف المستروا من المتلفع المستروا والمستروا من المتلفع المنافع المتروات المتروات

(قوله عندالمخمصة)وكذا للتداوى فصور للعليل أكلاالمتة وشرب الدموالبول اذا اخديرة طبيب مسلم ان شفأ وفيه ولم يحدمن الماحمايقوم مقامه وانقال الطبيب يتعيل شفاوك بدفقيه وجهان (قوله وكذا اتلاف المال) أي كالذاخانوا غرق المفينية ليكثرة حلها (قوله شرط عدم تقصانها )أىلامنرورةفي نظر الشرع عن ذلك المحظور الذى اقتضت اباحتما (قوله على رواية النجاسة) روى الحسنعن الامام ان الماء المتعمل نجس نجياسة غليظة وقال السانى مخففة وهو رواية عن الامام وكل منهماضعيف والصعيمانة طاهرغسرطهور وعليسه الفتوى ( قوله على الفول الخ) مشعر بالجمير فيما ذكر وبان في المهير خيلاما وايس كذلك اما الاول فاليا في القنية إن الاصيل إذا كان مخدرة بعوزاشهادها على شهادتها وكذا اذاحنين الاصرل في معن الوالى واما في مص القامي ففيد خلاف وأماالشاني فلم أعثر غابه افاده الجزى باختصار

من تين قان فعل والارفع الى الماكم ايه منعه من الارتفاء التهى وهذه القاعدة مع التي قبلها مقدة اومند اخلة وتتعلق ما قواعد الاولى الضرورات تبييح المحظورات ومن ثم جاز اكل الميثةعندالمخمصة وأساغةاللقمة بالخمروالتافظ بكلمة المكفرللا كراءوكذا أتلاف المال وأخبذمال المهتنع من إد إءالاس بغيراذنه ودف عالصائل ولوادي إلى قتله وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها فالوالخرج مألو كان المت نب فانه لا يعل الله الماطنطر لان خرمته أعظم في نظر لشرع من مهجة المضطر انتهجي والكن ذكر اصحاب ارجهم الله ما يفيده فاغرب قالوالواكر معلى قتل غيره بقتل لايرخص له فان قتله اغم لان مفيدة قتل نفسه اخف من مفسدة قتل غيره وقالوالود فن بلائه كفين لاينبش منه لان مفسدة هتك حرمته أشد فرعدم تكفينه الذي قام الستربالتراب فأمه وكذا فالوالودقن بلاغسل وأهبل عامه التراب صلى على قبره ولا يخرج الشانية ماأ بيح الضرورة يقدر بقدر هاولذا قال في ايسان الظهرية ان الممين الكاذبة لاتباح للضرورة وأغايباح التعريض انتهسي بعنى لاندفاعها بالتعريض ومن ووعسه المضطرلاية كلمن الميتة الاقدرسدالرمق والطعنام في دار الدرب يؤخذ على سبيل الحاجة لانه انماا يبجالضرورة فالفي الكنزو ينتفع فيما بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلاقسمة ويعدا لخروج منهالا ومافضل ردالي الغنيمة وأفترا بالعقوعن بول السنور في الثيباب دونالاواني لانهلاضرورة في الاواني لجر بان العادة بتخديرها وفرق كشيرمن المشايخ في المعربين آبار الفلوات فيعفى عن قليله لاضرور فلانه ليس فارؤس حاجزة والابل تمور حواما وبين آبار الامصار اعدم الضر ورة بخلاف الكثير والكن المعتمد عدم الفرق بين آبار الفلوات والامصارو بين الصهيم والمنكم وبين الرطب واليابس ويعمني عن أياب المنوضي اذ اصمابها من الماء المستعمل على رواية النداسة الضرورة ولايد في عمايهدب توب غسيره اعدمها ودم الشهيدطاهرفى حق نفسه نعس في حق غيره اعدم الضرو رؤوا لحب رقعمان لاتستر من المحيم الابقدر مالابدمنه والطبيب اغماينظر من العورة بقدر الماجمة وفرع الشافعية عليماان المجنون لايجوزتز وبجه أكثرهن واحدة لاندفاع الماحية بهاانترجي وأم أرماشا يخنا رجهم الله (تذنيب) يقرب من هذه القاعدة ماجاز لعذر بطل يز واله فيطل التيمم اذاقدرعلى استعمال الماءفان كان لفقد الماه بطل بالفدرة علمه وان كان ارض مطل ببرئه وان كان لبرديطل بزواله ويتبغى ان تخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذاكان الاصل مريضا فصح بعدالاشهادأ ومسافر افقدمان ببطل الاشهادهل الفول بأنها لاتحوز الالموت الاصل أومرضه اوسفره فجالشالشة كه الضرولا يزال بالضر روهي مقيدة لقولهم الضرر يزال اى لابضر رومن فروعها عدم وجوب العمارة على الشريك واغماية بالهار يدها أنفق وأحبس العين الى استيفاء تيمة البناء أوما انفقته فالأولى أن كان بغير اذن القياضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنافي شرج المكتزفي مسائل شتى من كتاب القضاءان الشريك يجبر عليهافى ثلاث مسائل ولايجير السيدعلى تزويج عبدة أوامته وان تضرر اولايا كل المضطر ماعمام مضطر آخو ولاشد المن بدنه \* ( تنبيه )\* بقدل الضرراك صلاجل وفعالضر والعلموهد امقيد لقواهم الضرولا بزاك بمثلة وعليه فروع كثيرة ومنهاك جوازالرى الى كفار تترسو ابصبيان السلين ومنهاك وجوب نقض حائط عاولة مأل الى طريق العامة على مالكها دفعا الضرر العام فرومنها كه جواز

الجرعلى البالم الماقل المرعنسدال حنيفة رجه الله في ثلاث الفتي الما حن والطبيب الماهيل والمكارى الفلس دفعا الضرر العام ومنهاجوازه على السفيه عندهما وعليه الفتنوى دفعالاضرزالعام ومنهابينعمال المذبون المحبوس غندهما لقضاء دينه دفعالاضرر عن الغرمًا وهوالمعتمدومتها التسعير عند تعدى أرباب الطعام في ببغه بغين فاحش ومنها بينع طعنام المحشكر جبزا عليه عندالخاجة وامتناعه من البينغ دؤما للضرز الغام ومنهامتع التخاذ حانوت الطبخ بين البزاز بن وكذا كل ضررعام كذا في السكالي وغسيره وتمامه في شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى وثنبيه ك خرتقيد القاعدة ايضاع الوكان احدها اعظم ضررامن الآخرفان الاشديزال بالاخف فن ذلك الاجبار عسلى قضاء الدين والنفقات الواجبات ومنهاحبس الابلوا متنعون الانفاق على واده بخلاف الدين ومنها لوغصت مأجة اىخشمبة وادخلهافى يناثه فان كانت فيمة البناءأ كثريملكها صاحبه بالقيمة وأنكانت فيمتماأ كثرمن قيمته لمينقط عحق المالك عنها ومنهالوغصب ارضافيني فيهاأوغرس فان كانت قيمة الارمن أكثر قلحاوز دتوالاضم له قيمتها ومنهالوا بتعلت دجاجة الواثرة ينظرالى أكثرها تيمة فيضمن صاحب الاكثرقيمة الاقل وعلى منذالوادخل فصيل غيره فداره فكبرفيها ولم يمكن اخراجمه الابهدم الجدار وكذالوا دخل البقرراسه في قدرمن المحاس فتعذرا خراجه هكذاذ كرأصها خارجهم الله كإذكره الزياجي في كتاب الغصب وفصل الشافعية فقالوا ان كأن صاحب البهيمة معها فهومفرط بترك الحفظ فان كانت غيرما كولة كشرت القدر وعلسه ارش النقص أومأ كولة ففي ذبحها وجهان وان لم يكن معهافان فرط صاحب القدركمرت ولاارش والافله الارش وينبغي ان بلحاق عسمالة البقرة مالوسقط دبناره في محمرة غيره ولم يغر جالا بكسرها ومنها جواز دخول وتغيره اذامقط مقاعه فيهوخاف صاحبه انهلوطلبه منه لاخفاه ومنهامستلة الظقر بجنس دبنه ومنهاجوازشق بطن الميثة لاخراج الولداذا كانت ترجى حساته وقدام بها إدحنية قرحه الله فعياش الولد كإفي الملتقط فالواعف لافهما اذاا بتلع اؤاؤة فعات فانه لايشق بطنه لأن ح مة الا دى اعظم من حرمة المال وسوى الشافعية بينهما في حواز الشق وفي تهذيب القلانسي من المظروالابا حمة وقيمة الدرة في ثركته وان لم يترك شيمًا لا يجب شيءًا أنهمي ومنهاطات صاحب الاكثرالقسفية وشريكه يتضرر فانصاحب الكثير يجاب على أحد الاقوال لانضرره في عدم القسمة اعظم من ضرر شريكه بها ونشأت من هده القاعدة (قاعدة) رابعة وهي مااذاتعبارض مفسدتان روى اعظمهما ضر رابار تسكاب اخفهما قال الزيلعي في بال شروط الصلات ثم الاصل في حنس هده المسائل أن من ابتلي سلمتين وهامتساويتان بإخذبا يتهماشاه وان اختلفا يختارا هونهمالان مباشرة الحرام لاتجوز الالاضرورة ولاضرورة فحق الزيادة مثاله رجل علسه جرح لوسعد سأل جرحه وان لم يسعدلم سلفانه يصلي قاعدا يومى بالركوع والمصودلان ترك السجود اهون من الصلاة مع الحدث الاترى انترك السجود جائز حالة الاختيار في التطوع عسلي الدابة ومع الحسدة لا يجوز بحال وكذاشيخ لايقدر على القراءة قائما ويقدز عليها فاعدا يصلى قاعد الآنه بجوز حالة الاختسار فى النفل ولا يجوز ترك القراءة بعال ولوصلى فى الفصلينة المامع الحدث وترك القراء قلم يجز ولو كان وعد يوبان نجاسة كل واحدمنهما اكثر من قدر الدرهم يتخير مالم يملغ احدها قدروبم

(قوله بين البزازين) أي على المفتى به (قوله بجنس ذينه فى الاستحسان الدراهم والدنانبرجنس واحدثي هذا المكروالعدين خلافه ( فوله بخلاف مالوابدام لواؤة الخ) مقتضى ماعلل به انه وابتلعدنا نبرغسير ولاتشق وطنه والئة ولخلافه ففي البزازية انهتشق بطنهاف الأولوة والدنانيروان عدم الشق في الدرة الما هورواية عن عد (قوله على أحد الاقوال هوالصيح وجه-انصاحب الاكثرطلب من الغاضي ان يغصه بالانتفاع علكه وعنع غيره عن الانتفاع كلكه ولايعث بر تضررالانخ لانه يريدان ينتفع علاء عدره (قوله التعوز بحال الرادعدم جوازهامعه افسير صاحب العدر (قوله ولا يجوزان) يعنى لغبرالاخس والاى

(قوله وعن بغض اصعاباً
الن) قال في الفشح النالذهب
عندنا في المصطرانة
لا يجسعا واكل مال الغير
مع الضمان (قوله بخلاف
مع الضمان (قوله بخلاف
الرحل قبل بذغي المرج المراب الناساء والمواب الناساء
بين النساء

التو بالستوائهمافى المنعولوكان دماحدها قدر الربعودم الاخر اقل بصلى في أقلهم ادما ولاعوز عكسهلال الربع حكم الكل ولوكان في كل واحدمنهما قدر الربع اوكان في احدها اكثر الكن لابداغ ثلاثة ارباعه وفي الأنج قدر الربع صلى في المحماشا ولاستوائهما في المحكم والافضل أن يصلي في اقله مانجاسة ولو كان ربع احدها طاهر ا والاخر اقل من الربع يصلي فى الذى ربعه طاهر ولا يحوزف العكس اولوان أمرأة لوصات قائمة ينكشف من عورتها ما يمنع حواز الصلاة ولوصات قاعدة لاينكشف منهاشئ فانها تصلى قاعدة لماذ كرناان ترك القيام اهون ولوكان الثوب يغطى جسدها وربحرأسها وتركت تغطية الرأس لايجوز ولوكان يفطى اقل من الربع لا يضرها تركه لان الربع حكم الكل وَماد ونه لا يعطي له حكم السكل والستر افضل تقلدلالا نكشاف انتهى ومن هدا الفسل ماذ كر فف الخلاصة انه لوكان اذاخرج الغماعة لايقدرعلى القيام ولوصلى في بيته صلى قائما يخرج الما وصلى قاعداوهو الصحيح وتقل عن شرح منية الصلى تصحصا آخر انه يصلى في بيته قاتما وهوا لاظهر ومن هذا أأننو علواضط روعنده ميتة ومال الغيرفانه باكل الميتة وعن بعض اصطابنار جهم الله من وجد طعمام الغمر لاتباح له المبتة وعن اس ماعمة الغصب أولى من المبتة و به اخذ الطغاوى وغديره وخيره الكرخي كذاني البرازية ولواضطر المحرم وعند مميتة وصيد اكلها دونه على المتمدوق المزازية لوكان الصيد مذبوحا فالصيدا ولى وفاقا ولو اضطر وعنده ضيدومال الغير قااصابداولي وكذا الصيدأول من لحمالانسان وعن مجدا لصيداولي من لم المنتزيراتهى وذكر الزيلي فى آخركتاب الاكراه لوقال له لتلفين نفسك في الناراومن الميل اولاقتلنك وكان الالقاء بحيث لاينقومنه والكن فيده فوع خفة فلد الخياران شاءة ولذلك وان شياء لم يقعل وص مرحتي يقتل عند أبي خنيفة رجمه الله لانه ا بنلي سلمة بن فضة ارماهم الاهون في زعمه وعندها يصبر ولايفعل ذلك لان مباشرة الفعل سعى في اهلاك نفسه فيصب تحامياعنه واصلهان المريق اذاوةم فسفينة وعلم انه لوصير فيه يحسترق ولوؤهم فى الماء يغرق فعنده يختار المهماشاء وعندها يصمير ثماذا القي نفسه فى النار فاحترق فعلى المحكر والقصاص بخلاف مااذاقال اولتلقين نفيك من رأس الحيل اولا قتلنك بالسيف فالقي نفسه فبات فعندابي - نيفية رجه الله قعب الدية وهي مسئلة القندل ما لمثقل انتوجى ونظميرالقاء بدةالرابعة فاعد زخامسة وهي درءالمف اسدأولي من جاب المصالم فاذا تعارضت مفسدة ومصلحة قدم دفع الفسدة غالبالان اعتناء الشرع بالمهات أشد من اعتنائه بالمأمورات ولذاقال عليه السلاماذا أمرتكم بشئ فانوامنه مااستطعتم واذانهيتكم عن شي فاجتنبوه وروى في الكشف حديث الترك ذرة بمانهاي الله عنده أفضل من عبادة الثقلين ومن عبازترك الواجب دفع اللشقة ولميسام في الاقدام على المتهات خصوصا الكبائر ومن ذلك ماذكره البزازي في فتاواه ومن لم يجد سترة ترك الاستنباء ولوعلي شط نهرلان الفه ي راجع على الاص حتى استوعب النهي الازمان ولم يقتض الامر التهكر اراتتهي والمرأة اذاوجب عليهاالغسل ولمتجد سترةمن الزجال تؤخره بخلاف الرجل اذالم يجد سترةمن الرجال لايؤخره ويغتسل وفي الاستنعاء اذالم يجد سترة يتركه والفرق ان النجاسة المكممة أقوى والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال كذافى شرح النقاية ومن فسروع ذلك المبالغسة فالمضضة والاستنشاق مسنونة وتكرة للصائم وتغليل الشمرسينة في الطهارة و يكره المعرم

وقد تراى المصاحة الخابيماء الم المقسدة فن ذلك الصلاة مع اختلال شرطمن شروطها من الطهارة أوالستر أوالاستقبال فان في كل ذلك مفسدة لما فيه من الاخلال بجلال الله تعلى في ان لا يناجى الاعلى أكل الاحوال ومتى تعفر عليه شئ من ذلك جارت الصلاة بدونه تقديما اصلحة الصلاة على هذه المفسدة ومنه المكذب مفسدة محرمة وهى متى تضمن جلب مصلحة في الوعايه جازكالكذب الاصلاح بين الناس وعلى الزوجة لاصلاحها وهذا النوع راجع الى ارتكاب أخف المفسدة بين في المقيقة (القاعدة) السادسة من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الخير ورة عامة كانت او خاصة و له حذا جوزت الاجارة على خلاف القياس الحاجة وأن القياس المناه ومنها الاحتمام الخياب ومن المناه ومن ذلك حواز السام على خيلاف الفياس الحدوم و منها الاحتمام المناه ومنها الاحتمام المنه ومنها الاحتمام المنه ومنها ومايست عمله من ما شهاوشر به السقاء ومنها الاحتمام الشرط وفي الفنه حين كثر الدين على الملتقط وقد ذكرناه في شرح الكنزمن باب خياز الشرط وفي الفنه والمغمة يجوز المحتمام المنه والمغمة يجوز المحتمام المنه والمغمة يجوز المحتمام المناه والمغمة يجوز المحتمام المناه والمنه المناه والمنه المناه والمغمة المناه والمنه واله والمنه والمن

(القاعدة السادة العادة عكمة)

واصلها قوله عليه الصلاة والسلام مارآه المسلون حسنا فهوعندالله حسن قال العلاقي لم اجمده مرافوعا في شئ من كتب المدوث اصلاولا بسندضعيف بعد طول الجعث وكثرة الكشف والسؤال وانماهومن قول عبدا وربن مسعودرضي الله تعناني عنسه موقوفا عليه اخر جها حدقى مسنده واعلم ان اعتبار العادة والعرف يرجع اليه فى الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلواذاك اصلافقالوف الاصول فى بابمات ترك به الحقيقة تترك المقيدة بدلالة الاستعمال والعادة كذاذ كرففر الاسلام فاختلف فيعطف العادة على الاستعمال فقيلها مترادفان وقيل المرادمن الاستعمال نقل اللفظ عن موضوعه الاصلى الى معناه المجازي شرعا وغابة استعماله فيد ومن العادة نقله الى معناه المجازى عرفاوتما مه في الكشف الكبيروذ كر المندى فيشرح المغنى العادة عبارة عمايستقرفي النفوس من الامو را لمتكررة المفهولة عند الطباع السليمة وهي انواع ثلاثة المرفية العامة كوضع القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كلطائفة مخصوصة كالرفع النعاة والفرق والجمع والنقض النظار والعرفية الشرعية كالصلاة والزكاة والج تركت معانيها الغوية بمعانيها الشرعية أنتهسى فافرع على هذه القاعدة حدّالماء الجارى الاصفح أنه ما يعدده الناسجاريا ومنهاوة وعالبعر المكثير في البيرالاصف ان الكثير مايستكثره الناظر ومنها حدا الماء الكثير الملحق بالجارى الاحصح تفو يضه الى رأى المبتلى به لاالتقسدير بشئ من العشرفي العشر ونحوه ومنها الحيض والنقاس قالوالوزاد الدم على أكثرا ليض والنفاس يردالى أيام عادتها ومن ذلك العلل الفسد الصلاة مفوض الى العرف لوكان يحيث لورآ مراء يظن أنه خارج الصلاة ومنها تناول الثمار الساقطة وفي اجارة الظائر وفيمالانض فيسه من الاموال الريو ية يعتبرفيه العرف في كونه كيليا أو وزنيا وأما المنصوص على ويها أووزنه فلااعتبار بالعرف فيه عندأ بي حنيفة ومجدر جهما الله خلافا ابى يوسف رحمه الله وقواه فى فتتح القديرون باب الر باولاخصوص يقار باوائماً العرف

( قوله اللاصـلاح الخ ) في المرزارية بحوزالكذب ثلاثة مواضعي الاصلاح بين الناس وفي الحسرب ومع امراته والمراد المعاريض ويباح لاحياء حقه ولدفع الظلم كأاشف عيعلم في جوف الليل فاذا اصبح بشهد وبقول عامد الآن وكذا الصغيرة تباغ في جوف الليل وتختار تفسها من الزوج وتقول رأيت الدم الآن وقد يجب ككونه ينحى نبيا أووليا ممن يريد قذله أولنحاة المسلين منعذوهم مومنه طلب ظالم الوريعة فجب على الودع الانكار (قوله غملي خلاف القياسلان الضمان على البايع فيصير كفيلاو كفولاعنه ( قوله للمتاج وذلك نحوان يقترض فعوعشرة دنا نعرمثلا وبجعل الربها شيأ معاوما في كل يوم ز بحا(قولەنىمسندەصوابە ورواه احد في كناب السنة ووهممن عزاه للسند

(قوله الافيماندكر وراجع الى الافار بروا لمالف كا اله الافار بروا لمالف كا الكلب الح) واماالبانى وبالرجوع اذا دعوته وبالرجوع اذا دعوته والفهد ذبالرجوع و ثرك الاكل (قوله بالاهداذكر العمارة الشمديسي انها ويشيئ عرة واهدة

غير معتبرف المنصوص عليه فالفي الظهيرية من الصلاة وكان محدبن الفضل يقول السرة الى موضع تسات الشعرمن العمائة ليست بعورة لثعامل العمال في الابداء عن ذلك الموضع عند الاتزار وفى النزع عندالعادة الظاهرة نوع حرج وهذا ضعيف و بعيدلان التعامل يخلاف النص لايه تبرانتهي بلفظه وفي صوم بوم الشك فلايكرو مال اه عادة وكذاصوم يومين قبدله والمذهب عدم كراهية صومه شة النف ل مطلق اومنها قبول الهدية القاضي عن المعادة بالاهداء فيل توليته بشرط انلايز بدعلى العادة فانزاد على اردالزائدوالا كلمن الطعام المقدم ملحشها فقبلاصر يحالاذن ومنها ألفاظ الواقف ين تبتني على عرفهم كافي وقف فتح الفذيروك ذالفظ النآذر والموصى والماأف وكذا الافار يرتبتني عليه الافيما نذكره وسيأتى في مسائل الايمان وتتعلق م فه القاعدة مباحث الاول عاد اتتبت العادة وفي ذاك فروع \* الاول العادة في باب الحيض اختلف فيها فعند أبي حنيفة ومجدر جهما الله لاتثبت الاعرتين وعندأبي بوسف رحه الله تثبت عرة واحدة قالواو عليه الفتوي وهل الخلاف في الاصلية أوفي الجعلية اونيهما مستوفي في الخلاصة وغيرها الثماني تعليم المكاب الصائد بترك الكاملاصيد بان يصيرا لترك عادة له وذلك بترك الاكل ثلاث مرات الثالث لمارى انشبت المادة بالاهداء للقاضي المقتضية للقبول \* المحد الشاني انما نعتم العادة اذا اطردت أوغلبت ولذافالوافي البيعلو باع مدراهم ماردنان وكانافي بلد اختلف فيهالنة ودمع الاختملاف في المالية والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال فى الحداية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليسه ومنها لوباع التاجر في السوق شيأ بثمن ولم يصرخا بحاول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البايع بأخيذ كل جعية قدرا معلوما انصرف البه بلابيان فألوالان المعسر وف كالشروط واسكن اذاباعه الشمترى تولية ولميبين التقسيط للشترى هل يكون للشترى الخيار فنهممن اثبته والجمهو رعلى انه يبيغه مراعة بلابيان لكونه حالابالعقدة كره الزيلعي فالتولية ومنهافي استجارا الكاتب قالوا المبرعليه والاقلام والخياط فالواالخيط والإبرة عليه عدلابالعرف وبنيدني ان يكون المحلعلى الكحال العرف ومن هذا القبيل طعام العبدفانه على الستأج بخلاف علف الداية فانه على المؤجر حتى لوشرط على المستأجر فسدت كافى البزازية بخلاف استثيار الظئر بطعامها وكسوتها فانه جائز وانكان مجهولا للعرف وتفرع على انعلف الدابة على مالكهادون المستأجران المستأج لوترصيها بلاعلف حتى ماتت جوعالم يضمن كاف البزازية ومنهامافي وقف القنية بعث شمعافي شهررمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه اودونه ليس للامام ولاللؤذنان يأخده بفيراذن الدافع ولو كان المرف في ذلك الموشم انالامام والمؤذن يأخسذه من غيرصر يح الاذن فى ذلك كأنه ذلك انتهسى ومنها البطالة في المدارس كأيام الاعبادويوم عاشوراء وشهررمضان فيدرس الفقه لم ارهاصر عدة في كالرمهم والمسئلة على وجهدين فانكانت مشر وطقلم يسقط من الماوم شئ والافيندي ان الحق سطالة الفاضي وقد اخته لفوافي اخد القاضي مار تبلة من بيت المال في وم وطالته فقال فيالمحيط الهيأ خلفي يوم البطالة لانه يستر يجاليوم الثاني وقيسل لاياخذ انتمى وفي المئية القاضي يستحدق المكاماية من بيت المال في وم البحالة في الاصبح واختاره فى منظومة ابن وهبان وقال أنه الاظهر قينبغي ان يكون كذاك في المدارس لان يوم البطالة

اللاستراحة وفى الحقيقة يكون الطالعة والتحر برعندذى الهمة واكن تعارف الفقهاء فى زمانت بطالة طويلة ادت الى ان صار الفيالب البطالة وايام التعدر يس قايم لة و بهض المدرسين يتقدم في أخدا الحداوم على غيره محتما بإن المدرس من الشعائر مستدلا بما ف الماوى التسدسي معان مافي الماوى القدسي اغماهوفي المدرس للدرسة لافي كل مدرس فرج مدرس المسجد كاه وفي مصر والفرق بينهماان المدرسة تتعطل اذاغاب المدرس بحيث تتعطل املا بخلاف السحدفانه لا يتعطل لفيسة المدرس فائد فها تقلف القنية ان الامام للسعد يسامي في كل شدهر اسبوعاللاستراحة أولزيا رة اهدله وعبارته فياب الامامة امام يترك الاما قلز بارةا قربائه ف الرساتيق اسبوعا اوتحوه اولمصيبته اولاستراحته لاباس به ومثله عفوف العادة والشرعانتهي ومنها المدارس الموقوفة عملي درس الحمديث ولايعلم ممادالوانف فبهاهل بدرسء المالح فيثالني هومعرفة الصطلح كغتصرابن الصلاح أويقرأمن الحديث كالبخارى ومسلم ونحوها ويتكام على مافى الحديث من فقه أوعريبة اراغةأومشكلأواخنلافكأهوعرف النبأس الآن قال الجلال الاسبيوطي وهو شرط المدرسة الشيخونية كإرأيته فىشرط واقفهاقال وقدسأل شيخ الاسلام أبوالهضلاب حجر شخه الحناظ أباالفضل العراق عن ذلك فأجاب بإن الظاهر اتباع شروط الواقف ين فانهم يختلفون فى الشروط وكذلك اصطلاح كل بلدفان أهل الشام يلقون دروس الحديث بالسماع ويتكلم الدرس في وض الاوقان بخلاف المصريين فان العادت جرت بينم وفي هذه الاعصار بالجمع بين الامرين بعسب مايقرانيهامن المسديث وفصل كه في تعارض إلمرف مع الشرعفاذاتعارضاقدم عرف الاستعمال خصوصافى الايمان فاذاحلف لايجلس على الفراش اوعلى الساط اولايستضي بالسراج أبحنث بجاوسه على الارض ولابالاستضاءة بالشمس وانسماها الله تعالى فراشاو بساطاوسي الشمس سراجاولوحلف لاياً كل لحمالم يحنث بأكل الممالسم السمال وان سماه الله تعمالي لحمافي القرآن ولوحلف لايركب داية فركب كافرالم يعنث وانسما والله تعالى دابة ولوحلف لايجلس تعتسفف فعلس تحت السماء لم يخنث وان رماها الله تعالى سقفا الافي مسائل فيقدم الشرع عسلى المرف الاولى لوحلف لايصلى لم يحنث بصلاة الجنازة كافي عامة الكتب اشانسة لوحاف لايصوم لميحنث عطلق الامسالة وانمايحنث جموم سأعة بعدطاوع الفحر بنيته من اهله الثالثة لو حلف لا يسكو فلانة عنث بالعقد لانه السكاح الشائع شرعالا بالوطى و كافى كشف الاسرار بخلاف لاينكع زوجته فانه الوطى الرابعة لوقال لهاان رايت الهلال فانت طالق المتبه من غيررؤ به ينبغي أن يقع الكون اشارع استعمل الرؤية فيسه بمعنى العلمفى قوله عليه الصلاة والسلام صومو الرؤيته وافطروا لرؤيته فالوكان الشرع يقتضى النصوص والافظ يقتضي العموم اعتبرناحه وصالنهرع قالوالواوصي لاقاربه لايدخال الوارث اعتبارا لخصوص الشرع ولايدخ ل الوالدان والولدلاء ف وهنافرعان مخرجان لمارها الآن صر بحااحدها حلف لايأ كل لمالم يحنث باكل الميتة الشاني حلف لايطأ لم يحنث بالوطى فى الدبروا مالو حلف لايشرب ماء فشرب ماء تغسير بغيره فالدسيرة للغالب كما صرحوابه في الرضاع ﴿ فصل ﴿ في تعلَ الله العرف مع اللغ قصر حالز بلعي وغيره بان لايمان مبنية على العرف لاعلى الحقائق اللغوية وعليه آفروع منه الوحلف لاياكل الخبز

(قولة وعبارته ليس في عبارة القنية ذكر الاسبوع فى كل شهر ( أوله ومثله عفو ظاهره اله لايحرم العاوم ونقلفي البحرءن الخصاف انه لا يستعنى شيأ (قوله ينبغى انبقم هذامذهب الشافعي وخالف أبوحنيفة رض الله عنم ما كا فاله بعض المحقق بن وانظر الحدى (قوله لواوصى لاقاربه هذا فسالواوصى لاقارب نفسه أمالواوصي لاقارب فسلان ينه غي الايحرج الوارث (قولەولاندخسلالوالدان الح)فالخانية وقف عملي ذرى قرابته لمدخدل فيه والدهوولده وحدده رجل قال ارضى هذهصدقة موقونة على اقاربي أرذوي قرابتي قال هـ لال يصح الوقف والذكر والانثى سواه ولامدخل فمهوالدالواقف ولاجده ولاواده (قول ماكل الميتة ولا باكل لحم الخنزير وألانسان عملي المفرتي يه

حنث بمايعتباده اهل بالده ففي القياهرة لايجنث الابخبرالبر وفي طبرستان ينصرف اليخبر الارزوفيز يبدالى خبزالذرة والدخنولوا كلالمالف خملاف ماعندهم من المنبزلم يحنث ولايحنث بأكل القطائف الابالنية ومنها الشواءوا اطبييز على اللهم فلايعنث بالبياذنجان والجزرا لمشوى ولايجنث بالمزورة فى الطبيخ ولابالأرز لمطبوخ بالسمن بخسلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلية يابسة ومنهاالراسما يباعى مسره فلايحنث الابراس الغثم ومنها حلف لا مدخل بيتما فدخل بيعة اوكنيسة او بيت نارا والكعبة لم يحنث فرتنبيه كل خرجت عن شاء الايمان عملي العرف مسائل الاولى حلف لأيا كل لحماح نشبا كل لحم المستزير والآدمىعلى مافى المكتز ولسكن الفتوى على خلافه وجواب الزيلجي بانه عرف عملي فلايصلع مقيدا بخلاف العرف الافظى فقدرده في فقر القدير بقولهم في الاصول الحقيقة تترك مدلالة العادة اذليست العادة الاعرفاعليا انتهمي الثانية حلف لابركب حيوانا يحنث بالركوب على الانسان لتناول اللفظ والدرف العملي وهوانه لايركب عادة لايصلح مقيداذ كره لزايع بخلاف لابرك دابة كافدمناه وقداستمر علىمامهده وقدعلت رده الكنالم يجب ابن الهمام عن هددًا الفرع الشالقة لوحلف لايهدم بيناحنث بهدم بيت العنسكيوت بخلاف لايدخل بيتسا وفرق الزيلعي بينهما بامكان العمل بحقيقته فى الهدم بخسلاف الدخول ولوصح هذا المسلك لم يصحربنا والايميان على العرف الاعند تعيذر العمل بحقيقت واللغوية الرابعة حلف لايا كالحمأ حنث باكل الكبدوال كمرش بحلى مافي الكنزمع انه لايسعي لجما عرفاولذافال فى المحيط الهانمـايحــ ثـعــلى عادة اهـــل الــكوفة واما فى عرفنا فلايحنث لاله لايعذكما انتهمي وهوجسن جداومن هذاوامشاله علمان التحمي يعتبرعر فهقطعا ومنهنآ قال الزياعي في قول صاحب الكنزو الواقف على السطيح داخل ان المختار ان لا يحنث في العدم لانه لا يسمى د اخلاء مدهم انتهى \* المحث الثالث \* العمادة المطردة هل تِنزل منزلة الشرط فالفى اجارة الظهيرية والمعروف عرفا كألمشروط شرعاانتهي وقالوافى الاجارات اودفع ثوباالى خياط ليخطيه له اوالى صباغ ليصبغه له ولم يعين له اجرة ثم اختلفا في الاجر وعدمه وقدجرت العبادة بالعمل بالاجرة فهل ينزل منزلة شرط الاجرة فيسه اختسلاف قلالامام الاعظم لااجرةله وقال ابويوسف رجه الله ان كان الصابع حريف اله اى معاملاله فله الاجر والالاوةال محمذرجه الله أنكان الصابغ معروفا يبذه الصنعة بالاحروقيام حالهبها كان القول قوله والافلااعتب ارالاظاهر المعناد وقال الزيلعي والفتوى عملي قول مجدر حه الله انتهسي ولاخصوصيمة الصابسغ بلكل مانع نصب نفسه للعمسل باجرة فان السكوت كالاشتراط ومنه فاالقبيل نزول الخان ودخول الممام والدلال كأف البزازية ومرهذا القبيل المعد للاستغلال كافي المتاقط ولذاقاا والمعروف كالمشروط فعلى المفتى بهصارت عادته كالمشروط صريحاوهنا مسئلتان لمارهما الآن يحكن تخريجهما على اللعروف كالشروط البزازية المشروط عرفا كالمشروط شرعا منهما لوجرت عادة أناقسترض برد أزيدهما اقترض ه ل يحرم أقراضه تنز بلااه ادته بمنزلة الشرط ومنها الوبارز كأفر مسلسا واطردت العادة بالامان لا كافرهل يكون منزلة اشتراط الامان له فعرم على المسلير اعانة المسلم عليه وحين تاليف هذا المحل وردعلى سؤال فيمن آجرما بهذالطبخ السكر وفيه فغاراذن للستاجر فى استعمالها فتلف ذلك وقدجري العرف في المطابخ يضمانها على المستناجر فاجبت بأن

(قولەقلاچىن بالباذىجان (قولەقلاچىن بالمارھوالفتى الے)ھذا قولممارھوالفتى

المعر وف كالشروط فعاوكانه صرح بضمائم اعلب موالعار بقاذا اشترط فيها العميان على المستعير تصير مضمونة عندنا فيروابةذكره الزبلعي في اليمارية وجزميه في الجوهرة ولم يقل في رواية الكن نقل بعده فرع البزازية عن البنابي عثم قال واما الوديعة والمدين الرَّجو، فلا يضمنان بعال أه ولكن في البرازية قال اعربي هذا على انه ان ضاع فاناضامن له فاعاره فضاع لم يضمن أه وهما تفرع على أن العسروف كالمشروط لوجه -ز الآب بنته جهازاودفعه الهاثم ادعى انه عارية ولابينة ففيه اختى لاف والفتوى انه ان كان العسرف مستمر اأن الابيدفع ذلك الجهاز ملكالاعارية لم يقهسل قوله وأن كان العسرف مشتركا فالقول للاب كذا فياشر ح منظومة ابن ودبان وقال قاضيفان وعندلىان الإبان كانمن كرام الناس واشرافهم ليقيسل قوله وانكان من أوساط الناس كان القول تولد أه وفي المكبرى الخماصي إن القول الزوج بعدموتها وعلى الاب البيئة لان الظاهر شاهد للزوجكن دفع ثوبالى قصار ليقصره ولهذ كرالاح فانه يعمل على الاجارة بشهادة الظاهر اه وعلى كل قول فالمنظور اليسه العرف فالقول ألفتي يه المر الىعرف بلدهما وقاضيخان نظرالى حال الابفى العرف ومافى المكبرى نظرالى مطلق الدرف منانالاب اغمايج هسرملكا وفي الملتقط من البيوع وعن إلى القاسم الصفار الاشياء على ظاهر ماج وتبه العادة فان كان الغالب الخلال في الاسواق لا عجب السوال وان كان الفالب الرام في وقت اوكان الرجل باخذ المال من حيث وجده ولا يتامل في المالل والحرام فالسؤال عنه حسس اه وفيه ابضا ان دخول البردعة والا كأف في بيدع الحمار مبنى على العرف وفيه ايضاان حمل الاجير الاجال الى داخل الباب مبنى على التعارف ذكره في الاجارات وفي اجارات منية المفتى رجل دفع عسلامه الى ما تك مدة معساومة البده إانسج وأيشترط الاجرعلى احدفاماعلم العمل طلب الاستاذ الاجر من الولى والولى من الاستناذ ينظر الى عرف اهل تلك الملدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد الاستاذ يعكم باجرمشل تعليم ذلك العمل على الولى وان كان يشهد للمولى فاجر مشل ذلك الغسلام على الاستناذوكذلك لودفع ابنمه اه وبما بنوه على العرف أن أكثراه ل السوق ا ذا استاجروا واساوكوه الباقون فان الاجرة تؤخذمن الكل وكذافى منافع القرية وتمامه في منيـة المفتى وفيها لود مع غزلا الى ما ثك لينسجه بالنصف جوزه مشايخ بعناري وابو الليث وغيره العرف ا ه أاجت الرابع العرف الذي تعمل عليه الالفاظ الماه والقارن السابق دون المناخر ولذا فالوالاعبرة بالعرف الطارى فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبرفي التعليق نيبقي على عومه ولا بخصصه العرف وفي آخر المسوط أذ ااراد الرحلان يغيب فعلفته امرأته فقال كلجارية اشتريتها فهي حرةوهو يعني كلسفينة جارية عمل بنيته ولايقع عليه العتق فال الله تمالي وله الجوارى المنشآت في البحر كالاعلام والمراد السفن فاذانوى ذاك علت زيته لانهاظالة في هذا الاستحلاف ونية الظلوم فيه المحلف عليه معتبرة وانحلفته بطلاق كلام أذا تزوجها عليك فليقل كل اس أة اتزوجها عليك فهي طالق وهوينوى بذلك كل امر أذا تزوجها على رقبتك فيعمل بنيت ولانه نوى حقيقة كالامه اه والماالا قرارفهو اخبارعن وجوبسابق ورجايقدم الوجوب على العرف الغالب وكذا لواقر بدراهم فسرها انهاز يوفأو نهرجة يصدقان وصلوان اقر بالق من عن متاع

(قوله فانه محمل على الاجارة) هوقول محدوتقدم الاجارة) هوقول محدوتقدم ان الفتوى عليه (قوله المائل الح) المتقيدة تقييده مسئلة قفيز الطحان في الخالة الرن في المائل السابق أي السابق المائل واستقرحتي ممارق وقت الماغوظ به ممارق وقت الماغوظ به الماؤو وقت الماؤول الماؤول

( دوله فقتص القالعدة الثاني الخ ) فيد ال ألى الماسكم للعنس كاهو الظاهر وقضيته كون النظراداك الحاكم شافعما كأن أوحنفيا وكونه شافعنا في نفس الامراد داك لأيقتضي أن يكون له دخل فى ثبوت المحكم (قوله الى القاضي )لايخ اومن أنيكون المراد بالقاضي الناضي وقت الحلف أو القاضي وقترؤية المنكر فان كان الاول العلت اليمين بعزل الفاضي وان كأن الثانى بقيت اليمين (قوله واختلف التصصيم الخ)والصحيحان قضاءه يصحروان لريكن في ولايته وحكى مقابله بقيل ( قوله الكم العام الخ ) مفهومه ان الحكم الخاص يثنب بالعسرف الخاص ومنية المدارس الوقوفة عملي درس الحديث ولايعلمان الوانف اراد تدريس الصطلح اوتدر يسمقن المذيث حيث قيل باتباع اصطلاح كليلد (قولة لا تريد على الاجر) يقهم منه الملوكات استعاريد انه المحم الابعارة وفوله جواب آلکتاب) وهوعدم الجوازلان عديم المخواز منصوص عليه النهى غن معرالطيان

اوقرمن لميصدق عندالاماماذا فالهي زيوف وصل أو نصل وصدقاءان وصل وان أقر بالف غصبااو وديعة ثم قال هي زيوف صدق مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقراراخبار بماتقدم فلايقيده العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشر والعال فقيده العرف قال في البزاز ية من الدعوى معزيا الى اللامشى اذاكا نت النقود في الملد مختلفة احدها اروج لاتصم الدعوى مالم ببين وكذالواقر بهشرة دنانير حروف الباحد تقود مختلفة جر لايصح بلابيان بخلاف البياع فانه ينصرف الى الاروج انتهى وقددا وسعنا الكلام على ذلك في شرح الكثرمن اول ألبيع ويمكن أن تخر جعليما مسئلتان احدها مسئلة البطالة في المدارس فاذا استمرعرف بهافي اشهر مخصوصة -ل عليهاما وقف بعدها لاماوقف قبلها الثانية اذاشرط الواقف النظرلاءاكم وكان الحاكم اذذاك شافعيا ثم صار الأتنجنة فيالاقاضي غيره الانيابة همل يكون النظر لهلانه الحما كماولالانه متأخر فلايحمل المتقدم عليسه فقتضي الفاعدة الثانى ولسكن قالوافى الاعيان لوحلفه والى بلدة ليعله بكل داعردخل البلدة بطلت اليمين بعزل الوالى فلايحنث اذالم يعلم الوالى الثاني ولم ارالا تنحكم مااذا حلف متي رأى منكر ارفعه الى القاضي هل تعين القياضي حالة اليدين ومن هذا النوع لووقف بلداعلى المرم الشريف وشرط النظرالقياضي دل ينصرف الى قاضي الحرمأ وقاضي البلدة الاوتوفة أوقاضي بلدالواقف ينبغي ان يستخرج من مسئلة مالوكان اليتيم في بلد وماله فى بلدآ خرَّ فهل النظر عليه لقـاضي بلداليتيم أواقاضي بالماله صرحوا بالاول فينبغيان بكون النظرلقاضي المرم ويمكن انبقال ان الارجج كون النظر لفاضي المالذ الوقوفة لانه اعرف عصالحها فالظاهران الواقف قصد، وبه تحصل الصاعلة وقداخة افواقيما اذا كان العقارلافي ولاية القياضي وتذارعا فيه عندقاض آخر فنهم من لم بعد مع قضاء مومنهم من نظر الى النداعي والترافع واختلف التصييب في هـذه المستّلة بلاتنبيه كيه تعرفي بناء الاحكام المرف المام أومط لق العرف ولوك ان خاص المذهب الاول قال في البرازية معز ياالى الامام البخارى الذي ختربه الفقه المسكم العام لايثبت بالفرف الخاص وقبل بثبت انتهى ويتقرععلى ذلك لواستقرض الفاوا سنأجر المقرض لحفظ مرآ ةأو العقة كل شهر بعشرة وقيمتها لاتز يدعملي الاجرففها ثلاثة أقوال صحية الاجارة بلاكراهمة اعتبار العرف خواص بخارى والصحة معااسكراهة للاختلاف والفسادلان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم بوجدوقدافتي الاكابر بقسادهاوفي القنية من باب استثجار المستقرض المقرض الثعارف الذى تثبت به الاحكاملا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة عند البعض وعند البعض ان كان يشبت ولسكن أحدثه بعض أهدل بخارى فلم يكن مدمار فامطلف احكيف وان هذا الذئ لميعوفه عامتهم بلتعارفه خواصهم فلايثبت التعارف بهذا القدرقال رضي اللدعنه وهو الصواب انتمسى وذكرفهامن كتاب الكراهية قبيل التحري لوتواضعاهل بلدة على ز يادة ف سنجاتهم التي توزن بها الدراهم والابريسم على مخالفة سائر الباد أن ليس الهم ذلك انتهسي ففي اجارة البزازية في اجارة الاصل استاج وليحمل طعامه بقفيرمنه فالاجارة فأسدة ويجب اجرالمسلابة إوز بهالممي وكذا اذاد فعالى مائك غزلاء لميان ينسجه بالثلث ومشأيخ بلغ وخوارزم افتوابجواز اجارة الحائك العرف وبهافتي أبوعلي النسفي ايضاالفتوى على حواب المتباب لاالعامان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص انتهى

وقوله يثبغي ان يقتى الخياص وبين الخياولان اعتبار العرف الخاصى في جديم تلك المسائل ضررها التزم به فاعلها عندار النفسه المبدئة على العرف الخاص وبين الخياولان اعتبار العرف الخاص في جديم تلك المسائل ضررها التزم به فاعلها عندار النفسه اومقصر الى استيفاء شرطيخ عنده الضرر واما الوقف فناظره الإعلال اللاهمات الحالة ولا يعلى المسيئة والمنافر المبدئة والمسيئة والمنافر المبدئة والمسيئة والمنافر المبدئة والمنافر المبدئة والمنافرة المبدئة المبدئة المبدئة والمنافرة المبدئة والمنافرة المبدئة والمنافرة المبدئة والمبدئة المبدئة والمبدئة المبدئة المبدئة والمبدئة والمبدئة المبدئة المبدئة والمبدئة المبدئة والمبدئة والم

والمامن البيام الفاسد في الدكلام على بيام الوقاء في القول السادس من انه معيم قالوا الماحدة الناس الياء فرادا من الرافاها ويلاعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصمي في السكرم وأهال بخارى اعتادوا الاجارة الما ويلة ولا يكن في الاشجار فاضطروا الى بيامها وفاء ومامنا في على الناس أمن الااتسع حكمه انتها والماصل ان المذهب عدم اعتباد العرف المناص ولكن افتى كثير من المشايخ باعتباره فاقول على اعتباره ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض الدوق الفاهرة من خلوا لحوانيت لازم ويصيرا لخلوفي المانوت حقاله فلا يملك ما يقع في بعض الدوق الفاهرة من خلوا لحوانيت لازم ويصيرا لخلوفي المانوت حقاله فلا يملك ما يقول عبد المنافوت المنافو

تلك المواضع التي ريد الواقف بناها فاذا نسل منهم تلك الدواهم فسكانه باعه ، تلك المصة عاد فعوه وكانه لم يقد في التي المحلفة التي لدكل وغايته اله وظف عليم كذا فليس الواقف فيه بعد ذلك تصسرف الا يقيض المحلة الوظفة وكان رب الخاوصار شريكا الواقف وشروط معة الخال

ان يكون ما يذل، والدراهم عايد اعلى جهة الوقف بأن ينته عربا فيه في المناظر وان الا كون الوقف ربع بعسور منه فان من يدا السلوالدراهم لنفه فهذا الخلوغير صحيح ورجع الدافع على النياظر وان الا يكون الوقف ويعمر منه فان صحة الدوي بعمارته صرف منه ولا يصح حيثة فيه خاووان يثبت ذاك الصرف على منافع الوقف بالوجمه الشرى فاو صحة الناظر عملى الصرف من عربوت ولا ظهور عمارة ان كانتهى المنفعة فلاعبرة بهذا التصرف وفائدة الخاوانه كالمك فتجرى عليه احكامه من بيع واجارة وهن و وفادين وارثوو تف هدذا فاذا زادا جرة الوقف في حدذاته من غير نظر المناوية عنه ويؤجر المين و فادين وارثوو تف هدذا فاذا زادا جرة الوقف في حدذاته من غير المساحب الخاواني الدقاوية عنه ويؤجر الميان المالونة على ما اذا لم برد المساحب الخاوف وما الصاب الخاولة والمنافقة فلا على ما الأرقوق المرز و ولا في تبغى الجواز أو في ينهى الجواز فانه ايس الارشوة والمرف المنافقة في حدداته من على الوقف على ما الأرقوق المرز و ولا في تبغى الجواز فانه المسالار شوة والمرف المنافقة في المنافقة والمنافقة وا

لمبيع في القاهرة دون غيرها لان بيوتهم طبقات لا ينتفع بها الا به وقد تمت القواعد السكلية وهي ست الاولى لا يؤواب الا بالنية الثانية الأمور بمقاصد ها الثالثة اليقين لا يزول بالشك الرابعة المشقة تجلب التيسير الخامسة الضرر يزال السادسة العادة يحكمة والان نشرع في النوع الشاني ون القواعد في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا يخصر من الصور الجزئية في النوع الشاني ون القواعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد كيد

ودأيلها الاجماع وقدحكم أبو بكر رضي الله عنه في مائل وخالفه عر رضي الله عنمه فيهما ولم ينقض حكمه وعامته بإنه أيس الاجتهاد الشاني باقوى من الاول وانه يودي الى ان لايستقر حكم وفيمة مشقة شديدة وهمذا أولى من قوله في الهمداية لان الاجتهاد الشاني كالاجتهاد الاول وقد ترجيه الاول بانصال القضاء به فلاينقض بماهود ونه انتهسي لانه بكفي بإن الشاني كالأول ولأحاجمة الى ترجيح ألاول بغمر السمبق معمااو رده في العناية عملي قوله ان الاول ثرج باتصال القضاء بانه ترجيح الرصل بفرعه لان الاصل في الفضاء راى الجمتهد فكيف يترجح بالقضاء واناجاب عنيمة بادالفرع يرجع اصله من حيث بقاؤه لامن حيث اله منه فالشيشان اذا تساويافي القوة وكان لاحدها فرع فانديترجيع ليمالا فرع له الى آخره ومن فروع فلك لوتغيراجتهاده في الفيلة على الشافي حتى لوصلي أربعر كعات الى اربع جهات بالاجتهاد فلافضاء وانمااختلفوا فيمالوصلي ركعة بالتحرى الىجهة ثم تغير الى اخرى مُعَادالى الاولى وقد يبناه في الشرح وذكر فيه اختلاف في الخلاصة منهم من قال لا يستقبل ومنهم من قال يستقبل أنتهسى ومنها اوحكم القاضي بردشهادة الفاسق ثم تاب فاعادها لمتقبسل وعمله بعضهم بأن قبول شهادته بعمد التوبة يتضمن نقض الأجتماد بالاجتماد واصله كافي الخلامة من ردت شهادته لعلة غرالت ثم أعادها في تلك الحادثة لم تقبل الافي أربعة الصسى والعبد والمكافر والاعمي انتهى ومنها لوكأن لرجل ثوبان احدهما نجس فقفرى باحدها وصلى ثموقع تحريه على طهارة الآخر لم يعتبر الشاني وعملي هذامسشلة ف الشهادات شهدت طائفة بقد له يوم النحر عدكة وطالفة عوته يومه بالحكوفة لغتا فان تضى باحديهما قبسل حضور الاخرى لم تعتبر الشائية لانصال القضاء بهما ومقتضي الاول انه لوقهري وظن طهارة احدالانا أين عاستعمله وترك الانتوع تفسيرظنه لا يعول مالشاني بليتيمم ولسكن هبذا مبني على جوازالتحرى فى الابائيز وفي شرح المجمع تبيل التيمم لوكانا اناثين يريقهما ويتيمما تفاقاا نتهى ومنها لوحكم الحاكم بشئ غم تغير اجتهاده لايقض الاول ويحكم بالمستقبل بحارآه ثانيها ومنهاحكم الفاضي في المسائل الاجتهاد يقلا ينقض وهوءي قول امحاسا فى كتاب القضاء ادارفع البه حكم ماكم امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجهاع وفحسد بيناشروط القضاء رهوني الاهضاء في شرح الكسنز وكتبينا المسائسل ا استثناة في النوع الثاني ثم اعلم أن بعضهم استثنى و هذه القاعدة أعنى الاجتراد لاينقض بالاجتهاد مسئلتين احداهما نقض القسمة اذاظهر فيهاغبن فاخش فانها وقعت بالاجتهاد فكأيف ينقض بمثله والجواب ان نقضها لفوات شرطها فى الابتداء وهوا لعادلة فظهر انهالم تمكن معجمة من الابتداء فهوكا اوظهرخطأ القياضي بقوات شرط فانه ينقيض قصاؤهوا لثانية اذارأي الامام شيئاتم مات اوعزل فللشاني تغيير وحيث كان من الاوورالعامة والجواب أن هددا حكميد ورمع الصاعة فاذار اها الشانى وجب اتباعها وتنبيهات

( قوله وقد د حكم ابو مكر الخ) وقددها انعر رضى الله عنة المكر اشتغاله قلدالقضأ ابالدرداء واختصم اليمة رجملان فتضى لاحددها ثمانى القضيءايه عرزهني الله عنه فسأله عنال فقال قهنى غدلى فقال له اوكنت انامكانه لقضيتاك فقال مايمنه كعرالقضا فقالله ليسه: الأنصوالأي مشترك يعنى ولامن بة لاحد الرأبين على الآخر ( قوله ومن قروع ذلك اسم الأشارة راجع للقاعدة وذكر لنأويلها) بالاصل ( فوله والحواب الخ عاصله تقييدالفاعدة بعدم المصاعة بمعنى ان الاجتماد لاينقض بالاجترادالااذا اشتمل النقض على مصلعية عامه

الاول كثر فى زماننا وقبله ان الوثقين يكتبون عقب الواقعة عندالقياضي من بيدع ونكاح واجارة ووقف واقرار وحكم عوجبه فهل عنع النقض لورفع الى آخر فاجبت مرارا باله ان كان فى حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من خصم على خصم عنده والافلايكون حكما صحيحا عسكاما ذكره العمادي في نصوله وتبعه في جامع الفصولين والسكر دري في فتاوي البز ازية والعلامة قاسم فى فتاواه من أن شرط تفاذ الفضاء في المجتهدات أن يكون في حادثة ودعوى معجد فان فاتهدا الشرط كانفتوى لاحكا وزاداله المه قاسم ان الاجماع علا موقال لوقضى شافعى بوجب بيغ العقار لايكون قضاء بانه لاشفعة للجأر ولوكان القاضي حنفيا لايكون قضاءبان الشفعة العاراني آخرماذ كرومن الفروع ومشى عليه ابن الغرس واوضعه بامثلة الشانى لوقال الموثق وحكم وجبه حكما معجامستوقيا شرائطه الشرعية فهل يكثفي به فاجبت مرادابانه لا يكتفى به ولايد من سان تلك الحادثة والدعوى وكمفية الحكم كافى الماتقط من كتاب الشهادات ولوكتب في السعيل ثبث عندى بما تثبت به الحوادث المكميةانه كذالا يصممالميس الامرع لى التفصيل ثمقال وحكى انه الستقضى قاض عنبسة بضارى كان يكتب الامام اللواني في عاضرهم لا فاوردواعليه اجوبته في سعلات كنيت بتلك النسخة بعينها منعم فقال المرلا تفسرون الشهادة وقبلك القاضي على السعدى وقداد شيخنا ابوعسلى النسفي وكان لا يخسى علم ما فاما انت وامت الك لا تشق بالوقوف على حقيقة ذلك فلابد من التفسير وعر السيد الامام الى تتصاع قال كنانتساهل فىذلك كشايخ احتى طالبتهم بتفسيرالشهادة فلميأ نوابما صحيحة فتعقق عندى ان الصواب هوالاستفساراتنى وفي المنلاصة من كاب المحاضر والسعيلات الاصل في المحاضر والدجيلات ان ببالغفالذ كروالبيان بالصريح ولايكتني بالاجمال حنى قيل لايكتفى فالمحاضران يكتب حضرفلان واحضر معه فلانافادى هذا الذى حضر عليه والمكر يكتب هذالذى حضر ادىء لى هـذا الذي احضر والى ان قال وكذالا يكنفي بذكر قوله فشهد كل واحدمنهم بعد الاستشهادمالميذ كرعقيب دعوى المدعى هـندا الى ان قال ويكتب في السخيل حكم القاضى ولفظ الشهادة بتمامها ولايكتني بمايكتب ثبت عندى على الوجه الذي تثبت الموادث المكمية الى آخره وحكى فيهاوا قعمة الملواني معقاضي عنبية الى ان قال والمختار فى هدا البياب الايكت في به في السعلات دون المحاضر لأن السعل لا يردمن مصرالي آخر فلابكون في الثدارك حرج التهى الثالث اله لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواءفي الشرط السابق فان وقع التنازع بين خصمين في الصمة كان الحكم بهنا صهيا وانالم بقع بينهما تنازع فيهافلا وكذأا للكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص من واجب ذلك الشي السابت عنسد القاضى ووقعت الدعوى بشروطها كان حكما الذلك الوجب فقط دون غيره والافلافاذا اقربوتف عقارة عندالقاضي وشرط فيه شروطاؤتيت ملتكه الماوتفه وسله الى ناظر ثم تنازعاعند قاض حنفي وحكم بعقة الونف ولزومته وموجيه الإيكون حكما بالشروط فلووقع التنازع فحشئ من الشروط عند مخالف كأن لة ان يحكم بمقتضى مندهبه ولايمنعه حكم الحاكم الحنفي السابق اذلم يحكم ععاني الشروط انماعكم بإصل الوقف وما تضمنه من محمة الشروط فليس الشافعي الحكم بابط الذباعتبار اشكراط الغلةلة اوالنظر اوالاستبدال الرابع بينافي الشرح حكمما أذاحكم بقول ضعيف في مدهبه

(فوله الإجاع عليه ) اى المحوى عليه الدعوى على وجورية المحام (فوله لا يكتفي به ) المعروض انه لا يكتفي به ) المعروض انه يكتفي المحام الم

( فوله احداث الوظائم الخ) المرادبالوظائفة المسالع في مقيا بلة الحدمة وبالرتبات اعطاؤها لافئ مقابلة الخدمة وهذافي غيز اوقاف الماوك والامراءلان اوقانهم لاتراعى شروطها لانهامن بيت المال اوترجع المه فحوز الاحداث اذاكان المقرزمن مصاريف بيت المال وسيأتى الكاذم فيه (قوله اذا اجتمع الحلال الخ)خص الشاذمية الحلال باللال المباح وقالوا لواختلط الواجب بالمحرم روعى الواجب فنهااختلاط موتى المسلمين بالسكفار بجب غدل الجميع والصلاة عليه مواحتج له البيرق بانه عليه الصلاة والسلام مرتجاس فيه اختلاطمن المشرك بزوالمسلم ين فسلم عليهم ومنها المراة يجب عليهاكشف وجهها فىالاحرام ولايمكن الابكشفشئمن الراس وسترالراس واجسب فى الصلاة فاذا صلت راعت مصلجمة الواجب ومنهما المضطريجب عليمه اكل المستدة وان كانت واما ومنهاالهجرةعلى المراة من بلاد الكفارواجية وانكان سفرها وحدها جراما ( قوله يقدم المحرم الى اخره ) نيه تقليل النسمخ فى تقديم البيج لافى تقديم

اوبرواية مرجوع عنها ومااذا خالف مذهبه عامدا اونا ما الخامس بمالا يفذ القضاء به مااذا قضى بشئ عنالف الاجماع ووظاهر وماخالف الائم قالارب في الفريران الاجاع انعقد على عيدم العمل وان كان فيه خلاف له يرهم فقد صرح في الفريران الاجاع انعقد على عيدم العمل بخذه بمخالف الاربعة لانصباط مذاهبم واننشارها و كثرة اتباعهم السادس القضاء بخلاف شرط الواق عن كالقضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء شرط الواقف كنص الشارع صرح به في شرح المجمع الصندف وإن الملك وصرح السبكي في فتا واه بان ماخالف شرط الواقف فهو مخالف النص وهو حكم لادليل عليه مواء كان نصه في الوقف نصا اوظاهرا انتهى ويدل عليه قول المحاسنا كافي المداية ان المكم اذا كان لادليل عليه لم ينفذو عبارته اويكون قولالا دليل عليه قول المحاسنا كافي المداية ان المكم اذا كان لادليل عليه ايضاء في الاخيرة اويكون قولالا دليل عليه وفي بعض نسخ القدوري بان الى آخره ويدل عليه ايضاء في الاخيرة والولوا لجيدة وغيرها من ان القاضى اذا قرر فر اشا للسحد بغير شرط الواقف لم يحل أه ولا يحل وان فعل القاضى ان واقم الشرع نفذ والاردعليه والله سيمانه وتعالى اعلى وان فعل القاضى ان واقم الشرام عنه في الما الواقف المام عليه المناه والله سيمانه وتعالى اعلى وان فعل القاضى ان واقم الشرائية المدائل المناه والله سيمانه وتعالى اعلى المالم المناه المنا

وبمعناهاما اجتمع محرم ومبيج الاغلب المحرم والعبارة الاولى لفظ حديث أو رده جماعة مااجتمع الحلال والحرام الاغاب الحرام الحلال قال العراقى لا اصل له وضعفه البرهق واخرجه عبدالرزاق موقوفا عملي ابن مسعو درضي الله عنه وذكر والزيلعي شارج الكنز في كتاب الصيدم م فوعا فن فروعها ما اذا تعارض دليه للن احدهها يقتضي التحريم والاتخر الأباحة قدم التحريم وعلله الاصوليون بتقايسل الديخ لأنه لوقدم المبيح الزم تكرار النسمخ لان الأصل في الاشياء الاباحة فاذاجع للبيح متأخراً كأن المحرم نامخما الاباحة الاصلية غ بصير منسوعًا بالمبيح ولو جعل المحرم مقاخر الكان ناسخ اللمبيح ودولم بنسخ شيقًا لمكونه على وفق الاصل وفي التجرير يقدم المحرم تقليلا للنديخ واحتياطا وقدا وضعناه في شرح المنارف باب التعارض ومن عمة فالعثمان رضى الله أعالى عنده الاستل عن الجومع بين اختسين بملك اليدسين احاتهما آية وحرمتهما آية فالقور يماحب اليناوذكر بعضهمانمن هذا النوع حديث لك من الحائظ ما فوق الازارو- ديث اصنعوا كل شئ الاالنكاح فان الاول يقتضي تمعر بمما بين السرة والركبة والثاني يقتضي اباحمة ماعدا الومائ فرجيع المحريم احتيبا مااوهو قول ابى حنيفة وابى بوسف ومالك والشافعي رجهم الله وخص مجسد رحمه الله شعار الدم وبه قال أحمد عملا بالثانى ومنها لواشتبه محرمة باجنبيان محصورات لم يحل كاقدمناه في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ومنها من احدابويه ما كول والا تخر غيرما كوللاجل كله على الاصح فاذانزى كلب على شاة فولدت لا يؤكل الوادوكذا اذانزى مارعلى فرس فوادت غلالم يؤكل والاهلى اذانزىء للوحشى فنتبع لا تجوز الاضعية يه كذاف الفوائد التاجمة ومنها اوشارك الكاب المعلم غير المعلم أوكاب محوسي أوكاب لميذكر اسم الملة تعالى عليه عداح م كاف الهداية ومنهاما في صيد الخانية بحوسى اخذ بدمسلم فذبح والمكين فى يد المسلم لا يعل اكله لاجتماع المحرم والبيح فيدرم كالوعجز مسلم عن مدقوسه بنفسه فاعانه على مده مجوسي لا يحل أكله انترسي ومنها عدم جواز وطئ الجارية أاشتركه أؤمنها اوكان بعض الشعرة فى المل وبعضها في الحرم ومنها اوكان بعض الصيد في المل

المحرم اذائى تقديم التعريم تكرار النسخ

والبعض فى الحرم والمنقول فى الثانية كاذكر فالاسبيعابي ان الاعتبار لقواعم لالرأسه حتى لوكان قامًا في المدلور أسد من المرم فلاشئ بقت اله ولايشترط ان يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لوكان بعضهافي الحرم وبعضهافي الحمل وجب الجزاء بقتمله لتغالب الحظر على الاباحة انتهى واما المنقول في الاولى ففي الاجناس الاغصران تابعة لاصلهاوذاك على ثلاثة اقسام احدها ان يكون اصلهافي المرم والاغصان في المل فعلى قاطع اغصابها القيمة والثاني أن يكون اصلها في المسل واغصانها في المرم فسلام مان على القاطع فاصلها وأغصانها والثالث ان يكون بغض أصلهافي الحلو بعضه في الحرم فعلى القاطع الضمان سواء كأن الغصن من جانب الحدل أو بنجانب الحرم انتهسى ومنها اواختلطت مساليخ المذ كاة بمساليخ المستة ولاعلامة تميزوكات الغلبة للمستة أواستويا لمجزتنا ولشئ منها ولابا تصرى الاعندالمخمصة وامااذا كانت الغابة للد كانفانه بجوز التدرى ومنها أواختلط وداؤالميتة بالزيت وتحوه لم يؤكل الاعند دالضرورة والسئلتان في صلاة الخلاصة ون فعدل الشنباء القبدلة ومقتضى الثانية اله لواختلط لبن بقربابن اتان أوماء ولعدم جواز التداول ولابالتحرى ومنهالواختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطئ ولابالتحري سواء كن محصورات أولا كاذ كره اصحابنارجهم الله تعالى في الطلاق المبهم وقالوالوطلق احدى ز وجتيه مبهما حرم الوطىء قبل التعدين ولهذا كان وطى احديهما تعيينا اط الاق الاخرى ومن صورهاما او اسلم على أكثرمن أربع فانه يحرم عليه الوطى، تبل الاختيار غلى قول من خير موه ومحد والشافعي رجهما الله تعالى واما الشيخيان فقالا بمطللان النكاح قال في المجمع من فصل نكاح الكافر اواسلم رتحته خس أواختمان اوام وبنت بطل النمكاح وانرتب فالاخم وخيره في اختيارار بعمطلف أواحدى الاختين والبنت اوالام انتهمي ومنها اورى صيدا فوقع فى ماءاً وعلى سطيح أو جيل ثم تردى منسه الى الارض حرم الا- تمال والاحتياط المرمة بخلاف ماأذاوة ع عملي الارض ابتداء فانه يحمل لانه لا يمكن التحرزء بمه فسقط اعتبياره وخرجت عن هنده القاعدة مسائل الاولى من احدداً بويه كتابي والاستخر مجوسي فانه بهال نكاحه وذبهة وبجعالكتا ياوهن قتضي ان بجعال مجوسياوبه قال الشانعي رجه الله تعالى واوكأن الكتابي الابنى الاظهر عنده تغايبا لجانب التحريم لكن أصابنا تركوا ذاك نظرالاه غيرفان المجوسي شرمن الكتابي فلاجع لااولد تابعاله الثانية الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضهاطأهر اوبهم هانجساوالا قل نجس فالقوى بائزويريق ماغاب على ظنه انه نجس عان الاحتياط انبريق الكلويتم كالذا كان الاقل طاهراعلا بالاغلب فيهما الثالثة الاجتهادف ثياب عنتاطة بعضها نعيس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجسااولا والفرق بين الثياب والاوانى انه لاخلف لهافي سترا لعورة وللوضو وخلف في التطهير وهوالتيمم وهذا كا في حالة الاختيار وامافي حالة الضرورة فيتحرى لاثرب اتفاقا كذافى شرح المجوم عتبيل النيم وينافى نيلعق وسئلة الاوانى الثوب المنسوج لمته من حرير وغيره فيحل ان كأن الحريرا قل وزنا أواستو بالجلاف مااذاز أدوزنا ولم أره الاكنوف الخلاصة من التحرى في كتاب الصدلاة لواختلطت أوانيه باواني اصحابه في السفروه مغيب أواختلط رغيه فارغفة غبره قال بعضهم يتعرى وقال بعضهم لا يقدرى ويتربص حقييى امعابه وهمذاف حالة الاختيار واماق حالة الاضبطرار جازالتحرى مطلقا تتهمني وقدجوز

( قوله ولا بالتصرى كيف بتأتى التدرى والاختلاط نعنى بصم أفيه ( توله قبل التعيين الخ ) انام ينووا حدة عندالط الاقفالداع سعدل له المعين باختساره وانكاننزى يجب ازيدين المنوية ( نوله عمل بالاغلب) اوقال الاحوط كان انسب (قوله نيفرى الشرب) ق أن السكلام في التحري اوضو (أوله فيدل)فيه ان منتضى الإلماق جواز النصرى (نوله، طلنا) بعثى ولوحفنو راوف مانه لاوجه المعرى حيانيا

( فوله لوسقاشاة الخ ) في جعل هذا عاع لب فيه الحلال الحرام نظر اذليس هنا عثر معابد الخلال المفتح حروجة ( قولة مستهلكاالخ)ليس هذام اخرج عن القاعدة بل هو مقيد لها (قولة والصحيح) ٧٥ هوقول عدوهو الاحوطو الاول قولهما

واذاتساوما تعلق بهما النحريم اجاعا (قوله يطيب له )وجههان كون الغالب فى السوق الحرام لا يستلوخ كون المشترى خو اما اوازا كونهمن الحسلال المغلوب (قولهمااذااختلطالحلال بالحرام) نقل المجشىءن التمر تاشي مانصه لرحيل مالحملال اختلط عال من الرباا والرشاا والغلول والدهت اومن مال الغصب اوالسرقة اوالخيانة اومن مال يتيم فصارماله كاهشمية ليسلاحدان يشارحكه اويهايعه اويستقرض منه اديقبل هديته ادباكل فى بيتسة وكذا أذا منسع صدقاته وزكاته وعشره صار ماله شبهة الماقيه من اخذه من مال الفق بروينبغي ان ترى الاشيأ - الالف ايدى الناسق ظاهرا للكممالم يشينشئ مما وصفنا (قوله بدخلفه فده) القاعدة اذالمتبادرمنه انالشاراايه قاعدة اغلبية الحرام على الملالمغان الغلبة قيما ذكر من المائل العلال على المرام الاآن يقال يلزممن الاستثناء حصول قاعدة

أصحابنارجهم الله مسكتب التفسيراله عدث ولم يفصلوا بين كون الا كثرتف يراأو قرآنا واو قبليه اعتبارا للغالب اكانحسناالرابعة اوسق شاةخراتم ذبحها من ساعته فانها تحل بلا كراهة كذافي الدزازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقنضي الفرع انه لوعافه اعلفا حرامالم يحرم البنهاولجهاوان كأن الورع التركثم قال فى البزازية بعده واوبعد اعدالى يوم تعل مع الكراهة اه الخامسة ان كون الرام مستها كاناوا كل المحرم شيئا قداستهاك فيه الطبب فلافدية وقد أرضعنا هني شرح المكنز في جنايات الاجرام السادسة اذااختلط مائع طاهر عاءمطلق فالعبرة للغالب فانغلب الماء جازت الطهارة به والافلاو بينافى الطهارات من شرح الكنز عاذا تعتبر الغابة السابعة لواختاط ابن المرأة بماءأو بدواءأو بابن شاة فالمعتبر الغالب وتثبت الحرمسة أذااستويااحتياطا كافى الغاية واختلف فيماأذا اختلط لبنامرأة بابناخرى والعجيع ثبوت الحرمة نم مامن غير اعتبار الغابة كإبينا مق الرضاع الثامنة اذا كان غالب مال المهدى حلالا فلابأس بقبول هديته وأكل مالهمالم يتيين اله من حوام وان كان غااب ماله الحرام لايقبالها ولايأكل الااذاقال انه حلال ورثه أواستقرضه قال الحلواني وكان الامام أبو الفاسم الحاكم بأخذ جوائر السطان والحيلة فيه أن يشتري شيئا بمال مطلق ثم إنقده من أي مالشاء كذارواه الثانى عن الامام وعن الامام ان المبتلى بطعام السلطان والظلة بتحرى قان وتعفى قلبه -له تبلوا كروالالالةوله عليه الصلاة والسلام استفت قلبك الحديث وجواب الآمام فيمن فيهورع وصفاه قام ينظر ينورائله تعالى ويدرك بالفراسة كذافي البزازية من الكراهة التاسعة أذا أختلطت جامه المملوك بغير المملوك فظاهر كالرمهم انعلا تحرم وانما تكره قالف البزاز يةمن الاقطمة اتخذبر جحامف قرية فينبغي ان يحفظها ويعلفها ولا يتركها بلاعلف كيلاية ضرر الساس فان اختلط جام غيرصاحبها لاينبغي له ان يأخذها ولو أخذها طاب صاحبها كالضالة الى آخرمافيها العاشرة فالفى القنية من الكر اهة غلب على ظنه أن أكثر بياعات أهل السوق لاتخلواءن الفسادفان كأن الف لبهوالحرام تنزمعن شرائه ولكن عهذالواشتراه يطيبلهانتهي وقدمناه عن المتقط في المجث اشالث من فأعدة اعتبارا آمرف ثمقال ولابأس بشراء جوزالدلال الذي يعدالجوز فيأخذ عنكل الف عشرة وشراء لمم السلاخين اذاكان المالك راضيا بذلك عادة ولايج وزشراء بيض المقاصرين المكسرة وجوزاتهم أذاعرف اله اخذه اقمار اانتهى اما مسئلة الخلط فذكورة باقسامهافي البرازية من الوديعة وأمامستلة مااذا اختلط الحلال بالحرام في البلد فاله يجوز الشراء والاخذ الاان تقرم دلالة على انه من الحرام كذا في الاصل في تمدة كه يدخل في هذه القاعدة ما اذاجع بين حلال وجرام في عقد او نية ويدخل ذلك في ابواب، نها أنكاح قالوالوجع بين من تحل ومن لاتحل كمرمة ومجوسية ووننية وحايلة ومنكوحة ومعتدة ومحرمه صح نكاح الحلال نفاةا وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام الممي من المهر وعدمه وهي في الهداية وليس منه ما اذاجع بين خس او اختين في عقد واحد فانه بيه الى الكل لان المحرم الجوع لا احداهن اواحديهما فقط وكذا لوتزوج امة وحرة معافى عقد بطل فيهما ومنها المهر فاذاسمي مايحل ومايعرم كان تزوجهاعلى عشرة دراهم ودن من خرفاها العشرة وبطل الخمر ومنها الخلع كُلُهر فه يهما غلب الحسلال الحرام لما ان اشتراطه عنزلة الشرط الفاسدوها لا يبطلان به (قوله اونية) لم يذكر مثالا الغمع

بير الحلال والحرام في النية ( قوله قالوالوجع الـ ) والفرق بين هذا والبيع فانه اذاجع بين ح وعبدوذكية • وميئة بطل البيع ان البيسع يبطل بالشروط الفاحدة وقبول العقد فيمال يجوز شرط اصحة العقد فيما يجوز والنكاح لا يبطل بالنبر وطالفاسدة ( قوله بطل فيم ما الخ ) فيه نظر فقد صرح الزيلعي بنفاذ نكاح الحرة لانه اقوى وكذافى كثير من كتب المذهب

وامااذازوج الولى الصغيربا كثرمن مهرالمال الناوا بااوجد اصقع عليه والافسدالنكاح وقيل يصح عهرالمثل ومنها البياع فاذاجع بنحلال وحرام مفقة واحدة فان كان الحرام ليس بمال كالجمع بين الذكية والميتة والحروالعبدفانه يسرى البطلان الى الحدلال القوة بطلان المرام وكذا اذاجع بينخل وخروان كان المرام ضعيفا كان يكون مالافي الجملة كااذاجع بين المدبر والقن اوبين القن والمسكاتب اوام الولدا وعبد غيره فاله لايسرى الفساد الى القن الضعفه واختلف فيمااذاجع بين وقف وملك والاصح الهلايسرى الفساد الى الملكلان الوقف مال نعم اذا كان مسحداً عامر انهو كالحر بخلاف العامر بالمجمة اى الخراب فكالمدبر ومنهذا القبيلما أذاشرط الخبارفيه اكثرمن ثلاثة فاله لايصحفى الثلاثة ويبطل فيمازاد بليبطل فى الكل المكن اذا اسقط الزائدة بلدخوله انقلب البيع صحيحا ومنها ما أذاجم بين جهول ومعاوم فى البيع فان كان المجهول لا تفضى جهالته الى النازعة لا يضر والافسد فىالكل كاعلم فى البيوع ومنها الاجارة فهى كالبيم لاشترا كهما فى انهما يبطلان بالشرط الفاسدوصر حوابانه لواستأجردارافى كلشهر بكذآ فانه يصحفى الشهر الاول فقطولم أرالأن حكم مااذا استأجرنك بالينسج له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا فخالف بزيادة او تقصان هل يستعق بقدره اولا يستعق اصلاومنها الكفالة والابراء ويندعي ان لايتعدى الى الجائز وقالوا لوقال فماضمنت اك نفقتك كلشهرفانه بعصرفي شهرواحد ومنها الحبة وهي لاتبطل بالشرط الفاسد فلايتعدى الى الجائز ومنها الاهداء قالو الواهدي الى القياضي من له عادة بالاهداءله قبل القضاء وزاد بردالة اضي الزائد لاالك كافى فتح القدير فلم يتعد الى الجائز وظهاهر كلامهانه انزاد في القدر واما أذازاد في المعنى كاأذا كانت عادته أهداء ثوب كمان فاهدى ثوبا حريرالم اره الانلامعا بنارجهم الله وينبغي وجور ردالكل لابقدر مازادفي قدمته اعدم تمبيزها من الجائر ومنها الوصية فاو اوصى لاجنبي ووارثه فللاجنبي نصفها وبطلت الوارث كافى المكنز وكذا لواوصي للقاتل وللاجندي ومنها الافرار قال الزياعي فيمالوا قربعين اودين لوارثه ولاجنبي لم يصح في حق الاجنبي ابضا انتهى وفي المجمع من الاقرارلوا قرلوارث مع اجنبي فتكاذما الشركة صععه فى الاجنبي انتهنى ومنهاباب الشهادة فاذاجع فيهابين من تتجوز شهادته ومن لاتجوز ففي الظهبرية منهارجل مات واوصى الفقراء جبرانه بشئ وانكرت الورثة وصبته فشهدعلي الوصية رجلان منجيرانه اهما اولاد محاويج قال محمدرجه الله لا تقبل شيا د ترحالانهما شهد الاولاد هما فيما يحص اولاد هما فبطات شهادتها في ذلك فاذا بطلت شهادتهما في حق الأولاد بطلت اصلالات الشهادة واحدة كالو شهداعلى رجل اله قذف أمته او فلانة لاتقبل شها دتهما وذكر محمد زجه الله في وقف الاصل اذاونف على فقراء جديرانه فشهد بذاك فقيران مرجيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه أبو الليشرجه اللهماذ كرفى الوقف قول أبي يوسفرجه الله اماء لي قياس قول محدرجه الله فينبغي ان لاتقبل في الونف ايضالان عندأبي بوسف رحه الله يجوزان تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول محمد رجسه الله لا تقبل اصلا ويحتمل ان ماذكره في الوتف يحول على مااذا كانوا قليلين يحصون انتهج وفي الفنية اخ وأخت ادعياار ضاوشهد زوجهاورج لآخر تردشهادتهمافى حق الاخت والاخ فان الشهادة متى رديه عنها تردكلهاوفي وضة الفقهاء اذاشه مدلن لاتجوزله الشهادة واغسيره لاتجوزان لاتجوزله الشهادة بالاتفاق

(دوله فانه بسرى) مذاعند الامام وقالا يصح في العبد والذكيةوبطلىغيرهما اه ( دوله فان طان الجهول الخ) كاذا قالله بعني هذا الثواب ببعدف العشرة والا تدرعا بقي نباع ملح ولوقال مذابهمض العشرة فقط فالا قوله ولم اراخ) في غزانة الأكل هو بالمتياد التشامشمنه مثل غزله وسلم الثوب له وان شاء اخذ ثوبه واعطا والاجرالافي النقصان فانه يعطيه من الاجريسانه (قوله والابرا) فيه ان الابرا عايبطل بالشرط الفاسد فيندغى ان يتعدى الى الما أز (قوله قال الزيلجي الح)غير مناسبالم الكلام فيه من فروع اغلبية الملال على

(قوله ن هذا القبيل)
التبادرمنه ان المساراليه
اغلبية الملال المرام معان
الفرع المسمنه (قوله ومنها
الفضاء كااذا قضى لا بنه وغيره
وحث امتنع القضاء للمما
فلاوجه لمعله من فروع
فلاوجه لمعله من فروع
فاونوى الخ) ان قلت كيف
فاونوى الخ) ان قلت كيف
ولا حام هنا احسب بان
مالا يصح بشيه المرام فكانه
مالا يصح بشيه المرام فكانه

واختلف في حق الاتنوفقيل تبطل وقيل لاتبطل اه وكتبنافي شرح المكنزان شهادة العدولاتقبل اذا كانث لاجهل الدنياسواء كانت على عدوه اوغيره ساء على انها فسق وهو لايتجزى ومنهذا القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولها لان احدهماطابق الدعوى والآخرخالفها وكتبنافي الفوائد المستثني منذلك ومثها القضاءفاذا امتنع القضاء للبعض امتنع للباقين كافى شهادات البزازية ومنهاباب العبادات فلونوى صوم جيع الشهر بطل فيماعدا البوم الاول وليسمنه مااذاع اركافسنتين فانهان كان بعد ملك النصاب فهوصيح فيهدماوالافلافيهما وليسمنه أيضامااذانوى حتين واحرم بهمامعا فانانقول بدخولة فيهما لمكن اختلفوافي وتشرفضه لاحديهما كاعدلم فيباب اضافة الاحرام الى الاحرام وليس منه مااذا نوى التيمم افرضين لانا نقول يجوز له ان يصلى بالتيمم الواحد ماشاء من الفرائض والنوافل ومنهاما اذاصلي على حى وميت وينبغي ان تصمع على الميت ومنهامااذا استنعى البول بحجر ثمنام فاحتلج فامنى فأصاب ثويه لم يطهر بالفرك لان البول لايطهر بهف الايطهرالمني كأصرحوابه واهد ذاقال شمس الائمة السرخسي رجه الله مسئلة المني مشكلة لانكل فعدل يمذى أولاوا لمذى لايطهر بالفرك الاان يجعل تبعاله اه وقديقال يمكن جعل البول الباقى بمدالاستخمار تبعماله أيضاوجوابه ان التبعية نيما هولازم لهوهو المذى بخلاف البول ولم ارمن تبه عليه ومنها باب الطلاق والعناق فلوطلق زوجته وغيرها اراعتق عبدده وعبدغ يره اوطلقها اربعانفذ فيما يملكه ومنها لواستعار شيأ ليرهنه على غدرمعين فرهنه بازيد قال في السكاز ولوعين قدرا أوجنسا او بلداف الف ضهن المعير الستعير والمرتهن اه واستثنى الشارحمااذاعيناها كثرمن قيمته فرهنه باقل من ذلك بثل قيمته اوا كثرفانه لابضمن الكونه خلافا الىخير اه ومنها لوشرط الواقف ان لايؤج وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر عليها فظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لافيماز ادعلي المشروط لانها كالسم لايقبل تفريق الصفقة وصرحبه فى فتارى قارئ الهداية ثم قال والعقد اذافسد فى بعضة فسد فى جيعه وتنبيه كوليس من القاعدة مااذا اجتمع فى المسادات جانب المضروجانب السفر فأنالا نغلب جانب الحضروم قتضاها تغليبة لانه اجتمع المهيج والمحرم لان امعاسارجهم الله قالوافي المصعلى الخفين واوابندأوهومقم فسافر قبل اعماميوم وليالة انتقلت مدته الى مدة المسافر فيمسح ثلاثا ولوكان على عكسه أنتقلت الى مدة المقيم ومقتضاها اعتبار مدة الاقامة فيهدما تغليب الجانب المضروبه قال الشافعي رجمه الله وعند والمصفح احدالفين حضرا والانخرسفر افكذلك على الاصفر طردا للقاعدة واماعنيدنا فلاخفا فيان مذنه مذة المسافر وامالواح مقاصرا فبلغت سفينته دار اقامته فأنفيتم ولوشرع في الصلاة في دار الافامة فسيارت سفينته فليس له القصر ولم ارهما الان وعندنا فائنة السفراذاقضاهافي الحضر يقضيها ركعتين وعكسه يقضيهاار بعما لان القضاء يحكى الاداء واماباب الصوم فاذاصام مقيما فسافسا فسأنساء النهار اوعكسه حرم الفطر ونصلك تدخل في هذه الماعدة فاعدة اذاتعارض الما نعوالمقتضى فانه يقدم المانع فلوضاق الوقت اوالماءعن سنن الطهارة حرم فعلها واوج وصعر حين عدا وخطأ اومضمونا وهدرا ومات بهما فلاقصاص وخرجت منهامسائل الاولى لواستشهد الجنب فانه يغسل عنب ذالامام ومقتضاها انالابغسل كقولهما التبائية لواختلط

موتى السلمين عوقى الكفار فقنضاها عدم النفسيل الكل والسافعية قالوا بتفسيل الدكل ولم يفصلوا فاصعاب ارجهم الله فصلوا فقال المالك كمفي المكلف من كذاب الشرى واذا اختلط موتى المدلمين وموتى الكفار فن كانت عليه علامة المسلمين صلى علمة ومن كانت عليمه علامة الكفارترك فانلم تكن عليم علامة والمسلون اكثر غسلوا وكفنواوهمل عليهم وينوون بالصلاة والدعاء للمسلمين دون المكفارو يدفئون في مقابر المسلمين وان كان الفريقان شواءلو كانت الكفارا كثر لم يصل عليهم ويغسلون ويكفنون وبدفنون في قابر المشركين أه وقدر جحوا المانع على المقتضى في مسئلة سفل لرجل وعلو لاجرفان كالرمنهما يمنوع عن المتصرف في ملكه لحق الآخر فلكمه مطلق له وتعاقى حق الاستربهمانع وكذا تصرف الراهن والمؤجرفي المرهون والعسين الؤجرة منع للسقى المرتهن والمستاجروا فماقدم الحق هناعلي الملك لانه لايفوت به الامنفعة بالتاخيرون تقديم الملك تفويت عين على الآخر وتمامة في العمادية من مسائل المنطان والقاعدة المالية كه فمارهاالا تلاصعاب ارجهم الله وارجومن كرم الفشاح أن يفتيع بهاأو بشئ من مسائلها وهى الابشار فى القرب وقال الشافعية الابشارفي الفرب مكروه وفي غيرها محبوب قال الله تمالى ويؤثر ونعلى أنفسهم ولوكانجم خصاصة وقال الشيح عز الدس لااشارف القريات فلاايثار عاءالطهارة ولابسترالعورة ولابالصفالاوللان الغرض بالعبادات التعظيم والاجهلال فنآثربه فقدترك اجهلال الاله وتعظيمه وقال الامام لودخهل الوقت ومعهماه يتوضأبه فوهبه لغيره ايتوضأبه لم يجزلااعرف فيه خلافالان الايثار انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لافيمايتعاق بالقرب والعبادات وقال فيشرح المهدب فيباب الجمعة لايقام احدمن مجامسه لعيلس في موضعه فان قام باختياره لم يكر و فان انتقل الى ابعد من الامام كر وقال اصحابنار جهم الله لانه آثر بالقربة وقال الشيخ أبوج دفى الفروق من دخل عليه وقت الصلاةومعه ماءيكفيه لطهارته وهناك من يحتاجه للطهاوة لميجزله الايثار ولوأرا دالمضطر ايثارغم وبالطعام لاستبقاء مهجشه كاناه ذاك وانخاف فواتمهم ته والفرق ان المق الطهارة لله تعالى فلايسوغ فيه الايثار والحقى في حال المخمصة لنفسه وكره ايثار الطالب غيره بنو بته في القراءة لان قراءة العلم والمسارعة اليه قربة والايثار بالقرب مكر وه قال الاسيوطى من المشكل على هدده القاعدة من جاء ولم يحدد في الصف الاول فرجة فانه يجر شخصا بعدد الاحرام ويندب المعروران يساعده فهدا يفوت على تفسه قربة وهواج الصف الاول انتهى غرأيت فى الهبة من منية المفتى فقير عتاج معه دراهم قارادان يؤثر على نفسه أن علم انه يصبر على الشدة فالايثار أفضل والافالانف أق على نفسه افضل انتهسي بوالف عدة الرابعة التأبع تابسع كمندخل فيهاقواعدالاولى انه لايفردبالحكم ومن فروعها الجل يدخلف بيدع الام تبعدا ولايفرد بالبيع والهبه كالبيدع ومنها الشرب والطريق يدخلان في مع الأرض تبعاولا يفردان بالبيسع على الاظهرومنها لاكفارة في قتل الحل ومنها لالعان بنفية وخرجت عنهامسا ثل منهابص اعتاق الحمل دون امه بشرط أن تلد ملا قل من سئة أشهر ومنها يضع افراده بالوصية بالشرط المسذكور ومنها يعتم الايصاء له ولوحل دابة ومنها يصم الاقراراة انبينا القرسسبباصا لحاوواد لاقسل من ستة المهرومنها أنه يرث بشرط ولادته حيا ومنها اله بورث فتقسم الغرة بين ورثة الجنسين اذاضربت بطنها فالقنه ومنها يصبح الاقرار بهوات

(قوله تفويت عين الخ)يعني يصقق الفوات في الحسلة سكما لومات الراهن مفلساو كذا الموجومع تعجيل الآجرة (قوله لم ارهما الآن لاصاب نالخ) اقول في المضرات نقلاعن النصاب وانسيق احدالي المعدمكانه فيالصف الاول فدخل رجل اكبر منهستا أواهل غلينبغىان يتأخرو يقدمه تعظيماله اهفيل وهذامفيد بدواز الابشارفي القربعلا معموم أوله تعمالي ويؤثرون على انفسهم ولو كانجم خصاصة الااذا قامدليل تفصيص وعايدل على جواز الايشارق القربماقا لواان من الادب ان بيد أبغسل ايدى الشياب قبل الطعام وبايدى الشيوخ بعدده فالشيوخ يؤثرون الشباب قبله ويقد مونهم والشباب يؤثرون الشيوخ بعده معان غسل الامدى قبل الطعام وبعده سنة فهذا إيشارفي القرب انتهى وفيسه تامل حاشية الجوى (قوله التابع تابع) اىغىرمنفك عن متبوعه (قولة ومنهاالشرب والطريق الخ )من اده بيع حق الرور واماسعرقية الطربق سواء بكانت محدودة اولانهو صعيم فاذا كانت غسير محدودة فيقدرومرض باب الدار ( قوله يمدم الاقراريه) قال الخيندي

( فوله وفي مدة ينصروراك) واقل ميدة حيل الدواب سوى الشاء ستة أشهسر وفيها أريمة (قوله والكفيل) وجه تبعيته للدين المل كان يكن وفاء الدين منه كإيكن من الرهن جعل تابما (قوله لومات الفارس) هومقيد بمااذامان قبل دخولدارا لحربوالا فيستحنى (قوله يلزممه تعر بكاللسان المصيح الهلابجب تحريك السان (قولهماك نصيبه) فائدتاج عسرورة الولاله جدما (قوله لم ينتقض) الفضواف فى النكاح لا علك الفسط بخلاف البيع والفرق ان البيع يلعقه العهدة فله الرجوع كمالا ينضر روفيا النبكاح ثرجع المقوقيا الىالعقودله

لم يبين له سبِّها اذاجاه تبه لاقلل المدة في الاردى وفي مدة بتصور عند أهل الخيرة في البهائم ومنها صصة تدبيره ومنها ثبوت نسبه فقول صاحب الهداية في باب اللمان ان الاحكام لاتترتب عملي الحمل قبسل وضعه ليسعملي اطلاقه الماعلت من ثبوت الاحمكام له قبدله فالمراد بعضها كماشاراليه فىالعنباية وخرج عنهاا يضامالوة اللديون تركت الاجدل أوابطلته أوجملت المال حالا فانه يبعال الاجل كافى الخنانية وغميرهامع انه صفة للدين والصفة تأبعة لموصوفهما فلانفر دبحكم وبماخ جعنها لواسقط الجبوده فانه يصمح لانهاحقه كافى الاصل وعاجر جعنها لواسقط حقه فى حبس الرهن قالواصف ذكره الممادى فى الفصول ومنهاالكفيل لوابرأ والطالب صحمع ان الرهن والكفيل تابعان الدين وهوباق وواففنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصموخالفونا في الاجل والجودة فارقين بأن شرط القاعدة أن لا وكون الوصف عما يفرد بالعقد فان أفرد كالرهن والمكفيل افرد بالمكم ﴿ الثَّانِيةِ ﴾ التابع بسقط بسقوط التبوع منها من فاتته صلوات في ايام الجنون وقلنا بعدم القضاء لأبقضي سنه هاالرواتب ومنهاءن فانهالج وتحلسل بافعال العمر فلايأتي بالرمي والمبيت لاتهما تابعان للوقوف وقد سقطومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لاعكسه وخرج عنهام له حقى في ديو أن الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبتهم والمفتين والفقهاء يفرض لاولادهم تبعاولا يسقط بموت الاصل ترغيبا وقداضصناه في شرح الكتزويما خرج عنها الاخوس يلزمه تحربك اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على القول به اما بالقراءة فلاعلى المخشارمع ان المتبوع قدسقط وهوالتلفظ ومنها اجواء الموسى على رأس الاقرع فانه واجب على المختبار وتنبيه كي يقرب من ذلك ما قدل بسقط الفرع اذاسقط الاصل ومن فروعه قولهم أذابرأ الاصيل برأ الكفيل بخلاف العكس وقديثبت الفرع وان لم يثبث الاصل ومن فروعه لوقال فزيدعلى عمروا لفوانا ضامن به فانكرعمر ولزم الكفيل اذا ادعاها زيددرن الاصيل كإفى الخانية ومنها لوادعي الزوج الخلع فانكرت الرأة بانت ولم يثيت المال الذي هو الاصل فى الماع ومنها اوقال بعث عبدى من زيدفاعتقه فانكرزيد عتق العبدولم يثبت المالومنها لوقال بعتهمن نفسه فانسكر العبدعتق العبدبلاهوض بؤالشالثة كج التأبع لايتقدم عملي المتبوع فلايصح تقدم الأموم على امامه في تكبيرة الافتتاح ولافي الاركان انتقل قبل مشاركة الامام وفرع عليه قاضيخان في فتا وامما أذاسبق امامه في الركوع والسعبود في لرباعية والرابعة بغتفرق الثوابع مالابغتفرني غيرها وقريب منها يغتفرني الشئ ضمنا مالايغتفر قصدار وفى الفصل التباسع والثلاثين منجامع القصولين فيمايثبت ضمنا وحكما ولايثبت قصدامنه قن لهمااعتقه أحدها وهوموسر فلوشرى المعتق نصيب الساكت لم يجزولا يمكن الساكت من نقل ملكه الحداث ناوادي المعتق الضمان الى الساكت ملك نصيبه ومنه غصب قنباغا بق من يده وصمنه المالك يماكه الغاصب واوشراه قاصد الم يجز ومنه فضولى زوجه امرأة برصاهاتم الزوج وكله بعده بان يزوجه امرأة فقال نقضت ذلك النكاح لمينتقض واولم ينفضه قولا واكرزوجها بإهما بعدذلك انتقض النكاح الاول ومنه اوشرى كزبره يناوام المشترى الباثع بقبضه للشترى لم يصفح ولود فع اليه غرارة وامر وان يكيله فيما صصاد البائع لايصلح وكملاعن المشترى فى القبض قصد اويصلح ضهذا و حكم الاجل الغرارة ومنه شرامالم يره فوكل وكملابقبضدة ففال الوكيل قداسة قطت الخياراعني خيار الرؤية لم يسقط

خيارا اوكل ولوقيضه الوكيل وهو يرامسقط خيار رؤية موكله عندابي حنيفة رجه الله خلافا المماوقر يب من هذا الجنس من لا تجوز اجازته ابتداء وتجوز انتهاء ومنه القياضي اذا استخلف معان الامام لم يفوض له الاستخلاف لمجز ومع هدا اوحكم خليفته وهويصلح ان يكون فأضياه اجازالقاضي احكامه يجوزومنه أنالوكيل بالبيع لايملك التوكيل به وعلك اجازة يع بايعه فضوني والمعني فبسه انهاذا اجاز يحيط علمه بمااتي به خليفته ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته في الإنتهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء ومنه القياضي لوقضي في كل اسبوع يوميز بان كانله ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لاغير فقضى في الايام التي لم تركن له ولا ية القضاء فاذا جاءت نوبته اجازما قضى جازت اجازته التهي ( فائدة )ظفرت عسمنتين يغتفرف الابتداء مالا يغتفرف البقاءعكس القاعدة المشهورة الاولى يصحح تقليد الفاسق القضاء ابتداء ولوكان عدلاا بتداء ففسق انعزل عند بعض المشايخ وذكراب آلسكمال ان الفتوى عايمه الشانية لوابق المأذون انحجر ولواذن للآبق صح كافي قضاء المعراج وقيده قاضفان بمافىده والقاعدة النامسة كالمرف الامام على الرعية منوط بالمعلمة وقدصر حوابه في مواضع منهافي كثاب الصلح في مسئلة صلح الامام عن الظلة المبنية في طريق العامة وصرحبه الأمام ابويوسف رجه الله في كتاب الخراج في مواضع وصرحواف كتاب الجناياتان السلطان لايصح عفوه عن قاتسل من لاولى له والماله القصاص والصلح وعلله في الايضاح بانه نصب ناظرا وليس من النظر للمستحق العفو وأصلهاما اخرجه سعيدين منصورعن البراءقال قال عررضي الله تعالى عنه اني انزلت نفسي من مال الله تعالى عنزلة ولى المتيم ان احتمت اخسنت منه فاذا ايسرت رددته فان استغنيت استعففت وذكر الامام ابو يوسف رجه الله في كتاب الخراج قال بعث عربن الخطاب رضي الله تعالى عنده عمار بن باسرعلى المدالاة والحرب وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء ويبتالمال وبعث عثمان نخنيف على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم في بيت المال شطرها وبطنه العدمار وربعها اعبدأ المهين مسدعود وربعها الاخراء تمانين حنيف وقال اني انزلت نفسى وايا كمهن هذا المال عنزلة ولى المتم قان الله تسارك وتعالى فال (ومن كانغنيافليستهفف ومنكان فقسيرافلياً كل بالمعروف) والله ماارى ارطا تؤخذمنهاشاةفي كليومالااستسرع خرابها اه فعلى هذالا يجوزله التفضيل والكن قال في المحيط من كتاب الزكاة والرأى إلى الامام من تفضيل وتسوية من غييران عمل في ذلك اني هوى ولا يحسل لهسم الاما يكفيهم ويكني اعوائهم بالمعروف وان فضل من المال شئ بعسد إيصال الحقوق الحار بإجهاقسه بين المسلمين وانقصر ف ذلك كان الله عليه حسيبا اه وذكر الزياجي من الخراج بعدان ذكر أن اموال بيت المنال اربعة الواعقال وعلى الأمام انجعمل لكل نوع من هده الإنواع بينا يخصه ولا يخلط بعضه بيعض لان لكل نوع حكم يختصبه الى ان قال ويجب على الامام ان يتقى الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجة منغير زيادة فان قصرفى ذلك كان الله عليه حسيبا اله وفي كتاب الخراج لابي يوسمف رجمه الله انابا بكررضي الله تعالى عنه قسم المال بين الناس بالسوية فياء ناس فقالواله بإخليفة رسول الله عليه الصلاة والسلام انك قدمت هذا المال فسويت به بين الناس ومن الناس اناس لهم فضل وسوابق وقدم فلونضلت اهل السوابق والقدم والفضل لفسلهم

(قولەواللىنى قىيە) أىگى اجازة القاضي والوكيل (قوله و وكيل الوكيل كذلك ) قيل احله ايس كذلك ( قوله وقيده قاضي خان الخ عبارته وان أدن له في التعارة مع منكان المبدقي يدهضم يعلى تبعلان كان فيده (قوله والله ما ارى الح) في كذاب المامرات والمحاضرات اشيخ محي الدسان عربي ان بالعدل يكثرالخراج ويتموالمال روينامن حديث المبالمكي عن ابراهما الرائعن سايمان ابى شيغوعن صالح باسليمان قالقال عبران غيدالعزيز لجياءت كلامة بفاسقيها وحثناما لحاج اغلبناهم وماكان يصلح لدنيا ولا آخرة لقدولي العراق وهي او فرمايكون من العمارة فاخر بهاحتي صار شراجهاار بعين الف الف وقدادى الىعاملي هدذا شانين الف الق وان بذيت إلى قابل رجوت ان بؤدوا إلى ماادوا الى عربن الخطأب غاثة الف الف وفي مقدمة تار يخ ابن خاسدون مثله

فقال الماماذ كرتم من السوابق والقددم والفضل فاعر فني بذلك واعدادلك شئ توابه على الله تعالى وهداامعاش فالاسوة فيهخير من الاثرة فلما كأن عربن الخطاب رضي الله تعالى عنه وجاءالفتوح فضل وقال لا اجعل من قاتل مع غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كمن قاتل معه ففرض لاهل السوابق والقدم من المهاجر بن والانصار عن شهد بدرا أولم يشهد بدراار بعة آلاف درهم وفرض ان كان اسلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك انزلهم على قدرمنا زاهم من السوابق أه وفي القنية من باب ما يحل للمدرس والمتعلم كان أبو بكر رضى الله عشه يسوى بير الناس في العطاء من بيت المال وكان عدر رضى الله عنه يعطيهم على قدرالمياحة والفقه والفضل والاخذ بما فعله عمر رضي الله عنه في زماننا احسن فتعتبر الامورالثلاثة آه وفي البزازية السلطان اذا ترك ألعشران هوعليه جازغنيا كان أوفقيرا الكن انكان المتروك له فقدير افلاضان على الطانوان كان غنياضمن السلطان العشر الفقراءم بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اله ﴿ تنبيه ﴾ اذا كان فعل الامام مبنيا على المصلعة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذامه شرعا الااذا وافقه فانخالفه لم ينفذ ولهـ ذا قال الامام الويوسف رجه الله في كقاب الخراج من باب احياه الموات وليس للامام أن يخرج شيئاً من يداحد الابحق ثابت معسروف اه وقال قاضيخان في فتاوا من كتاب الوقف ولوان سلطانا اذن لقوم ان مجعلوا ارضا من اراضي البلدة حوانيت موقوفة على المديحة أوامرهم أن يزيدواني مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فتحت عنوة وذلك لايضر بالماروا لناس ينفذام السلطان فيماوان كانت البلدة فتحت صلحا تبقي على ملك ملاكها فلاينفذام السلطان فيها أه وفي صلح البزازية رجل له عطاه في الديوان مات عن ابنين فاصطلماعلي أن يكتب في الديوان اسم أحدهما و بإخذ العطاء والآخر لاشي له من العطاء ويبذلكه من كان العطاء له مالامعلوما فالصطح باطل ويرديدل الصلح و العطساء للذي جعسل الامام العطاءله لان الاستحفاق للعطاء ماثبيات الامام لا دخل له لرضاء الغير وجعله غيران الساطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان الستحق واثب ات غير المستحق مفاميه اله ﴿ تنديه ﴾ آخر تصرف القاضي في ماله فعله في أموال اليتبامي والنركات والاوقاف مقيد بالمصلحة فانلم يكن ممنيا عليها لم يصح ولهدا قال فى شرح تلغيص الجامم من كتماب الوصايا اوصى ان يشترى بالثلث قن ويعتّق فبان بعد الايتمار والايصاء دين يحيط بالثلثين فشراء القاضي عن الموصى كيلايصير خصما بالعهدة واعتاقه لغو لنعدى الوصية وهى الثلث بحدالدين قال الفارسي شارحه وأمااعتاقه فهولغو لتعذرتنفيذه باعتبار الولاية العامة لانولاية القياضي مقيدة بانظر ولم يوجد النظر فيلغو اه وفي قضا الولوالجية رجل أوصى الى رجل وأمره ان يتصدق من اله على فقراء بلدة كذابما تقدينار وكان الوصى بعيدا من تلك البلدة زله بتلك البلدةغر بمله علمه الدراهم ولم يجهدالوصي الى تلك البلاة سبيلا فأمرا فاطهالغرج بصرف ماعليه من الدراهم الحالفة والفالدين بافعليه وهو متطوع فحذلك ووصية الميت قائمة اه وجذاعا إن أممالق اضى لاينفذالا اذاوافق أشرع وصرح فىالدخسرة والولوالجيسة وغيرهما بأن القياضي ذقررفر اشا للمسجد بغبرشرط الواقف لم يحسل للقياضي ذلك ولم يحل للفراش تنباول المعلوم أه وبه علم ورمة احداث الوظيانف الاوقاف بالطريق الاولى لان المدهج دمع احتيها جه لافراش لم يجز

(الوله فاجيت بالهلايصح) يعارضه مافى فنارى قاضى خان في ان الناظر له صرف فانض الوقف الىجهات برة معسب مايراة وغلى ماذكره المنف هل يعتبرما اشتزاء الناظروقفا اختلف ألشايخ قيه والمختارانه يجوز بيعها اناحتاجوا اليها (قوله وتبعه في الدررالخ) فيهان المفهوم منهاانه اذااتحد الواقف وتوع المصرف بان بني رجل مسجدين ووقف الهم اوقا فامستقلة اومدرستين معوزصرف زائد احدهما الى الاتخرواما اذا اختلف الواقفمان وقف رجل مسحد وآخرمسجدا اواختلف الصرف بان بني رجل مسجدا ومدرسة فلا (قوله كظنه حل الخ) لانه وان كان زنى لعدم آلماك وعدم حق التماك غرانه للسريان البسوطسة بينهماني الانتفاع بالاوال القبيل يعذر لان الوطيءن قبيل الاستخدام (قوله ولو ادى الخ) لان الشبهة اذا مَكنت في الفعل في احد المانيين نتعدى الى الجانب الا -رضرورة كذافي الحيط (قوله جارية ابنه) لوقال يهارية فرعه والاسفل الكان أولى والظاهران المشتركير ابنه واجنبي كذلك لفولحما

إن ما فيها من الملك يكفى لعنفة الاستبدال (قوله

وعلمتالخ اىعلم ذلك من تذكير الرواية

تقريره لامكان استيمارفرا شبلاتقريرفتقريرغيره من الوظائف لا يحل بالاولى و به علم ايضاح مة احداث المرتبات بالاوقاف بالاولى وقد سيئات عن تقرير القاضى المرتبات بالاوقاف فاجبت بأنه ان كان من وقف مشروط الفقراء فالتقرير ضيح لسكنه ليس بلازم والناظر الصرف الى غيره وقطع الاول الااذا حكم القاضى بعدم تقرير غيره فينتذبلام وهي في أو قاف المنصاف وغيرة وان لم يكن من وقف الفقراء لم بصح ولم يحل وكذا ان كان من وقف الفقراء وقرره ان علائف اباغ سيئلت لوقرر من فائض وقف سسكت الواقف عن مصرف فائض من المنصرة في المنازمة والما يستمان المنافق المنازمة والمعافق المنافق المنازمة والمعافق المنافق ا

والقاعدة السادة المدود تدر وبالشبات

وهوحدت رواءالاسيوطيمه زياالي ابنعدى منحديث ابن عبيا سرضي الله تعيالي عنهما واخرج ابن ماجه من حديث اليهريرة رضى الله تعلى عنه ادف واللدود ما استطعتم واخرج الترمذي والحا كممن حديث عائشة رضى الله تعمالي عنما ادرؤا المدودعن المسلمين مااستطعتم فأن وجدتم للسلين مخرجا فغاواسبياهم فانالامام لان يخطى فى العفو حسير من أن يخطى في العقو بة واخرج الطبر الى عن ابن مسعو درضي الله تعالى عنه موقوقا ادروا المدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم وفي نقع القدير اجمع نقه اء الامع ارعلى ان المدود تدوما الشبهات والحديث المررى فى ذلك مته قى عليه وتاقته الاحة بالقبول والشبهة مايشبه والثابت وأيس بثابت واسحابنارجهم القدقسموها الحشبهة فى الفعل وتسمى شبهة الاشتباء وللى شبهة في المحسل فالأولى تقد قق في حق من اشتبه عليه المسل والمرمة فظن غير الدليسل اليلافلاندمن الظن والافلاشيمة اصلا كظنه حال وطيء جارية زوجته اوابيه أوامه أوجده وجدته رانعلا ووطي الطلقة ثلاثاني العدة أوبالناعلى مال والمختلعة أوام الواداذا اعتقها وهي في العدة ووطئ العبدجارية مولاه والمرتهن في حق المرهونة في رواية ومستحير الرهن كالرنهن ففي هذه المواضع لاحداد افال ظننت ائه اتعلى واوقال علت انجاح امعلى وجب المددواوادعي احدها الظن والاخرلم يدع لاحدعا يهماحتي يقراجيعا بعلمهما بالحرمة والشبهة في انحل في سيتة مواضع جارية ابنه والمطاقة طلاقا باتنا بالكنا يات والجازية المبيعة اذاوطتها البائسع قبل تسآيههاالى المشترى والمجعولة مهرا اذاوطتها الزوج قبسل تسليمهاالىالزوجمة والمشتركة بينالواطي وغميره والمرهونة اذاوطتها المرتهن فحارواية كتاب الرهن وعلت انهاابست بالمختارة فغي هذه المواضع لا يجب المدوان قال علت انهاعلي حرام لان المانع هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني وطبي وجارية عبده المأذون المدبون ومكاتبه ووطىء البائع الجارية المبيعة بعدالقبض في البيع الفاسدوالتي فيما الخيار ( مُولُهُ أَحَدُ عُنْ فِي مِعِهُ نَكَاحِهِا ﴿ كالمتكوحية بالدولي حتي اذاكان الزوج شافعيا فوطئها لاحذعليه ولاخفاءفيان هده شبهة عقد (قوله واعتلف فى التوكيل الخ) فيه اله لا يصعر التوكيل بالبات حددالزنا والشرب اتفافا والهلاحق لاحدنهما واغبانقام البينة على وجه الحسبة ويجوز التوكيل باثبات القصاص وحسد القذف والسرقة بأغامة البينة فاذا ثبت الحق قلاموكل الاستيفاء وقال الثاني لامعور التوكيك لابالانساتولا بالاستيفاء والاظهران محدا مع الامام الاانه يجوزه بالا عذر ولارضاه المنصم وعند الأمام لايحوز الاباحدهما ( قوله الااله يسعنه نالمال) يعنى فبمالوا قربالسرقة فاله لايحدويضمن السروق (قولة ولاحدعلیه) ای عملی القذوف والماالقاذف فيغد ( قوله وعبده )ولوماذونا مديونا (قوله فيمااصله مباح الخ) وذلك كالكلاء المحرز (قولهومنهالوجين الخ)ودلك لصيرورته بعد الجنون غيرمكاف والحدود لاتقيام عملى غسير المكلف وفي معــين المفتى تقييــد الجنون بقبال الحسكم ويـكونههـطبقـا (قوله يجوز القضاء) مبنى على خـلاف المفتى به (قوله والقصاص الج)فيه خلاف

للشنتري وجاربته التي هي اخته من الرضاع وجاربته قبل الاستبراء والزوجة المحرمة بالردة أو بالطارعة لابنه أوبجماعه لامهاا تتهي مافى فتح القديروه نماشيهة ثالثة عندابي حنيفة وهى شبهة العقد فلاحد اذاوطي محرمة بعد العقد عليها وان كان عالماً بالحرمة فلاحد على من وطي امرأة تزوجها بلاشهود اوبغيراذن مولاها أومولاه وقالا يحدفي وطيء محرمه المعقود علم اذاة ل علت انها حرام والفتوى على قوطها كافي الخدلاعة ومن الشهية وطءامي أة اختلف في صحمة نبكاً-ها ومنهما شرب الخمراللداوي وان كان المعتمد تحريمه ومنهما انهما لاهجوز التوكيل باستيفاه الحسدود واختلف في النوكيل باثباتها وبمابغ على إنها تدره مها انهما لاتثبت بشهادةالنساءولابكتابالقياضي المحالفياضي ولابالشهادة عملي الشهيادة ولاتفيل الشهادة بحدمتقادم سوى حدالقذف الااذاكان لبعدهم عن الامام ولايصح اقرار السكران باغدود الخالصة الاانه يضمن المال ولايد تحلف فيمالانه لرجاء النكول وفسه شبهة حتى اذاانكرالفاذف ترك من غميري ولاتصم المكفالة يالحدودوالقصاص ولوبرهن الفاذف برجلين أورجل وأمر أتين على أقرار المقذوف بالزنا فلاحد عليه فلوبرهن بثلاثة علىالزناحدوحدوارلاقطع بسرقةمالأصلهوانعلاو فرعهوان سفل واحدالزوجيب وسيده وعبده ومن بيت مأذون بدخوله ولا فيمما كأن اصله مباحا كإعلت تضاريعه في كتاب المرقة وبسقط القطع بدعواء كون المسروق ملكه وان لم يثبت وهوالاص الظريف وكذا اذا ادعى ان الموطؤة زوجته ولم يعلم ذلك ( \* تنبيه \* ) يقبل قول المترجم في الحدود كف يرها فان قيال وجب اللاية باللان عبارة المترجم بدل عن عبارة العمى والدود لاتثبت بالابدال الاترى انهلاتثيت بالشهادةعملى الشهادة وكأب القاضي الحالفاضي اجيب بان كالرم المترجم أيس يبدل عن كلام الاعجمى لكن القياضي لا يعرف اسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقفعايه فكانتعبارته كعبارة ذلك الرجل لابطريق البدل بليطر يقالاصالة لأنه يصارالي الترجة عند العفرعن معرفة كالرمه كالشهادة يصاراليها عند عدم الاقراركذافى شرج الادبالصدرااشهيدمن الثامن والثلاثين ( \* تنبيه \* ) القصاص كألحد ودفى الدفع بالشبهة فلابئيت الاعاتثبت بهالحدود وعما فرع عليه أنه لوذبح ناثما فقال ذبحته وهوميت فلاقصاص ووجبت الدية كأفى العمدة ومنها لوجن القاتل بعدالحكم عليه بالقصاص فانه ينقلب دية ولانصاص بقتل من قال اقتلني فقتله وأختلف في وجوب الدية والاصعوعدمه ولاقصاص اذاقال أقتل عبدي اواخي أوابي اوبني لسكن لاشئ فى العبدوتجب الدية فى غيره واستشنى فى خزانة المفتين ما أذا فال اقتـــل ابنى وهو صغير فانه يجب القصاص وتمامه في البزازية وينبغي أن لاقصاص بقتل من لايعلم أنه محقون الدمعلى التأبيداولا وفي الخانية ثلانة تتاوارجلاعدا غمشهدوا بعدالتوبة ان الولي عفاعنا الوجه قال أبويوسف رجه الله تغيل في حق الواحد وقال الحسن اقبل في حق اله كل انتهبي وكتينا مسئلة العفوفي شرح المكتزمن الدعوى عندقوله وقبل لخصمه اعطه كفيلا فليراجع وكتبت في الفوائد ان القصاص كألحدود الافي سبح مسائل والاولى يجوز القضاء بعلمه فى القصاص دون الحدود كما في الخلاصة ﴿ الثَّالَيَّةِ ﴾ الحدود لا تورث والقداص يؤرث والثالثة كاليميح العفوفي الدودولوكان حدالقذ في علاف القصاص والرابعة

التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى جداله في فوالخيامسة كه يثبث بالاشارة والدكتابة من الاخرس بخلاف الحدود كافى الهدابة من مسائل شي فوالسادسة كه لا تجوز الشفاءة في المدود و تجوز في القصاص فوالسابعة كه المدود سوى جد القذف لا تتوقف على الدعوى بخدلاف القصاص لا يدفيه من الدعوى والله سجمانه و تعالى اعلم و تقبيه كه الذه زير يثبت مع الشبهة ولذا فالوايثبت بمايئبت به المال و يجرى فيه الحلف و يقضى في مه به بالندكول والد كفارات تثبت معها ايضا الا كفارة الفطر في رمضات فانها تسدة طها ولذا لا تجب مع النسب نو الخطأ و بافساد صوم عنتلف في صعته كاعم في معلم و اما الفدية فهل تسقطها لم الرها الان ومن الجب ان الشافعية شرطوا في الشبهة ان تسكون قوية قالوا فاوقت ل مسلم ذمي افقته ولى الذمي فانه يقتل به وان كان موا فقال أى الي حديفة و جه الله ومن شرب النبيذ يحدولا يراعي خلاف الي حديفة و حدالله اه

(القاعدة السابعة الحرلايدخل تحت اليد فلايضمن بالغصب ولوصيا)

فلوغسب صبيا فاتفىده فعأةأو بعمى لميضهن ولايردمالومات صاعقمة او منهشة حية أو منقله الى أرض مسبه مة أوالي مكان الصواعق أوالي مكان يغلب فيه الحمي والإمراض فان ديته على عاقلة الغاصب لانه ضمان اتلاف لاضمان غصب والحريض وبالا تلاف والعيد يضمن بهماوالمكاتب كالحرلايضمن بالغصب ولوصغيرا وتمامه فيشرح الزيلعي قبيل باب الفسامة وأمالوك كالحرولم ارالآن حكهما اذاوطيء حرة بشبهة فاحبلها وماتت بالولادة وينبغي عدمو جوب ديتها بخلاف اذاكانت امةوم فروع القاعدة لوطارعته وةعلى الزنافلامهرلها كأفى الحانية ولوكان الواطىء صبيا للاحدولا مهر وهذبمماية للناوطي خـــلاعن الحدوالعقربخــلاف مااذاها باوعته أمة لـكون الهر- في الســيدوخ جـعـرهذ. القاعدة ولأصصابار مهم الله اذاتناز عرج الانفى امرأة وكأنت في يت احدها أودخل بها أحدها فهوالاولى لكونه دايلاعلى سبق عقده والاولى ان بقال ان الزوجة في مدالزوج الماقد مناه ولقولهم في باب التخلف أن القول قوله فيما يصطح لهما معللين بإنها فى د الزوج فهى وما في يدها في يد وفيقال في اصل القاعدة الحرلايد خل تحت دا حد الاالزوجة فانهافى يدزوجها واللدسجانها علم تهزأيت فىجامعالفصولين من التاسع عشر مانصه امرأة فى دار رجل يدعى انهاام أنه وخارج يدعيها وهى تصدقه فالقول لرب الدارفقدصرح بان اليد تثبت على الحرة بحفظ الدار كأف المتباع اه بدالقاء دة الشامنه كه اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مفصودها دخل احدهما فىالا خرغالبا فن فروعهااذا اجتمع حــدث وجنابة أوجنابة وحيض كفي الغسل الواحــد واوباشر المحرم فيمادون الفرج ولزمته شاة ثمجامع فمقتضاها الاكتفاء بوجب الجماع ولمأره الانصر يحاومنها لوقص المحرم اظفار يديه ورجليه في مجاس واحد فانه يجب عليه دمواحدا تفاقا وانكان فيعالس فكذلك عندعجدرجه الله وعلى قولهما يجب لسكل يددم ولكل رجسل دم ا ذاو - دذاك في كل مجلس - تي يجب عليه أر بعة دما ا داوجد في كل بجلس قملم بداورجل فجعلنا هاجناية واحدة معتى لاتحاد القصود وهوالارتفاق فاذا انحدا نجلس بعتمير المني واذا اختلف تعتمرجنا بإن لكونها اعضاء متبابنة وعلى هذا الاختلاف لوجامع صرة بعد أخرى مع اص أقواحدة أو نسوة الأان مشايخنار جهم الله قالوا

( نوله لا نعور السيفاعة في الحدود) اىبالاجاع ادايام الامام والماتيل فأجازه اكتر العلاء أذالميكن المشفوع ذاشروالة وبرتع وزالشفاعة فيه مطلقا (قوله ومن الجب الم ) لاعب في المسائل الاجتمادية المبنية على الادلة العدعية اله جوى ( فوله والمكاتب كالحر) القياس مهمانه به لانه قن ما يقي علمه درهيموا لحواب ان له يدا عملي نفسه لكونه حرايدا (قوله ومن فروع هذه القاعدة المر)فيه نيظرلان عدم المهرفي هذه المسئلة للكون الزنابالارة بوجب لحدلا الهرلال كون المرة تدخل تحت اليد (قوله اكون المر الح) المنياسد في النعريف ان يقال لان الاحة تدخل تعتاليد بخلاف الحرة (قوله دالارلى الر) فيسه ان المتبادر من كون الحر لاندخل تحت اليد كونه لايستولى عليسه استيسلا الغمب والملك وكون الزوجية في يد الزوج أيس من هيذالقب ل (قوله اذا اجتمع اص أن المرادما فوق الواحد (قوله كفي الغسل الواحد) هذاظاهر الجواب وقال عبد الله الجرجاني من الاول وقال الحند وانى ان كأنامصدين فن الاول وغرة الخلاف تظهر فيمالوقال ان تسوم ان من الرعاف

( قوله ومقضودُهما مختلف) اذالاقصود بطواف الافاضة تفريغ الذمة وبطواف الوداع توديع البيت وقديقال هذا جارفي الاولى اذالقصود بالفرض والندور تغريه الذمة وبطواف القددوم تجية البيت عند اللقاوها مختافان ( فوله قبل ان يقرا الخ) انماقيدبدلك لانما واجبة عملى الفور ( قوله تعدرت ) هذاظاهر الرواية وهوالصعيع ونالعد عليه واحدة (قوله استثنام منقطع) نعم قدد کر وافرعا مستثنى استثناء متصلاوهو ماأذا أعاض القارن قبل الامام من عرقة وجاوفه حدودها فانعليه دما واحدامع كونه قارنا ( قوله اتحد في نصفه الح) اي عليه فانصفه نصف مهز وعايه في نصف شريكه بكل وطی، نصف مهر (قوله ولايتعدد الح)لانوطأه كان على ظن الملك ( قوله لاختلافهما) اما الحدة فبالزق والقيمة بالقتل إفى الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي الرة الثمانية عليه شاة كذافي المدسوط وفي المناسبة فان جامعها مرة أخرى في غسير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصديه رفض الجة الفاسدة بلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول أبي حليفة وأبي بوسف رجهما الله واو نوى الجماع التماني وفض الحجة الفسدة لايلزمه بالجماع الثماني شي اه ومنها ووخسل المسجد وسلى الفرض اوالراتبة دخلت فيه التحية وأوطساف القادم عن فرض ونذردخل نيه طواف القدوم بخلاف مالوط اف للافاضة لايدخل فيه طواف الوداع لان كلامتهما مقصودومقصودهما مختلف ولودخل السجدا للرام قصلي فيه مع الجماعة لاتنوب عن تحيدة البيت لاختلاف الجنس ولوصلي قريضته عقيب طواف بنبغي ان لايكفيسه عنركعتي الطواف بخدلاف تحرسة الدحجد لان ركعتي الطواف وأجبسة فلانسقط بفعل غيرها بخلاف تحبة المدجد ولوتلا آبة سجدة فدجد مخدة صلاتيه قبل انبقرأ ثلاث آ بات كفت عن التسلاوة لحصول المقصودوه والتعظ من وكذا اوركع الها فورا اجزأت قياسا وهدده من المواضع التي يعدمل فيها بالقياس كالبينا ه في شرح النماروك ذالوتلاآية وكررها فيمجلس واحسدا كنفي سجدة واحدة ولوتعدد السهوف الصلاقم يتعدد الجابر بخلاف البابرى الاحرام فانه يتعدد بتعدد الجنباية اذااختلف جبسه الان المقصود بسجود السهورغم انف الشيطان وقدحصل بالسعيدتين آخرا اصلاة والقصودفي الشاني جبرهتك المرمة فلك جديرفا ختلف القصودواوزني أوشرب أوسرق مرارا كني حدوا حدسوا بكان الاول مو جبالما أوجبه اشاف اولا فاوزف بكرائم تيب كفي الرجم واوة ف صرارا واحدا أوجماعة فيمجاس أومجسالس كغي حدوا حدبخلاف مااذا زنى فحدثه زنى فانه يحسد ثانيسا ولوذف وشرب وسرق اقيم الكلاخت الف الجنس ولووطى وفي نهار رمضان صرارالم بازم بالشانى وما ومده شئ ولوفي يومين فان كأنا من رمضاني تعدرت والافان كفر للاول تعددت والأاتحمدت ولوقتل المحرمصيدا في الحرم فعامه جزاء وأحد للاحوام المكونه أقوى واولبس المحرم ثو بامطيبا فعلية فديتان لاختلاف الجنس ولذاقال الزيلعي في قول الكنزاوخضب وأستنجتنا خذا اذاكان مائعا وامااذاكان ملبدا فعليه دمان دم للطيب ودم انتغطية الراس انتهي ويتمهدا لجزاءعلي القمارن فيماعلي المفرديه دم لمكوند محرما باحرامين عندنا وقولهم الاان يعاو زاليقات غمير محرم استثناء منقطع لانه مالة المجاوزة لم يكن قارنا ولوتكرر الوطئ شبهة واحدةفان كانتشبهة ملك لمجب الامهروا حدلان الثاقي صادف ماكمه وانكانت شبهة اشتماه وحساكل وطئ مهرلان كل وطئ صادف ملك الغير فالاول كوطئ جارية ابنه اومكاتبه والمنكوحة فاسداومن الشاني وطئ احدا اشربكين الجارية ااشتر كةولووطي مكأتبة مشتركة مرارا انحد في نصيبه لحاوتعددفي نصيب شريكه والكل لهاولا بتعدد في الجارية المستعقمة كذافى الظهيرية ومن زقى بامة فقتلها لزمه الحدوالقيمة لاختلافه - اولوزق بحرة فقتلها وجب الحدمع الدية واوزني جهيرة فانضاها فالانكانت مطاوعة من غيرد عوى شبهة فعليهما الحدولاشي فى الافضاولامهر لهالوجوب الحدوان كان معدعوى شبهة فلاحد غليهما ولاشئ فىالافضاء ووجب العقر وانكانت مكرهمة من غير دعوى شبهة فعليه المدد ومهما ولأمهر لحافان لم يستمسك بولها فعليمه الدية كأمملة والاحدوضمن تلث الدية وانكان مع دعوى شبهة فلاحد عليهما فان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية وبعب الهرفى ظاهر

الرواية وان لم يستمسك البول فعلمه دية كاملة ولايجب المهرعندها خلافا لمحمدوان كانت صغير تعيامع مثلهافهي كالكبيرة الافيحق سقوط الارشوان كانت لا يجامع مثلها فان كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكال المهر ولاحدعاييه والاعالدية فقط كذافى شرح الزيلعي من الحدود واما الجنباية اذا تعددت بقطع عضوه ثم قتله فانهما لانتداخ لفيهما الاأذا كاناخطا أبين على واحدولم يتخللهما برؤو صورهاستة عشرلانماذا قطعثم قتل فاماان يكوناعمين اوخطائير اواحدهماعدا والاخرخطاء وكلمن الاربعة اماعلى واحد اواثنين وكلمن الثمانيسة اماان بكون النانى قبسل البرء اوبعده وقد اوضحناه في شرح المفارفي بعث الادا والفضا والمعتدة اذا وطثت بشبهة وجبت أخرى وتداخلت اوالمرئي منهما سواء كأن الواطئ صاحب العدة الاولى اوغبره لمصول المقصود وقدعلتما احترزناعنه بقولنا ونجنس وأحد وبقولنا ولم يختلف مقصود هما وبقولنا غالبا والله أاوفق (القاعدة التاسعة) اعمال الكلام اولى من اهاله متى امكن فان لم يمكن اهر ولذا اتفق امعانا في الاصول على أن الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه بصارالي الجاز فاوحاف لا يا كل ون هدد المخلة اوهدا الدقيق دنت فى الاول ماكل ما يخرج منها وبشمنها ان باعها واشترى به ما كولا وفى الشانى عما يتخذمنه كالمنبز ولوا كلغين الشعرة والدقيق لم يعنث على الصحيح والمهصور شرعا ارعرفا كالمتعذر وان تعذرت المفيفة والججاز أوكان الافظ مشتركا بلام بج أهل لعدم الامكان فالاول قوله لامرائه المعروفة لابيها هذه بنتي لم تعرم بذلك ابد اوالشاني لواوصي اواليه وله معتق بالسكسر ومعتق بالفتح بطلت ولولم يكن لهمعتق بالسكسر ولهمو الراعتقهم ولهمموال اعتقوهم انصر فشالى مواليه لانهم الحة يقة ولاشئ لموالي مواليه لانهم المجاز ولا يجمع بينهما وبما فرعته على هبذه القاعدةمانى الخانية رجل له امراتان فغال لاعداها انتطالق اربعافقالت الثلاثة تكفيني فقال الزوج اوقعت الزيادة عملى فلانة لايقع عملى الاخرى شئ وكذالوقال لمزوج الثلاثاك والباقى اصاحبتك لاتطاق الاخرى انتهى أعدم امكان العمل فاهل لان الشارع حكم ببطلان مازادفلا يمكن ايقاعه عملى احدومنها حكاية الاستاذ الطحاوى حكاهاف يتيمة الدهرمن الطلاق ولوجع بيز منيقع الطلاق عليها ومنالا يقعوقال احدا كإطاآق فغي الخانية ولوجع بيئ منكوحته ورجل وقال أحدا كإطااق لابقع العالاق على امر أنه في قول أبي حديقه وعن ابى بوسف انه يقع ولوجه عبين أص اته واجنبية وقال طلقت أحديكا طلقت احر أته ولوقال أحداكاطالق ولم ينوشيأ لا تطلق امراته وعن أبيروسف ومجدانها تطلق ولوجع ببن اهرأته وبينماليس محلالاطلاق كالبيمة والخروقال احدا كإطالق طاقت امرأته في قول الىحنيفة وابى بوسف وقال مجدلا تطاق ولوجع بين اص أته المية والميتة وقال أحدا كإطالق لا تطاق الحية اه شمقال فيهاو لوجع بين امرأتين أحداها صيحة النكاح والاخرى فاسدة النكاح وقال أحدا كإطالق لاتطلق معيعة النكاح كالوجع بين منكوحته واجنبية وقال احداكما طالق انتهمي وحاصله انه لوجه عبين احرأته وغديرها وقال أحدا كاطالق لم يقم على امرأته فحجيم الصور الااذاج عبينهماو بينجدارأ وبهيمةلان الجدارلمالم بكنأه لالطلاق اعمل اللفظ في امر أنه بخلاف ما ذاكان المضوم آدميا فانه صالح في الجه لة الاانه يشكل بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق عليه ولذالوقال لها انامنك طالق لغي وقدية ال أن العاسلاق لازالة الوصلة وهي مشتركة ببنهما وممافر عته على الفاعدة قول الامام الاعظم اذا فال لعبده الاكبرسنامنه

( قوله وبثمنها )حقهان يقول وبأكلماانستراء بثمنها وظاهر كلامه انهجنث مذلك وان كان لها عرة وليس كدلك ( توله لامراته المعروفة )اماتعدرالمقيقة فلان اشتهار ثبوت النسب من الغير عنع ثبوته منه واما أمتناع المجاز وهو الطلاق فلامنا فاتبين المرمة الثابتة بالطلاق وبينا الرمة الثابتة بالبنتية الاناكرمة الثابتة بها تنافى النكاح والمحلية والمرمة الثابتة بالطلاق تثبت النكاح والمحلية (قوله لمقرم بذاك الخ) لكنه ان اصرعلي هدا القول يفرق القاضي بينهما لالان المرمة تثبت بهذا اللفظ بل لانه بالاصرار ضارظا المالها عنعدتها في الجماع (قوله وقدية ال عصدله انهليسمراده المحاسة الطلاق عماسة المضموم باعتبارهضه بل باعتبار نوعمه ونوع الرسلمله

(قوله يستوى الاخالخ) مخالف الفائفع الوسائل منتقدم الشقيق على الاخ لاب (قوله الثاني ادخالهم) هـ ذا انها بده شي لوكان فىشرط الواقف صريعا ترتسا الطيفات وهبكل طيفة ماتحتم المان يقول نسلا بعداسل بادجيماهل كل طبقة ما تحده واماهنا فلم يةل صريحا بالحيب وقال على أن من مات من اهل الوتف ينتقل نصيبه الحا اولاد ولا ينتقل الى ولدى عدد في ونظر الصنف الي م وقط وانه يقتضى الترنيب متغالقيل لرعي وهوالحق

هذا ابني فانه اعلى عتقا محازا عن هذا حردها أهلاه وقال في المنار من معث المروف من او وفالااذا فال لعبده ودابته هذاح أوهذا انه باطل لانه امم لاحدها غيرمعين وذلك غير محل العتق وعالم هو كذاك لكن على احتمال التغيب ين حتى لزمه التعيين كافي مستلة العبدين والعمل بالمتمال أولى وزالاهدار فحسلما وضع لقيقته مجازاع بايحتمسله وان استحالت حقيقته وهماينكران الاستعارة عندا متصالة الحكم انتهي قيدباولانه لوقال اعبده ودابته أحد كاحرعتق بالاجماع كافى الحيط وبينا الفرق في شرح المسارومنها لووقت على أولاده وايس إه الااولاد أولاد جل عليه مصوناللفظ عن الاهمال علامالجاز وكذا لووتقعلى مواليه وليس لهموال واغاله مرالي موال استحقوا كافي التحريروايس منهامالواتي بالشرط والجواب للفاءفانالانةول بالتعمليق لغمدم امكانه فيتنجز ولابنوي خلافا ذاروى عن ابى بوسف وكذا انتسالق في مكة فيتنجز الااذا أراد في دخواك مكة فيدين واذادخات مكة تعليق وقدجعل الامام الاسيوطي من فروعها ماوقع في فتاوى السبكي فنذكر كلامه ابالتمام تمنذ كرمايسر والله تعالى هابناس أصولناها ل السبكي لوان رجلا رقف عليه شمعلى اولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكرا وانثى للذكر مثل حظ الانثيبن على إن من توفي منه عن واداونسل عادما كانجار ياعليه من ذلك على واده عمواد وادهم على نسله على الفريضة وعلى ان من توفى عن عير نسل عادما كان جار ياعليه على من كان في درجته من أهل الوقف المذكور يقدم الاقرب اليه فالاقرب وستوى الاخ الشقيق والاخءن الاب ومن مات من أهل الونف قبل استخفافه اشئ من منافع الوفف وترك ولد أأوأسفل منه استحق ما كان استحقه المتوفى لويق حيبا الى ان يصير البيه شئ من منها فع الوقف الذكور فقام ولده في الاستحقاق مقام المتوفى فاذاانقر ضوافعلي الفقراء ولوتوفى الوقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه أحد وعبدالقادرغ توفى عبدالقا دروترك ثلاثة أولا دوهم على وعرر واطيف وولاى ابته مجد المتوفى حال حيا ذوالده وهماغ بدالرجن وملكة ثم توفى عروعي غيرنسل ثم توفيت لط. فق وتركت ينتاتسمي فاطمة أم توفى على ونرك بنتاتسمي زينب ثم توفيت فاطمة بنت لطيفة عن غيرنسل فالى من ينتقل نصيب فاطمة المذ كورة فاجاب الذىظهر لى الآن ان نصيب عبد القادر جمعه يقسم من هدا الوقف على ستين جزاله بدالرجن منها أثنان وعشرون ولملكة أحدعشر ولزيذب سبعة وغشر ون ولايستمرهذا الممكم في اغضام بال كل وقت يحسبه فالوسان ذلك انعيد القادر المانوفي انتقل نصيبه الى أولاده الثلاثة وهم على وعروولط فة للذكر مثل حظ الانثيين فلعلى خساه واعمر وخساه والطمفة خسه وهذاهو الظاهر عندنا ويحفل انه يقال بشاركهم عبد الرجن وملكة وادامجد المتوفى فيحياة أبيه ونزلامنز لة أبيهما فيكون لهما السيعيان ولعدلي السيعيان وادروالسيعان والطيفة السينعوهذا وانكان محتملاقهو مرجوح عندنالان التمكن فى ماخذه ثلاثة أمور أحداهاان مقصود الواقف ان لا يحرم أحد مرذر يتموهذا ضعيف لان ألق صداد الميدل عليها اللفظ لا نعتبر الثاني ادخالهم في الملكم وجعل الترتيب بين كل أصل وفرعه لابين الطبقتين جمعاوهذا محتمل ليكنه خلاف الظاهر وقدكنت ملت اليه مرأة في وقف الفظ إقتضاء فيه لست اعم في كل ترتيب الشالث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي قام ولد مقامه وهذا قوى لكن اغمايتم لوصدق على المتوفى حياة والده انه من أهل الوقف وهذه مسئلة كان وقع مثلها

( قُولُه رُعِمَا يِتَذْبِهِ لَهُ ) خَاصَلَ فرقه ان اهل الوقف من رجم اليه الوقف بالفعل والموتوق عليمه منأله الوتف بالقوة (قوله فاداوقف مثلاعلى زيدالخ) لايخفي انزيد اموقوف عايه لانهمين قصده الواقف يخصوصه كالهمراهل الوقف فبين الافظين عوم وخصوص مطاقي وأباوقوف عليه اعتمطلقاوه ذاظاهر يعدتها مانعرا ليسامن اهمل الوقف لموقوف عليه فقط ( قوله الى مادل عليه لفظ وانغيها) بونده ماذك روالخصاف قال الاثرى الرحدلا لوقال ارضى هذه صدقة موفوفة الدعزوجل ابداءلي فلان ابن الان والان ابن الان م من إعدها على المساكين غنمات منها ولم يترك والداك ان نه يبه من ذلك للساقى منهدا فعات احدهما وترك ولداقال يرجع نصيبه للساكين ولايكون ذلك الساف منهمامن قبسل ان الواقف انما اشترط الأيزجع نصبب الذي عوث منه مما الى الباقى اذالم بترك الميت وارثافهذا قسد ترك وارثا وهو واده قلت فلم لا يجمل بتصيب الميت منهما لواذه قال من قبدل ان الواقف لم يجعل ذلك لولدا لميت

فى الشام قبل التسعين وستماية وطابوا فيما نقلافل بجدره فارسلوا الى الديار المصرية يستلون عنها ولاادرى ما اجابوهم اسكني رايت بعد ذلك في كلام الاصماب فيها اذا وقف على أولاده على ان من مات منهم التقل نصيبه الى اولاده ومن مات ولاولدله انتقل نصيبه الى الماقين من أمل الونف فمات واحدعر ولده التقل نصيبه البه فاذامات آخرعن غيروادا تثقل نصيبه الى اخيه وابن اخيه لانه صارمن أهل الوقف فهذا التعليل يقتضي انه اغاصار من اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده ليس من أهل الوقف واله أغما يصدق عليه اسم أهل الوقف اذا آل اليه الاستعقاق قال وعايته به ادبين أهل الوقف والموقوف عليه عوماوخه وصامن وجمه فاذاو تفمثلاعلى زيد ثمعلى عروام على أولاده فعمر وموتوف عليه في حياة زيد لاله معين قصده الواتف مخصوصه وسماه وعينه وليسمن أهل الوقف يي بوجد شرط استحقاقه وهوموت زيدوا ولادماذا آل اليهم الاستحقاق كل والدمنهم منأهل الوقف ولابقال في كل واحداله موقوف عليه بخصوصه لانه لم يعينه الوافف واغمأا اوقوف عليه جلة الاولاد كالفترافال فتبين بذلك ادابن عبد القادروالدعبد الرحل لم يكن من أهل الوقف أصلاولا ، وقوفا عليه لان الواقف لم ينص على اسمه قال وقد يقال انا لمترفى في حياة أبيه يستحق انه لومات أبوه جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق الى أرلاد مقال وهــذا قد كنت في وقت المحثه ثمر جعت عنه فان فلت قد قال الوا قف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشئ فقد سهاه من أهل الوقف مع عدم استحقافه فيدل على انه اطلق أهل الونف عملي من لم يصل اليه الوقف فيذخل مجدو الدعبد الرجن وماسكة فىذلك غيسقحة بأن وتمحن انمبائر جمع فى الاوقاف الى مادل عليمه لفظ وأقفيها سمواوا فق ذلك عرف الفقهاام لا قلت لا نسلم مخالفة ذلك لما قائماه امااً ولا مدلانه لم يقدل قبسل استحقاقه وانما قال قبل استعقاقه لشئ أهجوزان بكون قداستحق شياصاربه من أهل الوقف ويترقب استعقاقا آخر فيموت قبله فنص الواقف على از ولده يقوم مقامه في ذاك الشي الذي لم يصل اليه ولوسلمناانه قال قبل استحقاقه فيحتمدلان يقال انالموقوف عليه أوالبطن الذي بعده وان وصل اليه الاستحقاق اعنى انه صار من أهل الوقف قد يتأخر استحفاقه امالانه مشروط عدة كقوله في سنة كذاف موت في اثنائها أوما أشبه ذلك فيصم ان يقال ان هـ ذام أهـ ل الوقف والى الان مااسنعق من الغدله شيأ امالعدمه اوامالعدم شرط الاستحقاق بمضى الزرن أوغيره هاذاحكم الوفف بعده وتعبدالقادر فلماتون عروعن غيرنسل انتقل نصيبه الى اخوته علابشرط الواقف لمن فى درجته فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما اثلاثالعلى الثلثان للطيفة الثلث ويستمر حرمان عبد الرجن وملسكة فلاماتت لطيفة انتقل نصيبها وهوالثلث والى ابنتها فاطمة ولم ينتقل الى عبد الرجن وملكة شئ لوجود أولادع بذالقادر وهم يحجب ونهما لانهم أولاد موقد قدمهم على أولا دالا ولاد الذين همامنهم ولما توفي على ابن عبد القادر وخلف بنته زينب احدمل ان يقال نصيبه كله وهو ثلث أنصيب عبد القادرالها علا بقول الواقف من مات منهم عن ولدا متقل نصيبه لولده وتهقى هي و بنت عتم المستوعدة بن نصيب حدها الزينب ثلثاء ولفاطمة ثلثه واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر كله يقسم عسلي أولاده الآن عملا بقول الواقف شمعلى اولاده شمعملي أولاد أولاده فقدا ثبت لجميع أولاد الاولاد استحقاما مدالاولاد والماجح بناعب دالرجن وماحكة وهمامن أولاد الاولاد واذا أنقرض

**Keke** 

(قوله مشكولا فيه) وقوع الشاك باعتبا رتمارض شرطى الواقف المذكورين (قوله قاسقينا الى عدد الخ) لانافضرب مخرج المندس وهو ثلاثة بعمل مسة عشر وهو ألاثة بعمل مسة عشر وهوارية بعمل مسون قضمها اثنا عشرو ثلثها اربعة وربعها ثلاثة

الاولادوال الخب فيستحقان ويقسم نصيب عبدالقادر يين جيسع اولاد أولاده فسلام عسل لزينب جيدع نصيب أيهاو ينقصما كان يددفاطمة بنت اطيفة وهدا امراقتضاه النزول الحادث بانقراض طبقة الاولاد المستفادم شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعدهم فلاشكان فيدعف الفة نظاهر قوله ان من مات فنصيبه لولده فان ظاهر ويقتضي ان نصيب عدلى لبنت وزينب واستمرار عسيب اطيفة لبنتها هاطمة فخالف اهباذا العمل فيرماجيعا ولولم نخالف ذلك لزمنا مخسالفة قول الواقف أن بعد الاولاد يكون لاولاد الاولاد فظهاهره يشمل الجميع فهذان الظاهران تعارضا وهوتعارض فرى صعب ليس في هذا الوقف محل اصعب منه وايس المتر جيم في م بالهين بله ومحل نظر الفقيمه وخطر لي فيمه طرق منها ان الشرط المقتضي لاستحقاق أولاد الاولاد جيعهم متقدم في كلام الواقف والشرط المقتضى لاخراجهم بقوله من مان انتقل نصيبه لولاه متأخر فالعمل بالمنقدم اولى لان هذا لبس مر باب النديخ حتى يقال العمل بالمتأخرا ولى ومنها ان ترتيب الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى واده فرع وتفصيل لذلك الاصل فسكان التمسك بالاصل اولى ومنها ان من صيغته عامة بقوله من مات وله ولدصالح لكل فردمنهم ولمجموعهم وإذا اربد ججوعهم كان انتقار نصور بجوعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان اعمالاله من وجه معاعمال الأول وان لم يعمل بذلك كان الغاء للاول من كل وجه وهو من جوح ومنها اذا تعارض الآمر بين اعطاه بعض الذرية وحرمانهم تعارضالا ترجيح فبه فالاعطاا ولى لانه لاشك انه اقرب الى غرض الوافقين ومنهاان سقعقاق زينب لاقل الآمرين وعوالذي يخصها اذاشرك بدخ وبين بقية اولاد الاولاد محقق وكذا عاطمة والزايد على المحقق في حقهامشكوك فيه ومشكوك فى استعقاق عبد الرحن وملك له فاذالم يحصل ترجيح فى التعارض بين اللفظين يقسم بينهم فيتمسم بين عبدالرجر وماحكة وزينب وفاطمة وهل يقسم للرجل للذكرمثل حظ الانشيين فيكون لعيد الرجن خساه والحكل واحدةم الانأث خسه ظرا البهمدون اصولهماو ينظراني اصولهم فيتزلون منزلتهم لوكانوا موجودين فيكون لفاطمة خسه ولزينب خساه ولعبد الرجن وملكة خساه فيمه احتمال وأناالي الشاني اميسل حتى لايفضل فغذع لي فغبد في أنقدار بعد تبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة عن غدير نسل والباقون من اهل الوقف زينب بنت خالها وعبد الرحن وملكة ولداعها وكلهم في درجتها وجب قسم نصيبها بيئهم لعسد الرحن نصفه والمكةر بعه ولزينس بعه ولانقول هنا ينظر الى اصولهم لان الانتقال من مساويم ومن هوفي درجتهم فكان اعتبارهم بانفسهم اولى فاجتمع لعبد الرحن وملكة الخمسان حصلالهما جوتعلى ونصف وربسع الخمس الذي اغاطمة بيتهما بالفر يضنة فلعبد الرجن خس ونصفخس وثلث خس وللمكة ثلثانج سوربع خس واجتمع لزينب الخمسان عوت والدهاور بدع خس فاطمة فاحتجنا الى عد ديكون له خس ولمنمسة ثائور بع وهوستون فقسمنا نصيب عبدالقادرعليه لزينب خساءور بمخسه وهو سبعة وعشرون ولعبد الرجن اثنان وعشرون وهوخس ونصف خس وثلث خس ولملكة احدعشروهي ثلثا جس وربع عس فهدام ظهراى ولااشتهى احدامن الفنها يقلدني بل ينظر لنفسه انتهى كالرم السبكى رجه الله بحمد الله تعمالي قائه الاسيوطى قلت الذي يظهر اختياره اولادخول عبدالرجن وملكة بعديموت عبدالقادر علابقوله ومن مأت ملاهل

الوقف الى اخر موماذ كر مالسيكي من الدلايطاني عايد الدمن اهل الوقف عنوع وماذكره في تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبسل استعقاقه الذي لم يدخر في الاستصفاق بالكاية وأكمه بصددان بصيرالبه وقوله اشئ من منافع الوقف دليل قوى لدلك فأنه نسكرة في سياق الشرط وفي سياق كلام معناه النفي فيعم لان المفتى ولم يستحق شيا من منا فع الوقف وهذا صريح فى ردالتاً ويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استعنى ماكان يستعقه التموفي لوب في حيالى ان بصير له شي من منافع الوقف فهدو الالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحداد وايضالوكان المراد مافاله السبكي لااستغنى عنه بقوله اولاعلى ان مرمات عن ولدعادماكان جار بإعليه على ولد مفانه يغني عنه ولا بنافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بشم لان ذلك عام خصصه هدذا كاخصصه ايضا قوله على ان من مات عن ولد الى اخره وايضافانا اد علنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه الغاءهذا الكلام بالسكلية وان لايعمل في صورة لانه على هذا التقدير اتمايستسق عبدالرجن وماكة الماستوياني الدرجة اخذام وقوله عادعلي مرفي درجتسه فبقى قوله ومن مات قبدل استحقاقه الى اخرهمهملا لايظهرله اثرف ورفيخ الفسااذا اعملناه وخصصنا بهعوم الترتيب فأن فيه اعمالا للكلامين وجعا بينهما وهذا احرينبني ان يقط عبه حينئذ فنقول لما مات عبدالفادر قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدى ولده اسباعا لعبدالرجن وملكة السبعان اثلاثا فلما ماتعر وعن غيرنسل انتقل نصيبه الى اخويه وولدى اخيه فيصر برنصيب عبدالقادركاه بينهم لعلى خسان وللطيفة خس ولعبد الرجن وملكة خسان اثلاثاولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكاله لينتها عاطمة والماتعلى أنتقل نصيبه بكإله لبنته زينب ولماتوفيت فاطمة بنت لطيفة والباقود في درجتما زينب وعبد الرجن وملكة قدم نصيبها بينهم للذكرمثل حظ الاناءيين اعتبارابهم لاباصولهم كاذكره السبكي لعبدالرجن نصفه ولسكل بنشر بعفاجتمع لعبدالرجن عوتعروخس وثلث وعوت فاظمة نصف خسوللكة عوتعرو ثلثاخس وعوث فاطمة ربع خس فيقدم نصيب عبد القبادرستسين جزاءلزينب سبعسة وعشرون وهي خسسان وزبه عنجس ولعبدالرسس أثنيان وعشرون وهي نعس ونصف خس والشخس وللكة احدعشر وهي المناخس وربع فصم ماقاله السبكي لمكن الفرق بعدم استجفاق عبدالرجن وملكة والجزم مينثذ بعصة هذه القسمة والسبكي تردد فيما وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في ذلك وسئل السبكي ايضاعن رجل وقف وقفاعلى جزة ثم اولادهمم اولادهم وشزط ان من مات من اولاده انتقل نصيبه الى الباتين من اخوته وهنمات قبل استعقاقه لشئ من منافع الوقف وله ولداستحق ولدهما كان يستحقه المتوفى لوكان حياف أت خزة وخلف ولدين وهما عماد الدين وخديجة وولد ولدمات ابوه في حياة والده وهو نجم الدين بن مؤيد الدين ابن جزة فأخذ الولدان نه يبهما وواد الوادنه يب الذي لوكان ابوه حيالاخذه عماتت خديجة فهل يختص اخوها بالباقى اويشاركه واداخيه نجم الدين فاجاب بانه تعارض فيه الافظان فيحتمل المشاركة ولكن الارج اختصاص الاخ ويرجبه ان التنصيص على الاخوة وعلى الباقين منهم كالخاص وقوله ومن مات قبسل الاستعقاق كالعام فيقدم الخاص على العام انتهى هذ آخرمااورده الاسيوطى رجه الله في هدده المسئلة والالذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل

(اوله في مادم الحراج) عداف موقع التفسير لان النهط في عنى النني (نوله تعارض هذان الفظان الخ) قان قولمسنمات قبل استعقاقه لشي من منافع الوقف وله ولداستعنى ولده ماكانسققه التوفي يقندى ان نعم الدين سف فاستحقه والده في مصنه اذلوكان موجودا لشارك اغاءعادالاين وتولهمن مات من اولاده التقسل أعديه البائين من أعوثه علد معنزنا يخنق الدين

ماخالف فيدالاسيوطي ثماذكر بعذه ماعندى في ذلك واغا الملت فيها اسكارة وقوعها وقد افتيت فيمام ارا الماحاصل السؤال ان الواقف وقف على ذريته مرتبابين البطون بم للذكرمثل حظ الانشبيز وشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولداليه وعن غير ولدالي من هو فىدرجت وانمن مات قبل استحقاقه وله ولدقام واده مقامه لوبقي حياف ات الواقف عن ولدين عمات احدهاعن الاثةو وادى ابن لميستحق عمات النان وزالت القعن والدين عم مات واحدعن غسير نسل عمات احدالولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ماخي المتوفى وهوالنصف مقسوم بسين اولاده الثلاثة ولاشئ لولدى ابنه المنوف فيحياته ومن مات من الثلاثة عن غيرتسل ردنصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن ماتءن وادفنصيبه لهمادام اهل طبقة ابيه غمر مات بعدهم يقمم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوبة فيدخل ولدالمتوفى حياة أبيه فتنتقض القسمة عوت الطيقة الثانية ويزول الحسفن وادى المتوفى فى حياة ابيه عملا بقوله ثم على اولاد اولاده وانه الما يعمل بقوله من مات عر ولدانتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الاول خن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الريسع على هذافاذالم يبق احدمن البطن الاول تنتقض القسمة وتمكون بينهم بالسوية فن ماتمن اهل الثانى عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة فتنتقض القسمة ويقم بينهم السوية وهكذايفعلف كل بطن وحاصل مخالفة الاسموطى له في شئ واحدوهوان اولادالتوفى فىحياة أبية لايحرمون مع بقاالطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم ووافقه على النقاض القسمة قلت امامخالفته في أولاد المتوفى في حياة ابيه فواجبة لماذ كره الاسيوطى واما قوله تنتقض القسمة بعددانقراض كل بطن فقدا فتى به بعض على العصرو عزوا ذلك الى الخصاف ولميتنبهوا لماصوره الخصاف وماصوره السبكي غانااذ كرحاصل ماذكره الخصاف بالاختصاروا بين مابينهمامن الفرق فذكر الخصاف صورا الاولى والف على ذريته بلاترتيب بين المطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتنتقض القسمة في كل سنة بحسب قلتهم وكثرتهم الثانية وقف عليهم شارطا تقديم البطن الاعلى ثموثم ولم يزد فلاشئ لاهل البطن الثاني مادام وأحدم والاعلى ومن ماتعن ولد فلاشئ لولده ويسقى في من مات ابوء قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لأمع الاول لكونه منهم الثالثة وقف عدلي ولد، واولادهم ونسلهم لايدخ ـ لولدمن كأن أبومات قبل الوقف لكونه خصص اولاد الولد الموقوف عليه فغرج المتوفى قبله الرابعة وقف على اولاده واولادا ولاد ودريته على ان يبدأ بالبطن الاعلى تموثم قلمالاشئ البطن الثماني مادام واحدمن الاعلى فلومات واحدمن البطن الثماني وترك وادامع وجود الاعلى مانقرض الاعلى فلامشار كة لهمع البطن الثاني لانهمن الثالث فاذا انقرض الشانى شارك الثالث الحسامسة ونفعلى أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله ولم يرتب وشرط أن من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة الغله يين الولدوولد الولد بالسوية الماب المتوفى كالولده فيكون لهذا الولدسم مان سهمه المجعول لهمعهم بالسوية وماانتقل أأميه من والده السادسة وقف على ولده اصلبه ذكر او أنثى وعلى أولاد الذكور من ولده وأولاد اولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلة بين ولدهذكر اوانثي وأولاد الذكورذ كراوأ تثي بالسوية فيدخل أولاد بنات البنين فلوقال بعده يقدم الاعلى غوغ اختص واده اصلبه ذكراوانثى فاذا انقرضوا صار لولد البنين إدون أولا دالبنات ثملاولا دهؤلا ابدا السابعة وقسف على بناته

( دوله ودافقه الخ) فية نظرلان كلام السيوطئ لابظهرمنه نقض القسمة نعمصلي كالرم السبكي وقديقال أنعدم تعرضنا لنقض القسمة بالردعيلي السبكي دليسل عمليا الموافقة (قوله فقدافتي به الخ) كانه يزعهم انههم مخطؤن وهو مسبب والامر بالعكس ولاسيما وقدافتي بهافاضل المنفية والشافعية كعبد البرابن الشعنة وتبعمه نورالاين المحلى الشافعي وبرهان الدين الطرا باسي المنسف ونور الدين المطرابلسي والعمدة المحلى الشافعي وشهاب الدين الرملي وبرهان الدين ابن شريف وعلاء الدين الاخسيمي وغيرهم ( فوله الثالثة) قيلعليه لايظهراخواج م مات ابوه قبل الوقف فان الظا مرمن ال الواقف التعميم بمثله وكونه يحرم بسبب موت ابيسه بعيد والجوابان هولاا لاولاد انماحرموالانه اضافهم الى الصمير العائد على الموقوفءايهم وليسالا للوجودين

واولادهن وأولاداولادهن وحكمه انالغلة لبنائه ونسلهن فلوقال يقدم البطن الاعلى أتبسع فانشرط بعدا لقراضهن ونسلهن لواده الذكور ونساهم اتبع فأن مات بعض واده الذكورعن أولاد وبقى البعضولهمأولادوحكمه عندعدم الترتيب ان الغله لهمسوا فأن رتب فالغلة للبانين من ولده هاذا انقرضوا كانت لولدالتوفي (الشامنة) وقف على ولده وولدولده ونسلهم مرتبا شارطاان من ماتعن ولدفنصيبه له وعن غير ولد فراجع الى الوقف وحكمه أن الغلة للاعلى مم ومم فأن قسمت سنين م مات بعضه معن نسل قال تفسم على عدد أولاد الواقف المحودين يوم الوقف وعلى أولاه الحادثين له بعده فأاصاب ألاحد الخذوة وما اصاب الميت كان لولده وانماجه للولدمن مات حصة ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف شرط تقديم الاعلى الكونه فال بعده ان من مات عن ولد فنصيبه له وكذا لومات الاعلى الاواحدا نععلسهم المتلابنه وانكان والبطن الشالث معو جود الاعلى واوكان عددالبطن الاعلى غشرة فات اثنان بلاولدونسل ثممات اخران عن ولدا كل ثم مات اخران عن غيرولد وحكمه انتقسم الغلة على ستةعلى هولاالار بعة وعلى الميتين الذينتر كااولادا فالصاب الاربعة فهولهم ومااصاب الميتين كان لاولادها ولومات واحدمن العشرة عن وادثهمات عانية عنغير نسل تقسم على سرمين سهم العي وسهم لليت يكون لاولاده فلوقسم الهاسنين بين الاعلى وهم عشرة ثممات اثنان عن غمير ولد ثممات واحد عن اربغة أولا دووا حدعن أولادتم مات من الار بعدة واحدو ترك ولداومات اخر عن غدير ولد تقسم الغدلة على عمانية فااماب الاحما اختذوه ومااصاب الموتى كان لاولادهم لكل سهم اسه ثمينظر الى مااصاب الاربعة يقسم ارباعا فيردسهم من ماتعن غير ولدالي اصل الوفف فتعاد الفيمة على ثمانية فبالصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيم الميت الذي مانءن ولدا ثلاثا فااصاب الميت كان لولده فالواعت احدمن البطن الاعلى ومات واحدمن الثانى عن ولداومات بعض الاعلى ثممن الشانى زجل أور جلان عن ولدوحكمه أنه لاشئ لولدمن مات قبل أبيه ولالاولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم اعاد الامام الخصاف رجيه الله الصورة الثامنة من غسيرز بادة ولانقص وقرع ان البطن الاعسلي لو كانواء شرة وكان لهم اسان ما تاقبل الوقف وترك كل ولدا الاحق لهمامادام واحد من الاعلى لانهما من البطن الشاني فلاحق لهسماحتي ينقرض الاول فساومات العشرة وترك كلولدا أخسذ كل نصدب أيسه ولاشئ لولدمن مات قبل الواقف وان استووافي الطبقة فأن بق منهم واحد ومتعلى عشرة في أصاب الحي أخذه وماأصاب الموتى كان لاولادهم فانمان العاشرعن ولدانتقلت القسمة لانقراض البطن الاعلى ورجعت الى البطن الشائي فينظر الى أولاد العشرة وأولادا لميت قبل الوقف فيقسم بالسوية بينهم ولايرد نصبب من مات الى ولده الاقبل انقراض البطن الاعلى فيقسم على عدد البطن الاعلى فا أصاب الميت كان لولده فاذا انقرض البطن الاعلى نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الشاني ولم نعمل باشتراط أنتقال تصيب الميت الى ولده هنال كون الواقف قال على ولده وولدولده فلزم دخول أولاد من مات قبل الوتف فلزم نقض القممة فلولم يكن له ولدالا العشر قضا تواوا حدا بعد واحد وكامامات واحدترك اولاداحتي مأت العشرة فنهم من ترك خسة أولادومنهم من ترك ثلاثة أولادومنهم ورزل مستة أولاد ومنوسم منترك واحدا اليس قلت فنمات كان نصيبه لولده فلمامات

(قوله فالقول بنقض القسمة الخ) قيل عليه لبس كذلك بل بناه المنصاف على ماد حكرة بقوله في جواب قول السائل فسلم كان هده والعمول به وتر كت قوله فان حدث الموت على احدم نهم كان نصيبه مردود الى ولا موالى ولا والى ولا والى ولا والى ولا والى ولا والى ولا والى ولا ولا والى ولا والى ولا والى ولا والى ولا والى ولا والمناب النافسة ويجب حقمة ويها بنفسه لا با بيه قعما فا بذلك وقسمنا الغسلة على عدده موقوضيه ان الواقد فعلى الصفحة الشروحة قدرتب في وتفسه ترتيبا يقتضى استحقاق البغان الاعلى مردود الولاد والمن مقد ما عمل في مردود البطن الاعلى عبد المناب المناب المناب المناب المناب المناب الفرع مدال والمناب المناب المناب

أفرادوهو ترتيب الفرح عدلى اصدله وعدم حرمان احدمن البطن بفرع غيره وترتسب حدادوهوترتيب استحقاق جلة البطن الثاني غسلى انقر اض جلة البطن الاول وهوتر تسيب جملي فيحكون الونف مضمرا فى البعان الذى يليه و يبطل حكم ما انتقل من اليت الاعلى الى وقدة من الاسفل ويستدق جيم الوقف جميع البطن الثانى ولميبق حينتذهن بحتاج فيهاالي انتقال نصيب احدد الى ولده لاستواءاهسل البطن ف الاستعقاق وهذا التعليل من الخصاف يقتضي ان الظاهر انيقال يقتضي ان الشرطين في كلام الواقف متعارضان ورج الثاني لاستحقاتهم بانفسهم واستحقانهم فى الاول باباتهم والاستحقاق بالنفس مقدم عدلى الاستعقاق بالاب (قوله فان كان هـ داراي السبكي الخ)عدم الثعويل ان کان بجرد کونه کلام السبكي فهومن عدم معرقة

العاشركيف تفسم الغلةقال انقض القدء قالاولى واردذاك الى عدد البطن الثماني فانظر جماعتهم فاقسههاعلى عددهم وببطل قوله منمات عن ولدانتقل نصيبه لولد الان الامر يؤول الى قوله و ولدولدى وكذلك لومات جيم ولدولد الصاب ولم يبق منهم احدة فظر ناالى البطن الثالث فوجدناهم ثمانية انفس وكذلك كل بطن يصيرلهم فانمانقهم عملي عددهم ويبطل ما كان قبل ذلك انتهجي فأخذ بعض العصريين من الصورة الثامنه وبيان حكمها ان الخصاف قائل بنقض القسمة في مثل مسئلة السبكي ولم يتأمل الفرق بين الصورتين فان في مسئلة السبكى وقف على اولاده ثم اولاد هم بكامة ثم بين الطبقتين وفى مسئلة الخصاف ونف على ولده وولدولده بالواولا بثم فصدر مسئلة الخصاف اقتضى اشتراك البطن الاعلى مع السفلى وصدرمستلذ السبكي اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعدمه مبئي على هذا والدليل عليه ان الخصاف بعدما قرر نقض القسمة كاذ كرناه قال فان قلت فلم كان هدا الفول عندك المعمول بهوتر كتقوله كالماحدث على احدمتهم الموت كان نصيبه مر ذودا الى ولده وولد والده ونسله ابداماتنا سلوا قلت من قبل انا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة و يجبحه فيها بنفسه لابابيه فعملنا بذلك وقدمنا الغلة على عددهم أتهى فقد أفادان سبب نقضم ادخول ولدالو لدمع الولد بصدرا المكلام فاذا كان صدر ولا بتناول ولدالولد مع الولد بل مخرج له كيف يقال بنقض القسمة فان قلت قدصد قت ان الخصاف صورها بالواووا كن ذكر بعدهما يفيد معنى ثموهو تقديم البطن الاعلى فاستو ياقلت نعم الكن هواخراج بمدالدخول في الاول بخلاف التعبير بق من أول المكارم فان البطن الشافي لم يدخل مع البعان الارل فكيف يصح ان يستدل بكلام الخصاف على مسئلة السبكي مع ان السبكي بني الفول بنقض القسمة على ان الواقف اذاذ كرشرطين متمارضين يعدل باولهماقال وليس هفدامن باب النسفخ حتى يعمل بالمتأخر فانكان همذارأي السبكي في الشرطين فلا كالرم في عدم التعويل عليه وانكان مذهب الشافعي رجه الله فهومشكل على قولهم أن شهرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضي العمدل بالمتأخروحيثكان مبنى كلام السبكى على ذلك لم يصح القول به على مذهبنا فان مذهبنا العمل بالمتأخر منهمماقال الامام الخصاف انه لوكتب في أول المكتوب بعد الوقف لايباع ولايوهب وكتب في آخره على أن لفلان بي-عد لك والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال فالرمن قبلان الاخرناسنخ للاول ولوكان على عكسه امتنع بيعما نتهي فالحاصل ان الوانف اذاوقف على أولاد وأولاد أولاد وعلى أولاد أولاد أولاده وعلى ذريته ونسله طبقة بعد طبقه وبطنابه ذبطن تحجب الطبقة العلما السفلى على ان من مات عن ولدانتقل نصيبه

مقام السبكى فانه بلغ رتبه الاجتهاد وايضا اذا كان الكلام معها يجب الالتفات اليهون كان قائله غير مشهور وهدا الكلام متجه على منافع المرمن الكلام متجه على مذهبهمان الوقف اذا تربيغ رد قول الواقت كذا فالشرط الثاني كان على المرمن مده فولم من المرمن المرامن المرمن الم

الى واده ومن مات عن غير وادا نتقل نصيبه الى من هوفي درجته و ذوى طبقته وعلى ان من مات فبل دخوله في هذا الوقف واستعقاقه اشئ من منافعه وترك ولداأ وولد ولدأ واسفل من ذلك استعقما كان يستدقه ابوه لوكان حياهذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة الكن بعضهم بعبر عنها بثم بين الطبقات و بعضهم بالواوفان كان بالواويقسم الوقف بين الطبقة العلياو بين أولاد المتوفى في حياة الواقف قبل دخوله فلهم ماخص آباهم لوكان حيامع اخوته فن مات من اولاد الواقف وله ولد كان نصيبه اولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاخوته فيستمر المال كذلك الح انقراض البطن الاعلى وهي مستلة المنصاف التي قال فيها سقض القسمة حيث د كريا وا ووقد علمته وان ذكر بشم فن مات عن ولدمن اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستمر له ولاينقض اصلابعد ، واو أنقرض أهل البطن الاول فاذا مات احدوادي الواقف عن ولدوالآخر عنءشرة كان النصف لولدمن مات ولدوالنصف الاخر للعشرة فاذامات أبنا الواقف استمر النصف الواحد والنصف للهشرة وأن استووافي الطبقة فقوله على أن من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون فلابراعي الترتيب فيه من كان له شئ بتقل الى ولده وهكذاالي آخر البطون حتى لوقدران الواقف ماتعن ولدين ثمان احده همامات عن عشرة اولادوالشانى عن ولدوا حدوالولدخلف ولداواحداوهكذاالي البط العاشرو من مات عن عشرة وخلف كل اولادا حتى وصلوا إلى المائة في البطن العاشر بعطى للواحد اصف الموفف والنصف الأتخر بين المائة وأن استو وافى الدرجة شماعلم أن المرادمن تولهم تعجب الطبقة العلباالطبقة السفلي الدائلم بشترط انتقال نصيب من مأت أواد وأن كل اصل يحجب فرعه وفرع غيره فلاحق لاهل البطن الثاني ماذام واحدمن البطن الاول، وجود أوان اشترط الانتقال الى الوادفا ارادان الاصل يحسب قرع نفسه لافرع غسيره لمكريقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطنا بعدبطن غريقولون تعجب الطبغسة العليا السفلي ولاشسك أنهمن باب لتأكيدوان حجب العلم الدخلي مستفادمن قوله طبقة بصدطبقة وبطنا بعد بطن ونسلا بعسدنسل ولاشسك انداذا جسع بينثمو بيرما ذكرثاه كانعابعسدتم تأكيدالان ترتيب الطيقات مستفادمن ثم كاأفاده ألطرسوسي فى أنفع الوسائل ثم اعلاان العلامة عمد البرابن الشصنة نقل فيشرح المنظومة عن فتأوى السبكي واقعتين غييرما نقله الاسبوطي وذكران بعضهم تسب السبكي الى التناقض و حكى عنده انه كتب خطه تعت جواب ابن القماح بشئ م تبين له خطاؤه فرجم عند واطال في تقريره ونظم للواقعة ابيا تافن رامز يادة الاطلاع فليرجع اليه ولم تزل العلماء في سائر الاعصار مختلفين في فهم شروط الواقفين الامن رجه الله والله الموفق والميسر احكل عسير وتنبيه كه يدخل فى هذه القاعدة قولهم التأسيس خيرمن التأكيد فاذا داراللفط بينهما تعمين الجلءلي التأسيس ولذا فال امعان الوقال لزوجته انتطالق طالق طالف طلقت ثلاثافان قال أردت به التأكيد صدق ديانة لافضاء ذكره الزيلهي في السكنا بإت وفي الخلاصة اذا حلف على أمر ان لا يفعله ثم حلف في ذلك المجاس أوفي بجلس آخران لايفعله أبدائم فعسله ان نوى يمينا مبتدأ أوالتشديد أولم ينوشيأ فعلمه كفارة عينين وان نوى بالثاني الاول فعليه كفارة واجدة وفي التحريد عن أبي حنيفة الذاحلف بإيمان فعلمه لكل يمين كفارة والجحلس والمجالس فيه سواء ولوقال عنبت بالثاني الاول لم يستقم ذلك في الين بالله تعالى ولوحلف بحية أرعرة يستقيرونى الاصل أيضالوقال هويهودى وهونصراني

(قولهان ارشارط) منى على ما توهه من ان الاصل بحيث ما توهه من ان الاصل بحيث في على الوقف ولد من مات قب الوقف فانه بحيث الطبقة لا المونه اعلامن طبقته لا المقدى ولد الولد للهذ كور المعان في طبيقته فالاطلاق مع من في طبيقته فالاطلاق مع من في طبيقته فالاطلاق المعان مع من في طبيقته فالاطلاق المعان الصوابان شطا (قوله تعين المحل على الصوابان يقول الاولى المعمل عدلي التماسيس لان غميرية التماسيس لان غميرية المعان التماسيس لان غميرية الماسيس لان غميرية الماس

(قولەقھماعىنان) ھى لتعدد المحاوف علمه بخلاف ماقبله (قوله لايجوز نقله بالمنى) اذيعمزغبرةعن الاتسانيه ومشله ماتعيد بالفاظه كألاذان والتشهد والملاف فينقل المديث العني في غيرهذين ( قوله قضى بذلك الر) حاصل انالم ادرالضمان ضمان خاص ويرد علمه أن العيبرة لعسموم اللفظ لاخصوص السبب (قوله والحاصل الح) بشكل عليه مستلة الكفيل المتقدمة فانها لاماك فمرااصلامع الهذكر الهوطيب الاصل اهجوى اختصار ( قولة وامامنة ولمشايخنا ) بعدم بياض (قوله السوال معاد الخ) أستشى منهامافية الخانية قالت لزوجها طلقني تالانا فقال انت طالق فهي واحدة الاان يمنوى الثملاث واوقال فعلت اوطلقنك فثدلاث ان فعسل كذايمين واحدة ولوقال هو يمودى ان فعسل كذا هو نصرانى ان فعل كذا فهما يمينان وفي النوازل رجل قال لا خروالله لاا كامه يوماوالله لاا كامه شهر اوائله لاا كامه مندة ان كامه بعد سلامة فعليه عدشهر فعليه عين واحدة وان كامه بعد سنة قلاشئ عليه انتهى مافى الخلاصة

والقاعدة العاشرة

الخراج بالضمان هوحديث صعيم رواه أجدوا بوداود والترمدي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حسدبث عائشة رضي الله عنها وفي بعض طرقه ذكر السبب وهوان رجـ الاا بتاع عبدافاقام عندهماشاء الله أنيقم ثم وجدبه عيبافا اصمه الى الني صلى الله عليه رسلم فرده عليه فقال الرجل بارسول الله قد استعمل غلامي فق ل الخراج بالضمان قال أبوعبيد الخراج فى هذا الحديث غلة العبديشتريه الرجل فيستعمله زمانا ثم يعثرمنه عملى عيب داسه الباتع فيرده ويأخذج بعالثمن ويفو زبغلته كلهالانه كانفي ضمانه ولوهلك هلا مرماله انتهى وفى الفائق كاماخ ج منشئ فهوخراجه فغراج الشجرة ر موخراج الحيوان در و ونسله انتهى وذكر فخزالاسلام فيأصوله ان هذا الحديث منجوامع الكام لايجوزنقله بالعني وقال اصابنا في ماب خيار العيب إن الزيادة المنفصلة الفسير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد بالميب كالكسب والغلة وتسلم للشترى ولايضر حصولهاله مجانا لانهالم تسكن جزأمن المبيع فلم يملكها بالثمن وانماملكها بالضمان وبمشله يطيب الربح للجديث وهناسؤ الان لمأرها لاصحابنا أحدها لوكان الخراج في مقابلة الضمان لسكانت الزوائد قبسل القبض للبائع تم العقد أوانفه خ الكونه من ضمانه ولافائل به وأجيب بان الخراج يعلل قبدل القبض بالملك وبعذبه وبالضمان معاوا فتصرفي الحديث عملي التعليل بالضمان لانه أظهر عند دالباثم وأقطع لطلبسه واستبعاده أن الخراج للشترى الثاني لوكانت الفسلة بالضمان لزم أن تكون الزوائد للغامب لانضمانه أشدمن ضمان غيره وبهذا احتبر لأبى حنيفة فى قوله ان الغاصب لايضمن منافع الغصب وأجيب بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك فى ضمان الملك وجعل الخراجان هومالكه اذاتلف تلف على ملكه وهوالمشترى والغاصب لاعلك المغصوب وبان الخراج هوالمذافع جعلهالمن عليمه الضمان ولاخلاف ان الغاصب لاءلك المفصوب إلى اذا أنافه افالخلاف فى ضمانها عليه فلايتناول موضع الخلاف ذكره الاسيوطى وقال أبو يوسف وعجذفها أذاد فع الاصيل الدين الى المكفيل قبل الاداء عنه فربح المكفيل فيهه وكإن جما يتعينان الربع يطيبله واستدل لهماني فتع القدير بالمديث فقال الامام يرد معدلي الاصيل في واية ويتصدق به في رواية وقالوافي آلبيد عالفاسدادًا فدخ فانه بطيب السائع مار بح لاللشترى والحاصل ان الخبد ان كان اعدم الملك فان الربع لا يطيب كا اذار بع في المغصوب والامانة ولافرق بين المتعين وغميره وانكان افساد الملك طاب فيمالا يتعمين لافيما يتعين ذكره الزياعي في باب البيع الفاسد قال الاسيوطى خرجت عن هذا الاصل مسئلة وهي مالواعتقت الرأة عبمدافان ولاه فيكون لابنها ولوجني جناية خطافا لعقل على عصبتها دونه وقديجيء مشله في بعض العصبات يعقل ولايرث انتهى وأمامنقول مشايخنا فيها ﴿ القاعدة الحادية عشر ﴾

السؤال معادف الجواب قال البزازي في فتاواه من أواخر الوكالة وعن الثاني لوقال امر أة زيد

طالق وعبده حروعايه الشي الى بيت الله تعالى الحرام ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان زيد حالفا بكله لان الجواب يتضمن اعاد قما في السؤال ولوقال أجزت ذلك ولم يقل نعم فه ولم يحلف على شي ولوقال أجزت ذلك على ان دخلت الدار والزمته فقسى ان دخلت لزم وان دخل قبل الأجازة لا يدّع شي الى آخره وفيها من كتاب الطلاق قالت له اناطالتي فقال نعم تطلق ولوقالت طلقت فقال نعم لا وان نوى قيل له الست طلقت امراتك قال بلى طلقت لا نه جواب الاستفهام بالاثبات ولوقال تعم الالاثبات ولوقال تعم الالانه جواب الاستفهام بالاثبات ولوقال فعلت كذا امس فقال نعم فقال السائل والمته فقد فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى وفي اقرار الفنية فاللا خرلى عليدات كذا فاد فعها الى نقال استهزاء نعم احسنت فهوا قرار الفنية فاللا خرلى عليدات كذا فاد فعها الى نقال استهزاء نعم احسنت فهوا قرار الفنية فاللا خرلى علي حقوله والعام اذاخر ج مخر ج الجزاء الى آخره في شرح المنار من فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله والعام اذاخر ج مخر ج الجزاء الى آخره في رام الاطلاع فليرجع اليه وفي يتمة الدهر في فقال الزوج انت طالق ثلاثا وله يرده لي يشمن فقل انتطالق ثلاثا والديد هلي يتضمن فقل انتطالق ثلاثا والم يزده لي يتضمن فقل انتطالق ثلاثا والفيكون تفير افقال بل يكون تنجيزا انتهى فقال الزوج انت طالق ثلاثا والم يزده لي يتضمن افقل المنادة ما في السؤال فيكون تعليقا اويكون تضير افقال بل يكون تنجيزا انتهى المنادة ما في السؤال فيكون تعليقا الزوج انت طالق ثلاثا والم يتنفين تمثم من المنادة ما في السؤال فيكون تعليقا النوان تمثم من المنادة المنادة ما في السؤال فيكون تعليقا النوان تنصير افقال بل يكون تنجيزا انتهى المنادة المنادة

﴿ القاعدة الثانية عشر ﴾

لإينسب الىساكت قول فالورأى اجنبه اليبينع ماله فسكت ولم ينهمه لم يكن وكيلا بسكوته ولو رأى الفاضى الصبي أوالمعتره أوعبدها بسيع يشترى فسكت لايكون اذنافى التجارة ولو رأى الرتهن الراهن يبيدع الرهن فسكت لايبطل الرهن ولايكون رضافى رواية ولوراى غديره يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا باتلافه ولوراى عبده بيهم عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا كذاذ كره الزيلعى في المأذون ولوسكت عن وطي آمته لم يسقط المهروك ذاعن قطع عضوه أخذامن سكوته عندا تلاف ماله ولورأى المالك رجلايد معمتاعه وهوحاضرساكت لايكون رضا عندناخلافالابن أبى ليسلى ولورأى قنه يتزوج فسكت ولم ينهمه لا يصميرا ذناله فى النه كاح ولو تزوجت غير كفؤ فسكوت الولى عن مطالبسة التفريق ليس برضا وان طال ذلك وكذا سكوت امرأة العنين ليس برضا ولواقامت معه سنين وهيى فى جامع الفصولين وفي عاربة الخانية الاعارة لا تثبت السكوت وخرجت عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق الاولى سكوت البكرعنداستثماروليها فبالمالتزويج وبعده الثانية سكونها عند قبضمهرها الثمالثة سكوتهااذا بلغت بكرا الرابعة حلفت آن لاتتزوج فزوجها أبوها فسكثت حنثت الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول لاااوهوب له السادسة سكوت المالك عند تبض الموهوب له أوالمتصدق عليه اذن السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتدبرده الثامنة سكوت المقرله قبول و يرتدبرده التاسعية سكوت الفوض اليه قبول التفويض وله رده العاشرة سكون الموقوف عليه قبول ويرتدبرده وقيل لا المسادية عشر سكوت أحد المتبا يعيرفى بيع التلجئة حين قال صاحبه قديدالى ان اجعله بيعاصح بعد الثانية عشر سكوت للالك القديم حين قسمة ماله بين الغائمين رضا الثالثة عشر سكوت المشترى بالخيار حين رأى العهدينيدع ويشترى مسقظ لخياره الرابعة عشرسكوت الهائع الذى له حق حبس المبيع حين رأى المشترى نبض المبيع اذن بقبضه معيعا كان البيع أم فاسدا الخامسة عشر سكوت الشفياء حين علم بالبياع مسقط الشفعة السادسة عشرسكوت المؤلى حين رأى عبده يباع

(قوله لم معاف على شئ الح) لأيشكل عليه قولهم الاجازة اللاحقية بمينزلذاأوكالة السابقةلان ذاك مقتصرعلي العقود الشرعية الجارية فى المعاملات ( قوله لا الخ) الفرق بين السئلتين أن تعم بعد الاص وعد ( قوله بليكون تنصرا) فعلى هذا تكونااستلة مستثناةمن القاعدة وينبغي ان يستثني منها على قول أبي حنيفة مااذاقالت المراة لزوجها طلقني واك الف درهم فقال طلقتك فانه يقع محانالان الالف مشكوك فيماوالطلاق متيةن وفالا يلزمها الالف لان الجواب ينضىنمافي السؤال (قوله فى رواية ) يعنى ان الذهب مار وادالطهاوي أنهرضي ويبطل الرهن (قوله ليس برمني ) يعنى مالم تلد ( قوله وأيها )أى الاقرب أورسوله فإواستأمرها الجدمع وجؤد الاب لايكون رضا (قوله وبعده)عطفاعلي الاستثمار لاعلى دوله قبله (قوله اذا باخت کرا) بعنی یکونرضا ويقسط خيار باوغها لالوبلغت ثيباوهـــذا اذا بكانااز وج لماغة يرالاب والجد (قوله سكوت البائع الم اوفى كان الاكراه لايكون أذناحتي انله انيأخده كافي الالصة اسكن ما فيرا في البيدع الصفيح (قوله

(قولة بخلاف سكوندالخ) الفرق بين الرهن والاجارة ان الرهن محبوس الذريجيث وكن الاستيفاء منه عند الملاك بخلاف الاجارةاذ المربرة جر (قوله اقرار به )قيد في الساية بما أذا سكت يوما أويومين (قوله عندايسعز وجنه) قيسدبالبيم لانهلو كان مكانه عارية اواجارة ورهن لايكون اقرارا اجماعا (قوله فتصرف الخ) هـذا قيدفي الاجنبي (قوله عنان) وأمافى شركة المفاوضه فلا تدكوناله مالم يقل شريكه نعم ( قوله ولى الصبي ) يفهم مندان القاضي والوصي ليسا كذلك (قولهسكوت الزكى الخ) هذا عالا يعتمدًا عليه لمأفيدة من الابهام ( قوله رهوالفرض ) فيدان الوضو ولايفترض وعدد خول الوقت مادام في الوقت سعة (قوله أوماله )عذافي جانب الدافع امافى جانب المدفوع اليه فرام (قوله ليخلصه الح) حق العبارة ان يقول واواستولى غاصب على المال ان يعطى شيأ المخلصة

ويشترى اذنفى التحارة السابعة عشر لوحلف المولى لايأذن له فسكت حنث في ظاهر الرواية الثامنة عشر سكوت القنوا نقياده عندبيعه أورهنه أودفعه بجناية اقرار برقه انكان يعقل بخلاف سكوته عنداجارته اوغرضه للبياع اوتزويجه التاسعة عشر لوحلف لاينزل فلانافي داره وهونازل في داره فسكت حنث لالوقال له اخرج منها فابي ان يخرج فسكت العشرون سكوت الزوج عندولادة المرأة وتهنئته أقرار به فلاعلك نفيه الحادية والعشرون سكوث المولى عند ولادة أم ولده اقراربه الثانية والعشرون المصكوت قبل البيع عند الاخبار بالميب رضابالعيب أن كان المخرج ولالالوكان عاسقاعنده وعنده اهورضا ولوكان فاسقا الثالشة والعشرون سكوت البكرعنسد اخسارها بتزويج الولى على هـ ذا الخلاف الرابعة والعشرون سكوته عندبيسعز وجته اوقريبه عقارا اقراربانه ايسله على ماافتي به مشايخ ممرقندخ لافالمسابخ بخارى فينظرا لمفتى فيه الخامسة والعشرون رآهيبي ارضا اودارا فتصرف فيسه المشترى زمانا وهوسا كت تسقط دعواه الساد سة والعشرون ا حدشر یکی العنان قال اللا خرانی اشتری هدنه الامة انفسی خاصة فسکت الشریك لاتكون لهما السابعة والعشرون سكوت الموكل حين فال لهالوكيل بشرامعين انى اربد شراه ولنفسى فشراء كاناله الثامنة والعشرون سكوت ولى الصسبى العاقل إذارآه يدبع ويشترى اذن التاسعة والعشر ون سكوته عندر ؤية غيره يشنى زة -حتى سال مافيه رضى الثلاثون سكوت الحالف لايستخدم علوكه اذاخدمه بلاامره ولم ينهه حنث هذه الثلاثون فيجامع الفصواين وغييره وزدت ثلاثاا ثنين من القنية الاولى دفعت في تجهد يزها لبنتها اشياء منامته قالاب وعوساكت فليس له الاسترداد الثانية انفقت الام فيجهازها ماهوم تناد فسكت الاب لم تضمن الام الشالثة باعجار ية وعليها حلى وقرطان ولم يشتترط ذاك المشترى لمكن تسالم المشترى الجارية وذهب باوالبائعسا كت كأن سكوته بمنزلة التسليم فكانالحلى لهما كذافي الظهيرية ثمزدت أخرى القراة على الشيخ وهوسا كثينزل منزلة نطقه فىالاصم وأخرى على خلاف فيها سكوت المدعى عليه ولاعذربه انكار وقيللا ويحبس وهي في قضاء الخد الاصدة فهدي خسو ثلاثون ثم رأيت أخرى مستديم افي الشرح من الشهادات سكوت المزكى عندسؤاله عن الشاهد تعديل السابعة والثلاثون سكوت الراهل عندقبض المرتهن العين المرهونه اذن كإفى القنية انتهى (القاعدة الثالثة عشر) انفرض أفضل من النف لالافي مسائل الاولى ابراء المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب النانية الابنداء بالسلام سنة أفضل من رده الواجب الساللة الوضوء قبل الوقت مندوب أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرص (القاعدة الرابعة عشر)ما حرم أخذه حوم أعطاؤه كالر باومهر البغى وحلوان المكاهن والرشوة وأجرة النائحية والزام الافي مسائل الرشور لخوف على نفسه أوماله أوليسوى أمره عند مسلطان أوأمير الالاقاضي فانه يحرم الاحسد والاعطاء كإبيناه فيشرح الكنزمن القضاء وفك الاسير وأعطاء شئ لمن يخاف هجوه ولوخاف الوصى ان يستولى غاصب على المال فله اداء شئ لعج اصه كافى الخلاصة وهل يحل دفع الصدقة لمن سأل ومعه قوت يومه تردد الاكل ف شرح المشارق نيسه فقتضي أصل الفاعدة الحرمة الأأنيق الاانالصدقة هناهبة كالتصدق على انغني وتنبيه كهوبقرب وهذا قاعدة ماحرم فعله حرم طلبه الافي مسئلتين الاولى ادعى دعوى صادقة مانكر الغريم فله تحليفه الثانية رُّ قُولُهُ مُوْمَانِ القَاتِلَ الحَيْمَ وَاللَّهُ مُونِ الْمُنْلِ عَنْ فَى نَفْسِ الامراوفي زعم الفاتل كالوقة ل العادل الباغى اوالباغى العادل وقال اناعلى حق (قوله البيقي ما موم عليه اذااداه) ٨٠ مقادمانه قبل الاداء لا يحرم عليه نظره الى سيدته وهومذهب الشافعي

الجزية يجوز طلبهامن الذي مع اله يحرم عليه أعطاؤها لانه مة -كن من ازالة الـكفر بالاسلام فاعماوه اباهاانماهولاستمرار على الكفروهو حرام والاولى منقولة عندناولمأر الثانية (القياعدة الخامسة عشر) من استعجل الشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الارث ومنهام ذكره الطعاوى في مشكل الآثار ان المكاتب اذا كان له قدرة على الاداء مأخره المدوم له النظر الى سيدته لم يحزله ذلك لانه منع وأجباعليه ليبقى ما يحرم عليهاذا أداه نقدله عن السبكى في شرح المهاج وقال اله تغريم حس لا يبعد منجهة الفقه اه ولم يظهرني كونها من فر وعهاوانهاهي من فروع ضدهاوه واله من اخراشي بعدا والد فليتأمل فى الحكم فانه لم يذكر الاعدم الجواز فلم يعاقب بحرمان شي ومن فروعها لوطلقها ألاثا بلارضاها قاصدا ومانها من الارث في مرض موته فانها تر ثه وخرجت عنها مسائل الاولى لوقنلت أمالولدسيدها عنقت ولاتحرم الثانية لوقتل المدبرسيده عتق ولكن بسعى فيجيع قيمته لانه لاوصية اقاتل الثالثة لوقته لصاحب الدين المديون حلدينه الرابعة امسك زوجته مسيأعشر تهالاجل ارثها ورثها الخامسة امسكها كذلك لاجل الخلع نفذ السادسة شربت دواء فحاضت لم نقض الصاوات السابعة باعمال الزكاة قبل الحول فرارا عنها صيرولم تجب الثامنة شرب شبأليمرض قبل الفجر فاصبح من يضاجاز له الفطر (اطيفة) قال السيوطى وحسه الله رايت لهذه القاعدة نظيراني العربية وهوان اسم الفاعل بعوز أن ينعت بعداستيفاءمعموله فان نعت قبله امتنع عله من اصله اه (القاعدة السادسة عشر) الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة ولهذا فالوا ان القاضي لا يزوج البتيم واليتيمة الاعتسدعدم ولى له دافى النكاح ولوذار حم عرم اواما أو معتقا والولى الخاص استيفاء القصاص والصلح والعفو بجانا والامام لايملك العفو ولايعارضه مافال في المكترولاب المعتوه القود والصلح لاالعفو بقتل وايه لانه فيمااذا قتمل ولى المعتوه كابنه قال في الكنز والقياضي كالاب والوصى يصالح فقط أى فلايقتل ولايعفو (صابط) الولى قديكون وليافى المال والنكاح وهو الابوالجدوقد نكون وليا فىالنكاح فقط وهوسائر العصبات والام وذووالارحام وقديكون فى المال فقط وهو الوصى الاجني وظاهر كلام الشايخ انهام اتب الاولى ولاية الاب والجدوهي وصف ذاتي لهماونقل إبن السيكي الاجماع على انهمالوعز لا أنف همالم ينعزلا الشانية السفلي وهي ولاية الوكيل وهي غدير لازمة فللموكل عزله أن عدلم والوكيل عزل نفسه بعلم موكله الثالثة الوصية وهي بينهـمافلم يجزله أن يعزل نفسه الرابعة ناظرااونف واختلف الشيخان فجو ز الثانى الواقف عزله بلااشتراط ومنعه الثالث واختاف التصصيح والمعتمد في الاوقاف والقضاء تول الثانى وأما أذاعزل نفسه فان أخرجه القاضى خرج كاف القنية وفى القنية لايداك القاضى التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيسه ولوكان منصوبه أه وفي فتاوى رشيد الدين الاالقاضي لاء الثعزل القيم على الوقف الاعندظهور المنيانة منه وعلى هدا الاعلك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولومن قبله اه (القاعدة السابعة عشر) الاعبرة بالظن البين خطؤه صرحبه أصعابنافي مواضع منهافي باب قضاءا لفوائت قالوا اوظن أنوقت الفعرضاق فصلى الغعرثم تبين انه كانفى الوقت سعة بطل ألغعرفاذا بطل ينظرفان

وعندنا هو ڪالاجني (قوله وانماهي من قروع صدها) فيهانه او كانت من فروع ضدها لبطلت الكتابة ولميقل احديه (قولة ومن فروعهاالخ) فيه نظرلان الميت لم يتصف بحرمان بعد موته وانماالمحرومالوارث (قوله نظير افي العربية الح) يغني الداذانعت خرجعن مشايهة الفعل وكذا اذاصغر لان المعتوالتصفيرمن خواص الاسماء وهواغما عر لشام ته الفعل (قوله وهو اراسم الفاعدل محوزال) فكالهيطاب النمت قبل استيفاء معمولة فعوقب بالمرمان عن العمل نحو الصارب زيدا القبائم سامر يعوزاعال الضارب فى زيدافاذا قدم الرصف فقيدل الضار بالقائم لاجوزاعاله فيريدا بمدهاه من عض كالرم المحققين حوى (قوله ولايعارضه الخ)وجه عدم المارضة ان الولاية هناللعتوه والابقائم مقامه هذام راد الصنف (قوله فلايقتل الم) ولاية ااوصى خاصة ولم يملك القصاص وولاية القياضي عامة وقدماكه فقدخرجت هيذرعن القياعدة وعلته ان القود من بأب الولاية

على النفس فلاعلكه الوصى كالتزيم ثم اطلاق عاته بشمل الصطح عن النفس واستيفاء القصاص في كان الطرف كاهومذ كورفي الجامع الصغير

(قوله خلافا لا بى يوسف ) فلايمم عنده لان خطاه قدظهر بيقين فصار كااذا توضا بما رصلي في توب ثم تهدين اله كان نجسباً اوقضى القاضى ما جتهاده ثم ظهر له نصار كان عليه دين فدفعه الى غير مستقيقه من من وفه او حربى عبر بعضهم بالسكافة

فشمل الذي (فوله اعاد) عبارة السراج تقتضى ان سلاته جائزة وهي الصواب (قوله فاجابة مالخ)اي بغولهاانازوجتك وامالو جابته بالفعسل فوقع عليها يعد (قوله لم يقع) اى د يانة لاقضا (قوله رجع بمادي) من فروعه المافي الخلاصة ابوالصغيرة التي لانفقة لها اذاطلب من القاضي النفقة وظن الزوج ان ذلك عليمه وفرض لمااانفقةلاتيب والفرض باطل (قوله وانقلب الح)مقيد عادًا كان القاتل غسيرعب دلافتول فلوعني احدابني المقنول عن عبده فلاشئ لغير العابي (قوله والكن لم يدخل الح) وحينشذ فلاوحمه اقوله وخرج عن القاعدة (قوله الاف مستدلة الح) قدريد عملى ذلك منهارجلختن صبياباذنابيه فنطع حشفته فانمات السي وجبء لي الخياش نصف الديسةوان عاش فكلها ومنهاصبي خرج راسه عندالولادة فقط مرجل أذنه فليءت وعاش وجبءايه خسمائة دينار وهسي نصف الدية ولوقطم راسه وجبغرة ومنهااذا وقعت الفارة

كأنفى الوقت سعة يصلى ألعشاه تم بعيد ألفجر فأن لم يكن فيه سعة يعيد وألفجر فقط وتمامه فى شرح الزيلعي ومنهالوظن المباه تجسافة وصابه ثم تبين انه طاهرجاز وصوءه كذافي الخلاصة ومنها لوظن المدفوع اليه غيرمصرف لازكاة فدفع لهثم تبين الممصرف اجزأه اتفاقا وخوجت عن هذه انقاعدة مسائل الاولى لوظنه مصرفالاز كاة فدف عله ثم تبين اله غني اوابنه اجزاه عندهما خلافا لابي يوسف ولوتبيز انه عبده اومكانبه اوح بي لم يجزه اتفاقا اندانية لوصلي فى ثوب وعنده أنه نعس فظهر أنه طاهر أعاد الشالقة لوصلى وعنده أنه محدث مظهرانه متوضى الرابعة صلى الفرض وعندهان الوقت لم يدخل فظهرانه كان قددخل لم يجزه فيهما وهي في فتح القد يرمن الصد لاة والنَّانية تة تضي أن تعسم ل مسألة المثلاصة سابقاء لي ما إذا لم يصل اماآذاصلي فأنه يعيد ففي هذه المسائل الاعتبار لماظنه المكاف لالمافى نفس الام رعلى عكسه الاعتبار لمافي نفس الامر فلوصلي وعنده ان الثوب طاهر اوان الوقت قددخل اواله منوضي فبان خلافه اعاد ويذبخي انه لوتزوج امراة وعنده أنهاغير محل فتبين انهاجل اوعكسه ان يكون الاعتبار المافي نفس الأمروقالوافي الدودلووطئ امراة وجدهاعلى فرأشه ظاناانهاا مراته فأنه يحدولو كان اعمى الااذانا داها فاجابته ولواقر بطلاق زوجته ظانا الوقوع بافتا المفتى فتبين عدمه لم يفع كافى القنية ولوا كل ظنه ليلاف بان انه بعد الطلوع قضا بلانكفير ولوظ مالغر وبفاكل غرتبين بقاء لفارقضي وقالوالوراواسوادا فظنوه عدوا فصلوا صلاة المنوف فبان خلافه لم تصمح لان الشرط حضور المد وقالوالواستناب المريض في ج الفرض ظانا انه لا يعيش عمص اداه بنفسه ولوظن ان عليه دينا فبان خلافه رجم عما ادى وأوخاطب مرائه بالطلاق ظاناانها اجتبية فبان انهاز وجته مطلقت وكداا اعتاق (القاعدة الشامنة عشر)

ذكر بعض مالا بتحزى كذكر كالمفاذ اطانى نه ف تطليقة و تعت واحدة اوطاق نصف المراة طلقت و منه العفوع و القصاص اذاعه في عن بعض القاتل كان عفواع و كله و كذا ذاعه في بعض الاولياء سقط كالموانقلب نصيب الباقين سالا ومنها النسك اذاقال احرمت بنصف نسك كان محرما ولم اره الاتنصر يحاوخ رعن القعدة العتق عند المحديث المحدم المائلة و المكن لم يدخل لانه مماية عزى عنده و المكلام في مالا يتعزى ضابط كلا يزيد المحض على المكل الافي مستالة واحدة وهي اذاقال انت على كظهر الى فائه صريح ولوقال كالى كان كتابة العندة التاسمة عشر كان كتابة المحدة التاسمة عشر كان كتابة العندة التاسمة عشر كان كتابة العندة التاسمة عشر كان كتابة المحدة التاسمة عشر كان كتابة المحدة التاسمة عشر كان كتابة العندة التاسمة عشر كان كتابة المحدة التاسمة عشر كان كتابة المحدة التاسمة عشر كان كتابة المحدة التاسمة عشر كان كتابة العندة التاسمة عشر كان كتابة المحدة التاسمة على كتابة كتابة المحدة التاسمة على كتابة كت

اذا آجة عالمباشروا لمتسبب الشيف المكرم الى المباشرة لالضمان على حافر البيرة ديا بما اتاف بالفاء غسيره ولا يضمن من دلسارقاعلى مال انسان فسرقه ولاسهم لمن دلا على حص فى دار الحرب ولاضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها امة ولاضمان على من دفع الى صبى سكينا اوسلاحاليمسكه فقتل به نفيه وخرجت عنها مسائل منها لودل المودع السادق على الوربعة فانه يضم لترك الحفظ الثانية لوقال ولى المراة تزوجها فانها حرة الشائلة قال وكيلها ذلك فولدت شم ظهر انها امة الغير رجع الغرو بقيمة الولد الرابعة دل

اسباه الميته غيرا المتقطة البائوجين عشرين وقطع الميته غيرا المتقطة المتقطة في البائوجين عشرين ولوقطع دنيها نزح الجيسع ومنهاان قطع الاصبعين عيبان وقطع الاصابع مع الدكف عيب واحد (قوله ولاسهم الح) . في عدهذا من فروع القياعدة نظر

(قوله بقضمين الساعى) تيد بما اذاكان عادة اذاك الظالم وان تكون السعاية بغير خدق (قوله على قول معذال ) راجع افقط باب القفص ققط والفترى على قط المحدد (قوله شرائطها) الاضافة على معنى اللام الجنسية فسقط معدى الجمعية فيصدق بالمثنى وبه تعصل المطابقة معنى (قوله لجميع الاعضام المرقالاء لجميع العضام الشرقالاء لجميع بالمثنى وبه تعصل المطابقة معنى (قوله لحميع الاعضام المرقالاء للمنافقة معنى (قوله والله عنه العضام المسلم والرأس من المدل (قوله والله اعلم) بقى يؤعان الاول شرط وجدودها الحسى وهو كل عضو فلا بردالسم والرأس

عجرم حلالاعلى صيد فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه في محله لازالة الامن بخلاف الدلالة على صيدا لحرم فانها لا توجب شيئال بقاا منه بالمكان بعدها الخامسة الا فتابتضمين الساعى وهو قول المتأخر بن لغلبة السعاية السادسة لود فع الى صي سكيناليو سكه له فوقعت عليمه فيرحته كان عدلي الدافع (فائدة) في حفر البئر فال الولى سقط وقال الحافر اسقط نفسه فالقول للجافر كذا في الثون يح (تكميل) يضاف الحكم الى حفر البير وشق الزف وقطع حبل القند بل وفتح باب القفص على قول مجدو عنده الاضمان كل قيد العبدو تمامه في شرحنا عدل المتناد وتعالى أعلم وهو الفن المتناه وحرر ناه من النوع الاول من على الاشهاه والنظائر من القواعد السكلية وهو الفن المهم منها والى هناصار ت خساو عشرين فاعدة كلية و يتاوه الفن الثاني من الفوائد ان شاء اللة تعالى والحمد الله وحده

(الفرااشاني من الاشباه والنظائر وهو فن الفوائد نفعنا الله بمااجه من أمير)

وبسم الله الرجن الرحيم

الجدية وكفي وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد كنت الفت النوع الشانى من الاشباه والدظائر وهو الفوائد على سبيل التعداد حتى وصلت الى خسمائة فائدة ولم أجعل له ما بوابا على طريق كثب الفقه المشهورة كالهداية والسكر اليسهل الرجوع اليها وضممت اليها بعض ضوابط لم تكرف الاول تكثير اللفوائد وفي الحقيقة هي الضوابط والاستثنا آت والفرق بين الضابط والقاعدة ان القاعدة تجمع فروعامن ابواب شي والضابط يجمعها من بابواحدهذا هو الاصل

شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام والعقل والباوغ ووجود الحدث ووجود الما المطلق المطن المكافى والقدرة على استعماله وعدم الحبض وعدم النفاس وتنجز خطاب المكلف بضيق الوقت وشروط صعة وهي اربعة مباشرة الما المطلق الطهور لجميسع الاعضاء وانقطاع المبض وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة التطهير بما ينقضه في حق غير المعذور بذلك والمطهر التلاجاسة خسة عشر الماثع الطاهر القالع ودلك النعل بالارض وحفاف الارض بالشمس ومسح الصقيل ونحت المنسب وفرك المني من الثوب ومسيح المحاجم بالخرق المبتد بالمائد والمناد وانقلاب العين والدباغة والتقور في الفارة اذاما تتفى السمن المحامد والذكاة اذاكانت من الاهل في المحل وزح الهير ودخول الماء من جانب وخر وجه من جانب وخر وحه من جانب وخر وحه من جانب وخر وحه من جانب

والشاني شرط وجؤدها الشرعى وهوكون المزيل مشروع الاستعمال في مثله (قوله القالع)هدد عند مخدوروى عن الامام وعليه الفتوى وقال الثاني العاسه الغليظة زالتبه ولبكن نجاسة الماثع بأقية والرادبالقالع الزيل الذى ينعصر بالعصر فالابنعصر كالدهدن والزيت والابن وغسرها فاندلا يزولبه المحاسمة بالاجاع (قوله و حفاف الارض الخ) لافرق في الجفاف ان يكون بالشمسساوالريح والمراد بالارض التراب ومافى حكمه كالحجروالحص والاجروالابن وما اتصل بهامن النبات وهذافي حق الصلاة لاالتيمم (قوله الصقيل) كالسيف والمرآة سواكان النحس رطدا اوبا بسامتجسداكان ارغيره ومن الصقيل الظفر (قوله وفرك المني الح) ولواختلط ببولعلىراس

وجود المزيل وآلزال

عندوالقدرة عملي الازالة

الذكراوعدى لم يطهربه عندعامة المشايخ وقيل يطهر لانه صارت بعاللى وغيرالمنى لا يطهربه على الصحيح وفاس الثانى بر العدرة الغليظة على الدم وشمل اطلاقه منى المراة وقبل لا يطهر بالفرك (قوله بالخرق الح) ولومرة واحدة ان زال الدم (قوله والنارالخ) اى يطهر ما احترق كالروث اذا صارر ما دالت بدل العيب وهنذا قول محدوظ الثانى لان التغير الما حصل فى الوصف و العين باقية وصكذا الخسلاف في ما اذا صارت العدرة حاة والخنزير ما عادا لمختار الاول (قوله والذكاة المنخ الشرطوا ان تسكون بين اللبة والمحيين من اهلها المسلم اوالذى ذبحاء قرونا بالتسمية (قوله ودخول الماء من جانب آخر (قُولُهُ أَن يُكُونَ النَّهُوبِ الْحُرُ الْغَيْدَجِدُا ﴿ قُولُهُ الْأَبُولُ الْخَفَّاشُ ﴾ وبول الحمام كَذُلكُ وبول الفارة لانه لآيمكن التحررُ عنهوخر ودوالفرط اهرفى احدالقوامين (قوله اختلف التصديح الح) الرواية الصحفة النجاسة (قوله الادم الشهيدال) بعنى في حق نفسه لا في حق غيره فلوجله الصلى جازت صلاته ولواصاب المصلى من دمه لم تعز صلاته لانه زال عن المكان الذي حكم بطهارته فكسدًا اذا وقسع في الماء (قوله والدم الباقي الح) يعني في حق المرقى الاالثواب وغيره (قوله ودم قاب الشاة الخ) وقيل انه نجس (قوله ومالم يسل ألح) لأمه لا يكون حدثا ومالا يمكون حدثالا يمكون نجسا ودم غير الانسان اذالم يسل كذلك لانه غير مسفوح (قوله الخر ، نج س الح) ظاهر عومه نج اسة خر ، السمك ومافى النتف يخالفه حيث قال واما هوام الارض ودواب الصرفهي ومايقدال منهامن شئ فغيرنجس

وغيرمنجس لشئ من الاشيأ والتنزه منهاافضل فوله برفقتهم طهروفى التحقيق لايطهر وانماجازا كل الانتفاع للشك فيراحتي لوجع عادت الثوب الاخر الطير المأكول) يطهربا فرك من المني الافي مستلتين قيل ان يكون التوب جديدا اوامني عقب بول لم يزله بالماء يستثنى منه الدجاج والاوز وقدد كرناه فىشرج المكنزوالابوال كالهانجسة الابول الخفاش فانه طاهر واختلف التصييخ (قولەكمىتة) يىنى فىظاھر فى بول الهرة والفارة ومرارة كل شئ كبوله وجرة البعيركسر قينه الدماء كلهانجسة الادم الشهيدوالدم الباقى فى اللهم المهزول اذا قطع والباقى فى العروق والباقى في الكبدوا اطحال الروايية وهوالمختياروكل عضوهو عورةمن الراة ففي ودمقلب الشاةومالم يسل منبدن الانسان على المختار ودم البراغيث ودم العراغيث ودم القمل ودم السمك فالمستثنى عشرة الخرءنجس الاخرءطيرهأ كول وغيرمأ كول على أحدالقولين وخره حل النظر اليه اذا انفصل عنهاروايتان وكذا الذكر الفارة على أحد الروايتين الجزء المنفصل من الحي كيانية كالاذن المقطوعة والسن الساقطة القطوع والاصحانه لايجوز الافى حق صاحبه فطأهر وأن كثرمالا ينعصراذا تنجس فلابدمن التجفيف الافي أأبدن (قوله وااسن)فيهانالسن فتوالى الغسلات تقوم مقامه تشترط فى الاستنصاء ازاله الرائحة عن موضع الاستنصاء الساقط لايتحسبالانفصال والاصب عالتي استنجى بهاالااذا عجز والناس عنه غافلون توضأ من مانجس وهناك من لانه عظم وهوظاهر المذهب يعله يفترض عليه الاعلام رأى في ثوب غيره في اسقما لعة ان غلب على ظنه الداو أخبره ازالها (قوله انغاب الخ)وقيل وجب والافلا المرقة اذاانتنت لابتشب والطعام اذاتغير واشتد تغيره تنعس وحرم واللبن يجب عليه اعلامه على كل والزيت والسمن اذاانتزلابحرمأ كله الدجاجة آذاذبحت ونتف ريشها وأغليت في الماءقبل حَالَ (قُولُهُ المُرةَــةُ) قَالَ شق بطنهاصارالماءنجساوصارت تحسة بحيث لاطريق لاكلها الاأن تحمل الهرة اليما فتأكلها الظعارى في مشكل أ لاثار ﴿ كتاب الصلاة ﴾ اللهم اذاانتن يحرم اكله والسمن والابن والزيست والدهن اذا انستناليحرم (قوله داغايت في الماء)اى

زمانايقع فمداداتشرب

اذاشرع فى صلاة وقطعها قبل كالها فانه يقضيها الاالفرض والسنن فلاقضاء فيهما وانسا يؤديهما وكذاا ذاشرع ظاناان عليه فرضاولم بكن عليه افتداء الانسان بادتى طالامنه فاسد مطلقاه بالاعملي صحيح مطلقاه بالمائل صحيح الاثلاثة المستحاضة والضالة والخنثي القرأة فى الفرض الرباعي فرض في ركعتين الافيما اذاأحدث الامام بعد الاوليين ولم يكن قرأ فيهسما فاستخلف مسبوقابه مافانهما فرض غليمة فى الارجع المسبوق منفرد فيمايقضى

والدخول في باطن اللعم فلو تركت فيمه مقددارماتصل الحرارة الى سطح الجلد حلت (قوله فلاقضا فيهما) يخالفه مافى المنية وشرحهاللعلبي من انه اذا اشرع في الاربع التي قبل الظهر ثم قطع في الشفع الأول أو الساني بلز مالاربع (قوله وكذا اذا شرع ظانا الح) الأأن مضى فيهابع ماعملم بخلاف احراما اظنون حيث يكون مضمونا وكذالوادى الزكاة غظهر انهلاز كاة عايمهم يستردها لانها وقعتصدقة (قوله بادفى مالامنه الح) كافتداء القارئ بالاى والستتر بالعارى والناطق بالاخرس (قوله المستماضة الخ) أى لا يجوز اقتداء السخاف قبالستماضة والضالة بالضالة والخنثي بالخنثي لجواز أن يكون الامام الشاوأن يكون الامام امرأة والمقتدى رجلا (قوله في الاربع) وجه اله تعين عليه أن يقر أفيما بقي عليه من صلاة الامام لعدم القراءة ف إلاوليين فلما قرأ التحقت القراءة باول صلاة الامام فغلت ركعتا المبوق منها فتعين عليه أن يقرأ فها بقي (قوله السبوق منفردال ) يعنى في ق الاف ال أماف حق التحريمة فهومقتد فلا يصح ا قندا وغدروبه (قولة صفح) أى يصير مستاً نف اقاطه اللاولى مخلاف ألمنفرد فأنه لو كبرناو باالاستئناف لايصير مستا نفامالم ينوصلا أثرى (قولة ويتاب عامامه) اعلم ان المسبوق اذاقام الى قضاء ماسبق به بعدما سلم الامام تذكر الامام أن عليه سعود السهو قبل أن رقيلة ولا يعتديما فعل من يقيد المسبوق ركعة بسعدة فعليه أن يرفض ذلك و يعود الى منابعة الامام بما أن الامام المسبوق ركعة بسعدة فعليه أن يرفض ذلك و يعود الى الامام ومضى على صلاته جاز و يسجد السهو بعدما فرغمن القيام والقراءة والركوع عدما فرغمن

الاف أربع لايق تدى ولايقتدى بهولو كبرناو باالاستثناف صفح ويتابع امامه في سجود السهوفان لم بعداليه مجدآ خرهاو يأتى بتكبيرات التشر بق اجاعا المسبوق لا يكون اماما لااذا استخلفه الامام المحدث كاذكره ملاخسر ووالمسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخوهافى حق التشهد وتمامه فى البزازية لااعتبار بنية المكافر الااذا قصد السفر ثلاثا عمأسلم فى اثناه المدة فانه يقصر بناه على قصده السابق بخلاف الصي ادا بلغ كأفى الملاصة اذاكرر آية المصدة في مكان مقدد كفته واحدة الافي مسئلة أذا قرأه آخارج الصلاة ومعدلها ثمأعادها فى مكانه في الصلاة فانه تلزمه اخرى لايكبرجهرا الافي مسائل في عيد لاضعى وفيوم عرفة لانشريق وبازاء عـ قدور بازا • قطاع الطريق وعند وقوع حريق وعند المخاوف كذاف غاية البيان النية بالقلب ولايقوم الاسان مقامه الاعندالة عذر كمافى الشرح الدعوة المستجابة يوم الجعة في وقت العصر عندناء لى قول عامة مشايعنا كذافي اليتيمة اذاصمت صلاة الامام صحت صلاة المأءوم الااذا أحدث الامام عامدا بعد القعود الاخير وخلفه مسبوق فان صلاة الامام صحيحة دون صلاة هذا المأموم اذافشدت سلاة المأموم لاتفسد صلاة الامام الافي مسئلة اقتدى قارى بامى فصلاتهما فاسدة والسئلتان في الايضاح اذا أدرك الامام راكعافشه وعه لقصيل الركعة في الصف الاخير أفضل ون وصل الصف الاول معاوتها شرع متنفلا بثلاث وسلم أزه مقضاء ركعتين شرع فى الفجر ناسياسنته مضى ولايقضيها الاشتغال بالسنة عقب الفرض أفضل من الدعاء قرأة الفاتحة أفضل من الدعاء المأثور كلذكرفات محله لم بأتبه فلايكمل التسبيحات بعدر فعرأسه ولايأنى بالنسميسع بعد رفعرأسهمن الركوع صلىمكشوف الرأس لميكره الرباعية المسنونة كالفرض فلايصلى فى القددة الاولى ولا يستفتح الذاقام الى الثالثة الافي - قى القراءة فانها وأجبة في جدع ركعاتها يقرأفى كل ركعة الفاقعة والسورة الاولى ان لايصلى على منديل الوضوء الذي يمديح به كل صلاة أديت عررك واجب أو فعل مكروة تعر يما فانها تعادوجو بافي الوقت فانخرج لاتعاد اذارفع رأسه قبل امامه فانه يعود الى السجود من جع باهله لا ينال ثواب الجاعة الااذا كان لعدر دخل السجدف الفجرفو جدالامام بصايه فانه بأتى بالسنة بعيداعن الصفوف الااذاخاف سلام الامام مسجد ألحلة أفضل من الجامع الااذا كان أمامه عالما ومسجد المحلة فىدق السوق نهاراما كان عند عانوته وليلاما كان عندمنزله يكرمان لا يرتب بين السور الا فى النافلة تقليل القراءة في سنة الفجر أفضل من تطويلها نذره النافلة أفضل وقيل لا التكام بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص الثواب يكره ان يخصص لصلاته مكانافي المسجد

القيام والقراءة والركوع القضاء ولو تذكر الامام ان عليمه مجدتي السهو بعدماقيد المسبوق ركعة سجعسد مفاته الايعودالي الامام ولايتمارته في سجود السهو وأن تابعه فسدت ملاته (قولهويأتى الخ) يعني بغ النفرد فانه لايأتي بها عنددهو يأنى ماعندها (قوله يقضى الح) قلوأدرك ركعة من المفرب تضي ركعتين وفصل بقعددة وقرأفي كلركعة فاتحــة وسورة فلو ترك القراءة فيأحدها فسدت صلاته (قوله بخدلاف الصبى الح) هذا يفتضى ان شرط معدالنيةالبلوغ وقيد تقدم أنشرط صعتها التمييز (قوله فصلاتهما فاسدة) أما القارى فلانه لودخيل فيصلاة الامي تطوعا ثمأفسدها فلدس عليه تضاؤهالانهم بدخل فيصلاة تامة فقد استلزم غدم معة الاقتداء الفساد ذون الانفراذ وأماصلاة الاى فقول أبى حنيفة لانه

ترك فرض الفراءة مع القدرة عليها باقتدائه بالقارى وقالا صلاته تامة لانه معذور (قوله لزمه قضاء ركعتين) لان وان ما تصلبه القعدة وهي الركعة الاخبرة فسد ما قصد الفرادة الا وراد بين الفريضة والسنة ما تصلبه القعدة وهي الركعة الاخبرة فسد ما قيل المنات الما الفي المنات الما المنات الما المنات الما المنات المنا

(قول ولا يدبيح اقتداء المراقال فاذالم ينواما متهاتكون منفردة فان قرأت من سلتها والأوجب عليها الاعادة العداء القراء فلا يلزم من عدم صحة الاقتداء الفساد (قوله فانها قبطل) لانه ترك فرض القعودوان قعد قدرا اللهة ممت صلاته وان أساء بتأخير السلام عن محسله (قوله الااذانوى الاقامة الخ) لا يقال اذا بطات بترك القعددة فكيف يحكم بصحتها عندنية الاقامة قبسل التقيد المذكور لانا نقول فسدت فسادام وقوفا لا باتا (قوله الاصح ال يخرج الخ) معيم في المناه النه يستم المعام مقدر بحاله الخ) معيم في المناه النه المناه المناه الإداء وهي المعتبرة (قوله من اعات من القراءة الح) أي من اعات من القراءة الح) أي من اعات المناه المناه الإداء وهي المعتبرة (قوله من اعات من القراءة الح) أي من اعات المناه المناه المناه الداء وهي المعتبرة (قوله من اعات من القراءة الح) أي من اعات المناه الإداء وهي المعتبرة (قوله من اعات المناه المناه المناه الإداء وهي المعتبرة (قوله من اعات المناه الذاء ولمناه الإداء ولمناه الإداء ولمناه الإداء ولمناه المناه المناه

ما ثبت قراءته في الصلاة بالسفة فيصدق بالواجب فانكان يقدران قراآية لوصلي قائما ولوصلي قاعداية رأ الفاتحة والسورة اختلفوا على قولهما قيـــليقوم ويقرآ قدرما يمكنه ثميتم القراءة فأعدا وقيل يجزيه ان لايقوم ويقرأ ثلاثآيات قاءمدا واتفقوا انفي قول الىحنىفة يقوم ويقرآ الا ية الواحدة ( قوله قام بقدره الخ) حتى لوقدرعلى القيام مقدارتكبيرة الافتتاح وجب بقذره أوقدر على القيامليه القراءة وحبوهوالمعيم وان عجزعن القيام ميتويا وجب أن يقوم متكثاولو عجزعن القعود مستويا و جب قعودمتكشا (قوله اذا كر رآية السعدة الح) أى سواء سجد الاولى أولا بخلاف الحدودوالكفارات لوحــد أوكفرتم عاديحد و يكفر ثانيا وقيل اداسميد

وأن فعل فسبقه غيره لايزعنه يكون شارعا بالتكبير الااذا أرادبه التجب دون التعظيم اذاتفكرالمصلى فى غيرصلائه كتجارته ودرسه لم تبطل وان شغله هومه عن خشوعه لم ينقص أجره انلميكن غن تقصيرولا تستمب اعادتها الترك الخشوع لاينبغي للؤذن والامام انتظار أحدالاأن يكون شريرا يصح اقتداء الرجل بالمصلى وان لم ينواما متسه ولا يصح اقتداء المرأة الااذنؤى أمامتها الافى الجمعة والعيدين وتصح نيسة امامته رفى غيبتهن خرج الخطيب بعد شروعه متنفلاقطع على رأس الركعتين الااذا كان في سنة الجمعة عانه يتمها على الصيم لم يجد الاثوب حرير يصلى فيه بلاخيار بخلاف الثوب النجس حيث يتخير فان لم يجد الاهاصلى فحالمرير فناء المحدكالمحدفيمح الاقتداء وانام تتصل الصفوف المانعم الافتداء طريق تمرفيه البجلة أونهر تجرى فيه السف أوخلاه في الصحراء يسع صفين والخلاء في المسجد لأنهنع وان وسع صفوفالان له حكم بقعة واحدة واختلفوا في الحائل بينهم اوالاصح العصة اذاكانلايشتبه عليه طلاامامه المسافراذالم يقعدعلى أس الركعتين فانها تبطل الااذانوي الأقامة قبل ان يقيد الثالثة بسجدة الاسيراذ اخاص يقضي صلاة المقيمين الااذار حل العدو بهالى مكان أراد الاقامة فيه خسة عشر يوما فيقضيم اصلاة المسافرين ولمن به شقيقة برأسه الايماء لوكان المريض بحال لوخرج الى الجماعة لايقدرعلي القيام ولوصلي في بيته قدرعليه الاصنح أنه يخرج ويصلى فاعدالان الفرض مقدر بحاله على الاقتداء وعلى اعتباره سقط القيام واختافوا في مريض ان قام لايقدر على من اعاة سنة القراءة و أن قعد قدر الاصم أنه يقعدو براعيما قدرالمريض على بعض القيام فام بقدره اذاكر رآية سمجدة واحدة في مجاس وأحدفالافضل الاكتفاء وسعيدة واحدة واذاكرراسم النبي صالى الله عليه وسالم فالافضل أحكر ارااصلاة عليه وان كفاه واحدة فيهما ولابر فعيديه في مجود التسلاوة ولافدية اسجود التلاوة ولاتجب نية التعيين لهار السنة القيام لهما أذاقر أالامام آية سجدة فالافضل الركوع لهاانكان في صلاة المحافقة والاستجداما يكره ترك السورة في الآخريين من التطوع عمدا وانسهى فعليمه السهوواوضهافي أخرى الفرض ساهيالا يستجدوعا يمها فنتوى لايجوز الاقتداء بالشافعي في الوتر وان كان لا يقطعه القرآن يخرج عن القرآنية بقصد الثناء فلوقرأ الجنب الفاقحة بقصدا لثناء لم يحرم ولوقص بها الثناء في الجنازة لم يكره الااذا

للاولى ثم قر أه ايلزم أخرى (قوله ولا يرفع بديه الله الكن يكبرعند الابتداء والانتهاء ولايسام (قوله ولا فدية الديود التلاوة الله المالدية المالدية المالدية السلاة فلا يدهد المالا بابر لها والصواب ان يقال ان مراده أنه اذا مرض مرض الموت لا فدية لها كانتجب الفدية للصلاة (قوله لا يجوز الافتسداء بالشافعي الله المناه على المسلم على المسلم على المسلم على المسلم على المنافعي سنة وعند المنافي واجبالان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على المنفى ومنه علم خطأ من اعتقد فسادا قتداء عند الشافعي في صلاة العيدين عضا بانه اقتداء المائم بالمنافعي في المنافعي في صلاة العيدين عضا بانه اقتداء المائم المائم واله الفراد القرائمة المائم والمائم المائم المائم

(قُولُه تُجْزُ يَهُ أَخُيُ وَدُلك لان القراءة اذًا كانت في علها لا تتغير بالعزيمة حتى لولم يقرافي الاوليين وقرأ في الا خريين بثية الدعاء المتجزيه كافى التوشيح المنقرل في التجنيس عدم التقبيد بالاوليين ولاشك ان الآخريين محل القراءة المفروضة (قوله قرياة الفاتعة الخ) عبارة البزازية قراءة الفاتحة عقب المكتوبة بدعة (قوله في الحام جهرا) اى بحيث يسمع غيره ولويسمع نفسهلا (قوله صلاة الرغائب الخ)هي التي تفعل في رجب في اول ليلة جعة منه وصلاة البراءة التي تفعل في ليلة النصف من شعبان وما يحتال من نذرها لتخر جعل كراهـ قبعاعـ قالنفل فباطل كاحققه المصنف في شرح الـ كمنز خلافا لماذكره هنا (قوله الفقيه لا يكون غنيا بكتبه الح) ٨٦ اى المحتاج الم الدراسة فيحل له اخذ الصدقة وان كانت قيمتم انصابا

قرأ المصلى قاصداالثناء فانها تجزيه لارباء في الفرائض في حق سقوطها اذا أراد فعل طاعة وخاف الرياء لايتركها قراءة الفاتحة لاجل المهمان عقب المكتوبة بدعة القراءة فى الحام جهرامكروهة وسرالاوهوالمختار ولايكره للعدثمس كتب الفقه والمديث على الاصح وضع المقلة على الكتاب مكروه الالاجل الكتابة وضع المعيف تعت أسده مكروه ألالله فظ لاينبغي تأقيت الدعاء الافحالصلاة يكره الاقنداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وليلة القدرالااذاقال بذرت كذاركمة بهذا الامام بالجماعة كذافى البزازية تعددالسهولا بوجب تعددالسجود الافى المسبوق يكره الآذان فاعدا الالنفسه الاسفار بالفجرأفضل لاجزد لفة العاج تأخير الغرب مكروه الافى السفرأ وعلى مائدة والقه سجدانه وتعالى اعلم

﴿ كتاب الزكاة ﴾ الفقيه لايكون غنيا بكتبه المحتاج اليماالافي دين العباد فتباع لقضاء الدين كذافي منظومة ابن وهبان الاعتبار أوزن مكة سبعة من له دبن على مفلس مقرفة برعلى المختبار المريض مرض الوث اذاد فعز كانه الى أختسه ثم مات وهي وارثته اجزاءته ووقعت موقعها فان كان له وارث آخررد تلانه لاوصية لوارث تصدقى بطعام الغير عن صدقة فطره توقف على اجازته فان اجاز بشرائطها وضمنه جازت المأمور بدفع الزكاة اذا تصدق بدراهم نفسه اجزاءان كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور قائمة في الزكاة الاأنه سماه قرضا اختلفوا والصحيح الجوازعبد الخدمة اذا أذن أه في التحارة لا يكون التحارة فتعب صدقة فطره عين الناذر مسكينا فله اعطاه غيره الااذالم يعين المنذور كالوقال لله على ان اطعم هددا المسكين شيأفانه يتمين ولوعين مسكينين لهالاقتصارع لحى واحد يحبس الممتنع عن آداء الزكاة واختملفوا فى أخذها منه مجبرا والمعتمد لاحول الزكاة قمرى لاشمسى كل الصدقات حرام على بني هاشم زكاة أوعمالة فيها أوعشرا أوكفارة أومند فورة الاالتطوع والوقف شك أنهادى الزكافأم لافانه يؤديها لان وقتها العمر أودعما لاونسيه ثم تذكره لم تجب الزكاة الااذاكان المودع من المعارف دين العباد ما نعمن وجو بها الا المهـ را لمؤجـ ل اذا كان الزوج لا يريد اداءه يكره اعطاءنصاب لفقير منها الااذا كان مديونا أوصاحب عيال لوفرة عليهم لم يخص كالامنهم نصاب يكره نقلها الاالى قرابة أواحوج أومن دار الحرب الى دار الاسلام أوالى يعين المنذور حق العمارة الطالب علم أوالى الزهاد أوكانت زكاة معجلة المختار انه لا يجوز دفع الزكاة لاهل البدع دفعها

وكذا لولهمن كل كتاب نسفدتان فيما لميصحيخ ( قولەمقلسمقر)وانكان منعليه موسرامقرا بالدين الإيحال الزكاة وان كان منكرا ان كان له بينــة عادلة وتمكن من اخذه لا يحل وانام تكنعادلة لايحل ايضامالم يرفع الى القاضي فصلفه فاذاحلف حلله الزكأة (قوله بشرا تطها الح) الشرط كون الطعامقائما فان كان جازوالافلا وان ضمنه جازفي كل الاحوال فالصواب ان يقول شرطها وعطف ضمنه باووالكناية يثر جعالى الاجاز ةالمفهومة مس أجاز (قوله عين الناذر ) أى لوقال الناذر بلهعلى اناتصدق اليوم مذاالدرهم على هذا الفقير فتصدق غدابدرهم آخر تعلى غمرة جازعتدنا خلافا لزفر (قوله الااذالم

أن يقول الااذا عنى المسكين ولم يعين المنذوروحق المستثنى منهاأن يقول عين الناذرمسكيذا وعين المندور (قوله حوامعلى بقيهاشم) وفي شرح الآثار عن الامام الحل لهم والحرمة في عهده صلى الله عليه وسلم لوصول خس المدس البرمقال الطعاوى وبالجواز تأخذ (قوله أوعالة) انماح مت العمالة عليم وان كانت لهاشبهة بالاجوة لان الشبهة في حقهم مثل الحقيقة كرامة لمم (فوله الاالمهرالو جل) وقيل يمنع (فوله يكره نقلها الح) المعتبر فيه مكان الملك لاالمالك فيكره نقلها من مكان المائل مكان المركى (قوله لاهل البدع) المراد الـ كرامية لا يم مشيرة في الذات فهواط للق فيحلالتقيية

(فوله وان كان المجل فدره الح) في الملتلة ها امر أن الغنى اذالم يوسع الزوج عليها حل له الصدقة وهومقيد بقادًا كان الاعلان نصابا (قوله وكذالزوم الاضحية الح) أى وجوب الاضحية وصدقة الفطر عليها على هذا التفصيل (قوله الااذا كان من امر أقال ) في الصير قيدة ما يحالفه قال امر أقدات بولد من الزنا بثبت النسب من الزوج لامن الزاني في الصحيح فلود فع من المرأة الحن الفراش زكاة ماله الى هذا الولد يجوز ولود فع الزاني لا يجوز خلافاللشافعي (قوله الااذا حكم عليه بنفاة تهم الح) اى اذا كان يحتسب ما يعطيه عن النفقة لا يجوز لونوى به الزكاة لان هذا اداه الواجب عن واجب آخروالا جاز و يقع لهم الاستغناء بالزكاة في المناه على الله على المناه على الله على المناه على الله على المناه على النفاة المناه على الله المناه على الله المناه على المناه على الله على المناه على الله على الله المناه على الله على الله على الله المناه على الله المناه على الله على المناه على الله على المناه على الله على ا

وعماني بطونها ثم نتجث خسا قبل الحول اجراء عماعجل وانعفل عما تحمل فى السنة الثانية لا كتاب الصوم قولة يفسدى فأن لم يقسدرعلى ذلك يستغفر اللهنعالي (قوله ينويه عن النذرالي) يعنى اذا كان قدومه قبل الزوال أمالوكان يعده فلالفوات وقت النيةولو قدم ليالا لاشئ ولوقدم قبل الزوال وأكل فيسة أوبعد الزوالولمية كل صام في المستقبل (قوله من صدق كاهناالي) لايمعدان يقال يحتمل أن يكون المراد تصديقهما فيماعدران عـن الحوادث وأمامجرد الحساب مثـل ظــهور الهـــلال في اليوم الفـــلانيّ فلاتدخل تحت النهيئ (قوله اذاأ كل أوشر ب الح)مقيدعاادالم بوجدما

لاخته المتزوجة ان كان زوجها معسرا جازوان كان وسراو كان مهرها أقدل من النصاب فكذلك وان كان المجل قدرم لم بجزو به يفتى وكذا في لزم الاضحية الولام الزنالا يشبت نسبه مرازاني في شئ الافي الشهادة لا تقبل الزنالا اذا كان من امرأة لهازوج معروف كافي جامع الفصولين الزكاة واجبة بقدرة ميسرة فتسقط بهلاك المال بعد المول وصدقة الفطر واجبة بقدرة يمكنة فلوافتقر بعديوم العيد لم تسقط انفق على اقار به بنية الزكاة جاز الااذا حكم عليه بنفقتهم وتحل الصدقة لمن له غلاقتهم وتحل الصدقة بن له غلاقتهم المنافقة ومن معه الفوعلية مثلها كره له الاخذ واجزأ الدافع واوله قوت سنة يساوى نصابا أوكسون شتوية لا يحتاج المهافي الصيف فالصحيح حل الاخذ واوله قوت سنة يساوى نصابا أوكسون شتوية لا يحتاج المهافي الصفي فالصحيح حل الاخذ علم الماقا والى الساعى يستردها ان كانت قاعة وان قسمها الساعى بين الفقر اعضم عامرة الدائمة مطلقا والى الساعى يستردها ان كانت قاعة وان قسمها الساعى بين الفقر اعضم عامرة الموائم بعدو جوده جازلا قبله وفي الملتقط من الاجارة المعلم خليفت به شيأنا و يا الزكاة فان كان بحيث بعمل له لولم يعطه يصح عها والا فلا

نذرصوم الابدفأ كل اهذر يفدى الما كل نذرصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم بعد ما نواه تطوعاً ينويه عن النذر الزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم وجب با يجابها الاعن صوم وجب با يجابها الاعنصوم وجب با يجاب الله تعالى وتوفف الما ايخ في منعها عن قضاء رمضان اذا ا فطرت بغير عذر قال بعض اصحيا بنا الاباس بالاعتماد على قول المنجمين وعن محدين مقاتل الله كان يسائله مو و من عمد على قولهم بعد ان يتفق على ذلك بجاعة من مورد ما الامام السرخسي بالمديث من صدق كاهنا أومنجما فقد كفر بما انزل الله على محمد نية الصوم في الصلاة صحيحة ولا نفسدها اذا اكل أو شرب ما يتغذى به أو يشد اواى به فعليه الكفارة والا فلا الا الذاخاف على شربه فان عليه السكارة واله طعام لبعض الناس الصوم في السفر أفضل الا اذاخاف على نفسه أوكان له رفقة اشتر كوا معه في الزاد واختار وا الفطر صوم يوم الشك مكر وه الا اذافي نفسه أوكان له رفقة اشتر كوا معه في الزاد واختار وا الفطر صوم يوم الشك مكر وه الا اذافي نفسه أوكان له رفعا الا باذن المولى لا تصوم المرأة تناوعا الا باذن المولى لا تصوم المرأة المسلم على المسلم ا

يسقط الكفارة كالومرضت في يوم الجماع أوصاضت أونفست خلفائز وكذا ومرضهوفي الاصح واخسلف في ما لومرض بحرح نفسه والمختار عدم السقوط كالوسافر مكرها في ظاهر الرواية واختلف في معنى التغذى فقيل هوما يميل المه الطبيع وتنقضى به شهوة البطن وقيل ما يعود نفيه لاصلاح البدن فاوابتلع لقمة أخرجها من في يعجب على الشاني لا الاول (قولة الاالدم اذا شربه الح) هذا خلاف ظاهر الروايه وفي ظاهر الرواية عليه القضاء لا السكفارة لانه عمايستقذره الطبع (قولة الاتصوم المرآة تطوعا الح) قيد في المحيط وغيره السكر اهمة في حقها بما إذا كان الصوم بعلز وجواً ما اذا كان لا يضرفن منافعهم بان كان صائماً ومربضاً فليس المالمة عبد لا في العبد والدبروالامة وأم الولد في منعهم وان لم يضرلان منافعهم علوكة له

(فوله الإبارة مه المدّرالي) وأدب عنهم ان يكون مقصود الاوسيلة في المحلوم وسعيدة المثلاوة ومنه قيكفين الميت وزاد بعضهم أن لا يكون مستحيل الكون في اوندر صوم امس أواعتسكاف شهر مضى لا يصبح نذرة وفي النها المها الميكون مستحيل الكون في الأنه الميكون الميكون المناز الدار الدخر الميكون على الميكون الم

الزوج أوكان مسافرا لا يصوم الاجهر تطوعا الاباذن المستأجر اذا تضرر بالصوم لا بلزم النذر الااذا كان طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على التعبين فلا يمح النذر المعاصى ولا بالواجبات فلونذر هجة الاسلام لا تلزمه الا واحدة ولونذر صلوات سنة وعنى الفرائض لا شئ عليه وان عنى مثلها لزيت ويكمل الغرب ولونذر عيدة المريض لم تلزمه فى المشهور ولونذر التسبيحات دير الصلاة لم تلزمه الزوج اذا أذن لزوجته بالاعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة بصحر حوعه ويكره اذا دعاه واحد من أخوانه وهو صائم لا يكره له الفي طر الااذا كان صائماء نقص عرصان سافر فى رمضان ثمر جمع الى اهله الحاجة المالف طر الااذا كان العام القضاء والمكفارة رآى صائما يأ كل ناسيا يخبره الااذا كان يضعف عنده موان على عمل صدقة فطره عن نفسه حيث هو و يحكتب الى أهله يعطون يضاف من نفسه حيث هم وان اعطى عنه مرفعه جاز قال الامام الاعظم اذا شهد واحد بالهلال فصام واثلاثين يوما لم يفطر واحتى يصوم وايوما آخر رمضان يقطع التنابع في الملال فصام واثلاثين يوما لم يفطر واحتى يصوم وايوما آخر رمضان يقطع التنابع في الملال فصام واثلاثين يوما لم يفطر واحتى يصوم وايوما آخر رمضان يقطع التنابع في المرحب الكفارة انفاقاعلى الاصح الخياز في مهار رمضان لا يجوزله ان يعمل علايصل بوجب الكفارة انفاقاعلى الاصح الخياز في مهار رمضان لا يجوزله ان يعمل علايصل بوجب الكفارة انفاقاعلى الاصح الخياز في مهار رمضان لا يجوزله ان يعمل علايصل

فليس من اهل التماك فله منعه (قوله لا يكره له الفطر هذا) مقيد بصوم النفل و يكون الفطر قبل الزوال بعده عقوق لاحد الوالدين وقيل الضيافة لا تكون وقيل الضيافة لا تكون عندا (قوله الااذا كان في الفطر في الفطر في والندر في والندر بعد الضيافة والندر بعد النفط النفيان الضيافة والندر بعد النفيان الضيافة والندر بعد النفيان النفيا

الثانى وحيث مشى على هذه الرواية في كان ينبغى ان لا يستثنى قضار مضان لانه كا لكفارة والنذر على به هذه الرواية (توله بخسبره) اى وجدوران كان شابا بقدر على الا تمام وان كان شيخان عيفا لا يخبره الا بعد الفراغ والنائم اذا شرب فسد صومه ومشله المخطى والمكره لان حكم الناسى ثبت على خلاف القياس فلايق اس عليسه غيره والخطاكا اذا تحضيض فسرى المال حاقه و قوله يعطى ) صدقة فطره عدن ففسه لا نائم تبر مكان الراس المخرج عنه في المحيط انه يؤدى حيث هوو عليه الفترى واماى زكاة المال فالمعتبر مكان المال بالا تفاق وله اذا شهد واحد بالحملال في الخديرة الواحد اذا شهد على هدال رمض ن عند الفاضى وقبل شهادته وامن الناس بالصوم فلما اتمواثلاث من وغم هلال شوال فقال الموانى هدا الاختلاف في الذخيرة الواحد اذا شهد على هذا الاختلاف المناس بالموانى وقبل المناس بالموانى هدا الاختلاف في مالم بروا هلال شوال فالسماء متعيمة وامالذا كانت متعيمة فانهم يفطرون بلاخلاف وامالذا شهد على هلال ومضان شاهدان والسماء متغيمة وقبل القاضى شهاد تهما وصامواثلاث بين ومافل بروا الهلال ان كانت متغيمة يفطرون من الغد بإلاتفاق وان كانت متغيمة المام الفادة وانكان المام الفرفلال عليه الفارة وله على الاصح ) وروى عن بالامام اله لاكفارة في الديم المناس عفي حق المقيم الديم المناس ومه عليه (قوله على الاصح ) وروى عن المام اله لاكفارة في الديم المناس عفي المناس المام اله لاكفارة في الديم المام اله لاكفارة في الديم المناس المناس عفي المناس المناس

( تولة الامهج وجوب الكفارة الح) مخالف إلما في الفنية والمعتبر اله لا كفارة اذا تبسين تعدة ظنه

﴿ كَابِ الجَهِ الْمُعِلَّمِ مِعْدُوفِي صِيدا الرَّمِ جَزَاء الْحُولُ وهُ وليس من عدد الرَّحابِين قتلار جلاخطا يجب غليه سمادية واحدة وغلى كل واحد كفارة لانها جزاء الفعل (قوله جامع من اراالخ) لا فرق بين ان يكون عامد الوناسيا جاهلا او عالم عتارا و مكرها رجلا او امن اقائز ل اولم ينزل ولارجوع له على المسكر وحوا اوعبد اوجاع الصي والمعتورة يفسد هم اولكن لادم عليه ما وفله فيكفيه دم واحدالخ) سواء كان لامن أقاونسوة اما أذا تعدد المجلس ولم يقصد وفض الحجة الفاسدة لزم دم آخر ولو نوى بالثماني وفض الحج الفاسد لا يلزم بالثماني شي وقوله هدى التطوع) الها دبة وله هدى انه بلغ الحرم اما اذا ذبعه قبل بلوغة فليس بهدى فلا بؤكل منه والفرق انه اذا بلغ الحرم فالقربة فيه بالاراقة وقد حصلت واذا لم يبلغ فهي بالتصدق والاكل ينافيه وافاد انه لا يجوز الاكل من بقية الهدايا كد ما الكفارات كلها والنذور وهدى الاحصار (قوله افضل من الصدقة الح لا بالنسبة الى امدوال عظيمة مهما بلغت والمختارات المتصدق يقدر الدراهم التي تنفق في الجلابا لنسبة الى امدوال عظيمة مهما بلغت والمختارات

الصدقة افضل لان الصدقة تطوعاً يعود نفعها الى غيره ويتعدد ولاسيما اذا كان المتصدق عليم محاويج حدا او دوى أرحام محاويج ويؤ يدذلك ماوقع لبعض المتقدينار وخرج الى المتقدينار وخرج الى السوق ايشترى آلذا لج فقابلته امرأة فقالت انى الراج ما كاناشياً فطرح في الدراهم وأعرض واليوم الراج عما كاناشياً فطرح في الدراهم وأعرض الماج في كلما فالروح في الماج في كلما فالرواح في الماج في كلما فالروح في كلما في كلما

به الى الضعف فيخبرنصف النهار ويستر يح البافى وقوله لا يكفيني كذب وهو باطل باقصم من أيام الشتاء ظن طلوع الفجر فأكل فاذا هو طالع الاصح وجوب السكفارة ﴿ كَتَابِ الجَهِهِ

الجزاء ولوحلالان قالصيدالدرم لا كضمان المحل لا فاواشترك محرمان في قتل صيد تعدد الجزاء ولوحلالان في قتل صيد الدرم لا كضمان حقوق العباد جامع من ارافعليه ليكل من دم الاأن يكون في مجلس واحد في كفيه دم واحد لا يؤ كل من الهدد ايا الاثلاثة هدى المتعة والقران والتعلوع الجنطوعا أفضل من الصدقة النافلة يكره الجعلى الجار بناء الرباط محيث ينتفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية اذا كان الفاليا السلامة على المطريق فالج فرض والالا الج الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل اذا لم يكن الاب مستغنيا لم يحل الخروج وعراب السبب كان اذا دخل العشر لا يقل اظافيره ولا يأخد ذمن المعررأسه وقال ابن المبارك السنة لا تؤخرو به اخذا لفقيه معه ألف درهم وهو يضاف العزوية فعليه الجولايتروج الألى المبارك السنة لا تؤخره جالمان والمال وا تجربه وربع وجالك ويت قال أبوحنية وأبو يوسف لا يجزيه الجنا المالي والتجربه وربع وجالك الميت قال أبوحنية وأبو يوسف لا يجزيه الجنا المالي قرم عن السنة الاولى المناس والفاسق والمجوس المأمور بالجله ان تؤخره عن السنة الاولى المناس المناس والفاسق والمجوس المأمور بالجله ان تأسيدا الاالصى والفاسق والمجوس المأمور بالجله ان تؤخره عن السنة الاولى المناس المناس المناس المناس والفاسق والمجوس المأمور بالجله ان تأسيدا الاالصى والفاسق والمجوس المأمور بالجله ان تأسيد المناسة الاولى المناس المناس والفاسق والمجوس المامور بالجله ان تأسيدا الاالصى والفاسق والمجوس المأمور بالجله ان تأسيدا الاالمي والفاسق والمجوس المأمور بالجله ان تأسيدا الاالمي والفاسق والمالية المالية المالية المالية المالية المالية المناس والفاسق والفاسة والمحوس المأمور بالجله المالية والمناس المناس والفاسق والمحوس المأمور بالجله المالية والمولية والمناس والفاسة والمحوس المالية والمالية والمحالة المالية والمالية والمحالة والمعالية والمحالة المالية والمحالة المالية والمحالة المالية والمحالة المالية والمحالة المالية والمحالة المولية والمحالة والمحالية والمولية والمحالة والمحالة المحالة المالية والمحالة والمحالة والمحالة المحالة والمحالة وال

اشباه الله عبالله عليه وسلم فقال له لا تعبه مرخمنية الناس الله بالج أغثت ملهوفا وأغنيت ضعيفا فغاقي الله من صورتك ملكا فهو يحير عند الله الله القصة در هافي المسامر ان بسنده وونقلها الحشي بتمامهافا نظرها (قوله اذا كان الغالب السلامة اللى أي هي شرط لوجوب الج كاهوم مردى عن الامام لا نتفاء الاستطاعة حين تدوقي ل شرط الاداء والثمرة تظهر في وجوب الايسافعلى الاول لا يحب وعلى الشاني يجب (قوله اذا لم يكن الاب مستغنيا) هذا ليس قيدا في المسئلة التي قبلها بل يستفاد منها تقييد ما قبلها بما الذا كان مستغنيا عند المناسبة المناسبة وللاقتصار على أخذ الفقيه بقول ابن المبارك المناسبة والمناسبة والمنسبة والمناسبة والمناسبة والمنسبة والمنسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمنسبة والمنسبة والمنسبة والمناسبة والمناسبة والمنسبة والمنسبة والمنسبة والمنسبة والمنسبة والمناسبة والمنسبة والمن

(قوله الااذا اتخذمكة دارا) في البدائع فامااذا المخذها عمادلاتمود النفقة بلاخلاف (قوله وتفقة عادم المأمور عليه) أي على المأمور الاادا كان المأمور عن لا يخدم نفسه فعملي الا من فافهم (قوله بغير قضاء) في بعض النسمخ وان كان بغمير نص للاذن دلالة ( قوله ضمن المال) أى والج عن نفسه واما الضمان فلان الج المعروف بالزاد والراحلة فانصرف اليه وهذا ٩٠ بان يعطى أرجل المجيع عنه فدفع اليه فافقق الكراء على نفسه وخيع ماشياجازعن بخلاف مالوارصي

الميت استحسانا ( قوله

الاادًا كان مديونا الخ)

اى فلايصدق الاسمينة

لانة بدعى قضاء الدين

( قوله ليسالمأمور بالج

الله المأمور بالميران

اعتمر في السهرالج مُ

ج من مله عن الميت

يكون مخالفافي تولهم

ولابعوز عنجة الاسلام

غن نفسه ويضمن النفقة

وفى الولوالجيسة اذا بدأ

بالمهم عمن الميت ثماتى

بالعسمرة فليس مخبالف

اتضافا ومادام مشمغولا

بالعمرة ينفق علىنفسه

الماج الح) الصواب

لايصنح لقوله بعددولهاجر

مشله لانه لوصح الاستثمار

الحكان له المسمى واذا فسدت

معج ولايضمن كافى التا تارخانية ولوعين له هذه السنة لان ذكر هاللاست عباللالانقيدكافى الخانسة والصعيح وقوعه عن الاحمر والفاصل من النفقة للاحم ولوار ثه ان كان مبتاالاأن يقول وكانك انتهب الفضل من نفسك وتقبله لنفسك والوصى عند الاطلاق الجنفسه الااذاقال ادفع المال من يعم عنى أوكان الوصى وارث المت فيتوقف على اجازتهم وللأمور الانفاق منمال الآمرالااذاأقام سلدة خسة عشر يوما الااذا كان لايقدرعلى الخروج قبل القافلة واقامته بكة بعدالج افامة معتادة كسفره وعزمه على الاقامة زيادة على المعتادميطل لنفقته الااذاعزم بعده على الخروج فانها تعود الااذا اتخد مكة داراونفقة خادم المأمور عليه الااذا كانعل لايخدم نفسه وللأمور خلط الدراهم معالر فقة والابداع وان صاع المال بحكة أو بقرب منها فانفق من مال نف مرجع به وان كان بغير قضاء الدن دلالة المأموراذا أمسك مؤنة المكراء وحبيما شياضهن المال ادعى المأمور أنه منع عن الجج وقد أنفق في الرجوع ليقبل الااذا كأن أمر اظاهر ايشهد على صدقه واذا ادعى الهج وكذب فالفول له الااذا كان مديون الميت وقد أمر بالانفاق منه ولا تقبسل بينة الوارث انهكان يوم النعر بالكوفة الااذابرهنواعلى اقراره انهليج ليسللأمور بالج الاعتمارة بله وبعدة وكل دم وجب على المأمور فهومن ماله الادم الاحصار في قول الامام أوصى الميت بالج فتبرع الوارث أوالوصى لم يجز ولوج الوصى بماله ليرجع جازوله الرجوع وكذاالز كاة والكفارة بخلاف الاجنسي ليسللأمورالامربالج ولولرض الااذاقال له الاتمراصينع ماشئت فله ذلك مطاقا يصبح استجارا لحاج عن الغسيروله أجرمشه والمأموراذا أمسك منمال نفسهمن الحموى البعض وحبح بالبقيلة جاز ويضمن ماخلف واذا أنفق من ماله ومال الميت فانه يضمن الااذا فانظره (نولهلم بجزالح) كان أكثرها من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكرا ، وعامة النفقة كذافي الخانية اذا انفني لان الفرض تعلق عاله المأمور بالج المكل فى الذهاب ورجع من ماله ضمن المال ببدأ بالج الفرض قبل زيارة النبي المقسي المالج عند المالة المالية صلى الله على - وسلم و يخربوان كان تطوعا حبر الغنى أفضل من حبر الفقير لان الفقير يؤدى الفرض بخ الف مااذا الفرض من مكة وهومتطوع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة البطوع اذاجع لم يوص فتسير ع الوارث بين الصلاتين بعرفة لايتنف ل بعدهما كاف اليتمة (قوله يصح استثجار

﴿ كاب النكاح،

المقبوض على سوم النكاح مضمون كذافى جامع الفصولين احتاط أصعابنا في الفروج الافي مسئلة مااذاكان الجارية بينشر بكسين فادعى كل الخوف عليهامن شريكه وطلب الوضع عندعدل لا يجاب الىذلك واعاتكون عندكل وماحشهة لللك كذافى كراهية المعراج ماثبت لجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الافي مسائل الاولى ولاية الانكاح الصغير

الاجارة فللاجسراج مثله والمراد باجرالمثل هنا نفقة المثل هذاومن وجب عليه ألجج فاخر فات من غيروصية يأثم اتفاقا والصغيرة وان خرج عام وجو به في الماريق فليس عليه ان يوصي (قوله وهو متطوع في ذهبابه) الضمير راجع الى الفقير وهدالايظهر فيمالوا حرمن دو برة اهله فلواحرم كذلك يستوى مع الغنى الاان يفرق بين ماوجب بايجاب الله تعالى وما وجب إيجاب العبد ﴿ كَابِ النكاح ﴾ (قوله كذافي جامع الفصواين) عبارته كانقله المحشى ماقيض على سوم النكاح مضمون يعنى لوقبض امة غديره ليتزوجها بإذن مولاها فهلكت فى يدهضم قيمتها

(قوله للاوليانة للى سبيل السكال) اى المستون فى الدرجية فلكل ان بستة ل بالسترويج فان زوجا هامكم السابق وان لم يعلم ومثله ولاية الاعتراض يثبت الكل كه لافان رضى واحد نهم ليس لم فى درجته أو اسفل منه اعتراض (قوله لاحتمال العة وورجان وجوده) لان اله فو مندوب ولاعيرة التوهم العفو بعد البلوغ لان فيه ابطال حق المكبير (قوله الوارث المكبير) فيه تفصيل وهوان الكبير له كان وليافى المال والنفس كالاب اله والجدو السيد فله ان يستوفى قبل بلوغ الصغير

اتفاقا وان كان وليافئ النفس دون المال كالاخ والعم نغسلي الحسلاف (قوله ا-كلم-نله-ق المرور) مسلما كانأودميا عبدا كانأوح ابالغاكان أوصبيا (قوله الايمان الح) فيه أن الذكروالشكر لاير تفعان بلهافي الاخوة أكثرغا بتهأنماذ كرايس بتكاليف (قوله الفرق ثلاثة عشرالخ )لميبين منها ماهوط الاق وماهوف يخ والضابط ان كل فرقة جاءت مسن قبسل المراة لابسبب من الزوج فهني فسج كيار العتق والباوغ وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي مالاق كالايلاء والجبوا العنة واغما كانت ردته فسحامع انهامن قبلة لانبها ينتني الملك فينتني الحسل والفرقة انجاجات بالتنافى لالوجود المباشرة من الزوج (قوله الافيَّا مسئلتين) راجع الى قوله لابعده والتقدير لابنفسخ بعد الممام في كل خال الافيماذ كروزيدا باومعن الاسلام فانه فسخ بعد التمام

والصغيرة غابتة الاواياء على سبيل المكال احكل الثانية القصاص الموروث يثبت لمكل من ألورثة على المكمال حديق قال الامام الوارث السكبير استيفاؤه قبل بلوغ الصغبر بخلاف ماأذا كان لبالغين فان الحاضر لاعلمه في غيبة الاخر اتفاقالاحتمال العفو الثمالة ولاية الطالبة بازالة الضرراله ام عرطريق الساين تشتكل من له حق المرور على الكمال والضابط ان الماق اذا كان مالا يتجزى فانه بشبت اكل عدلي الكال فالاستخدام في الملوك ما يتعزى ليس لناغبادة شرعت من عهدأدم الى الآن ثم تستمر في الجندة الاالايمان والنكاح المولى لايستوجب لليعبده ديافلامهرأن زوج عبده نرامته ولاضمان عليه بأتلافه مالسيده ولوقتدل العبده ولاهوله ابنان فعنى أحدهما سقط القصاص ولم يجبشئ الغير القيافي عندالامام الفرق ألائة عشرفرقه سبعة منها تحتاج الى القضاء وستة لافالاولى الفرقة بالجب والعنة وبمخيار البلوغ وبعدم المكفاءة وبنقصان الهرو بأباء الزوجعن الاسلام وباللعمان والشأنية الفرقة بخبار العتق وبالايلاء وبالردة وتباين الدارين وعلك أحدالزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لابعده فلاتمنع اقالته ولا ينفسخ بالخود الافى مشاتين فيق لمه بعسدر وأحسد هسما وملك أحسده ماالانو يكمل المهر باربعة بالدخوا و بالخلوة الصحيحة وبوجوب العدة عليما منه سابقا وبموت أحددهما لأزوج أن بضرب إمرأته على أربع وماجعناها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابتها الى قراشه وهى طاهرة من الحيض والنفاس وعلى خروجها من منزوله بغيير اثنه بغيير حق وعلى ترك الصلاة في رواية وقد بينا في شرح المكنزة والهم وما كان بمعناها لماان تخرج بغير اذنه قبل أبفاء المعمل مطافاو بعده اذاكان لهاحق أوعليها أوكانت فابلة أوغسالة أولزيارة أبويها كلجعة مرةاولزيارة المحارم كلسنة وفيماعداذلك منزيارة الاجانب وعيادتهم والوليمة لأتخر جولاباذنه ولوخرجت باذنه كاناعاصبين واختاهوافي خروجها للممام والمعتمد الجواز بشرط عدم التزين والتطيب ينعقد النكاح بماأفادملك العين للحال الافى لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين لما في هبة المتانية لوقال متعتك بهذا الثوب كان هبة معان النكاح لاينعقدبه الوطى فدار الاسلام لايحلو عن حداً و وور الافي مستلتين تزوج صبى أمرأة مكافة بغيراذن وليه شمدخل بهاطوعا فلاحد ولامهر كافي الخانية ولووطيء البائع المبيعة قبل القبض فلاحدولامهر ويسفط من الثمن ماقابل البكارة والافلاكا فى بيوع الواو الجية لايجوز للراة قطع شعرها ولو باذن الزوج ولايحل اها وصل شعر غيرهما بشعرها تزوجهاعلى انها بكرفاذاهى ثدب فعاليه كال المهر والعذرة تذهب باشياء فلجسن الظن بها كذافي الملتقط ولوخاط وكيلها بالنكاح في اسم أبيه اولم تكن طضرة لا ينعقد النكاح يز وج امر أة أخرى وخاف اللايه دللايسه مذلك والعلم اله يعدل بينهما في القسم والنفق

(قوله وبوجوب العدة) كان ابان وجته ثم تروجهافي العدة فطاقها قبل الدخول وجب عمام المهروعدة مبتدأة (قوله وجوت احدها الح) هذا في النه الصحيح أمافي الفاسد فلا بعب شئ الا بالوطى و (قوله الزوج ان يضرب الح) استفيد من التعبير باللام دون على أن الزوج لا يعب عليه في ذلك (قوله لا ينعقد النكاح) لا بمالذ الم تكن حاضرة بعتاج الى تعبينها وتعريفها بنسبتم الى أبيها واذا وقع الفلط في امم المجالم تتعين فلا ينعقد النكاح وأما إذا كانت حاضرة فلا يقير الفلط في اسم المجالم تعين فلا ينعقد النكاح وأما إذا كانت حاضرة فلا يقير الفلط في اسم المجالم تعين فلا ينعقد النكاح وأما إذا كانت حاضرة فلا يقير الفلط في اسم المجالم عند النها من المجالة والما المجالة و ا

وجعل اكلواحدة مسكناعلى خدة جازله ان يفعل فان لم يفعل فهوما جور الرك الغم عليها وفى زماننا ومكاننا ينظر الى معمل مهرمثالها من مثله وأمانصف المدمى فلا يعتديه لائه قد يمهرخسين ألف دينمار ولايفعل الاأقل من ألف شمان شرط لهاشيأ معلوقامن الهزمعجلا فاوفاها ذلك ليس لهاان تمتنع وكذا الشروط عادة نحوالمنه فوالكعب وديباح اللفافة ودراهم انسكرعلى ماهوعرف سمرة فدفان شرطوا انلاده فسيأمن ذلك لايجب وان سكتوالا يجب الاما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء عثلها من مشله والعرف الصعيف لا يلحق المسكوت غنه بالمشروط كذافي الملتقط الفق مرلايكون كفؤا الغنمة كهيرة كانتأو صغيرة الاأن يكون عالماأوشريفا كذافي الملتقط ادعت بعدالزفاف انهازوجت بغيررضاها فالقول لهاالا اذاطا وعدفى الزفاف ولوزوج بنته وسلها الابالي الزوج فهر بت ولايدري ابن ذهبت لايكزم الزوج طلبها كذافي الملتقط لايذبغي القاضي ان يزوج صغيرة الااذا كأنت مراهقة تطلب ذلك منه أيضا يحيس ونخدع بنت رجل أوامر أته واخرجها من منزله الى أن بأثى بهااويعم بوتها كذافي الملتقط اختاهافي الصعةوا افسادفا لقول لمدعى الصعة كذافي الخانية الاقرار بالولدمن حرة اقرار كاحهالاالاقرارعهرها وقوله خذى هذامن نفقة عدتك لايكون اقرار ابطلاقها وقولها اعطني مهرى اقرار بالنسكاح كذاف افرار اليتيمة يجوز خلوا انكاح عن الصداق والنكام باقلمن مهرالمشل الافي صغيرة يزوجه اغير الاب والجدومجعورة وموكا فعيثته النكاح لايقبل الفسخ بعد التمام هكذاذ كرواؤ بنواعليه ان حوده لايكون فسعنا قلت بقبله بعده فى ردة آحدها كابيناه في الشرج وأماطرو الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولايفسطه كافى الشرح

﴿ كَابِ الطَّلَاقَ ﴾ السكران كالصاحى الافى الاقرار بالدود الخالصة والردة والاشهاد عسلى شهادة نفسه كذا في خلع النانية النداء للاعلام فلايثبت به حكم الافي الطلاق بياطالق وفي العتق يأح وفي الحدود بإزانية وفي التعزير بإسارة فتفرع على الاول لوقال لحاريته بإسارقة بازانية بالمجنونة وباعها فطعن المشترى بقول البائع لابرده الانه للاعلام لاللقيقيق ولوقال لز وجنه يا كافرة لم يفسرق بينهما كذافى الجمامع ولدا الماعنه لايذتني نسمه في جيمع الاحكام من الشهادة والزكاة والمنا كعدة والعتق علاف القريب الافى حكمي الارث والنفقية كذافي البدائع المجنون لايقع طلاقه الافي مسائل اذاعلق عأقلا ثم جن فوجدا الشرط وقيما اذا كان يجبو با فانه يفرق بينهما بطلع اوهي طلاق وفيما اذا كان عنينا ، وجل بطلم افان لربصل فرقى بينهما بحضور وايه وفيهما اذا اسلمت وهوكافرواني أبواه الاسلام فانه يفرق بينهما وهوطلاق الصي لايقع طلاته الااذا اسلت فمرض عليه عيزا فابي وقع الطلاق على الصحيح وفيمااذا كان مجنو بأوفرق بينهما فهوطلاق على الصيح ويؤجل له لمكونه مستحقا عليه كعتق قريبه كذافى عنين المعراج المعلق بالشرط لاينعقد سيباللحال والمضاف منعقد في الطلاق والعداق والندرفاذ افال أنت وغد الم علك بيعه البوم وملكه اذافال اذاجا عدد ولوقال الدعلى التصدق بدرهم غداملك التعجيل بخلافه اذاجاغدالاف مستلمين فقدسووا مينهما الاولى فى إبطال حيار الشرط فالوالا يصم تعليق ابطاله بالشرط وقالوالوقال اذا يه غدفقدا بطات خياري أوقال ابطلته غداف أغد بطل خياره كذافي خيارا اشرط من

(قوله الاماصدق العرف الخ) أى بان يكون العرف عاماوا لعزف الضعيف هو العسرف المناص لايلحق المسكوت بالمشروط أ قوله الايكون كفوا للغنية )هذا خلاف ظاهر الرواية من ان الكفاءة في المال لا تعتبر عن كانقادراء لى الهر والنفقة يكون كفوالذوات أموال عظيمة ومن لايقدر على المهر والنفقة لايكون كفؤ الافقيرة في ظاهر الرواية (قوله اختلفا في الصعة والفساد) ﴿ كَالُو قَالَتَ بزوجتي بغيرشهودوقال بشهود فالقول له وأن اختلفا فيوجود أصل النكاح فالقول ان يمكر الوحود كالوقالت تروحتي واناصسة وقال بل كنت نالغة فالفول لها (قوله الجنون لايقع طلاقه) أي لايصم ايقاعه الطلاق وحينتذلاهم لاستثناء ماد كره لانه ليس فيها ايقاع طلاق وكذا يقال في الصي (قولة فقد سوواييتهما كانجعلواحكم إلمعاني بالشروط كالمضاف

(قُولُهُ مع ان الاحارة الح) فيه الطرفان المعلمي هذا صورى لا - هي - في فان بجى الفيد كائن لا عالة فكان اصافة في المعنى والمنعلمي المنعلمي المعنى والمنعلمي المنعلمي المعنى والمنعلمي الذي يوجب عدم معة الاجارة هو ما يكون بشرط على خطر الوجود (قوله بخلاف اندخلت) صوابه بخلاف الاضافة (قوله ولا يصمح تعليقها) الصواب تعليقه بنية كيرا الصمير لان الدكار من القيل المعلمة المنافق السينة من وجود الشرط ) قيد دبالشرط لان الاختبلاف لوكان في وقت المضاف كان القول لها كاذا قال لها أنت طالق السينة من قال جامعتك وانت طاهرة لا يقبل قوله (قوله فالقول لها) وقيل سه القول له وصحيح الاول في مشان يحلف

اليودين له اليوم كذا فغيز عن الاداء بان لم يكن معه شئ ولايو جدمن يقرضة تبطل الممين ولايحنث لعدم تصور البر (قوله لميقع) أى لتيقن كذبها وفهمه ان مالا يو تفعلها يتعاسق بخسيرهاوان كنا نتيقن بكذبها كالوقال ان كنت تعبين جهنم فانت طالق فقالت أحسيقمع ( دوله عطفها مع أخرى ) بأنقالها أنتطالق قال لاجرى أنت طالق وفلانة يعتي الاولى (قوله ولوطلقها عماأضربه الخ) أى لوقال لهاأنت طالق لابل أنت طالق فهي طالق واحدة بالكلام الاوليا ولايلزمها بالثاني طلاق الإ أن ينوى ولوقال انتطالق لا بل انتمالزم الاولى تطليقتان والاخرى واحدثم (قوله فانكابعد اوكذباالح) كالوقال انت طالقاولست برجل تطاف ولوقال اتت طعالق اوانار جـل فلا (قوله كليا

الخانية الثانية قال الفقيه أبوالليث والاسكافى لوقال آجرتك غدا أواذا جاءغد نقد آجرتك معتمعان الاجارة لايصم تعليقها وتصم اصافتها ومن فروع أصل المسئلة مافى ايمان الجامع لوحلف لايجلف غمقال لها اذاجاء غددأ نت طااق حنث بخلاف ان دخلت الداروفي لخانية تصح اضافة فدخ الاجارة المضافة ولايصيح تعليقها طلب المرأة الخاع جرام الااذا علق طلاقها الباين بشرط فشهدوابو جوده فلم يقض بها فعليهاان تحتاط في طلب الفذا للفارقة القول لهان اختلفافي وجودا اشرط فيمالا يعملمن جهتها الافي مسائل لوعلقهما بعدم وصول نفقتها شهرا فادعاه وانكرت فالقول لهافى المال والطلاق على الصحيح كافى الخلاصة وفيما اذاطلقها السنة وادعى جماعها في الحيض وانكرت وفيما اذا ادعى المولى قر بانها بعد المدة فيهاوا نكرت وفيما اذاعلق عنقمه بطلاقها ثم خيرها وادعى أنها اختارت بعدالمجلس وهي فيمه كمافى الكافى اذاعلق بفعلهما القلبي تطلق بأخبارهما ولو كاذبة الااذا قال انسررتك فأنتطالق قضر بهافق التسرت لم يقع كافي ألخانية من الطلاق أذاعلقه بمالايع إلامن جهتها كعيضها فالقول لهافى حقها واذاعلق عتقه بما لايعلم الامنجهته فالقول أدعلي الاصح كقوله للعبدان احتلت فأنتح فقال احتلت وقع باخباره كافى المحيط وفرق بينهما في الخانية باه كان النظر الى خروج المي بخلاف الدم الخارج من الرحم كرر الشرط ثلاثا والجزاء واحدا فوجد الشرط من قطاقت واحدة ولو تعدد الجزاء تعددالوقوع كافى الخانية ولوطلة هاشم عطفهامع أخرى بالواوأوشم أوالفاء طلقت الاولى ثنتين والاخرى واحدةولوطلقها ثمأضر بهوائبته لهسالا يتعددالابالنيةولوجه عالاولى معالانوى ف الاضراب تعدد على الاولى واذا أدخل كامة أوفى الآية على امر أتين واعقب بشرط فان التعيين لذيعد وجود الشرط اذاطاتى ثم أتى با وفان كان ما بعد أوكذ باوقع بالاول والافلا كروااشرط ثم أعقبه بزاء واحدا تعدد الشرط لاالجزاء ولوذكر الجزاء بين شرطين تعدد الشرط كل امرأة الزوجها منت بالمبانة عندها خالا فاللتاني وبه أخد الفقيه أبو الليث يتكرر الجزاء بتكر زالشرط كلمادخلت فكذا كالماة مدت عندك فكذا فقعد ساعة طلقت ثلاثا كلماضر بتك فضر بهابيديه طلفت ثنتين وان بكف واحده فواحدة كاماطلقتك قطلقها وقع ثنتان كالماوة عمايك طلافى فطلقها طلفت ثلاثاوسط الشرط ببن طلاقين تنجز الشانى وتعلق الاول ذ كر منادى بين شرط وجزاء ثمنادى أخرى تعلق طلاق الاولى وينوى في الاخرى ولو بدأبنداء الواحدة ثمذ كرالشرطوا لبزاء ثمنادى أخرى فاذا وجدالشرط

دخلت الح) تمثيل لتكرارا لخزاه بشكر ارااشرط وحذف الاداة اظهو ركونه تمثيلا (فوله طلقت ثلاثا) وجه ذلك ان الدوام على القعود وعلى كل ما يستدام بمنزلة الانشاء (قوله كلما وقع عليك الح) الفرق بين هذه والتى قباها هوان المعلق علية في هذه وقوع الطلاق الى تلك البطايق والاتصاف بالوقوع وجد من تين بعد الا يقاع بخلاف التعليق بالنظليق (قوله وسسط الشرط) كا اذا قال انتطالق ان دخلت الداران تظالق (قوله د كرمنا دى بين شرط وجزاء) اى لوقال ان قدم زبد يازينب فائت طالق يا فاطهة (قوله ولوبدا بالنداء) اى بان قال ياعرة انتظالق ان دخلت الداران قلامة إلى المنظلة المنافقة الم (توله عند عدم) طرف انصرفه (قوله على وجوده في المستقبل) مقيد عالم يذكر الغد فلوقال لامر أنه أن حض غدا فانت طالق وهو يعلم الماحات فهو على دوام ذلك الحيض الى الغد (قوله ان صححت) يعنى فانت طالق يقع الطلاق كاسكت عن المين لان الصحة امر عند وفي مثله للدوام حكم الابتداء (قوله ومن مطلقني) اى بما حل على الفوريقرينة قولها لزوجها طلقني فقال لهان لم اطلقك اى فورافاذالم يطلقها فوراحنث (قوله وقع) اى ولا يحد خطاهره ولوأ قرم مقوا حدة مع انه لابثبت باقراره في حق على الحدالا بالاقراد اردار بعمرات في اربع محالس وقياسه في حق الطلاق

طلقتا كامة كل في التعليق عند عدم امكان الاحاطة بالافر ادمنصر فة الى ثلاثة كفولهم لوقال لهاان لمأقل عنك لاخيك بكل قبيح فى الدنيا فأنت كذاير بثلاثة أنواع من القبير اذاعلقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله العائض ان حضت وللريضة ان مرضت الااذاقال أمعيعة انصحت والضابط انما عتد فلدوامه حكم الابتداء والالاان على التراخي الابقرينة الفورومنهطاب جماعها فأبت فقال ان لمثدخلي معي البيت فدخلت بعد سكون شهوته ومنه طلقني فقال ان لم اطلقك علقه على زناه فشهداعلى اقراره به وقع وانعلى المعاينة لا كالوشهدار بعة به فعدل منهم اثنان قال للار بعة المدخولات كل امر أقار أجامعها منكن اللبلة فالاخريات طوالق فجامع وإحدة ثم طلع الفجر طلةت التي جامعها ثلاثا وغبرها ثنتين اضافه وعلقمه فان قدم الجسراء واخر الشرط ووسط الوقت تعلق ولغث الاضافة ولوقدتم الشرط تعلق الضافبه ولود كرشرطاأ ولائم جزاءتم عطف غليه بالواو ثمذ كرجزاء آخر تعلق الاوليان بالاول والثالث بالشانى ولوكان الجدراء واحددا كان المعلق بالشانى جزاء للاول فلايقع لو وجد الشانى قبل الاول ثم الاول وهذه المسائل في الصفحتين مع ايضاحها • ن الخانية كلمن علق على صفة لم يقعدون وجودها الااذاقال أنت طالق المس فانها تطلق للعال ولمأر الات مااذا علقه برويتها ألهلال فرآه غيرها وينبخى الوقوع لان المراددخول الشهر استثناء المكل من المكل باطمل وفسرع عليمه في النهاية من مسائل شني من القضاء انهلوأتر بقبض عشرة دراهم جياد وقال متصلا الاانهاز يوف لم يصمح الاستثناء لانه استثناء الكلمن الكل كالوقال له على مائة درهم ودينارالامائة درهم ودينارم وصيح انتهى وفي الايضاح قبيل الايمان اذاقال غلاماى حران سالم وبزيغ الابزيغاص هوالاستثناء لانه فصل على سبيل التفسيرفا نصرف الاستثناء الى الفسروقدذ كرهماجلة فصحح الاستثناء بخلاف مالوقال سالم حرو بزيغ حوالابز يغالانه افرد كالامنهما بالذكر فكان هذا الاستثناء بجملة مانكلمبه فلايصلح أتنبى

﴿ كَابِ الْعَبَاقِ ﴾ ما أراف من بما الدقوة فقال عشم قون بما اسكر إحراد ا

وتوابعه فى ايضاح الكرمانى رجل له خسمن الرقيق فقال عشرة من بماليكي احوارالا واحداعت فى الخمس لان تقديره تسعة من عماليكي أحواروله خسة فغتقوا ولوقال مماليكي العشرة الحرار الاواحداعت قاربعة منهم لانه ذكرا لعشرة على سبيل التفسيروذلك غلط منه فلغافا نصرف ذكر العشرة الى مماليكه اذا وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون

ان لايؤخـ ذ الابالاقرار اربع مراثو يجابيان توقيف الثبوت بالاقرار على تـكرر، في حق الـد ثيت على خلاف القياس فلايقاس عليهغيرهلكن تردحينشلا عدموقوع الطملاق بشهادة اثنسين بالما ينة لان التوقف على شهادة الاربعة في حق الجد على خلاف القياس فلايتعدى الى الثبوت فيحق الطلاق ولكنه توقف في حقه ايضا (قوله طلقت القي جامعها ثلاثا) وجهه أنه علق طلاق كلواحدة منهن يمدمجاعكل واحدة والمجامعه واحدة ففي حقها لمالم يجامع واحدة من الثلاث وقع بعسددهن وفي حق كل واحدة عن لم يجامها الل يجامع اثنتين غيرها وقع بعددها (قوله اضافه وهالقه )بان قال انتطالق غدااذا دخات الداريلغو د كرالغدويقع الطلاق

يَدخول الدارحي لودخات في اى وقت طلقت (قوله ولوقدم الشيط) بان قال ان دخلت الدارفانت فانه طالق غدا (قوله ولوف كرشرطا اولا ثم جزاء) بان قال لامر اته ان دخلت الدارفانت طالق وطالق وطالق وطالح ان كلمت قدلانا فالطلق الاول والشانى يتعلق بالدخول والطلاق الشان يتعلق بالشرط الثانى (قوله ولوكان الجزأ واحدا) أى وكان الشرط متعددا بان قال ان دخلت الدارفانت طالق ان كلمت فلانا كان الطلاق المعلق بالدكلام جزاء الدخول حتى لوكلمت قبل دخول الدارم دخلت لا يقع شئ

(قُولَةُ خَلَاقًا هُمَا لَـ ) مُخَالُفَ الْجَرَفُانه قَالُ وَانْ كَانَ فَي مَن صَّـهُ فَعنه ـ تنها الْبَعِب شَيْ عَلَى ور ثُمَّ وَعِيْد تَجْد يَسْتُوفَى مَنْ مَالُهُ (قُوله دعوة الاستيلاد الح) صورته جارية بين رجلين ولات ولدائستة اشهر منذمل كاهافادى أحدها ان الام بنّنة وادى الا تران ولدها ولده وكل منهما يولد مثله الما مدعيه فدعوة مدعى الولد أولى لانهاد عوة استيلاد 90 اذ العلوق في ملكه ودعوة الآخران ولدها ولده وكل منهما يولد مثله الما مدعيه فدعوة مدعى الولد أولى لانهاد عوة استيلاد 90 اذ العلوق في ملكه ودعوة

الاستيلادأسبق منحيث المعنى لاستنادها الى وقت العماوق وتبطل دعوة صاحيمه تسب الاملانها دعوى تحرير وجدت بعد زوالملكه حكم فيقتصر ع-لى وقت الدعوى ( قولة والفرق في غاية الح) أي لانالاخ ينسب الى أخيه بواسطة الاب ونسبةالاب منقطعة فلاتثبت الاخوة أمااذا كان من أمه فيعتق عليه اذاملكه لاننسبة الولدالى الام لاتنقطع فتكون الاخوة ثابتة فيعتق بالملك (قوله وفي الاجارة) أى وتأبيد في الاجارة فنفسد (قوله الافي النكاح) صوابة لافى النكاح (قوله الافى مسائل الح) الأستثناء غير صحيح وصوابه لافي البيدع والخاع (قوله فلايلزمها المال الخ) فيه اشعار بو قوع الطلاق وآلمفتي به انهلايصهم الحلع (قوله المعتق لايصم الح) هذا والثانى بكسرالناء والثالث بفقعها (نوله فىرجود الشرطال )الصواب الوصف كإيدل عليه الآتى (قولة فالقول لهالخ) اذ الاصل البكارة وعدم الشراءمن فلان وعدم الوطي ولات

فأنه بقضى بالوسط الااذا كاتبه على قيسمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدى الاعلى كأف كتاب الظهيرية احدالشريكين فى العبداد أاعتنى نصيبه بلاادن شريكه وكان موسرا فاناشريكه ان يضمنه حصة الااذااعتق في مرضه فلاضمان عليه عند الامام خلافا لهماكذافي عتق الظهيرية دعوة الاستيلاد تستندوالتحرير يقتصرعلي الحال والاولى اولى وبيبانه في الجمامع معتق ألبعض كالمكاتب الافى ثلاث الاولى اذاعجزلا يردفى الرقى الثانية اذاجع يينهوبين قن في البيدع يتعدى المطلان الى القرن بخلاف المكاتب الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لمجب القصاص بخلاف المكانب اذاقتل عن غيروفاء فان القصاص واجب ذكره الزبلعي في الجنبايات والثبانيسة في السراج الوهياج والاولى في المتون التوأمان كالولد الواحـــد فالثانى يتبع الاول فى أحكامه فاذااء تق مافى بطنها فولدت توأمين الاول لاقل من ستة أشهروالثآني لتمامها فأكثرعتق الثاني تبعاللا ول بخلاف مااذا ولدت الاول لنمامهما فانه لايعنق واحدمنهما الافى مسئلتين الاولى منجنايات المبسوط لوضرب بطس امرأة فالقت جندنين فخرج أحدهما قبل وتهاوالا تحربع مدموتها وهماميذان ففي الاول غرة فقط الثانية نفاس التوأمين من الاول ومارأته عقب الشانى لا من ملك ولده من الرَّنافانه يعتق عليه ومن ملك أخته لا بيده من الزَّنالم تعتق ولو كانت اخته الامه من الزَّنا عتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاد والتدبيرو وسية فيعتق المدبر من الثلث الافى ثلاث لايصح الرجوع عنه ويصمعها وتدبيرا اكره صحيح لاوصيته ولايبطله الجنون ويبطل الوصية والثلاث فىالظهيرية التاقيت الى مدة لا يعيش الانسان البها عالما تأبيد معني في التدبيرعلي المختبار فيكون مطلقاوفي الاجارة فتفسد الي نحوما تتي سنة الافي النكاح فناقيت فيفسد المتكلم بمالا يعلم عناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والتكاح والتمديير الافى مسائل البيع والخاع على الصحيح فلايلزمها المال والاجارة والهبية والابراء عن الدين كافى نكاح الخانية المعتق لايصح انراره بالرق قلت الافي مسئلة لوكان المعتق مجهول النسب فأقر بالرق لرجه ل وصدقه المعشدق فانه بيه طل اعتاقه كافي اقر ارالنلخ يص الولا لايحتمسل الابطال قات الافي مستلتين وهي المذكورة فانه بطسل الولاء باقراره والثانية لوارتدت العنيقة وسبيت فاعتقها السابى كان الولاءله وبطل الولاءعن الاول كمافي اقرار التلغيص لواخناف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الافي مسائل كل أمنلي المسائل الاربعة اذا أنكرت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف مااذا فال الاأمة بكرا أولم اشترها من فلإن أولم اطاءهما البارحة أوالاخراسانية فالقول له وتما مه في ايمان أكافى المدبراذاخرجمن الثلث فانه لاستعاية عليه الااذاكان السيدسفيها وقت التدبير فأنه يسعى فى قيمته مديرا كمافى الخانية ، ن الحجر وفيما اذا قتل سيده كمافى شرحنا المدبر في زمن سعايته كالمكاتب عنده فلاتقبل شهارته كاف البزاز ية في العتق في المرض وجنايته

العدم سابق (قوله كالمكاتب عند الامام الح) لاشك ان المدبر عنق كله عوث المولى فهووان سعى يسعى وهوم مديون فيعل المذبر كالكاتب هناوفى البعر ليس معرر انيسعى لوفاء ذينه لالفكر قبته فافرعه من قوله فلاتقبل شهاد ته له المدر أي في حياة سيد ولا نه المدبر عيقسة ليس مسلك وما فقله عن شهادة البراز يقلم وجد فيما وعبارتم الا تقبل شهادة المدبر أى في حياة سيد ولا نه المدبر عقيقسة

المنان الإيمان في المعرفة المتكنف النكرة الح) فاوقال ان كام غلاى هذا أحداوليس هذا القديم أحداود خلل المتكنف المائم المناف القديم المائم المناف القديم أودخلت دارنفسها أواغتن العبد المأمور نفسه فلاحث الأن ينوى ذلك وكذار و جابئى من رجل لا بدخل المأمور لان المسراديا المتكنف أعتق المورة و العبد المأمور المستكنف أعتق المورة و وصور المناف الم

الغلة له والنصف الفقراء

ويدخل الذكر والانثى من

أولاده ويدخل ولدالابن ثم

بعث فقال لوقال أرضى

صدقه على بني وله اسان أو

أكثر كانت الغلة لهموان لم

يكن له الااس واحدوقت

وجودالغلة كان نصفهله

والنصف الآخوالفقراء اه

ققدسوى بدئهماو بمكن أن

يحمل مافى المذانية على ما اذا

جناية المكاتب كافى المكافى وفرعت عليه لا يجون فكاحه مادام يسجى وعندها حرمديون في المكل

﴿ كتاب الايمان ﴾

المعرفة لاتدخل تحت النكرة الطلاق والعناق والندر كافى الجلاصة لا يجوز تعميم المشترك المؤاخذة فيها الافى ثلاث الطلاق والعناق والندر كافى الحلاصة لا يجوز تعميم المشترك اللفى الدين حلف لا يكام مولاه وله أعلون واسفلون فأيهم كلم حنث كافى البسوط فبطات الوصية للوالى والحالة هده ولو وقف عليم كذلك فهى للفقراء لا يكون الجمع للواحد الافى مسائل وقف على أولاده وليس له الاولدوا - ديخلاف بنيه وقف على أفاربه المقيمين فى بلدكذا فلم بني منهم افيها الاواحد كافى الواحد كافى الواحد حدما فلا بأرغ كل ثلاثة ارغفة من هذا الجبوليس فيه الاواحد كافى الوافعات الفياليكام الفقراء والمساكين والرجال حنث بواحد بخلاف رجالا حاف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثبا به لا يكلم عبيده فف على بثلاثة حنث حلف لا يكلم زوجات فلان واصدقاء وراخوته لا يحتث الا بالكلم عبيده فف على بثلاثة حنث حلف لا يكلم زوجات فلان واصدقاء وراخوته لا يحتث الا بالكلم

على الفقراء فات أحدها المناه والمناه المناه والمناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه والمناه والمناه والمناه المناه والمناه المناه ا

(قوله والأطعمة والدسالخ) سيأتى توضيحة عند قول المستق ان بروج عنالنسا (توله مبنية على الالفاظ الله ) يقدى اذالم يكن له نيسة فان كانت واللفظ يحتمله انعقد تباعتباره (قوله حنث باحدعشر) وجهه ان قصده عدم شرائة بعشرة فاكم (قوله الحدث بالفرض) حاصله انه لا يحدث لا نه بعثرة وان حصل القطع بان غرضه الزيادة و الغرض بلامد لول الفظ لا يصطح الاعتبار (قوله بالتعليق) اغادنث بالتعليق لان اليمين بغير الله ذكر شرط صالح وجزاء صالح وفلد الميكن المناف عينا القط لا يصطح الاعتبار (قوله بالتعليق) كالوقال انتطابي ان اردت اوا حبيت لا يكون تعليقا فلا يكون عينالانه اخسار عن مالكية نفسه (قوله في دوات الاشهر) كالدافال القال القالم الملالفانت طالق لا يكون عينالان عليم و نسبر اللطلاق السنى فيكون تنجيز الا تعليقا ولوكانت من دوات الاقراب كون عينالانه المنافي المنافق المنافق المنافق المنافق النصل ان المنافق المنافق النصل ان المنافق المنافق النصل النافق المنافق المنافق النصل النافة وهو تنجيز لا تعليق كان يقال انتطابي المنافق المنافق النكاح فانه لا يتقسير الطلاق السنة وهو تنجيز لا تعليق كان يقول النكاح فانه لا يتقسير الطلاق السنة وهو تنجيز لا تعليق كان عالى النكاح فانه لا يتقسير الملاق السنة و قوله لا يعنث الا بالا يعاب والقبول النوالة المنافق النعقد من عبادلة كالبيسع والنكاح فانه لا يتقسير المنافق المنافق المنافق النكاح فانه لا يتقسير المنافق المنافق النباح فانه لا يتمافلة كالبيس والنكاح فانه لا يتمافية السنة (قوله لا يعنث الا بالا يعاب والقبول الخولة النافة المنافقة المنافقة النباح فانه لا يتمافية كالبيساء والنكاح فانه لا يتمافية كالمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة كالمنافقة المنافقة المناف

الابالايجاب والقبول ومتى كان عقد عليك بغير بدل كالنهبة ومابعدها لايعتاج الى القسبول بسل بكسفي الايجاب والفرقان مقد المعارضة لايتمالابهما فالم يوجد القبول لايثبت الاسم الماعقد التمليك فيتم بالمملك فيستعق الاسم بدون القب ولواغا يحتاج فيمه الى القبول من الموهوب له البوت المكم عليه كي لايتضرراذ يفسدعله نكاح زوجته اذاوهبهاله وبكفي للعنث ثبؤت الاسم وأنام يوجدا لحكم وهوالملك فانهلا يوجديدون القبول

والاطعمة والنساء والثياب عمايعنث فيمه فه ل البعض كافي الواقعمات لا يحنث المالف بفعل بعض المحلوف عايه الافي مسائل حلف لاياً كل هذا الطعمام ولا يمكن أكاه في مجلس واحد حلف لا يكام فلانا وفلانانا ويااخدها كلام هؤلاء القوم اوكلام اهل بغداد على حوام فكلم واحدا الكل من الواقعات الصغيرة امن أة نيجة ثبها في قوله ان تزوجت امرأة الافى مسئلة لايشترى امرأة لم يعنث بالصفيرة الايمان مبنية على الالفاظ لاعلى الاغراض فلوحلف ليغدينه اليوم بألف فأشترى رغيفا بالف وغداءبه برولوحلف ليعتقن اليوم بملو كابأنف فأشـترى بملوكا بالف لايساو يها فأعتقـه برالافى مسائل حلف لايشتريه بعشرة حنث بأحسد عشرو لوحاف البائع لم يحنث به لان من ادالمشترى المطلقة ومن ادالبائع المفردة ولواشترى أدباع بتسعة لم يحنث لان المشترى مستنقص والبائع وان كان مستر يدالـكن لاحنث بالغرض بلامسمي وتمامه في الجامع من باب المساومة حلف لا يحلف حنث بالتعليق الافي مسائل ان علق بافعال القماوب أو يعلم في تجبىء الشهر رفي ذوات الاشهر أو بالتطليم في او يقول ان اديث الى كذا فأنت حر وان عجزت فانت رقيق او ان حضت حيضة اوعشرين حيصة اوبطاوع الشمس كافى الجمامع الحالف على عقدلا يجنث الابالايجاب والقبول الا فى تسعمسا تل فانه يحنث بالايجاب وحده الهبة والوصية والا فرار والابراء والاباحة والصدقة والاعارة والفرض ولاستقراض والكفالة انتزوجت النساء واشتريت العبيدأ وكامت الناس أوبني آدم أوأ كات الطعام أوطعاما أوشربت الشراب اوشرابا فيحنث بواحد للعنس ولوقال نساء أوعبيد أفبشلا ثة للجدع ولونزى الجنس فى الكل صدق للعقيقة العلق

رود القبول (قوله والاقراد) في كونه من العقود نظر (قوله والابراه) فان حلف لا يبرا فلانا ثم المبة وقال زفر لا بعنث يدون القبول (قوله والاقرار) في كونه من العقود نظر (قوله والابراه) فان حلف لا يبرا فلاناثم ابراه فلم يقبل حنث وقبل لا يحنث فيه بدون القبول (قوله فيثلاثة الخ) ولونوى الجنس صدق ويحنث بالواحد لانه شدد على نفسه ولونوى مازاد على الثلاثة صدق ايضا (قوله ولونوى الجنس في المكل الخ) الصواب كافي تلعيص الجامع لونوى في الجنس السكل بان نوى في الجنس جيسع النساء اوجمع العبيد قال مجديصدى ولا يحنث ابدالا به نوى حقيقة كار مه وقيل لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كار مه وقيل لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كار مه وقيل لا يصدق المدم دلالته عليه (قوله المعلق يتأخر الخ) الاصل قضاء لا يقارن السبب بل يوجد عقب والمضاف سبب في الحال لا نه أي وجد دمه ما يمنع كونه سببا في قارنا للشبط على الشرط على الشرط على الشبب يمنع القبال بالمحل لا يسمى سببال كن اضاف القبلة يمن هذا الوجه مقد وافقه السبب يمنع المحرود الوقت الذي اضافه اليه

وقوله قال الاجتبية الح المقام التفريع فكان الاولى ان يقول فالوقال لاجبيئة انتقطال قدل ان اتزوج والمابعد و فلا نعدام الوقت المفاف اليه وهو سهر قبل التزوج والمابعد و فلان التزوج و من من من من شهر اوبعده لا يقع شئ الماقبله فلا نعدام الوقت المناف التزوج و من من من من من المناف المعلق و الموجد الشرط والموجد الشرط والموجد الشرط والموجد الشرط المن من من من المناف المعاون و مناف المناف المعاون و جما بعد شهر تطلق المنه المناف المعاف المناف المعاف المعاف المعاف المعاف المعاف المعاف المناف المعاف المناف المعاف المناف المناف المناف المناف المناف المعاف المناف المناف

يتأخروالمضاف بقارن قال الاجنبية انتطالق قبدل ان اتزوجها قبدل الشهر الاطلق الابنعقد ولوقال اذا تروجتك فأستطالق قبدل الكيشهر فتزوجها قبدل الشهر الاتطاق وبعده تطلق النية اغتمل في الملفوظ وهي مسئلة ان اكتونوى طعاما دون طعام الااداقال ان خرجت ونوى السفر المتنوع وفيما اذاحلف الايتروج ونوى حبشية اوعربية المعرف الايدخل قعت المنكر قال ان دخل دارى هذه احداو كام غلاى هذا اوابني هذا اواضاف الى غيره الايدخل المالك لتعريفه مخلاف النسبة ولولم يضف يدخل لتنكيره الافي الاجزاء كايد والرأس وان لم يضف للانصال الفعل بتم بفاعله من وجمله اخرى قال ان شتمته في المسجد اوزميت اليه فشرط حنثه كون الفاعل فيه وان ضربته أوجرحته او قتلته او رميته المسجد المحلق بشرط متى اعترض غلى الشرط يقدم المؤخر المعلق بشرط بن ينزل

اندخال دارجددبنعدد الله احد فعديدي حر والحالف هو مجدبن عبدالله فدخال حتث والفرق بين التغريف الكامل والناقص ان الاول هوالذي يتقطع به الاشتراك بين العرف وغيره كالاضافة الى باء المتكام والاشارة وكاف الخطاب والضاء أر والثاني

مالا ينقطع معه الاشتراك ويحسن فيه الاستفهام كالتعريف باسم العم والنسبة فانغيره وسيبته فصار معرفا من وجه دونوجه والعم وان كاناعرف من اسم الاشارة عنسة اكثرانياة يشاركه في اسمه ونسبته فصار معرفا من وجه دونوجه والعمل وان كاناعرف من اسم الاشارة عنسة الشراك لا كنه دونها في قطع الاشتراك لان لا مم الاشارة حظامن العين والقلب والعرحظه من الفلب (قوله ولولم يضف) اى الحنف لا المحرف النسبة المحتلف العبدا حدسوا كان المحسولة المحتلف الدواها لا في الاجزاء الحيال المحتلف المحتلف المحتلف المحتلف المحتلف المحتلف المحتلف الاجزاء الحيال المحتلف والمحتلف المحتلف وحوا المحتلف وحوف المحتلف ا

الشرط لا يعمل المالر أبط فقدم المؤخر لذلك كالوقال كل امن اقائز وجهان كامت فلانافهي طائق فيقدم المؤخر فيسمير الكلام شرط الا بعقاديمين التزوج فيقع الطلاق على التي تزوجها بعد الكلام الدوهذا بخلاف مالوقدم الجزاء فقال كل المن اقائز وجها فهي طائق التزوجة بعد الكلام المن التزوجة بعد الكلام الدول كانق له ابن عايدين عن الخانية

(قوله عند آخرها الح ) كالوقال انت طالق اذاجه زيد وعرو (قوله عند الاول) اى ينزل عند الاول كالوقال انت طالق اذاجه زيد اوعرولانه لو ترك عند آخرها الحكان معلقا بهما (قوله والمضاف بالعكس) اى ينزل عند آخرها كالوقال انت طالق غدا وبعده لانه يلزم من ظرفية الاول ظرفية الثانى ولو ترل عند آخرها لخرج الاول عن الظرفية ولواضاف الى احدها ينزل عند آخرها كالوقال انت طالق فيه الاولان بعدله الى المحافظ ولو المالة ولو المالة ولو المالة المحافظ ولا المحافظ ولا المحافظ ولا الله المحافظ ولا المحافظ وله الانادم في المحافظ وله المحافظ ولا المحافظ وله المحافظ ولا المحافظ وله المحافظ وله المحافظ وله المحافظ وله المحافظ وله المحافظ وله المحافظ والمحافظ والمحافظ

الماسية الطلاق الزمان في المجدد والحدوث وليس يينه وبين المكان تلك المساسية العدم تجدد المكان فاذا تعذر جعلها الظرفية بان دخلت على المصدر

عند آخرها وباحدها عند الاول والمضاف بالعكس مقابلة الجمع بالجمع تنقسم وبالمفردلا وصف اشرط كالشرط الخبر للصدق وغيره الاان يصله بالباء وكذا المكتابة والعلم والبشارة على الصدق فى الظرفية وتجعل شرطاً التعذر صفة المالكية تزول بزوال ملمكه وكونه مشتر كالا الاول اسم لفردسا بق والاوسط فرد بين عددين متساويين والاتجرفرد لاحق اوفى النفى تعم وفى الاثبات تخص الوصف المتادم عتبرفى الغائب لافى العين اصافة ما يتسد الى زون لاستغراقه بخد لاف عدرة الوصف معرف لاشرط

الدارتحمل على التعليق فا تضح كلام المصنف (قوله وكونه مشتر كالخ) صوابه مشتريالان الاصل انصفة كون الا نسان مالكا لا تبقى بعد زوال ملكم عرفا وصفة كونه مشترياتيق بعد زوال المشترى اذليس من شرط الشراء الملك فلوحلف لا يشترى فاشترى الغيره حنث (فوله الا والسم الخ) الماكونه فرد افلقضا اللغة بذلك وأما كونه سابقا فلانه بالسبق استحسق هذا الاسم شهذا الغيرة الفرد اذاوصف بصفة لم نفذ غيرما أفاد مؤلا تعتبر والا اعتبرت فلوقال كل عبد الملكه واحدا فلك عبد الماكم عبد الا يعتمى الا نفراد واحد منهم أما الاولان فلعدم الفردية والما الشائد فلع عبر السبق ولوقال وحده يعتق والفرق ان واحدا يقتضى الانفراد في الذات لا نعير الفردية والسبق فكان واحداه قرراد في الذات لا معتمى الانفراد في المنظم المنافرة والموافرة المنافرة والموافرة والموافرة

٣ فلوخلف لا يُكام فلانا او فلانا يحدث بأحدها وبهما (قوله الوصف العناد الح ) المراد بالمعناد ما يكون التعريف فقط وهوما لأ يكوندا عياالى الدهنن ولاشرطا كالوحلف لاياكلهذا الرطب فاكله بعدماصار غرالا يعنث اوقال ان دخلت الدارراكبة فكذالان وصف الرطوبة داع الى اليمين والشرط ليس للتعريف بالتعليق (قوله اضافة ما يمتدالج) يعني أن الفعل اذا كان هما عتد كالصوم والركوب والابس واضيف الى الوقت صارالوقت معيار اله فلا يحنث حتى يستوعب ذلك الوقت واذا ركان الفعل ممالا يمتد صار الوقت ظرفاله اليجنث لو- وده فيسه وأن لم يستوعبه كالمساكنة والكلام والشراء ( قوله الوقت الموصوف الح) وذلك كقوله لاا كامك في اليوم الذي يقدم فيه فلان فشرط الحنث هو الكارم والمعرف الشرط هو القدوم الذى وصف الظرف به فاذا كامه اول النهار ثم قدم فلان بقية اليوم حنث لانه تبين بالقدوم ان الكلام الواقع فيه كان شرطا ولزم من كونه معرفاان لا يكون شرط الان المعرف الشي غيره وكتاب الحدود والتعزيري

(قوله اذاصار الشافع الخ) عبارة الفتح المنتقل من مذهب الى مندهب باجتهاد آثم يستو جب التعزير فبدلا اجتهاد و برهان اولى (قوله من آذى الخ)يستشى منه ما هوظاهر الكذب المصر حوابه من عدم التعزير بها كاب ياخنزير (قوله لم تقبل الح) لان الشهادة على الجرح ١٠٠١ الجرد لاتقبل الااذيضمن العباب حق من حقوق الشرع اوحقوق العباد فلوقال له

بازانى نم اثبت زناه تقبل

لانهمتعاق الحد ولواراد

اذاقال رشوتهم بكذافعايهم

رْد م تقبل (قوله التعزير

لله تعالى ( قوله واختافوا

قاذفالانهادى وجمود

الشرط ولميق ل قدرني

بحر زاعن القندف ( توله

مع كونه لا يعدال هدذا

( توله ولم اره لاعقابنا )في اجناس الناطئي ونوادر

ابن زستم مايوافق

وقدم الشاؤي ( أوله

﴿ كَنَابِ الحدود والمُعزير ﴾

اذاصارااشافعى حنفياتم عادالى مذهبه يعزر عندالبعض لانتقاله الى المذهب الأدون كذ فى شفعة البزازية من آذى غيره بقول او فعل بعزر كافى النا تارخانيــ قولوبغمز العين ولوقال إثبات فسق ضمنا لما تصح لذي يا كافر ياغم ان شق عليه كذافي القنية وضابط التعزير كار معصمة ليس فيها حدمقدر فيه المنصومة كجرح أأشهود ففيه التعزير وظاهرا قتصارهمانه يعزرعلى مافيه الكفارة ولماره مسلمدخل دارا لحرب وارتكب مابوجب الحدوا لعقوبة ثمرجع اليذالم بؤاخذبه الافى الفتل فتبعب الدية في ماله عدا أوخطا يعزرعلى الورع البارد كتعريف نحوتمرة كذافى التاتارخانية قال إديافاسق ممأرادا ثبات لايسةطالخ) اى فيماوجب فسقه بالبينة لم تقبل لانه لا يدخل تعت الحكم كافى الفنية التعزير لا يسقط بالتوبة كالجد كذا خقاللعيد لاقيماوجب حقا فى اليتيمة من له دعوى على رجل فلم يجده فامسك أهله بالظلمة بغير كفالة فقيدوهم وديسوهم وضر بوهم وغره وهم بدرا هم عزر كذافى المتيمة رجل خدع امر أدانسان في كون الح) يجب ان لايصير واخرجها وزوجها منغميره اوصغيرة يحبس الى ان يحدث تو بذأ وعوت لانهساع فى الارض بالفساد كذا فى قضاء الولوالجية رجل علق عتق عبده عدلى زناه فادعى العبدوجود الشرطحاف المولى فانديلءنق واختلفوافي كون العبدقاذ فاكافى قضاء الولوالجية وفى مناقب الكردرى حرمة اللواطة عقلية فلاوجود لهافى الجنة وقيسل سمعية فلهاوجود فبهاوقيل يخلق اللدته الى طائفة يكون نصفها الاعلى على صفة الذكو روا انصق الاسفل ايرادعلى ماقبله والجواب على صفة الاناث والصحيح هوالاول انتهى وفى اليتيمة ان الاب يعزر اذا شتم والده مع كونه إن المديندري بالشبهة لاجعد لهواستثني الشافعي من لزوم التعز يرذوى الهيشات فلاتعز يرعليهم واختسلفوافي والابوةشجة والتعزيرات تفسيره فقيل صاحب الصغيرة فقط وقيل وناذا اذنب ندم ولم أره لا صحابنا إلعبد فلابتدرئ بها

﴿ كتاب السر ﴾ باب الردة تجيل الكافركفر فلوسلم على الذمى تجيلا كفر ولوقال لجوسي بااستاذى تجيلا كفر كذافى صلاة الظهيرية وفى الصغرى الكفرشي عظيم فلااجعل المؤمن كافراءي وجدت رواية انه لا يكفر لا تصمردة السكران الاالردة بسب النبي صلى الله عليه وسلم فاله يقتل ولا يعقى عنه كذافى البزازية كل كافرتاب فتو بته مقبولة فى الدنيا والا خرة الاجاعة المكافر

تعميلاكفر) مقدد بالتعمل الكفر واماللاحسان اومخادعة فلا (فوله متى وجدت الح) أى ولو كانت تلك الرواية ضعيفة ولولغيراهل بسب المسذهب (قوله الاالردة بسبالخ) مقيد بماذا كانسكره بسبب عظور باشره مختار اسلااكراه (قوله السكافية سمالغ) هدناعفظ لبعدض العياب ماليك والممرح به عنسينا انها مقبولة عند الله تعالي

(قوله وبسب الشين الخ) لا يسظه رله وجه الما تقدم من قبول ثوبة من سب الانبياء عندنا فهذا اولى (قوله وبالسجر) الى على الفي به واستعماله لا على سبيل الاعتقادايس بكفر (قوله وبالزند ققالخ) محله اذا كان الزنديق مسلما فترتدق وقيل بعرض عليه الاسلام فان اسلم فبها والاقتل والمفتى به الاول ويزاد مكرر الردة وهو الذي كلما ١٠١ اخد تاب وان ترك ارتد (قوله اذا

أخد قبل الح) قدد الساحر والزنديق (قوله الاالمرأة) مثلها المنثى الشكل (قوله والكره على الإسلام) مشله السكران ادا اسلم فلايقتل بالردة بعداسلامه سكرانا (قولهشهادةرجل واصراتيناك)مشلهمن ثبت اسلامه بالشهادة عملى الشهادة (قوله الإ الج) مثله الصلاة التي صلاها اول الوقت ثم ارتد ثم اسلم اخره (قوله مطلقا) ای سواء رجمع اولم يرج-عوكذايقال في الاطلاق الذي بعده (قوله الكفرتكذيب الخ) هـذا التعريف غيرجامع اذالكقر قديحصل بالقعل وبالكار ماثبت بالاجماع (قوله الا بجغودما ادخله فيه هوكامة الشهادة (قوله كالصلاة بجماعة)اى فى الوقت واتمها منغيرا فسادواشار بالكاف الىعدم الانحصار فنداك محدة التملاوة عند دسماعها والاذان معلنا (قوله وشهو دمناسات الج) هـ ذاضعيدف فق الخانية لوصام اوج اوادي

بسب نبى وبسب الشيخين اوا - دهاو بالسحر ولوام افو بالزندقة اذا أخذ قبل توبته كل مسلم ارتدفانه يقتل أناميتب الاالمرأة ومنكان اسلامه تبعاوالصبي اذا أسلم والمكرمعلي الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل واص أتين ومن ثبت اسلامه برجلين شرجعا كافي شهادات اليتيمة حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطلقا لكن اذا أسلم لايقضيهاالاالج كالمكافرالاصلىاذا أسلمو ببطلمارواهافعيره من الحديث فلايجوزالسامع منهان يرويه عنه بعدردته كافى شهادات الولوالجية وبينونة أمرأته ملطقاو بطلان وقفه مطلقا واذامات أوقتل على ردته لم يدفن في مقابر المسلمين ولا اهسل ملة وانما يلقي في حقب يرة كالكاب والمرتداقيم كفرامن الكافرالاصلي الايمان تصديق مجدصلي الله عليه وسلم فحيد عماجا بهمن الدين ضرورة الكفرة مكذيب محدصلي الله عليه وسلم فيشي عماجاءبه من الدين ضرورة ولا يكفر أحد من اهل القبلة الابجه ودما ادخله فيه وحاصل ماذ كره اصحاب فى الفتاوى من ألفاظ التـ كمفير يرجم الحدثك وفيمه بعض اختلاف الكن لا يفتي بما فيمه خالف سب الشيخين واعنهما كفروان فضل عليا عليهما فبتدع كذافي الخلاصة وفي مناقب الكردرى يكفراذا انكرخلافته الوبغضهمالمحب ةالنبي لهماواذا آحب علياا كثرمنهما لايؤاخذبه انتهى وفي التهذيب شماغا يصيرص تدابانكارما وجب الاقراربه اوذكر اللعتمالي أوكلامه أوواحدامن ألانبياء بالاستهزاء أنتهى يقتل المرتدولوكان أسلامه بالفعل كالصلاة بجماعة وشهودمناسك الجءم التلبية انكار الردةنوية فاذاشه لدواعلي مسايا لردة وهومنكر لايتمرض لهلالتكذيب ألشهودوالعدول باللان أنكاره توبةورجوع كذافى فتمح ألقدير فأن قلت قدقال قبله وتقبسل الشهادة بالردة من عداين في افائد ته قلت ثبوت ردته بالشهادة وانكارها توبة فتثبت الاحكام التى للرتدولوتاب من حبط الاعمال و بطلان الوقف وبينونة الزوجة وقوله لايتعرض لهاغماه وفى مستد تقبل توبته في الديما امامن لا تقبيل توبته فانه يقتل كالردة بسب النبى صلى الله عليه وسلم والشيخين كاقدمناه واختلفو افى تكافير معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن يسير للولى ولا يكفر بقوله لا أصلى الأجحود الايشترط في صحة الايمان عدملعلمه الصلاة والسلام معرفة اسمايه بلتكني معرفة اسمه صلى الله عليمه وسلم وصف الله تعالى بحضرة زوجته فقالت كنت ظننت ان الله تماني في المماء كفرت ولايكفر بقولهانا فرعون اناابليس الااذاقال اعتقادي كاعتقاد فرعون واختلفوافي كفر من قال عند الاعتدار كنت كافرافاسلت قيل لهاانت كافرة فقالت انا كافرة كفرت استحلال اللواطة بزوجته كفرعندا لجمهور ويكفر بوضع رجله على الصعف مسخفا والالاالاستهزاء بالعلم والعلماء كفر ويكفر بانكار أصل الوثر والاضعيمة و بترك العبادة ثهـاونا أىمسفخفا وأمااذا تركها متكاسـلاأ و.ؤ ولافـلاوهى فى المجتبى ويكفر بادعاءعلم الغيب وتكفر بقولم الأاعرف الله تعالى الاستهزاء بالاذان كفرلا بالمؤذن

الزكاة لا يحكم باسلامه (قوله معتقد قط على ) بنبغى ان لا يكفر ولا يجهل لا نه من المكر امات لا من المجزات اذ لا بدئ فيها من القدى ولا تعدى هنا (قوله كفرت) اى ان كانت تعلم ان قولها هدا كفر والا فالصحيح لا (قسوله واختسلفوا فى كفر الخ) بنبغى اعتماد عدم التكفير (قوله والعلماء) اى لا جل العلم فلولار تسكاب او من خيث الا دمية فسلاكفر (قسولة إصل الوتر) اى مشروعيته لا نها تابقة في الإجماع لا با نيكار وجوبه (قوله و تكفر بقولها الخ) اي ان إرادت معرفة وجوده وان ارادت انها الا تعرفه حتى معرفته في الكفر (قوله قال التاج) اتفق اصحابنا الأمن راى امم الكفار حسنا فقد كفر (قوله ويستفمرا في السهد المحتملاتي يستفسر بل الجمالزهو والكبروهو كبيرة (قوله لايسكفر) اى ان عني بقوله لا اقول الهلايقول بامم ، وقيل لا يكفر مطلفا (قوله لوست بتوله الله الله والله يتحد الاستخفاف) التي حفران استخمالها (قوله الموركة عند التنفي الموركة والله المحتمد استخفاف تحريم استعمالها (قوله بزنا واليم والله والله الله والله الله والله والله

المعلالج) إذاردمن مسيرة

سفر فصاعداه كانعند

الاخيذاشهدانه اغااخذه

ايرده على مالكه فأله أربعون

وجوبا وفياقل من مدة

بسفر بحسابه وخالف الثباني

فى الاشهاد وغرة الخلاف

تظهرفي حوب الجعلاذا

لم يشهدوفي وجوب الضمان

إذاهلك ويكفى فى الاشهاد

انيقول من سمعتموه ينشد

لقطة فدلوه عسلى وأذالم

يمكنه الاشهاد اوخاف من ظالم فتركه لايضمن اجساعا

(قولة واحد الابوس مطلقا)

فيه فظر فان الاب اذالم

يكن في عيال الابن يسعني

الجعل قولهعشرة ) يزاد

امير القافلة (قوله بدء

التغريف) تعريف اللقطة

هوالنادات في الاسواق

والساحد والشوارعمن

صاعله شئ فليطلبه عندى

ويعرفهاالى ان يغلب على

ظنهان صاخبها لايطلها

قال التاجران المكفار ودار الحرب خيرمن دار الاسلام و المسلمين لا يكفر الااذا أرادان دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه ان رديت السلام ارتكبت كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تعجب فتهلك ويستفسم فان فسره بها يكون كفرا كفر قيل في الله المحالة السلام المجب بنفسه فهلك ويستفسم فان فسره بها يكون كفرا كفر قيل لا قدل لا اله الاالله فقال لا اقول لا يكفر ان قال امم أقي احب الى من الله ان أراد محبة الشهوة وان أراد محبة الطاعة كفر عبادة الصنم كفرولا اعتبار المن قلب وكذا لوسخر بقوله عليه السلام اوكشف عنده عورته وكذا لوسخر بقوله عليه السلام اوكشف عنده عورته وكذا لوسور عيسى المستحدله وكذا المخالف م لذلك وكذا الاستخفاف في كذاك وكذالو ترتز برتار اليهود والنصارى عايه ظم ولواسته مل بخاسة بقصد الاستخفاف في مكذلك وكذاك وترز برتار اليهود والنصارى دخل كنيستم أولم يدخل ولوقال كنت استمزئ بهم ولا اعتقد دينه مصدق ديانة ويكفر اذا شك في صدق النبي صلى الله عليه وسلم او نقصه اوصغره وفي قوله مسيحد خلاف والاصح دخل كنيستم أولم يدخل ولوقال كنت استمزئ بهم ولا اعتقد دينه مصدق ديانة ويكفر الا كنبي ويكفو بنسبة الانبياء الى الفواحش كعزم على الرتاوني ومني يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو بنسبة الانبياء الى الفواحش كعزم على الرتاوني ومني يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو فليس بسلم لانه من الضروريات

فركتاب الاقيط واللقطة موالابق والفقودك

يجمل الجعل لراد الا بق الا أدارد من في عيال السيد اورده أحد الا بوس مطلقا اوالا بن الى احدها اواحد الزوجين للا تحرا ووصى البتيم اومن بعوله اومن استعان به مالكه في رده السه اورده السلطان اوالشعنة اوالخفير فالستفى عشرة من اطلاق المتون لو اراد المنقط الا نتفاع بها بعد التعريف وكان غنيا لم يحله وان كان فقيرا فكذلك الا بذن القاضى كافى الخانية الصي فى الالتقاط كالبالغ والعبد كالحروان ردا العبد الا بق فالحدل الا بق أنه اخد دا برده على مالكه انتفى الضمان عنه والسخت المعلى والافهما

﴿ كَابِ الشركة ﴾

الفتوىء لى جوازها بالفلوس التبركلا يصلح الافى وضع بجرى فيسه مجرى النقود للفاوض العقد مع من لا تقبل شهادته له لا تجوز شركة القراء والوعاظ والدلالين والشعاذين والحقت بهم الشهود في المحاكم وان شرطا الربح للعامل اكثر من رأس ماله يصمح الشرط ويكون مال الدافع عند

يعددلك (قوله أبحله)
السهودي المرافع الويه اوولده اوزوجته اذا كانوا فقرا (قوله والافلافيهما) اى العامل المراف الفرادة الفرادة المرافع المرافع العامل المرافع ا

﴿ قُولُهُ رأسَمُاله ﴾ الصَوْابِرِ يَحَمُ مَالُه ﴿ قُولُهُ قَالَ بِجَ بِيتُهُمَا الْمَالِيَ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّ

فى الشراء لا البيع ولوقال اناشتريت عبدانهويتي وبينك كان فاسدالان الاول شركة والثاني توكيل والتوكيل بالشراء لايصج الاأن يسمى لؤعا (قولة الماخدة هما الح) فاو خالف ضمن (قوله فالقول الضارب)الصواب فالقول قول مذعى الاطلاق لان من يدعى العموم يوافقا المقصود بالعقدفان قامت أهما بينه فالبينة بينة من بذعى الخصوص وانوا تفقا على الخصوص واختلفاني ذلك الماس فأاقول لرب المال اتفافا (قوله فالقول لهم فلوقال المولى الذنت له فى بيدع البرفقط وقالوافي ألبيدع مطلقاصد قوا لانالاطلاقاصل

وكتاب الوقف المسواب دون المراوح الصواب دون المراوح (قوله كل من بنا الح) هذا اذا اطلاق أوعينية للارض (قوله فان كان اللارض (قوله فان كان المفسه أذلا يملك ان يبنى المفسه في ارض الوقف وقوله المرجع) المفسة في ارض الوقف على المفسة في ارض الوقف على المفسد اله الما يرجع اذا الما يرجع اذا الما يرجع اذا الما يرجع على المسابر طالرجة عالى المسابر طالرجة عالى المسابر عالى المساب

العامل مضار به ولوشرطاالر بح الدافع أكثر من رأس ماله لم يصح الفرط ويكون مال الدافع عندالعامل بضاعة ولكل واحد منه ما رأس ماله كافى السراحية اذاعل أحدااشر يكين دون الا حر بعدراً و بغيره فالر بح بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة علامن غير عقد شركة فعمل احدهم كان له ثلث الاجر ولاشئ الا حرين ما اشتريت اليوم من أنواع التجارة فهو بينى و بدنك فقال نعم جاز ولو اشترى شيا فقال اشركني فيه فقال قداشركتك فيه جاز الا أن يكون قبل قبض نهى احدها شركة عن المنافرة بغير المنافرة منافرا المنافرة منافرة ولواحدة المناوب في المنافرة في المنافرة في المنافرة منافرة المنافرة وللمنافرة ولي المنافرة ولا المنافرة ولي المنافرة ول

﴿ كتاب الوقف ﴾

ولووقف على المصالح فهي الامام والخطيب والقيم وشراء الدهن والمصر والمراوح كذا فى منظومة ابن وهبان كل من بني فى أرض غـيره بامر، فالبنــاء لمـــالــكمهاولو بني لنفسه بلاأمم هفهوله ولهرفعه الاأن يضر بالارض وأماالبناء فيأرض الوقف فان كان الداني المتولى عليه فان كأن عال الوقف فهوو قفران كان من ماله الوقف أواطلق فهووقف وان كان لنفسه فهوله وانالم يكن متوليافان كان باذن المتولى ليرجع به فهووقف والافان بني للوقف فوقف وانالنفسه أواطلق لهرفعه لولم يضروان أضرفهوا لمضيح باله فايتربض الىخلاصه وفي بعض الكتب إلناظر تماكمه بإقل القيمتين للوقف منز وعاوغير منزوع بال الوقف الناظر اذا أجرتم مات فان الاجارة لاتنفسخ الااذا كان هوالموقوف عليه وكانجيه عالريه عله فانها تنفسخ بموته كأخرره أبن وهبان معز بإالى عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفه الاستدانة على الوقف لا تعبور الااذااحتيم المالم المصلحة الوقف كتعمير وشراء بذرفته وزبشر طين الاول اذن القاضي الثاني انلايتيسرا جارة العين والصرف من اجرتها كاحرره ابن وهبان وليس من الضرورة الصرف على المستحقين كإفى القنية والاستدانة القرض والشراء بالنسيتة وهل يجوزللتولى ان يشترى متاعا باكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه عملي العمارة ويكون الرجح على الموقف الجواب نعم كاجرره ابن وهبان لايشترط لصحة الوقف على شئ وجود ذلك الشئ وقته فلووقف على أولادز يدولاولدله صمخ وتصرف الغلة الى الفقراءالى ان يوجد له ولدواختلفو ا فيماا ذاوقف على مدرسة أومسجدوهيأ مكانالبنائه قبل ان يبنيه والصحيح الجوازا خذامن السابقة كافى فتح القدير اقالة الناظرعة دالاجارة جائرة الافى مسئلة بن الأولى اذكان العاقد ناظرا أببله كمافهم من تعليلهم الثانية اذا كان الناظر أيعيل الاجرة كمافي الفنية ومشي عليه ابن وهبان استبدال الوقف العامر لا يجوز الافي مسائل الأولى لوشرطه الواقف الشانية اذا غصب غاصب واجرى الماعليه حتى صاربحر الايصلح الزراعة فيضمنه القيم القيمه وبشترى بها ارضابدلا الثالثة ان يحجده الغاصب ولابينة وهي في الخانية الرابعة ان يرغب السان فيه بدل اكثرغلة واحسن وصفانيج وزعلى قول ابى بؤسف وعليه الفتوى كمافى فتاوى

هذا فيما ترجع منفعته الى المستأجر والافله الرجوع وان لم يشترطه منى كان باذن المتولى (قوله اذن القياضي) الاان يكون بعيد اولا عكنه الحضور فلابا سأن يستدين فقسه (قوله كافى القنية) عبيار تمالا قيمان يفسخ الاجارة قبل قبض الاجره وبعد لا رقوله يجهد والغيام منافي المنافرة على مال صلح اعن انكار

قارى الهداية اجاره الوقف باقل من أجرة الشل لا تجوز الااذا كان لا برغب احدف اجارته الابالاقل وفيمااذا كان النقصان يسيراشرط الواقف يجب اتباعه لقولهم شرظ الواقف كنص الشارع اي في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كأبينا ه في شرح الكنزالا في مسائل الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الاهل الثانية شرط اللايؤجروقفه اكثر من سنةوالناسلابرغبون في استحاره سنة اوكان في الزيادة نفع الفقراء فللقاضي المخالفة دون الناظر الثنا الثقاوشرط ان يقراعلى قبره فالتعييين باطل الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل الفلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فلاقيم التصدق على سائل غبرذاك المسجداوخارج المسهداوعلى ولايسأل الخامسة لوشرط للستحقين خبزا اولحما معينما كل يوم فللقيمان يدفع القيمة من النقد وفى موضع آخر لهم طلب العين واخمذا الفيمة السادسة تجوزالز بادةمن القاضى على معلوم الامام أذا كان لا يكفيه وكان علما تقيا السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال فللقاضي الاستبدال اذا كان أصلح لا يجوز للقاضي عزل النياظر المشر وط له بلاخييانة ولوعزله لايصسيرمعز ولاولا الشاني متوليها كذافي فصول العمادى ويصمع ولالناظر بلاخيانة انكان منصوب القاضي أذاعزل القاضي الناظر ثمعزل القاضي فتقدم الخرج الى الشانى واخبره أن الاول عزله بلاسبولا بعيده ولكن بأمره بان يثبت عنده اله اهل للولاية فاذا أثبت اعاده ليس للقباضي عزل النباظر بجردشكا بةالمستحق ينست واعليه خبيانة وكذا الوصى الواقف اذاعزل الناظرفان شرط له العزل خال الوقف صما تفافا والالا عند مجدو يصمح عند أبي بوسف ومشايخ بلخ اختاروا قول الشانى والصيدر اختيار قول محمد وعلى همذآ الاختمالاف لومان الواقف فلاولاية للناظر لكونه وكيلاعنه فيملك عزله بلاشرط وتبطل ولايتسه بوته وعنسد عجدايس بوكيل فلاعاك عزله ولاتبطل عوته والخلاف فيمااذا لميشترط لهالولاية فيحساته وبعدهماته وأمالوشرط ذلكم تبطل موته انفافاهمذا حاصل مافى الخملاصة والبزازية والفتوى على قول أبي يوسف كافى الولوالجية وفى العنابية لواجعل الواقف له قدما فنصب القياضي له قيما وقضي بقوامته لم يملك الواقف اخراجه اهه ولمأرحكم عزل الواقف للدرس والامام الذى ولاهما ولايمكن الحاقه بالناظر انعليلهم لصعة عزله عندالشاني بكونه وكيلا عنه ولبس صاحب الوظيفة وكيلاعن الواقف ولايكن منعه عن العزل مطلقالعدم الاشتراط فىأصلالابقياف لكونهم مجعملواله نصب الامام والمؤذن بلاشرط المافى البزاز يقالبانى اولى بنصب الامام والمؤدن وولدالبهاني وعشيرته أوليمن غميرهم بني مستعبدا في محسلة فنازعه بعض أهدل المحدلة فى العمارة فألباني اولى مطلقا وأن تذازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهدل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحملة أولى من الذي اختماره الباني فعا اختباره أهمل المحلة اولى وأن كاناسواء فمنصوب البباني أولى اه كثرفي زمانه الجارة ارض الوقف مقيلاوم احافاصدين بذلك لزوم الاجر وان لم ترو باء النيل ولاشك فيصة الاجارة لانهالم تستأج للزراعة وهامنفعتان مقصودتان المافي اجارة الهداية الارمن تستأجر للزراعة وغيره أفالفى النهاية اى لغير الزراعة نحوالبنا ، وغرس الاشعار ونصب الفسطاط ونحوهاوفي العراج وفتح القديرمن البيع الفاسد ولاتجوز اجارة المراعي اى المكاروالحملة فى ذلك أن يسما جرالارض ليضرب فيها فسطاطا ولعدملها حظيرة اغدمه تم يستبيم الرعى وذكر

( قولذا جارة الوقف الح) أىلايهم قيلزم المستأجر تماما جرا أثل وعليه الفتوى وماسباتي من لزوم أجرالشل من وقت التنبيه عليه فغير الفقيه (قوله في المفهوم) أى مايفهم من اللفظ لا المفهوم المقابل للنطوق ( قوله قالتعيين بأطل كظاهره ان الوقف صحيح وفي البتيمة مايخالفه (قوله واخد القيمة الصواب أوالقيمة الاان يقال الواوع عنى أوالني للقدار (قوله عندمجد) صحمه الاكثروعليه الفتوى وهذاا لللاف مبنى على أن المتولى وكيل الواقف أو الفقراء فقال ابويوسف بالاول ومجدّ بإلشاني ( قوله وقضي بقوامتة فيهان نصب القاضي للقم لايتوقف على القضاء (قوله لعدم الاشتراط الخ يعدي لاء كن من العزل احدم اشتراطه كالايكن منعهمن النصب اعدم اشتراطه (قوله فالباني اولى) يعني لوبني مسعدا في علاقًا عدم كا اوبعضه فتنازع اهل المحلة معالساني للتجدف عمارة ذلك المنهدم فالباني أولى بعدارته (فوله مق الاومن احا) الذى وره المحشى فساد الاحارة على هذا الوجه لانه اغايفه لذلك حيلة على لزوم الاجرة عندعدم الرئ لانه لامعنى لاستثعار الارض

ومكانها وهوالفردوس فيالا يقوهي اصحاب الجنة يومئذ خيرمستقر اواحسن مقسلاوف القاموس القائلة نصف النهار قال قيلاوقائلة وقيداولة ومقالا ومقيلا اه واما الراح فقال في القاموس اروح الاول رددها الى المراح بالضم المأوى في المساء وفي الصصاح اراح ابله ردها الى المراح وفي المصباح الرواحر واح العشي وهومن الزوال الى الليل والمرآح بضم الميم حيث تأوى الماشية بالايل والمناخ والماوى مشدله وفتح الميم بهدذا المعنى خطألانهاسم مكان واسم المكان والزمان والمصدرمن افعل بالالف مفعل بضم الميعلى صيغه اسم المفعول واماالمرأح بالفتح فاسم الموضع من واحت بغير الف واسم المكان والزمان من الثلاثي بالفتح والمراح ابضاالموضع الذي يروح القوم منه او يروحون اليه اه فرجع معني المقيل فى الاجارة الى مكان القيلولة ويدل على صعتم اله قولهم الواسماجرها انصب الفسطاط جازلانه للقياولة ورجعمعني المراح الىمكان ماوى الابل ويدلء لمي صعتها قوله ملواستاجرها لايقاف الدواباولج ملهاحظ يرة لغنمه جاز تخليسة البعيد دباطلة فلواستاجرقر يةوهو بالمصرلم تمضح تخليتم اعلى الاصمح كافى الخدانية والظهميرية في البيسع والاجارة وهي كثيرة الوقوع في أجارة الاوقاف فينبغي للتولى ان يذهب الى القرية مع المستَاجر فيخلى بينه وبينها او برسل وكيله اورسوله احياء لمال الوقف اقر المونوف عليه بان فلانا يسحق معه كذا اوانه يسخق الربع دونه وصدقه فلان صعفى حق المقردون غيره من اولاده وذريته ولوكان مكتوب الوقف مخالف الذجلاعلى ان الواقف رجع عن ماشرطه وشرط ما اقربه المقرد كره الخصاف فى باب مستقل واطال في تقدر يره ماشرطه الواقف لا تندين ليس لاحدهما الانفراد الأاذاشرط الواقف الاستبدال لنفسه وللا خرفان الواقف الانفراد لالفلان كاف فتاوى قأضيخان ومقتضاه لوشرط لهما الادخال والاخراج ليسلاحذهماذلكولو بعمدموت الآخرنيبطلذلك الشرط بمون احدهما وعلى هذالوشرط النظر لهمافيات احدهمااقام القياضي غيرممقامه وليسللعي الأنفرادالااذا اقامه القياضي كافى الاسعاف النياظر وكيل الواقف عندابي يوسف ووكيل الفقراء عندججمد فينعزل بموت الواقف عندابي يوسف وله عزله ويبطل ماشرطه له بموته خلافا لمحمد في الدكل في الدور والحوانيت المسبلة فى يدالمستأجر عسكها بغبن فاحش بنصف اجرة المثل اونحوه لا يعدر اهل المحلة بالسكوت عنهاذا امنكنهم رفعه ويجبعلى الحاكم ان يأمره بالاستشجار باجر المثل ووجب عليه تسليم زائدالسنين المأضية ولوكان القيمسا كتامع قمدرته عملي الرفع الى القماضي لاغرامة عليه وانماهي على المستأجر واذاظفر الناظر بمال الساكن فله اخذ الذقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاءوديانة كذافي القنية عزل الفاضي فادعى القيم انه قداجري له كذامشاهرة اومسأنهة وصدقه المعزول فيه لايقبل الاببينة ثمأن كانماعينه أجرمثل عله اودونه يعطيه الثماني والا يحط الزيادة و يعطيه الباني أه يصبح تعليق النقر يرفى الوظائف اخذامن جوازتعليق القضاء والامارة بجامع الولاية فلومات المعلق بطل التقرير فاذا قال القماضي

الزيلى الميلةان يستأجرهالابة أف الدواب أومنفعة اخرى اه والحساصل أن المقيل مكان القيلولة وهي النوم نصف النهار قال الرازى في تفسير الفرقان القيل لرمان القيلولة

(قولة تخلية البعيدالي )
قيد عاادًالم عضمدة يدمكن من الذهاب البهاوالدخول فيهاوالافيعد فابضا وجزم فيها لحشي (قوله يعطيه بها لحشي الثاني أي القاضي الثاني

النماث فلان ارشيغرت وظيفة كذا فقد ورتك فيهاصير وقدد كرة في أفقع الوسائل تفقها

الانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه ذكره في الدرر والغرروجزم فى البغية تلعيص القنية بائه بورث أم قال بخلاف رزق القاضي وفي المنبوع الأسبوطي فرع يذكرنيمه ماذكره اصحابنا الفقهماء فى الموظائف المتعلقمة بالاوقاف اوقاف الامراء والسلاطين كلهاانكان لهااصل من بيت المال اوترجه عاليه نجو زلمن كان بصفة الاستحقاق من عالم العلوم الشرعية اوطالب العلم كذلك وصوفى على طريقة الصوفية من اهل السنة ان بأكل مما وقفوه غير متقيديما شرطوه ويجوزفي هذه الحالة الاستنباية بعذروغيره وبتناول العلوم وانلم يباشرولا استناب واشتراك الاثنين فاكثرفى الوظيفة الواحدة والواحدعشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاستعقاق من بيت المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف ولوقرره الناظر وباشر الوظيفة لان هذامن بيت الماللا بقول عن حكمه الشرى بجدل احد ومايتوهة كثير من الناس من يقول في ملك الذي وقف فهوتوهم فاسدولا يقب ل في باطن الامن أماأوقاف ارض ملكوهاوا قفوها فلهاحكم آخروهي قابلة بالنسبة الى تلكواذا عجزالواقف عن الصرف الى جيرع المستحقين فان كان اصله من بيت المال روى فيه صفة الاحقية من بيت المال فان كان في اهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن اليس كذلك فقدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم وآل الرسول صلى الله عليه وسلم وان كانواكلهم بصفة الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحو تفان استووا في الماجة قدم الاكبرفالا كبرفيقدم المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وانكان الوقف ليس مأخوذ امن بيتالمال أنبع فيه شرط الواقف فانلم بشترط تقديم أحدام بقدم فيه احدال بقسم على كل منوع يحميه على الوقف بالسوية اهل الشعار وغيرهم انتهي باغظه وقد اغتر بذلك كثير من الفقهاء فى زماننا فاستباء واتناول معاليم الوظائف بغيرم باشرة أومع مخالفة الشروط والحال انمانقله الاسيوطى عن فقها عم الماهوفيما بقى لبيت المال ولم يثبت لا ناقل وأما الاراضى التي باعها السلطان وحكم بصحة بيعها ثمو قفها الشترى فانه لابدمن مراعاة شرائطه فانقلتهل في مذهب نالذلك أصل قلت نعم كما بينته في التحفة المرضية في الاراضي المصرية وقدسة لعن ذلك المحقدة ابن الهمام فاجاب بان للامام البيع اذا كان بالمسلمين طجة والعياد بالله يعالى وينتف الرسالة انهاذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن لحاجمة كبيسع عقاراليتيم على قول المتأخر بن المفتى به فان قلت هذا في أوقاف آلا مراءاما في أوقاف السلاطين فلاقلت لافرق بينهما فان السلطان الشراءمن وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب عنها المحقق ا بنالهمام في فتع القدير فانه ستَّل عن الاشرف برسباتُ اذا الشَّرى من وكيل بيت المال ارضا ثم وقفه افاجاب عاذ كرناه أما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضا المسلعة العامة ففذكر فاضيغان في فتاواه جوازه ولا براعي ماشرط مدامًا وأما استواء السققين عندالصيق فضالف لمافى مذهبنا لمافى الخاوى القدسى الذى يبدأيه من ارتفاع الوقيف عمارته شرطالوا قف أملاعهما هوأ قرب الى العمارة واعم للصلحة كالامام للسخد والمدرس للدرسة يصرف اليم قدركف يتهمم الهراج والبساط كذلك اتهى وظاهروان القدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراش وما كأن عمناهم لتعبيره بالمكاف فعا كان بمعناهم الناظر ويتبغى الحاق الشادرمن العمارة والكانب بهملاف كلزمان وينبغى الحاق لاالى المباشر العباية بمموالسواق ملحق بهما يضاوا لنظيب ملعق بالامام بل هوامام الممعة

( قوله من يقول ) لعلى العبارة عن يقول (قوله وهي قابلة بالنسبة) المرادقا بلة لاحكام الاوقاف ومراعاة شروط وَّاقْفِيهَا (قُولُهُ الذِّي بِيدُءُ) محل ذلك اذا كان في تأخير التعمير خراب عين الوقف (قوله ثمماه واقرب الح) هدذاأذالم يكن معيداعلى شئ يصرف اليه بعد عارة البذعاء والااتبع شرطه كأ **حرره المحشى خلافاللصن**ف واذاخوب السعداوالقرية ولمعكن اقامة الشعائر يستحق ارباب الشعائر والوظائف معاومهم اذلاتعطيلمن جهم (قوله الناظر) مقيد برمن العمارة والعمل والافلا يكون عفناهم لعدم الاحتياج اليه لكنهذا فى ناظر لم يشترط له الواقف والاكان ونجلة الوقوف عليم فيسقعه بالشرطلا بالعمل ومعذلك ينبغي أن يكون متاخرا عنهم الافى زمن العمارة

(قوله كذا حرره الطرسوسي الخ) مافاله الطرسوسي قول التاغزين وأماقول المتقدمين فالعشبر وقث المصادفن كانبياشر وقت المصاداستهقمن الاوقاف ومن لا فلا ( قولة ممان تنفسخ أى ادا مأت الأأجرانف سخت وفدام ان هذاموجرملك لاوةف (قوله في خشب الوقف) مثله القيم وخازن المكنب اذالم ينفضاها حي اكلتها الارضة يضمنان اذا كان لمااجرةوالافلا (قوله فاجبت الح) هذا خلاف المذهب بلالمسانه ضفة للوقوف غليهم لانه لوكان صفة للاختر اسكان قيدا في عقب - الانه الاخير

ولمكن قددالدرس عدرس المدرسة وظاهره انواج مدرس المامع ولايعنى مابينهمامن الفرق فأن مدرس المدرسة اذاعاب تعطلت المدرسة فهوأ قرب الى العمارة كدرسي الروم أما مدرس الجامع كاكثر المدرسين عصر فلاولا يكون مدرس المدرسة من الشعائر الااذالان التدريس على حكم شرط الواقف اما مدرسوزماننا فلا كالايخق وظاهرما في الحاوى تقديم الامام والمقرس على بقية الشعبائر لتعبيره بثم فاذاعلت ذلك ظهراك ان الشاهد والباشر والشاذفي غيرزمن العمارة والزملاتي والشحنه وكاتب الغيبة وخازن الكتب وبقية أرباب الوظائف ليسوامنم-م وينبغي الحلق المؤذنين بالامام وكذا الميقاتي الكثرة الاحتماج اليه للمجد وظاهر مافى الماوى تقديم من ذكرناه ولوشرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالعمارة ولوشرط استواء العمارة بالمستحةين لم يعتبرشرطه وانما تقدم عليم فكذاهم الجامكية فى الاوقاف هماشيه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى كلشبه مايناسبه فاعتبر ناشبه الاجرة باعتمارزمن الماشرة ومايقا بله من المعاوم والللاغندا وشبه الصلة باعتبارانه اذاقبض المشحق المعلهم ثممات أوعزل فانه لايستردمنسه حصقما بقيمن السنة وشبه الصدقة لنصيخ أصل الوقف فانه لايصح على الاغنياء ابتداء فاذامات المدرس في اثناء السنة مثلاقبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقدباشرمدة ثهمات أوعزل ينبغي ان ينظروقت قسعة الغيلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاءمن بعدد ويبسط العداوم على المدرسين وينظر كميكون منه للدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحساب مدنه ولا بعتبرفي حقه اعتبار زمان بجيء الغلة وادراكها كااعتسرفي حق الاولادفي الوقف بل يفترق المسكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ماوهذاهو الاشبه بالفقه والاعدل كذاحرر والطرسوسي فى انفع الوسائل ثماعة إن اعتبار زمن مجى الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجرة على الاقساط الثلاثة كلأز بعة اشهر قسط فجب اعتبارا دراك القسط فكلمن كأن مخاوفا قبل تمام ألشهر الرابع حتى تموه ومخلوق استحق القسط ومن لافلا كافي فتح القديرلا تنفسخ الاجارة عوت المؤجر الوقف الافي مسئلتين مااذا آجرها الواقف ثمارتد ثممات ابط النالوفف بردته فانتقلت الى ورثنه وفيمااذا آجر ارضه ثم وقفهاعلى معين ثممات تنفسيزد كره ابن وهبان في آخر شرحه الناظراذا آجر انسانا فهرب ومال الوقف عاليه لايضمن كذافي التاتارخانية بخلاف ماأدافرط في خشب الوقف عني ضاع فاله يضمنه أقر بارض فى يدغيره بانها وقف وكذبه ثماش تراها ادور تهاصارت وقفامؤا خدة له بزعه وقدكت بنا نظائرها في الاقرار وقعت حادثة وقف الامبرع لي فلان ثم على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثمغلي اولاد اولادهم ثممن بعدهم على ذريتهم ونسلهم وغقيهم من الذكورخاصة دون الاناث فاذا انقرض اولادالذكور صرف الى كذافهل قولة من الذكور خاصة قيدالا باعوالا ساءحتى لاتسقى انثى ولاولدانشي امهو قيدفي الاساء دون الاباءحتى يستحق ولدالذ كرولومن اولاد الاناث ام هوقيد اللاباء دون الابنياء حتى يستحق ولدالذكر ولو كأن انثى فاجبت هوقيدف الاباء دون الابناءلان الاصل كون الوصف بغدمتماطفين الدخير كاصرحوابه في باب المحرمات في قوله تعالى (من نسائكم اللاتي دخاتم بهن) بعد قوله تعالى (وأمهات نسائكم ور بائبكم) ولان الظاهر ان مقصوده ومان اولاد البنات المكونه-مينسبون الى آبائه-مذكورا كانوا اوانانا وتخصيص اولاد الابناء ولوكانوا انانا

المكوتهم ينسبون البحمو بقرينة قوله بعدده فاذاانة رض اولاد الذكورولم يقل ابناء الذكور ولااشاء الاولادوا لله سبج الهوته الى اعظم ثم يلغني ان بعض الشافعية جوله قيدافي الآباء والأبنا ووافقة بعض الحنفية فرأيت الامام ألاسنوى في النمهيد نقل ان الوصف بعد الجمل ير جنعالى الجميع عند الشافعية والى الاخسير عند الحنفية وان محل كالرم الشافعية فيما الأا كان العطف الواووأمائم فيعودالى الاخبراتفاقا الاستدانة على الوقف اصالح الوقف عشد الضرورة لا تعو زالا باذن القاضي وأن كأن المتولى يبعد عند يستدين بنفسه كذافى خزانة الفتين الناظر اذافرض النظر لغيرمفان كان له التفويض بالشرط صعيم مقلقا والافأت فوض في صفيه لم يصم وأن فوض في من من موته صبح كذافي القنيدة والمتد ملة وخزالة المفتين وغيرها واذاصم التفويض بالشرط لاعلك غزله الااذا كان الواقف جعل له التفويض والعمزل كاحرره الطرسوسي في انفسع الوسائل ولم يذ كرما أذا فوض في من صموته الاشرط وقلنا بالصعة وينبغى أن يكون له العزل والتفويض الى غيره كالايصاء وستلت عن ناظر معين بالشرط ثم بعدوفاته لحا كم المسلين فهدل اذا فوض النظر اغيره ثم مات يتثقل الحاكم أولافاجبت بانه ان فوض في صفته ينتقل المناكم عوته اعدم تعيدة التفويض وان في مرتض موته لا ينتقل له ما دام المفوض اليه باقيالقيامة مقامة وعن واقف شرط مرتبالرجل معين غممن بعده للفقراء ففرغ عنه اغيره غمات فهل ينتقل الى الفقراء فاجبت بالانتقال ليس القاضى ان يقر وله وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للفروله الاخدد الاالنظر على الوقف ذكرالسامى فى واقعاله الالقاضي نصب القيم بعسر شرط وليس له نصب خادم للمجد بغيرشرط فاستفدت منهاماذكرته بكره اعطاه تقيرمن وقف الفقراء مأنى درهم لانه صدقة فاشبهت الزكاة الااداوةف على فقراء قرابته فلايكره كالوصية كذافي الاختيار ومن هذا يعلم حكم المرتب المكثيرة ن وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فالعيفظ اذاوقف على فقراء قرابته لم يسقدق مدعم ماالابدينة على القرابة والفقر لابدمن بيان جهة القرابة ولابد من بيان الله فقير معدم ومن له افقة على غيره ولا مال له فقير ان كانت لا عجب الابالقضاء كذوى الرحم المحرم وأن كانت تجب بغير قضاء فليس بفقير كالولدا اصغير كذاف الاختيار اذا جعل بعميرالوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم أو بعضهم فاقطع لايبني لهم دينا على الوقف اذلاحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتماج اليه عرماً ولاوق الذخير مايغيسدان الناظر اذاصرف لهممع الجاجة الى التعمير فانه يضمن انتهى وفائدة ماذكرناه لوجانت الغلفي السنة الثانية وفضل شئ بعدصرف معاومهم هذه السنة لا يعظيهم ألفاصل عوضاعها قطع وقداستفتيت عااذاشرط الواؤن الفاضل غن المستحقين للعتفاء وقدقطع لاستعقين في سنة شئ بستب المعمير هل يعطى الفاصل في الثانية لهم أم العتقاء فاحبت العثقاء اعاذ كرناه والله سجانه وتعالى اعط واذا قلنابته من الناظر اذا صرف في مع الحاجة الى التعليرهل وجع عام مهاد فعه الكونهم فيضوامالا يستحقونه أولالم أروصر بعالكن نقلوا فى باب النفف أن أن مودع الغائب اذا انفق الوديعة على أبوى المودع بغير اذنه وأذن القاضي فانه يضمن واذاخهن لابرجع عابم مالانه لماضمن تبين ان المدفوع ملكه لاستنادما كه الى وقت التعدى كافي الهداية وغيرها وقالوافي كتاب القصب ان المصمونات علمكها الضامن مستندا الى وقت التعدى حتى لوغيب الغاص العين الغصوبة وضمنة المالك ملكها

(قولة وال على الخ) قال المراق وقداطاق اصفاينا في الأحدول والفروغ العطف وانفيدوه بادأة وعن مكى الاعلاق المام المرمين والفزالى (قوله لاينتقلة عادام الح) مين الله الما كم ولوتوس فيمرضه لان في التقويض تقويت العمل فالشرط المتصوص واذا اطلق الواقف وتفسه كأن الفلة لالسكى فليس الدوتون عليهم السكني مسئلة اغا بكون التعمير من فلة الوقف انلم يكن المراب بساء

(قوله وليراجع الح) صبح المنصاف بالمسايكونان ناظرين مستنداالى وقت الغصب فنفذ بيعه السابق ولواعتق العبد المغصوب بعد التضمن نفذ ولوكان مخرم وعتق عليمه كابيناه في النوع الثالث من بعث الملك ولا يخالفه مافي الفتية من باب الشروط في الوقف لوشرط الواقف قضاء دينسه عم يصرف الفاصل الى الفقراء فسلم يظهردين في تلك السنة فصرف الفاصل الى المصرف الذكور عمظهر دين عدلى الواقف يسترد ذلك من المدفوع البهمانتني لان الناظر فيس علمد في هذه الصورة لعسدم ظهور الدين وقت الدفع فلم علمكه القابض فكالالماظر استرداده بخلاف مستلتنا لانه متعدا كونه صرف عليم مععله بالخاجة الى التعمير وكذا لا يردما أذا اذنه القاضي بالذف ع الحاز وجدة الغائب فاستحضر ججد النكاج وحاف فأنه قال في العمابية انشاء ضمن المرأة وانشاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة انتهسى لانه غيرمعة دوقت الدفه ع وانماظهر الخطأفي الاذن فانما دفع بناء على صهة اذن القاضي فكان لذارج وع علم الانه وان ملك المدفوع بالضمان فليس بمترع وفي النوازل ستلأ بوبكر عن رجل وقف داراعلى معصد على ان مافضل من عمارته فهوالفقراء فأجتمعت الغلة والمسجد لا يعتاج الى العمارة هل تصرف الى ألفقر اعفال لا تصرف الى الفقراء واناجتمعت غلة كشيرة لانه يجو زان يحددث لأسحد حدث والدار بحال لانغل قال الفنيه سئل أبوجع غرعن هذه المسئلة فاجاب هكذا ولكن الاختيار عندي انه اذاعلم انه قداجتمع من الغلة مقيد ارمالواحتاج المسعد والدارالي العمارة أمكن العمارة منهاصرف الزيادة على الففراء على ماشرط الواقف انتهى بلفظه فقد استفدنا منه أن الواقف آداشرط تقديم العمارة ثم الفياضل عنها المستعقين كاهوالوا فع في أوقاف القياهرة فانه يجب على النياظر امساك قدرما يحتاج اليه للغمارة في المستقبل وان كأن الآن لا عناج الموقوف الى العمارة على القول المختبار للفقيه وعلى همذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة في كل سمنة والسكوت عنه فأنقمع السكوت تقدم العمارة غندالحاجة البها ولابدخولها عندعدم الحاجة البها ومغ الاشتراط تقدم عندالماجة ويدخو لهاعندعدمها ثمية فرق الباقي لان الواقف اغا جعل الفاضل عنماللفقراء نعماذا اشترط الواقف تقديمها عندا لماجية أليما لايدخرلها عندالاستغناء وعلى هذا فيدخر الناظرفي كلسنة قدر الاعمارة ولايفال انه لاحاجة اليه لانأ نقول قدعاله في النوازل بحواز ان يحدث للسحد حدث والدار بحمال لانفل وحاصله جاز خراب السحداو بعض الموقوف والموقوف لاغلة له فيؤدى الصرف الى الفقراء من غدير ادخارشي التعميراني خراب العسين المشروط تعميرها أولاوصي الواقف ناظر تحملي اوقافه كأ هومتصرف فى امواله ولوجعل رجلاو عبيا بعدجه ل الاول كأن الشاني وصيالا ناظرا كما في العتابية من الوقف ولم يظهرني وجهه فان مقتضى ما قالوافي الوصايا ان يكوناو صيين حيث الم بعزل الاول فيكونان فاظرين فليتأمل ولير اجعفيره ﴿ كَابِ البيوع،

احكام الحَلَّدُ كُرناهاهنالمناسبة الملايجور بيعه وهوتابع لامه في احكام المتق والتدبير المطلق لا المقيد كاف انظهير يقوالاستيلادوالمكتابة والحربة الاصلية والرق والملك بسائر اسيابه وحق الاسترداد في المسيحة والفاهد من يسرى اليه وحق الاسترداد في المسيحة والمن في المنتاع مع المعلدين وحق الاضعية والرهن فهى المنتاع شرمستلة ومازاد على مافي المتون من جامع المفعد ويتبعه افي الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنام عها بخلاف الستاجرة والكفيلة

( قوله والمغضوَّفِية ) لان السبّب في الغصب البّات السد العادية بازالة البدائحة في هومعدّوم في الوادولا يمكن البّبالله فيه تم عالم المنافقة وهومعدّوم في الواد المعالمية وقوله بعدما اعتقى ١١٠ المعمل الحرق ان استثناء ما في بطنها عند بيعه الايجوز قصدا

والمفصو بةوالموصى بخدمتها فانهلا بتبعها كزفى الرهن من الزياعي ولم ارالان حكم ماأذاباع جارية وجلها اومع جلها او بحملها اوداية كذلك قان عللنا قوهم بفعاد البيع فيما لوباع جار بة الاجلها بكونه عهو لااستثناء من معلوم فصار الكل عهولا نقول ها ابفسادا المبع المونه جعمابين معلوم ومجهول امكن لماره صريحاوفي فتحالقدير بعدما اعتق الجل لايجوز بيسع الام وتحوزهم تماولا تحو زهمتما بعد تدبيرا لجل على الاصتح كذافى المسوط ولم ارحكم مااذا جلت امه كافرة له كافر من كافر فاسلم هل يؤمن ماله كها بينعها لصيرورة الحل مسلما باسلام ابيه والحال انسيده كافرولم ارالان حكم الاجازة لهوينبغي فيه الصحة لانها تحوز للعدوم فالجل اولى وينبغي انبصثح الوقف عليه كالوصية بل اولى ولا فرق بين كون الجنسين تبعالا مه بين بئي آدم والحيوانات فالوادم فهالصاحب الانثى لالصاحب الذكر كذافي كراهية البزازية ولايتبع امه في الجناية فلايد فع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في --ق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام ولافى وجهب المدعليم افلاتقثل ولاتحد الابعد وضعها ولابتذكى الجنسين بذكاة أمه فلا يتبعهافى ستةمسائل ولايفرد بحكم مادام متصلابها فلايباع ولأيوهب الافى احدى عشرة مسئلة يفردبها فىالاعتماق والتمد بيروالوصيمة به وله والاقرار به وله بالشرط الممذكورف المتون في الوصية والاقرار ويثبت نسبه وتجب نفقته لامه ويرث و يورث فان ما يجب فيه من الغرة يكون مو روثابين ورثته و يصح الخلع صلى مافى بطن جار يتهاو يكون الوادله اذاوادت لاقل من سبقة أشهر ولا يتبع أمه في شيئ من الاحكام به دا لوضع الافي مسئلة وهي ما اذا استحقت الام يبينة فانه يتبعها ولدها وباقراره لا كافى الكنزو يمكى أن يقال ثانية ولد المهة يتبع أمه في الميدحان كان معها وقته على القول المفتى به ردا لمبيت ع معيب بقضاء فسخ فيحق الكل الافي مسئلتين أحسديم سمالو أحال البسائع بالثمن ثم ردا لمبيح بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لوباعه بعدا لرد بعيب بقضاء من عيرا لشيترى وكان منقولا لم يجزولو كان فسفالبازقال ألفقيه أبوجعفر كأنظناك بيعه جائز قبل قبضه من المشترى ومن غديره لكونه فسخافى حقالكل قياساعلى البيع بعدالاقالة حتى رأينا نص محدر حسه اللهعلى عدمجوازه قبل القبض مطلقا كذافى بيوع الذخيرة الاعتبار للعني لاللالفاظ صرحوا بهفى مواضع منها الكفالة فهى بشرط براءة الاصيل حوالة وهي بشرطعدم براءته كفالة ولوقال بعتك انشئت أوشاءأ بى أوزيدان ذكر ثلثه ايام اواقل كان بيعا بخدار للعني وألابطل للتعليق وهو لايحت مله ولووهب الدين بن عايه كان ابرآء للعني فلايتوقف على القبول على الصحيح ولوقال اعتق عبدك عنى بالف كان بيعالله عنى الكنهضمني اقتضاء فلاتراعى شروطه والهاتراعي شروطا القتضي فلابدان يكون الآمراه لالاعتاق ولايفسد بألف ورطل من خر ولوراجعها بلفظ النكاح صعتالمعني وكونكمها بلفظ الرجعة صمايضا ولوقال لعبدهان

فكذاحكم بخلاف المبة وقمرق ايضابان البيمغ يقسدبالشرط الفاسد والهيمة لاتفسدبهواما امتناعالمية بعندالدديير فلاتصال ملك الواهب بالوهوب فأن المدبرباق على ملك المالك ف كانت هبة الشغول ولاءكن ادخاله في الحبة لان المدبر لايقبل النقل من ملك ألى ملكواما بعدعنقه فلكونه غبرماوك لايعتبر اشتغال بطنهابه (قوله حكم الاجازة) اى زواية الحديث (قوله في الهيسة )اى بغد برولهلارجوع للواهب فيمه ولافى حمق الفقير الح لكن اذاكانت الامهات دون النصاب كمل النصاب بضم الفصلان اليهما (قوله بالشرط المذكور الر) هوان بذكر سياصالا (قوله فقته لامه) يعني اذاطلقهاوهي طمل تجب تعليمه نفقة المملوتدفع لامه (قوله الافي مستلتين) زيدمالو كأن البيع عقارا فردبعيب لم يبطل حلق الشفيدع فى الشفعة ومالو

باع منه المبلى وسلت ثمردت بعيب بقضائم ولدن فادعاه ابوالهائع لم تصح دعواه ولوكان فسحابط لالول اديت وصح الثانى و قوله الاعتبار المعنى المعنى المقود لا الاعان (قوله فلا تراعى شروطه الح) أى لا تراعى شروط المقتضى وهوا البيع فلا يشترط القبول الذى هور كن البيعة ولا يشترط كونه مقدور التسليم حق صح الامم باعتاق الآبق ويعتبر في الامر الاهلية الاعتاق ومن شروط الاقتضاء ان لا يصرح بالثابت به فلوقال المأمور بعثه منك واعتقته عنك المجزعا الآسم بلكان وبتدا ووقع العترف المأمور (قوله ولا يفسيد بالفي الح) ينهني تقديمه على قوله فلا بدود كره بعناء التفريع

فلان فينئذ يتوقف وقوله والوصى كالمتولى) بعني لواستأجر الوصي لعمل اليتيم اجير أزيادة عن أجر المثل قدرمالا يتغان نيه يصبر الوصي مستاح النفسة واجره من ماله وقيل الاجارة للصغرور دالاجرا لفضل على الصغيروالابكالوصي (قوله الامير والقاضي الي) الااذاقال فعلناذاك ونعلم الهماكان بنبغي لنا فيضمنان حينتُذ (قوله الذرع وصفّ الح) يعنى فيلغوا لحاصر فلايكون كلدراع أصلا ينفسه بخلاف الكيل فانه أصل فيصير كل قفير اصلامقسه كانه سع عفرده (قوله الافي الدعوى الح) فانه اذا ادعى بوصف فشهدا بخالاف الايقبال قوله المقبوض عملي سوم الح) مقيدعااذاسمىالثمنمن السائدع والشترى أومن أحذهما ويصدر من الاخ مابدل نحملي الرضي به والمقبوض على شوم الرهن مصمون عايرهن به بخـ لاف القبوض عـ لي

أديت الى الف افانت حركان اذناله بالتجارة وتعلق عتقه بالادا انظر اللمعني لاكتابة فاسدة ولووقف عملي مالابعصي كبسني تميم صبح نظر اللمعنى وهو بيان الجهمة كالفقراء لاللفظ ليكون تمليكالمجهول وينعمقدالبيع بقوله خذهذا بكذانقال اخذت وينعقد بلفظ الهبهة معذكر البدل وبلفظ الاعطاء والاشتراك والادخال والردوالاقالة عملي قول وقدبيناه مفصلامعزوافى شرح الكنز وتنعقد الاجارة بلفظ الهبة والتمليك كافى المنانية وبلفظ الصلح عن المنافع و بافظ العارية وينعقد النكاح بمايدل على ملك العين العال كالبيع والشراءوالهبة والتمليك وينعقد السلم بلفظ البيع كعكسه ولورقال لعبده بعث نفسك منك مالف كان اعتاقاء لى مال نظر اللمه في ولوشرط رب المال للمضارب كل الربيح كان المال فرضاولوشرط لربالمالكان بضاعة ويقع الطلاق بالفاظ العتق ولوصالحه وزالف على نصفه قالوا انه اسقاط الباقى فقنضاه عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه عقدصلح يقتضى القبول لأن الصطح ركنه الايجاب والقبول ولووهب المشترى المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت أفالة وخرجت عن هذا الاصل مسائل منهالا تنعقد الهبة بالبيع بلاغن ولاالعبارية بالاجارة بلااجرة ولاالبيع بلفظ النكاج والتزويج ولايقع العتبق بالفاظ الطلاق وان نؤى والطلاق والعتاق تراعى فيهما الالفاظ لاالمعنى فقط فلوقال اعبدهان أديت الى كذافى كيس ابيض فانتحرفاداهافى كيس احرلم يعتق ولووكاء بطلاق زوجته منجزا فعلقه عملى كائن لم تطلب ق وفي الهجمة بشرط العوض نظروا الى جانب اللفظ ابتداء فكانتهبة أبتداءوالى جانب المعنى فكانت بيعاانتهاء فتثبت أحكامه من الخيارات ووجوب الشفعة بياع الآبق لا يجوز الالن يزعم انه عنده ولولده الصغير كافي الخانمة الشراء اذاوج فنفاذا عملى المباشرنف فه فلايتونف شراء انفضولي ولاشراء الوكيل المخالف ولااجارة المتولى أجميرا للوقف بدرهم ودانق بل ينفذ نحايهم والموصى كالمتولى وقيل تقع الاجارة اليتيم وتبطل ألز يادة كأفى القنية الافي مسئلة الاممير والقياضي اذا استأجرا اجيرا باكثر من أجرة المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كافي سير الخانية الذرع وصف في المذروع الافي الدعوى والشهادة كذافي دعوى البزازية المقبوض على سوم الشراء مضمون لاالمقبوض على سوم النظر كمافي الذخيرة تكرر الايجاب مبطل للاول الافي العتق علىمال كذافى يدع الذخيرة العقود تعتمد صعتها الفائدة فالم يفدلم يصبح فلايصم يبع درهم بدرهم استو بأوزنا وصفة كافى الذخيرة ولاتصح اجارة مالا يحتاج اليه مكسكني دار بسكنى دار أذاقبض المشترى المبيع بيعافاسد الملكه الافي مسائل الأولى لايملكه في

سوم الشراء فانه مضمون بالثمن (قوله تسكر رالا بجاب الخ) فسكل الجماب بالمال ينصرف الى الا بجاب الثانى ولا يكون بيعا بالثمن الاول وفي الاعتاق والطلاق اذا قبل بعدها لأمه المالان (قوله اذا قبض الجناب مقيد باذن البائع المجال فيملك به العمال من اشترى المقاهدا وقيض المائل المائع لا يجدل وطؤها أودار الا نحوز الشفعة فيما والاصم اله يفيد ملك العين بدايل جواز اعتماقها وثيوت الشقعة بها والخالم بجز الوطع للاعراض عن الرد

( فوله لو كان مقبوط الله في ان قبض الامائة لا ينوب عن قبض البديع فلا صعة للاستثنا ( فوله لا يجوز ان يتزوجها ) ا اي لا يصح لانها بصد دالعود السه نظر الله وجوب الفسخ ( توله المذعى البطلان ) وادًا افا ما بينة فيينة مدعى المحت لانها المحت لانها المحت المناف المناف

بيع الهازل كاف الاصول الثانية لواشتراء الابمن ماله لابنه الصغيراو باعدله كذلك فاسدا لاعلكه به بالقبض حتى يستعمله كذافي المحبط الالشة لوكان مقبوضافيد المشترى أمانةلاعلكه بهالرابعة المشترى اذا قبض المبيدع فى الفاسدما ذن بايعه ملكه وتشبت أحكام الملك كلهاالاف مسائل لايحل له أكله ولالبسه ولاوطشهالو كانتجار بةولو وطشها ضهن عقرها ولاشفعة لحاره لوكانت عقارا الخامسة لاجوزان يتزوجها البائع من الشترى كأذكرناه فىالشر حاذا اختلف المتبايعان فى الصحة والبط الان فالقول الدعى البطلان كافى البزاز يةوفى الصعة والفساد فالقول لمدعى الضعة كذافى الخيانية والظهم ية الافى مسئلة فى اقالة فتح القدير لو ادعى الشـترى انه باع الميه غمن البائع باق من الثمن قبل النقدو ادعى البائع الافالة فالقول للشترى معانه يدعى فسادال قدولوكان على القلب نحالفاواداسمي شعيأ وأشارالى خدالف جنسه كااذاسمي ياقوتاوأ شارالى زجاج فالبيع باطل لكونه بيدع المعدوم واختلفوا فيما اذاسمي هرويا واشارالي مروى قيدل باطل فلا بالثبالقبض وقيل فاسدكذا في الخانية كل عقد اعيد وجدد فان الثاني بأطال فالصطح بعدااصلح واطل كافحامع الفصولين والنكاح بعدالنكاح كذلك كافى القنية والموالة بعدا لموالة باطلة كاف التلقيح الافي ما أن الاولى الشراء بعد الشراء صعيح اطلق عني جامع الفصوابن وقيده فى القنية بان يكون الثانى اكثر غنامن الاول او اقل او بجنس آخر والافلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صعيحة لزيادة التوثق بخلاف الحوالة فانهاتق لفلا يجتمعان كمانى التلقيم واماالاجارة بعدالاجارة من المستأجر الاول فالشانية فسمخ للاولى كما في البزاز بة التخلية تسليم الافي مسائل الأولى قبض المسترى المبيع قبس ل النقد بالااذن البائع تمخلى بينه وبين البائم لأيكون رداله الثانية في البيع الفاسد على ما معده العادى وصعم قاضيفان انها تسليم الله لثة في الهبـة الفاسـدة اتفا فاالرابعـة في الهيبة الجائزة في رواية خيارا اشرط يثبت في عمانية البيام والاجارة والفسمة والصلح عن مال والكتابة والرهن للراهن و لللع لها والاغتاق عملى اللقن لاللسيد والزوج هكذا فى فصول العمادى معز بالى الاستروشني نقلاعن بعضهم وتبعهما فى جامع الفصولين وزدت عليهافى الشرح سنبعة أخرى فصارت خسمة عشر الكفالة والموالة كمافى البزازية والابراء عن الدين كافى أصول فرالاسلام من بحث الحزل والتسليم للشفعة بعد الطلبين كاذكره ايضامنه والوقف تعلى قول أبى يوسف رجه الله والمزارعة والمعاملة الحاقا لهما بالاجارة ولايد خمل الخيارف سبعة النكاح والطملاق الاالخاع لهما والهبن والنذر والاقرارالا الاقرار بمقديقبله والصرف والسلم بشترط التقابض قبل الافتران في الصرف فان تفرقاقبله بطل العقدالافهااذا استهلك رجل بدل الصرف قبسل القبض واختار المشتزى اتباع الجانى وتفرق العاقدان قبسل قبض القيمسة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندهما خلافالمحمدرجه الله كافى الجا مع البيع لايبطل بالشرط في أثنين وثلاثين موضع

ندعوا والاقالة يدعىان الذى يجب تسليمه اكثر بخدلاف البايع ندازل اختلافهما فيمايحب تسليمه وبزلة اختلافهما في قدر الثمن ( قوله فالصلح بعسد الح) أى اذا كان الصلح على سبيل الاسقاط أمااذا كانعنءوض ثماصطالها على وض آجر فالثاني هوالجائر (قوله بخلاف الموالة الخ) يفيدان المحال عليمه في التانيمة غميره فى الاولى فلايناسب بقية المسائل واذا اتحد المحال عليه وبه تكون الثانية تأكيدا (قوله التخاية تسليم الخ) أى بشروط أن يقول المائح خليت بيذك وبسين المبزع وان يمكون المبيدع بحصرة المشترى بحيث يتمكن من أخده ولامانع وان يكون المبيع غيرمشغول حتى لوباع دارا وسلمها الى الشترى وفيها قليل من مناع المائد علم بكن تسليماحتي يسلمها فارغمة ولوباع ضيعه في الصحراه وسلمها البيه فان كانت قريبة منده بحيث

يتصور فيه القبض الحقيقي في الحيال يكون قبضا والافلا وقد مناه ولوخلى البايع في داره بين المبيع والمشترى في كون تخاية عندالثاني خدلافاللثالث فنماك على المشترى وعليه الفتوى (قوله والابرا يقين الذين) مخالف العمادية لوابراه من الدين على انه بإلخيار فالخيار بإطل (قوله معلومين) بالتثنية صفة لرهن وكفيل وكان ينبغى تقديمه على اجاله فلوباع بشرطان يعطية المشترى بالمُمن رَهَنا فان كان الرهن مجهولا كان فاسداوان كان معلومافان اعطاه الرهن في المجلس جاز استحسانا ١١٣ ولوباع على ان يعطيه المشترى

بالثمن كفيدلا فان كان الكفيل عائداعن الجلس فكفل حين عمل أولم يكفل كان فاسداوان كان الكفيل حاضرافي المجلس أوكان غائبها وحضرقبل الافتراق وكفل جاز استخسانا (قوله واحالة ) فلو باع على أن يحيدل السايع رجلابا المنعلى المشتري فسدالبيع قياسا واستغسانا ولوباع على أن يحيل المشترى البايع على غيره بالثمن فسكا البيع قياسا و جازاسته سانا (قوله هملاجا)أىسهـل السير (قوله وبيدغ العيد) فالخانية باععبداعلىان يبيعه جازؤعلى ان ينيعه من فـ لان فسد البيـع (قوله وجعلها بيعة ) يكر مالسلم بيعهبهذا الشرط والشرط فاسد ( توله وبرضى الجيران) في الحانية الدين داراعلى الدانرضي جيراله أخذها فال الصفار لايجوز البيدغ وقال أبو اللبثان سمى الجيران وقال ان رضى فلان الى ثلاثة ايام أخذها باز (قوله قبمته ذهبا) الصواب قيمته مصوعا (قوله وفيمااداباع لنفسه )يعني

شرط رهى وكفيل وأحالة معملومين واشهاد وخيار وتقديقن الى ثلاثة وتأجيل الشمن الى معلوم وبراءة من العيوب وقطع الثمار البيعة وتركها على النخيل إسدادرا كهاعلى المفتى به ودصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيدع حتى يتسلم الثمن ورده بعيب وجدد وكون الطريق اغير المشترى وعسدم خووج المبيسع من ملسكه في غير الآدى واطعام المسترى المبيسع الااذا عين مايط عم الآدى وحل الحارية وكونها مغنية وكونها حلوبا وكون الفرس هلاجا وكون الحارية ماولدت وايفاء الثمن في بلدآخر والجل الى منزل المشترى فيماله حل بالفارسية وحدو النعل وخرزالخف وجعل رقعة عملى الثوب وهى خداطتها وكون الثوب سداسياوكون السوبق ملتوتا بسمن وكون الصابون مقندامن كذاجرة من الزيت وبيع العبد الااذا قالمن فلان وجعلها بيعة والمشترى ذمى بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا ويرضى الجيران اذاعينهم في بي-ع الدارالكل من الخانية الجودة في الاموال الربوية هدر الافي اربع مسائل فسالالمريض تعتبرمن الثاث وفي مال اليتم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكمر ونقصت قهته فللراهن تضمين المرتهن قمته ذهبا وتمكون رهنا كاذكره الزيلعي فى الرهن ماجازا يراد العقد عليه بانفراده صع استثناؤه الاالوصية بالندمة يصعرافرادها دون استثنائها من اشترى مالم بره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار آذار آه الااذاح الهاالبائع الى بيت المشترى فسلا برده اذار آه الااذااعاده الى البائع بيسع الفضولي موقوف الافي ثلاث فباطل اذاشرط الحنيار فيه للالكوهي فى التلقيم وفيااذا باع لنفسه وهي فى البدائع وفيما اذا باع عرضامن غاصب عرمن آخر للسالك به وهي في فتيح القدير بيسع البراء ات التي يكتبها الديوان للعمال لايصم فاوردان اغمة بخار اجوزوابي عخطوط الاغة ففرق بيغ مابان مال الوقف قائم عُهُ ولا كُذَلك هنا كذاف القنية يسع المعدوم باطل الا فيمايستيجر والانسان من البقال اذاطسبه على اعمانها بعداستملا كهافانها جائزة استحسانا كذافي القنية من باع أواشترى اوآجر ملك الاقالة الافي مسائل اشترى الوصى ون مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خسون لم تصمح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيه تمه ثلاثة لم يصح ولا يملكان الرد بالعيب وبماسكا به مخيارشرط أورؤية والمتولى عملى الوقف لوآجر الوقف ثم آقال ولامصلعة لمتجزعلي الوقف والوكيدل بالشراءلاتصح افالته بخلافه بالبيدع تصحو يضمن وألوكيل بالسلمعلى خلافتصم اقالة الوارثوالوصى دون الموصى له وللو ارث الرديال ويبدون الموصى لدلاتصح الاجازة بعده الأااء ين الافي اللقطة وفي اجازة الغرماه بيسع المأذون المدبون بعده الاكالثمن الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولايقوم الوارث مقامه الافى القدمة كافى قسمة الولوالجية لا يجوز تفريق الصفقة على الماتع الاف الشفعة وطاصور مان في شفعة الولوالجية الوقوف عليه العقدادا أجازه نقذولا رجوع له الافي مسئلة واحدة في قسعة الولوالجية اذا أجاز الغرريم قدء ـ قالوارث فانله الرجوع المقوق المجرد فلا يجوز الاعتياض عنها كمق الشفعة فلوصالخ عنسه بمال بطلت ورجعبه ولوصالح الخديرة بمال لتختاره بطل ولاشئ لها

المعدّد في السباه الابتوقف على اجازة المالك لانه لم ينعقد اصلاو يشكل عليه آن المبيد عادا استعيق لا ينفسخ العقد في ظاهر الرواية بقضا الفاضى بالاستعقاق والسبحة ق اجازته مع ان البايع بأعه لنفسه لا للاالك (قوله وله ما ياحد اهما يأخذ ما جاور ارضه اذا كان شفيد ع الانتصر يطلب الشفعة و الافاما ان بأخذ الدار فقط أويدع ولواسترى عبد اود اراصفقة فلاشفع ان بأخذ الدار فقط

ولوصالح أحدى زوجتيه بمال لتترك نوبتم الميلزم ولاشئ لماهكذاذ كروه في الشفعة وعلى هذالا يجوز الاعتياض عن الوظائف في الاوقاف وخرج عنها حق القصاص وملك النسكاح وحق الرق فانه يجو زالا عتياض عنها كأذكر والزيلعي في الشفعة والكفيل بالنفس اذاصالح المكفول لذيمال لم يصحوله يجب وفى بطسلانها روايتمان وفى بيسع حق المرور فى الطسريق روايتان وكذابيسع الشرب والمعتمد لاالاتبعا العقد الفاسداذا تعلق بمحق العبدلزم وارتفع الفسادالاف مسائل آجرفاسدافا جرالستأجر صحيحا فللاول نقضها الشبتري من المكره لوباع معيما فالمكره نقضه المسترى فاسدا اذاآ جرصيحا فالبائع نقضه وكذا اذازو جالغش حرام الافي مسئلتين أحديهمافي الولوالجية اشترى المسلم الاستبرمن دارا لحرب ودفع الدمن دراهم زيوفا أوعروضا مغشوشة جازان كانحرا وان كأن الاسيرعب دالم يجزا اشانية يجوز أغطاء الزيوف والناقص فى الجبايات البائع حق حبس المبيدع للثمن الحال الاف مسائل فىالبزازية لواشترى العبدنفسه من مولاه ولوامر عبد البشترى نفسه من مولاه فاشترى للاشمرولوياعه داراهوسا كنمااذا قبض المشترى المبيع بلااذن البائع قبل نقدا لثمن ثم تصرف فللبائع نقض تصرفه الاف التدبير والاعتاف والاستبلاد ولهابطال الكذابة كأفى البزازية شراءالاملا بنهاالصفيرمالا يحتاح اليه غيرنا فذعليه الااذا اشترت من أبيه أومنه ومن أجنبي كاف الولوالجية افالة الافالة معيدة الافى السلم لكون المسلم فيعدينا سقط والساقط لايعود كاذكره الزيلعى فى باب التخط الف للستأ من بيدع مدبره ومكاتبه دون أم والده ومن باعمال الغائب بطل بيعه الاالاب المحتماج كذافى نفقات البزاز بة المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بضمون مطلقا كابيناه في شرح المكنز والميلة وفعدم رجوع المشترى على بائعه بالثمن عنداستحقاق البيع ان يقر المشترى انه باعه من البائع قبل ذلك فلو رجع عليه لرجم عليمه كذا في البزاز ية خيار الشرط فى البيد عدا خل على الحدكم لا على البيد ع فلا يبطله الافى بيد م الفضولى اذا اشترط للسالك فأنه يبطله كافى فروق الكرابيسي فى دعوى البزازية المرافق عند دالامام الثماني المنافع والحقوق الطريق والمسبل وفي ظاهراله واية المرافق هي الحقوق انتهى البيع لايبط ل ووتالبائع الافى الاستصناع فيبطل عون الصانع اذا اختلف في أصل التأجيل فالقول لنافيه الافي السلم وان اختلفافي مقدداره فلاتحالف الافي السلم رأس المال بعد الافالة كهو قبلها فلايجو زالتصرف فيه بعذها كقبلها الافى مسئلة ين لاتحالف اذا اختلفا فيه بعدها بخلاف ماقملها ولايشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخالافه قباها بدل الصرف كرأس المال فلابد من القبض قبل الافتراق فيرسماولا يجو زالتصرف فيهما قبل القبض الافي مسئلة لابدمن قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة كقبلها بخلاف رأس المال والمكلف الشرح وشترط قيام المبيع عندالاختلاف التحالف الااذا استملكه في بداليا بع عير الشترى كا في الهداية الرباح ام الافي مسائل بين مسلم و مربي عقة و بين مسلمين اسلما عمة ولم يخرج المنا وبسين المولى وعبد داو بسين المتفاوض بن وشر يكى العدان كافى ايضاح الكرماني والله أعدلم

﴿ كتاب الكفالة ﴾

براءة الاصيل موجية لبراقة الكفيل الااذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على

تحرولم يمتح (قوله وكذالذا روج)أى الهائع فدخ البيع بعدال تزويج وليس المراد فمهنخ النكاح (قوله الجبايات) اعمايجيمن الناسظلما وكبذا محصول القياضي (قوله ولوباعهدارا الخ) لان العقد السابق على البيع قد استحكم بالبيع فلايتمكن السايده من ابطاله (قوله بطل سعمه الح) يعمى اذا ابطله مالكه وجوازبياع الابالحتاج مقيد بغير العقار (قوله عندبيا ن الثمن) وهلهومضمون بالقيمة اوبالثمن الظماهر الاول (قوله اذا اشترط للساك الخ) لان المنسارله بدون الشرط فيحكون الشرط مبطلالانه حينشذ يكون داخملاعلي الهيع والبدم يبطل بالشرط بخد لاف ماأذا كان الشرط في بيدع غير الفضولي فانه يكون داخ العلى المسكم والمكم لايبطل بالشرط (قوله فيبط-ل بموت الح) اى لانه اجارة فى المدنى (قوله فلاتحالف) والقول أدعىالافل والبينةبينة المشترى اختلفافي اصله اومقداره ولواتفقاعلي مقداره واختلفا فيمضيه فالقول للمشترى والبينة مينته ايضا (قوله وشربكي العنان) نعم النصوص تعقق الرباب ينشريكي العبان

(قوله دون السكفيل) لان
قول السكفيل ذلك أقراد
منه بالدين عند السكفالة
ولواقام المديون بينة انه
قضاها بعد السكفالة برئا
جيما (قوله التاخيرالخ) لان
المطالبة تبع الدين فتؤخر بتأخره بغلاف العكس
المالات اذا اشرالمالا بتبع الفرع
هذا اذا اشرالمالا بتبع الفرع
اذا تكفل الحالمة وأما
اذا تكفل الحالمة وأما
لانمراف الاجل الى الدين

انه قضاها قبل ضمان الكفيل فان الاصل يبرأدون الكفيل كذافي الخانية التأخيرعن الاصيل تأخيرعن الكفيل الااذاصالح المكاتب عن قتل العمدة عال م كفله انسان م عجزالم كاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عنق الاصيل وله مطالبة المكفي ل الآن كذافي الخانية ولوكان الدين مؤجلاف كفل بهفات الكفيل حل وته عليه فقط فللطالب أخذهمن وارث الكفيل ولارجوع للوارثان كانت المكفالة بالامرحتي يحسل الاجل عنسدنا كذا فى المجمع اداء الكفيل بوجب براء تهم اللط الب الااذا الله الكفيل على مديونه وشرط براءة نفسه خاصة كافي الهداية الغر ورلا يوجب الرجوع فلوقال اسلك هدا الطريق فانه آمن فسلكه فاخدد الاصوص أوكل هذا الطعام فانه ليسبعه موم فاكله فات فلاضمان وكذالوأخبره رجل انهاح ةفتزوجها فظهرت أنها علوكة فلارجوع بقمة الولذعلي المخدير الافي الاثالاولى اذا كان الغرور بالشرط كالوزوجه امرأة على أنها حرق م استحقت فانه يرجع على المخبر بماغرمه للسفق من قيمة الولدالشانية أن بكون في ضمن عقد معاوضة فيرجه المشترى على البائع بقيمة الولداذا استحقت بغدالا ستملادوير جمع بقيمة البناء لو بني الشترى مم استحقت الدار بعدان يسلم البناءله واذاقال الابلاه للسوق بالعوا ابني فقدا ذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه للغرور وكذا اذا قال با يعواعبدي ففدا اذنت له فبايعوه و لمقهدين ثم ظهرانه عبد الغيررجعواعليه ان كان الاب حراوالا فبعد العتق وكذا اذاظهرح اأومدبرا أومكاتب اولابدفي الرجوع من اضافته اليه والامر عمايعته كذافى مأذون السراج الوهاج الثالثية أن يكون في عقد يرجع نفعه مال الدافع كالوديعة والاجارة حتى لوهلمكت الوديعمة أوالعين الستأجرة ثماستحقت وضمن المودع والمستأجر فأنهما يرجعان على الدافع بماضمناه وكذامن كان بعناهما وفي العارية والحبة لارجوع لان القبض كان انفسه وتمامه في الخانية من فصل الغرو زمن البيو عوقدد كرفي الأنسية مسائل . همة من هـ قدا النوع منها لوجه ل المالك نفسه دلالا فاشتراه ساءعلى قوله من ظهر أنهاز مدمن قيمته وقداتلف المشترى بعضه فانه يردما سلما أنلفه ويرجع بالثمن ومنهااذا غرالبائع المشترى وفال له قيمة متاعى كذا فاشتره فاشتراه بناه على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحش عانه يرده وبه يفتى وكذا اذاغر المشترى البائع ويرده المشترى بغرو رالدلال وبماقر رناه ظهران قول الزيلغي فى اب تبوت النسب ان الغرود باحد أمرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر وتفوع على الشرط الشالى مسئلتان في باب متفرقات بيوع المكتزاشة ترفى فاناعبدارتهني فاناعبد لايلزم احدا احضار أحدفلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي احماع دعوى عليما ولا يمنعها منة الافي مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر احتنيا بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعسلى الاب احضاره لحكونه في تدبيره كافي جامع الفصولين الثالثة معبان القاضى خلى رجلامن المصونين حبسه القاضى بدين عليه فلرب الدين ان يطلب المحان باحضاره كافي القنية الرابعة ادعى الاب مهر بنته من الزوج فادعى الزوج انة دخل بهاوطلب من الاب أحضارها فان كانت تخرج في حواقيها أمر القاضي الاب بأحضارها وكذالوادعى الزوج عليها شعبأ آخروالا ارسل اليها امينا منائه ذكر والولوالجي في القضاء من قام عن غسره بواجب بأمر وفانه برجع عليه عماد فع وان لمرشترطه كالاس بالانفاق عليه وبقضاء دينه ألافي مسائل أمره بتعويض عن هبته

(قولة اوبان بهب) في جعمله ون المستشنيات نظر لان كل ما يطالب به الانسان بالنس والملازمة يكون الاحم بادائه موجيا الرجوع ون غيره اشتراط الضمان ١١٦ والافلا يكون الامر بادائه موجيا الابشرط الضمان (قوله الااذا كفل الح) لانه

أو بالاطعام عن كفارته أوبادا هز كاة ماله أو بأن يهب فلانا عنى وأصله في وكالة السيزازية في كل موضع علا الدووع المه المال المدوع المهمة ما ولاعلا عمال فان المامور ترجع الا شرطه والاف الاود كرله أصلاف السراج الوهاج فليراجع الكفيل بالنفس مطالب بتسلم الاصيل الى الطالب مع قدرته الااذا كفل بنفس فلان الى شهر على أن يبرأ بعد ملم يصر كفيلا أصلافى ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة لاتازم كافي جامع الفصولين ابراء الاصيل يوجب ابراء المكفيل الاكفيل النفس كافى جامع الفصولين كفل بنفسه فاقرط البه أنه لاحق له على المطلوب فله أخذ كفيله بنفسه انتمدى وهكذافي المزازية الاادافال لاحق لي قبله ولا لموكلي ولاليتيم أنا وصيه ولالوقف انامتوامه فينشذ ببرأ الكفيل وهوظاهرف آخروكالة البدائعضمان الغرورف المقيقة هوضمان الكفالة انتهلى للسكفيل منع الاصديل من السفران كانت كفالته حالة لعناصه منها المابالا قاء أوالا براء وفى المكفيل بالنفس يرده اليسه كمانى الصغرى وينبسغى أن يقيسذ بمااذا كانت بامر ملاتصم السكفالة الابدين معيم وهومالا يسقط الابالا داءأ والابراء فلاتصم بغيره كبدل الكتابة فانه يسقط بالتجيز قلت الآ فى مسئلة لم أرمن أوضعها قالوالو كفل بالنفقة المقزرة الماضية صعت مع أنها تسقط بدونهما بوت أحدها وكذالو كفل بنققة شهرمستقب لوقد قرر لهافى كل شهر كذا أو بيؤم يأتى وقد قررلمافى كل يوم كاصرحوابه فانها صححة القاضى ياخذ كفيلامن المدعى عليه بنفسه اذا برهن المدعى ولم يترك شهوده أواقام واحداأ وادعى وقال شهودى حضوزو باخدذ كفيلا باحضارا لمدعى ولا يجبرعلى اعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل سفسه اذا كان المدعى عليه وصباأ وركيلا ولميثبت المدعى الوصاية والوكالة وهافى أدب الفاضى للخصاف ومااذا ادعى بدل المكتابة على مكاتبه اوديناغ يرهاومااذا ادعى العبدالمأذون الغيم المديون على مولا مدينا بخلاف مااذاادعي المكاتب على مولاه أوالمأذون المديون فانه بكفل كذافي كافي الحاكم

و كذاب القضاء والشهاد ات والدعاوى ك

لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكنوب الوقف الذى عليسه خطوط الفضاة الماضين لان القاضى لا يقضى الابالجة وهى البينة أو الاقرار أو النسكول كافى وقف المنانة ولواحضر المدعى خط اقرار المدعى عليسه لا يحلف انه ما حكتب والحالفات على أصل المال كافى قضاء الحانية وفى بيوع الفنية اشترى حائزتا فوجد بعد القبض على بابه مكتو با وقف على مدهد كذا الابرد و لا نه علامة لا تبنى الاحكام عليها انتهدى وعلى هد الااعتبار وقف على مدال كتاب أو مصحف قلت الافى مسئلتين الاولى كتاب أهل الحرب بطلب الإمان الى الامان الى الامان الى الامان المان المان المان المان الدان كانت العلق المراءة السلطانية بالوظائف فى زمانيا ان كانت العلم الله لا يزووان كانت العلم الله المان المان المان المان العالمان المان العالمان العالمان المان العالمان العالمان المان العالمان العالمان المان العالمان العالما

انمايكون كفيلامن بعدالشهر بحلى المفتى به وقد شرط البراءة بعد وعن الثاني يكون في الشهر لابعده وهوقول إينزياد ( فوله وكالة البدائع) اى شمان الغروز كضمان الكفالةلا كضمان إلايّلاف( قوله وفي الكفيل لْإِلْمُعْسِ) اىولىخلصەنى الكفالة بالنفسرد الاصيل نقسه إلى الطالب ( قوله بالنققة القررة) علا بالاستعسان للعاجة اليه ولوكانت النفقية مستدانة فامرقاض تصمح استحسانا وقياسا (قوله بوت احدها) مثله الطلاق البائن لا الرجعي لمتلا يقدد محدلة (قوله شهر مستقبل)اي استحساما (قوله إوادعى وقال الح) مقيد عالم يكن الدعى عليه غريبا ولوقال شهردى غيب اولابينة لى لايكف ل (قوله باحضار المدعى اى ادا كان منقولا (قوله ولا يعبر على اعطاء) ای لوقال الدعی علیه انا اعظيك كفيلا بنفسى الإمالاله ان يقب لوان قال اعطيك كفيلابالاالا لاينفسى له ان لا يقبل ( قوله

لا بنفسى له اللا يعبل ( دوله السلطان المناب المناب

(قولهماذ كرنا) أى قال المدعى عليسهما كأن جر بدتك ذعــلى (قو لايضرب الخ) ولايؤاجر ولايقام بيندى صاحب الحق اهانة له (قوله الافي ثلاث)استثنامن قوله من عليه الحق (قوله الرهن الجهول) أي لوادعي الراهن رهنامجهولا وانكر المرتهن بحلف (قوله في دعوى الغصب فلوقال غصبت منى كذاولا أدرى قيمته فالواتسمع (قوله فى دعوى السرقة) فيه نظر الماذكره قاضي خان من اشتراط ذكر القيمة فيها ليعلم انها نصاب أولا ( قوله فمأرتستة) أى المسائل التي يعلف فيها على حق مجهول (قوله في أربعة الح) يزادعليها مالواحضر رجلا وادعى عليسه حقا لمو كلهواقام بينة غلى الطِّ وكله في استيفاء حقوقه والخصومة فى ذلك قبلت ويقضى بالوكالةويكون قضاء على السكافة فلوادعهم على آخرلايه كلف أقامة البينةعلى الوكالة (قولة القضاء الوقف الخ) الصحيم ان القضاء بالوقف قضاء على الكافة (قوله وكذا العتني الح المراد القضابالعدق بعدثبوت ملك المعتق فلو ادعى شخص ملكية العبدة

لمقن الدم فلاا لشانية بعمل بدفتر السمسار والصراف والبياع كأفى قضاء الحانيسة وتعقبه الطرسوسي بانمشا يخنار جهم الله ردواء ليمالك في عمله بالنط لكون النط يشمه الخط فكيف علوابه هناورد وابن وهبان عليه بانه لايكتب في دفتر والاماله وعلية وتمامه فيه من الشهادات وفي اقرار البزاز ية ادعى مالانقال المدعى عانيمه كاما يوجد في تذكر ة المدعى بخطه فقدالتزمنه لايكمون اقرارا وكذالوقال ماكان فى جريدتك فعملي الااذا كان فى الجريدة شئ معلوم أوذكر المدعى شيامعلوما فقال المدعى عليمه ماذكرنا كأن تصديقا لان التصديق لايلحق بالمجهول وكذا آذا أشار الى الجريدة وقال ما فيها فهوغلي كذلك يصح ولولم بكن مشارا اليه لا يصفح الجه الة انتم عي من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا أنالمد يون لايضرب فى الحبس ولايقيدولا يغل قلت الآقى الاثمسائل اذا امتنع عن الأنفاق على قريبه كاذ كروه في النفقات واذالم يقسم بين نساله ووعظ فلربرجع كافي السراج الوهاجمن القسم واذا امتنع من كف ارة الظهارمع قدرته كاصرحوابه في بابه والعلة الجمامعة انالحق بفوت بالنأخير فيهالان القسم لايقضى وكذا نفقية القريب تسقط بمضى الزمان وحقهافي الجماع يفوت بالتأخير لاالى خلف لا يحلف القياضي على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مهمة لم يحلف الافي مسائل كافي دعوى الخنانية الاولى ادا اتهم القياضي وصىاليتيم الشانية اذا اتهـم متولى الوقف فانه يحلفهـما نظر الليتيم والوقف الشالثة اذا ادعى المودغ على المودع خيانة مطلقة فاله يحلفه كافي القنبة الرابعية الرهن المجهول المنامسة في دعوى الغضب السادسة في دعوى السرقة وهي الثلاث التي تسمع فيها الذعوى بجمول فصارت ستة الفضاء يقتصرعلي المقضى عليه ولايتعدى الي غيره الافي خسة ففيأر بعة يتعدى الى كافة النياس فلاتمع دعوى أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاء المتاقة والنكاح كذافي الفتاوي الصغرى والفضاء بالوقف يقتصر ولايتعدى الى السكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف المحكوم به كذا في الحانسة وجامع الفصولين وفى واحدة بتعدى الى من تلقى القضى عاب ما المك منه فلواستحق المبيع من الشترى بالبينة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الماك منه فلو برهن البسأ تع بعده عملى الملك لم تقبل ولواستحقت عين من يدوارث بقضاء ببينة ذكرت انه ورثها كان قضاء على سائر الورثة والميت فلاتسمع بينة وارث آخر كافي البزاز يةوفي شرح الدررو الغرر لملاخسر ومن باب الاستحقاق والحكم بالحر ية الاصلية حكم على السكافة حتى لاتسمع دعوى الملك من واحذ وكذا العتني وفزوع مواما المسكم في الملك المؤرخ فعلى الكافة من الساريخ لاقبله يعني اذاقال زبدلهكرانك عبدى ملكتك منذخسة أعوام فقال بكراني كنت عبد بشرملكي مندستة أعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذافال عر وليكرانك عبدى ملكتك منذسبغة اعوام وأنت ملكي الآن وبرهن عليه تقبل وبفسخ المكم بحريته ويجعل ملكالعمر ويدل عليهان قاضيغان قالفى أول البيوعفى شرح الزيادات فصارت مسائل الباب غلى قسمين أحدها عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كأفة الناس والثبائي القضاء بالعتق في اللك المورخ وهوقصاء على كافة النياس من وقت التاريخ ولايكون قضاء قبله فليكن هذاعلى ذكرمنك فان المكتب المشهورة خالية عن هذه

بعدالقضاء الذكور لاتسمع والافالقضا يجرد العتبق بدون ثيوت الملك للمستق لاينع من دعوى آخرا

(قوله الفظاومعنى الح) يعنى بحيث بدل الفظهما بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لاالتضوي عند الامام وعند ها العبرة الما اتفقاعليه فترد الشهادة عند المسلم المنافق المام وعند ها على الالف والمائة والاخراق الفين وماثة والاخراق المنافق المالات ومن الاكثر والمسلم عند ومن الاكثر لان المنافقة المالات المنافقة والمنافقة والانتفاد ومن الاكثر والمسلم ومنافقة والانتفاد والمنافقة والم

الفائدة أه وهنا فائدة أخرى هي الدلافرق في كونه عملي المكافة بين أن يكون بيمنمة أو بقوله اناجراد الم يسمبق منمه اقرار بالرق كاصر جبه في المحبط البرهاني اختلاف انشاهد ينمانعمن قبولها ولابد نالقطابق افظا ومعتى الافى مسائل الأولى في الوقف يقضى بأقلهما كمافى شهادات فتج القديرمعز باالى المنصاف الثمانية في ألهرادا أختلفا في مقداره يقضى بالاقل كافي البزاز يدالك التشهدأ - دها بالهبة والآخر بالعطية تقبل الرابعة شهد أحدها بالنكاح والاخر بالترويج وهافى شرح الزيلعي الخامسة شهدان له عليه الفاو الاخرانه أقرله بالف تقبل كافي العمدة السادسة شهد أحدها انه أعتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيه اوهى السابعة وأجغواء لحى انهالاتقبل فى القذف كذافي الصيرفية وذكرت في الشرح ستة عشر أخرى فالمستثنى ثلاثة وعشرون ثمرأ بتفى الخصاف في باب الشهادة بالوكالة مسائل تزادعا يما فلتراجع وقدذ كرت فى الشرح ان السنثني أثنان وأربعون مسئلة وبينتما مفصلة يوم الموت لايدخـ ل تحت القضاءو يوم القتمل يدخمل كذافى البزاز ية والولوالجيمة والفصول وعليما فروع الافى مسئلة في الولوا لجية فان يوم الفتل لايدخل فيه وهي مسئلة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل بينتها بتاريخ مناقض لماقضى القباضي بهمن يوم القتمل وفى القنيسة من باب الدفع في الدعوى ذكرمسئلة الصواب نيماان يوم الموت يدخسل تعت القضاء فارجع اليماان شئت وذكرت مسائل فىخزانة الاكمل فى الدعوى فى ترجة الموت فلتراجع وقد أشبعنا الكلام عليمانى الشرح فى باب دعوى الرجلين شاهدا لمسبة اذا أخرشها دته لغسر على لايقبل المسقه كما في القنية أبي أحدالشريكين العمارة معشر يكه فلاجبر عليه الافي جدار يشيمين لهماوصيان و يخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضرراة ان الآبي من الوصيين يجبر كما في الخانية وينبدخي أن يكون فى الوقف كذاك الشهادة بالمجهول غيرصيحة الافى ثلاث اذا شهدوا انه كفسل بنفس فلان ولايعر فونه واذاشهه وابرهن لايعر فونه أو بغصب شئ مجهول كمافى تضاء الخيانية الشهادة برهن مجهول صحيحة الااذالم يعرفوا قدرمارهن عليه من الدين كافي القنية للقاضي انيسأ لعنسبب الذين احتياطا فانأبي الخصم لايجب كاأذاطاب منسه المنصم اخراج دفترا لمساب بأمره باخراجه ولا يجديره كذافي المنانية قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائزلافي موضع الخلاف ومحل الارنى قيمااذا كان فيه اختـ لاف السلف والثانى ليس فيهوا غماه وحادث كذافى النا تارخانية ومنهم من فرق بينهما بإن الاول دايسلا دون الثانى كلمن قبل قوله فعليه البمين الافى مسائل عشرة مذكورة فى القنيدة ألوصى في دءوى الانفاق على المتم أورقيقه وفي بيع القاضي مال المتم وادعى اشتراط المراءة من كل عيب وإذا ادعى على القاضي الجارة مال وقف أويتيم وفيد الذاادعي الموهوب له هلاك العمين أواختلفا في اشتراط العوض وفي قول العبد البائع انامأ ذون وللاب في مقدار الثمن إذا اشترى لابنه الصغمير واختلف معالشفيه عوفيه ااذآ أنكر الأب شراءه لنفسه وادعاه

قوطما (قوله الاولى في الوقف) قاوشهد احدها بالثلثمثلا والآخر بالنصف قصي إاشات (تولهلانقبل في القذف )فاوشهداددهما انه قذفه بالفارسية والآخر بالعر بية لا تقبل (قوله وقد ذكرتال) أى ذكرذاك في موضع آخر فلا ينافي مأقبله (قوله يوم الموت الح) السرفي ذلك ان القضايا لينة عبارة عن وفع النزاع والموت من حيث الله موت ليس محلاللزاع بخلاف القتل فلوسرهن انمن شهدوا على اقراره في وقت كذا كان ميتافي ذلك الوقت لايقبللان زمان الوت لايدخل تحت القضاحي إذا مرهن ان فلانامات يوم كذا وادعت امرأة تكامابعد ذلك اليوم وبرهنت تقبل بخلاف زمان القتل وأوبرهن الوارث على انه قتل يوم كذا بخبرهنت المرأة ان هذا المقتول يسكجها بعدداك اليوم لايقبل وعلى همذاجه عالعقود والداينات (قوله الافي خداريته مينالخ) يستنى أيضاالرجى والجمام يجسبر الآبيءلي التعمير ولومعسرا قيل الشريك أنفق أنت لوشئت فيكون نصفهد ينا

على شريكا و ( قوله الساف ) أى الصحابة و ن بعدهم فيفيدانه لا يعتبر خلاف الا عقوه و مرد ودو قد صرح ابن الا بنه المام بان القول بعدم اعتبار خلاف مالك و الشافعي لا يعول عليه وانه لاشك في اجتبادهم فيصير المحل باختلافهم مجتهدا فية المام بان القول بعدم اعتبار خلاف مالك و الشافع المنافع المنا

(قوله المقضى عليه في حادثة الح) الى قضا الزام لاقضائرك فان المقضى عليه قضائرك يسمع دعواه و بينية ويصيره قضيالة بعددلك في تلك الحادثة فن له نهر في أرض غيره فليس له و بمعند الامام خيلا فالحادثة فن له نهر في أرض غيره فليس له و بمعند الامام خيلا فالمادثة فن له نهر في القضاء المرض أو بتركه في يدصاحب النهر فاقام بينة صاحب النهر أو الاخرع على ملكيسة المسناة قضى له (قوله ابطال الفضاء) بان أقام بينة على اقرار المقضى له ان ما تضى له حوام واحمر والمرجلاان يشترى له ذلك الشيء من المقضى عليه بطل قضاة القاضى (قوله بهدنه الثلاث) النقيب دبالثلاث ليس في كالمهم (قوله تناقض الوصى الح) و ومنه ما الذاق الهدن وحمه الميراث المناف الم

خدلاف (قوله بطلت في ال-كل) كالوشهداانه قدف امهما وفلانة لاتقبل شهادتهما ولوادعى الاخ والاخت وشهد زوجهاو آخرتردا شهادتهما (قوله بينة النفي الز) فلوشهدا انهاستقرضمن فملان فييوم كذافبرهن على اله لم بكن في ذلك البوم في ذلك المكان بل كان في مكان آخرلاتقبل الاان يتواتر عندالناسعدم كونه في ذلك المكان والزمان (قوله لم يقل قول النصاري )اى ولم يقل وقالت النصار المسيم أن الله (قوله ارضعت الظـ برالم) الصواب ارضعت الصي ولواكتفيا بقولهما ماارضعته بلبن نفسها لاتقبل شهادتهما لقيامها على النفي مقصود ابخلاف الاوللان النفي في ضمن الائبات ولويرهنا فيدنة

لابنه الصغير وفيمايدعيه المتوني من الصرف المفضى عليه في حادثة لا تسمع دعوا ، ولا بينته الااذا ادعى تابق الملكمن المدعى أوالنتاج أو رهن على أبطال القضاء كم ذر والعمادي والدفع بعدالقضاء بواحدهاذ كرصيص بنقض القضاء فكإيسمع الدفع قبله بسمع بعده لكن بهذه الثلاث وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كإفي الخانية التناقض غبر مقمول الافها كان عل الخفاء ومنه تناقض الوصى والناظروالوارث كافى الخانية الشهادة اذابطلت فالبعض بطلت فى الكل كافى شهادة الظهير ية الااذا كأن عبد بين مسار ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني فقط كافى العتاق منهابينة النفي غيير مقبولة الافعشرفيما اذاعلق طلاقهاعلى عدمشئ فشهدا بالعدم وفيما اذاشهدا انه أسلم ولم يستثن وفيما اذاشهدا انهقال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى وفيما اذاشهدا بنتاج الدابة عند ولم يزل على ملكه وقيما اداشهد ابخلع أوطلاق ولم يسنثن وفيما ادا أمن الامام أهل مدينة فشهدا أن هؤلاء لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما اذاشهدا ان الاجل لميذكر في عقد السلم وفي الارث اذا قالوالاوار ت له غسيره وفيما اذاشهدا انها أرضعت الظيّر بلين الشاة لابلبن نفسها كافى جامع الفصولين وتقبل بينة النفي المتواتر كافى الظهير ية والمزازبة وفي اعان الهداية لافرق بين أن يحيط به علم الشاهد أولافي عدم القبول تبسيراذ كرمفي قوله عبده حوان لم بحبح العمام فشهدا بتحره بالمكوفة لم يعتق بناءعلى انه نفي معنى بمعنى انه لميحيم القضاء مجمول على الصجعة ماأمكن ولاينقض بالشك كذافى شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا كما في جامع الفصولين الفقوى على قول أبي يوسف رجمه الله فيما يتعلق بالقضاء كمافي القنية والبزازية لايجوز الاحتجاج بالمفهوم في كالرم الناسفى ظاهر المذهب كالادلة وماذكره محدرجه الله فى السيرالكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر الذهب كافى الدعوى من الظهير ية وأما مفهوم الرواية فحجة كافى غاية البيان منالج الحق لايسقط بتقادم الزمان قذفاأو قصاصا أولعانا أوحقاللعبد كذافي امان الجوهرة اذاسئل الفني عرشئ فانه يفتي بالصعة حلاعلى المكال وهو وجود الشرائط كذا فى صلح البزاز ية الفتي المايفتي بمايقع عدده من الصلحة كافي مهر البزازية و يتمين الافتاء فى الوقف بالانفع له كافى شرح الجمع والحاوى القدسى يقبل قول الواحد العدل

الظير (قوله وفي اعلن الهداية الح) لا عسل لذكره هناوا على العدد قوله ما تقدم شهادة النفى غير مقبولة (قوله وأمام فهوم الرواية) اى ولوكان مفهوم مخالفة وكذلك مفهوم التصنيف (قوله اذا سئل المفتى) فلوسئل في رجل باع ماله يفتى بالصحة وان احتمل انه غير عاقل (قوله المفتى اغليفتى الح) أى لوكان هناك قولان معدمان بختار ما فيسه المحلمة منهما

(قوله في تقويم المقاف) يستشفي منه تقويم نصاب السرقة فلا بدمن اثنين (قوله وفي الجرح و البغنيل) هذا في تركية السرق وقال مجدلا بدمن اننين (قوله وبالاخبار بالفاس الح) يعنى اذا اخبر القاضي با فلاس الحروس بعد مضى مدة الحبس اطلقه (قوله وفي رسول القاضي) أى وفي ارسال القاضي (قوله وفي اثبات العيب لح) وفي المحرون البزازية بحتاج فيه الى تقويم اعداين (قوله الافي الشهادة) أى فلايكتني بظاهر القرية بل لا بده ن السؤال هذا اذا طعن المنصم بالرق والافلافاوشهدا القسدوف عبد أو زعم

فأحد عشرموضعا كافي منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي الجرح والتعمديل والمترج وفى جودة المسلم فيسهورداءته وفى الاخبار بالفلس بعسد مضي المدة وفي رسول الفاضى الحالمز كى وفي أثبات العيب وبرؤ يةر مضان عند الاعتلال وفي أخبار الشاهد بالموت وفى تقدير إرش المتلف وزدت أخرى يقبل قول أمين القياضي اذا أخسبره بشهادة شهودعلى عين تعذر حضورها كاف دعوى القنية بخلاف ما اذا بعثه لتحليف الخدرة ففال حلفتهالم تقبل الابشاهدمعه كإفى الصغرى الناس أحوار بلابيان الافى الشهادة والقصاص والحدود والدية إذا أخطأ القياضي كان خطاؤه على المقضى له وان تعمد كان عاير كذافي سير النانية وتمامه في قضاء النلاصة لاتسمع الدعوى بعد الابراء المام فعولا حق لى قبدله الا ضمان الدرك فانه لايدخل بخلاف الشفعة فانها تسقط به وأمااذا أبرأ الوارث الوصى ابراء عاما يان اقرانه قبض تركة والده فلربيق له حق منها الااستوفاه ثم ادعى في يدالوصي شيراً من تركة أبيه وبرهن بقبل وكذا اذا أقرالوارث انه قبض جيـ عماعلى النباس من تركة أبيه ثم ادعى على رجل دينا تسمع كذافي الخنانية و بحث فيله الطرسوسي بجثار ده أبن وهبان الرابعة صالح أحسدالو رثة وأبرأ عاما ثم ظهر ثدئ من التركة لم يكن وقت الصلح الاصهج جواز دعوامق حصته كذافى صغرالبزازية المنامسة الابراء العام فيضمن عقد فاسدلايمنع الدعوى كافى دعوى البرازية وقدد كرنابعدهدا انالابراءعن الربالايصح فتسمع الدعوى به وتقبل البينة وفي اليتيمة لوقال لاحق لى في هذه الضيعة ثم ادعى أن البذرله تسمم ثم قال لوقال لاحق لى في هذه الضبعة ثم ادعى اثها ونف عليسه وعملي أولا ده فغيه اختسلاف المتأخرين وفي البتيمة أيضامات عن ورثة فاقانسموا المتركة بينهم وأبرأ كل واحدمنهم صاحبيه من جيه عالدعاوي ثم ان أ- دالور ثة ادعى ديناعلى المرت وعلى تركة الميت تسمع اه وفي قسمة القنية فسماأر ضامشتر كة وأقركل واحدمنهما انه لادعوى لهعلى صاحبه وزرع نصيبه عُمَّار ادأحدها الفسخ بالغب فله ذلك اذا كان الغب فاحشاعند بعض المشايخ اه وفي اجارة البزازية ان الابراء العبام انما يمنع اذالم يقر بإن العين للمدعى فأن أقر بعد مان العين للمدغى سلهاله ولايمنعه الابراءوق دعوى القنية انالابراء المام لايمنع من دعوى الوكالة وفى الرابع عشرمن دعوى البزازية ابرأه عن الدغاوى ثم ادعى غليمه بوكالة أووصاية صفح اذا أقرانه له ثم ادعى شراء وبلاتار يخيف بل بخلاف مالوقال لاحق لى قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن الهماد ثبعد الابراه والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان تولهم لا تسمع الدعوى بمدالا براءالعام الايحت عادت بعده يفيدجوا بحادثة اقران في دمت الفلان كذاوأ برأه عامائم أدعى بعدهاأنه اقر بعدها الاشئ لهفى ذمته فانه تسمع دعوا هو تقبل بينته ولايمنههاالابراء العاملانه اغاادعي بمايبطل بعد ولاقب لهوقول قاضيخان في الصلح اله

القاطع انالقطوعيده بعبد أوزعت الماقله أن المقتول خطاء بدفلا يقضى الفاضي حتى تقوم البينة عملي الحرية (قوله الافي صمان الدرك) فيه نظرلان ضمان الدرك حادث بعدد البراءة لان الاستعقاق كان منعدماوقت البراءة واتفقت الرواية على سماع الدعوى في حقوادث بعد الابراء العام (قوله اذااقرالوارث الح)فيه أن نهذا أقرارا فيرمعين لإأبراء بالعسين والاقرأر لمجهول باطرل فلاعنع التناقض بهالدعوى (قوله وبحث فیه الطرسوسی الخ) ای بعث فيمالوابرآ الوارث الوصى وان اوهـم كلام المصنف خلافه (قوله فله دلك اذا كان العبن الز)في لجامع الفتاوى ولوكانت القسمة بقضاءالقاضي فظمهرغمين فاحشفى نصيب احدها يغدم لان تمر فعه مقيد بالعدل ولوكانت القسمة بغيرقضاء لم يلتفت الى دعوى الغين

(قوله ولا يمنعه الابرا) فان انكر بعد هذا الاقرار فادعى عليه وافام البينة تسمع (قوله من دعوى لوبرهن الوكالة) ان الدعوى بطريق الوكالة (قوله والفرف في جامع الحراف فوله الاحتى العموم الابراء في لا يكون له حتى بسبب الشراء ولا بغسيره الااذاب بيرانه ما المدعى المادى بما يبطل اقراره (قوله بما يبطل اقراره بعدها يبطل اقراره بعد المراده بعد المرادة ب

(قوله يدل على ان الثناقض الح) بأن كان المكفيل الدى المال الى الطالب واراد أن برجع عمل المستحقق ول عند والطالب غائب فقال المكفول عند في في من باداً في عائب فقال المكفول عند كان المال قمارا اوغن ميتة مثلا واراد أن يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بيئته فيؤمر باداً في المال ويقال المال خصمات (قوله في المسال المترزبه عن حد القدف في الاستحدون الدعوى (قوله دفع الدعوى) والوقف الى ان كان على الفقراء اوعلى المسجد ولوعلى قوم باغيانهم فلا تقبل البينة بدون الدعوى (قوله دفع الدعوى الح) اى بان يقول المدعى عليه هذا الشي اود عنيه أو اجرنيه فلان الغائب وبرهن ١٢١ عليه دنعت خصومة المدعى الح) اى بان يقول المدعى عليه هذا الشي اود عنيه أو اجرنيه فلان الغائب وبرهن ١٢١ عليه دنعت خصومة المدعى

لأما أبت ببينته أنيده ليست يد خصومة ودفع الدفعان يدعى ملكامطلقا فقال اشتريته منك فد فع فائلا بالافالة فد فع قائلا بانك اقررت انك اشتريته منى تسمع (قوله و كابصح قبل الحكم الخ) كالوبرهن على مال وحكميه غررهن خصمه ان المدعى اقرقبل الحكم انهلسلهعليهشي بطل الحكم (قوله والتفرق عرا لجلس)اى وبعد التفرقء نالجلس ( قوله احدالور ثفالخ) مشددك الموصى أه بجميع المال عند عدم الوارث والوصى ومن عندوامتعة الناساذاغاب عن البلد فتطلب الامتغة من الزوجة اذا كانت عندها (قوله فانه ينعزل الح) لانه حين ولاه عدلا كالهشرط عدالته فكانت ولايته مقيدة ما ( قوله من عسل اقراره الخ) الاصلان البينة لاتثيت الامنخصم على خصم وان كون المدعى خصماان يكون المدعى يه

لو برهن بعده على اقراره قبله بانه لاحق له لم يقبل ولو برهن بعده على اقراره بعده انه لاحق له وانه مبطل فيما ادعى يقبدل اه يدل على ماذ كرناه من ان اقر أره بعد الابراء العلم مبطل والكرفى جامع الفصولين من التثاقض كفل عنه بالق لرجل يدعيه قبرهن الكفيل على اقرارا المكفول آهوه ويجسد دانها قمارا وغر خرلا يقبل ولوأقر به الطالب عندالفاضي برياوانمالاتقبل البينةعلىالاقرارلانها تسمع عندصعة الدءوى وقدبطلت همذههنا للتفاقض لا نكفالتــه اقرار بصحتما اه وانظرما كتبناه في الذاينات من مسئلة دعوى الر بأبعد الابر اءوآخر مافي الجامع يدل عدلي أن التناقض من الاصيل معفوعنه حيث قال ويقالله اطلب خصمك فحاصمه أه تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحدالخالص والوفف وعتق ألامةوح يتم الاصلية وفيما تمعض لله تعالى كرمضان وفى الطلاق والايلاء والظهار وتمامه فيشر حابن وهبان دفع الدعوى صحيح وكذادفع الدفع ومازادعايه يصح هوالمختماروكا يمص الدفع قبل اقامة البينة يصص بعدهاوكايص قبل الحكم يصص بعده الاف المسئلة المخمسة كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند غيره وكما يصم فبل الاشهاديصح بعده هو المختار ألافى ثلاث مسائل الاولى اذا قال لى دفع ولم يبسين وجهه لايلنفت اليه التمانية لو بينه لكن قال بينتي به غائبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دفعافا داولوكان الدفع صحيحا وقال بيئتي حاضرة فى المصريمه الدالي المجلس الثاني كذافي جامع الفصولين والامهآل هوالمفتى به كمافى البزاز ية وعلى هذا لواقر بالدبن وادعى ايفاء ماوالا براء فان قال بينتي في ااصر لايقضى عليه بالدفع والاقضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الافي السئلة المخمسة كإذكرته في الشهر اقربالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاء مليقبل للتناقض الااذا ادعى أيفاءه بعمدالاقرار بهوالتفرق من المجلس كذافى جامع الفصولين الدفع من غير المدعى علمه لا يصم الااذا كان أحد الورثة لاينتصب أحد خمم اعن احد قصدا بغيروكالة ونيابة وولاية الآفي مسئلتين الاولى أحدالور ثة ينتصب خصماءن الباقي الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصماعن البافي كذاحر روابن وهمان عن القنيدة لايجوز للقباضي تاخيرا لمسكم بعد وجود شرائط بهالافي ثلاث الاولى لرجاه الصطربين الاقارب الشانية اذا استمهل المذعى الثالثة اذا كان عنده ريبة البقاء اسهل من الابتداء الافي مستملتين الاولى اذانسق القاضي فانه ينعسزل واذاولى فاسقا يصمح وهوقول البعض وجوابه ف النهاية والمراج الثانية الاذنالا بق صيح واذا أبق المأذون صار محجور اعليه ذكره الزيلعي في القضاء من عمل اقرار وقبلت بينته ومن لافلا الااذا ادعى ارثا اونفقة أوحضانة

اشباه ما الجوزاة واره به ويلزمه بتصادقه ما فتقبل بنته فيه كاقراراً لرجل بالوالدين والولدوالزوجة والولى وان كان مما لا يجوزاة واره به ويلاقرار بالعم والاخوا بلدوابن ابن النه لدس بخصم وكذا التفصيل في الدعى عليمه فان المدعى به ممايلزه به با قراره بتنصب خصما فتقبل البينة عليه والافلا (قوله الااذا ادعى الح) بان ادعى على رجل انه أخوه ويخاصه في ميراث ابيه اويطلب من القاضى فرض النفقة عليه اويدى على رجل في يده لقيطانه اخوه ويريد ترعه منه بسبب المضاة واقام البينة قبلت بينته لان ما يدعيه على الغاشب سبب المضاة واقام البينة قبلت بينته لان ما يدعيه على الغائب سبب المضرفان تصب خصيها ويريد ترعه منه بسبب المضاة واقام البينة قبلت بينته لان ما يدعيه على الغائب سبب المناسبة واقام البينة قبلت بينته لان ما يدعيه على الغائب سبب المناسبة واقام البينة قبلت بينته لان ما يدعيه على الغائب سبب المناسبة واقام البينة قبلت بينته لان ما يدعيه على الغائب سبب المناسبة واقام البينة قبلت بينته لان ما يدعيه على الغائب سبب المناسبة واقام البينة قبلت بينته لان ما يدعيه على الغائب سبب المناسبة واقام البينة قبلت بينته لان ما يدعيه على الغائب سبب المناسبة واقام البينة قبلت بينته لان ما يدعيه على الغائب بينته المناسبة وينته بينته لان ما يدعيه على الغائب بينته لان ما يدعيه على العالم بينته بينته بينته لان ما يدعيه على الغائب بينته المناسبة وينته بينته بينته بينته المناسبة وينته بينته التنه بينته بينته بينته بينته التنه بينته التنه بينته التنه بينته بينته بينته بينته بينته بينته بينته بينته بينته التنه

﴿ قُولِهُ لا تَقْبِلَ ﴾ لانه لاحق يقطى به على المدى عليه ليصير شهوت النسب من الغائب تابع الذلك الحق (قوله بخلف الابوة الخ) فانه تقدل البينة على ذلك وان لم يدع حقا آخر مع النسب (قوله بنوعيه) اى ولا والعتما قة وولا والموالاة لا قالولا ويلزم القرباقراره (قوله الافى الوصية لوالح) يعلى رجل له على القاضى دين اوعلى من لا تقبل شهادته له فات رب الدين فادى رجل انه وصى الميت ٢٦٠ واقام بينة عند القاضى المديون فقضى بوصايته جاز استحسانا لا نه صلح الدين فادى رجل انه وصى الميت

فلوادعي انه أخوه أوجده أوابنه اوابن ابنه لاتقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجية والولاء بنوعيه وكذامعتق ابيه وهومن مواليه وتمامه في باب دعوى النسب من الجامع لا تقبل شهادة كافرعملي مسلم الاتبعااوضر ورةفالاولى اثبات توكيل كافر كافرابكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم كافر فيتعدى الى خصم مسلم آخروكذا شهادتهما على عبد كأفر بدين ومولاه مسلم وكذاشها دتهما على وكبل كأفرموكاه مسلم وهذا بخلاف العكس في المستلتين الكونها شهادة على المسلم قصداو فياسبق ضمنا والثانى في مستلتين في الايصاء شهد كافران على كافرانه أوصى الى كافرواحضرمسا عليه حق لليت وفي النسب شهددا ان النصراني ابن البت فادعى على مسلم بحق وعمامه في شهما دات الجامع لا يقضى القماضي لنفسه ولالن لاتقبل شهادته له الافى الوصية لوكان القاضى غسر عميت فاثبت ان فلانا وصيه صحور برئ بالدفع اليه بخلاف مااذاد فع اليه قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يجوزا اقضاء بهااذا كآن القاضي مذبون الغائب سواء كان تبل الدفع اوبعده وتمامه في قضاء الجامع امين القاضي كالقاضي لاعهدة عليه بخلاف الوصي فانه تلحقه العهدة ولوكان وصى القاضي فبين وصى الفاضي وامينه فرق من هـ ده ومن جهة اخرى وهي الالقياضي مجيمور عن التصرف في مال البتيم مع وجود وصى له ولومنصوب القاضي بخلافه مع امينه وهومن يقول له الفاضي جعلتك أميناف بمعهذ االعبدو اختلفوا فيمااذا قال بعهذا العبدولم يزدوالاصحانه امينه فلانطحقه عهددة وقداوض مناه في شرح المكنزوصي البزازى من الوكالة اندتاعة والمهدة فليراجع ينصب القاضي وصياف مواضع اذا كان على الميت دين اوله اولة نفيذوصيته وفيما اذا كان للميت ولدصفيرو قيما آذا اشترى من مور ثه شيا وارا درده بعيب بعد موته وفيما أذا كان اب الصغير مسرفام درا فينصبه العفظ وذكر فى قسمة الولوالجية موضعا آخرينصبه فيسه فليراج عوطريق نصبه ان يشهدواعند القاضي ان فلانامات ولم ينصب رصيافلو نصبه تمظهر لليت وصي فالوصى وصي الميت ولايلي النصب الافاضي القضاة والمامو ربذاك لأيقبل القياضي الهدية الامن قريب محرم اوعن جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لايز يدولا خصومة لهما وزدت موضعة ين من تهديب القلانسي من السلطان ووالى البلدو وجهده ظاهر فان منعها انما هوللغوف من مراعاته لاجلها وهوان راع الملك ونائبه لم براع لاجلها اذا ثبت افلاس الحبوس بعدا لمدة والسؤال فانه يطاق بالاكفيل الافهمال البتيم كافي البزازية والمقتبه مال الوقف وفيمااذا كانرب الدين غائبا لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اداور دعليه كتاب قاضلن

شاهدا هنافسط قاضا فلو دفعاليه الدين صمح الدفع ولود فع القاضي الي منيزعم انه وصي عمشهد الشهود بوصايته فقضي بتلك البينة لاينفذ قضأؤه واذالم ينفذ لايبرأ من الدين لانه بعد قضاء الدين لا يصلح شاهدالانه يشهدلنفسه (قوله و بخلاف الخ) اى لوادع ان الغائب وكله بقيض ديونه واقام السنة عندالقاضي المديون فقضى بوكالتهم مضاه الدين لاينفذقضاؤه ولايبرءمن الدين لانه لاتقبل شهادته بالوكالة فمكذا قضاؤه وألفرق يينهوبين الوصي ان القاضي علا نصيه يدون البينة فلم يكن مترما ولا علك نصب الوكيل عن الغائب لرجاء حضوره (قوله وصعم البزازي) أسعة البرازية المصعة لاتاحقه الولوالجية الح)وهي ضيعة ببن خسة واحدمهم صغير واثنان غائبهان واثنان حاضران فاشترى رجسل

ماضران فاشبرى رجس المسلمة والمعالمة القسمة عندا القاضى واخبراه بالقضية فياً مرالقاضى شريكه المسلمة في أحدالحاضرين فطلب شريكه الماضرالقسمة ويعام المائع وكان البائع النطالب شريكه و برادما اذا اشترى بالقسمة ويعمل وكيلا عن الغائب والصغيرلان الشترى قام مقام البائع وكان البائع النطالب عفاراد المشترى الرجوع بالثمن الاب شيامن ابنه الصغير فوجد به عيبا ينصب القاضى وصيالبرد عليه وانظر بقية الزيادات في الحشي (قوله وطريق نصبه وحدمات البائع ولا وارث فالفاضى ينصب وصيالبرج عالمشترى عليه وانظر بقية الزيادات في المحتمد (قوله لا يعوز الخالف المناف المنا

( قُولُهُ قَالَ فَي اللَّهُ عَن الْحَكَايةُ اللَّهُ كُورة السَّصريح افي ان الدُّهب عند ناعدم النقر يق في شهادة النساء اذا ارتاب الفاضى علىان المحشى نقل عن التاجيمة ان أم الشافعي شهدت هي وأم المريسي فاراد القاضي ان يفرق بينهما اليسالهمامنفردتين فقالتأم الشافعي الخ قال السبكى والعروف في مذهب ولدهارضي الله عنهما اطلاق القفريق ادًا ارتاب الحاكم (قوله مع وجودقاضي الح) أى المولى من طرف ذلك الامير المأذون له 177

في نصب القضاة فلوكان منصو بإمن قبال الخليفة فدلا فقضاأمسيرمصرمع وجدود قاضيهاالمولىمن السالطان لايحوز واما التقريرفي الوظائف مع وجودةاصما فيجوز (قوله الاف مسئلة) هي لوحكم أحد الشر يكين وغريم لهرجلا فحكم بينهما والزم الشريك شيأمن المال المشترك بعد حكمه عسلي الشريك تعدى الى الغائب لان حكمه عنزلة الصلح وهومن صنيع التجاز ( قوله وذكر الخصاف الح) ماذ كره هوانه لو شهد أحدهما انهوكلم في المنصوم قعد د فلان الفقيه وشهدالا خرانه وكلهفي الخصومة عند الفقيه فلان سخصآخر لأيجوز بخلاف مالوشهد أحدهما انهوكله بالخصومة عند قاضي كذاوشهد الأخرانه وكلمبالخصومة عندقاضي كذافاضغير الاول ( قوله د فعاللضرر ) هوانكار الطالب الوكالة (قوله وان يكون القاضي الخ) فى قذف الح) يستشنى الذمى لوقد ف مسلما عم اسلم قبل تمام الحدد (قوله الااذا شهد الجد الح) فيه أن هذا من شهادة

الاتقبل شهادته لهفانه يجوزله القضاء بهذكره فى السراج الوهاج للقاضى ان يفرق بين الشهود الأفى شهادة النساءقال في الماتقط حكى انام بشرشهدت عندالا كمفقال فرقوابيم ما فقالت ليسلك ذلك قال الله تعالى (ان تصل احداهما فتذ كر احداهما الاغرى) فسكت الحاكم شاهدالزوراداتار تقبل توبته الااذا كانعد لاعندالناس لمتقبل كذافى الملتقط قضاءالام يرجائز مع وجودقاضي البلدالاان يكون القاضي مولى من الخليفة كذا فى الملتقط الحكم كالقاضي ألافي اربعة عشر مستملة ذكرناها في شرح الكنزوفيه أنحكمه لابتعدى الافامستلة وذكر الخصاف فى باب الشهادة بالوكالة مستلة في اختلاف الشاهدين خالف المام فيما القاضى كل موضع غبرى فيه الوكالة فان الولى ينتصب خصما عن الصغير فيه ومالافلافان صبعنه فى التفريق بسبب الجب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولاينتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الاسلام واللعان كذافي المحيط لانسم عالمينة عملي مقر الاف وارث مقريدين على الميت فتقام البينة للتعدى وفي مدعى عليه اقربالوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عابمه أقر بالوكالة فيثبته الوكيل دفعاللضر روقال فيجامع الفصولين فهذا يدل على جوازاقامتهامعالا قرار بهافى كل موضع يتوقع الضررمن غيرالمقر لولاهافيكون هذا أصلا انتهى غرأيت رابعا كتبته فى الشرح من الدعوى دهو الاستحقاق تقبل البينة به مع اقرار المستحق عليه ايتمكن من الرجوع على بائعه ولاتدمع عسلي ساكت الافي مسئلة ذكرناها فى دعوى الشرح عرراية خامسافي القنية معز بالى جامع البرغزى لوخوصم الاب بحق عن الصبي فاقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخـ الف الوصى وامين الفاضى اذا اقرخرج عن الخصومة انترسى غرايت سادسافى القنية لواقر الوارث للوصى له فانها تد مع البيئة عليه مع اقراره مرايت سابعافى اجارة منية المفتى آجردابة بعينها من رجل عمن آخرفاقام الاول البينة فانكان الآخر حاضرا تقبل عليه البينة وانكان يقربما يدعى هـ ذا المدعى وان كان غائبالا تقب ل انتهى كتمان الشهادة كبيرة وبحرم التأخير بعد الطلب الافي مسائل ان يكون عاجزاءن الذهاب وفيما اذاقام الحق بغديره الاان يكون أسرع قبولأوان بكون الحاكم جائر اوان يخبره عدلان بمايسقط وان يكون معتقد القاضي خالف معتقد الشاهدوان يعلم ان القاضى لايقبله الفاسق اذا ماب تقبل شهادته الاالحدود فى القذف والعروف بالكذب وشاهد الزوراذا كان عدلاعلى مافى المنظومة وف الخانية القبول لاتقبر شهادة الفرع لاصله الااذاشهدا لجدلابن ابنه عملى ابيه شهادة الفرع على اصله جائزة الااذاشهذعلى ابيه لامه اوشهدعلى أبيه بطلاق ضرة أمه والامفى نكاحه اذا تعارضت بينة الطوع معييقة الاكراه قبينة الاكراه أولى في البيدع والاجارة والصلح كالوكان القاضي حنفيا لايرى هبسة المشاع فيما ينقمم وكان الشاهد دشا فعيابرى سعتها (قوله الالحسدود

الاصل لفرغه وان اعسد الضميرف اليه للعد (قوله والاجارة) مخالف الدكره المصينف في معرد من ان بينة الطوع

في الاحارة أولى

(قوله والاقراراخ) مخالف لمافي التا تارخانية لوادعي الاقرارط أعافاقام المدعى عليه البينة أنه كان ذلك الاقرار مداالتاريخ عن اكراه فالبينة بينة المدعى عليه وان لم يؤرعا أوار فاعلى التفاوت فالبينة للدعى (فوله اذا اختلف المتبايعان الح) أي ١٢٤ أوف بهماأوفى وصف الثمن اوجنسه ولم يبرهن واحدمتهما على ماادعاه تحالفا اختافا فى قدرالثمن أوالمبيع

(قوله فاف كل بعن ألح) والاقرار وعندعدم البيان فالقول ادعى الطوع كااذا اختلفافي صعة بيرع وفساده فالقول يدى الصحة اذا اختلف المتبايعان تحالفا الافي مسئلة ما اذا كان المسع عبد الحاف كل بعتقه عملى صدق دعواه فلاتحالف ولافسخ وبلزم البيع ولايعتق العبد والبمين عملى الشترى كافى الواقعات القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض المصورات كافي الخلاصة وعلى هذالوأمر السلطان بعدم سماع الدعوى بمدر خسة عشر سينة لاتسمع ويجب عليه عدم سماعها الرأى الى القاضي في مسائل في السيوال عن سبب الدين المدعي به ولكن لاجبرعلى سانه وفي طلب المحاسبة بين المدعى والمدعى عليه فأن امتنع لاجبروه بافي الخانية وفي ألتفريق بين الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي نحليف الشاهدان رآه جائزا كافى الصيرفية وقيمااذاباع الابأ والوصى عقار الصغير فالرأي الى القاضى في نفضه كافي بيوع الخانية وفي مدة حبس الديون وفي تقبيد المحبوس اذاخيف فراره وفى - بسالمديون فى حبس القاضى أواللصوص اذاخيف فراره حكما في جامع الفصواين وفىسؤال الشاهد عن الايمان أذاتهمه وفيمااذاتصرف الناظرفيما لابيجوز كبيه عالوقف أو رهنه فالرأى الى القاضي ان شاه عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاجز فانه يصم اليه كافي القنية من سعى في اقض ما عمن جهة و فسعيه من دود عامه الافي موضعين اشترى عبداوقبضه ثمادعي انالهائع باعه قبله من فلان الغائب بكذاو برهن فانه تغيل وهدجار يةواستولدها الوهوب لهتم ادعى الواهب انه كان دبرها اواستولدها و برهن تقبل ويسترده اوالعقر كذافى بيو عالخلاصة والبزازية وزدت عليها مسائل الاولى باء - ثم ادعى انه كان اعتقه وفي فقع القدير نقلاء ن الشايخ التناقض لا يضرفي الحرية وفروعهاا نتمى وظاهرهان البائع اذا أدعى التسدييرا والاستنبلاد تسمع فالهبةفي كلام الفتاوى مثال في دعوى البزاز يقسوى بين دعوى البائع التدبير والاعتاف وذ كرخلافا فيهماالثانية اشترى ارضائم أدعى أن بائعها كانجعلها مقدجرة اومسجدا والثالثة اشترى عبدائم ادعى ان البائع كان اعتقه الرابعة باع ارضائم ادعى انها وقف وهي في بيوع الخانبة وتضائها ونصل في فتح القدير فيده في آخر باب الاستحقاق فلينظ رغة ونصال في الظهيرية فيه تفصيلاآ خرور جحه وظاهرمافي العمادية ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الأب مال واده ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش السادسة الوصى اذاباع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك ذكر الثالث في دعوى القنية ثم فال وكذا كل من ماع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى النوفيت فبإنه لم يكن علمابه وذكر فيها اختلافا ومن فروع اصل المسئلة لوادعى البائعانه فضولى لم تقبل ومنهالوضهن الدرك ثم ادعى المبيع لم تقبل لايشترط في صدة الدعوى بيان السبب الافي دعوى العين كافي البزازية لاتنبت السدفي العقارالا بالبينة اوعلم القاضى ولايكفي التصادق لعصة الدعوى الاف دعوى الغصب كافي القنية

أى قال البائد عان كنت بعنسه الابالف درهم فهو حروقال الشنرى ان كنت اشتريته الايخمسمائة فهو حرفالبيعلازم ولايعتق العبدو يلزمهن الشمن ما اقريه المسترى (قوله الراى الى القياضي الخ) منه لو ماع عق ارا بعض و بعض افاربه فسكت حالة البيسع مادعى بعض افاربه ملكيته فقالمشايخ سمرقند لاتسمع وقال مشايخ بليز تسمع والراى الى القياضي ومنها أزمرجه العمل يبعض شروط الواتفين الى راى القاشى لاالى ماشرطمه الواقمة فملو شرط الواقف أنلا يستبدل وتفسه ولو اشرف عملي التلف فلاحاكم الاستبدال عاهوا نفعالوقف والمتحقين (قدوله وفي السؤال عن المكانال) مقديفير حد القذف (قوله وفي تعاميف الشاهد الخ) أىعلى المتسارق هددا الزمان لتمسدرالتزكية بغلبة الفسق ولايضعفه

مافي معتمد الكتب من عدم التعليف فذاك عند ظهور العدالة خصوصافى زماننا ان الشاهد مجهول الحال وكذا أو الزكى والجهول لا بركى الجهول (قوله وفصل) هوانه انبرهن انما باعه وقف لا تقبل لان محرد الوقف لا بزيل الماك عند الامام بعلاف الاعداق ولوبرهن انه ونف عكوم بلزومه قبل (قوله وفصل في الظهيرية الح) هوانه لوادعي انه وقفها قبل البيع فاراد غلبف المدعى علبة لبس له ذلك لان الصليف يعتمد معة الدعوى وانأفام البينة قبل لا تقبل للثناقيس وقبل تقبل لإن به

م التناقض بمندع الدعوى والدعوى ليست بشرط لاستماع البينة على الموقف (قوله كما في البرازية) عبارتها واعدلم ان مشايخ فرغانة ذكروا ان الشرط في دعوى المقارفي بلادة دم بناؤها بيسان السبب ولا تسمع في مدعوى الملك المطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل بسبب الخطة وصاحب الخطة غمير موجود بخيلاف المنقول المدمن بيان السبب (قوله المحمدة الدعوى) المنقول المدمن بيان السبب (قوله المحمدة الدعوى) أى دعوى المعاركة المدنية بالتصادق مدادي المدعوى المدين المعدوى المدين المعدوى المدين المداركة الم

(قوله أوالشرامنه) أيمن وأضع المدفاوادعي الشراء من واضع اليد وصادقه على وضع اليد كفي تصادقهما ولايحتاج الي بينة (قوله الامام يقضى الح) الفرق بينه وبين القياضي أناقامة المدودله والمفتي به فى زماننا ان القياضي لايقضى يعله من غير استثناه لشئ (قوله الفاضي اذا قضي الزادالقاضي المجتهد أماالمقلد فلا يقضى الأ بالصيم مزمدهه حيي لوقضى بغسيره لا ينفسد (قوله الموطوعة عقبة)أي عقب الوطئ في طهر ( توله أو بشهادة بخط أبيه) صوابه وبشهادة علىخط أبيه (قوله أورفع اليه حكمال فيهان الكارم مفروض فيما ينفذفيه تضأ القاضي وما لاينفذلا فيماير فع المه من قضاء قاص آخر فلاينفذه (قوله يجر سفيه)الصيم صعه الجرعلي السفيه وهوقوهماواذا حجزا القاضيعليه ثمرفع الى قاض آخرفابطل حره جازلان حرالاول فتوى لاقضا اودم المقضى عايية

أوالشراءمنه كافحالبزازية الشهادةان وافقت الدعوى قبلت والالاالافي مسائل ادعى دينا بسبب فشهدا بالمطلق اوكان المشهود به أقل ادعى أنه تز وجها فشهداما مامنكوحة ادعى ملكامطلقا بلاتار يخ فشهدايه بتاريخ على المختار أ ادعى انشاء فعيل كغصب وقتل فشهدا بالاقراريه ادعى الكفالةعن فلان فشهدابها كفالة عن آخرادى ملك عدين بالشراء من رجل لم يعينه فشهدا بالمطلق أدعى ملكامطلقا فشهدا بسبب وقال المدعى هولى بذلك السبب أدعى الايقاء فشهدذا بالابراء أوالقعليل أدعئ الهبة فشهددا بالصدقة كافي التلفيص وماقبلها من الخلاصة وفتح القدير وقدد كرنافي ألشر - ثلاثة وعشرين مسئلة فليراجع الأمام بقضي بعلمه فحدد القذف والقصاص والتعزير كذافي السراجيمة وفي التهدنيب يقضى القاضى بعلمه الافى المدود والفصاص القاضي اذا قضى فى مجتهدفيه نفذ قضاؤه الافي مسائل عس اصحابنا فيماع لى عدم النفاذ لوقضي به طلان الحق عضي المدة وبالنفريق للعجزعن الانفاق غائباعلى الصيع لاحاضرا اوبصحة نكاح من نية ابيه اوابنه لمينفذ عندابي يوسدف رجمه اللهاو بصفة نكاح اممن نيسة او بنتما اوبن كاح المتعبة او بسة وط المهر بالثقادم او بعدم تأجيل العنين او بعدم صعة الرجعة بلارضاها او بعدم وقوع الثلاث على الحبلي او بعدم وقوعها قبل الدخول او بعدم الوقوع على الحائض او بعدم وقوع مازادعلى الواحدة او بعدم وقوع الشلاث بكامة او بعدم وقوعه على الموطوءة عقبمه اوبنصف الجهازلن طلقها قبال الوطئ بعدالهر والتجه يزاوبشهادة بخط ابيهاوف قسامة بقيتل اوباالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضعة اوقضي لولده اورفع المسمح مصسى اوعمداوكافر اوالحكم بحصر سفيداو بصحة بمع نصيب الساكت من قن حرره احدها او بيسع متروك التسمية عدا او بيسغ ام الواد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصفرأو ببطلان عفوالمرأة عن القودأو بصحة ضمان الخلاص أوبز يادة أهل المحلة فى معلوم الامام من أوقاف المسجد أو يحل المطلقة ثلاثا بجرد عقد الثاني أو بعدم ملك السكافر مال السلم باحرازه بدارهم أو ببياع درهم بدرهين بدا بيداو بصعة صلاة الحدث أو بقسامة على أهل المحلة بثلف مال أو بحد القذف بالتعريض أو بالقرعة في معتدق البعض أو بعدم تصرف الرأة فحمالها بغيراذن زوجهالم ينفذف الكلهذاما حرته من البزازية والعمادية والصيرفية والثاتار غانية الشاهداذار دتشهادته لعلة ثمزالت العلة فشهدفى تلك الحادثة لمتقبل الاأر بعةالعبدوالكافرعلىالمسلموالاعمىوانصي اذاشهدوافردتثم زال المانع فشهدوا تقبل كذافى الخلاصة وسواءشهدعند من رده أوغيره وسواء كان بعدسنين أولاكما فى القنية للخصم ان يعامن فى الشاهدين بثلاثة انهما عبدان أو محذود ان أوشر يكان فى المشهود به كذافي الخلاصة القضاءا اضمني لاتشترط له الدعوى والخصومة فاذاشه ذاعلى خصم بحقود كرا اسمه واسم ابيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه صمنا وان لم يكرفي حادثة النسب وقدد كرا العمادي في نصوله فرعين مختلفين حكم وذكر أن احدها يقاس على

الاخر وفرق بينم مافى جامع الفصولين فلينظروهومن مهمات مسائل القضاء وعملى همذا لوشهدابان فلانة زوجة فلان وكات زوجها فلانافى كذاعلى خصم منكروقضي بتوكيلها كأن قضاء بالزوجية بينهمارهى حادثة الفتوى واظهرهما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرمضانية أنبعاق رجلوكالة فلاز يدخول رمضان ويدعى يحدق عملى آخرو يتنازعان فى دخوله فتقام البينة على رؤ ياه فيثبت رمضان في صدون ثبوت التوكيمل واصل القضاء الضمني ماذكره اصحاب المتون من اله لوادعي كفالة على رجل عال باذنه فاقر بهاوانكر الدين فبرهيء على الكفيل بالدين وقضى عليمه بها كان قضاء عليمه قصدا وعلى الاصيال الغائب ضمنا ولهفروع وتفاصيلذ كرناهافي الشرحقال في خزانة الفتاوي اذامات الفاضى انعزل خلفاؤه ولومات واحدمن الولاة انعزل خلفاؤه ولومات الحاليفة لاتنعزل ولايه وقضاته اه وفي الخيلاصة وفي هيدا بة الناماني لومات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا موت امراء الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان اذاعزل القاضي انعزل النائب بخسلاف موت القاضى وفى المحيط اذاء زل السلطان الفاضى انعزل نائبه بخلاف مااذامات القاضى حبث لاينغزل نائبه هكذا قيلو ينبغ أن لاينعزل النائب بوزل القاضى لانه نائب السلطان أونائب العامة الاترى انه لاينعزل بموت القاضى وعليه كثير من الشايخ رجهم الله اه وفي البزاز يةمات الخليفة وله امراء وعال فالكل على ولايته وفي المحيط مات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا امراء الناحية بخلاف موت الخليفة واذاعرل القاضي بمعزل نأثبه وادامات لاوالفتوى على انه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان أوالعامة وبعزل نائب القاضي لاينعزل القاضي اه وفي العمادية وجامع الفصولين كافي الخلاصة وفي فتاوى قاصّعان واذ اماث الخليفة لاينعزل قضائه وعماله وكذالوكان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستضلف غيره ومات القاضي أوعزل لاينعزل خليفته اه فتحرر من ذلك اختلاف المشايخ في انعزال الغائب بعزل الفاضي ومونة وقول البزازي الفتوى على انه لا ينعزل بعزل القياضي يدل على ان الفةوي على الهلاية عزل بموته بالاولى الكن علله بانه نائب السلطان فيدل على ان النواب الاتن ينعزلون بعزل القاضي وموته لانهم نؤاب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولايفهم أحدالا تنانه نائب السلطان ولهذا فال العلامة إبن الغرس ونائب القياضي في زماننا ينعزل بعزله وعوته فانه نائبهمن كل وجه اه فهوكالو كيل مع الموكل لكن جعل في العراج كونه كوكيل فاضى القضاة مذهب الشافعي وأحد مرجهما آلله وعندنا اغماه ونائب السلطان وفى التا تارخانية ان القاضى انماهو رسول عن السلطان فى نصب النواب اه وفى وقف القنية لومات القاضي أوعزل يبقى مانصبه عملي حاله ثمرقم يبدقي قيما اه وفئ التهذيب وفى زماننا لما تعددرت التزكية بغلبة الفسق اختار القضاة استحلاف الشهود كا اختاره ابن أبي ليلي لحصول غلبة الظن اه وفي مناقب الكردري في باب أبي يوسف رجه الله اعلم ان تعليف المدعى والشاهد أمر منسوخ والعمل بالمنسو خوام وقدد كرفى فتاوى القاعدى وخزانة المفتين أن السلطان إذا أمن قضاته بصليف الشهود يجب على العلماء ان ينصحوا السلطان و يقولواله لا تكلف قضاتك أمن ان أطاعوك يلزم منه سخط المنالق وانعصوك يلزم منسه سخطك الى آخرمافيها لايصح رجوع القاضي غن قضائه فلوقال زجعتءن قضافي أو وقعت فئ تلبيس الشهودأ وأبطلت حكمي أبيصهخ والقضاء

(قوله في جامع الفصولين) الفرعان ادعى ان له على اجدبن مجد بناجد كذا قشهدا انهذا احدبن عجدتن اجد لهذا المذعى كذاشتالال لاالنسب والاخرادعيان لهعلي فلاند يناوانه ماتوانت المنه واسمأ يبك كذاواسم حدك كذا يثبت المال والنسب والفرق بينهماان الاشارة في الاول تغنى عن إثبوت نسبه اذالحق يثبت وانالم يثبت نسمه وأما الاتخر فالايثبت-قله 1 لابئبوت نسبه (قوله فيدل الح) مبتى الدلالة عل قول البزازية لانه نائب السلطان على ان المرادكون المستنيب هو السلطان والذي تقتضيه النظران الراد كون الناتب الذي استنابه القياض ناثباعن السطان قلايدل على ماقاله كاحرره الجشي

الخ) فيدان بيدع الوارث مساو لبيع القاضي فيعدم النقض والشرابشمن المبيع محلايوققي (قوله لاينعزل القاضي بالردة الح)لان الكفرلاينافي ابتداد القضاءفي أحدى الروايتنين حتى لوقلدالكافرصيحوان يصفح قضاؤه حال كفره فلوا استم لايحتاج الى تجسدين التفليدعلي هذه الرواية (قوله طلب من القاضي كنابة الخ)كالوادى اني قضيت الدين الذي على افلان وإفام بينة وقال للقاضي انئ أريدانأ قدم البلدالتي هوفيها واخاف ان بأخذني إلمال فأكتب الى قاضى ذلك البلا فأنهلا يسمع من شهود مولا بكتب واجعواعلى انه لوقال جحدنى الاستيفامي ة وخاصمي فاسمع شهودى واكتبالي ذلك آلبلداء يكتب (قولة ارسال القاضي الخ)أى ارسال القاضي اميناللخدرة للدعوى واليمين اذالم تثبت الوكالة عنهاجائزفالخبر محذوف (قوله لايمين على الصي الح) في المنية الصبي العاقل المأذون له يستحلف عندعلما تناويقضى بنكولة وفى المحموراد المريكن للسدى يبنةلا يكوناله احضاره عندالقاضي لانه لونكل لايقضىعليه بالنكولولو كاناله بينة وهويدعي عليه الاستهلاك فلداخضاره مع

ماض كافى الخانية وقيده فى الخلاصة بما اذا كأن مع شرائط الصحية وفى الكنز بما اذا كان بعدد عوى صحيحة وشهادة مستقدمة أه الانى سائل الاولى اذا كان القضاء بعلمه فله الرجو ععنه كإذكرهابن وهبان استنباطامن تقييد الخلاصة بالبينة الثانية اذاظهرله خطؤه وجبعليه نقضه بخلاف مااذاتبدل رأى المجتهد الثالثة اذاقضي في مجتهد فيده مخالف الذهبه فله نقضه دون غيره كافى شرح المنظومة أمر القاضى حكم كقوله سلم المحدود الىالمدعى والامربدفع الدين والامر بعدسه الافي مسئلة في العمادية والبزاز ية وقف عسلي الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف فامس القاضي بان بصرف شئ من الوقف اليه كان عدزلة الفتوى حتى لوارادأن يصرفه الى فقيرآ خرصت فعل القاضى حكم منه فليس له ان يزوج اليتيمة التي لاولى لها من نفسه ولامن ابنه ولا بمن لا تقبل شهادته له وأمااذا اشترى القاضى مال اليتيم لنفسه من نفسه أومن وصى أقامه فذ كورة في جامع الفصولين من فصـل تصرف الوصى والقاضى فى مال اليتيم فقال لم يجز بيـع القاضى ماله من يتيم وكذاعكسه والمام شراه من رصيه أو باعه من يتيم وقب له وصيه فانه يجوز ولورصيامن جهـ قالقاضي اه ولوباع القاضى ماوقفه المريض في من ضموته بعدموته لغرمائه تم ظهر مال آخو لليت لم يبطل البيع ويشترى بالثمن أرضا توقف بخلف الوارث اذاباع الثلثين عندعدم الاجازة فانه يشترى يقيمة الثلثين أرضانو قف لان فعل القاضى حكم بخلاف غيره كافى الظهرير يةمن الوقف الافى مسئلة مااذا أعطى فقيرامن وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى كأن له ان يعطى غيره كافى جامع الفصولين وفرما اذاأذن الولى للقاضي فى تزويج الصغيرة فزوجها القاضي كان وكيلافلا يكون فعله حكماحتى لو رفع عقده الى مخالف كان له نقضه كذا في القاسمية فالمستثنى مسئلةان وقولهمان فعله حكم يدلء لهان الدعوى انماهي شرط العكم الفولي دون الفعلى فليتبه له وقدذكر ناه في الشرح اذا فال المقراسامع اقراره لاتشهد على وسعه ان يشهد عليه كافى الخلاصة اذا قالله المقرله لا تشهد عليه عا أقر فينشذ لا يسعه كافحيل التاتارخانية من حيل المداينات ثم قال واختلفوا فيمااذارجع المقرله وقال انمانهيتك لعذر وطلب منه الشهادة قيل يشهدوقيل لا يحلف القاضى غريم آليت بان الدين واجب لك على الميتوماأ برأته منهولوكان ثابتابا قرارا لمريض في من صفح وقد كذافي النا مارخانية من كتاب الحيل اغما تجوزاقا مقالبينة على المسخر اذالم يعلم القماضي انه مسمخر وان عملم به فلاا ثبات المتوكيل عنسدالفاضي بالخصم جائز انكان القاضي عرف الوكل باسمسه ونسدم لا ينعزل الفاضي بالردة والفسق ولاينعزل والى الجمعة بالعلم بالعزل حتى بقدم الثاني واحتلفت المشايخ رجهم الله في القاضي الأأن بكون في المنشور أذا أتاك كتابي فقد عزلتك فلا ينعزل الا بهطلب من القاضى كابة حجة الابراء في غيبة خصمه لم يكتب له عند أبي بوسف رحمه الله خلافانحمدرجه الله وأجعوا على انه يكتب له حجة الاستيفاء ولماحة الط الق وقال الفاضى قضيت بكذا عليك بمينة أوافرار يقبل ارسال القاضي الى المخدرة للدعوى والبمين لايمين على الصبى فى الدعاوى ولوكان مجور الابعضر والقاضى لسماعها و يحلف العبدولو مجورا ويقضى بذكوله ويؤاخذبه بعدالعتن الاصحانه لايحلف على الدبن المؤجل قبل حلول الاجل لا يقبل قول أمين القاضي انه حلف الخدرة الابشاهدين القضاء يضصص بالزمان والمكان فلوولا وقاضيا بمكان كذالا يكون قاضيافي غيره وفي الملتقط وقضاء القضى في غمير وايه لاشارة الشهود اليه فيرقم الولى بالاداء من ماله (قوله لايقبل قول امين الح) تقدم القيقيل قول شاهد معه

( قوله ولا تقبل شهادة الخ) الصواب ان يقول لا تصبح شهاد ته ولا تصبح الصلاة خلفه اذلا يلزم من عدم القبول عدم الصعية ( قوله تقبل الشهادة الخ) يعني ١٢٨ و يقضى بها بشرط حضور الزوج والمولى لاحضور المرأة والامة على

مكان ولايته لابصح واختلفوا فيمااذا كان العقارلافي ولابته فاختار في الكنزعدم صعة قضائه وصحرفي الخلاصة المهمة واقتصرقاضينان عليه والخسلاف اغماه وفي العقارلافي العين والدين كافى البزازية وفي القنية نضى في ولايته مُ أشهد على قضائه في غيرولايته لايمم الاشهاد اه ولاتقبل شهادة من قال لاأدرى اوقم انا أولالاشك في الايمان وكذا أمامته كذافى شهادات الولوالجية تقبل الشهادة حسبة بلادعوى في طلاق المرأة وعتق الامة والونف وهلال رمضان وغيره الاهلال الفطر والاضعى والمدود الاحدالقلف والسرقة واختلفوا فى قبولها بلا دعوى فى النسب كافى الظهمير يةمن النسب وجزم بالقبول ابن وهبان وفى تدبير الامة وحومة المصاهرة والخلع والايلاء والظهار ولاتقبل فى عتق ألعبذ بدون دعواه عنده خلافا لهماوا ختلفواعلى قوله في الحرية الاصلية والمعتمد لاوالنسكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لانحل الفرج والحرمة فيه حدق الله تعالى فجاز ثبوته من غدير دعوى كذافى فروق المكرابيسي من النكاح المشهود عليه بشئ ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه وانكان غائبا فلابذمن تعريفه باسمه وامم أبيه وجده ولاتمكفي النسبة الى الفيذ ولاالى الحرفة ولايكني الاقتصارعلى الاسم الاأن يكون مشهورا وتسكفي النسبة الى الزوج لان القصود الاعلام ولابدمن بيان حليتها ويكفى في العبد اسمه ومولاه وأب مولاه ولابد من النظر الى وجهها في التعريف والفتوى على قولهما اله لايشة ترط في المخدم للشاهد باسمه ونسبهأ كثرمن عدلير لانه أيسر والقاضي هوالذي ينظراني وجمه المرأة ويكتب ملاها لاالشاهدا اكلمن البزازية لااعتبار بالشاهدالواء دالااذا أفامه وارادان يكتب القاضي الى آخرفانه يكتب كافى البزاز يةود كرفي القنية من باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت شيخ الاسلام انقاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا أن الرجل يقرء لي نفسه وبالفي صل ويشهد عليه ثميدعي ان بعض هذا المال قرض و بعضه مر باعليه ولمعسن نفثى انه ادافام على ذلك بينة تقبل وادكان مذ قضالانا نعلم انه مضطرالي هذا الاقرار اه وقال في كتاب المداينات قال استا ذناوقه واقعة في زماننا ان رجلا كأن يشتري الذهب الردى وزمانا الدينار بخمسة دوانق ثم تنبه هاسته لمنهم فابرؤه عما بقي فمسمعليمه حال كون ذلك مستهاكا فكتبت اناوغيرى اله يبراوكتب ركن الدين الزنجاني الابراء لايعمل فى الربا لانرده لحق الشرع وقال به اجاب نجم الدين الملمي معلاج فدا التعايل وقال هكذا سمعت عرظه برالدين المرغيناني قالرصي الله تعالى عنه فقرب من ظني ان الجواب كذلك مع ثردد فكنت أطلب الفتوى لامحوجوابى عنه فعرضت هذه المئلة عملى علاء الاثمة الحناطي فاجاب انهيبرأ إن كان الابراء بعدا لهلاك وغضب من جواب غيره انه لايبرأ فازداد ظني وصحة جوابى ولمأمحه ويدل على صحته ماذكره البزدوى في غناء الفقها من جلة صور البيسع الفاسد جدلة العقود الربوية يملك العوض فيما بالقبض فاذا استملكه على ملكه ضمن مثله المولم يصح الابراء لردمثله فيكون ذلك ردضمان ما استهلك لاردعسين مااستملك وبردضمان

الشهور (قوله والخلع الح)يشكل عطفه عملي النسب فانه لاخلاف الخلعبل تقبل قيد الشهادة حسبة اتفاقاو يسقطااهر عن دمة الزوجو يدخل المال في هذه الشهادة تبعا ( قوله ولا تقبل في - قي العبد) اعلمانالشهادة بلادعوى مقبولة في حقوق الله لان القاضي يكون نائبا عن الله فتكونشهادةعلى خمم وغيرمقبولة فيحقوق العبادوهذا متفقعليه لكن الغالب عندهافي عنوالسدحقالله لان الحرية يتعلقبها الزكاة والجمعة والعيدوالج وتمام المدفلذالا يجبوز استرفاق الدربر ضاهاا فيهمن ابطال حمق الله فنقيسل بدون الدعوى والغالب عنده حق العيد لان نفع الحرية عابداليهمن مالكيته فلايقيل بدون ألذعوى (قوله لانحل الفرج الخ) ومنصورهامااذا أرادابن المشهود بشكاحه تزوج من تكمها أبوه جاهلافالشهود الشهادة سكاح أبيه من غيردعوي

(قوله وان كان غائبا الله) قيمان الدعوى على عائب لا تصح مكيف تصح الشهاد الا ان يقال هذا فى كتاب ما القاضى الناف غنبالله و فالقاضى (قوله والقاضى هوالاى النه) يعنى اذا أمن الشهوة فاذا خاف امتنع القاضى والشاهد (قوله وأرادان يكتب النه النه و أرادان يكتب النه و أرادان يكتب النه و أرادان يقل شهادة من فى بلدته عليه وأرادان يقل شهادة من فى بلدته عليه وأرادان يقل شهادة من فى بلدته

(قـوله وانمـاالذي الح) لاشك في معة ايراء السد فبماعلكه وهوالدس الثابت فى الدمة وأما فيمالا علمك وهوحق الشرع فلاعيل لابرائه لانه ليسحقاله وقد تعذربعدم التصور بعدا لهلاك (قوله ولوعيز للناظرال) أى لوعين القياضي للناظر معاوما تمعزل الفاضي نظرا القاضى الشاني فيماعينه القاضي الأول الناظر الج (قوله حرمة أحداث الخ) لايلزم من حرمة الشي بطلانة فالصواب اسقاطها والتعبير يبطلان (قوله سئل الشهود الغرق ان النكاملة تحقق بدرن المهربخ للف البيع لاتحقق له بدون الثمن (قوله على المتنقبة)أى سواه كأن عندالتعريف أولاوف المحيط بجوز عندالتعريف (قولهمن واروجدار)الااذا علم يغينا ان ايس وراء الحدار غيرها (قوله على المرض) النال وأدث تضاف الاقرب أوقاتها (قوله الافي مسئلة) هي لوقال المغصوب منه قيمة ثو بيمائة وقال الغاصب لاأدرى ماقيمته وامكن علمت ان قيمته لم تكن مائة فالقول للغاصب مع يمينه ويجبرعلي البيانلانه اقربقيمة بجهولة فاذالم يبين يحلف على مايدعى المغصوب منعفان حلف يأخذ مائة (قوله وأمافى الدور والعقار) أى وأماالتعدي

مااستهلك لايرتفع العقد السابق بليتقرر مفيد اللملك في فصل الربا فالولم يكن في رد وفائدة نقض عقد الر بالحب ذلك حقالاتم ع واغا الذي يجب حقاللتم عردع برالر با ان كأن قامًا لاردضمانه اه وقدافتيت آخدامن الاولى بان الشهوداد اشهدوا ان البعض لاحقيقةله وانماف ل مواطأة وحيلة تقبل لايجو زاطلاق المحبوس الابرضاء خصمه الااذا ثبت اعساره أوأحضر الدين القاضى في غيبة خصمه تصرف الفاضى في الاوقاف مبنى على المصلحة فمأخرج عنمامنه باطل وقدذ كرناس ذلك أشياءفي القواعد ويمايدل عليمه انهلو عزل ابن الواقف من النظر المشروط له وولى غميره بلاخيانة لم يصح كافى فصول العمادى من الوقف وجامع الفصولين من القضاء ولوعين الناظر معاوما وعزل نظر الثاني انكان ماعينه لهبقدرأجرمثله اودونه اجراه النانى عليه والاجعل له اجرا لمثل وحط الزيادة كافى القنية وغيرهاومنها حرمة احداث تقرير فراش المجد غيرشرط الواقف كافي الذخيرة وغيرها وقدد كرنافي القاعدة المسهان من اعتمد على امر القاضي الذي ليس بشرع لم يخرج عن العهدة وتقلنا هناك فرعامن فتاوى الولوالجية ولايعارضه مافى القنية طالب القيم اهل المحسلة ان يقرض من مال المسجد للا مام فابي قاص ه القاضي به فا قرضه تهمات الامام مفلسا لايضمن القيم أه لانه لا يضمن بالاقراض باذن الفاضي لان للقاضي الاقراض من مال المسجدوف الكافي من الشهادات الاصحان القاضي اذاعلم ان المحضر مسخر لا يجوزاقامة البينة ولايجو زائبات الوكالة والوصاية بلاخهم حاضرلا تقبل شهادة المغفل ويقبل اقراره كافى الولوالجيسة شهداعلى انهمات وهي امراته وآخران انه طلقها فالاولى أولى تنازعافي ولاءرجل بعدموته فبرهن كلانه أعتفه وهو يملكه فالميراث بينهما كالوبرهناعملي نسب ولد كان بينهـماوأى بينة سيبقت وقضى بهالم تقبل الاخرى سئل الشهود بالبيدع عن الثمن فقالوالانعلم تقبل وبالنكاح عن المهر فقالوالانعلم تقبل كافى الصيرفية الاصح أنهلا يفتى بجوازتحمل الشهادة على المتنقبة واجرواعلى أنهلا يقعملهامن وراوجداركذآ في المجتبي وفي البزازية شهدا بطلاق أوعتاق وقالالاندرى اكان في صية أومرض فهوعلى المرض ولوقال الوارث كأن بردى يصدق حتى يشهدوا أنه كان صعيم العقل وفى المنز انة فالا هوزوج الكبرى لكن لاندرى الكبرى شكافه افامة البيئة ان الكبرى هـ ذه شهدا انها زوجت نفسهاولا نعلم هى فى الحال امر أنه أم لا أوشهد النه باع منه هدا العين ولاندرى انه هدل هوفي ملكه في الحال أم لا يقمني بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهدف العقد شاهد فالحال انتهى وفى البزازية معز ياالى الجامع الشاهد عاين داية تتبع دابة وترتضع له ان يشهد بالملك والنتاج انتهى لا يحلف المدعى اذاحلف المدعى عليه الافي مسئلة د كرناها فى الدعوى من الشرح عن المحيط وقال فيسه انها نخواص هدا الكتاب وغرائيه فعيب حفظها الامب بالشطر فج لا يسقط العدا لة الا بواحدم خس القمار عليه وكثرة الملف عليهواخواج الصلاة عن وقتم أبسبه واللعب به عملى الطريق وذ كرشي من الفسق عليه كابينا مفيشر حالكتزالدعوى على غيرذى اليدلاته معالافي دعوى الغصب في المنقول وأمانى الدوروالعقارفلافرق كافى اليتيمةشها دة الزوج على زوجتم مقبولة الابرناها وقدقذفها كأفى حدالقذف وفيما اذاشهدعلى اقرارها بانهاأمة لرجل يدعيها فلائقبل الااذا كان الزوج اعطاه الهروالمدعى يقول اذنت لهافى النكاح كافى شهادات الخانية

رقوله الداشه داصرا المان الخ) اغالاتقبل لانه يلزم من القبول القتل لان البيدة عنمتعذية ولذاردشهادة المسلم والمسلمين لانة لو قبلت لرم القتل من القبول الفيدة عليه المان النسبة العبر على الاسلام كانقل عن الوقبلت لرم القتل من القبل المان المان

تقبل شهادة الذمى على مناله الافى مسائل فيما اذاشهد نصرانيان على نصراني اله قد اسلم حيا كان أوميتا فلايصلى عليه بخلاف مااذا كأنت نصرانية كافى الخلاصة الااذاكان ميتأوكأن له ولى مسلم يدعيه ثانيها يقبل الارث ويصلى عليه بقول وليه كافى الخانية وفيما اذاشهدا على نصرانى ميت دين وهومد يون مسلم وفيمااذا شهدا عليه بعين اشتراها من مسلم وفيما اذاشهدأر بعة نصارى على نصرائى اندزنى وسلة الااذاقالوا استكرهها فصدالرجل وحده كأفى الخانية وفيمااذا ادعى مسلم عبدافى بدكافر فشهد كافران انه عبد ده قضى به فلان القاضى السلمله كافى البدائع لاتقبل شهادة الانسان لنفسه الافى مسئلة القاتل اذاشهد بعفوولى القتول وصورته في شهادات الخانية ثلاثة فتلوار جالاعدا ثمشهدوا بعدالتو بة أن الولى قد عفاعنا فال المس لا تقبل شهادتهم الأأن يقول اثنان منهم عفاعنا وعن هدنا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو بوسف رجه الله تقبل فحق الواحد وقال الحسن تقبل فيحق الكل انتهي كنبناني قاعدة اليقين لايزول بالشك ان من اتلف كم أنسان وادعى انهميتة فللشمودأن يشهدوا أنهذ كية يحكم الحال كافى البزاز يةوعلى ملذا فرعت لوراوا شخصاليس عليهآ الرمرض أقر بشئ لهم ان يشهددوا انه أفروه وصعيح وكذاع لورآوه فى فراشأو به مرمض ظاهر قلهم ان يشهدوا أنه كان مريضا عملا بآلحال الكن لوقال لهم اناصح يج هل يشهدون بصحته أو يحكون قوله فان ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوابها والاحكوا قوله وينبغى ان يسألهم القاضى هل ظهر عليه مايدل على مريضة فان آخروابه لم يعمل باخباره انه صحيح والاعمل به وهي حادثة الفتوى وفي جنا يات البزازية شهدوا على رجل أنهجرحه ولم بزل صاحب فراشحتي مات يحكم به وان لم يشهدوا أنه مات من جراحته لانهم لاعلم لهم به وكذالا يشترط في الحائط المائل أن يقولوامات من سقوطه ولان اضافة الاحكام الى السبب انظاهر لا الى سبب يتوهم الاترى انه لا تجب القسامة في ميت عمله على رقبته حية ملنوية انتهى تقبل شهادة العتيق لمعتقه الافي مسئلة ماأذا شهدا بالثمن عند اختلافهما كإفى الخلاصة وتقبل عليه الافى مسئلة ذكرناها في الشرح قال في بسيط الانوار للشافعية من كتاب القضاء مالفظه وذكر جاعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة رجهما الله اذالم يصكن للقاضي شبئ من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال المتامى والاوقاف غم بالغ في الانكار انتهمي ولم أرهد الاصحاب ارجهم الله لمكن في الحانية ذكر العشر للتولى في مسمة الطاحونة لا تحليف مع البرهان الافي ثلاث ذكرناها في الشرحد عوى دين على ميت وفي استحقاق المبيع ودعوى الآبق لا تعليف بلاطلب المدعى الافي أربع على وول أبي وسف رجه الله مذكورة في الخلاصة ثقبل الشها وقحسبة بلادعوى في ثما نية

يحرد الاسلام وحينتذ لافرق بير ذمي ود مهة فقوله بخلاف مااذا كانت نصرانية راجع لمالة الحياة كايؤخذ من عبارة الخلاصية (قوله كتبدافى قاعدة الح) من هناالي كتاب الوكالة لا يوجد في بعض النسمخ معانه لامناسبة فيهلا قبله (قوله بالثمن أى عن العميق نفسه بإن اشتراه فاعتقه ثم اختلف المشترى والبائع فى قدر الثهن فشهدالعتيق لعتقه لانه بحر لنفسه نفعا (قوله وتقبل عليه الافي مسئلة الح هيرجلماتعن عدم وانتين وعبدين فاعتق العمالعبدين فشهداان أحداهما بنته والاخرى اخته الانقسل بالأجماع لا نالو قبلنالصارت عصبة معالبنت فخرج العمعن الوراثة فيبطل العتني ( قوله الا في شالات الميذكرفي الشرح دعوى الآبق ولم يظهر صورة الجمع فيها ويزاد مااذا قامت بينة الغريم المجهول بانه مقدم فلابدمن يمينه ومالوادعت

على و كيل زوجها الغائب المنفقة واقامت البينة على الزوجية (قوله الاف اربع) الاول الردبالعيب بعلف المشترى مواضع على و كيل زوجها الغائب المنفقة واقامت البينة على الزوجية (قوله الاف المنفقة حلفت بالله ماطاقة كروجك بالله مارضيت الثاني بعلف الشفيع بالله منا بطلت شفعتك الثالث المرابعة ولا بعت وعندها لا بعلف بدون طلب الخصم واجعوا ان ولا خلف عندل مالا الرابع في الاستحقاق يحلف المستحق بالله منا استوفيت دينك من الميت ولا من احداداه عنه ولا قبض من ادعى دينا على الميت ولا شيامنه ولا احلت بذلك ولا بشي منه ولا احلت بذلك ولا بشي منه ولا احلت بذلك ولا بشي منه ولا المنفولا بشي منه ولا بشي منه ولا المنفولا بشي منافولا بشي منافولا بشي منفولا ب

(قوله وتعليق طلاقها) لميد كروابن وهبان (قوله والنسب) أى فى الاب والابن فقط (قوله على دغوى مولاه) أى ادا كان يدهي نسب عبده فى غير بجلس القاضى وشهدا فى بحلسه حسبة (قوله وظاهر كلامهم الخ) أى أخذا من كلامهم لاعن تصريح فلايذا فى قوله آنفا ولم أرصر بحاال فيوضع عندعدل الثانى قوله آنفا ولم أرصر بحاال فيوضع عندعدل الثانى

ان يكون فاجرا بالغلمان الثالث اذا كان يخاف النعيب أوالا باق ( قوله الافي موضعين ) اذا الى المدعى اعطاء الكفيل ينفس المدعى عليه وكانغير عدل أوابي المدعى عليه اعطاء المكفيل اولمعدوعجز المدعى عن ملاز مته (قوله الا في المليات) كالذا ادعي مكملاف الابد من بيان السنب لانمااذا كانت بستب السلم فأنما يكون له حق المطالبةفي الموضع الذي نحييه وأن كأن بسبب القرض اوبسب كونها تمن المبيع فبكون مكان القرض مكان الايفاء وأن كأن بسبب الغصب والاستهالاك فيكون له حق الطالبة بتسليم الحنطة فيمكان الغصب والاستملاك (قوله ودعوى المراة الح) فلاتصح مالم تبين السبب لجوازات يكون دس النفقة وهي تسقط عوقه جلة (قوله وامه حية) لانهاشهادةء ليتحريم الفرج وهـوحـق الله فتقبل حسبة (قوله باعتاقه) لانهاشهادة على أثبات حـ ق الموصى فيصير كان الموصى يدعى ويقول نفذول وصيتتي فعبء ليورثته

مواضع مذكورة فىمنظومة ابنوه بان في الوقف وطلاق الزوجة وتعايق طلاقهاو رية الامةوتد بيرها والخاع وهلال رمضان والنسب وزدت خسة من كالرمهم أيضا حدالزناء وحد الشرب والايلاء والظلهار وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة بإصله وأمابريعه فلاوعلى هذالاتسمع الدعوى منغير مناه الحق فلجواب لهافالدعوى حسبة لاتجوز والشهادة حسبة بلادعوى جائزة فى هذه المواضع فلقعفظ ثمزدت سادسة من القنيــة فصارت أربعة عشر وضعاوهي الشهادة على دغوى مولاه نسبه ولمأرصر بحاج حالشاهد حسبة من غير سؤال القاضى وأعلم انشاهد المسبة اذااخرشهادنه بلاعلنريفسف ولاتقبل شهادته نصوا عليمه في المدر ودوطلاق الزوجمة وعتنى الامهة وظاهر مَا في القنيمة انه في المحل وهي في الظهيرية واليتيمة وقد الفت فيهاز سالة فلناشا هد حسبة وايس لنا مدع حسبة الافي دعوى الموقوف غليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على أنها لاتسمع الدعوى الامن المتولى كذاف البزاز يةمن الوقف فأذا كان الموقوف عليه لانسه عدعواه فالاجنبي بالاولى وظاهر كالزمهم انهالا تسمع من غيرا لموقوف علمه اتفاقا وهال يقب ل تجريج الشاهد حسمة الظاهر نعم لمكونه حقائله تعالى لايحال بين ألمولى وعبده قبل ثبوت عتقه الآفي ثلاث مسائل مذكورة في منية الفتى ولا يحال بين المنقول والمدعى عليه به الافي موضعين منها ايضالا يلزم المذعى بدأن السبب وتصحيدونه الافي المثلمات ودعوى المرأة الدين على ثركة زوجها والثانية في جامع الفصولين والآولي في الشرح من الدعوى الشهادة بحسرية العبيد بدون دعواه لاتقبل عند الامام الافي مسئلتين الاولى اذاشهد وابحريته الاصلية وأمهجية تقبل لا بعدموتها الثانية شهدوا بانه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع العبد وهما في آخر العادية والاولى مفرعة على الضعيف فان الصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية كافدمناه ولاتسمع دعوى الاعتاق من غيرا اعبد الافي مسئلة من باب الهالف من المحيط باع عبدا ثمادعي على المشمتري الشراء والاعتاق وكان في يدالبا تع تسمع فيهسما وان كان في يد المشترى تسمع فى الشراء فقط ولايشترط الصحة دعوى الحرية الآصلية ذكر اسم أمه ولااسم اب أمه لوازأن بكون حرالاه لوأه مرقيقة صرحبه في آخر العمادية وجامع الفصولين وكذا فى الشهادة بحرية الاصل كافى دعوى القنية القضاء بعد صدوره صعيح الابيطل بإطال احدالااذا افرالقضي له سطلانه فانه يبطل الافي المقضي يحريته وفيه بااذاظهر الشهود عبيدا أومحدودين فحقذف بالبينة فانه يبعال القضاء لكونه غيرصيح يحلف المنكر الافي احدى وثلاثير مسئلة بيساهافى شرح الكتز اذاادعى رجلان كلمنهماعلى ذى اليد استحقاق مافى يدهفا قرلاحدهما وانكرللا تخرا يستحلف المنكر منهماالاف الاشدعوى الغصب والايداع والاعارة فانه يستحلف المنكر بعداة راره لاحدها كافي الخيانية مفصلا وفى الحلاصة فى كل موضع لواقر به يلزمه فاذا المكره يستصلف الافى ثلاث ذكرها والصواب الافيار وعوثاثير وقدذكر تهافى الشرح يحوز قضاء الامير الذي يولى القضاة وكذلك

تحريره ولوامة: عوافالقاضي بحرره ( فوله حوالاصل ) كالواستولد جارية نفسه فالولد حوالاصل والامرقيقة و كا بحوزان بكون حوالاصل وامه رقيقة بحوز أن يكون حوالاصل وابوه رقيق فينشذ بعثاج الحدد كرالام وابي الام كافي المحشى (قوله بحوز قضاء الامبر الذي يولى القضاء) يعنى بقفو يض سلطان له ذاك سواء ولى قاضيا اولا

(قوله ودعوى قطع النزاع) الفرق بينهما انهفي الاولى اعما بدعى ادا كان الشئ مدعيه والايشهدعلى تفسه بالارازف الثاني اغايدي اله بتعرض له في كذا بغير حق ويطالبه بدفع التعرض (قوله وغامه في شرح الح) الذي فيه ان الحاكم اذا اعترف عنده جاز قوله الاف المدود معناءان القاضي يقضى بعلمه الافي الحدود فانه لا يقضى في المدود بعله مالم يوجدنصاب الاقرار بشرايطه وليس فيهذا اخبار الفاضي بشئ (قوله فدلا تسمع على غريمله) أي لاتسمع على مديون الميت (تولهالااذا وهبالخ) ضادق عالووه مسجيع مالدفى صديه عمات وهذا لايكون خصمالمن لهدس أهم ان كان فيما وهبهء عين مغصوبة ونعوها كانخصما العما (قوله والقرق) الح) هوان الوارثخاف عن المورث فكانالمورث طلب بخلاف الشـبرى الابكون خلفاعن البائع (قوله الافي ار بعة) صوابه الافيست

الكتابة إلى القاصي الاان بكون القاصي من - هذا لذا فذفقضا والأمير لا يحوز كذافي الملتقط وقدافتيت بان تولية بإشامصر قاضياليج كمفي قضيته بمصرم عوج ودقاضهما الموتى من السلطان باطلة لانهليفوض اليمه ذلكذ كرالصدر الشهيد في شرح ادب القضاء ان المولى لايكون قاضما قبل وصوله الى محل ولايته فقتضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم جواز استنابته بارسال نائب له في محسل قضائه وعسل القضاة الآن عسلي ارسال نائب حين التولية في بلد السلطان والظاهر انه باذن السلطان وحينتذلا كلام فبه وحادثة كم ا دعى انه غرس اللافي ارض محدودة بكذا من مسدة ثما نية عشر سنة على ان الارض ان ظهر لهامالك دفع اجرتهاوان المدعى عليه يتعرضه بغير حق وطلبه بذلك فاجابه المدعى عليه بان الاتلاللذ كورغرسه مستأج الوقف اوفاحضر المدعى شاهدين شهدا بانوغرسه من المدة المذكورة وزاداحده ابانه واضع اليدعليه فعكم القاضي بالماك للدعى ولبطاب البيئة من المدعى عليه فسئلت عن الحسكم فاجبت بانه غير مع بح لان الدعى لم يبين فيها انه خارج اوذو يدوعلى كللاموافقة بين الدعوى والشهادة والحاصل ان الفاضي يستأنف الدعوى فانذكر المدعى ان المذعى عليه واضع اليذواله خارج ومدقه المدعى عليه على وضع اليدأو برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهداعلى طبق الدعوى طاب من الناظر البرهان فالتبرهن غلىماادعى قدم برهان المنار جلان الفرس مايتكرر فليس كالنتأج وانذكر المدعى اله واصع البدوان الناظر المذعى عليه يعارضه وبرهن فبرهن النياظر على غراس المستأجر قدم برهآن الناظر لمكونه خارجاوهل الترجيح لبينة الناظر لكو تهاتثيت الغرس بحق والاونى تشبته غصباقات لاترجميع بذلك تمسلك الوارخافي الغرس فأجبت بتقديم بينة الخارج الااذاسبق تاريخ ذى البدفية دم لان الغرس بماية كرروقال الزياجي انه عنزلة المك المطلق وهذا حكممه غرايت في غصب القنية لو غرس المسلم فأرض مسبلة كانتسبيلاا نتهجى فقنضاه ان يكون الاثل وقف الذا كانت الارض وقفاعلى اساء السيدل وظاهر مافى الاسعاف انه لوغرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا له لا وقف اود كرفي خزانة الفتين من الوقف حكم مااذاغصب أرضاد بني فيها أوغرس لا تحالف اذا اختلفافي الاجل الافي اجل السلم دعوى دفع التعرض مسموعة على المفتى به كافى دعوى البزاز بة ودعوى قطع التزاعلا كلف فتباوى فارى الهداية اختلاف الشاهدين مانع الافي أحدى وثلاثير مسئلةذ كرناهافي الشرح اذا اخبرالقاضي بشئ حال قضائه قبل منه الااذا اخبر باقراد وجسل بعدوتمامه فحاشر حادب القضاء الصدر لاتسمع الدعوى بدين على الميت الا على وارث أ ووصى أوموصى له فلاتسم على غريم له كافى جامع الفصولين الا اداوه ساجيع ماله لاجنبي وسامه له فانم اتسمع عليه لكونه ذايد كافي خرانه الفتين المدعى عليه اذاد فع دعوى المدعى الملك من فلان بأن فلانا أودعه الما الدفعات الدعوى ولابينة الافي مسئلتين الاولى اذاادعى الارث عنه فانم الاتند فع بخلاف دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء وقال أمرني بالفيض منك لم تندفع والفرق في فروق السكر أبيسي دعوى القضاء والشهادة عليه من غير تسمية القاضى لا تصم الافي مسئلتين الاولى الشهادة بالوقف أى بان قاضيا من تضاة السامين ومن صحته صحت الثانية الشهادة بالارثأى بان قاضيامن القضاة وضي بان الارث لة صعت وهمافي الخزانة ودعوى القدل من غيربيان الفاعل لاتسمع الافي

(قوله فاشتراها) اى ادا خاف من الغاصب تلف العين فاشتراهاأ وأخذها ودبعة فهذالاعنع دعوي الملك (قوله وفي الوصي) يلعقبه أحدالورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لواقرا بالحق يلزم الكل من حصته واذا انكرفاقيمت البينة عليه يازم من حصته وحصتهم (قوله على) النتاج في ملكه الج) المرادولادته في ملكه أو ملكبائعمه أومور تمواغما قدمت بينةذى البدلان البينة اغائدل عملي اليد فاستوياوتر حتبينه ذي اليد بالددفيقضي لههذا هوالمحيح وأشارالحان أحدها لوبرهن على الملائم والاخرعلى البتاج فصاحب النتاج أولى أيهما كان (قولم بخلاف مااذا الخ)عبارة المصنف في الجرولوادعي ذواليدالتدبيرا والاستيلام مع النتاج وادعى الخارج عتقا باتامع النتاج فالخارج اولى (قوله قدم على ذي اليد) يعنى لان بينته اكثراثباتا

أربعمستلني القاضى والثالثة الشهادة بانه اشتراه من وصيه في صغره صعيعة وان لم يسموه الزابعة الشهادة بان وكيله باعه من غير بيانه والسكل في خزانة المفتين المنامسة نسبة فعل الى متولى ونف من غيربيان من نسبة على التعيير السادسة نسبة فعل الى وصى يتيم كذلك ويمكن رجوع الاخير تينالى الاولى القضاء بالحرية قضاءعلى المكافة الااذا قضي بعتق عن ملك مؤرخ فانه يكون قضاءعلى السكافة من ذلك المتاريخ فلاتسمع فيعدعوى الك بعد موتسمع قبله كإذكره ملاخسروفي شرح الدرر والغرر القول لمنكر الاجل الافي السلم فلمدعيه الشراء يمنع دعوى الملك وكذا الاستبداع الالضرورة كااذاخاف من الغياصب تلف العين فأشتراها اواخذها وديعةذكره العمادي في الفصول وفي جامع الفصولين الحن بصيغة ينبغي الجهالة في المنكوحة تمني عالمصة وفي المهران كانت فاحشية فهرالشل والافالوسط كعب دوفي المبيغ وفي المبيع والثمن تمنع الصحة الااذا ادعى حقافي دارفادعي الآخوعليه حقافى داراخرى فتبايعا الحقين المجهولين فانهجا تزوفي الاجارة تمنع المحة في العين أوفي الاجرة كهذا أوهد ذاوفي الدعوى تمنع الصعة الافي الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الأفيه-ماؤفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه الافي ستهذه الثلاثة ودعوى خياتة مبهمة على المودع وتحليف الوصى عناتهام ألقياضي لهو كذا المتولى وفي الاقرار لاغنعه الافي مسئلة ذكرناهافى بابه وفى الوصية لاتمنعها والبيان الى الموصى أووار ثه وفى المنتهي أوقال اعطوا فلانا شيئاا وجزءامن مالى اعطوه ماشاؤاوفي الوكالة فانفى الموكل فيه وتفاحشت منعت والافلا وفحالوكيل تمنع كهذا ارهذاوقيل لاوفى الطلاق والعتاق لاوعليه السيان وفي المسدود تمنع كهذا زأن اوهذالا يجوز للدعى عليه الانكارواذا كان علما بالحق الافي دعوى العبب فأن البأشع انكاره ليقيم المشترى البينة عليه ليتمكن من الردعلي بائعه وفي الوضي اداعلم بالدين ذ كرهما في بيوع النوازل اذا اقام الخيارج بينة على النتاج في ملكه وذواليد كذلك قدمت بينةذى الهذهكذا اطلقه اصحاب المتون فلت الافى مستلتبرذ كرهما فيخزانة الاكمل مندعوى النسب لوكأن التزاع في عبد فقال الخارج اله ولد في ملكي واعتفته و برهر وقال ذواليدوادف ملكى فقط بخلاف مااذافال الخارج دبرته أوكاتهته فانه لايقدم الثانية لوقال الخارج ولدفى ملكى من امتى هذه وهوابني قدم على ذى البدا ذابرهم الخارج وذواليد على نسب صغير قدمدو اليدالاف مستلتير في الخزانة الاولى لوبرهن الخارج على انه ابنه من امرانه هدده وهماحران واقامذو اليدانه المهولم ينسبه الى أمة فهوللغار جالثانية لوكان ذو اليددمياوالخارج مسلمافيرهن الذي بشهودمن الكفارؤ برهن الخارج قدم الخارج سواءبرهن بمسلمين او بكافر ينولو برهن أاكافر بمسامين قدم على المسلم مطلفالا يقدم المسلم على الكافر ولا الكتمابي على المجوسي في الدعاوى الافيدعوى النسب كافي دعموى خزانة الا كمل أذاشهدواله مانه وارث قلان من غير بيان سببه لا تقبل الااذا شهدوابان فلانا القاضي قضى بانه وارثه فأنها تقبسل كافى خزانة الاكمل في آخر الدعاوى اذا شهد واله بقرابة بانه أخوه أوعمه أوابن عمه لابدان يبينوا انه لابيه وأممه أولابيه الافي الابن والبنت وابن الابن والأب والام كافي الخزانة الجة بينة عادلة أواقر ارأونكول عن يمين أويم أوقسامة أوعسلم القياضي معددتوا يتهأوقرينة قاطعة وقدأوضعناه في الشرح من الدعوى الاان الفتوى على قول محدر خدالله الرجوع المدانه لااعتبار بعلم القاضي وفي جامع الفصولين وعليه الفتوى (قوله الافى مسئلة) هى دعوى الاب الانفاق على ولده الصغير (قوله التصديق اقرار) فأوقال في عليك ألف فقال صدقت يلزمه
المال (قوله بعمل كل ذى الح) أى يكتب في المصل قوله جعلت كل ذى حجة على حجته (قوله وخسم من المصلات الح) أى لا يكتب
قيها جعلت كل ذى حجة على حجته اعدم الفائدة في كتابته في هدفه الخمس لانه لا يتصور فيها بعد الحكم بها اقامة حجة تدفع
المسلانه مها بخد الف غيرها ودليل صحة هذا ان القصاف يكتبون في سجلاتهم بعدد كرا المحكم وتركت كل ذى حق ودفع على المسلانه والمناف المسلان القضافية وضاف على حجته ودفعه لواتى به يوما من الدهر فان الم يجز الدفع والنقض فيها المالنسب فلان القضافية وضاف على الكافة واما البوافي فلعدم تصور الدفع والنقض فيها

وعليه مشابخنار جهم الله كافي البرازية من المسائل المخمسة من الدعوى القول قول الاب انه انهق على ولاه الصغيره عاليمين ولوكانت النفقة مفروضة بالقضاء أوبفرض الاب ولو كذبته الام كافي نفقات المنافية بخلاف مالوادع والانفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان يقال المديون اذا ادعى الايفاء لايقب لقب القوله الافي مسئلة اذا تنازع رجلان في عين ذكر العمادى انهاء لي ستة وثلاثين وجها وقلت في الشرح انهاء لي خسمائه واثنى عشرة التمسدية وارالافي المدود كافي الشرح من دعوى الرجلين لا يقضى بالقرينة الافي المنهدة والمنافزة والتمادي والمنافزة والمنافذة والمنافزة والمنافذة والمنافزة والمنافذة والمنافزة والمنافذة والمنافذة والمنافزة والمنافذة والمنافذة والمنافذة والمنافزة والمنافذة و

﴿كَابِ الْوِكَالَةِ ﴾

الاصلانالوكل اذا قيد على وكيله فان كان مفيد ااعتبر مطلقا والالاوان كاننافعا من وجه ضارا من وجه فان كده بالنسق اغتبر والالاوعليده فروع منها بعده بخيار فهاعه بغيره لم ينفذ لا نه مفيد بعده من فلان فباعه من غيره كذلك وها في المحيط ومن هذا النوع بعه لم ينفذ لا نه مفيد بعده نسيئة فباعده نقد المخلاف بعه نسيئة له بيعه نقدا ولا تبع الانسيئة له بيعه نقد اولا تبع الانسيئة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كافي الصغرى فله المخالف به بخلاف لا تبع حتى تقبض لان التسلم من الحقوق وهي المناه ال

﴿ كاب الوكالة ﴾ (قولهوالالا) اي وأن كان يضر لا يعتبر التقييد وان اكد بالنفي (قوله بعه برهنوبعه نسيئة الخ) قيدالبيع بقيدين كونه إنسيثةو كونهبرهن وانمأ لم ينفذاذا باعده نقدالان تماامن به نفع من كل وجه لانبالرهن يامن ألتوى وبالنسيئة يزيدالنهن فاذاباعه نقدافاتت إلزيادة ( قوله بيعمه نقدا) ای ولو کان باقل بما النماع بالنسبية على المفتى به الكافي المجرات وفي الملامة بقال السرخسي الاصمحانه الايجوزاتفاقا (قوله فلاينهم الن) اى ولاينهى العقد الموقوف الوكالة لانهالاتهطل الابابطالها اوبانتهائها فالاول بالعزل والثاني ويتعصيل ماوكل بهوالمقصور من العقود الحكم والموقوف لايفيد حكمه

وبروس المحدد ال

الحداية فأيه اثتى بقضاءدي الموكل اذا ثبت ان الموكل امرهبدفعه (قوله اداباع وكيل ألاب الخ) اى لوياع وكيلالاب بالبيدعلابن الموكل الصغير لاعوزلان كلام الفر دلايكون عقدا تامافى بأب البيسع بخلاف مالوباع الابلابنيه لانها حياشذ يكون اذناللصغير فكان العقدبا ثنين (قوله فالف فالنسال) الفرقان شراءالوكيل شراه حقيقة والشراء بمائة دينارا غبره بالقدرهم ومقصود الاسير التخليص وقدرضي بالتخايص بالف فيلزمه (قُولُهُ كَافِي الخلاصة )عبارتها لواشترى بدنا نبرغيرها ثمنقن دنانيرا لموكل فالشرا فالوكيل وضمن للوكل دنانيره ثمقال والوكيل ببيم الدنانيراذا امسك الدنانيروباع دنانيره لايصمح (قوله واماحط الكل الح)ودلك لان المطيلة ق بأصل العقد فيكون بيعا يغين عُن (قوله الوصى فان الخ) فيمه أن مسئلة الوصيلم تدخل في الاصل حتى تخرج عنهفان الشراءلم يقسعمن وكبل ألوصى وانماوقع من الوصى بطريق الوكالة عرالغير وانما لايجوز له ان يشترى الجديره بالوكالة لئلايصير قاضيا ومقتضيا لأن حقوق العقدمن جانب اليتيم راجعةاليه ومن جانب الاتمر كذلك

الابحب عليه الحمل اليه والمفصوب والأمانة سواءو فيما أذاوكه ببيه ع الرهن سواء كانت مشروطة فيهأ وبعده وفيمااذا كان وكيلابالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليمه ومن فروع الاصل لاجبرعلي الوكيل بالاعتاق والتدبير والمكتابة والهبقمن فلان والبيعمنيه وطلاق فلانة وقضاءدين فللناداغاب الموكل ولايجبرا لوكيل بغيرا جرعلى تفاضي الثمن واغايجيل أأوكل ولايحبس الوكيل بدين موكله ولوكانت وكالتمه عامة الاا نضمن لايوكل الوكيل الاباذن أوتعميم تفويض الاالوكيل بقبض الدين لهان يوكل من في عياله بدونهما فيبرأ المديون بالدفع اليهوالوكيل بدفع الزكاة اذاوكل غميره ثموثم فدفع الاستوجاز ولايتوقف كافي اضحية الخانيمة الوكيل بالشراءاذاد فع الثمن من ماله فانه برجع على موكله به الأفيمااذا أدعى الدفسع وصدة والموكل وكذبه البائع فالارجوع كمانى كفالة الخانية وكيل الاب في مال ابنه كالأب الافي مستلة بين من بيوع الولوالجية أذا باع وكيل الاب من ابنه لم يجز بخدلاف الاب اذاباع من ابنه و فيما اذاباع مال أحد الابندين من الاخر بجوز بخدلاف وكيدله المأمور بالشراءاذاخالف فى الجنس نفذعايه فى مسئلة من بيوع الولوا لجية الاسدر السلم فى دارا لحرب اذا أمر انسانابان بشترى بالف درهم فالف فى الجنس فانه يرجع عليه بالانف الوكيل اذاسمي له الموكل الثمن فاشترى باكثر نفذه لى الوكيل الاالوكيل بشر اءالاسيرفانه اذا اشتراه باكثرازم الأتم المسمدى كاف الواقعات الوكالة لاتقتصرع لى المجلس بخلاف التمليك فأذاقال لرج للطفها لايقتصر وطلقي نفسك يقتصر الااذاقال انشئت فيقتصر وكذاطلقهاانشاءت كافى الخانية الوكيل عامل لغميره فتى كأن عام للنفسه بطلت ولذاقال فى المكنز وبطل توكيله السكفيل بال الافى مسئلة ما اذا وكل المديون بابراء نفسه فانه صعيع ولذا لايتقيد بالمجلس ويصمع عزله وانكان عاملالنفسيه بخلاف مااذا وكله بقبض الدين من نفسه أومن عبده لم يصبح كما فى البرازية الوكيل اذا المسكمال الموكل وقعل جال نفسه فانه يكون متعديا فلوامسك دينارا الوكل وماع ديناره لم يصح كمافي الخلاصة الافي مسائل الاولى الوكيل بالانفاق على اهله وهي مسئلة المكنز الثانية الوكيل بالانفاق على بناءداره كإفي الخلاصة الثالثية الوكيل بالشراءاذا امسك المدفوع ونقدمن مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك وها في الخلاصة أيضاوقيدالثالثة فيهابمااذا كان المال قائما ولم يضف الشراء الى نفسه الخاءسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا امسكه وتصدق بالهناد باالرجوع اجزأه كاف القنية السادسة ابراء الوكيل بالبياء المشترى عن الثمن قبل قبضه وهبته محيم عنداً بي حنيفة رجه الله تعالى وأماحط الكرعنه فغير صحيح عندها خلافا لمحمد رجه الله تعالى كاف حيل التاتار خانية ومماخر جعن قولهم يجوزالتوكيل بكلما يعقده الوكيل لنفسه الوصي فان لهان يشتري مال اليتيم لنفسه والنفعظاهر ولا يجوزان يكون وكيلافي شرائه للغسير كافي بيوع البرازية الأمراذاقيدالفعل بزمان كيع هذاغدا أواعتقه غداففه لها الممور بعد غدجاز كذافى ج الخانية من ملك التصرف في شئ ملكه في بعضه فلو وكله في يسع عبده فباع نصفه صمحند الامام وتوقف عندها أرفى شراءعبدين معينين ولم يسم عنافا شترى أحدها صح أوفى قبض دينهماك قبض بعضه الااذانص على ان لايقبض الاالكل معاكافي البزاز بة واذا وكله بشراء عبدفاشترى نصفه توقف مالم يشترالباقي كافى الكئز الوكيل اذاوكل بغيراذن وتعميم (قوله الاالطلاق والعناق) لان الوكيل بالطلاق ومايشا كله رسول لانه لا عهدة عليه والرسول أنك عبدارة المرسل فاذا امن غيره في نما المربنة لل ملك الغير فلا يصنح الامر واذالم بصبح صاروجوده وعدمه بمتزلة واحدة (قوله على المأمور) التي الوكيل الاول هدا مراد المصنف (قوله الاطلاق الوكيل الاول هذا مراد المصنف (قوله الاطلاق الزوجة الخي استشى المالمية والمراد المنافق به وقيل علائج بعد التي والصدقة والابراء عن الديون وهذا هو الفتى به وقيل علائج بعد التي المالية المراد المنافق به وقيل علائد بعد التي المالية المالي

واجازما فعله وكبله نفذالاالطلاق والمتاق التوكيل بالتوكيل صحيح فأذاوكاءان يوكل فلانافي شراء كذاففعل واشترى الوكيل برجم بالثمرع لى الما مور وهوع لى آمره ولاير جمع الوكيل على الآمر كافى فروق المكرا بيسى الوكيل اذا كانت وكالته عامة مطلقه ملك كلشئ الاطلاق الزوجة وعتق العبد ووقف الميت وقسد كتبت فيمارسالة المأمور بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه فسلان فالقول له في براءة نفسه الااذا كان غاصبا أو مديونا كافى منظومة ابنوهبان بعث المديون المال على يدرسول فهلك فان كانرسول الدائن هلاك عليه وانكان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن أبعث بمامع فلان ليس وسالة لهمنه فاذاهاك هاك على الديون بخسلاف قوله ادفعها الى فلان فانه أرسال فاذاها الهاداء على الدائن وبيانه فى شرح المنظومة لايصم توكيل بحهول الالاسقاط عدم الرضاء بالتوكل كما بيناه فى مسائل شتى من كاب القضاء من شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن الديونه منجاءك بعلامة كذاومن أخسذا صبعك أوقال لك كذافا دنعمالى عليدك اليهم بصحلانه توكيل مجهول فلايبر مبالد فع اليه كافى القنية الوكيل يقبل قوله بهينه فيما يدعمه الاالوكدل بقبض الدين اذا ادى بعدموت الوكل انه كان قبضه في حياته ودفوه له فأنه لا يقبل قوله الابالبينة كافى الولوالجية من الوكالة وقدد كرناه فى الامانات وفيما اذا ادعى بعدد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقود اوفيما اذافال بعدع زله بعتسه أمس وكذبه الموكل وفيمااذاقال بعدموث الموكل بعته من فسلان بالف درهم وقبضتم اوهلسكت وكذبته الورثة فى البيع فاله لا يصدق اذا كان المبيع قائماً بعينه بخلاف ما اذا كان مستملكا المكل من الولوالجية من الفصل الرابع في اخته لاف الوكيل مع المو وفي المع الفصولين كما ذكرناءفي الاولى قال فلوفال كنت قمضت في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا اخبرعما لايملك انشاءه وكان متهما وقديحث بإنه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه بما فرقبه الولوالي بينهما بان الوكيل بقيض الدين بريدا يجاب الضمان عملى الميت اذالديون تقمني بامثالها بخلاف الوكيسل بقبض المين فانه يريدنني الضمانعن نفسهاه وكتبناني شرح الكنزنى باب الثوكيل بالخصومة والقبض مسئلة لايقبل فيهاقول الوكبل بالقبض اله قبض وفى الواقعات الحسامية الوكيل بقبض القرض اذاقال قبضته وصدفه المقرض وكذبه الوكل فالقول للوكل اذامات الوكل بطلت الوكالة الاف التوكيل بالبيدع وفاء كافى بيوع البراز يةاذا قبض الموكل الثمن من المشترى صح استحسانا الافى الصرف كما فى منبة المفتى الوكيل إذا أجازفه لل الفضولي أووكل بلااذن وتعميم وحضره فاله ينفذع لي الموكللان القصود حضور رأيه الافى الوكيل بالطلاق والعتاق لان المقصود عبارته والخلع والكتبابة كالبيدع كافى منية المفتى الشئ المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهم

(قوله المأمور بالدفع الخ) تُمان الموكل ان كذب الطالب وصدق الوكيل حافه فانحاف لم يظهر قبضه وان نكل سقطحقه وان عكس حاف الوكيل [ قوله الوكيل يقبل قوله الخ ) أى فيحا علك انشاءه للحال فلوأخرجه عن الوكالة فقال قد بعته أمس لم يصدق لاندحكيء قد الأعلك أنشاءه للحيال ولو مات الموكل وقال ورثته لمتبعمه وقال الوكيل بعته بالفوقيضت ألثمن وهلك وصدته المشترى يصدقان كان العيدها اكالانه بهذا الاخبار لايريد ازالة ملك الورثة بل ينكروجوب الضمان ( قوله الاالو كيل بقبض الظاهر انمراده الوكيل قبض مااستدانه الموكل فلايسرى قوله على موكله لكن مطلقاسواء كان الموكل حياأوميتا فلاوجه لتقييدا للضنف بالموتواغا ايجاب الضمان على الموكل وأما الوكيل بقبضدين

لموكله قالقول للوكل في ايصال ماقبضه بيمينه سواء كان الموكل حيا أوميت اوه مذا بالنسبة كالوكيلين البراءة ذمته وأما بالنسبة البراءة الفريم فاذا كان الموكل حيا برء وأما بعد موته فلا يبرء الا بيهنة او تصديق الورثة على قبض الوكيل (قوله لم يصدق الح) اى بالنسبة الى المديون في الديون في الديون في الديون في الديون في الديون في المديون في الديون في الديون في المديون في الديون في الديون في المديون في الديون في الديون في الديون في الديون في الديون في الديون في المديون في الديون في ال

(قوله كالوكيلين) عاله اذا وكلهما معاوكان عكن اجتماعهما وكان يعتماج الى الراى فلوعلى الشعافب اولا يمكن اجتماعهما علم على القصرف كالمنصومة اولا يعتماج الى الرأى كالطلاق والعتاق بغير مال فينفر دا حدها بالتصرف وفي التمليك المساكامن المرأت بيد كا فلا ينفر دأ حدها ويقتصر على المجلس كطلفاها ان شقتما أوعقد فيه بدل كالطلاق والعتاق فسكذلك بغلاف المرأت بيد كا فلا ينفر دأ حدها وان جعلاو صوين بكلامين (قوله مبطلا أقر اروالي ) وان صدق المراه بعد التكذيب الوصيين حيث المقراد الما من بعدها على الفقراد فلا يثنب المقربه وان العام بينة (قوله والوقف) فلوا قربوة فية أرض عليهما وعلى المراق المدهام من بعدها على الفقراد

فكذبه أحدها فالنصف للصدق والنصفالا خوا الفقراء فاوعاد المكذب الي التصديق عادت اليه الغلة ( توله والرق) فلوقال لا خرانا عبدك فرده المقرله شمعاد الى تصديقه فهو عدد (قوله الاف أربع) تقدم في كأب القضاء أن المستثنيات سبع (قولة للجهول باطل) أىجهالة فاحشة وأمالوا قر لواحدم قوم معينين يصمح (فوله الاستثجاراقرارالخ) مقيدعا اذالم بكنماك المستأجر ظاهرا كاستثمار الراهين الرهين هيدًا والاستثجارا قراربعدم الملك للستأجرفي غيرماذ كراتفاقا واغاالخلافف كونهاقرارا لذى البد وصحح كلا القولين فكأنءلى المصنف بيان محل الخــلاف (قوله الزوائد المستملكة )يفيدانه يظهرني حق الزوا تدالغيرا استهلكة وهومخالف المافي الخانية حيث قال في يده جارية وولدهافا قرانها افلان لايدخل الوادولوافام البيئة انهاله

كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاصيين والكميز والودعين والمشروط هماالاستبدال والادخال والاخراج الاف مسئلة مااذا شرط الواقف النظرله اوالاستبدال والاخراج الاف مسئلة مااذا شرط الواقف النظرله اوالايكون وكيلاقبل العلم الواقف الانفراد دون فيلاقبل العالم بالوكالة المف مسئلة علم المشترى بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع بكونه وكيلا كافى البرزازية وقد مسئلة مااذا امر المودع الودع بدفعها الى فيلان فدفعها له ولم يعلم المودع والوكيلا وكيلاوهي في الخيانية بخلاف مااذا وسين المهماشاء اذا هلكت وهي في الخيانية ايضا

## ﴿ كتاب الاقرار،

المقرله اذاكذبالمقر بطلاقراره الافىالاقرار بالحريةوالنسب وولاءالعتاقة كمافى شرح المجمع معللابانها لاتحتمل النقض ويزادالو قف فان المقرله اذارده غصدقه صح كافى الأسعاف والطلاق والنسب والرق كافي البزازية الافرار لايجسامع البينة لانهالا تقام الاعلى منكر الافحأر بع فى الوكالة والوصاية وفى اثبات دين عملى الميت وفي استعقاق العين من المُسترى كما في و كالة إالخانية الاقرار للجهول باطل الافي مسئلة مااذارد المشترى المبيع بعيب فبرهن البايع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط على الرد كذافي بيوع الذخيرة الاستنجارا قرار بعدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى عبد ممن نفسه لميكن اقرارابحر يته كمافى القنية اذا اقربشئ ثم ادعى الخطاء لم يقبل كاف المسانية الااذا أقر بالطلاق بناء على ماافتي به المفتى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين والقنية اقرار المكره باطل الااذا اقرالسارق مكرها فقدا فتي بعض المتأخرين بصحته كالىسرقة الظهير يةالاقرارا خيارلاانشاء فلايطيب لهلوكان كأذبا الافي مسائل فانشاء يرتد بالردولا يظهر فى حـــقالز والدالمستهلمكة ولواقر ثمانـكر يحلف على اندمااقر بناءعلى انه انشاء ملك لـكن الصحيح تحليف عنى أصل المال من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والمولى والمراجع والوكيل بالبيدع ومن له الحنيار وتفار يسعه في أيمال الجسامع قلت في الشرح الافي مستثلة استدانة الوصى على البتيم فانه يملك انشاءها دون الاخبار بها المقرله اذار دالا قرارغ عادالى التصديق فسلاشئ له الافى الوقف كمافى الاستعاف مرباب الاقرار بالوقف الاختلاف في أاقربه يمنع الصنحة وفى سببه لاافرله بعين وديعة أومضاربة أوأمانة فقيال لدس لى وديعة الكن لى عليك الف من عن مبيع اوقرض فلاشئ له الاان يعود الى تصديقه وهوم صرعليه

البشهوداوتصديق بعد البلوغ عند الامام و كذلك الوكيل بالنكاح ومولى العبدمع انهم يككون انشاء عليهم (قوله الاختلاف المبشهوداوتصديق بعد البلوغ عند الامام و كذلك الوكيل بالنكاح ومولى العبدمع انهم يملكون انشاء ه عليهم (قوله الاختلاف المقربه) كالواقر بالدين والمقرله يدعى العين اوبالتكس ومتى وقع الاختلاف في السبب يثبت المقربه و يبطل السبب لان الاسباب مطاو به لاحكام الالاعمان ومنى وقع الاختلاف في بعض المقربه يبدئ لذلك القدر وصح فيما بقى بخلاف ما اذا كذب المشهود له الشاهد في بعض ماشهد به حيث تبطل لان التكذيب تفسيق والفسق ما نعمن قبول الشهادة دون الاقرار

ولوقال اقرصتك فله اخذها لاتفاقهماعلى ملكه الااذاصدقه خلافالابى يوسف رجه اللهولو اقرانهاغصب فلهمثلهاللردفى حق العين كذافي الجمامع الكبير المقراذاصار مكذباشرعا بطل اقراره فلو ادعى المشترى الشراء بالف والبايع بالف ينوافام البينة فان الشفيع يأخلها بالفين لان القاضي كذب المشترى في اقرار وكذا اذا اقر المسترى بان المبيع للباسع ثم استحق من يدا لمشترى بالبينة بالقضاءله الرجوع بالثمن على بأيعه وان اقرانه البايــ كذافي قضاء الخلاصة ومنهمافي الجامع ادعى عليه أهالة فانكر فبرهن المدعى وقضي على الكفيل كأن لهالرجوع على الديون اذا كأن بامره وخرجت من هدذا الاصل مستلتان في قضاء الخلاصة بجمعهماان القاضي اذاةضي باستصحاب المال لايكون تكذيباله الاولى لواقر المشترى از البايع اعتق العبد قبل البيع وكذبه البايع فقضي بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يمتق عليه الثانية اذا آدعي المديون الابفاء اوالابراء على رب الدين فيعدو حلف وقضى له بالدين لم يصر الغريم مكذباحتي لووجدت بيئة تقبه لوزدت مسائل الاولى اقر المشترى بالملك للسايع صريحا ثماستحق ببينة وزجع بالثمن لم يبطل اقراره فلوعاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بآلتسليم اليه الثانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدةوة رض القاضي له النفقة ولها بيئة ثمحضرالاب وتفاءلاع وقطع النسب ولهااختان فى تلغيص المامع من الشهادة وعلى هذالوا فربحر يذعبد ثماشترا وعتق عليه ولايرج عبالثمن اوبوقفية دارثم اشتزاها الا يخفى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لواقر بار من في يدغيره أنها وقف ثما شبراها اوورثهاصارت وقفامؤاخذةله بزعمه انتهى وقدذ كرفى البزاز يةمن الوكالة طرفأمن مسائل المقراد اصارمكذ باشرعاود كرفى خزانة الاكمسلمسئلة في الوصبة فى كتباب الدعوى وهي رجلمات عن ثلاثة اعبدوله ابن فقط فادعى رجل أن الميت أوصى له بعبديق ال له سالم فانكر الابن واقرانه اوصى له بعبدية الله بزيسغ فبرهن المدعى قضي بسالم ولايبطل اقرار الوارث ببزيغ فلواشتراه الوارث ببزايخ صح وغرم قيمته للوصي لهثمذكر بعدها مسئلة تخالفها فلتراجع قبل قوله ولد الاقرار حجة فأصر على المقر ولا يتعدى الى عيره فلواقر الموجران الدار لغمره لاتنفسخ الاجارة الافى مسائل لواقرت الزوجة بدين فللداين حبسها وان تضرر الزوج ولوافرالموجر بدين لاوفاءله الامن ثمن العين فسله بيعها لقضائه وان تضررا لمستأجر ولواقرت مجهولة النسب بانماينت ابزوجها وصدقها الاب انفسخ النكاح بينهما بخدان مااذا اقرت بالرق ولوطلقها اثننين بعددالاقرار بالرق لم يمسلك الرجعة واذا ادعى ولدامتمه المبيعة وله اخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخمن الميراث المكونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعىنسب ولدحرة فى حياة أخيه صحت وميرا ته لولده دون أخيه كافى الجامع باع المبيعثم اقر ان البيسع كان على التاعثة وصدقه الشترى فله الردعلى بائعه بالعبب كافى الحامع الاقرار بذئ عال باطل كالواقراه بارش يده التي قطعها خس مائة درهم ويداه صححتان لم يلزمه شئ كافى التاتارخانية من كتاب الحيس وعلى هدا افتيت بطلان اقرار انسان بقدر من السهام لوارثوهوأزيده مالفريضة الشرعية لمكونه محالا شرعا مثلالوماتءن ابنء بنت فاقر الابن ان التركة بينهما تصفان بالسوية فالاقرا وباطل اذكرنا ولكن لابدمن كوته محالامن كل وجهوالافقدذ كرفى الماتارخانية من كتاب الحيل الهلواقران لهددا الصغير على ألقدرهم ورض اقرضنيه أومن غن مبيع باعنيه مصالاقر ارمعان الصبي ليس من أهل البيدع

ال قرالة واوقال اقرصنك الخ) لانهما اتفقاعلي أنهدنه الألف المعينة ملك المقرأه غايته انهما اختلفافي السبب فانهلكت فلاطمان ( قوله الاادا صدقه)اىالقر القرض فينتذلا يأخذها يعينها (قولهالرد في حق العدن) اى ادالمر له الاقرار في حدق العدين والعاصب متي عجزءن رد العين بسبب من الاسباب وجب الضمان في دمته (قولة الثانية اذاادعي الح فى عدها من جزئيات القاعدة نظرلان الصادرمن المديون انساهو دعوى الايفاءاو الإبراء وليس ذلك أقرارا (قوله وزوجهاغائب الح) فالو ادعت بمدذلك أن الولد اقيطلايقيل منها لاعترافها اولا بولاديه من زوجها الغايب (قوله وعلى هذا) المشار اليه ماتض بنه الاستثناء وهوكونه يؤاخذ بافراره في حق نفسه لا اصل القاعدة (قوله وعلى هذا افتدت الخ) مثله لوافرلزوجته بنفقة مدة ماصيةهي فيماناشزة اومن غيرسبق قضاءا ورضاءوهي معترفة بذلك واقرارام الواد اولاها بدين لزمها بطريق شرعى فالاقرار فيهما باطل (قوله فاقرالابن الح) هـدا اذازاد بالارثوالا فيتصوران تكون التركة

(قوله وانظر الى قولهمال) الفرق بين الصغير والحلحيث جاز الاقر ارللا ول وان بين انه قرض أوثن يبع ولم يجز للثانى انه لايتمور البيع من المنين ولايملي غليه أحد بخلاف الصغيراتبوت الولايةعليه فيضاف اليه عقدالولى مجازا (قولهوان بدين مالايصلح الخ) وان ابهم ابطله الثاني وأجازه الثالث (قوله والى الاتخرلم يجز الح)وجهه انكل جزء من الدين مشترك فالحكم بعجة الانشاء يستلزم تأجيل دين الشريك بغمير رضاء (قوله كافي الحادي القدسي) عبارته وأذا ارادالم يض س ص الوث ان يصح ابر اوم للغريم فأنه يقول ايسلى عليه دين ولوقال ابرايهمن الدين لايصح وبه يظهرمافى المنف ( توله وعلى هذا لوافر الخ) قياس مع الفارق فقد صرحوابان اقراره باستيفاء دين الوارث لايم مخلاف الاجني (قوله وعلى هـذا يقع الخ) رده المحشى بتصريحهم بأن اقراره بعين فىدەلوار ئەلايصى ( قولە ولابنا فيه الح) الذي افتي يلة علاءعصره عسدم المصة وماجعله ألمنف دليلالة جعاوه د ليلاعليه فانظر المحشى

والقرض ولايتصوران منه الكن اغايص باعتبار ان هذا المفرمحل لثبوت الدين الصغير عليه فى الجملة انتهى وانظر الى قوطم ان الاقرار الحمل صيح ان بين سبباصالحا كالميراث والوصية وأنبين مالايصلح كالبيع والقرض بطل لمكونه محالا يملك الاقرار مالايملك الانشاء فلوأراد أحدالدائنين تأجيل حصته في الدين المشترك وأبي الآخر لم يجزولوا قرانه - بين وجب وجب مؤج الاصلح اقراره ولايملك المقدوف العغوعن القاذف ولوقال المفدوف كنت مبط الا فىدعواى سقط الحد كذافى حيل الثاتارخانية من حيل المداينات وفرعت عـ لمي هـ ذالواقر المشروط لهالريع انه يستحقه فلان دوفه صحولوج اله اغيره لم يصبح وكذاا الشروط له النظروعلي هذالوقال المريض فى مرض الموت لاحق لى على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث آخر وهى الحبلة فى ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ماآذا قال ابرأته فانه يتوقف كافىحيل الحاوى القدسي وعلى هذالوا قرالمربض بذلك لاجنبي لم تسمع الدعوى علمه بشئ من الوارث فكذا أذا أقراب صورثته كافى البزازية وعلى هـذايقع كشيرا أن البنت في منضموتها تقربان الأمتعة الفلانية ملك ابيها لاحق لهافيها وقداجبت فيهامن أرابالصحة ولاتسمع دعوى زوجها فيهامستندالماني التماتارخانية من باب اقرار المريض معزياالي العيون ادعى على رجل مالاوا ثبته وابرأه لانجوز براءته ان كان عليه دين وكذالوابرأ الوارث لايجوزسواء كانعليهدين أولاولوانه قاللميكل لىعلى هذا المطلوب شئثم ماتجازاقراره فى القضاء انهى وفى البزازية معزيا الىحيل الخصاف قالت فيه ليس لى على زوجي مهرا وقال فيهلم يكن لى على فلان شئ يبرأ عند ناخلافالشا فعي رجمه الله انتهى وفيها فبله وابراه الوارث لايجوزفيه قال فيه لم يكن لى عليه شئ ايس لور تتمه أن يدعوا عليمه شيأف القضاء وفي الديانة لايجوزه ــذا الافراروفي الجامع اقرار الابن فيه انه ليس له على والده شئ من تركة أمــهصح بخلاف مالوابرأه أووهبه وكذالوا قربقيض ماله منه انتهى فهذا صريح فيما قلناولا ينافيه مافى البرازية معزيا الى الدخيرة تولها فيه لامهرلى عليه أولاشئ لى عليه أولم يكن لى عليه مهرقيل لأيمح وقبل يمجوا المحيح انه لايضج انتهى لأنهذا في خصوص المهر لظهور انه عليه غالبا وكالرمنافي غيرالمهر ولاينافيهماذكر مفى البزازية أيضا بعده ادعى عليهما لاوديونا ووديعة فصالح مع الطالب على شئ يسيرسرا واقرالطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعى عليه شئ ركان ذاك في من ض الدعي ثم مات ليس لورثته أن يد عواعلي المدعى عليه وان برهنوا انه كأن اورثناعليه اموال لكنه بمذا الاقرارقصد حرماننالاتسمعوان كأن المدعى عليه وارث المدعى وجرى ماذكرنا فبرهن بقية الورثة على ان ابانا قصد حرماننا بهدا الافرار وكانعايه اموال تسمع انتهى لكونه متهمافي هذا الاقرار لتقدم الدعوى عليه والصلج معه على يسير والكارم عندعدم قرينة على التهمة ولاينافيه أيضامافي المبزازية اقرفيمه بعبدلام مأثهثم اعتقه فان صدقه الوارث فيه فالعنق باطل وان كذبه فالعتق من الثلث انتهى لان كالرمنا فيمااذا نفاهمن أصله وبقوله لم يكن لحأولاحق لحوأما مجرد الاقرار للوارث فوقوف على الأجاز نسواء كان بعين اودين أوقبض دين منه أوابراء الافى ثلاث لواقر باللاف ودبعة معروفة أواقر بقبض ماكأن عنده وديعة أوبقبض ماقبضه الوارث بالوكالة من مذبونه كذافى تلغيص الجامع وينبغي بأن بلحق بالشانية اقراره بإلامانات كلها ولومال الشركة أوالعارية والمهني في الكل الهليس فيهايشار اليعض فاغتن هذا التحرير فأنه من مفردات هذا المكتاب

وقدظن كثير عن لاخبرة له بنقل كالرمهم وفهمه ان النبي من قبيل الا قرار الوارث وهو خطأ كم سمعته وقدظه ولحان الاقرارهه نابان الشئ الفلاني ملك أبى أوأمى وانه عندى عارية بمنزلة قولهالاحق لى فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين الوارث لانه فيما اذا قال هذا لفلان فالمتأمل وليراجع المنقول فيجنا يان البزازية ذكر بكراشهدا لمجروحان فلانالم يجرحه ومات المجروح منه ان كان جرحه معروفا عند الحاكوالناس لا يصح إشهاد وان لم يكن معروفا عندالحا كموالااس بصم اشهاده لاحتمال الصدق فانبرهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كانجرحه ومات منعلا بقبللان القصاص حق الميت الى آخره ثمقال وتظيرهما اذاقال المقدوف لم يقد فني فلان ال لم بكن قدف فلان مروفا يسمع اقراره والالا اه الفعل في المرص احط رتبة من الفعل في الصحة الافي مسئلة امناد الناظر النظر لغيره بالاشرط فانه في مرض الموت معيم لاالصعة كافى البتيمة وغيرها وفي كافى الحاكم من باب الاقرار في المضاربة لواقرااضارب بربح ألف درهم فحالمال غمقال غلطت الماخس ماثة لم بصدق وهوضامن لما اقربه انتهى اختلفافي كون الاقرار الوارث في الصعة أوفي المرض فالقول لمن ادعى انه فىالمرض أوفى كونه فى الصغر اوالبلوغ فالقول لمدعى الصغر كذافى اقرار البزازية وكذالوطلق أرعتق ثمقال كنتصغيرا فالقولله واناسند المحال الجنون فأن كان معهودا قبسل والافلامات المقرله فبرهن وارثه عملي الاقرار ولم يشهدوا ان المقرله صدق المقر أوكذبه تقبل كإفي القنية اقرفي مرض موته بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غميرا سناد الى زمن الصحة قال في الخيلاصة لواقرف المرض المذى مات فيسه انه باع هدذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المسترى فانه يصدق في البيسع ولا يصدق في قبض الثمن الابقدر الثلث وفي العمادية لا يصدق عسلي استيفاءالثمن الاأن يكون ألعبد قدمات قبسل مراضه انتهى وتما . مفى شرج ابن وهبان مجهول النسب اذا اقر بالرقالانسان وصدقه المقرله صع وصارعب دمان كان قبسل تأكد حريته بالقضاء اما بعد قضاء القاضي عليه بحدد كامل أو بالقصاص في الاطراف لايمح اقراره بالرق بعدذاك واذاصح افراره بالرقفاحكامه بمده في الجنا بإت والمدود أحكام العبيدوتمامه فيشر النظومة وفى المنتقى بصدق الافى خسة زوجته ومكاتبه ومدبره وام ولدهومولى أقر بالرق ثم ادعى الحرية لاتقب لالابيرهان كذافي البزازية وظاهر كلامهمان القاضي لوقضي بكونه بملوكا ثمبرهن على انه حرفانه يقبل لان القضاء بالملك يقبسل النقض لعدم تعديه كافئ البزازية بخلاف مالوحكم بالنسب فانه لاتسمع دعوى احذفيه لغير المحكوم لهولا برهانه كافى البزاز يةاسا فدمنا ان القضاء بالنسب بما يتعدى فعسلي هذا أواقر عبسد لجهول انه ابنه وصدقه ومثله بواد الله وحكميه بطر بققلم تصح دعوا مبعد ذلك انه ابن اغير العبدالقروهي تصلح حيلة ادفع دعوى النسب وشرط فى التهذيب تصديق المولى وفى المقيمة من الدعوى سئل على بن اجدعن رجل مات وترك مالا فاقتسمه الوارثون ثم جامر جل وادعى ان هذا المت كان الى واثبت النسب عند القاضى بالشهودوان ابا وأقر اله ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب فيقول له الورثون بين ان هذا الرجل الذي مات المح امك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي بثبوت نسبه ثبت نسبه وبنوته والاحاجة الى الزيادة انتهى جهالة المقر غنع معة الاقرار الاف مسئلة ما أذا فال الدعلي أحد فالف درهم وجع بين نفه وعبد والافي

(قوله وقدظن كثيرالح) فيجامع الفصولين جعل النفي من قبيل الاقرار (قوله وقدظهرلحالے) فيه نظر فان قول المقر هــذا لفلان مساولقوله هــذاملك فــلان لافرق فيهنهما فىالمعسى (قوله تصديق المولى الخ) إنما اشترط تصديقه لأن فد ما بطال حقد من الارث على تقدير عنقه عُموته (دوله من نفسه وعسده) هذا في حكم العادم فيما وازم العبدالماللانماعلى عبده هلى نفسه في المخي المامادلزمه بغدا لمرية فهو كالاجنى وجهالة القرله بجهالة المقرفاوقاللاحدكاالف Kipy Y

(قوله كافي اقرارمنية المفتى الح) عبارتها قال قتلت ابن فلان م قال بعد ذلك قتلت ابن فلان او كان مكان الابنين عبد فقال المقرله قتلت ابنين اوعبد ين فالقول للقروهوا قراربابن واحد الاان يكون المقرسمي اسمين مختلفين وكذا تزوج الامة والاقراربالجراحة ومنه يتضي كالرمه في كتاب الصطي (قوله الصلح عن اقرار الح)فان وقع عن دين فسكمه حكم الثمن وان عن عين فعكمه حكم المبيع 121

فاصفح ثنااومبيع اصلح ان يكون بدلا ومالا فلاقيفسده جهالة البدل دون المصالح عنه وتشترط القدرة على تسليم البدل هذااذاوقع على خلاف جنس المدعى وان على جنسه فأن بأقل فياوان باكثرفربا (قولهمراجة) اى ولا تولية لجريان العلة فيهما وهوكونه متهماعند عدم البيان (قوله وفي الشراء الدين الح) اي او تصادفاعلى انلادين بعد الشراءبه لايبط الشراء ويلزمه ثن العبسد (قوله يجيزه الوبوسف اى ان شرطاجره في الحال لانه الشرطف بيعصوف الغثم علىظهرها (قوله والمنع رواية )اىعنالامام وجه المنع انموضع الجزغير معلوم (قوله الحق ادااجلة الخ)واما الدين اذا أجله صاحبه فانهيلزم الادين القرض فلا يلزم (قولة امرأة العنين الح) اي لواجله القياضي سينة فلم

مسئلتين فلابصح ان يكون العبدمديوناأ ومكاتبا كذافي الملتقط الافر اربانجهول صعيرالا اذا فالعلى عبد أودار فانه غيرصيح كمافى البزازية ممقال على من شاة الى بقرة لا يلزمه شق سواه كان بعينه أولاانتوى اذا اقر بمجهول لزمه بيانه الااذاقال لاا درى على له سدس امر بع فانه يلزمه الاقل كافى البزاز ية اذا تعدد الاقرار بوضعين لزمه الشيئان الاف الاقرار بالفتل لوقال فتلت ابن فلان ثم قال قلت ابن فلان وكان له اسان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا الاقراربالجراحة فهى ثلاث كمافى اقرارمنية المفنى اذا اقر بالدين بعددالا براء منه لم بكزمه كما فى الناتارغانية الااذا ا فرلزوجته بهر بعده بتهاله المهرعلى ماهو المختار عندالفقيه ويجعل زيادة انقبلت الأشبه خلافه لعدم قصدها كافى مهر البزازية واذا اقربان فى دمثه لهاكسوة مأضية ففي فتاوى قارئ الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فانادعتها بلاقضاء ولارضاء لم يسمعها السقوط والاسمعها ولايستفسر المقرانتهي يعلى فيما اذا اقربائها في ذمته على على أنها بقضاء أورضاء فتلزمه اللهم الااذا صدقت المرأة انها بغير تضاء ورضاء بعداقراره المطلق فينبغي ان لاتازمه

﴿ كاب الصلح ﴾

الصطخعن افرأر بيم الافى مسئلتين كافى المستصفى الاولى ما اذاصالح من الدين على عبد وقيضه ليسله ان يبيعه مراجمة بلابيان الشائية لوتصادقاعلى ان لادين بطل الصلح وف الشراءبالدين لاانتهى ويزادماني المجمع لوصاله عرشاة على صوفه ايجزه يجيزه أبو يوسف رجمه الله ومنعه مجدر جه الله والمنعرواية وعلى صوف غيرها لا يجوز أنفاقا كافى الشرح معان بيع الصوف على ظهر الغم لا يجوز الحق اذا اجله صاحبه فانه لا وازم وله الرجوع في ثلاث مسائل فشفعة الولوالجية اجل الشفياع الشترى بعدا العالمين للاخذصع وله الرجوع اجلت امراة العنينز وجها بعدالمول صمع وظاالرجوع استمهل الدعى عليه فامهله المدعى صمح وله الرجوع الصلح عقد ديرفع النزاع فلايصح مع المودع بعدد عوى الهلاك اذلانزاع ويصح بعد حلف المدعى عليه وفعاللنزاع باقامة البينة ولوبرهن المدعى بعده على اصل الدعوى لم بقبل الاى ملح الوصى عن مال الدتيم على انسكار اداصال على بعضه م وجدالينة فانها تقبل ولوبلغ الصبى فاقامه اتقل ولوطاب عينه لايحلف كافى القنية الثانية اذا ادعى دينافاقربه وادعى الايفاء اوالابراء فانكر فصالحه غررهن عليه تقبل لان الصلح هناليس لافته اءاليمين كذافي العمادية من العاشر ولوبرهن المدعى عليه على اقرآرالدعى انه مبطل فى الدعوى فانبرهن على اقراره قبط الصلح لم تقبل وان بعده تقبل ولوبرهن على صلح قبله بطل الثاني اذالم لح بعد الصلح باطل كافي العمادية الصلح على السكار التأجيل سنة اخرى لا يجيبه

الاانرضيت ولماالرجوع (قوله ويمدح بعد حلف النه) هذاروا بةعن الامام والصحيح قوطما وهوعدم الصحدة لان الهين بدل الدعي فاذا حلف فقد أستوفى البدل ( قوله فانكر فصالحه الخ ) انعا قبلت البينة لعدم التنافض وهذا الصلح لم يقع فداءعن اليمين ولوانكر المدعى عليه المال فصالح تمررهن على الايفاء أوالابراء لاتسمع وكذالواقر ولم يدع الايفاء والابراء وصالح ثم ادى لايقبل (قوله وان بعد وتقبل) لان المدعى باقراره زعم انه أخذيدل الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لجوأزان علكه بعداة واردقيل الصلج ﴿ فُولُه بِعدْدُ عُوى فَأَسْدُهُ الْحُورُ الصَّحْ عَن الْدَعْوى الفاسدة يَصِيحِ وَعَن الْبِاطِ لَهُ لا والفاسدة مايمكن تصحيحها فلو إدعى شخص على امرأة انها امته فاقامت بينة انها كانت امة فلان اعتقها فصالحها المدعى صح اذعه كن تصحيح دعوى المدعى بازيقول ان الذى اعتقال عصمك منى ولواقامت بينة على انماحرة الاصل بطل الصلح اذلا يمكن تصحيح دعواه بعد فاهوروية الاصل (قوله بسبب مناقضة المدعى الح) صرح صاحب الهداية بجواز الصلح سواء كان الفساد بسبب المناقضة عليه فتوى الممة خوارزم أن الصطحن دعوى فاسدة لايمكن اوابرك شرط الدعوى والدى استقر

بعدد عوى فاسدة فاسد كما في القنية ولكن في الهداية في مسائل شتى من القضاء ان الصلح على تصححها لايصح والتي عكن انكارجائز بعددعوى مجهولة فليحفظ ويحمل على فسادها بسبب مناقضة الدعى لالترك شرط الدعوى كأذكر وفى القنية وهوثو فيق واجب فيقال الافى كذاوالله سبحانه أعطم صلح الوارث مع الموصى له بالنفعة صحيح لابيعه وصلح الوارث مع الموصى له يجنين الامة صحيح وأن كانلا يجوزبيعه وسانه في حيل الثاتارخانية طلب الصلح وآلا براءعن الدعوى لا يكون آقر أرا وطاب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا الصلح على انكار على شي اغاير فع النزاع في الدنيالافي العقبي الااذا قال صالحتك على كذاوا براتك عن البافي الصلح اذا كأن عن مال بمنفعة كان اجارة ولوكان على خدمة العبد المدعى به الااذام الحه على غلته أوغلة الدارفانه غيرجائز كشمرة النحل كما فحالم الخلاصة اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدغوى الااذا كان مما لايقبل النقض فأنه يرجع بقمته كالفصاص والعتق والنسكاح والخلع كافي الجامع المكبير الصطحائز عن دعوى المنافع الادعوى الاجارة كافى المستصفى لا يصح الصلح عن المدولا يسقط بهالاحدالقذف اذا كانقبل المرافعة كإفى الخانية صالح المحبوس ثم أدعى انه كأن مكرها لم تقبل الااذا كان في - بس الوالى لان الغالب - بسه ظلما كافى البزازية الصلح يقبل الافالة والنقض الااذاصالح عن العشرة على خسة كما في القنيسة ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر ومدوان لاشئ عليه بطل الصلح كافى العمادية من العاشر

﴿ كناب المضاربة ﴾

اذافسدت كان للضارب اج مثله انعل الافى الوصى وأخذمال اليتم مضا ربة فاسدة فلاشئ لهاذاعل كذا في احكام الصغاراذا ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال أوعكسه فللمضارب فالقول لمدعى الصحة الااذاقال بالمال شرطت الثالث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للضارب كاف الذخيرة من المهبوع للضارب الشراء الاالاخد فبالشفعة فلاعلكه الابالنص كاف البزازية والصارب البيدع بالنسيئة الاالى اجل لايبيع اليه التجار وعلك البياع الفاسدلا الباطل لايتعاوز المضارب ماعبنه لهرب المال الااذا قيد عليه بسوق بخلاف التقييد بالبلدوالااذا قيدباهل بلدكاهل الكوفة فلاتتقيد بهم يخلاف المعين مئهم المضاربة تفبل النقييدبالوقت فتبطل بمضيه تصرف أولا كافى الحداية يصحنه عرب المال مضاربه الااذاصارا المال عروضا اذافال له اعن برأيك ثم فال له لا تعمل برأيك صمح نهيه الااذا كان بعدالعمل اطلقها ثمنها معن السفر علنهيه الااذا كان بعد الشراء

تصيمهايمم (قولهرجع الى الدعوى آلخ) يعسى اذا كان الصلح على المكار المعق كامرجع الى الدعوى في كله واذا استحق بعضه رجع الى الدعوى في بعضه إلاأذا كان مالايتعين بالثعيين وهومن جنس المدعى فينانديرجع بمثل بمااسفى كااذا صالمه عن الف عالة فاستعفت أو استعق بعضها برجع بمثل نما استحق (قوله الداداكان مالايقبل النقض) اى الااذا كانالمال عنهالفهوم من المقام والضمر في قوله بقيمته برجع للصالح عليه ( قوله الادعوى الاجارة)ف الجمع وشرحه ويحوز الصطح عن دعوى مال ومنفعة عال ومنفعة لكنالصلح عن المنفعة على المنفعة انما يجوز إذاكانا مختلفي الجنسيان إيصالح عن السكني عملي خدمة العبد ( قوله لارصح الصلح عن الحدال لان الدودحق الله والاعتياض عن من الغير لا يحوزوفي حق

القذف حق الله غالب (قوله الاحدالقذف) استثناء من قوله لا يسقط فلإ يجوز الصلح عنه حتى لا يجب المال ويسقط همة عهالدان كان قبل المرافعة لا بعدها (قوله فالقول لدعى الصحة) مقيد بما اذالم يدفع مدعى الفساد بدعوى الفساد استحقاق مال عن نفسه فالقول لرب المال اذا أدعى الفساد لانه بدعوى الفساد يدفع عن نفسه استحقاق زيادة مال (قوله فالفول للصارب ) صوابه لرب المال لانه بدعوى الفساديد فع عن نفسه استحقاق زيادة مال وحينة تدعال صنف ان يُقول فالقول لدعى الصحة الاإذاكان مدى الفسادهورب المال (قوله الاالاخذبا لشفعة) صوابه لاالاخذبالشفعة الااذانص رب المال على ذلك لأنه ليس من عادة التجار (قوله الإاذا كان بعد الشراء) وقال شبس الاعة الاصح أن عيه عن السفر شامل على الاطلاق

و الله المبة ، (قوله هبة المشغول الح) هذامف دعا اذالم يودع الشاغل عند الوهوب له فلوسلم المشغول واردع الشاغل عدياً وقيد بهبة الشغول لأن الشاغل للك الواهب صيخة لانه لا يمنع التسليم (قوله لولده الصغير الخ) هذامذهب الثانى وعليه الفنوي ومثل الاب الام لوالولد في يدهاو كذا كل من يعوله وكذا لوكان المشغول ساكنافيه غير الواهب بغيراج ة ولوما - وة فلا قبول الصبى الحبة الخ) وكذارده فيصمح وقيد بالحبة لان المديون لودفع ماعليه الصبي ومستأجره

الودفع الاجرة اليه لايصاح وصرح فحالم سوط باله ايس للواهب الرجوع فيما وهب الصغير (قوله عليك الدين الح) افادانه يصح عليك الدين منعليه الدين حتيقة أوحكم كالووهب غريم الميت الدين من الوارث (قولة للتسليط)الصوابان يقال انسلطته (قوله لوقضي دين غيره الح) هذا احدةولين وقدل يجوز كافى القنية (قوله وكيلابالبيسعال) فلوأعطى الوكيل بالبيع الرحم الثمن منماله قضاءعن المشترى عملي أ ان يكون الثمن له كان فاسداوبرجمعلى الاحم (قوله واناسمه عارية) ولولم يقل هدالايصم (قوله كافي اجارة الولو الجية) عبارتها ولواستأجر دارا على عبديعين ثم وهب العيد من المستأجر قبل القبض فاذاقال المستأجر قبات كان افالة (قوله يجب ع لي الوارث الح) أي وبجيبرع لى ألدفع وكذا

الم كتاب المبه

هبة المشغول لانجوز ألافى مسئلة مااذاوهب الابلولاه الصغير كافى الذخيرة قبول الصبي العافل الهبة صحيح الاأذاوهب له مالانف عله وتلعقه مؤنته غان قبوله بأطل ويرد الى الواهب كأفى الذخيرة تمليك الدين مرغير من عليه الدين باطل الااذ اسلطه على قبضه ومنه لورهبت من ابنهاماعلى ابيه لهما فالمعتمد الصحة للتسليط ويتفرع على هذا الاصل لوقضي دين غيره على أن يكون الدين له لم يجز ولوكان وكيلا بالبيع كافى جامع الفصولين وايس منه ما ذا أقر الدائن ان الدين لفلان وان امه معارية فيه فهو صفيح لكونه اخم ارالا تمليكا ويكون للقرله ولاية قبضه كافى البزازية الهبة تكور بجازاعن الاقالة في البيع والاجارة كافي اجارة الولوا لجية لاجبرعلى الصلاة الافي مسائل منها نفقة الزوجة وانشانية العسين الموصي بهما يجبء لى الوارث دفعها الى الموصى له بعد موت الموصى مع انهاصلة الثالثة الشفعة يجب على المشترى تسام العقار الى الشفيع ع انها صلة شرعية ولذا الومات الشفيد عبطات الشفعة كذافى شرح أدب القاضي للصدر أتشهيد من النفقات قلت الرابعة مال الوقف يجب عسلي الناظر تسليمه للوقوف عليهمع انهصالة محضه ان لم يكن في مقابلة عمل والاففيه شائبتها

﴿ كَابِ المداينات ﴾

وفيهمسائل الابراءعن الدين اذاقال الطالب الطاويه لاتعلق لى عليك كأن ابراء عاما كذوله لأحق لى قبله الااذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الأصيل فقال لا تعلق لى عليه لم يبرأ الاصيلوهوالمحتار كمافى القنية الابرا ويرتد بالرد الافى مسائل الاولى اذا ابرأ المحتمال المحة العليه فرده لم يرتد كاذكرناه في شرح الكنزالث نية اذا فال المديون ابرأني فابرأه فرده لايرتد كافى البزازية المالئة اذا ابرأ الطالب الكفيل فوده لم برتد كاذكره في الكفالة وقيل برتدالوا بعة اذا قبله تمرده لم يرتد كاذكره الزبلعي في مسائل شتى من القضاء الابراء لايتوقف على القبول الافي الابرا، في بدل الصرف والسلم كافي البداية عالابراء بعد قضاء الدين معيم لان الساقط بالقضاء المطالبة لااصل الدين فيرجم المدينون عاداه اذاابرأه براءة المقاط واذا ابرأه براءة استيفاء فلارجوع واختلفوا فيمااذا اطلقها كذاف الذخيرة مراابيوع وصرح به ابن وهدان في شرح النظومة من الهبة وعلى هـ ذا لوعلق طلاقها بابرام عن المهرم دفعه لهالايبطل التعلميق فاذأ ابرأته براءة أسقاط وقعورج ععليها وحكى فى المجمع خلافا فى صعة إبراء المحتال المحيل بعد الدوالة فابطله ابويوسف رجه الله بناء على انها نقل الدين وصعهه مجدرجه الله باعلى إنهانقل المطالبة فقطوفى مداينات القنية تبرع بقضاء دين عن أنسان ثم ابرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فللمتبرع ان يرجع عليه بمأ تبرع به انتهى وتقرع على ان الديون تقضى بامثا له الله منهالوهاك الرهن بعد دالابراء من الدين فانه يكون مضمونا

يقال فيمابعده (قوله الاولى اذا ابرأ الح) أى اذالم يكن للحد إدين على المحتال عليه (قوله في باحد الصرف والسلم) لانالابراء عنهن ينقض العقد لانه يوجب فوات القبض المستحق بعقدهما فيتوقف على قبول الالخرا يخلاف الأبراء عن سائر الديون (قوله فانه يكون مضمونا) صوابه لايكون مضمونا الااذ امنعه من الراهن ( أوله بخـ المن هلا كدال الفرق ان الابراء يسقط به الدين اصلا وبالاستيفاء لا يسقط لقيام الموجب الدين ( قوله فانه ) لا يقب للابينة ( قوله و المستر راجع الى القب للابينة ( قوله و جعه ) الضمير المستر راجع الى الحال الابينة الله و المناه المناه

بخلاف هلاكه بدالا يفاءذكره الزبلعي ومنها الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدموت الموكل اله كان قبضه في حما تهود فعه له فانه لا يقبل قوله الاسينة لانه بريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض المين كذافى وكالة الولوالجية هبة الدين كالابراء منه الافي مسائل منها لورهب الحة ال الدين من المحتال عليه رجع به على المحيل ولوابر أم ليرجع ومنها في الكفالة كذاك ومنها تو تفهاعلى القبول على قول بخلاف الابراء ومنها لوشهدا حدها بالابراء والاتجر بالمبة ففيه قولان قبل لا تقبل وبيانه في العشرين من جامع الفصولين الابراء عن الدين فيه معنى التمليك ومعدى الاسقاط فلايصص تعليقه بصر يح الشرط الاول نحوان اديت الى غدا كذافانت برىءمن البافى واذاومتي كالدويصح تعايقه بمعمني الشرط للثماني نعوقوله انت برئمن كذاعلى ان تؤدى الى غدا كذار تمام تفريع من اب الصلح من باب الصلح عن الدين والاول يرتد بالردواشاني لا يتوقف على القبول وبمح الابراء عن المجهول الشاني ولوقال الدائن لمديونيه ابرأت أحدكا لم يصح الثاني ذكره في فقح القدير من خيار العبب ولو ابره الوارث مديون مورثه غيرعالم بموته ثم بان ميتا فيالنظر الى أنه اسقاط يصح وكذا بألنظر الى كونه غلي كالان الوارث لو باع عينا قبل العلم عوث المورث مطهر موته صح كاصر حوابه فهنا بالطريق الاولى ولو وكل المديون بابراء نفسه قالواصح التوكيل نظرا الىجانب الاسقاط ولوظرالى جانب التمايكم يصح كالووكاء بانبياع من نفسه واستشكل بانه عامل منه لنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من بعمل لغيره واجبنا عنه فى شرح الكنزمن باب تفويض الطلاق كل قرض جرنفعا حرام فكره للرتهن سكني المرهونة باذن الراهن كافى الظهيرية وماروى عن الامام انه كان لا يقف في ظهل حدد ارمد يونه فذلك لم يثبت كذا في كراهتها القول للملك فيجهة التمليك فلوكان عليه دينان من جنس واحد فدفع شيئا فالتعين للدآ فع الاادا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحد افادى شيئا وقال هذآمن نصفه فان كان التعيين مفيدا بان كان احدهما حالاأو بهرهن أوكفيل والآ ترلاصنع والاف الدولوادعي المشترى ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للشترى ولوادعى الزوج انالمدفوع منالهر وفالتهدية فالقول له الافي المهيأ للا كل كذافى جامع الفصولين كل دين اجله صاحبه عانه ولزمه تأجيله الافي سبعة الاولى القرض الثانية الثن عندالاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهمافى القنية الرابعة اذامات المذبون المستقرض فاجسل الدائن الوارث الخامسة الشفيدعاذا اخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالافاجله الشترى السادسة بدل الصرف السابعة رأسمال السلم آخر الدينين قضاء للاول عليه الشقرض فباع من مقرضه شيئا بالف مؤجدلة ثم حلت في من صهوعليه دين تفع المقاصة والمقرض أسوة للغرماء كذافى الجامع القرض لايلزم تأجيله الاف وصيدة كا ذكر ومقبيل الربا وفيما اذاكان مجهودا فانه يلزم تأجيله كافى صرف الظهيرية

يرجع (قوله على ان تؤدى الخ )لان ذلك ليس بتعليق إمل تقييد (قوله ليصم للثاني) م وابه الأول (قوله واحبنا عبدالخ) حاصله الالراء عن الدين الماكان مندوبا كانقصدا اوكل فعسل دلك له لعصل له الثواب قصدا وماروى عن الامام الى آخره في الفتح ان هذه الحكاية نقالها الثقات (قوله الاولى القرض) يدتثني منه مالواوضي الايقرض من ماله فلاناالفالىسنة حيث لايطاأب قبل المدةووجه عدم معة تأجيل القرض الهعارية وتأجيلهاغسير لازم (قوله الرابعة الخ)هذه الرابعة عيرالاولى ( قوله الالدسة) فيمارفي السابعة نظرلان قبضهما شرط والتاجيملينافيه (قوله قضاء الرول أى بالمفاصة لان القضاء يتلوالوجوب ( قوله علميه الف قرض الح)عمارة الجامع العتمابي على مانقله المحشى أذا كأن عليه الف قرض شم وجب له على المقرض الف من عن متاع الى سنة ثم مرس

المستقرض فل الاجل فصار قصاصائم مات وعليه ديون الصحة صار المستقرض قاضيادين القرض وفيما المستقرض في الاجل فصار قصاصائم مات وعليه على الرائغ والأكان بالثمن الذي وجب له على القرض وثر اله على سائر الغرما فالفرما والمستقرض على القرض لان المستقرض صار مستوفيا ثن المتاع من المتاع المقرض صارفا في العرما ولا المستوفيا عن الاستيفاء والمقرض صارفا في العرما ولا يمنع الاستيفاء والمقرض صارفا في العرما ولا يمنع الاستيفاء

(قوله وقيمااذاحكم ماليكي الح) عبارة القنية قضى القياضى بلزوم الابحل في القرض بعدما ثبت عشد وبأجيل القرمن معتمدا على قول مالك يمتح ويلزم الأجل (قوله وفيما اذا احال القرض الح) ١٤٥ عبارة الفنية ان يحيل المستقرض

صاحب المال على رجل الى سنة أوسنتين فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى ذلك الوقت ولاسديل للفرض ولالورثته عليه غان مات المحتال عليه يحل ويؤخذ من تركته وبهيظهر كالأم اصنف (قوله لاد مانة انكان الثانى يعرأ قضاءود بانةوان كان عيثاوء - لم عاعليه منالحق لميبرته وعليه افتوى (قوله وله ثلاث الح) أعادم صقالهمة منالزوج ثلاث اخرز يادة على الحوالة تأمل (قولهوان في بده الح) أى فى دوحقيقة بان كان قابضا حالة الاجتماع وان كأنت في منزله تعين احداث قبض لحا (قوله عندقيامه فى داخ) اماءندهلاكه فتكون قيسمته ديناعليه فيكون كبقية الديون تقع فيه المقاصة (قوله كذافي المحيط)عبارته اذااجتمعت بينة الصلخ وبينة البراءة من الدعوى أوبينة البيع وبينة البراءة منالدعوى فبيئة الصلح وبينة البيسع أولى لان البراءة قدتكون بعدالصلخ والبيع وكناب الاجارات (قولة والاجارة عندناالح)

وفيمااذاحكممالكي بلزومه بعد ثبوت اصل الدبن عنده وفيمااذا احال المقرض بهعلى انسان فاحلد المستقرض كذافى مداينات القنية الوكيل بالابراء اذا ابرأو لم يضف الى مو كله لم يصفح كذاف خرانة الفتاوى الابراء العام عنع الدعوى بعق قضاء لاديانة ان كان بحيث لوهم عاله من الحق لم يبرنه كا في شفعة الولوالجية المكن في خزانة الفناوي الفتوى على اله يبرأ قضا وديانة وأنالم يعليه وفي مداينات القنية احالت انسانا على الزوج على ان يؤدى من المهرثم وهبت المهرمن أزوج قبل الدفع لاتصح قال استاذناوله ثلاث حيال حديما شراءشئ ملفوف من روجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معهاعن المهربشي ملفوف قبسل الهبة والشالثة هية المرأة المهر لابن صغير لها قب ل الهية انتهى وفي الاخديرة نظر نذ كره في احكام الدين من الجمع والفرق الدين المؤجل اذاقضاه قبل حلول الاجل يجبر الطااب على تسليمه لأن الاجل حق المدبون فلدان بسقطه هكذاذ كرالزياجي فى الكفالة وهي أبضافي الخيانية والنهاية وقد وقعت حادثة عليه برمشروط تسلمه في بولاق فلقيه الدائن بالصحيد وطلب تسلمه فيهمسقطا عنه مؤنة المول الى بولاق فقتضى مسئلة الدين ان يج برعلى تسليمه بالصعيد ولكن نقل في الفنية قولين فى السام وظاهرهما ترجيح الهلاجير الاللضرورة بأن يقيم المديون بتلك الباسدة وقدا فتدت به في الحادثة المذكورة لانه وأن اسقط عنه مؤنة الحمل الى بولا في فقد لايتد سرله بر بالصعيداذا أقر باندينه لفلان صح وحل على أنه كان وكيلاعنه ولهذا كان حق القبض للقروببرا المديون بالدفء الحابهما كآفي الخهلاصة والبزازية الافي مستسلة هي ما اذا قالت المرأةالهرالاى لىعلى زوجى افلان أولوالدى فأنه لابصح كمافى شرح المنظومة والقنيسة وهو ظاهر لعدم امكان جله على انهاوكيلة في سبب المهر كالايخ في والحيلة في ان المقرلا يصح قبضه ولاابراؤه منه بعداقراره مذكورة فى فن الديل منه وفى وكالة البزاز ية لازوج عليهادين وطلبت النفقة لاتقع المقاصة بدين النفقة بلارضاء الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة اضعف فصاركا ختد لاف الجنس فشابه مااذا كان أحدا القدين جيدا والا خورد يثالا يقع التقاص بلاتراض عندرجل وديعة وللودع عليهدين من جنس الوديعة لم تصرقصاصا بالدين حدى يجتمعا وبعد الاجتماع لاتصيرة صاصامالم يحسدث فيه قبضاوان في يده يكفي الاجتماع بلانجديد قبض وتقم المقاصة وحكم المفصوب عندقيامه فى يدرب الدين كالوديعة ا تتم على اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قد مت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيء عويينة البراءة قدمت بينة البيع كذافى المحيط من بابدعوى الرجلين ﴿ كتاب الاجارات ﴾

ف أيضاح المكرمانى من باب الاستصناع والإجارة عندنا تتوقف على الاجارة فان أجازها الماكة قبل استيفاء المعقود عليه فالاجون له وان كان بعده فلاوان كان بعد قبض البعض فالمكل للماك عندا في يوسف رجد الله وقال محدر حدالله الماضى للغاصب والمستقبل للمالك انتهى الغصب يسقط الاجوزع من المستأجر الاادا امكن اخراج الغاصب بشفاعة أو بعماية كافى التا تارخانية والقنية التمكن من الانتفاع بوجب الاجوالافي مسائل الاولى اذا كانت الاجارة

9 اشباه مثلافاجها (قوله وقال محدال) هذاه والمعتمد (قوله الغصب يسقط الخ) محله اذاغصب في مالوغصب انسان دارا وانغسب في بعضه اسقط بحسابه (قوله الااذا امكن الخ) عانم الانسقط وان لم يخرجه لتقصيره (قوله التمكن من الانتقاع الخ) لكن اغما يوجب الاجر بشرط بن ان يتمكن في المكال الذي أضرب اليه العقد وان يكون في المدة المضاف الها العقد

(قوله الا بعقيقة الانتفاع الح) أى اذا وجد التسليم منجهة الاجارة وان كان التسليم اليه لامنجهتها لا نعجب وان وجد حقيقة الاستيفاء ثم اذافسد ت فان بجهالة ١٤٦ المسمى أو بعد م التسمية يجب اجر المثل بالغاما بلغ

فاسدة فلاتجب الاعقية قالا تتفاع كاف فصول العمادية وظاهرماف الاسعاف اخراج الوقف فتحساج تدفى الفاسدة بالتمكن الثانية اذااستأجردابة الركوب خارج المصرفيسها عنده ولم يركبها فلاا جرله كافي الخانية بخلاف مااذا استأجر هالاركوب في المصر فيسها ولم يركبها الثالثة اذا استأجرتوبا كليوم بذانق فامسكه سنين من غيرليس لم يجب اجرما بعد المدة التي لولسه لتخرق كما فى الخلاصة وتفرع على الثانية انهالوه لمكت فى زمان المساكها عنده يضمنها لاسلام المجب الاحلم يكن مأذونافي امساكها بخلاف مااذا استأجرها الركوب فى المصر فهلسكت بعدامها كها كما في فروق السكر ابدسي الزيادة في الاجرة من المستأجر من غيران يزيدعليه أحد فبان بعدمضي المدةلم تصفخ والحط والزيادة في المسدة جائز وان زيدعلي المستأجرفان كان في الملك لم تقبل مطلقا كم لورخصت وهوشامل لمال اليتم بعمومه وال كأنت العين وقفافان كانت الاجارة فاسدة اجرها الناظر بلاعوض على الاول اذلاحق له الكن الاصل وقوعها محيحة باجرة المثل فاذا ادعى رجل انها بغبن فاحش رجع القاضي الى أهدل البصروالامانة فانأخروا انهاكذلك فدهنها والواحديكفي عندها خلافالمحمدرجه الله كما فى وصايا الخانية وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ولوشهدوا وقت العقد انها باجرة المدل كماف أنفع الوسائل والافان كان اضرارا وتعنقالم تقبل وان كانت لزيادة اجرة المثل فالمختار قبولها فيفسخها المتولى وعضيه القاضي وان امتنع المتولى فدحنها القاضي كاحرره في انفع الوسائل ثميؤ جرهام وزادفان كأنت دارا أوحانوتآ عرضهاعلى المستأجرفان قبلها فهوالآحق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لامن أول المدة وان انكرز يادة اجر المثل وادعى انها اضرار فلابد مناابرهان عليه وانلم يقبلها آجرها المتولى وانكانت أرضافان كانت فارغة عن الزرع فكالدار وانمشغولة لمتصفح اجارتها اغسيرصاحب الزرع لمكن تضم الزيادة من وقتها على المستأجر وأماالز يادة على الستأجر بعدما بنى أوغرسفان كان استأجرها مشاهرة فانها تؤجر لغيره أذافرغ الشهران لم يقبلها والبناء يتملكه الناظر بقيمته مستحق القلع للوقف أويصبرحتي يتخلص بناؤه فانكانت المدةبا قية لم تؤجر لغيره واغاتضم عليه الزيادة كالزيادة وبمازرع وامااذا زاداجرا الثلفي نفسه من غيران بزيد أحد فلامتولى فسيخها وعليه الفتوى ومالم يفديخ كان على المستأجر المسمى كافى الصغرى هذا ماحررته في هذه المسئلة من كالرم مشا يخدار جهم الله اذافسم العقديعد تعميل البدل صعيحا كان العقدر أوفاسدا فلامعمل حبس المبدل حتى يستوفى البدلذكره الزياعي فى البيع الفاسده صرحابان المستأجر حبس العبن حتى يستوفى ماعجله ولا يخالفه مافى آخراجارات الولوالجية لانه قيه ااذا كانت العين في بدا الوجر وماذكره الزيلجي اغاه وفيمااذا كانت في يدالمستأجر وقد صرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصواين الاجارة عقد لازم لاتنفسخ بغير عذرالا اذا وقعت على استهلا لأعين كالاستكتاب فلصاحب الورق فدعفها بلاعذر واصله فى المزارعة لرب البذر الفسخ دون العامل ومن اعذارها المجوزة لفدهخهاالدس على المؤجرولاوفاءله الامن تمنها فله فسخه آضمن بيعها الااذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتهالايصع الاستيجاران تعين عليه الفعل كغسل الميت وحمله عليه )اى لابديلدى الزيادة ودفنه والاجازص استجارة لم ببيان الاجر والمدة آجر الغياصب عمماك نفذت استأجر

وان فسدت بالشرط أو بالشبوع الاصلى أوبجهالة الوقت والمسمى معلوم لم يزد أجرالمل على السمى (قوله فلا أجراه الح) أى لانه يكون ضامنا بهذا الامساك لو تلفت ولايجتمع أجر وضمان بخدالف الاجارة للركوب فى المصر فلا يكون ضامنا بالامساك فعليسه الاجر (قوله أجرمابهد المدالج) لانه لايمكن الانتفاع بعدها والمايجب أجر المحدةالتي لوابس لايتخرق فيها فظهران هذه غ برمسائناة لانه لايجب الاجر الابالتمكن من الانتفاع (قوله لمتفيل مطلقا )أى بعد مضى المدة وقبلها (قوله شامل لمال البتيم الح) سوى في الاسماف بين الوقف وارض اليتيم ( قوله ولوشهدوا وقت العقدالج) واصل عاقبله (قوله والافان كان الخ) أى وان لم يخبر والنها ودمت بغبنفا حش الحالتفصيل الذى ذكره وزيادة التعنت هي التي لا يقبلها الاواحد أوا تبنان وغرماهي التي برغبهاالكل لغاوسعرها (قوله فلا بدمان البرهان

من برهان يشهد على المنكر (قوله لاتفسخ بغير عدرالخ) فانكان العدرظاهر أبان كان ثابتا بالبينة المعتبر الى القضاءوان كان غيرظا هر كالدين الثابت بإقراره بعتاج الى القضاء ليصبر العذر بالقضاء ظاهرا

(قوله ان بين المدة) أى والأجروان لم يبين المدود على قوله ما وهوا لمختار خلافا الامام (قوله استاجر مشعولا الح) أى مسياعاً بعضها فارغ وبعضها مشغول جازفى الفارغ لا المشغول وأما لو استأجر يبتام شغولا جاز ويؤمم بالتفريخ (قوله من المؤجر لم يصح) أى وان تخلل بينهما فالث على الراج ولا فرق بين ان يؤجرها قبل القبض أوبعده ولا تنقص الاجارت (قوله الخدمة لم يجز) ذكر القدورى انه يجوزوفى البزازية يجوزويكره (قوله المتأجر شافالي ) أى لانها وقمت على اتلاف العبين (قوله الى مائتي سنة) أى لانا نعلم انه لا يعيش الى تلك المدة وقيل يجوز وهوا المحييج (قوله الى منافع الدارالي) ما في المصف ذكرة خواهر زاده وذكر الزيلي انه لا يعيش الى تلك المدة وقيل العبن لان المنافع معدومة (قوله فهى عارية) ولا بلزمه ترميمها خواهر زاده وذكر الزيلي انه لا يجوز الا اذا اضاف العقد الى العبن لان المنافع معدومة (قوله فهى عارية) ولا بلزمه ترميمها لان المستعير لا يلزمه شئ (قوله صحيحا جازت) هو الراج والاول نقض الاجارة الثانية عملا يكور الثانية (قوله و يضمنها)

انماوجم الضمان معانة لاضمان ولوالاجارة فاسدة لان الاجارة هذاع عنى الفرض (قوله ان وقت)أى و بين الاجرة (قوله اجارة الشحر الح)أىلانهاعقدتعلى استحقاق العين (قوله للقراءة مطلقا )أىسواءبين المدة أولالان القراءة انكانت طاعة أو معصية كالغنا فالاجارة عليهمالا تجوزوان كأنت مباحة كقراءة الآدب فهذامباح لهقبل الإجارة (قوله لاستيفاء الحدود الح) ذ کر قاضی خان انه ان بین المدة والاجرة صحتفان لم يذكر المدة فسد العقدة عليه أجرالمثل انعل لانه استوفي المنافع بعقد فاسد ( قوله فان كان ثوباالخ) لانه في الثوب وأنخالف ليكنه خلاف الي خيروفي الد ابه خلاف الي شرلان الاجارة فى الدابة لا تجوزمالم يدين المكان وفى الثوب

أرضا لوضع شبكة الصيدجازوكذا استيج ارطريق للمروران بين المدة استأجر مشغولا وفارغا صحف الفارغ فقط اجرها المستأجر من المؤجر لم يصم استأجر نصر الى مسلما الخدمة لم يجز والعديرها جازكا لاستعدار اكتابه اولغناه أولبناه بيعة أوكنيسة استأجره ليصيدله اوليحطتب جازان وقت استأجرتنز وجهالغمزر جلهالم يجزأ ستأجرشاة لارضاع ولده أوجديه لميجز استأجرالى مأئتي سنةلم يجزأ ضافة الاجارة الى منافع الدارجا أزة دفع داره الى آخر ليرمها ولا اجرعليه فهي غارية المستأجرفاسدااذا آجر صيحاجازت وقيل لااستأجر دراهم ليعمل فيها كلشهر بكذافهي فاسدة ولاأجر ويضمنها ولوليزين بهاجازت انوقت ولانجوز اجارة الشعبر والمكرم باجرعلى ان يكون الشمر له وكذا ألمان الغنم وصوفها ولواستأجر الشجر مطلقا قال خوا هرزاده لقائل أن يقول بالجواز وينصرف الى شد الثياب عليما أوالدا بة وبعدمه لان المنفعة المقصودة منها الثمرة دفع غزلاالى حائك لينسجه لهبالنصف فسدت كاستجارالكتاب للقراءة مطلقا يفسدها الشرط كأشتراط طعهام العبدوعلف الدابة وتطيين الداروس متها وتعليق الباب وأدخال جدع فى سقفهاء لى الستاجر لايج وزالاستيجار لاستيفاء الحسدود والقصاص استعان برجل فى السوق ليبيع متاعه فطلب منه اجرا فالعبرة امادتهم وكذالو ادخل رجلاف حانوته لبعه له استأجر شيئالينتفع بهخارج المصرفانتفع بهفى المصرفان كأن ثوباوجب الاجر وان كأن دابة لااستأجر دابة فساقها ولم يركبها فعليه الاجر الالعذربها الاجبراا كاتب اذا اخطأ في البعض فان كان الخطأفي كل ورقة خبيران شاءاخ في واعطاه اجرمتسله وانشاء يركدعليه واخذمنه القيمةوان كادفى البعض فقط اعطاه بحسابهمن المدفى استخدمه بعد جحدها وجب الاجر وقيمته لوهلك حل احد الاجيرين فقط فان كانا شر يكينوجب لهما كله والافلاحامل النصف قصر الثوب المجهودفان قبله فله الاجروالافلا وكذا الصباغ والنساج لايستحق الخياط اجرالتفصيل لاخياطة الصيرفى باجراذاظهرت الزيافة في المكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه دفع المؤجر له المفتاح فلم يقذر على الفتح اصناعةان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والافلا آجرت دارهامن زوجها ثم سكنافها

بعتاج الى بيان الوقت دون المسكن (قوله وجب الاجروقيمته الح) اما الاجر فلان الاجارة لا تنفسخ بالجود وأما القيمة فلانه صارغاص و يضمن فيمنه يوم العقد (قوله جل احد الاجبرين الح) أى لواستا جررجاين الممتاعه فان كانا شريكين فالاجركاء بينهما لان العادة بين الشريكين ان يتقيلا العمل ويعمل أحدها أوكلاها وان لم يكونا شريكين وجب نصف الاجرالحامل لانه استأجرها (قوله فان قبله فله الاجر) أى فان قصره قبل الحود ف له الاجر لان العمل وقع العامل لانه غاصب بالحود وفي الاجرالان العمل وقع العامل الثوب وان قصره بعد المعاملة المنافرة على المنافرة على المنافرة وقع العامل المنافرة والمنافرة والمناف

(قوله مرداني الح) وجه بطملان الماست جراه ليس بعاوم والدلالة اوالاشارة ليس بعمل يستحق به الاجرواماان قال ان دلاتي فلك كذافله اجرالمثل في المسيحة والدلالة المستحد الماسكة الما

فلااجر من داني على كذافله كذا فهوباطل ولااجر لمن دله ان دلاتني على كذا فلك كذا فدله فلهاجر المثل للشي لاجله وفي السير المكبيرقال اميرانسر يةمن دلناعلي موضع كذا فله كذا يصمع يتعين الاجربالدلالة فصب الاجركذافي البزازية وظاهره وجوب المسمى والظاهر وجوب اجر المشل اذلاعقد اجارة هنا وهذا مخصص اسئلة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة المنبادى والسمساروالجباي ونحوها جائز فللحاجسة السكوت في الاجارة رضاء وفبسول قال الراغى لاارضي بالمهي واغياارضي بكذافسكت المالك فرعى لزمته وكذالوقال للساكن اسكن بكذاوالافانثقل فسكن أزمة ماسهى الاجرة للارض كالخراج على المعتمد فاذا استأجرها الزراعة فاصطم الزرع آفة وجب منه المانبل الاصطلام وسقط مابعله ولابلزم المكارى الذهاب معهاولا ارسال غلام معها وانما يلزم الاتجر بتخليته الستأجر ملفر حوض عشرة في عشرة وبسين العمق ففرخسة في خسمة كان لهر بع الاجرلان العشرة في العشرة مائة والخوسة في الخوسة خسة وعشرون فكان له ربع العدل استأجره لحفر قبر فحقره غدفن فيه غيرميت المستأجر فلااجرله بعه لى بكذا والككذآ فباع فله اجرا لمثل متى وجب اجرالملل وجب الوسط منه اكتراها عثلما يتسكارى الناس ان متفاوتالم تصح والاصعت دارى الكهبة اجارة أواجارة هبة فهي اجارة آجرتك بغير شئ فاسدة لاعار ية اجير القصار امين لا يضمن الابالتعدى والقصارعلى الاختلاف في المشترك وعسله عند عدم اشتراط الضمان عليه أما معه فيضمن اتفاقا المستأجر اذابني فيها بلااذن فان بابن فله رفعه وان بترابها فلالاضمان على الحامى والثيابي الابمايض نبه المودع تفسدا جارة الحمال لطعام المعين ببيان المديرة وكنا بشرط الورق على الكانب شرط الجامى ان اجرزمن التعطيل بعطوط عنه صعيح لاان يعظ كذاو تفسد بشرط كون مؤنة الردع لي المستأجر وباشتراط خراجها أوعشرها على المستأجر وبردها مكروبة اجرة حالحنطة القرض على من استأجر والااذا استأجر والمقرض

(قوله فله اجرالمل) ای ولا تحاوزبه ماسهي (قوله فهي اجارة) اي اجارة غير لازمة فيدلك كلفسخها بعدالة مض ولوسكن وجب الاجرووجه كونهاأجارةفي المستلتين اما الاولى فلانه ذكرفي آخركالامه مايغيراوله واوله يحتمل التغيير واما الثانية فلانه نصعلى الاجارة وهني معاوضة والعاوضة لاتعتمل التغييرالي ألتبرع (قوله فاسدة لاعارته) لان العارية لاتنعقد بلفظ الاجارة وفي الخانية لوقال اجرتك هذه الدارشهر ابغير غوص كانت اعارة ولولم يقل شهر الاتكون اعارة (قوله ا حبرا لقصارالخ) اى فااصمان على القصار لان عل الاحمر

منقول ابيه لانه على باذنه واقالم بضمن الاجرلان اجير الوحد لا يضمن ما جنت بداه الا النعالف (قوله على الاختلاف باذن في المشترك الخ) الناخة الناخة الواقع بين الإمام وصاحبه فعند الامام لا يضمن وقالا يضمن الابشي غالب كالحريق والعدو المسال في المسترك الخراج الفراح الناخة الضمان في المسترك ا

(قوله امتنع الإحبرالي) اى اذا صحت الأجارة بجبر فاواستأجره بدره بن ليعمل له يومين ولم يذكر العمل فعمل يوماوا متنع في اليوم الثاني لا يجبر المساحلة المستاجر في اليوم الثاني لا يجبر المساحلة المستاجر بالخيار ثلاثة المام فاجر الاخريال في الرمادة على المولى المستاجر بالخيار ثلاثة المام فاجر الاخريال في المساحد الالتفار في المساحد على المسترى بالخيار الأولى في المساحد على المسترى بالخيار الأنبار اذا باع من غيره يبطل خياره الأولى فعبارة المصدف بلفت ١٤٥ حد الالغيار (قوله ولا تنقض

الاولى)أى بعرد العقد أمالو قبض العين بطلت الاولى (قوله على اجازة لاول )هذافي حق المستاجر أمافي حق الآجرة لا تجوز ولاتنعقدحتي لوانفسعنت الاجارة الاولى وسقط حق المستاجر الاول لايلزم ان يسلم لى الثانى (قوله العاقد لنفسه) فيديد للكالاله لوعقدها اغيره تنفسخ عوته كالوكيلعن المؤجر والولى والوصي والقاضي والمتولى وأماالوكيل بالاستيحاراذامات تبطل لانه توكيل بشراء المافع (قولة فالاحركاه للولى ) هذا محول على ماذا استعل المولى الإجر أوشرط التبجيل والا فاجر مامضي للعثق واجر استقل للعبد (قوله الااذا اخراليتم) البتيم مفعول احرواءا كانالتم ان يفسم الاحارة الواقعة علية لانها للحفظ وبالبلوغ استغنى عن -فظغيره (فولهضمنه)لانه باستخدامه غاصب (قوله اختلفافي كونهاال عمارة البزازية ادعى المستاجرانة ستاجر الارض فارغة وادعى

باذن المستقرض امتنع الاجميرعن العمل فى اليوم الثاني اجمير اجر نزح بيت الخلاء لا يجب على المؤجروا كن يخسير الساكن العيب وكذا اصلاح الميزاب وتطبين السطيح ونحوهم الان المالك لايجمعلى إصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر عليه وكاسمته ورماده لاتفريع البالوعة دالمستأجرع لى المؤجرواجب في مكان الأجارة الصحيح ان الاجارة الاولى إذا انفسخت انفسخت الثانية الاجارةمن المستأجر أومستأجره للؤجر لاتصبح ولاتنقص الاولى النقصان عن اجر المثل في الوقف اذا كان يسير المائز آجرها ثم أجرها من غيره فالثانية موقوفة على اجازة الاول فادردها بطلت وان أجازها فالاجرة له استأجره لعمل سسنة فمفى نصفها بلاعل فله الفسخ تنفع خالاجارة عوت المؤجر العاقد لنفسه الااضرورة كوته فى طريق مكة ولا فاضى فى الطريق ولاسلطان فتبقى الى مكة فيرنع الامر الى القاضى ليفعل الاصلح لليث والورثة فيؤجرهاله ان كان امينا أويدمها بالقيمة فانبره بن المستأجر على قبض الأجرة الاياب ردعليه حصته من الثمن وتقبل البينة هنا بلاخصم لانه بريد الاخذ من عن مافى يده واذا اعتق الاحيرفي الناء المد فيخيرفان فمصفها فلامولي أجرما مضى وان إجازها فالاجر كلمه للولى ولوبلغ اليتميم في ائناع الميكن له فدخ اجارة الوصي الااذا أجر المبتيم اله فسمخها آجرالعبد نفسمه بلاأذن تماعتق نفذت وماعرل في رقه فلولاه وفي عتقه له ولومات فى خدمته قبل عنقه ضمنيه من ضالعبدوا باقه وسرفته عذر للستأجر في قدية هاوكذا اذاكان عله فاسد الاعدم حددة ه ادعى نازل الخان وداخل الجام وساكن المدالاستغلال الغصب لميصدق والاجر واجب اختلف صاحب الطعام واللاحفى مقداره فالقول لصاحبه وباخذالا جربحسابه الاان بكون الاجرمسلماله اختلفافي كونها مشغولة أوفارغة حكم الحال اذااختلف في معتم او فساده افالقول لمدعى المجمة قال الفضلي رجه الله الااذاادعي المؤجر بانها كأنتمشغولة بالزرع وادعى المستأجر المهاكانت فارغة فالقول للؤجر كافي آخر اجارة البزاز ية أجرها المستأجرها كثرهما استأجر لاتطيب الزيادة له وينصد في باالافي مسئلتين أن يؤجره ابخلاف جنسمااستأجر وان يعمل بهاعملا كبناء كافى البزازية اختلف فى الخشب والآجر والغلق والميزاب فالقول لصاحب الدار الافى "بن الموضوع والبياب والاتجروا إص والجذع الموضوع فانه للستأجر والله أعدلم بالصواب ﴿ كَابِ الامانات من الوديعة والعارية وغيرها ﴾

الامانات تنقلب مضوّونة بالموتعن تجهيل الآفى ثلاث الناظر ادامات مجهلا غسلات الوقف والقاضى ادامات مجهلا غسلات الوقف والقاضى ادامات مجهلا أموال المتابي عند من أودعها والسلطان ادا أودع بعض الغنيمة عند الغنازى عمات ولم يبين عند من أودعها هكذافى فتاوى قاضيخان من الوقف وفي الملاصة من الوديعة وذكر هن الثلاثة أحد المتقاوضين اذا مات ولم يبين حال المال

بررعه به كم الحال وقال الفضلي القول قول الوجر مطلق اوبه يظهر مافي المصنف من الخلاف النقل (قوله الموضوع فانه المستأجر) راجع للاربعة قبل في كتاب الامانات في (قوله الناظر اذامات الح) في انفع الوسائل ينبغي النفصيل فيقال ان حصل من عند طلب المستحقين فاخر حتى مات محملا هان المحصل ومات محمود افلاضمان وان لم يكن كذلك ومضى زمان والمال في يده ولم عنعه من ذلك مانع شرعي ضمن اقول ينبغي ان بحرى هذا النفصيل فيماذكر و بعد (قوله احداث فاوضين الح) المحمد المناف المربك يكون ضامنا بالموسين الحيال الشريك يكون ضامنا بالموت عن تم في العنمان غلط المناف المناف الشريك يكون ضامنا بالموت عن تم في العنمان غلط المناف ال

(قوله ذكره فيما) لكن بصيغة المدريض والصواب لذكير الضمير (قوله بغير علم) الصواب بغيرام ولاستحالة تجهيل ما لا يعله وقوله اذامات الصبي الح) وان باغ ممات فكذلك الاان يشهدوا انهاف يده بعد البلوغ والمعدوه كالصبي في ذلك فان كان ما ذونالهما في ذلك عم ما تا قبل البلوغ والاها فه ضمنا و مذايظهر ما في المصنف (قوله مجهلا لمال البدل) قيد بالتجهيل اذلوعلم صياعه الايضمن (قوله فلا تجهيل ان برهن الح) . ١٥٠ في جامع الفشاوى لوقال وار ته ردها في حياته أو تلفت في حياته لم يصدق

الذى فى بد و ولم يذكر للقاضي فصار المستشى بالتلفي في أربعة وزدت عليها وسائل الأولى الوصى اذامات مجهلا فلاضمان عليه كإفى جامع الفصولين الثانية الاب ادامات مجهلامال استهذكره فيماأيضا الثالثة اذامات الوارث مجهلاما أودع عندمور ثه الرابعة اذامات مجهلاا القته الريم فى بيته الخامسة اذامات مجهلا الماوضعه مالكه في بيته بغدير علمه السادسة اذامات الصبي مجهلاا اأودع عنده محجورا وهذه الثلاثفي تلغيص الجامع الكبيرالخلاطي فصار المستثني عشرة وقيد بتجهيل الغلة لان الناظر اذامات بجهلا المال البدل فانه يضعف كافى الخانية ومعنى موته مجهلاان لايمين حال الامانة وكان يعمل ان وار تهلا يعلمافان بينهما وقال في حياته رددتها فلاتج مهيل انبرهن الوارث على مقالته والالميق لوقوله وان كأن يعلم ان وارثه يعلها فلاتجهيل والذاقال فى البزازية والمودع اغايضمن بالتجهيل اذالم يعرف الوارث الوديعة المااذاعرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولمييسين لم يضمن ولوقال الوارث انا علتهاوانكر الطالبان نسرها وقالهي كذاوك ذاوها كتصدق انتهى ومعني ضمانها صيرورتها دينافى تركته وكذالوادعى الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت فائمة يوم مانوكانت معروفة بمهلكت غالقول للطالب فى الصحيح كذافى البزازية تلزم العارية فيمااذااستعار جدارغيره لوضع جذوعه ووضعها ثمباع المعيرا لجدارفان المشترى لايتمكن من رفعها وقبل لا بدمن شرط ذلك وقت البيع كذافى القنية اذا تعدى الامين ثم أزاله لايزول الضمان كالمستعير والمستأجر الافى الوكيل بالبيع اوبالحفظ اوبالاجارة اوبالاستجمار والمضارب والمستبضع والشريك عنانااومفاوضة وألودع ومستعير الرهن وهيفي الفصول الاالاخسيرة فهي في المبسوط الوديعة لاتودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعارولا يرهن والعارية تعارولا تؤجرة يل يودع المستأجر والعارية اذتصح اعارتهما وهي اقوى من الايداع وقيل لا لان الامين لا يسلها الى غير عياله والحاج زت الاعارة لاذن المعبروالمؤجرالاطلان في الانتفاع وهومعدوم في الايداع فان قيل اذا اعار فقداودع قلنا ضمني لاقصدى والرهن كالوديعة لايودع ولايعار ولايؤجر واما الوصى فيملك الابداع والاجارة دون الاعارة كمافى وصايا الخملاصة وكذا المتولى على الوقف الوكيل بقبض الدين بعدة مودع فلاعلك الثلاثة كافئ جامع الفصولين العامل لغيره امانة لااجر له الاالوصي والناظر فيستعقان بقدر اجرةالمثل أذاعملاالا اذاشرط الواقف للناظر شيئاولا يستحقان الابالعمل فلوكان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا اجرللناظر كاف الخانية ومن هنايه لمانه لااجرللناظرفي المسقف اذا احيل عليسه المستحقون ولااجرالوكيل الابااشرط وفى جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة اذاسى له اجراليأتي بهاجاز بخلاف الوكيل بقبض

الاسنة ولو برهن على أحدها تقبل وفي بعض الفتاوى وارثااودعاذا قال ضاعت الوديعة فانكان هذا الوارثفي عياله حتى كان مودعا يصدق والافلا (قوله وكذالوادي الج)اي وكالوارث الطالب في كون القول له واغمالم يعتبر قول الوارث هنا واعتبر فيماقبل لانهافيماقبلكانث معروفة فلما فسرها وكان مطابقا للمهروف صدق وفعايصدق فبدالطالب على انهالم تكن معروفة وادعى الوارث انها كانت معروفة والهعلم بافلا يصدق ولوقال فيدعوى التجهدل لميدين وقت أماوت لايصح ولوقال مات مجهلا أومات منغير بيان يصنح واغالم يصمح فى الاول لان تو البيان وقت الوت لاينفي البيان قبله (قوله وقبل لامد الح)هذاهوالمعتمدونص عليه قاضيفان وغيره فالمشترى المطالبة برفعه لان العارية غيير لازمة الااذاشرطالبائع قرارها وقت الهيم (قوله كالمستعير والمستأجر) أنمالم يبرأعن الضمان لانه بإزالة المعدى

عن العين لم يوجد الرداني صاحبها بخلاف ما استثنى فان يده كبد ما اسكه (قوله والمودع) مقيد بان لا يعزم على العود الى التعذى والافلايم اعن الدين والضمان ولا يصدق في دعوا ما العود الى الوفاق الا ببينة أو تصديق الماك (فوله كوستعير الرهن) كا اذا استمار دا به له به المرحمة الم

(قوله لوجه للكفيل الح) وجهه أن الكفالة ليست عملا (قوله والناظر اذا ادعى الح) ينبغى ان يقد بديان لا يكون الناظر معروفا بالخيانة وتقييد المصنف بالموقوف عليهم يقيد انه اذا ادى دفع ماهو كالاجرة مشل معلوم الفراش والموذن والبواب لا يقبل قوله الاببينة (قوله الافى الوكيل الح) الصواب اسقاط في اعلم انه متى ثبت قبض الوكيل ببينة او تصديق الورثة فالقول قوله فى الدفع بيمينه لانه مودع واذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله فى الجباب الما الضمان على الميت لائة

الضمان عملي المرت لانه حكى امر الاعلك استثنافه بخلاف ماأذا ادعى ألقبض والدفع للوكل حالحياته فأنكرالموكل لانهماك استئنافه فيقبل قوله ويقبل قوله ايضا فى نفى الضمان عن نفسه فلا برجع الغريم غليمه ادهو بالنسبة اليه مودع فلواقام المدين بينة على الدفيع للوكيل قبل واندفعت الورثة (قوله القول للامينالخ) ظاهره ان الوصى والمتولى لايقبل قولهما بلاءبن لكن تقدم للصنف انهيقبل قولهما بلايمين (قولهواوانفق بعضها الخ) ای اوجود الملاف السكل البعض بالأنفاق والبياقى بإلخاط (قوله اوقاف مختلفة الح) اختلافهاباختلاف واقفيها اوباختلاف الموقوف عليه وان اتحمد الواقف ( قوله والوصى اذا خليط الخ) مخالف لمافى جامع الفصولين من عدم ضمانه بخلط ماله بمال اليميم (قوله الااداسقطالي) هويعمومه يشمــل المستعير وماذكره المسنف جعله في القنية

الدين لايصح استيجاره الااذاوقت الهوقتا وفي البزازية لوجع للكفيل اجرالم بصحود كر الزبلعي ان الوديعة باجر مضمونة رفي الصير فية من احكام الوديعة اذا استأجرا لمودع المودع صح بخ الف الراهن اذااستأجر الرتهن كل امين ادعى ايصال الامانة الى مستعقها قبل قوله كآلودعاذا أدعى الردوالوكيل والنباظراذا ادعى الصرف الى الموقوف عليم وسواء كأن فى حياة مستحقها اوبعد موته الافي الوكيل بقيض الدين اذادعي بعدموت الموكل انه قبضه ودفعه فى حياته لم تقبل الأبيانية بخـ لأف الوكيل بقبض الدين والفرق فى الولوالجية القول للامين مع اليمين الااذاكذبه الظاهر فلايقبل قول الوصى فى نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى الامين أذاخلط بعض اموال النساس ببغض اوالامانة بماله فالهضاءن فالمودع اذاخلطها بماله بعيث لايتميز ضمنها ولوانفق بعضها فرده وخلطه بهاضمنها والعامل اذا والانفقراء شيئاوخلط الاموال تم دقعها صمنهالاربابها ولاتجزيه معن الزكاة الاان يامره الفقراء اولا بالاخد ذوالمتولى اذاخلط اموال اوقاف مختلف قيضمن الااذا كأن باذن القاضي والسمسار اذاخلطاموال الناس واثمان ماباعسه ضمن الافي موضع جرت اتعبادة بالاذن بالخلط والوصى اذاخلط مال اليتيم شمنه الافي مسائل لايضمن الامين بالخلط القاضي اذاخلط ماله بمال غييره اومال رجل بمال آخر والمتولى اذاخلط مآل الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو اتلف المتولى مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأو حيلة براءته انفاقه في التعمير او ال يرفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من بأخذه منه فيبرأ ثميرده عليه الامين أذاهلكت الامانة عنده لميضمن الااذاسقط من يدهشئ عليها فهلمكت كذافي الولوالجية وفي البزازية الرقيدي اذا اكتسب واشترى شيئامن كسبه واودعه وهلك عندا اودع فانه يضمنه اكونه مال المولى مع أن العبديد امعتبرة حتى لواودع شيئاوغاب فليس للولى اخد والمأذون له في شيئا كاذنه المانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرجت عنه مسئلتان المودع اذا أذن انسانا في دفع الوديعة الى المودع فدفعها أهم استحقت ببيئة بعسد الهلاك فلاضمان عملى المودع وللستحق تضمين الدافع كافي جامع الفصول بن الثانية جمام مشترك بين اثنين آجركل واحدمنهم حصتمه لرجم آثم اذن احمدهما مستأجره بالعمارة فعمرلارجو عللستاج عملي الشريك السا كمتولوعراحدالشريكين الجام بلااذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذافى اجارة الولوالجية لا يجوز للودع المنع بعدد الطلب الافي مسائل لوكانت سيفا فطلبه ايضرب بهظلما اوكانت كتابافيه أقرار بمال لغيره اوقبض كأفى الخانية المودع اذا ازال التعدى زال الضمان الااذا كأن الايداع موقدا فتعدى بعده ثم ازاله لم برن الضمان كافى جامع الفصولين المودع اذاجح دهاضم ماالااذا هلكت قبل النقل كأف الاجنياس الوديعة امانة الاأذا كانت باجر فضمونة ذكر مالزيلهي وتقدمت للعسيران يستردا لعاريسة متي شاءالافي

حكماللودع (قوله واما المستعبر فلايضمن) لاهوولا اجبره بخدلف الجال لان فعله بعوض فيتقيد بشرط السلامة وحيث كانماذ كره المصنف في الولود الجية فلا يعتبر فلا يعتبر عليه بعنا في القنية (قوله فليس المولى الح) هذا ما لم يعتبر فلا فله الاخدة (قوله فلا فلا المائة الحناء) الكالشيخ من الذن منه (قوله فلا فلا فلا فلا والاجنبي سواء الوديعة على من اخذها على بدماذونه (قوله تضمين الدافع الح) بعنى لانه لم يردعلى من اخذها على بدماذونه (قوله تضمين الدافع الح) بعنى لانه لم يردعلى من اخذها على بدماذونه (قوله تضمين الدافع الح) بعنى لانه لم يردعلى من اخذها على بدماذونه (قوله تضمين الدافع الح) بعنى لانه لم يردعلى من اخذها على بدماذونه (قوله تضمين الدافع الح) بعنى لانه لم يردعلى من اخذها على بدماذونه (قوله تضمين الدافع الحرب المنافقة المناف

(قوله الرجوع لا الردالي) عبارة النبائية له طلب الردوله اجرمث ل خادمه الى ان يفطم الصبي ويه يظهر مافى الصنف من الخلل في النقل (قوله فله اجرالمثل) 107 عبارة الخانية كان للستعير ان لا يدفعه اليه لا نه ضرر بين وعلى المستعير الجو

مسائل لواستعارامة لارضاع ولده وصارلا بإخذالا تديهاله الرجو غلا الردفله اجرالمثل الى الفطام ولورجع فى فرس الفازى قبل المدة فى مكان لا يقدر على الشراء والكراء فله احرالملل وهمافى الخانية وفيمااذا استعار ارضا للزراء وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد مولولم يوقت وتترك باجرالمال مؤنة ردالعارية على المستعير الافي عارية الرهن كافى المسبوط تحليف الامين عنددعوى الرداواله للاك قيدل لنفي التهمة وقيل لانكاره الضمان ولايثبت الردبيمينه حتى لوادى الردعملي الوصى وحلف لم يضمن الوصى كذافى ودبعمة المسبوط لوردالوديعة الىعبدر بهالم يبرأسواه كان يقوم عليها اولاهوا لصديح واختلف الافتاه فيمااذار دها الى بيت ماليكها اوالى من في عيماله ولود فعها المودع الى الوارث بملاامر القياضي ضمن ان كانتمستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا والافلاالاا ذادف علمعضهم ولوقضي المودع بهادين المودع ضمن عدلى الصحيح ولايم أمديون الميتبدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين أدعى الودع دفعها الى ماذون مالسكها وكذباه فالقول له فى براءته الافى وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذباه فان كانت المانة فالقول لهوان كان مضمونا كالغصب والدين لاكافى فتارى قارئ الحداية ومن الثاني مااذا اذن المؤجر للستاجر بالتعمير من الاجرة فلابد من البيان وهي في احكام العمارة من العمادي استاجر بعيرا الي مكه فهوع لي الذهاب دون المجيء ولواستعاربع يرافهوعلم ماكذافي اجارة الولوالجية وفيوكالة البزازية المستبضع لايماك الابضاع والابداع والابضاع المطلقة كالوكالة القرونة بالمشيئة حتى اذا دفع اليمه ثويا وقال اشترلى به ثوباصح كااذا قال اشترلى به اى ثوب شئت وكذلك لود فع اليه بصاعة وامره ان يشترى له تو باصح والبضاعة كالمضاربة الاان المضارب علا المبيع والمستبضع لاالا اداكان فى قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح اونصء لي ذلك انتهى الاعارة كالاجارة تنفسخ عوت احدهما كأفى المنية القول للودع فدعوى الردوا فلاك الااذاقال امرتني بدفعهاالى فلان فدفعتهااليه وكذبه ربهافي الامرفالقول لربها والودع صامن عنداصا بنارجهم الله خلفا لابنابىليلي كذافى آخرالوديعة منالاصل لمحمدر حمه الله المودع أذاقال لاادرى ايكما استودعني وادعاها رجملان وابى ان يعلف احدهما ولا بينة يعطيها لهما نصف بن ويضمن مثلها بينهما لانه اتلف مااستودع بجهله ماترجل وعليه دين وعنده وديعة بغير عينها فعميع ماتركه بيز الغرماء وصاحب الوديعة بالمصص كذاف الاصل ايضا

\* 対い | 差しり

المحبور عليه بالسفه على قوظما الفتى به كالصغير في جيد عا حكامه الافى النكاح والطلاق والعتاق والاستيلاد والتدبير ووجوب الزكاة والجوالة بادات وزوال ولاية أبيد وجده وفي صحة اقراره بالمقو بات وفى الانفاق وفى صحة وصا ياه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ فى هذه وحكمه كالعبد فى الكفارة فلا يكفر الابالصوم حتى لواعتى عن كفارة ظهاره صح ولا يجزيه عنها ويصوم لها وتمامه فى شرح ابن وهبان وأما اقراره فنى التاتار خانية انه صحيح عند أبى حنيفة رجه الله لا عندهما اتملى يعنى ناء على الحجر بالسفه الصبى المحجور عليه وأخلبا فعاله فيضمن ما اتلفه من المال واذا قتل فالدية عدلى عاقلته الافى مسائل لواتلف ما اقترضه و ما فيضمن ما اتلفه من المال واذا قتل فالدية عدلي عاقلته الافى مسائل لواتلف ما اقترضه و ما

المثل من الموضع الذي طلب صاحبه اليآدني الوضع الذى يجدكر اء اوشراء (قوله مؤنةردالماريةالخ) لانه قبضها لنفعة نفسهو كذاءؤنة ردالغصوب عالى الغاصد لان منفعة الردحاصلة له لبراءيه سدلك عن الضمان وكذا مؤنةردالرهنعلى الراهن لأنمنفعة القبيض وأن عادتء لى الراهن والمرتهن جدعا باعتمار قضاء الدين وحصول التوثقة الكنترجع جانب الراهن بحكم الملك (قوله لورد الوديعة الج) لانه لورضي بكونها في يدمن في عياله اود اره المااودع (قوله فلايد من البيان) وجهه اله يدعى وفاء الدين الذى عليه بذاك فلايقبل منه ( قوله فهوعايهما )الفرق بين الاستعارة والاجارة ان الاستعارة تجرى فبها السامحة (قوله والابضاع الطلقة ألح )الظاهران يقول والبضاعية الطلقة ( قولة الااذا كان في قصده الح) الصواب أن يقال الاادا كانفى عبارته ﴿ كَابِ الْحِرِ وَالمَّاذُونَ ﴾ (قوله الاق النكاح الح) فيمم زكاحه وطلاقه ويلزمهمهر المثل لاالمسمى الزائدعليه ولوطاقهاقبل الدخول وجب نصف المامع

(قوله ووجوب الزكاة الخ)ويد فعها اليه فيؤدى بنفسه لكونها عبادة لا بدلها من النية لكن يبعث معه امينا كيلايصرفها اودع في غيروجهها (قوله وزوال ولاية الح) اى عدم ولاية ابه وجده بخلاف الصغير (قوله لواعتى عن كفارة الخ) عبارة غيره لواعتق عيده في ظهاره يسعى اى العيد في مته ولم يجزعن تكاني بره (قوله وا ما اقراره الخ) اى بغيرا لعقويات كالواقر عال أواجارة (قوله ويستثنى من الداعة) أى كونه موذعا (قوله الاذن في الاجارة الخ) أى في اجارة نقسه اذا لم يكل مقيدا بالاجارة من معين (قوله الااذا كان قاصيال عبارة المداية عمالاذن كايثبت الدلالة

بالصريح بثبت بالدلالة کاادارآی عسده سید ويشسترى فسكت يصدير ماذوناله عددناخلافالزفر والشافعي ولافرق بسين ان يسععينا علوكاللولي أوللاجنبي باذنه أو بغمير ادنه بيعاصع عاأوفاسدااه وشمل باطلاقه القامني (قوله كاناولى الاعتراض) اى فى تتمسيم المهرفان اتم الزوجمهر مثلها قبل الدخول والايفرق بينهما وان كاندخل بهافعليه لهامهر مثلها ولايفرق بينهما (قوله ولايلزمها)اىوان صارت مصلحة بعددلك لاتها التزمت المال يغسر عوض ثمان كان الزوج طاقها تطليقه على ذلك فهو علاث رجعتها بخلاف مااذا كأن افظا للعلان وقوع الطلاق باللفظ المريحلا يوجب البينونة الاعند وجو بالبدل (قوله ولا يصريح اقرارالسفيه) اي وان لهجرعليه القاضي عملى قول محسد الذي يرى الخرعلى السفيه وانالم محر عليه القاضي وعند الثاني لايصيرالسفيه محدورا عليمه بالسفهما لم يحدر عليه القياضي (قوله

أودع عنده بلااذن وايه ومااعيراه وماير عمنه بلااذن ويستثني من ابداعه مااذا أودع صبى محجوره ثاله وهي ملك غيرهما فللمالك تضمين الدافع أوالا خذقال في جامع الفصولين وهي من مشكلات ابداع الصي قلت لااشكال لانه انما أيضه نها الصبي للتسايط من ما الكهاوهنالم يوجد كالايخنى الاذن في الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصح الاذن للآبق والمغصوب المحجورولا بينةولا يصير محجورا بهماعلي ألصحيح اذن العبده ولم يعم لايكون اذناالااذاقال بايعواعبدى فائى قدادنت له فى التجارة فبايعوه وهولا يعلم بخـ الاف مااذاقال بابعوا ابني اداقال له آخر نفسك ولم يقل من فلان أو به عثو بي ولم يقل من فلان كان ادْنابا المجارة كأفى المنانية والامر بالشراء كذلك كأفى الولوالجية فلوقال اشتربي ثو باولم يقل من فلان ولا البس كأن اذناوهى ماد ثة الفتوى فليحفظه الاذن بالتجارة لايقب ل التخصيص الااذاكان الآذن مضارباني نوع واحد فاذن اعبدالمضاربة فانديكون مأذونا في ذلك النوع خاصة رقال السرخسي رجه الله الاصمعندي التعميم كافي الظهير ية اذارأى المولى عبده يبيدع ويشترى فمكت كان مأذونا الآاذا كان المولى قاضيا كافي الظهمير ية السفيمة اذازوجت نفسهامن كفءصح فان قصرت عنمهرمثلها كان الولى الاعتراض ولواختلعت من زوجها على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفيه ولا الاشهاد عليه ولود فع الوصى المال الى اليسم بعدبلوغه سفيهاضهنه ولولم بعجرعليه ولوحجر الفاضي على سفيه فاطلقه آخرجازاطلاقه لان الخرايس بقضاء ولا يجوز الثالث تنفيذا لجرالا ولخالفا للغصاف ووقف المحجور عليه بالسفه باطل واختلفوافهااذاوقف باذن القاضى فصححه البلغى وابطلة أبوالقاسم ولايصير السفيه محمور اعليه بالسفه عندالثاني ولابد من حجر القاضي ولابر تفع عندالجر بالرشد ولا بدمن اطلاق القباضي خلافا لمحمد رجه الله فيهما ولاتشترط حضرته أسحمة الحجرعليمه كافى خزانة المفتين ووقعت حادثة حجر القاضي على سفيه ثم ادعى الرشدواد عى خصمه بقاءه على السفه وبرهناف لم ارفع انقلاصر يحا ويذبني تقديم بينة البقاء على السفه لمافي المحيط من الخرااظاهر زوال السفه لان عقله يمنعه عندذ كره في دليك أبي يوسف رجه الله على ان السفيه لاينعجر الابحجر القاضي وقال الزيلعي وغيره في بأب التحالف اذا اختلف الزوجان فى الموقضى لمن برهن فان برهنا فن شهداه مهرا لمثل لم تقبل بينته لانما للا ثبات فك بينة شهدلها الظاهرلم تقبل وهنا بينة زوال السفه شهد لهاالظاهر فلم تقبل الماذون اذالحقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الااذا كأن اجيراني البيدم والشراء كافي اجارة منية المفتي العبد المأذون المديون اذا اوصى به سيده لرجل ثممات ولم يجز الغريم كان ملكا للوصى له اذا كان يخرج من الثلث و بماسكه كاء لكه الوارث والدين في رقبته ولووهبه في حياته فللغريم ابطالها ويبيعه القاضي فافضل من عنه فللواهب كذافى خزانة المفتسين من الوصايا الماذون لايكون ماذونا قبل العلم به الافى مستلة ما اذاقال المولى لاهل السوق با يعوا عمدى ولم يعلم العبد ﴿ كَابِ السَّفَعِنَ ﴾

ولود فع الوصى الح) وان دفع الوصى الح) وان دفع الوصى الح) وان دفع الوصى الى الصبى الغير مفسد وأدن له فى المصال المن يده المعنى الغير مفسد عند ذكر و في دايل أبى بوسف و قوله على أن السيفه متعلق بقوله دايل (قوله الااذا كان اجيرا) أى فيتعلق بكسبه دون رقبته

(قوله فلارجوع للشرى الحي الموال العبارة فلارجوع الشفيع على الماخود منه بالعائق مشريا يعنى بقيمة ما نقص البغاه بعد الفلع بل بالثمن فقط في ظاهر الرواية لان الماخود منه ليس بغارله سواء أخدها بقضاء اورضاء (قوله كالمووب الهائي أى لو تلفت العين الموهوب في المائية والمراف المنه والمائية والمناف المنه والمنه المنه والمنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه والمنه المنه المنه والمنه المنه المنه والمنه المنه المنه

هى بيد على جيم الاحكام الافي ضمان الغرر الجبرفاذ السقد ق المبيع بعد البناء فلارجوع المشترى على الشفيع كالوهوب له والمالك القد بم واستيلاد الاب بخدلاف البايع فرقية المشترى ورضاه بالعيب لا يظهر في حق الشفيع كالاجدل و بردها على البايع لا تسلم المشترى ودلت المسئلة عدلى الفسخ دون القدول قال الاسبيجابي والفدول اصح والا بطلت به المعلوم لا يؤخر للوهوم فلوقط عيني رجاين فضرأ حده مااقتص له وللا خونصف الدية ولوحضر الحد الشفيعين تضى له بكلها كذا في جنايات شرح المجمع باع مافى اجازة الغيروهوشفيه ها احد الشفيعين تضى له بكلها كذا في جنايات شرح المجمع باع مافى اجازة الغيروهوشفيه ها فان اجاز البيسع اخذها بالشفعة و والا بطلت الاجازة ان ردها كذا في الولوالجيسة الاب اذا الشفيع ملازقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا تحد بما والوصى كالاب اذا كانت دار الفترى على جواز به عمد و رمكة ووجوب الشفعة فيما يصح الطلب من الشفيع له صحيع مطلق اسمع بالبيع في طريق مكة يطلب طاب الواثبة ثم يشهد ان قدروالاو كل أو كتب كابا وارسله والا بطلت تسليم الجارم عالشر بك صحيح حتى لوسلم الشريك في أخذا لجارسلام الشفيد على والا بطلت تسليم الجارم عالشر بك صحيح حتى لوسلم الشريك في أخذا لجارسلام الشفيد على والا بطلت تسليم الجارم عالشر بك صحيح حتى لوسلم الشريك في أخذا لجارسلام الشفيد على والا بطلت تسليم الجارم عالشر بك صحيح حتى لوسلم الشريك في أخذا لجارسلام الشفيد على والا بطلت تسليم الجارم عالشر بك صحيح حتى لوسلم الشريك في أخذا لجارسلام الشفيد على والا بطلت تسليم الجارم عالشر بالم صحيح حتى لوسلم الشريك في المناول بسلم المسلم الشريق مكان بالما الشريك في المناول بالمارك تسلم الشريك في المناول بالمارك الشريك في المناول بالمارك الشريك في المناول بالمارك الشريك في المارك المارك الشريك في المارك المارك المارك الشريك المارك المارك الشريك المارك المارك الشريك المارك المارك المارك المارك المارك المارك الشريك المارك ال

لایثبت آله الاجل وقال الاسبیجایی الاصح التحول لان البیع لوانفسخ ابطات وجوده واجیب بان الشفعة المالم كونه فسط المالم كونه فسط وهو زوال ملك البایع وجوبها قدوجد انتقن البیع بین الیاب و والمشتری فی حق الاضافة الیاب المستری لتعدرا نفساخ والمستری لتعدرا نفساخ البیع فی نفسه لان الشفعة البیع فی نفسه لان الشفعة البیع فی نفسه لان الشفعة بناء علیه فلا بد من وجود اصله بناء علیه فلا بد من وجود اصله

لصحة الحكم مها (قوله فالوقط معيني الح) الصواب فقا ( قوله قضى له بكلها ) لان حقه ما بت بيق بن وحق الغائب على موهوم عساه لا يطلب ( قوله كذا في الولوا لجية و المراجز البيدع ولكن طلب الشيفة بطلت الاجارة لانه لا يحقة الطلب الإجد بطلان الاجارة وبه يتضح على المصنف ( قوله الاب اذا اشترى الح) ومتى اخذ يقول اشتريت فاخذت بالشفعة و الوصى كالاب في ذلك الحكم هذا على قول من يقول يماك الوصى شمراه مال اليتم وعلى قول من يقول لا يحلك له الشفعة ايضا الحكن يقول اشتريت فاخذالوصى منه بالشفعة ويسلم الممن المه تم هويسام الشمن الى الوصى ( قوله اذا كانت دارا الح) وهذا بخلاف ما لواشترى دارين احداها منه بالشام والاحرى بالمراقي وشفيعهما واحد باخذها او يتركهما لا نفي الصفقة على المشترى مع شعول السب لهما ( قوله وحوب الشفعة فيما) مبنى على القول بان ارضها علوك لا ان يجرد البناء فيما يوجب الشفعة وقد اختلفت الفتوى في هذه وحوب الشفعة فيما الطاب من الوكيل المنازي المادان الشارى وقيض فيماء الشفعة وارادان يطلب الشفعة فله الطلب من الوكيل واما بعده فلا واما تسلم الشقعة من الوكيل فصحيح مطلقاسواء كانت الدار في فله الطلب من الوكيل ونيل الماريك واما بعده فلا واما تسلم الشقعة من الوكيل فصحيح مطلقاسواء كانت الدار في فله الطلب من الوكيل قبل الماريك واما بعده فلا واما تسلم الشعم بالميسع وان لم يكن فه حق الاخذ في فله الطاب عشريك وجرو فطلب الشريك وسكت الجارث مسلم الشريك فلا شفعة المار ترك فلاسف عقوا بالمواث بقوله سلام الشفيسع الح) أى على المختار

(قوله وقيه نظر) وجهه ان الشترى أذا بني في الدار المشفوعة كان للشفيع ان يتقض البنساو ياخذ الدارولا يعطيه مازاد (قوله فامتنعفاخ الح) أى لوكان له شفعة عندسلطان فامتنع القياضي من احضاره فهوعلى شفعته لان هذاء لدرولوكانت شفعته عند القياضي بقدمه الى السلطان (قوله تعلين ابطالها الح) فلوقال سلت اليك الشيفة ان كنت اشتريته لنفسك فاذا اشترا ولغيره فله الشفعة لانه اسقاط محض (قوله له معيمينه) مخالف لما في الدرران ا نقول قول الشفيع بيمينه انه طلب حين علم والبينة بينة المشترى (قوله نفي العلم)أى اذا انكر طلب المواثبة أمااذا المكرطاب النقرير فيحلف على البتات لاحاطة العلم به ( قوله بلايمين الح )لانه لواقر الاب بما ادعى الشفيع لا يصح اقر ارم عَلَى الصغير ( قوله هبة بعض الخ)أى لان همة شيءن الثمن قبل القبيض حط والحطيان قي باصل العقد وأما بعداً لقبض فتمليك مبتد اوقيد بهسية البعض لان هبة كل الثمن لا تظهر في حق الشفيع مطلقا (قوله حط الوكيل الحي أي حط الوكيل بعض الثمن لا يظهر في حق الشفيع لانه لا يلتحق باصل العقد بل هوه بقمبتدأة من الوكيل و م الم و مدايض مثل المحطوط الاسم

على المشترى لا يبطلها هو المختار الابراء العام من الشفر عربيطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة انلم يعلم بهااداصبغ المشترى البناء فجاء الشفياع فهوعنير انشاء اعطاه مازاد الصبغ وان شاء ترك كذافي الولوالمية وفيه نظر أخرالشفي عالجار الطلب الكون القياضي لايراهافهو معذور وكذا لوطلب من القاضي أحضاره فامتنع فاخر اليهودي اذاسه ع بالبيسع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عدرا تعليق ابطالها بالشرط جائرا نكر الشترى طلب الشفية عدين علم فالقول لهمع يمينه على نفي العلم ادعى الشقيم على المشترى انداحتال لابطا لهمآ يحسلف فان احداهاعشرون وثانيها نكل فسله الشفعة وفىمنظومة ابن وهبان خسلافه اشترى الاب لاينه الصغير ثم اختلف مع الشفيسم في مقدار الثمن فالقول قول الاببلاء من همة بعض الثمن تظهر في حق الشفيسع الآ اذا كانت بعد القبض حط الوكيل بالبيد علايلته ق ف الايظهر في حق الشفيد عله دعوى في رقبة الدار وشفعة فيهايقول هذه الدارد ارى واناادعيمافان وصلت الى والاف تأعيلي شفعتي الضمان باعتبار ترك فيها استولى الشفيدع عليها بلاقضاءفان اعتمدةول عالملايكون ظالماوألا كانظالماوفي جنايات الملتقط وعن أبى حنيفة رجه الله اشياء على عدد الرؤس العقدل والشفعة واجرة القسام والطر يقاذا اختلفوافيه انتهى ﴿ كَابِ القسمة ﴾

الغرامات أذا كانش لفظ الاملاك فالقدمة على قدر الملك وأن كانت لمفظ الأنفس فهي على عدد الرؤس وفرع عليها الولوالجي في القدمة ما اذاغرم السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذاوهي في كفالة التاتارخانية وفي فتاوى قارئ الهداية اداخيف الغرق فاتفقواعلي القاء بعض الامتعمة منهافا لقوفا الغرم بعدد الرؤس لانها فظ الانفس انتهم القسمة الفاسدة لاتفيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاسدة يجوزبناه المسجدف الطريق

فيذ بني أن يطلب كذاك - تى لوطلب واحد بعضها بطات عند يحد ( فوله واجرة القسام) أى عند دالامام وعندها على قدر الانصباء لان هدة المؤنة لقتهم بسبب الملك فيتقدر بقدره وله انعل القسام يحصل بتمييزالا نصماه وصاحب القليل والكثير فيمسواء مهذا فى غير المكيل أما فيه فعلى قدر الانصب الفاقا كالواستأجرع لى قسمة طعام بينهم مكايلة فالاجر بالكيل والنقل على قدر الانصبا ( قوله والطريق الخ) لم يرد الطريق العام لانه غير علوك واغالا رادمايكون في سكة غير نافذة ومثل الطريق ساحة الدار فمذوريت كذوى يورفى الساحة وكذلك ألضيافة التى جرت الممادة بهمافى الاوقاف تقسم على عمدد الرؤس لاعلى قدر الوظايف (قوله فاتفقوا على القياء الخ) فاذا فريتفقو الايكون كذاك ولا شئ على الفيائب الذي له مال فيهما ولم ياذت بالالقاءم هذام فيدعا اذا فصدحفظ الانفس خاصة فلوقصد حفظ الامتعة فقط بأن كان الموضع لا يخشى منه على الانفس وتتلف فيه الامتعة فهي على قسدرالامو الكالانفس واذاخشي عليهما فالقوابعدالاتفاق لحفظهما فهي عسلي قدرها فن كان غائب الرواد بالالف عادا وقع ذلك اعتبر ما له لا نفسه ومن كان حاصر اعله اعتبر ما له و نفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبرنفسه (قوله لاتفيدا بالك بالقيض) اصواب دنب لا كاف الفنية والمبزازية

(قوله العقل) هذامقيدي اذا كان وجوب الدية باعتمار مكنة المسلكوأماأذا كان باعتبار مكنةالتدبركالو وجد قتيل في محلة تنسب الى ثلاث قبائل مشلا تـ لاتون وثالثها أر بعـون قسمت بينهم اثلاثالان هذا المفظ وهمسواء منغمير اعترار قلتهم وكثرتهم حيث كانوا فىالاختطاط سواء (قُولُه والشفعة الح) لان سبها اتصال الملك وقامله كمكثيره وكلمن الشفعاء مستمق لجيستم ألمشفوع والقسمة بينهسم للزاحسة

(قوله الشترك اذاانه دم الح) يستنى المشترك بين المتياسين اذا أواد وصى احدها البناء وامتنع وصى الآخو فانه بجبر ومثله المشترك بين وقفين فارادا حد الناظرين المعارة وأبى الآخر بجبر على التعمير من مال الموقف (قوله والابنى الح) أى وان لم يحتم ل القسمة الكن اذا بقى منحه شئ وأما اذا لم يبق منه شئ وصار صحر اء لا يجبر والحرث اذا كان بين شريكين فابى احدها ان يسقيه يجبر وقبل لا واسكن يقال له اسقه وأنفق ثم ارجع في حصته بنصف ما انفق و وقبل لا واسكن يقال له اسقه وأنفق ثم ارجع في حصته من البناء بالاذن كذاك لانه مستعير لمصته ولله يرالرجوع وقد شاه واذا بني الشربك باذن شريكه الشركة برجع بعصسته عليه (قوله وان تاذى جاره الح) و المفتى به انه ان كان ضررا بينا يمنع والا فلا (قوله ونفذ وا الوصية

الخ) أى إذا كانت الوصية

بالف مرسادلان حقهفي

المالية لاالمين كالغريم

وأمالوظهرموصيله بالثلث

أووارث ليس لحم ذلك يسل تنقض القسمة الان حقهما

متعلق بعبز التركة الااذا

رضي الوارنة والوصي له

مذلك (قوله اما بقضاء

القاضي الح) اذا كانت

بقضاءالقاضي ثمظهروارث

أوموصي له فسلا تنقضادا

عزل الوارث نصيبه

(قوله كتاب الاكراه)

الاكراء نوعان بوعيد

قيسدأوحيس فيظهرني

الاقوال كالبدع والاجارة

وإلاقرار فلاتصحمنه لافي

الافعال فلوا كروبدلك على ان يطرح ماله في الثار أوفي

الماءأ وعلى ان يدفعماله الى

فلان لايكون مكرها والنوع

الثاني بوعيدة تراأوقطع

عضو يظهر في الاقوال

الهام ان كان واسع الايضر و كذالا هل الحالة الذيد خلواشيا ، ن الطريق في دورهم أنّ لم يصر وله بناء ظلة في هوا ، طريق ان لم يضر اسكن ان خوصم قبل البناء منع منه وبعد ، هذا الشرك اذا انهدم فا بي احدها العمارة فان احتمل القسمة لا جبروة سم والا بني ثم أجره ليرج حبى احدها بغير اذن الا تحر فطام و فع بنائه قسم فان وقع في نصيب البناني فيها والاهدم له التصرف في ملكه وان تاذى جاره في ظاهر الروابة في ان يجعل تنور اوجها ما والايضمن ما تنف به تنتقض القسمة بظهور دين او وصية الااذا قضى الورثة الدين و ففذ واللوصية ولا بدمن من رضاء الموصى له بالملث وهذا اذا كانت بالتراضى أما بقضاء القاضى لا تنتقض بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصى له

﴿ كَابِ الْا كِرَامِ ﴾

به عالمكرويخالف البيد عالفاسد في أربع يجوز بالاجازة بخلاف الفساسدوية قض تعرف المشترى منه وتعتبر القيمة وقت الاعتباق دون القيض واللمن والمشمن المنفى يداسكره مهندر في يدغيره كذافي المجتبى أمر السلطان اكراه وان لم يتوعده وأمر غيره لا الاان يعلم بدلالة الحال انه لولم يمتثل أمره يقة له أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه كلف منية المفتى اجرى السكفر على لمانه يوعيد - بس أوقيد كفرو بانت امر أنه اكره بالفتل على الفعل على المنافق المرافق المرافق المرافق والمنت المرافق والمنافق والمرافق والمنافق والمنافق

﴿ كَابِ الْعُصِي ﴾

المغصوب منسعضير بين تضمين الفاصب وغاصب الفاصب الافي الوقف المفصوب الداغصب و وقيمته الكروكات الثاني المدافي وقف المانية الماني

والافعال جيعا (قوله اكره على هانت وادعى الله كان بادنها واندر الوارث فالقول الزوج لذا في القنية من هدم حائط ا بالقتل على القطع الح) يعنى لواكر معلى قطع بدا نسان بالقتل لا ينبغي ان يفه ل ذلك لان لطرف غيره المؤمن من الحرمة مثل ما لنفسه ولواكر معملى فتل انسان بالقتل فالفود على الاسمى في قوط ما واوجب الثماني الدية على الاسمى فقط وقال زفر القود على المأمور ويحرم الاسمى عن الميراث دون المأمور (قوله الااذا اكره على الذوكيل به الح) هذا هو القياس والاستحسان الوقوع

(قوله المفصو بمنه الح) والمالك ان يضمن القاصب وغاصب الفاصب كل واحد من مانصف قيسمة المفصوب وإذا إختان تضمين احداث في براءة الا خرعن المنهان لوتوى عند الذي اختار مزوا بتيان

( توله يضمن نقصانم الخ) وان شاء ضمنه فيهمة الحائط والنقض الضاء ن وطريق تقويم النقصان ان تقوم الدارمة حيط انما وتقوم بدون هذا المائط فيضمن فضلما بينهما (قوله لا تلحق الاتلاف الح) الافيم الواجاز المالك نصدق الماتيقط باللقطة ولو بعد اللاف الققير لها فلاتتوقف على قيامها في يد الفق يرو تاء في الاجازة ٧٥٧ الافعال التي هي غيرا تلاف على

الصيح فسلوغمت شأ وقبيضه فاجاز المالك فبضه بردعن الضمان ولو ا تتفعيه فاحر وبالمفظلا ديراً عن الضمان مالم مفظوكذا الواددع مال الغمرأورد المغصو بعلى احنى فاجاز المالات ( فوله على سيده ) صوابه على الآمر (قولة وكذا لوطين)فيجامسع النصولين ومنهاجعليره ف دورق ور بط الحار فساقهرجل عيطمه بمرأ (قوله الساقط في الطريق الح) يعنى بلااذن ربه فتلفت الدابة برئ (قوله قوهة الطريق الخ) في جامع القصواين فوهة الارض ( قوله وسقى أرضه الح) أى لوسق رب الارض بلا أم الزارع فالمارج إعسالانه المهامة أفالسوا والتربية صار مستعيتا بكل من قامبه ( قوله فوقع فيهاانسانا )صوابه انسان (قوله العقارلايطمن الحا اخره)قال المكال الفتوي فحضان العقارفي ثلاثة العقار الموتوف وعقارا اليشيم وعقار المعدلار ستغلال وعدمضان العقار قوطما يوطل الاعسداد (قوله ويستني من مال البنيم الخ) والمعتمدان دار المنه كالوقف فلااستفهاء

غديره فانه ضمر نقه مانهاولايؤم بعمارتها الافي مائط السعد كافي كراهية الخانية الاجازة لا تطحى الا تلاف فلوا تلف مال غيره تعديا ففال المالك اجزت أورضت أوامضيت لم ببرأمن العنمان كذافي دعوى الميزاز يةالآس لايضمر بالاس الافي خسة الاولى اذاكان الآمى سلطانا الثانية اذاكان مولى للأمور الثالثة ذذا كان الأمور عبد الغير كامره عبد الغير بالاباق أوبنتل نفسه فان الآحريضهن الااذاامر وباتلاف مال ميده فلاضمان على الأحمر بخسلاف مال غيرسيده فان الضمان الذي يفرمه المولى يرجع به على سيد مالرابعة أذا كان المأمورصييا كااذا أمرصبيا باللاف مال الغيرفا تلفه ضمن الصبي ويرجع به على الاحمر الخامسة اذا اص معفر باب في عائط الغمير ففرقا لضمان على الحافروير جعبه على الآس وتمامه في جامع الفصولين لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولا ية الافي مسئلة في السراجية يجوز ألوادوالوالد الشراء ونمال المريض ماعتساج اليع بغير اذنه الثانية اذا انفق المودع عملى أبوى المودع بغميراذنه وكادف مكان لاعكن استطلاع رأى الفياضي لميضمن استحسانا الثالثة اذامات بعض الرفقة في السفر فباعوا قداشه وعدته وجهز وه بثمنه وردوا البقية الى الورثة أواغي عليه فانفقو أعليه من ماله لم يضمنوا استعساناوهي واذعة امعاب مجدرجه الله ذكره الزيلعي في آخر النفقات ومن هذا النوع المسائل الاستحسانية ذبع شاة تصاب شدهالم يضمن ذبح اضعية غيره بلااذنه في المام يضمن اطلقه في الاصل وقيده بعضهم عااذا اضعمهالاذبع وكذالووضع قدراعلى كالزن فيمد ووضع المعاب فاوقسدغسيره وطبخهوكذا لوطحر براجعله في دورق وربط الممارفساقه وكذا أوجل حله الساقط فيطريق فتاف وكذالواعانه فى رفع الجرة فانكسرت وكذا لوفتح فوهـة الطريق فسقاها حين سدهاصا حبما ومنمااح امرفيقه لاغبا ندوستي أرضه بعديذرا لزارع وليس منهاسطخ الشاة بعد تعليقها التقاوت والكل من كتاب الرضي من جامع الفصولين المساشر ضامن وأن لم يتعمدوا لتسبب لاالااذا كان متعمد افلور مي سهما من ملكه فاصاب انسانا صمنه ولوحفر بترافى ملكه فوقع فيهاانسان لم يضمنه وفي غيير ملكه يضمنه ولوأرضعت الكبيرة الصفيرة لم تضمن نصف مهز الصغيرة الابتعمد الافساديا ن تعلى بالسكاح وان يكون الارضاع مفسداله وآن يكون الغيرحاجة والجهل عندنام عثبر لدفع الفساد كافى ارضاع الهداية العقار لأيضمن الافى مسائل اذا جده الودع واذاباعه الغاصب وسلمه واذار جع الشاهديه بعد القضاء كمافى جامع الفصولين مناذم الغصب لانضمن الافى ثلاث مال اليتيم ومآل الوقف والمعمدللاستغلال منافع المعد الاستغلال مضمونة الااداسكن بتاو يل ملاث أوعقد كبيت سكنه احدا اشريكين فى الملك أم الوقف اذا سكنه أحدها بالغلبة بدون اذن الآخرسواء كان موقوفاللسكني أوللاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت امهمع زوجها فىداره بلااجر ايس لهـماذلك ولا اجرعليهما كذافى وصايا القنية لاتصير الدار معدة له باجارتها الاسترمعدة اذابناها لذلك أواشتر اهالة وباعداد البائع لا تصيرمعدة في (قوله منافع المعد الاستغلال الخ) أى اذا علم المستعمل بكونها معدة للاستغلال وليكن مشهورا بالغصب وعوت رب الدائ

( قوله فعلى المستأجران في الفاصب ويردَما أخذه لجهة الوقف يعنى اذا كان اجرالا الله اقل من المسمى وجب المسمى وأما لوكان اجرالال اكثر من المسمى ١٥٨ وجب اجرالال ويدفعه لجهة الوقف (قوله ولا يلزم الغاصب الح)

حتى المشدتري الغاصب إذا أجرمامنا فعه مضمونة من مال وقف أويتهم أومعد للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لااجر المثل ولايلزم الغاصب اجر المثل اغما يردما قبضه من الستاجر السكني بتأويل فقسد كسكني المرتهن لواستأجرها سسنة باجرمعلوم فسكنها سنتين ودفع اجرتهما ليسله الاسترداد والتخريج على الاصول بقتضي ان لهذلك أن لم تـكن معدة لـكونه دفع ماليس بواجب فيسترده الااذآد فععلى وجه الهبة فاستملكه الموجر آجر الفضولى دارا موقوفة وقبض الاجرخر جالمستاجرعن العهدة اذا كأن ذلك اجرالل وبرده الى الوقف اجرها الغاصب ورداجرتها الى المالك تطيب له لان أخد الاجرة أجاز واللحم قيمي قال للغاصب ضفع بها فان هلمكت قبل التضعية شمنها وان بعمده لا الآجر قيمي وكذا الفعم امر وان ينظر آلى خابيته فنظر اليها فسال الدم فيها من انف ه صمن تقصان الخل الخشب اذا كسره الغاصب فاحشالا بملكه ولوكسره الموهوب لهلم ينقطع الرجوع عثرف زق انسان وضعمه في الطريق ضمنه الااذاوضعه بغسرضرورة الاتمرالاضمان عليمه بالامر الافى ثلاثمااذا كان الآمر سلطانا اومولى المامورأ وكان المأمور عبدالغيره بالمداف مال غيره فاتلفه كان الضمان على العبدويرجع به على آمر، و كافى جامع الفصولين وزدت را بعا مااذاأم الابابه كمفي الفنية لايجوز دخول بيت انسان الاباذنه الآفي الغزو كافي منية المفثي وفيمااذا مقط ثوبه فى بيت غيره وخاف لواعله أخذه كافى الوديعة حفر قبر افد فن فيه آخر ميتا فهوعلى ثلاثة أوجه فانكان في أرض بماوكة للحافر فلامالك النبش عليمه واخراجه وله التسوية والزرع فوقها وان كانفى أرض مباحة ضمرا لحافر قيمة حفره عن دفن فيه وان كان في أرض مو قوفة لا يكرمان كأن في الارض سعة لان الحافر لا يدرى باى أرض يموت هكذا ذكر الفروع الثلاثة في الواقعات المسامية من الوقف وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن فيمة المفرويحه لسكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض ملوكة فللمالك الخياروني مباحة فله تضمين قيمة المفر

﴿ كتاب الصيد والذبائع والاضحية ﴾

الصيدمباح الاللتلهى أوحوفة كذافى البزازية وعلى هذافاتخاذه حرفة كصيبادى السمات وامواسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستبلاء على المباح وناقل بالبيع والهبة ونحوها وخلافة كملك الوارث فالاول شرطه خلوالمحل عن الملك فلواستولى على حطب جعه غيرة من الفازة لم علك ولا يحل للقلس ما يحده بلا تعريف ولو أرسل انسان ملكه وقال من أخذه فهوله لا يملك بالاستبلاء فلصاحبه أخذه بعده حتى تشور الرمان الملقاة في المطريق المن المختار انه علك قشور الرمان ولوالتي يهيمة ميتة في احرب وسلحه او أخذ جلدها فله السكه اخذه فاود بغه رداه ما زاد الدباغ ان كان باله قيمة والاستبلاء قسمان حقيقي وحكمى فالاول بوضع البدوالة في ما تواند من السبكة للصيد ماكما تعقل بحلاف ما أذا نصب العفاف واذا نصب المسلم المناف المنا

هذا قول المنقدمين أماعلى رأى المتأخرين ونتضمين منافع الوقف ومال البتيم والمدللاستفلال بالغصب فيديني اذا كان ماقبضه الفاصب اقل من اجرا الله ان يكل اجر المثل (قوله قال الفياصب الخ) أى أن قوله فتحبها لايستلزم خروج بده عن الضمان الى الامانة فقبل التضعية لابخرج عن ضمان الغصب ( تولهضمن نقصان اللل)اي بضمن القصان مابين طهارته ونحاسته وقيل بضمن أنكار بغير الاذن والافلا ( قوله وفيما إذا سقطالح)مثله مالوأخذمن رجل شباوهرب بهدتي دخل داره فله أن يدخل معه لاخده مركاب الصيد والدباع والاضعية (قولەآرىر 🗷 )ھذامىنى على خلاف الصديح الجيم الواع الاكتساب على السواء في الاباحة فافرعه المصنف عليه لمُنْ حر . قاتخاذ ه له له سهولان عبارة البزارى مجولة على كراعة إلتنزيه على خلاف المحج ﴿ قُولُهُ وَاسْبِأَبِ الْمُلْكُ الْحُ ليزاد احياء الوات ( توله للقلس) هوعامي وهوالذي فشش

المزابل (قوله وادانصب

الفسطاط الح)لا ظهر بينه

( قوله ولونصم اله الح) عبارة

غبر واذاقصد بنصب الفسطاط

ونين نصب الشبكة للعفاف فرق

إلاصطياد ملكه وان لم يفصد فلا المستفيد المستفيد المنطقة المنط

(قوله لا تحل دبيعة المجبرى الج) هذه من الفنية بساها على مذهب الاعتزال ولم يتنبه له المصنف و من ادصاحب الفنية بالمجبرة المعالم المعالمة وعبارته اوعن الدعلى تعلى دبيعة المجبرة ان كان آباؤهم مجبرة فانهم كاهل الذمة وان كان آباؤهم من اهل العدل المخللانه م بمنزلة المرتدين (قوله والالا) أى لم بحل المظروف بل الظرف (قوله وان وجد فيه ادرة الح) هذا اذا اصطادها ولواشتراها فهى للبائع (قوله اذا كان غنيا) صوابه ٩٥١ لاان كان غنيا (قوله ذبح القدوم) أى ان كان

قه والا تحذالا ان به ق جره له و آما الشانى فشرطه وجود المائ في الحل ف الا بحور بيسع ضربة القانص والغائص لعدم الملك لا تحل ف بعدة الجبرى ان كان أبوه سنيا وان كان جبريا حلت سمكة في سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حلا والا لالا نها مستقدرة وان وجد فيها درة ملكها حلالا وان وجد خانا أودينا وامضر فها لا لا لا نها مسكة في الماء النجس ف كبرت فيه لا باس با كلها عمدا اذا كان غنيا عند نا ارسلت السمكة في الماء النجس ف كبرت فيه لا باس با كلها لا عال وعدل اكلها أذا كانت مجروحة طافيه اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها كذلك في الماء الشبكة في الماء وقبضها كذلك في الماء تما المبتاعة المبتاعة الماء و والشدودة المشترى فان كانت المبتلعة هي المسدودة فهما المشترى قبضها أولاذ بح لقد وم الاميرا ولواحد من العظماء بحرم ولوذكر الشائد على والضيف لا النثر على الاميرا ولواحد من العظماء بحرم ولوذكر من الحي كميتة الامن مذبوح قبل موته في ل اكله من الماكول كافي منية المفتى من الحي كميتة الامن مذبوح قبل موته في ل اكله من الماكول كافي منية المفتى السيات كافيه من المناز والنجند من الغشرة عام والدينة والموتد الموتد الموتد في الماء المناز مان احتمال الشيات كافيه من المناز والنجاحة كيد النبار مان احتمال الشيات كافيه من المنازة والنجند من الغشرة والموتد المقال المناز مان المناز مان احتمال الشيات كافيه من المنازة والنجند من الغشرة والفيد من المناز مان احتمال الشيات كافيه من المنازة والنجند من الغشرة والمؤلفة والمناز مان المناز مان المناز مان المناز مان المناز مان المناز ماندان الشيات كافيه من المناز ماندان المناز ماندان الشيار ماندان المناز ماندان الشيار ماندان المناز ماندان الشيار ماندان الشيار ماندان الشيار ماندان المناز ماندان المناز ماندان المناز ماندان الماندان المناز ماندان ا

اليس زماننا زمان اجتناب الشبهات كافيه من الخانية والنجنيس الغشح ام فلايجوز اعطاءالز يوف لدائن ولابياع المروض المغشوشة بلابيان الافي شراء الاسيرمن دارا لحرب والثانية في أعطاء الجعل بجوز له اعطاء الزيوف والستوقة وهما في واقعة الحسامي من شراه الاسير الفتوى في -ق ألجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتمد كذا في قضاء الحانية الحرمة تتعدى فى الاموال مع العلم ما ألافى حق الوارث فان مال مور ته حلال له وان علم بعر مته منه من الحدانية وقيده في الظهيرية بان لا يعلم أرباب الأموال من قبل يدغيره فسق الااذا كان ذاعلموشرف كذافىمكفرات الظهير يةويدخه لالسلطان العادلوالاميرتحت ذى الشرف يكره معاشرة من لايصلي ولو كانت زوجته الااذا كان الزوج لايصلي لم يكره للرأة معاشرته كذافي نفقات الظهيرية الخلف فى الوعد حرام كذافي اضحية الذخيرة وفي القنية وعده ان يأتيه فلم يانه لا ياثم ولايلزم الوعسد الااذا كان معلقا كمافى كفالة البزاز ية وفي بيدع الوفاء كما ذكره الزيلعي استخدام اليتيم بلااج ةحوام ولولاخيه ومعلمه الالامه وفيما اذا اربله العسلم لاحضارشريكه كافى القنية لبس الحرير الخالص حرام على الرجل الالدفع تمل أوحكة كأ فى الحدادى من غاية البيان ولا يجوز الخالص فى الحرب عنده ماحرم على السالغ فعسله حرم عليه فعله لولده الصغير فلابجوزان يسقيه خراولاان يابسه حريراولاان يخضب يده بحناء أو رجله ولااجلاس الصغير لغائط أوبول مستقبلاأ ومستدبرا الخلوة بالاجنبية حوام الالملازمة مديونةهر بتودخلتخر بةوقيمأأذا كأنت عجوزاشوهاءوفيمااذا كانبينهما حائل بيت الخاوة بالمحرم مباحة الاالاخت من الرضاعة والصهرة الشابة من مات على الكفراييح

الذبح التعطي فحرام وألمذبوح ميتة دأن ذكرا اسم الله تعالى وان للضيافة لايحرم ويؤكل والضابط انه ان طبخ وقدم للضيف فلالران امر الذابح ان بتوزعمه الناس كاهو معهودفهو لمجردالةمظيم فيصرم (قوله النثر على الامير)ينظر الفرق بين الاميروالعرس ﴿ كَابِ الحظروالاباحة كم (قوله في اعطاء الجعل) أي ما يؤخذ بغيرحق (قوله الافي حق الوارثالج) يخالفه مافى البزاز ية أخدد مورثه رشوة أوظلمان علمذلك

بعينه لايحل لهأخده

وانام يعله بدينه أخذوه

وفى الديانة يتصدق بدينية

المنصما (قوله الاادًا كان

ذأعلم الظاعر الفسق

بتقبيل بدالعلماء والاشراف

في المدادى من غاية البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعسله حرم والمدون المدون المدون

معلقاً (قوله بلااجرة حوام) وله طلب اجر المثل بعد البلوغ ان كن ما يعطونه من المكسوة والكفالة اقل (قوله الالدفع قمل الح) في منظر فان حله لذلك كان خصوصية از بروان عوف من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله في الحرب عنده) واما عندها في وز

(قولها حياها له الح) ذهب اهل الصفيق الى طهارة نسبه الشرع مم دنس الشرك محتصين بالادلة فعب حفظ اللسات ﴿ كاب الرهن ﴾ عمايعل بالنسب الشر يفوانظر شرح الزرقاف لى المواهب

( قوله بيدع المشغول الح) المانع كون السُاعدل ملك الراهل لاملك غيره وأفهم انرهد الشاعدل عائز ( قوله فاذا اجره المرتبن الح) ظاهره الهمفر ععلى جواز رهن • ٢٠ ١ البناء الدون الارض وليس كذلك بل لا يجوز اجارة الرهن مطلقا

المنه الاوالديرسول الله صلى الله عليه وسلم اثبوت أن الله تعالى أحياها له حتى آمنا به كذ فى مناقب الكردرى استماع القرآن اثوب من قراءته كذافى منظومة ابن وهمان ﴿ كتاب الرهن ﴾

ماقبل البيع قبل الرهن الافى أربعة يهم المشاع جائز لارهنه بيع الشغول جائز لارهنه يهع المتصل بغيره جا أزلارهنه بيدع المعاق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جا أزلارهنه كذا فىشرح الاقطع لايجبوزرهن البناء بدون الارض فاذا آجره المرتهن لايطيب له الاجراذن الراهن الرتهن في الإجارة فالخره خرج عن الرهن ولا يعود الالجراد أرهن العسين عند المستساجرعلى دينالهصم وانفسعنت اباح الراهن للرتهن اكل الثمارفا كلهالم يضمن باع الراهن من زيد ثم باعهم المرتمن انفسح الاول يكرم للرتمن الانتفاع بالرهن باذن الراهن واذا اذناه فىالسكني فللرجوع لهبالاجرة رهنه على دين موعود فدفع له البعض وامتذم لاجبر لايبيع القياضي الرهن بغيبة الراهن المقبوض على سوم الرهن الآلم ببين المفيدار ليس عضبون فالاصم الاجل فىالرهن يفسده الوارث اذاعرف الرهن لالراهن لاتكون لقطة بل يحفظه الىظهور المالك القول لمنكرهمع الهبن وفي تعمين الرهن وفي مقد أرمارهن به اختلف الراهروالمر تهن فيما باعبه العسدل الرهن فالقول للرتهن وان صسدق العسدل الراهن كمالو اختلف في قيمة الرهر بعدها كه ولومات في يد العدل فالقول الراهن ولوكان رهدا عثل الدين وساعه المدل وادعى المرتمن انه باعه باقل مى قيمته وكذبه الراهن فالقول الراهن بالنسبة الى المرتهن لاالعدل مأجزت الكفالة بهجاز الرهن به الاف درك المبيع تجوز الكفالة بهدون الرهن وتجوزال كفالة بماهوعلى الكفيل والرهن وفي الكفالة المعلقة يجوز أخذا الكفيل وبل وجود الشرط دون الرهن ذكرهمافي ايضاح الكرماني

﴿كَابِ الْجِنَا يَاتَ﴾

الماقلة لا تعقل العمد الافي مسئلة مااذا عفا بعض الاولياء أوصالح فان نصيب الباقين ينقلب مالاو يتحمله العاقلة كافى شرح المجمع صلح الاواباء وعفوهم عن القاتل يسقط حقهم فى القصاص والدية لاحق المقتول كذافى المنية الواجب لايتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيذبه فلاضمان لوسرى قطع القاضي الى النفس وكذا اذامات المعزرو كذا اذاسري الفصد الى النفس ولم يجاوز العتادلوجوبه بالعقد ولوقطع القطوع بده يدفاطهم فسرت ضمن ألدية لانهمباح فيتقيدوض لوعزرز وجته فهاتت ومنه المرورفي الطريق مقيد بهاومه ضرب الابائنه أوالامام أوالوصى تأديباوم الاول ضرب الاب استه أوالامام أوالوصى أوالمعلم باذن الاب تعليما فاتلاضمان فضرب التأديب مقيد لكونه مباحاوضرب التعليم لالكونه واجباومحله فى الضرب المعتبا داماغيره فوجب الصمان فى الدكل وخرج عن الاصل الثماني

الرهن ينفسخ بجر دعقد الإجارة وليس كذلك ل لابدمن تجديد القبض بخلاف المكسوهوماأذا اجوالواهن الرهن من المرتهن فينفسخ عفردعقد الاجارة ولايقال ان الشئ لا يرتفع بما دونه وهوالأجارة لانانقول عقدالاجارةا فوى لالهلازم مرالحائبين بخلاف الرهن - تى لوقال المرتهن فدهنت الرهن ولم يرض الراهن وهلك لايسقط شئءن الدين وان كان الرهن اقوى من حيث تعاقى الضمان بهلاكه درن الهمين الوجرة (قوله انفسيخ الاول) وجهدانه طرأ ملك باتء لي ملك موقوف فأبطله (قوله يكره الرتهن الى اخره ) وقيل لايكره بالاذن والأحتياط الاجتناب (قولهوامتنع لاجبر) أىلانالقرض متبرع فلاعبرعلى دفع الوعود كالا أوبعضاالا ادا هاك الرهبن قبل الاقراض فحبر علىدفعه ( أوله لا يبيع الفاضي الج

(قوله صح وانفسخت)

أى الإجارة وظاهر وانعقد

فى العمادية الفاضى البيع عند الغيبة المنقطعة وكذ اللرعمن باذن القاضى (قوله اذ الم يبين المقدار الح) واما اذابي المقدار ما بإن رهنه بشرط ان يقرضه كذا فهلك في يده قبل ان يقرضه يملك بافر من قيمة موهامهي له من القرض (قوله وفي تعيينه الخ) أى القول في تعيين الرهن وفي عقد ارمارهن بدللرتمن فلفظ للرتمن سقط من المصنف ( قوله دون الرهن )أى فلا بأخذرهنا في الكفالة المعلقة قبل وجود الشرط ﴿ كَابِ الجنا ياتَ ﴾ (قوله ويقدمله العاقلة ) وفي الحيط والهداية وسائر الكتب انه على القائل في ماله وهوالتابيّ رواية ودراية (قوله ومنهة ضرب الاب ابنه النبي) هنذا قول الامام وقالالا يضمن واليد ورجع الامام

﴿ تُولِهُ فَا فَضَاء لانه اللهِ وَكُسر فَدَها حَالَة الوطئ فانهُ يَضَمَن اجماعا لانه عَبر حادث من الوطئ الماذون فيه (قوله الجناية آن على شخص الح) أى لوقطع بده ثم قاله لا يقد اخلان نصيب موجب القدل وموجب القطع سواه كانا عمدين إرخطاين وتخلل بينهما براأراحذها عداوالاخرخطاوعندهما يتدا خلان اذا كاناعمدين فيقتسل جراءولا يقطع (ووله عندالامام) وأماعندها فيحب تم يسقط ( وله فرع الولوالي )عبارته زفع عنه ما نقصه العشرة اسواط وضمن ما نقصة السوط الاخبرمضر وباعشرة اسواط أمادفع مانقصه المشرة فلانه عامل ١٦١ فيهماللولى لامر، فانتقل الفعل

اليه وأماضمان مانقصة مااذا وطئ زوجة ه فانضاها وماتت فلاضان عليه مع كونه وباحالكون الوطىء أخذموجه رهوالمهرفليجب بهآخروتمامه فحالتعز برمنالزيلعي الجنايتمانء ليشخص واحدفي النفس وفيماد ونهالاتنداخلان الااذا كالاخطأ ولم يتخللهما برؤ فتعب ديةواحدة ذكره الزيلعي القصاص يجب للرت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث فلوقتل العبد مولاه وله ابنان فعفا احذهاسقط القصاص ولاشئ اغيرالعافى عندالامام وصععفوا نجروح وتقصى ديونة منهلو انفلب مالاوهو موروث على فرائض الله تعمالي فيرثه الزوجان كالاحوال الاعتبار في ضمان النفس بعدد الجناة لالعدد الجنايات وعليه فرع الولوالجي فى الاجارة لوامرة ان يضرب غبذة عشرة اسواط فضربه احدعشر فاترفع عنه مانقصته العشرة وضهن مانقصه الاسير فيضمنه اضروبا بعشرة أسواط ونصف فيمته دية القتل خطأ أوشيه عمدعلى العاقلة الااذا ثبت باقراره أوكأن القتلف دارالرب الاسلام في دارالحرب لا يوجب عممة الدم فلا قصاص ولادية على عاقاته هية القصاص اغيرالقا تل لا تجوز لانه لا يجرى فيه الته لميك كافى اجارةالولوا لجية لاتجب على المكره دية المكره على الغنل اذا قتله الآخود فعاعن نفسه احكل واحدالتعرض على منشرع جناحافي الطريق ولايأغون بالسكوت عنمه يضمن المباشر وانالم يكن متعمد يافيضمن الحداد اذاطرق الحمديدة ففقاعينا والقصاراذادق في حافرته غانهدم طنوت جاره الااعتبار برضاءأهل المحلة بالسكة النافذة حفر يترافى برية في غسير عرالناس لم يضمن ماوقع فيما قطع الحجام لحامن عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية ومذهب الاصوليين أن الامام شرط لاستي فاء القصاص كالحدود ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالحدود الافي عسد كرناه افى قاعدة ان الجدود تندر أبالشبات عفو الولى عن القاتل افضل من القصاص وكذاء فو المجروح وعفو الولى بوجب برأ، ةالقاتل في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالوارث اذا ابرأ المديون برأولا يبرأءن ظلم المورث ومطله اذاقال المجروح قتلني فلان غمات لم يقبل قوله في حق فلان ولابينة الوارث ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذ اقال جرحني فلان بممات فبرهن ابنه ان ف النا آخر جرحه تقبل كافى شرح المنظومة يضع عفو المجروح والوارث قبل موته لانعفاد السبب لهما كافى البزاز ية المسدود تدرأ بالشبات ولاتثبت معها الافيالترجة فانواتدخلف الجدودمع ان فيهاشمة كافى شرح ادب القضاء الم كياب الوصاياك

السوط الاخيرفلانه متعد فيه وأماكونه مضروبا عشرة اسواط فلان والحادي عشرصاد فهمضر وباعشرة واماوجوب نصف مابيق منقيمته فلان العبرةفي صمان النفس اعدد الجنات لالعددالجنا يات والجنات ائنان المولى بصرب عشرة وهوبضرب سوط (قوله ولادية على عاقلته ) نفي تعمل السافلة لايستلزم عدم كون الديةعلى القبائل قولة اغيرالقاتل الح)وكذا للقا تل بدليل التعليل وهو عدم جريان التمليك فيها (قُولُه على المحرَّه الح) الأولُ أسم مفعول والشاني اسم فاعل (قوله لااعتبار برضاء آلخ) أن بالتزاع حناح ونحوه لانّ المـق فبهاللعامة (قوله ومذهب الفقهاء الفرق) أي بين القصاص والحدود فيشترط الامام لاستيفاء المدوددون القصاص (قوله الاف نيس) فى معين المفي الافسيعة

لايجوزالوصى بسع عقاراليتيم عندالمتقدمين ومنعه المتأخرون ايضا الإفى ثلاث كإذكره الحددولاتورث بخلاف القصاص لايصم العفوفي المدودولوحدالقذف بخلاف القصاص التقادم لاعتنع الشهادة بالقتل بخلاف المدود سوى حدالفذف يثبت بآلاشارة والسكتابة من الاخرس بخلاف الحدود لانجوز الشفاعة في الجدود

وتجوز فى القداص المدود سوى حدائقذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص يشترط الامام لاستيف المسلود بخلاف القصاص (قوله بخسلاف مااذا الح) الفرق تعدد الجرح دون القتل (قوله كافي ثير المنظومة) الذي فيوافاقام النسية الممنة على أبن اخرانه وحه خطا تقبل بينته لانهاقامت على حرمان الارث ﴿ كَابِ الوصا بالِي

177 الزيلعي اذابيم بضعف قيمته وفيمااذا احتماج اليتيم الى النفقة ولامال لهسواه وفيما اذا كانعلى المنتدين لاوفاء له الامنه وزدتأر بعية فصار المستثنى سبعة ثلاثة من الظهيرية فمااذا كان في التركة وصيلة من سلة لا تفاد في الامنيه وفيا اذا كانت عُلاته لا تزيد على مؤتته وفيمااذا كان حانوتااودارا يخشى عليه النقصان انتهى والرابعة من بيوع الخانية فيمااذا كأن العقار في يدمتغلب وخاف الوصى عليه فله بيعه انتهى وفي المجمع ويضم القاضي الى العاجر من يعينه فانشكى السهدلك لا يحسبه حتى يتعققه فانظهر عجزه استبدل بهوان شكى منه الورثة لايوزلة حتى تدظهر له خيانة انتهى وفيه وبيدع الوصى من اليتيم اوشراؤه لنفسه وفيه نفع الصبي جائزا نتهى واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفى الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة تقصان وزيادة وتمامه في وصايا الخانية وقسمة الوصى مالامشتر كابينه وبين الصغير تجوزان كان فيها نفع ظاهر عند الامام خملافا لحمدرجه الله تعماني كذافي قسمة القنية وفي جامع الفصولين قضى وصيه ذينا بغير امرالقاضي فلها كبراليتم انسكرديناء الى ابيه ضمن وصيهما دفعه لولم يجدبينة اذاقر بسبب الضمان وعوالدفع الى الاجنى فلوظهر غربم آخر بغرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره فلولم تكن الفريج الاول بينة على الدين يضون الوصى كل ما دفعه المه لوقوعه بغير حجة وصى ادى دينافا نكرت الورثة تقبل بينته ولولا بينة فله تعليف الورثة انتهى فقدعلم ان الوصى لايقبل قوله فى قضاء دين على الميت سواء كان المنازع له الينم بعد باوغه اولا الافى مهر الرأة فانه لاضمان علمه اذاد فعه بلابينة كافى خزانة المفتين وقيده فى جامع الفصولين على قول بالمؤجل عرفاوفي بمعالقنية ولوباع الفاضي من وصى المتشيئا من التركة بثمن لاينفذ لانه محموريه والوصى لأعلا الشراه لنفسه ولواشتراه القاضي لنفسه من الوصى الذي نصبه عن الميت جازاتهي وفي الملتقط انفق الوصى عدلي الوصى في حياته وهومعتقل اللسان يضمن ولوانفق الوكيللايضمن ولوادعى ألوصى بعدبلوغ المتيم اله كان باع عبده وانفق غنه صدق انكان هالكاوالالاكذافى دعوى خزانة الاكمل ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الانفاق بلابينة الافي ثلاث في واحدة اتفافا وهي فيمااذ افرض القامني نفقة ذى الرحم المحرم عدلى اليتيم فادعى الوصى الدفع كذافى شرح المجمع معالا بان هذا ليس من حواج اليتم وأغمايقب لقوله فيدمااذا كانمن حواج مهاتمي فينبغي اللات كون افقة زوجته كذاك لانهامن حواجه ولايشكل عايد قبول قول الناظر قيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلابيذ الانهد ذامن جلة عله في الوقف وفي تنتين اختلاف لوقال اديت خراج ارضه اوجعل عبده الابق قال ابوبوسف رجه الله لابيان عليه وقال مجدرجه الله عليه البيان كما في المجمع والماصل إن الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الافي مسائل الاولى ادى قضاء دين الميت الشانية ادى ان اليتيم استملك مال آخرف دفع ضانه الشالة ادعى انه ادى جمل عبده الآبق من غير اجارة الرابعة ادعى انه ادى خراج ارضه في وقت لا تصلح الزراعة الخامسة ادعى الانفاق على محرم المتم السادسة ادعى انه اذن لليتم فى التخارة وأنه ركبته ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الانفاق عليه من مال نفسه على غيبة ماله واراد الرجوع الثامنة ادعى الانفاق على رقيقه الذين ماتوا التاسعة المجر ورج ثم ادعى اله كان مضاربا العاشرة ادعى فداءعبده الجانى المادية عشرادعي قضاءدين الميت من ما له بعديد م

(قرله بعنعف قيمته )وفي الاب يفتي بظاهر الرواية اله علاكيم مال ابنه عثل القيمة ولوادعي اليتم بعد بلوغه ان يرع عقاره بغير مسوغ فادعى المدعى عليه المسوغ فالقول للمتم وعلى المدعى عليه البينة سواء كان البيائع أباأوجداأو قاضيا أروصيا ( قوله على الميتدين)هذا اذا كان العقار موروثا أما اذا كانملكالاصغير بتمليك من الميث أومن غميره فلا وقوله واختلفوانى تغسير الح) الفتى بدالقول الأول ( قوله خلافا لمحمد)فانه يقول بعدم جوازالقسمة وان كانهناك منفعة ظاهرة (قوله كمافى خزالة الفتيين) فيمه نظر فانمال اليتم يحتاط ذيه فالا يقيال قولها عجرددعواها فلابد من البينة (قوله والوصى لاعلانالخ) مقيديااذا لميكن لليتع فيه نفع والا فيدوز (قوله الصرفعلي السطقين إلى قيده أبو السعود العمادى بااذا ادعى الدفع للوقوف عليهم امااذا ادعىدنع وظيفة الامام والخطيب فلابد ون البينة لانهاكالاجرة لكن ظاهراطلاق الشايخ يخالفه (قوله من غيراجارة) اجمعوا الهاواستأج زجلا ايرده فانهيكون مصدقا

(قوله وهوان كل الني مقيد عاد اصد قه الظاهر (قوله يعمل عي القاضي المي أي نهيه لوصيه لا لوصي المست نهيه لوصيه لا لوصي المست (قوله الشاني المي بعد المراه على ما اذا لم يكن له بينة المرمة والا نصعل القاضي وصيا للمست في مقد ارالدين الذي يدعى به خاصة ولا يحرج الموصى عن الوصاية وبه أخذا الشامي وعلمه الفيوي التركة قبل قبض غنزا الثانية عشرادعي انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميثة الكل فى فتارى العثابي من الوصايار ذكر ضابطاوه وأن كل شئ كان مسلطاعا يه فأنه يصدق فيه ومالا فلا وصى القياضي كوصى المت الافي مسائل الاولى اوصى المت ان بيبع من نفسه ويشترى لنفسه اذاكان فيه نفعظا هرعندأبى حنيفة رجه الله تعالى خـــ لافا لهما وأماوصي القاضي فليس لهذاك أتفاقالانه كالوكيل وهولا يعقد انفسه كذافي شرح المجمع من الوصا باالثانية اذاخصه القياضي تخصص بخسلاف وصي المت الثالثة اذاباع من لاتقبسل شهادته لهلم يصفح بخلاف وصي الميت وهافي الخسلاصة وذكرف تلخيص الجسامع استواءهما في روأية فى الأولى الرابعة اوصى المبت أن يواجر الصغير بخياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى القاضي كذافي القنية الخمامية ليسللقاضي ان يعزل وصي الميت العمدل الحكافي ولهعزل وصى القاضي كافي القنية خد لافالما في الميتمة السادسة لا يماك وصى القياضي القبض الاباذن مبتدامن الفاضي بعدالا يصام بخسلاف وصى الميت كذافي الخسلاصة من المحاضر والسجلات انسابعة يعمل نهى القياضي غن بعض التصرفات ولايعمل نهى الميت كافى البزازية وهى راجعة الى قبنول الشخصيص وعدمه الثامنة وصى القاضى اذاجعل وصيا عندموته لابصير الثباني وصيا بخلاف وصي اليت كذافي المتيمة وفي المزانة وصي وصي القاضى كوصيه اذاكانت الوصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق تبرع المريض في مرض موبها غما ينفذهن الثلث عندعدم الاجازة الافي تبرعه بالمنافع فانه نافذهن جيه عالمال كذا فى وصايا الفتاوي الصغرى وظاهر مافي تلخيص الجامع الكبير من الوصايا يخالفه وصورها الزيلعيف كتاب الخصب بان الريض اعار من اجني والمنصوص عليه انه اذا آجر باقل من احراا شالفينف ذمن المميع وقال الطرسوسي انهاخالفت القواعدوليس كاقالفان الاعارة والاجارة تبطلان عوته فالداضرار على الورثة بعدموته للانفساخ وفى حياته لاملاكهم فافهم اذا ابرأ الوصى من مال اليتيم ولم يجب بعقده لم يصبح والاصبح وضمن الافى مسئلة لو كاتب الوصى عبد اليتم ثم ابرأه من البدل لم يصم كافي الخازمة التولى على الوقف كالوصى كأفي جامع الفصولين الأشارة من الناطق بإطالة في وصية وغسيرها الافي الافتاء والاقرار بالنسب وآلاسهلام والكفر كذافى الثلقيح واختلفوافى وصية معتقسل اللسان كافى المجمع وانفتوى عدلي صيتم اان دام العقدلة ألى الموت والابطلت ليس للقياضي عزل الوصى العدل المكافى فانعزله كانجا نزاآثما كمافي المحيطوا ختلفوا في محة عزله والاكثرع لمي الصحة كإذكره ابن الشحنة لمكن يجب الافتاء بعدم محته كافي جامع الفصولين وأماعزل المناثن فواجب واماالعاجز فبضم اليه آخر كاقذمناه والعدل المكافى لايملك عزل نفسه والحيلة فيه شيئان احدها ان يجعله المتوصياعلى ان يعزل نفسه متى شاء الثاني ان مدى دينا على الميت فيتهمه القاضي فضرجه كذاف الولوالميةوف الخانة القاضي اذا اتهم الوصى لايخرجه على قول أبي حنيفة رجمه الله واغمايضم اليه آخر وقال أبو يوسف رجمه الله يخرجه وعليه الفتوى المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعايته فلواعت في عبده فيه فقتل. ولاه خطأ فعليمه قبمتان يسعى فيهما واجدة للرعتاق فيه لسكونه وصية ولاوصية للقاتل واخرى وهى الانسل من قيمة ه ومن دية المقتول لجنابته كالمكاتب اذاجني خطأ ولوشهد في زمن السعاية لم تقبل كافي شهادات الصغرى والمدبر بعدموت مولاه كالمعتق في زمن المرض فلو

أنتل فرزمن معايته خصأ كان عليه الاقل وعندها الذية على عاقلته وهي من جنا بات المجمع وصرح ابضافي السكافي قبيل القسامة بان المدير في زمن سعايته كالمسكات عنده وحومد يون عندها وكذالومات وترك مدبرالامال لهغيره فقتل هذا المدبرر جلاخطأ فعلمه انبسي في قيته لولى القنيل عنده كالكاتب وعندها عليه الدية انتمى وعلى هذا ليس للدبرة انتزوج نفسهازمن سعايتهالان المكاتبة لاتزوج نفسها وعندهما لهاذلك لانها حرة وقدا فنيت به القاضي لا يعزل وصى المتالافي ثلاث فيما اذاظـهرت خيانته او تصرف في ما لا يجوز عالما مختارا أوادع ديناعلى المبت وعجزعن البائه واسكن في هذه يقول له اماان تبرئ الميت أوعزلنك ولاينصب وصياغيره مع وجوده الااذاغاب غيبية منقطعة أوا قرلدى الدين كافى المنزانة لاعالك الوصى بيسع شئ باقل من عن المدل الافى مستلة ما اذا اوصى بديم عمده من فلان فليرض الموصى له بقمن المسل فله الحط الوارث اذا تصدق بالشلك للوصى به الفقراء وهناك وصى لم يجزو يأخذ الوصى اندان مرة أخرى ويتصدقه كالى القنية الوصى بملك الابصا سواءكان وصي القاضي أوالميت نبيما كافى الخانية الوصى اذاخلط مال المغير بماله لم يضمن منها يضاللوصي اطلاق غريم اليتيم من الحبسان كان معسرا لاان كان موسرا لاعلائه الفاضي التصرف في مال البتيم مع وجود وصيسه ولو كان منصوبه كافي بيوع الفنية لايعنهن الوصى ماانفقة على ولمهة خنان اليتيم اذا كأن متعارفالا سرف فيه ومتهم من شرط اذن القاضى وقيل يضمن مطلقا كذافي غصب اليتيمة القاضي اذااقام قيمالهز الوصي لاينعزل الوصى وان افاه مقام الاول انعزل كذافى قسه قالولوا لجية اذامات أحدالوصيين اقام القياضي الحيى وصبياأ وضم اليه آخرولا تبطمل الااذاأ وصي لهما بالتصدق بالثلث فيضعانه ديثشا آكذافي الخزانة وفي الثاني خلاف الوصي اذاابرأع اوجب بعقد لاهضم ويضمن الااذا ابرأمن كانبه عن بدل الكتابة وكذاالو كيل والاب كافى الحانية الغلام أذالم بكن أبوه حائكا فالمسلن هوفي حرفتعلمه الحماكة لانه يعبر بها والام ولاية اجارة النها ولوكان في جرعته قال القاضي جعلتك وكيلا في تركة فلان كان وكيلا بالفظ لاغم يرولو زادتشترى وتبيع كأن وكيلافيهما ولوقال جعلتك وصيافى تركة فلان كأن وصيافى الكل اذامات الموصى خرج الموصى بهعن ملكه ولم يدخد لفي ملك أحدد عي يقول الموصى له فيدخل فى ملكه أو يردفيدخول فى ملك الورثة كذافي التهذيب أوصى الى رجل ثم الى آخر فهماشر يكانفى كاه كذافي التهذيب قصنى الوصى الدين عمظه رآخر ضمن له حصنه الا اذاقضي بامر القاضى انفق الوصى على البتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الأبيينة ﴿ كتاب الفرائض؟

المت لا يماك المدالوت الااذانسب شبكة الصيد عمات فده قل الصيدة في ابعد الموث فانه على مورث عنه كذاذ كره الزياجي من المكانب العطاء لا يورث كذافي صلح البزازية ذكر الزياجي من اخر كتاب الولاء ان بئت المه شق ترث المعتق في زمانناو كذا ما فضل بعد قرض أحد الزوجين يرد عليه وكذا المال يكون المنت رضاعا وعزاه الى النهاية بناء على انه ليس في زماننا بيت مال لا نهم لا يعنه و نه موضعه كل انسان يرث ويورث الا ثلاثة الانبياء عليهم السلام لا يرثون ولا يورث ولا يرث و لا يورث كذا في آخر عليه السلام المن عصمتها والمرتد لا يرث وترثه ورثنه المسلون الجنين يرث ولا يورث كذا في آخر

( أوله غاب غيبة منفطعة الخ الراديهاان تكون فى بلدة لا تصل البرا القوافل فينصب القاعني خصماعن الميت ليصل الغريمالي حقه (قوله الا اذاأوصي لهما الخ) أى فانها تبطل لانة رضى إما يمما وقد عدم عوت أحدها (قرله اجارة النهالخ) مثالها رحى الابوالدواذاباغالمي فارشاء مدى على الاجارة أونساخ وليس له فسخ الاجارةالي عقدتعلى داردأوعيده المركناب الفرائض (قوله العطاء لايورث الح) ولومات في آخر السنة يستحب المرف الى دريب ( دوله المنابردال) أيان ورج المرمقان لااقله

(قوله وق الثالث نظر الخ) وهوان الحنين برث ويورث الحكن الممايرث اذا كان موجودافي البطن عقدموت الورئ بانجاء لاقمل من استة اشهرمذمات المورث اذا كانغمرالا مااذا مات الاب فيرث اذاحاءت بهلافل من سنتين مذمات مالم تقر بانقضا العدة واغما لايرث الجل المت اذا انفصل بنفسه وأمالوضرب بطنها انسان فالقث جنيناميتا فهومنجلة الورثة (قولة لاعلى الثانى الح) بناءعلى أن العتق يعقب الملك ولايقارنه لان الملاء شرط فلابدمن وجؤدة قبلة (قوله والنكاح الخ) أعمة الانكاح فلوكان للقاصرة شقيق وأخلاب فات الشقيق عنابلا براولاية الترويج قوله وحبس المبيع) الاولية ] تأخيره غن الوكالات لتكون التى لاتورث على نـقواحد ( توله فلابد من اعاد ته الح) لانه لوور ته الورثة لمكات ائبات أحدهم كافيا (قوله فطرالولدالح) أى ان كان الولدفقير اوان غنيافق مالة (قوله و بجو زاقراض الاب النه كالومي الجوزاقراضه واحكن اذا الملاذاك وضاع عليهما صمانه ولايكون ذلك خيانة في حقهما فلايستحقان اورل

المتيمة وفي الساات نظر يعلم عما قدمناه في البيوع واختلفوا في وقت الارث فقيال مشايخ العراق رحهم الله تعمالي في آخر جزءمن اجزاء حماة المورث وقال مشايخ بلخ رجهم الله تعمال عندالموت وفائدة الاختلاف فيمالوقال الوارث لجارية مورثه اذامات ولاك فانت خرة فعلى الأول تعتق لاعسلي الثاني كذافي البتيمة الارت يجرى في الاعسان وأما المقوق فنهامالا يجرى فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحدا لقذف والنكاح لايورث وحبس المبيع والرهن بورثوالو كالاتوالعوارى والودايع لاتورث واختلفوا في خيار العيب فنهممن قال يورث ومنهم من اثبته للوارث ابتداء والدية تورث اتفاقا واختلفواني القصاص فذكرفي الأصسل انه يورثومنهم منجعله للورثة ابتداء ويحوزان يقال لايورث عند وخلافالهما أخذامن مسئلة مالو برهن احد الورثة على القصاص والباقي غيب فلابدمن أعادته اذاح ضروا عند مخلفا لهسما كذافى آخراليتيمة وأماخيار المعين فاتفقوا الهيئبت للوارث ابتداء الجذ كالاب الافى أحدى عشرة مستملة خسفى الفرائض وستفيء يرهاأما المنمس فالاولى الجمدة أم الأب لاأرث لهمامع الابولا تعجب بالجدالشانية الاخوة لابوين أولاب يسقطون بالابولا يسقطون بالجدعلى فولهماه يسقطون به كالابعلى قول الامام وعليه الفتوى فالمخالفة على قولهماخاصة الثالثة لام تلثمابتي مع أحد الزوجين والابولو كانمكان الابجد فللام ثلث جيدع المال عندأبي حنيفة ومجدر حهما الله خلافالابي بوسف رجه الله الرابعة لومات المعتق عناب معتقه وابن معتقمه فالاب السدس والبافي الابن فيرواية ولوكان مكان الاب جدفالكل للابن في الروايات كلها على قول الامام الخيامسة لوترك جدمه تقه واخاه قال أبو حنيفة رجه الله يختص الجدبالولاء وقالاالولاء بينهما ولو كان مكان الجدداب فالمراث كلهله اتفاقا وأماللسائل الستةفار بعةفى الكتب المشهورة لوأوصى لاذرباء فللان لايدخل الاب ويدخل الجدفي ظاهر الرواية رفى صدقة الفطر تجب صدقة فطر الولدعلي ابيه الغني دون جده ولواعتق الابج ولاه ولده الى مواليه دون الجدويصير الصغير مسلما بإسلام ابيه دون جدةه الخامسة لومات وترك اولاداصغار اومالافالولاية للابقهوكوصي الميت بخلاف الجد السادسة فى ولاية الانكاح لوكان الصغير اخ وجد فع لى قول أبي يوسف رجمه الله يشتر كان وعلى قول الامام رجسه الله يختص الجد ولوكان مكانه اب اختص اتفاقاتم زدت اخرى وهوانه اذامات ابوه صاريتيما ولايقوم الجدمقام الاب لازالة الميزعنه فهي اثناع شرمسئلة غرايت اخرى في نفقات الخانية لومات وترك اولادا صغارا ولامال له ولهم أم وجداب الاب فالنفقة عليهما اللانا الثلث على الأم والثلثان على الجدانتي ولوكان الابكانت كالهاعليه ولاتشاركه الأم فى نققتهم فهى ألا ثق عشر الجدد الفاصد من ذوى الارحام ولدس كاب الاب فلا يلى النسكاح مع العصبات ولايملك التصرف فى مال الصغير ولوادى نسب ولدجار ية ابن بنت ملم يثبت إلا تصديق وفى الميراث من دوى الارحام الأمس تسلة ما اذا قتل ولدينته فانه لا يقتل به كاب الابكا د كر الزيلى والحدادي من الجنا بات وضي الميت كالاب الافي مسائل الاولى لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوزا قراص الاب في رواية الثانية يبيع ويشترى لنفسه بشرط الخيرية للمتم وللاب ذلك شرط الاضررالشالنة للابان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصى الرابعة للاب الأكل من مال ولده عند الماجة وللوصى بقدر عله المنامسة للاب أن يرهن مال ولده على دينه بخدلاف الوصى السادسة لاتقوم عبارته متسام عبسارتين فاذاباع أواشترى لنفسه بالشرط فلابد من قوله قبلت بعد الاجباب بخلاف الاب السابعة لا يلى الانكاح بخلاف الاب الشامنة الايمونه بخلاف الاب المناسعة لا يقدى من ماله صدقة فطرة بخلاف الاب العاشرة لا يستخدمة بخلاف الاب الحديثة عشر لا بحضائة المخلاف الاب الميث لا يرث الافي مسئلة ما الذا فريد عبرا المناه في المناه

﴿ ثُمَ اللهَ اللهُ اللهُ عِلَا اللهُ عِلَا اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

﴿ بسم الله الرحن الرحم

الجداله على ما أنعم والهم \* وفتح من دقايق المقائق وفهم \* وصلى الله عدلى رسوله مجدد وآله وصحيه وسلم (وبعد) فهذا هوالفن الثالث من الأشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق ونبهت فيهعملى أحكام يكثردورهاو يقبح بالفقيه جهاهاهي احكام الثاسي والجاهل والمكره واحسكام الصبيان والعبيدوالسكارى والاعبى واحكام الحلوقد كتبزاها في الفوائد من كاب البيوع والاحكام الاربعة الاقتصار والاستناد والقبيين والانقلاب وحكم النقود ممايتعين ومالايتعين وبيمانج بإن احدهها مكان الاخر وبيمان حكم الساقط هل يعودام لاومافرع على ذلك وبيانان النائب علك مالا يما - كمه الاصيل وبيان ما يقبل الاسقاط من الحقوق ومالايق بله وبيان ان الزيوف كالجباد في بعض دون بعض واحسكام النائم واحكام المجنون والمعتوه وبيان مايعتبر فيه المدني دون اللفظ وعكسه واحكام الانثى واحكام الجن واحكام الذمى واحكام المحارم واحكام غيبوية الحشفة وأحكام العقود واحكام الفسوخ والقول في الملك والقول في الدين واحكامه والقول في ثن المثل واجرة المثل ومهر المثل والقول فى الشرط والتعليق والقول فى السفر وفي احكام المدجدوف الحسرم ويوم الجمعة \* احمكام الناسي \* وحد النسيان في التحرير بانه عدم تذكر الشيّ وقت حاجته اليه واختلفوا في الفرق بين السهووالنسيان والمعتمدانهما مسترادفان واتفق العلماء على انه مسقط للاثم مطاقها للعديث الحسس ان الله تعالى وضع عن امتى الخطأ والنسيان وما استكر هوا عليه قال الاصوليون انه ون باب ترك المقبقة بدلالة على المكارم لان عين الخطأ واخويه غير من فوع فالمرادحكمها وهونوعان اجروى وهوا لأثمود نيوى وهوالفسادوا لمكمان مختلفان فصار المسكم بعد كونه بمخازامشتركا فلايعم اماعندنا فلان المسترك لاعوم له واماعندانشافعي

(قوله ولايقين الإفى مسلمة المُ )أىلان الدية اذا كانت على العاملة كان كواحدم فيؤخذ من تركته هذا اذا كان ن أهل العطاء والافلا ويعايه ( توله فالدية على الماقاتية )هي جيسيده (قوله كذاب مل كهم الخ)لان كذابه ليس يحة في المال ( توله جاز) أىمم يتأمل فيوجه قصمه ( دوله سقط الدغم مطلقا) أىسواء كان عى حقوق الله تعالى أوفى تحقوق العباد واغاطلب رفع المؤاخذ قفى آية رينا لاتؤا في أنالا بة لان منه مالا يعادرفه كالوراى وبه نعسافاخر الى ان نسد قصلي وكالوثرك معاهدة الفرآنالىان نسى يخلاف مالوواظب ومعذلك نسى قانه معذور ( ووله بدلالة الله الله الله الله المقيقية عمرادة

﴿ قُولِهُ وَلا يَحْصُلُ الْحُوابِ يَحْصُلُ ( قُولُهُ وَلُوسُمُ نَاسِمًا ) جَوَابُ لُو يَحَذُونَ وَهُولا تَبْطُلُ ( قُولُهُ أُولُا مَهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

والمكفارة بخلاف المغتاب لوأفطرعلىظن انالغيبة فطرته لحديث الغيبة تفطر الصائم لاله مؤوّل بالاجماع فلايكون جهاله في موضع الاجتهادالمعديج فولهعلي ظن أنها الح) أى فلاحد عليه وتسمى شبهة اشتباه فلإ يثبت بماالنسب وان ادعى ولدهما ولاتجب العدة (قولة يكونعذرا) فاولم يعلمان عليه الصلاة والزكاة وغيرها ولم بودها لايلزمه قصاؤهاخلافالزفر ( قوله و يلعقبه الح) أيدها اشفيدع بالبيع عذرفتي علم فله الشفعة وكذااذااعتقت الامة وجهات بالاعتاق أوبالخيار فاذاعلت ان شاءت أفامت معالزوج أوفارقته وكذلك اذاجهلت البكربانكاح الولىيكون لهاالخيار بعدالعلموكذلك اذاجهل الوكيل باطلاق الوكالة أوجهل المأذون فلاينفذتصرفهما قبل العلم وجهل الوكيل بالعزل والمأدون بالججر يكون عذرا فينفذتصر فهما قبل العلم (قولهانعلمبه حنث)لان

رجمه الله فدلان المجمازلاعوم له فاذا ثبت الاخروى اجماعالم يثبت الاخركذافي التنقيم وتمامه في شرحنا عملي المنبار وأما المحكم الدنيوي فانوق ع في ترك ما مورلم يسقط بل يجب تداركه ولايحصل الثواب المترتب عليه أوفعل منهي عنه فان أوجب عقوبة كأنشبهة فى اسدة اطها فن نسى صلاة أوصوما أوجبا اوزكاة أوكفارة اونذراو جبعليه قضاؤه بلا خلاف وكذالووقف بغيرع وفةغلط ايجب القضاء اتفاقا ومنهامن صلى بخاسة مانعة ناسميا أوأسي ركناءن اركان الصلاة أوتيةن الخطأفي الاجتمادفي الماء والثوب وقت الصلاة والصومأ ونسى نية الصوم أوت كام في الصلاة ناسيا وعايسقط حكمه في النسيان لواكل أوشر بناسيا في الصوم أوجامع لم يدمل أوا كل ناسيا في الصلاة تبطل ولوسلم ناسيافي الصلاة الرباعية على رأس الركعتين والناسي والعامد في البمين سواء وكذا في الطلاق لوقال زوجتي طالق ناسياان لهزو جةو كذافى العتاق وكذافى مخظورات الاحرام وقد جعلله اصلافى التحرير نقال ان كان معه مذكر ولاداعية له كاكل المصلي لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه فى القيدة أولامعه معداع كأكل الصائم سقط أولا ولافاولى كترك الذابح التسمية انتهاى ومن مسائل النسيان لونسى المديون الدين حتى مأت فان كان عن مبيع أو قرمن لم بوَّاخذبه وانكان عصبا يواخذبه كذافي الخانية ومنهالوعه لم الوصى بان الموصى أوصى بوصا بالكنه نسي مقدارها وحكمه فئ وصا باخزانة الفتين وأما الجهل فحقيقته عدم العلم عماءن شانه العلم فان قارن اعتقادا لنقيض فهوم كبوهوالمبرا وبالشعور بالشئ على خلاف ماهو بهوالافبسيط وهوالرادبعدم الشعوروا قسامه علىماذكر والاصوليون كا فى المنسار أر بعدة جهدل بإطل لا يصلح عدراف الا تخرة كجهل المكافرة بصفات الله تعمالي وأحكام الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباغى حتى يضمن مال العدل اذا انلفه وجهل من خالف فى اجتهاده الكتاب أوالسنة المشهورة والاجماع كالفتوى بييع امهمات الأولاد والثاني ألجهل في موضع الأجتماد الصحيح أوفي موضع الشبهة وانديصلح عذرا وشبهة كالمحتجم اذأ انطرعلي ظن الهما فطرته وكمر زني بجمارية والدهأو زوجته على ظن الهما تحلله والثيالث الجهل فيدارا لحرب من مسلم لم يهاجروانه يكون عذر اويلحق بهجهل الشفيءع وجهل الامة بالاعتماق وجهل البكربنكاج الولى وجهل الوكيل والمآذون بالاطلاق وضده أنتهسى ومما فرقوافيه بين العلم والجهل لوقال ان لم اقتل فلانا فكذاوه وميت انءلم به حنث والالا كذافى المكنزوقالوالولم تعلم الامة بان الهاخيار العتق لا يبطل بسكوتها ولولم تعلم الصغيرة خيار البلوغ بطل وتالوالواحة أمجارية متنقبة اوثوباما فوفا فظهر انهماكه بعد الكشف قيل يعذراذا ادعاه للجهل في موضع الخفاء وقيل لاوا لمعتمد الاول وقالوا يعذرالوارث والوصى والمتونى بالننا قض العهل وقالوااذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تدمع فاذا برهنت استردت الدول الجهل فى عله ولوقبل السكتابة وادعى البدل عادى الاعتماق قبله

حلفه مع المسلم عوته لا عنع انعقاد اليمين لا مكان حياته فتنعقد باعتبار ذلك و بعنث للحال العز العادى (قوله استام جارية متنقبة الخ) فرق في المحر بين الجارية المتنقبة والثوب الملفوف بأن الجارية المتنقب قيما يعرف وقت المساومة فلا يقبل إنه لم يعلم اللا اذاصد قه المدي عليه في عدم معرفته الماها

تسمع ويستردالبدل اذابرهن وقالوا أذاباع الوصى اوالاب ثمادى أنه وقع بغب فاحش وقال لماعلم يقبل وقالواف باب الرضاع ولايضر التناقض في المرية والنسب والط الاقكا اوضحناه فى المحرمن باب المتفرقات ان المهال معتبر عندنا الدف م الفساد والاضمان عملي الكبيرة لوجهلت ان الارضاع مفسدكا في الهداية وفي الخلاصة آذا تكلم إلى الكمة الكفر جاهلا قال بعضهم لايكفر وعامتهم على انه يكفرولا بعذرا نتهى وفي آخرا المتدمة ظن لجهله انمافعله من المحظورات-لاللهفان كان بمايعلمن دين النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة كفروالا فلاوقالوا في باب خيار الرؤية لواشترى ما كان رآه ولم يتغير فلاخدار له الااذا كان لايعلمانه مرشيه لعدم الرضاءبه كذاف الهداية وقالوافى كاب الغصب أن الجهل بكونه مال الغيرندفع الانم لاالضمان وفى اقرار البتيمة سئل على بن احمد عن رجل اقران عليه لفلان حفطة ونسلم عقدا وبيئم ماثم انه بعد ذلك قال سألت الققهاوعن العقد نقالوا هو فاسد فلا يجب على شي والمقرمعر وف بالمهل هل براحد باقرار دفقال لا يسقط عنه الحق بدعوى المهل انتهى وقال قبله اذا اقربالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتى بالوقوع ثم تبين خطارة مبافتا، الاهلم يقعد بإنة ولايصدق فالحكم ولوباع الوكيل قبسل العلم بالوكالة لم يجز البيسع ولوباع الوصي فبالانطابالايصاء جاز ولوباع ملك ابيه وابعلم علم علم علم جازوكذا لوباع الجدمال المهولم يعلى وته نفذعلي الصغير ومقتضى بيحالوارث الهانوزوج أمة أبنه هجمبان ميتا نفذولو باعه على أنه آبق فبان راجعا ينبغي ان ينفذ ويما فرقوا فيه بين العلم والجهل مافى وكالة الخانمة الوكيل بقضاء الدين اذاد فعد الى الطالب بعدماوهب الدين من المديون قالواان عدلم الوكيل بالهبة ضهن والافلاولود فع الى الطالب بعدردته قالواان علم الوكيل بطريق الفقه أن الدفع الى الطالب بعذر دته لا يحوز ضمن ما دفعه والافلاولود فع بعد ما دفع الموكل فعن أبي يوست رجمه الله الفرق بين العلم والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمتفا وضين اذا اذن كل منهالصاحبة باداء الزكاة فأدى احدهاءن نفسه وعن صاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فانه يضعن مطلقا والمأ موربقضاء الدين اذا ادى الاتمس بنفسه بتم قضي المأمور فانه لايضهن اذالم يعلم بقضاءا اوكل قالواهذا على قولهما أماع لى قوله فيضمن على كلحال انتهى ولواجاز الورثة الوصية ولم يعلمواماأوصى بهلم تصحيح اجازتهم كذاوف صايا الخانية وفي وكالة المنية أمرر جلابيه عفلامه بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الوكل بماياء ه فقال المأمور بعت الغلام فقيال اجزت جازالبيع وكذافي النكاح وان قال قذاجزت ماأمرتك بهلم يجزانتهي وفى وكالذالولوالجية اذاعفا بعض الورثة عن القاتل عدام قتله الباقي انعدلم ان عفوالبعض يسقط القصاص اقتصمنه والافلالان هذاها يشكل على الناس انتهلي وفى جامع الفصواين وكله بقبض دينه فقبضه بعدا براه الطالب ولم يعلم فهلك فى يده لم يضمن والدافع تضمين الموكل ولووكله ببيع عبده فباعه بعدموته غيرعالم وقبض الثمن وهلكفى يده المبضمن والضمان على الموكل انتهم وأما احكام الاكراه فذكورة في آخر المناروهي شهيرة فى الفروع تركنا هاقصدا ﴿ احكام الصبيان ﴾ هوجنين مادام فى بطن امه فاذا الفصل ذكرافصي ويدمى رجداد كافي آية المواريث الى البلوغ فغسلام الى تسع عشرة فشاب الى اربع وثلاثين فكهل الى احدى وخسين فشيخ الى آخرعم وهكذافي الافة وفي الشرع يسمى غلاماالى البلوغ وبعده شاباونتي الى ثلاثين فكهل الى خسين فشيخ وتمامه في ايمان البزازية

رفوله لانهدا عايشكل في الناس الذي يؤخذ منه في الناس الذي الرائد الاسلام الناس المواد الاسلام الناس المواد المواد

(قوله فلات كليف عليه بشئ الح) اعلم ان الصي اذا تصرف عبر فاجوز عليه كبيد عوشراء وثرو به وثرو يج امته و كتابة قنه ونحوها يتوقف على اجازة وليه مادام صبيا ولو بلغ قبل اجازة وليه فاجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفس البلوغ بلااجازة ولؤطلق أ أوجر ولو بعرض أورهب أوز وج قنه أوباع محاباة أوشرى باكثر من قيمته فهو باطل وان أجاز بعد بلوغه لانه لا بحيزله وقت المقد الااذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ عما يصلح لا بتداء العقد كارقعت ١٦٩ ذلك الطلاق أوالعتق فيقع

لانهيصلج للابتداء (قوله ولوادا ، وقع فرضا الح) أىلانه لابتنوع وانكان الزام الاداء ساقطاعته كالريض والمسافرلانجب عليهم الجمعة ومعهذا لوادوهاتقع فرضا وقوله والمعتمدعدمهاالج) لان نفل البالغ مضمون ونفل الصيغير مضمون فيكون بناءالا قوى على الاصف (قوله ولا الشهادة مطلقا) لامقابل لهـذا الاطلاق لاسابقا ولالاحقا (قوله وتصمع سلطسته ظاهرا) أى لاحقيقة ادلايصلح شاهدا فلايصلح قاضيا ولاوالياء فافيزماننامن تولية ابنصع يرالسلطان اذامات يصمح ظاهرا وينبغيان يكون الاتفاق على والعظيم بكون سلطانا ويكون تقليد القضاءمنه غيرانه يعدنف متبعالابن السلطان تعظيما وهو السلطان في الحقيقة وبعد بلوغ ابن السلطان يعزل الوالى نفسه ويجدد عقد الولاية لابن السلطان

إ فلات كليف علمه بشئ من العب ادات حتى الزكاة عند د فاولا بشئ من المنهات فلاحد دعليه لوفعل شيامنها ولاقصاص عليه وعده خطأ واساالايمان بالله تعمالى ففي النصر برواستثني فغرالاسلام من العبادات الايمان فأثبت المال وجوبه في الصي العاقل بسببية حدوث العالم لاالادا وفاذا أسلم عاقلاوقع فرضا فلايجب تجدد يدن بالغا كتجيل الزكاة بعد السبب ونفاه شمس الائمة العدم حكمه ولواداه وقع فرضالان غدم الوجوب كان لعدم حكمه غاذا وجد وجدوالاول اوجه انترحى واختلفوانى وجوب صدقة الفطرفي ماله والاضخية والمعتمد الوجوب فيقرد بهاالولى ويذبحها ولايتصدق بشئءن لجها فيطعمه منه ويبتاع له بالباقي ماتبقى عينه واتفقوا على وجوب العشروا لخراج في ارضه وعلى وجوب نفقة وحته وعياله وقرابته كالبااغ وعلى بطلان عباداته بفعل مايفسدها من نحو كالرم فى الصلاة واكل وشرب فى الصوم وجماع في الج قبل الوقوف بعرفة لـ كمن لا دم عليه في فعل محظور احرامه ولا تنتفض طهارته بالقهقهة فى صلاته وان اطلت الصلاة وتصحعبا داته وانم تجب عليه واختلفوا فى ثوابها والمعتمدانه له وللعلم ثواب التعليم وكذاجيع حسناته ولانصفح امامته واختلفوا فى صحتها في التراويم والمعتمد عدمها وتجب سجدة التلاوة على سامعها من صي وقيل لابد من عقله وقد صل فضيلة الماعة صلاته مع واحد الافي المعمة فلاتصح بثلاثة هومنهم ولدس هومن أهمل الولايات فلايلي الانكاح ولاالقضاء ولاالشمهادة مطملة الكن لوخطب باذن السلطان وصلى بالغجز وتصح سلطنته ظاهراقال فى البزازية مات السططان واتفقت الرعية على سلطنة ابن صغيرله ينبغي أن يفوض أمور التقليد على وال ويعدهدذا الوالى نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الأبن وفي الحقيقة هو الوالي لعسدم صحة الاذن بالقضاوا لجمعةممسن لاولاية لهانتهسى ويصلح وصميا وناظراو يقيم القماضي مكانه بالغماالى بلوغه كافى منظومة ابن وهدان من الوصايا وفي الاسعاف والملتقط ولا تصح خصومة الصبي الأأن يكون مأذونا في الخصومة وهو كالمالغ في نواقض الوضو الاالقهقهة ويصح أذانه مع الكراهية كافى الجمع لكن في السراج الوهاج انه لاكر اهة في أذان المدبي العاقيل في ظأهر الروآية وانكارالباغ أفضلوعلى هذايصهم تقريره فى وظيفة الاذان وأماقيامه فى صـ لاة الفريضة فظاهر كالأخهم اله لابدمنه العكم بصحتها وان كانت أركانها وشرائطها لاتوصف بالوجوب فححقه وأمافرض الكفاية فهل يسقط بفعله فقالواوتقب لرواينه وتصبح الاجازةله ويقبل قوله فى الهدية والاذن ويمنع من مس المحت وتمنع الصنيمة المطلقة أوالمتوفى عنهاز وجهامن النزوج الى انقضاء العدة ولانقول بوجو بهاءا يهاعلى المعتمد ويصح أمانه ولابداوى الاباذن وليسه وثقب اذن البنث الطفل مكر وهقياسا

فسلطنة ابن السطان ظاهرية لاحقيقية اذلابد من ٢٦ اشهاء تجديد عقد سلطنة ابن السلطان بعد بلوغه (قوله ويصلح وصيالخ) مخالف لماسياتي من اله يشترطني الوصى الاسلام والحرية والبلوغ والعقل (قوله واما فرض الكفاية الخ) بيض المصنف للجواب وكانه لم يحضره حال التصنيف وفي الاستروشني الصبي اذا ام في صلاة الجنازة في أبنى انلا يجوز وهو الظاهر (قوله وتقبل رواية من مهم الحديث قبل البلوغ ثمرواه بعد البلوغ امامار وا مقبل البلوغ فغير مقبول عند الجمهور (قوله وبمنع من مساخ) هذا قول المعض مشايخة البكر اهة دفع المصعف الصفار وعامتهم لم يروا به بإسا (قوله ويصم المانه) أى اذا كان ماذونا له مالقة الوالا فلا

ولابأس به استحسانا كافي المنقط واذا أهدى للصبى شئ وعلم انه له فليس الوالدين الاكل منه بغير حاجة كافى الملتقط ويصح توكيله اذا كان يعقل العقد ويقصده ولو مخدور اولا زجع المقوق اليه في نحو يسع بل اوكله وكذافي دفع الزكاة والاعتبار لنية الموكل ويعمل بقول الميزفى المعاملات عجهدية ونعوهاوفي المانقط ولاته مج الخصومة من الصي الأأن يكون مأذونا اه ويحصل بوطئه الحايل للطلقة ثلاثااذا كان مراهقا تتحرك آلته ويشتهي النساء وعلك المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ والتقاطيه كالتقاط البالغ ويجب زدسلامه ويصم اسلامه وردته ولايقتل لوارتد بعدا سلامه صغيرا أوتبعا وتحل ذبيحته بشرط ان يعقل التسمية و يضبطها بأن بعلم ان الحل لا بحصل الأبها كذافي الكافي ويؤكل الصيدبر ميه اذاسمي وايس كالبانغ في النظر الى الاجنبية والخلوة بها فيحوز له الدخول على النساء الى خس عشرة سنة كافي الملتقط ولايقع طلاقه ولاعتقه الاحكمافي مسائل ذكرناهافي النوع الثاني من الفوائد في الطلاق والخرعليه في الاقوال كله الافعال فيضمن ما تلفه الافي مسائل د كرناه في النوع الثماني من الفوائد في الحجر وتثبت حرمة المصاهرة بوطئه ان كان من يشتهي النساء والافلاو تثبت أيضا بوطيء الصيبة المشتهاة وهي بنت تسع عملي المختسار ولايدخل الصبى فى القسامة والعاقلة وان وجدة قديل فى داره فالدية على عاقلته كافى الصغرى ولأجزية عليه ولايدخل فى الغرامات السلطانية كافى قسمة الولوالجية ولايؤخذ صبيان أهل الذمة بالتمسييزعن صبيان المسلمين كافى الخانية ولاشئ على صبيان بني تغلب ولاية ـ تل ولدا المربي اذالم يقاتل ولوقتله مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه لم يستحق السلب الااذاقاتل ويدخل الصي تحت قوله من قتل قنيلافله سلبه فاذاقت ل الصي استحق سلب مقتوله لقول الزيلعي ويدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سهما أو رضياانتهي وفي الكنزان الصيءن يرضخ لها ذفاتل ولوقال السلطان اصي اذا أدركت فصل بالناس الجمعة جازوفي البزاز يةالساطان أوالوالى اذاكان غديربالغ فبلنر يحتاج الى تقليد جديد انتهدى ولاتنعقد بمينه ولوكان مأذونا فباع فوجدا اشترى به عيبالا يحلفه حتى يدرك كافي العمدة وثوادعي على صى محدور ولا بينة له لا بعضره الى باب القاضي لانه لوحلف فنكل لا يقضى علمه كذا فى العمدة ويقام التعز يرعليه تاديبا وتتوقف عقوده المترددة بين النفع والضررعلى اجازة وليهو يصح قبضه للهبة ولايتوقف منأ قوالهماتمهض ضرراومنه اقراضه واستقراضه لو محبد ورالالو كان مأذونا ركفاته باطلة ولوعن أبيه وصت له وعنه مطلقا وقدجه عالعمادي في فصوله أحكام الصبيان فن أراد الاطلاع على كثرة فروعنا وحسن تقريرنا واستيعامنا وعلى زمرالله تعمالى علينا فيمانقصده من جمع المتفرق فلينظرماذ كره العمادي وقدذكر العمادي مايكون به بالغاوما يتعلق به تركناه قصد التصر يحهم به في كتاب الحر وكتابنا هـذا انشاء الله تعالى كتاب المفردات الملنقطات والصبية الني لاتشتم ويجوز السفر بهابغ مر عجرم ولايضهن الصي بالغصب فاوغصب صبيا فاتعنده لم بضمنه الاأذانة الهالي أرض هسبعة أومكان الوباء أوالحمى وقدستات عن أخذابن انسان صغيرا وأخرجه من البلدهل يلزمه احضاره الحاأبيه فاجبت عافى الخنانية رجسل غصب صبيا حرافغاب الصيعن لأه فان الفاصب يعبس حتى يجى وبالصى أو يعلم انه مان انتهى ولوخدعه حتى أخد فورضاه لم ضمن كافى المنانية لانه ماغصيه لانه الاخذة هراوفى الماتقط من النكاح وعن مجدرجه الله

(قوله ولا ترجع المقوق المه أى النسبة الى المعدود (قوله كالتقاط المالغ)أى فالصحة وأما وجوب التصريف فعلى وليه وفائدة معتدفهانه ولولم يشهد (قولة وردته) أي ان كان ماهقا والااعتبراسلامه فقط (قوله بان يعلم ان الحل الے) فدہ نظر اذالنسمية شرط فنشترط عموله لاتعصيله فلاينوقف المل على علم الحبى إن الذبية عنه عمستال لاحدادا عليه العلامة ابن عابدين فردالحنا رعليه

تعالى فيدن خدعنت زجهل أوامر أته وأخرجها من منزله فال احبسه أبداحتي بأتيبها أويعلم موتهاانتهسى ولوقطع طرف صي لم تعلم صعته ففيه حكومة عدل لادية ولودفع السكين الىمنى فقتل نفسه لم بضهن الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة الصي و ترجعون بهاعلى الدافع وكذالوأم صبيابقتل انسآن نقتله ولوام صبيابالوقوع ونشجرة فوقع ضهن ديته ولوارسله في حاجة فعطم ضمنه وكذا لواصره بصعود شعرة لنقض عمارها فوقع وكذا لوامره بكسر الحطب كذافي الخنانية وفيهاأ يضاصبي ابن تسع سنين سقط من سطير اوغرق في ماءقال يعضهم لأشئء لحى الوالدين لانه عن يحفظ نفسه وان كان الا يعقل اوكان اصغر سناقا لوا يكون على الوالدين اوعلى من كان الصي في حجره الكفارة الرك الحفظ وقال بعضهم ايس على الوالدين شئ الاالاستغفاروهوالصحيم الاان يسقط من بده فعليه المكفارة ولوحل صبياعلى داية وقال امسكها لى وهي واقفة فسقط وماتكان على عاقلة الذي جله الدية مطلقا وان سيرا لصبي الدابة فوطأت انسانا فقتلته فالدية على عاقلة الصبي الاان يكون الصبي لايستمسا عليما فهدر ولوكان الرحل اكما فعل صبيامعه فقتلت الداية انسانا فانكان الصي لايستمسك فالديةعلى عاقلة الرجل فقط والافعلى عاقلتهما انترحي ولوملا صبي كوزامن حوض غمصبه فيهلم كاللحدان يشرب منه ولايجوزالولى الماسه الحرير والذهب ولاان يسقيه الخمر ولاان يجلسه للمول والغائط مستقملاا ومستدبر اولاان يخضب بده اورجله بالحناء وفالملتقط زوج استهمن زحل وذهبت ولاتدرى لامحمر زوجهاعلى الطلب انتمسي واحكام السكران كههو مكاف اقوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى) خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم فأن كان السكرون محرم فالسكران منه هوالمكلف وانكان من وباح فلافهو كالمغمى عليه لايقعطلاقه واختلف ألتصحيم فيماأذا سكرمكرهاا ومضطرا فطاق وقدمنافي الفوا تدانه منتحرم كالصاحى الافي ثلاث آلردة والاقرار بالحدود الخالصة والاشهادعلي شهادة نفسه وزدت عملى الثلاثة تزويج الصغم والصغير قباقل من مهر المثل اوبا كثرفانه لاينفذ الشانية الوكيل بالطلاق صاحبا أذاسكر فطاق لم يقغ الثائثة الوكيل بالبيد علومكر فبماع لم ينفذ على موكله الرابعة غصب من صاح ورده عليه وهوسكر أن وهي في فصول العمادي فهو كالصاحى الافي سبمع فيؤاخذ باقواله وافعاله واختلف النصحيح فيماا ذاسكر من الاشربة المتخذة من الجروب اوالعسل والفنوى على انهان سكر من محرم قيقع طلاقه وعتاقه ولوزال عَقَلْهُ بَالْدِيْجُ لِيقَعُ وعَنَ الْأَمَامُ انْهَ أَنْ كَانِ يَعْلِمُ انْهُ يِنْزُ حَدِينَ شَرِيهِ يقعُ وَالْا فَلا وصرحو أَبْكُرُ اهمة اذان السكران واستصباب اعادته وينسفى ان لايصح اذانه كالمجنون واماصومه في رمضان فلااشكال انهان صحاقبل خروج وقت النية انه يصاح منه اذا نؤى لانالا نشترط التبييت فيها واذابخ بروقتها قبل صحوءاتم وقضى ولايبطل الاعتكاف بسكره ويصمح وقوفه بعرفات كالمغمى عليه اهدم اشتراط النية فيه واختلف فى حد السكر ان فقيسل من لا يعرف الارض من الدوياء والرجل من المراة ويه قال الامام الاعظم رجه الله وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهوةولهماو بهاخذ كثيرمن المشايخ والمعتبر في القدح السكر في حق الحرمة ما فالاه احتياطافي المحرمات والخلاف في الحدوالفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة به وفي عينه انلايسكر كابيناه في شرح المكنز \* (تنبيه) \* قولهم أن السكر من مباح كالاغما ويستشي منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان اكثرمن يوم ولسله لانة بصنعه كذافي المخيط

احكام العبيد للجعمة عليه ولاعيد ولانشريق ولا اذان ولا اقامة ولاج ولاعرة وصورتها كالرجل وبزاد البطن والظهر ويحرم نظرغبرانحرم الىغورتها فقط وماعداها ان اشته ولا محوز كونه شاهداولامن كماعلانية ولاعاشر اولاقاسماولا مقوماولا كاتب حكم ولاامينا لحاكم ولااماما اعظم ولاقاصا ولاولمافي نكاح أوقود ولايلي امراعاما الانباية عن الامام الاعظم فلهنصب القاضي نبايةعن السلطان ولوحكم ينفسه لم يصض ولواذن المبده بالقضاء فقضى بعمة عنقه عاز بلاتحد مداذن ولاوصما الاأذا كان عبدالموصي والورثة صغار غندالامام الاعظم ولاعلك وانملكه سيكه ولازكاة علمه ولافطرة وانماهي على مولاهان كاز للعدمة ولا أضعمة ولاهدى علمه ولايكافر الامالصوم ولايصوم غبر فرض الاباذن السيد ولافرضا وجب بإيجابه وكذاالاعنكاف والجوالعمرة ولاينفذا قراره بمال مأذوماا ومكأتماالا باذن مولاه الااذااقر الأذون بمافى مدة ولوبغد حجره وكذااقر اره يجنآية موجبة للدفع اوالفداء غمرضيع بخلافه بحداوقود ولاينفر دبتزويج نفسه ويجبر عليه ويجعل مداقا ويكون نذرا درهنا ولايرت ولابوزث ولا يصمر كفالته حالة الاباذن سيده ولادية فى فتله وقيمة هقائمة، قامها كلا وبعضاولا تباغها ولاعاقلة لهولاهومنهم وحده النصف ولااحصان له وجنايته متعلقه برقبته كدينه ولاسهمله من الغنيمة بل برضخ له ان قاتل و بماع في دينه ويد فعرف جدايته ان لم وفذة سيده وينكم اثنتين ولاتسرى لهمطلقا وطلاقها ثنتان وعدتها حيضتان ونصف القدر ولااهان بقدنه أولانا كمرعلي خرةو يصتع عتقه عن المكفارات ولايحد قاذفه وانما يعزر وقسمهاعلى النصف من قسم الخرة ومهرها كغسرها ولارلحق ولدهامولاها الالدعوته منه ولواقر بوطئها وايلاءالامة المنكوحة شهران ولاخادم لهاولوجيلة ولاتجب نفقتماالا بالتبوثة ولاتوطأ الابعد الاستبراء بخلاف المرة ولاحصر اعدد السرازى ويحوزجه هن في مسكن واحد يدون الرضاء ولاظهار ولاابلاء من أمته ولامطالية لهااذا كأن مولاها عنينا ولاحضانة لاقاربه بالسيده ولاقه اصبينه وبينا لمرفى الاطراف مخلاف النفس وتجب المآكومة بحلق لميته ودواؤه مريضاعلي مولاه بخدلاف الحرولوز وحة واذالم يقدرعلى الوضوء الاعمن فعلى السمد ان يوضيه يخلاف الحرولا يتزوج الاباذن مولاه ومهره متعلق برقبته كالدس ويباع في نفقة زوحته ولاتحب عليه نفقة ولده ولانفيقة لها الامالتمو ثة ولاتسم عالدعوى والشهادة عليه الا محضور سيده ولا يحبس في دين وعاكمه الكفار بالاستيلاء ولا يعتم تصادق العبد والامة على النكا -الافي السيدين قبل القسمة بخلاف الحرس كافي التاتارخانية واعتاقه بإطل ولومعلقا عياعلكه بعدعتقه وكذاوصيته وهبته وصدقته وتبرغية الااهيداء اليسيرمن المأذون والمحاباة المسيرة منه والاذن في العزل الي مولاها وهو الطالب لزوحها العنين والمجموب بالتقريق وليس مصرفالاصدقات الواحية الااذا كان مولاه فقيرا اوكان مكاتبا ولايتحمل عنه مولاه مؤنة الادم احصارة عن احرام مأذون فيهولا ترجم الحقوق اليه لووكيلا محفور اولاجز يقعليه ولا يدخل في القسامة ووطئء أحدى الامتين ليس بياناللعتق المهم بخلاف وطيء أحدى المرأتين لابكون بيانا فى الطلاق المبم وأحره عبده ما تلاف شئ موجب لضمانه واحراعمد الغير ما تلاف مال غهر مولاه موجب الضمان على الأمر مطلقا بخسلاف الحرالا اذا كان سلطاناو يضمن الغصب بخلاف الخر ولوصفير اولايصم وقفه وعقده موقوف على اجازة مولاه وتخرج لامة في العدة و يحل سفرها بغير محرم ولاحق له في بدت المال ولا يؤخذ بالتمميز عنا لوكان

عبددنى ولايصح الوقف على عبدنفسه أوامته عند مدرجه الله الاالدبروام الولدولم أر حكم التقاطة أواستيلائه على المباح وينبغي فى الشانى ان علمكه مولاه أخدام وهمم لوردآبقافا لجعل اولاه ويعزره مولاه على الصحيح ولا يحسده عندنا ومن اعم الله على عبده تنسير جعها من محالها ولم أرها مجوعة ولاحول ولاقوة الابالله العلى العظيم اللهم افشح المامن رجنك والهمنارشدنا وإحكام الاعي، هوكالبصير الافي مسائل منها لاجهاد عليه ولا جعة ولاجاعة ولاج وان وجدقائد اولا يصلح الشهادة مطلقاعلي المعتمد والقضاء والامامة العظمى ولادية فيعينه واغا الواحب المكوبة وتكره امامته الاان بكون اعلى القومولا يصفح عتقه عن كفازة ولمأر حكم ديحه وصيدة وحضا نته ورؤ يته لما اشتراه بالوصف ويتبغى انبكره ذبحه وأماحضا نتهفان امكنه حفظ المحضون كان اهلاو الافلاو يصلح ناظر اا ووصيا وانشانية في منظومة ان وهبان والاولى في اوقاف هلال كافي الاسعاف إلا حكام الاربعة ﴾ قال فى المستصفى الاحكام تثبت بطرق اربعة الاقتصار كما ذا انشأ الطّلاق او العتاق وله نظائرجة والانقلاب وهوأنقلاب ماليس بعلة علة كما ذاعلق الطلاق ا والعناق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ماليس بعلة علة والاستنادوهوان يثبت في المال ثم يستندوهو دائر بين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمونات غاك عنسدادا الضمان مستندا الحاوقت وجود السبب وكالنصاب فانه تجب الزكاة عند يمام الحول مستندا الحوقت وجوده وكطهارة المستحاضة والمنهم تنتقض عندخروج الوقت ورؤ يةالماء مستنداالي وقت الحدث ولهمذا قانسا لايجوزا استحلمها والتبيين وهوان يظهرفى الحال ان الحكم كان ثابتها من قبل مثل ان يةول فى اليوم أن كان زيدفي الدارفانت طالق وتبين في الفدوجوده فيما يقع الطلاق في اليوم ويعتبرا بثدراء الغدةمنمه وكااذا فاللاص اته أذاحضت فانتبطان فرأت ألدم لايقضى بوقوع الطلاق مالم عتدد ثلاثة ايام فاذاتم ثلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت والفرق بين النبدين والاستناد ان في التبيين يمكن ان يطلع عليه العماد وفي الاستناد لايمكن وفى الحيض يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم اله من الرحم وكذا تشترط المحلية في الاستناددون التبيين وكذا الاستناديظهرا ثرةفي القبائم دون التلاشي واثر التبيين بظهر فهما فلوقال انتطالق قبلل موت فلان بشهرلم تطلق حتى يموت فلان بعد اليمهن بشهرفان مات لتمام السهرطلقت مستندا الى اول الشهر فتعتبر انعقة وأوله ولو وطثهافي الشهرصار مراجعا لوكان الطملاق رجعيا وغرم العقرلوكان باينا وبردالزوج بدل الخلع المالوخالعها فىخلاله ثممات فلان ولومات فلان بعمدالعدة بان كانت بالوضع اولم تجب العدة المونه قبل الدخول لايقع العلاق لعدم المحل وبهذا تبين إنه قيما بطريق الاستناد لابطريق التبيين وهو الصحيج واوفال انتطائق قبل قدوم فلان بشهرية عمقتصر اعلى القدوم لامستندا إنتهى والفرق بينههما فحالمستصفي وقددورع المكرا بيسي فحالفز وقءلي الاستناد تسغمسائل فلتراجع فيها واحكام النقد كومايتعين قيه ومالايتعين لايتعين فالعارضات وفي تعينه في العقد الفاسدروايتان ورج بعضهم تفصيلابان مافسدمن أصله يتعين فيه لافيما انتقض بعد صعنه والمصيح تعبينه في الصرف بعد فساده و بعد هلاك المستعرف الدين المشترك فيؤمر بردنصف ماقبض على شريكه وفيما اذاتبين بطلان القضاه فاو آدعى على آخر مالاواخذه ثم اقرانه لم يكن له على خصمه حق فعلى المدى ردعين ما قبض مادام قائمًا ولايتعبن في الهرولو بعد

الطلاق قبل الدخول فتردمثل نصفه ولذالزمها زكاته لونصابا حوليا عندها ولايتعين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والغصب وتمامه في فصول العمادي وكثبنا في سوع الشرح جريان الدراهم مجرى الدنانير فى عانية وفي وكالة النهاية اعلم ان عدم تعين الدراهم والدنانير في حق الاستعقاق لاغير فانهما يتعينان جنسا وقدراووصفا بالانفاق وبهصرح الامام العتابى فح شرح الجامع الصغير (مايقبل الاسقاطي من المقوق ومالا يقبله وبيان ان الساقط لا يعود لوقال الوارث ركت حمق لم يبطل حقه اذا لملك لا يبطل بالترك والتي ببطل به حتى لوان احدامن الغاعين قال قبل القسمة تركت حقى بطل حقه وكذالوقال المرتهن تركت عقى في حيس الرهن بطل كذا في جامع الفصوابن وفصول العمادي وظاهروان كلء في يسقط بالاسقاطوه وأيضاظاهرما في الخانية من الشرب وافظهار حل له مسلما في د ارغيره فياع صاحب الدارد اره مع السيل ورضى به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضر ب بذلك في الثمن وان كان له حق احراء الماء دون الرقبة لا ثني المن والشمن ولاسميل له على الشيل بعد ذلك كر حل أوصى لرجل بسكني داره فحات الموصى وباع الوارث الدارورضي به الموصى له جازالبيع وبطل سكناه ولولم يبع صاحب الداردوراكن قال صاحب المسيل ابطات حقى في المسيل فان كان له حقى اجراء الماء دون الرقيسة بطل حقه قياساعلى حق السكنى وان كأن له رقية المسيل لا يبطل ذاك بالإبطال وذكر في المكتاب اذا اوصى لرجل بثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جازالصلح وذكر الشيخ الامام المعر وف بخواهرزاده أن حق الموصي له وحق الوارث قبل التسمة غمرمتأ كديحتمل السقوط بالاسفاط انتهى فقدعا انحق الغنائم قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المجردوحة الموصى له بالسكني وحق الموصى له بالثلث قيل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده بسقط بالاسقاظ وصرحوا بان حسق الشفعة يسقط بالاسقاط وقالواحق الرجوع في الهيسة طلايسقط كافي هبة البزازية وأماالمق في الوقف فقال قاضخان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقير امن اصحاب المدرسة يكون مشخه قاللو قف استحقاق الا يبطل ما لا يطال فانه لوقال ابطلت حقى كأناه ان يظلب ويأخذ بعدذاك انتهى وقد كتبنا في شرح الكنزمن الشهادات مانهمه الطرسوسي من عبارة فاضخان ومارده عليه النوهيان وماحرزناه فمها وقديق حقوق منها خسار الشرط قالوانسقط مهومنها خسار الرؤية قالو الوابطله قبل الرؤية بالقول لمييطل وبالفعل يبطل ويعدها ينطلهما ومنهاخسارالعيب يبطليه ومنها الدس تشقط بالابراء ومنهاحق القصاص يسقط بالعفو ومنهاحق القسمالزوجة يسقط باسقاطهما وأن كان لها الرجوع في المستقبل وأماحة وق الله تحالى فلا تقبل الاسقاط من العبدقالوا لوعفا المقذوف ثمعادوطلب حداكن لايقام يعذعفوه لفقدا لطاب وأماماليس بلازممن العقود فلايتصف بالاسقاط كالوكالة والعارية وقبول الوديعة وأماحق الاجارة فينبغي أن لايسقط الابالاقالة وقدوة عالاشتها في مسائل وكثر السؤال غنها ولم ارفع أصريحا بعد التفتيش منهاان بعض الدرية المشروط لهمالريع اذا اسقط حقه لغيرة من استحقاقه ومنها المشروط له النظراد السقط لغيره مان فرغ له عنه الاان في المثيمة وغيرها إن المشروط له النظراذا فوصه لغيره فانكان التفويض المقلي وجه العموم صيح تفويضه والافان كان في

معته لمعز وان كأن عندموته جاز بناء على ان الوصى النوصى الى غيره انتهى وفي القنيسة اذاءزل الناظر المشروط له النظرعن نفسه لاينعزل الاأن يخرجه الواقف أوالقاضي انتهى ومنهاان الوافف اذاشرط لنفسه شرطافي أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستندال فاسقط حقهمن هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل في من اسقط حقمه من شئ كأعلم سابقا من كلام جامع الفصولين الااذا أسقط الشروط له الرسع حقه لالاحد فلاسقط كانهمه الطرسوسي بخلاف مااذا اسقط حق لغسره وفيما أذآ أسقط الواقف حقه يماشرطه لنفسه اولغبره فان قلت أذا أقر الشروط لهالر بعاو بعضه انه لاحق له فيه وانه يستحقه فلان فهل يسقط حقه قلت نعم ولوكان مكتوب ألوقف بخلافه لماذكره الخصاف في باب مستقل واماحق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة على مانطه تعد يافلا يسقط بالابراء ولابالصلح ولابالعفو ولابالبيع ولابالاجارة كا ذكره البزازي من فصل الاستحقاق فاغتنم هذا التحرير فانه من مفردات هدا التأليف ازشاءالله تعالى ولاحول ولاقوة الأبالله العلى العظيم وفي ايضاح الكرماني من السلم لوقال رب السلم اسقطت حقى فى التسليم فى ذلك المحكان او البلدلم يسقط انتهمي وقدوة مت مادثة سثلت عنماشرط الواقف لهشروطامن ادخال واخراج وغسيرهما وحكم بالوقف متضمنا الشروط حاكم حنقي ثمزجع الواقف عماشرطه لنفسه من الشروط فاجبت بعدم صعة رجوعه لان الوقف بعدالم الزم كأصر حوابه بسبب الحكم وهوشامل للشروط فلزمت كازومه كاصرح به الطرسوسي فيمن اسقطحقه فيماشرط له من الرياع لالاحد فانه قال بعدم المقوط وعلنه ان الاشتراط له صار لازما كازوم الوقف كاان المشروط له لايماك اسقاطما شرطه له فكذا الشارط وبدل علمه ايضاما نقلناه عن ايضاح الكرماني من اسقاط رب السلم حقه يماشرط أه من تسليم المسلم فيده في مكان معين فانه بدل على ان الشرط اذا كان في صفن لازم فانه يلزم ولايقهل الأسقاط فج بيان ان الساقط لايعود ك فلايعود الترتيب بعد سقوطه بقلة الفوائت بخلاف مااذا سقط بالنسيان فانه يعود بالتذكر لان النسميان كان ما نعالا مسقطا فهو من مات زوال المانع ولا تعود النهاسة بعد المسلم بزوالها فاود بسغ الجلسد مالتشميس ونحوه وفرك الثوب من المني وجفت الارض بالشمس ثم اصابه اماء لا تعود النع اسة في الاصح وكذا البئراذاغارماؤها غمادومنه عدم صحة الاقالة الاقالة في السل لانه دين سقط فلايمود واماعود النققة بعدسة وطها بالنشوز بالرجوع فهومن باب زوال المانع لامن بابعود الساقط وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع فيهم من قال بعود المنيار نظرا الى انهما نعزال فعمل المفتضى ومنهم من قاللا يعود تظرا الى انه ساقط لا يعود وقدذ كرناه في الشرح والاصل ان المقتضى للحكم أن كان موجود او الحكم معدوم فهومن باب المانع وانعدم المقتضى فهومن باب الساقط وتعدوقعت حادثة الفتوى ابراه عاماع اقر بعده بالمال المبرامنه عامافهل يعود بعد نسقوط كله فاجبت بانه لا يغود لمافى جامع الفصولين برهن أنه ابرانى منهذه الدعوى ثمادى المدعى ثانيا انهاقرلى بالمال بعدابرائي فلوقال المدعى عليه ابراني وقبلت الابراء اوقال صدقت لايصيح هذا الدفع بعني دعوى الاقرار ولولم يقبله يصمح الدفع لاحتمال الردوالابر اويرتدبا لردفيقي المال عليه انتهى وفي التاتارخانية من كتاب الاقرار لوقال لاحق لى عليك فاشهدلى عليك بالف درهم فقال نعم لاحق لك على

ثم اشهد أن له عليه الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل ولايلزمه شئ ولايسع الشهود ان يشهدوا عليه انتهى وفرعت على قولهم السأقط لا يعود قولهم اذاحكم القاضي مردشهادة الشاهدمع وجود الاهلمة لفسق اولتهمة فانه لايقبل بعدداك في تلك الحادثة وسان الدراهم الزيوف كالجسادي في مسائل ذكرتما في شرح الكنزمن البيوع في سان ان الناعُ كالستديةظ في بعض المسائل قال الولوالي في آخر فتاواه الناع كالمستمقظ في خس وعشر سمسئلة الاولى اذانام الصائم عملى قفاه وفوه مفتوحمة فقطر قطرة من ماء المطرفى فيه فسدصومه وكذالوأ قطرأ حدقطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه الشانسة اذا حامعهاز وجهاوهي نائمة يغسد صومها الثالثة لوكانت محرمة فحامعها زوجهاوهي ناغمة فعليماالكفارة إلرابعة المحرماذا نام فحاءرجل فلق رأسه وحب الجزاءعلمه الخامسة المحرم اذانام فأنقلب على صيد فقتله وجب عليد الحزاء السادسة اذانام المحرم على بعيرودخل في عرفات فقد أدرك الج السابعة الصيد المرمى اليه بالسهم اذا وقع عندنا مم هات من تلك الرميمة يكون حراما كالذاوة عنديقظان وهوقا درعلي ذكانه الشامنة اذا انفلب النبائم على متاع وكسره وجب الضمان التباسعة الاب اذانام تحتجدار فوقع الابن عليه من سعلي وهونا أم في أت الابن يحرم عن المديرات على قول المعض وهو الصحيح العاشرة من رفع النَّا تُم ووضعه تجتِّج ذار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان المادية عشررجل خلابام أتهوغه اجنى نائم لاتصح الخلوة الثانية عشررحل نام في بدت فهاءت امرأنه ومكنت عند وساعة صحت الخلوة الثمالثة عشر لوكانت المرأة نائمة في بيت ودخه العليماز وجهاو مكث عنه مدهاساعة صحت الخلوق الرابعية عشرام أأنامت فعاه رضيع فارتضع من ثديها تثبت حرمة الرضاع الخامسة عشر المتيمم اذامرات دابته على ماء يمكن أستهماله وهوعليهانائم انتقض تيممه السادسة عشر المصلى اذانام وتسكلم في خالة النوم تفسد صلاته السابوسة عشرالم سلى إذانام وقرأ في حالة فسامه تعتسر تسلك القراءة في رواية الشامنة عشراداتلا آية المحدة في نومه فسمعها رجل تلزمه السحدة كالوسم عن المقظان التاسعة عشراذا استيقظ هذا النائم فاخبره رجل بذلك كان شمس الآثمة يفتي باله لاتجب علمه معددة التسلاوة وتعب في بعض الاقوال وعلى هدا لوقرأر حيل عندنائه فانتبه فاخبرفهوعلى هيذا العشرون رجيل حلف ان لايكام فلانا فعاءالحالف الحائحلوف عليه وهونائم وقالله قمفلم يستيقظ النبائم قال بعضهم لايحنث والاصحانه يحنث المادية والعشرون رجالطاق امرأته طالاقار حعما فعاء الرحل ومسهابشهوة وهي نائمة صارم اجعا الثانية والعشرون لوكان الزوج نائما فجاءت المرأة وقبلته بشهوة يصيرهم اجعاعند أبي يوسف رجه الله خلافالمجدرجه الله الثالثة والعشرون الرجه لااذانام وجاءت امرأة وأدخلت فرجها فى فرجه وعلم الرجل بفعالها تشدت حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذاجاءت امرأة الىنائم وقيلته بشهوة وانففاءلي انذلك كأن يشهوة تنبت حرمة المصاهرة الخامسة والعشرون المصلى اذانام في صلاته واحتلا يحب الغسل ولايمكنه البنا وكذلك اذا بفي نائما يوماوليلة أويومين وليلتين صارت الصلاة دينا في ذمنه انتهى واحكام المعتوه كاحكام دكام الصي العاقل فتصح المسادات منده ولاتعب بقيل هوكالمجنون وقيل هوكالبالغالعا أحاقل وقدذ كرناه في النواقض من شرح الكنز

المكام المحنون وكرها الاصوابون في بحث العوارض فلينظرها من رامها فيسان ان الاعتبارلاميني اوالافظ ﴾ د كرناه في كاب الميوع من النوع الثياني ﴿ احكام الجندي المشكل يدذكر النسفي فى الكنزحقيقة وذكر من احكامه وتوفه في الصب وجكم ميرا ثه وخدانه وذكر مولانامجدرجه الله احكامه في الاصل من كتاب المفقودو انااذ كرماذ و مناك ماختصار بيمم اذامات ويديعي قديره ولايد فنده الامحرم ويكفن كفن المراة ولايلس وروا ولاحلك فيحياته واذاقبله رجل بشهوة عزم عليه اصوله وفروعه فاناز وجه ابوه رجلافوصل اليه جازوالا فلاعللى بذلك اوامراة فبلغ فوصل البهاجاز والااحل كالعنين ويلمس لياس المراةني الاحرام ولا يصلى الابقناع ويقوم اسام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء اعادهاوان فىصف الرجال لايعيدها ويعيدها منعن عينه ويساره وخلفه محاذ باله ويوضع في الجنازة خلف الرجال والمراة خلفه ويجعل خلف الرجل في القد برلود فنا اضرو رة معجاجز بينهمام الصعيد ولاحدعلي فاذقه ولاعليه بقذفه بمنزلة المجبوب وتقطع يدهالسر قة ويقطع سارق ماله ويقعد في صلاته كالمراة ولاقصاص على قاطع بده ولوعد داولو كان الفياطع امراة ولاتقطع بده اذا قطع يدغيره عداوعلى عاقلته ارشها ولايخ او بهرج لولاام اهولايف او برجل ولاام اة ولايسافر ثلاثة ايام الابعرم وأذااوصي رجللافي بطن امراة بالفان كان غلاما وبخمسمائة أن كان انثى فولدت خنثى مشكلا فالوصية موقوفة في المنمسمائة الزائدة الى ان يستبين امره ولوقال لامراته ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت طالق اوقال كذلك لأمت فانتحرة فولدت خنثي نشكار لم تطلق ولم تعتدق ولاسهم له مع القاتلة واغما يرضخ له ولايقتل لواسيرا اوص تدابعد الاسلام ولاخراج على راسه لو كان دَّميا ولايدخيل تعت قول الولى كل عبدلى حراوكل امه لى حرة الااذاقالهما فيعتق ولوقال الزوج ان ملكت عبدا فانت طالق فاشترى خنشى لم تطلق وكذلك لوقال ان ملكت امة ولوقالهم الملقت ولوقال المشكل اناذكر اوانثي لم يفهل قوله واذا قنل خطأ وجبت دية المراة ويوقف الباقي الى التدين وكذا فيه ادون النفس و بصم اعتما فه عن الكفارة ولوتزوج مشكل مندله لم عز حتى يتبين فلايتوار أن بالوت ولوشهد شهودانه ذكروشهودانه انثى فأنكان يطلب ميرانا تضبت بشهادةم وشهدانه غلام وابطلت الاخرى وانكأن رجل يدعى اندام المدقضيت بشهادة من شهدت انه انثى وابطلت الآخرى فان كأنت امراة تدعى انه زوجها اوتفت الامرالى ان يستمين فان لم يطلب الحنشي شيأ ولا يطلب منه شئ لا يَقْمِل وأحدة منهما حتى يستدين واماميرا تعوالميراث منه فقال فان مات ابوه فله ميراث انثى منه وتمامه فيه وحاصله الهكالانثى في جياع الاحكام الافي مسائل لايليس و يراولا ذهب اولافضة ولايتزوج من رجل ولايقف في صف الذاء ولاحد بقذفه ولا يخلوبا مراة ولا يقم عن ق وطلاق علقاعلي ولادتهاانشي به ولايدخل تحت قوله كل امة فج احكام الانشي ﴾ تجالف الرجل في إن السنة في عانتها النتف ولايسن ختانها وانماه ومكرمة ويسن حلق لحيتها لوندتت وتمنع عن حلق راسها ومنيها لايطهر بالفرك على قول وتزيدف اسباب البلوغ بالحيض والحمل ويكر مإذانها واقامتهاو بدنها كامعورة الاوجهها وكفيها وقدمها على المعتمد وذراعها على المرجوح وصوتهاعورة فى قول ويكر ملهما دخول الجمام فى قول وقيل يكره الاان تكون مريضة او نفساء يوالمعتمدلا كراهة مطلقبارلا ترفع بديها حذاها ذنيهما ولاتجهر بقراءتها وتضمف

ركوعها ومعودها ولاتفرج اصابعهاني الركوع واذانابهاشي فيصلاتها صفقت ولاتسجع وتسكر وجماعتهن ويقف الامام وسيطهن ولاتصطح امامالارجال ويكره حضو رهما الجماعة وملاتراني يتهاافضل وتضعيم اعلى شمالها تحت ثديراوتضع ديهافي التشهدعلى ركبتيها تباغ رؤس اصابعها ركبتيها وتتورك ولاجعة غاما واكن تنعقدما ولاعدد ولاتكسرتشر بق ولانسافر الابزوج اومحرم ولا يحب الجعلم االاماحدها ولاتلى جهراولاتنزع المخيط ولاتكشف رأسمها ولانسعي بينالميا ين الاخضر ين ولاتحلق وانما تقصر ولاترول والتساعد في طوافها عن البيت افضل ولا تعطب مطلقا وتقف في طاشسة الموقف لاعتبدا اصغرات وتكون قاعدة وهورا كب وتلبس في اجرامها الخفس وتترك طواف الصدراهذرالحيض وتؤخوطواف الزيارةا وذرالحيض وتكفن في خسة أثواب ولاتؤم فى الجنازة ولوفعلت سقط القرض بصلاتها ولا تحمل الجنازة وان كأن الميت أنثى ويندب لها نحوالقبة في التابوت وأسهم الهاواتما برضخ الهاان قاتلت والتقتل المرتدة والشركة ولاتقبال شهادتها في الحدود والقصاص وتعتكف في يتم ا ويباح الهاخض بديها ورجليها بخلاف الرجل الالضرورة والتضعية بالذكرأ فضل منهاوهي على النصف من الرجل فىالارثوا اشهادة والدية نفساأو بعضا ونفقة القريب ولاينبغي أن تولى القضاء وان صح منهافي غيرالحدود والقصاص وبضعهامق بلبالهردون الرجل وتحبر الامة عملي النكاح دون العبدفي رواية والمعتمد عدم الفرق بينهمافي الجبر وتخير الامة اذاعة قت بخلاف العبد ولوكان زوجها حراوابنها محرم في الرضاع دونه وتقدم على الرجال في الحضانة والنفقة على الولدالصغير وفي النفر من من دلفة الى منى وفي الانصراف من الصلاة وتؤخر في جماعية الرجال والموقف وفى اجتماع الجنازة عندالامام فتجعل عندالقبلة والرجل عندالامام وكذا فى الحدوت الدية بقطع تديها أوحلته بخلافه من الرجل فان فيه الحكومة ولا قصاص بقطع طرفها بخلافه ولاقسامة عليم اولاتدخل مع العاقلة فلاشئ عليما من الدية لوقتلت خطأ بخلاف الرجل فان القاتل كاحدهم ويحفر لهافى الرجمان ثبت زناها بالبدنة وتعادمالسة والرجل قائما ولاتنفي سياسة وينفي هوعاما بعسدالجاد سياسة لاحداولا أحكاف الحضور للدعوى اذا كانت مخدرة ولااليمين بل يحضر البها الفاضي أوببعث البها نائب م يحلفها بحضرة شاهدين ويقبل توكيلها بلارضاء الخصم اذا كانت مخدرة اتفاقا ولاتبتدأ الشابة بسلام وتعز ية ولاتجاب ولاتشمت وتحرم الخاوة بالاجنبية ويكره الكلام معها واختلفوا فىجواز كونها أبية واختمار في المسايرة جواز كونها نبية لارسولة لان الرسالة مبنية عملى الاشتمار ومبئ حالهن على الستر بخلاف النبوة والتمام فيها ولاتدخه ل النساء في الغرامات السلط انية كافى الولوا فيقمن القسمة وأحكام الذمى وحكمه حكم المسلمين الاانه لايؤمر بالعبادات ولانهم منده ولايهم تبحمه ويصم وضوءه وغسله فلوأ سلم ارتضالاته به ولابأنم على ترك العبادات على قول و يأثم عملي ترك اعتقادها اجماعا ولا يمنع من دخول المسجد جنبا بخملاف المسلم ولايتوقف جواز دخوله عسلي اذن مسلم عنمدنا ولوكان المسجد المرام ولايصح نذره ولاسهم لهمن الغنيمة ويرضخ له انقائل أودل عملي الطريق ولا يحسد بشرب الخدر ولاتراق عليمه بل تردعليه اذاغصبت منه ويضمن متلفها له الاأن يظهر بيعها وين المسلمين فلاضمان في اراقتها أويكون المتلف الماما يرى ذلك بخلاف اتلاف خر المسلم فانه

لايوجب الضمان وتوكان المقاف دميا وينبسني أن يكون اظهار وشربها كاظهاره بيعها ولم ارمالآن ولاعنع من لبس الحرير والذهب ولايممترض لهم لوتنا كحوا فاسدا أوتبها يعوا كذاك تم أسلواوفي المكنزويقبل قول المكافرفي المسل والحرمة وتعقبسه الزيلبي بأنهسهو ولايقبل قوله فيهسما وجوابه أنه يقبل فيهم أضمن المعام لات لامقصود أوهومت ادمكا أفصح به فى السكافى و بأخد الذى بالتمييز غما فى المركب والملبس فيركبون بالاكف ولايلنسون الطيالسة والاردية ولاثناب أهل العط والشرف وتعصل على دورهم علامة ولايحدثون يبعمة ولاكنيسة في مصر واختلفت الرواية في سكناهم بين المسلين في المصر والمعتمد الجوازف محملة خاصة واختلف المشايخ رجهم الله هل يلزم تميزهم بحميه عالعلامات أوتكني واحدة والمعتمدانم ملايركبون مطلقا ولايلبسون العمائم وان ركب المارلضرورة نزال في المجمام م ويضيق عليه في المروز ولا برجم وانما يجلد والحاصل انه تقيام الحدود كلها عليه الاحدشرب الخمر ولايبدأ الذي بسلام الالماجة ولايزادفي الجواب على وعليمك وتكره مصافحته ويحرم تعظيمه ويكره للسلمان يؤجرنفسه منكافر لعصرا لعنب وفى الملتقط كلشي أمتنع منه المسلم امتنع منه الذي الاالذور والخنزير ولاتكره عيادة جاره الذمي ولاتكره ضيافته ولاتعتب والمكفاءة بينأه للالنمة الااذا كانت بنت ملك خدعها حاثك أوكناس فيفرق لتسكين الفتنة كذافي البزازية \* \* (تنبيه) \* الاسلام يجب ماقه له • ن حقوق الله تعالى دون حقوق الآدميين كالقصاص وضيان الاموال الافي مسائل لواجنب المكافر ثم أسلم متسقط ومنهالوزني ثم أسلم وكان زناه ثابت استنة مسامين لم يسقط الحد باسلامه والا يقط في تنديه آخر الستراك اليهودوالنصاري في وضع الجزية وحسل المناكسة والذبائير ففالدية وفي البزازية شاركهم المجوسي في الجزية والدية دون الاخرين واستبوى أهل الذمة فيماذ كروة تسل المسلم بالذمى ودية المكافروا لمسلمسواء ولايقتسل المسلم والذمى بمستأمن ﴿ تنبيه آخر ﴾ لاتوارث بين المسلم والكافر ويجرى الارث بين المودوا لنصارى والمجوسة والكفركله عندناملة واحدة بشرط اتحاد الدار والمكفار يتعاقلون فيمايينهم وأن اختلفت مللهم وخرج المرتدفانه برثكسب اسلامه ورثته السلمون مععدم الاتحاد ﴿ أَحَكَامُ الْحِيانِ ﴾ قبل من تعرض لها وقد ألف فيها من أصابنا الفياضي مدر الدين الشبيلي في كتابه آكام المرجان فأحكام الجان الكني لم أطلع عليه الآن وما نقلته عنه فانساهو بواسطة نفل الاستوطى رخه الله ولاخلاف في انهم مكافون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار وانميا اختلفوا في يُواب الطائعـين فهي البزازية معز بإالى الاجنياس عن الامام ليس للجن تواب وفي التفاسير توقف الامام في تواب الجن لانه جاه في القرآن فيهم يغفر لكم ذنو بكم والمغفرة لاتستازم الاثأبة لانف ترومنه المغفرال يضة والاثابة بالوعد فضل قاات المعتزلة أوعدظاهم فنستحق العقاب ويستحق الثواب صالحهم قال الله تعالى (وأما القاسطون فسكانوالجهم حطيسا قلنساالثواب فضل منافله تعمالي لابالاستعقاق فان قيل قوله تعمالي (فهاى آلاءر بكم أكذبان) بعدعد نعيم الجنة خطا بالثقلين بردماذ كرت قلناذكروا ان المراد بالتونف التوقف في المأ كل والمشرب والملاذ لا الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام والزيارة والخدمة (والملائكة بدخساون عاليهم من كلياب سلام) الاتية انتهسي فنها النسكاح قال في السراج في قلا تجوز المناكمة بين بني آدم والجن وانسان الما الاختسلاف

الجنس انتهى وتبعه في منية المفتى والفيض وفي القنية سئل الحسن البصرى رضى الله عنه عن التزيج بعنية فقال يحوز بالشهود عرقم آخر فقال الا يحوز عمرة م آخر يصفع السائل لحماقته انتهللي وفي يثيمة الدهرفي فتهاوي أهل العصر سئل على فأجدد عن التزو يج بامن أة مصلمة من الدن هدل بعوزا ذا تصور دلك أم يختص الدواز بالا دميسين فقعال بصفعها انسائل لمناقبه وجهله قلت وهذا لايدل عملى حناقة السائل وكأن لا يتصور الاترى ان أبا الليت رجمه الله د كرفي فتما وا دان السكفار أو تترسو ابني من الالسياء هدل يرمى فقال يسال ذاك النبي ولايتصورذاك بعدرسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم ولمكن أجاب عملي تقدير التصور كذا هذاوستل عنهاأ بوحامدرجه الله فقال لايجوزانتهي وقداستدل بعضهم على تحريم نكاح الجنمان بقوله تعالى في سورة الفعل (والله جعل الكرمن أنفسكم أزواجا) أىمن جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كإفال الله تعالى (لقدجاء كرسول من أنفسكم) أي من الا دميين انتهاجي وبعضهم استدل بمارواه جزب الكرماني في مسائله عن أخدوا محتى قال حد تنا الجددي عي القطيعي مد تنابشر بن عر بن لهيمة عن يونس بن يدعن الزهرى فالنئمي وسول القدصلي الله عليه وآله وسلمعن نمكاح الجنوهو وانكان مرسلاقفد اعتضد باقوال العلماء فروى المنع عن المسن البصرى وقشادة والحاكم بن قتيبة وامعيق ابزراهو يهوعقبة ابن الاصمرضي الله عنهم غاذا تقرر المنعمن نسكاح الانسى الجنبية فالمنع من نسكاح الجني الانسية من باب أولى ويدل عليه قوله في السراحية لا تعوز الماز المسة وهو شامل لهما الكنروي أبوعثمان بنسعيد بن العباس الرازي في كتاب الالهام والوسوسة فقبال حدثنامقا تلغن سعيد بنداودالز بيدى قال كتب قوم من أهل اليمن الى مالك يسألونه عن نكأح الجن وقالوا ان هنارج الامن الجن يخطب اليناجارية يزعم أنه يريد الجلال فقال ماأرى بذلك بأسافي الدين ولكن اكرهاذ اوجدا مراة عاملا قيل لهام رزوجات قالت من الجسن فيكثر الفسادف الاسلام بذاك انتهسى ومنهالو وطيء الجني انسية فهل يجب عليها الغسل قال قاضيحان في فشاواه اص أفقالت معي جني يأتنني في النوم ضرار اواجد في نفتسي مااجدلوجامفني زوجي لاغسل عليها أنتهسي وقيده المكال بمااذا لم تنزل امااذا أنزأت وجب كأته احتلام ومنها انقادا لجماعة بالمن ذكر والاستيوطي عن صاحب آكام المرجان من اعتمامًا مستدلا بحديث احدين مستودرضي الله عنمه في قصة المن وفيه فلما قام وسون الله صلى الله عليه وآله وسلم يقدلي ادركه شعفصان منهم المالا يارسول الله المانحان تؤمنافي صلاتنا فال فصفهما خلفه غرصلي بهماخ انصرف ونظ يرذلك ماذ كره السبكي ان المماعة تغصل بالملائكة وفرع على ذلك لوصيلي في قضاء بإذان وافامة منفردا محلف انه صلى بالجماعة لم يحنث ومنها محة العسلاة خلف الجني ذكره في آكام الرجان ومنها اذاحي الجيئ بين بدى المصلى يقاتل كأيفاتل الانسى ومنها لايجو زقتل الجني بفسير حق كالانسى فال الزيلعي فالواينيغي ان لانقتسل الحية البيضاء ألتي تمشى مستوية لانهامن الجان لقوله عليسه السلام اقتلواذا الطفيتسين والابتروا باكم والمية البيضاء فاخاش الجن وقال العلماوي لأبأس بقتل السكل لانه صلى الله علية وسلم عاهدا لحس ان لايد خداوا بوت المته ولايظهروا انفسهم فاذاخالفوا فقد نقضواعهدهم فلاحرمة لهم والاولى هوالأنذار والاعذار فيقال لمنابرجي باذن الله تعنالي اوخلي طزريق المسامين فان ابت تتلها والانذار اغما يكون

خارج الصلاة انتهسى وقد روىء وابن الى الدنيا ان عائشة رضى الله تعالى عنهارات في والتراحمة فأمرت بقدلها فقدات فاتيت في ذلك الليلة فقيسل في انعامن النفر الدس بستمهون الوخيمن النئيض ليقتع الي عليه وسلم فأرسلت الى الممن فابتدع لهاار بعون راسا فاحتقتهم وزؤاه ابنابي شيبة في مضنفه وفيه فلما اصحت امرت باثتي عشر الف درهم نفرقت عنىلى المساكين ومنها قبول رواية الجنثى ذكره صاحب وكام المنرجان وذكر الاستوطى انةلاشك فى جوازروايتهم عن الانس مامه عودسوا علم الانسى بهم اولاوادا إجاز الشيخ من حضر دخل الجن كالى نظيره من الإنس وامارواية الانس عنهم فالظاهر منعها لعدم حصول الثقة بعدالتهم ومنهالا يحوز الاستنجاء بزاد الجن وهوالعظم كاثبت في الحديث ومنهاان ذبيحته لاتحل قال في الملثقط وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه نمسي عن ذبالله الجن أنتمدى وقدد كرالامام المكردري في مناقبه في فضل قراءة الامام شيأ من احكام الجآن واولاد الشيطان وبيان الغول والكلام على جماعتهموا كلهم فوائد الاولى الجهور على اله لم يكن من الجن نبي واما قوله تعمالي (يامعشر الجن والانس الم يأتـــكم رسل منكم) فتأولوه على الهمرسل عن الرسل سمعواكلامهم فالذروا قومهملاعن القدتعيالي وذهب الضفاك وابن حرمعلى انه كان منهم نبي تمسكا بعديث وكان النبي يبعث الى قومه عاصة قال وليس الجن من قومة ولاشك انهم انذروا فصح انهم جاءهم أنبياء منهم الثانية قال البغوى فى تفسير الاحقاف وفيه دليه على انه عليه السلام كان وبغوثا الى الانس والجن جنيعا قال مقاتل رتجمة الله لم يبعث قبله نبي الى الائس والجن واختلف الغلماء في حكم مؤمني الجن فقال توم لا تؤاب لهم الاالغجاة من النبار واليه ذهب أبو حنيفة زجيه الله وعن الليث تواجع ان عبار وامن النار عم يقال لهم كونوا ترابا كالبهائم وعن أبي الزناد كذلك وقال آخرون يشابون كمايعا تبون وبه قال مالك وابن أبي ليلي رجهما الله وعن الضفاك انهام بلهمون التسبيخ والذكر فيضببون من انته مايضيبه شوآدم من نعيم المعنة وقال غربن عبد العزيزان مؤمى الجن حول الجندة في ربضها والسوافيم الترسي الشائشة دهب الحارث المحاسي الناجن الذين يدخلون الجنثة يكونون يوم القيمة نراههم ولايرونا عكس ما كافواعليه في الدنيا الرابعة صرح اس عبدالسلام بإن الملائكة في الجنبة لايرون الله تعمالي قال لان الله تعمالي قال (التدركه الابصار) وقد النقاشي منه مؤمني البشرفين على عومه في الملاز - المنقال في آكام الرجان ومقتضى هذا ان الحن لا يرونه لان الاكتما قية عملى العموم فيهم أيضا انتهمي ولم يتفقيه الاسبوطي رحمة الله وفي الاستدلال على عدم رُّ وَيَهْ المَلاشَكَةُ وَالْجِنِ بِالاَيَّةِ نَظْرِلاتُهَا لاتدل عيلى عدم زؤية المؤمنسين أصلا فلااستثناء قال القاضي المبيضاوي لاتدركه أي لا تمخيط به واستدلت المنتزلة على امتناع الرؤية وهوضعيف اذليس الادراك مطلق الرؤية ولاألنني فىالا يقعاما فى الاوقات فلعله مخصوص معض الخالات ولافى الاشطاص فانه في قوة قولتنا كل بصر لايدركة مع أن النفي لايوجب الامتناع انتها في إلحكام المحارم فالمحرم عددنامن حزم نسكاحه على الدايد بنسب اومضاهرة اورضاع ولو بوطى وجوام فندرج بالاول ولدالغمقومة والخؤلة ومالشاني اخت الزوجة وعتماوكالتماوشة مالرني بهاو بنتما وآباء الزانى وابنة واحكامه تحريم النكاح وحواز النظروالخاوة والاسافرة الاالمحرم من الرضاع فان الخلوة بمامكروهة وكذا بالصهرة الشابة وحرمة النكاح على التأبيد لامشاركة للعرم فيهافان

الملاعنة تعدل اذا اكذب نفسه اوخرج عن اهلية الشهادة والمجوسية تحدل بالاسلام اوبتهودها اوتنصرها والطلقة ثلاثابدخول الثماني وانقضاء عدته ومنكوحة الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعتدة الغير بانقضاء عذتها وكذالامشاركة للحرم في جواز النظر والخسلوة والسفر واماغبدها فكالاجنس على المتمدلكن الزوج يشارك المحرم فيهمذه الثلاثة والنساءا اثقات لايقمن مقام الزوج والحرم في السفر واختص المحرم النسى باحكام منهاعتفه على قريبه لوملكه ولا يختص الآصل والفرع ومنها وجوب نفقة الفقيرالعاجزعلى قريبه الغنى فلابد من كونه زجما محرما من جهة القرابة فابن العروالاخ من الرضاع لا يعتق ولا تجب نفقته ويغسل المحرمقر يبته ومنهاانه لايحوز النفريق بين صغير ومحرم بييع اوهبة الافي عشهر مسائل ذكرناهافي شرخ الكنزفان فرق صحالبيع ومنها ان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة وتختص الاصول والفر وعمن بين سائر المحارم باحكام منها أنه لا يقطع احدها بسرقة مال الآخروم غالايقضى ولايشهدا حدهاللا جرومنما تعريم موطودة كل منهما على الآخر ولوبرنا ومناتعر عمنكوحة كلمنهماعلى الآخر عمرد العقدومنهالا يدخلون في الوصية للاقارب وقنتض الاصول باحكام كممنها لايجو زله قنل اصله الحربي الادفعاعن نفسه وان خاف رجوعه ضيق علية رأكأه ليقتله غيره وله قتل فرعه الحربي كحرمه ومنها لا يقتل الاصل بفرعه ويقثل الفرع بأصله ومنها لايحد الاصل بقذف فرعه ويحدا لفرع بقذف اصله ومنها لانجو زمسافرة الفرع الاباذن اصلهدون عكسمه ومنهالو ادعى الاصل ولدجارية انده ثبت نسبه والداب الاب كألاب عندعدمه ولود كالعدم الاهلية بخلاف الفرع أذا ادعى ولد جارية اصله لم يصح الابتصديق الاصل ومنما لا يحوز الجهاد الاباذ تهم بخلاف الاصول لابتوقف جهادهم على اذن الفروع ومنه الاتجوز السافرة الاباذنهم انكان العاريق مخوفا والافان لمبكن ماقعما فكذاك والافلا ومنهااذا دغاه أحدابويه في الصلاة وجبت اجابته الاان يكون عالما بكونه فيهاولم ارحكم الاحدادوالحدات وينبغي الالحاق ومنها كراهة عه مدون اذن من كرهه من ابويه ان احتماج الى خدمته ومنها جو از تأديب الاصل فرعه والظاهر عدم الاختصاص بالابقالام والاجداد والحدات كذلك ولم اره الآن ومنهات معه الفرغ للاصل فى الاسلام وكتبثنا مسائل الجدوما يقوم مقيام الاب فيسه في فن الفوائد ومنها لا يعبسون مدين الفرع والاجداد والحداث كذلك فرواختص الاصول الذكور بوجوب الاعفاف بإواختص كالابوالحد بإحكام منهاولاية المال فلاولاية للام في مال الصغير الا المفظ وشراءمالا يدمنه للصغير ومنها تولى طرفى العقد فلوباع الاب ماله من النه أواشترى وليس فيمه غبن فاحش ا نعقد بكلام واحدوم نهاعدم خيار البسلوغ فى تزويج الاب والحد نقط واما ولاية الانكاح فلاتختص عما فيثبت اكل ولى سواء كانعصبة أومن ذوى الارحام وكذ االصلاة في الجنازة لا تخنض بهما وفي الملتقط من النسكاح لوضرب المعلم الولد باذن الابنهاك لميغرم الاان يضرب ضربالا يضرب مشله ولوضرب باذن الام غرم الدية اذاهلك والجدكالاب عندفقده الافحاثاتي عشرمستلةذكرناهافي الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا ماخالف فيه الحد الفضيح الفاسد فيفائدة كه يترتب على النسب اثناعشر حبكما توريث المال والولاء وعدم صحة الوصية عند المزاحة ويلحق بهاالا قرار بالدين ف مرض موته وتحمل الدية وولاية التزويج وولاية غسل المتوا أصلاة عليه وولاية الحال وولاية الحضافة

وطلب الحدوسقوط القصاص بداحكام غيبو بةالمشفة كم يترتب علم الحكام وجوب الغسل وتحريم الصلاة والسحوذ والخطبة والطواف وقراءة القرآن وحل المصف ومسمه وكتابته ودخول المتحدوكر اهة الاكل والشرب قبل الغسل ووجوب نزع الخف والمكفارة وحم با أوندنا في أول الحميض بديناروفي آخره بنصف دينمار وقساد الصوموو حوب وضيائه والتعزير والمكفارة وعدم انعقاده اذاطلع الفحر مخالطا وقطع التناب عالمشروط فمهوفي الاعتكاف وفساد الاعد كاف والخ قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر ووجوب المض فى فاسدهما وقضائهما ووجوب الدم وبطلان خسار الشرط لمن له وسقوط الرديعيب اذانعله المشترى بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله ان كانت بكرا أونقصها الوطيء ووجوب مهر المثل بالوطيء بشبهة أويدكا حفاسد ونبوت الرجعةبه وبسع العبدفي مهزها اذأ سكم باذن سيده وتحريم الربيبة وتحريم اصل الموطوءة وفرعها عليه وتحريم اصله وفرعه علما وحلها للزوج الاول واسسيدها الذى طلقها ثلاثا تبسل ملكها وتحريم وطيء اختمااذا كانت امة وزوال العنة وابطال خيارا اعتيقة وابطال خيارالبلوغ اذا كانت بكراوكال المسمى ووجوب مهرالاتل للغوضة واسقاط حبسها نفسها لاستيفاء مهرمعفل من مهرهاعلى قولهما ووقوع الطلاق المعلق بهوثيوت السنة والبدعة في طلاقها وكونه تعيينا في الطلاق المهم وثبوت الني مفالايلاء ووجوب كفارة اليمين لوكان بالله تعالى ووجوب العدة ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول مجدر حمالله المفتى بمدوجوب النفقة والسكني للطلقة بعدهوو جوب الحدلو كانزنا أولواطة على قولهما وذبح البهيمة المفعول بهااثم حرقها ووجوب التعزيران كان فىممتةأومشتركة أوموصي بمنفعمتها أومحرم بملوكة لهأولواطة بزوجتمه وثبوت الاحصان وثبوت النسب ووقوع العتبق المعلق به واستحقاق العزل عن الغضاء والولاية والوصالية وردالشهادة لوكان زناوالله اعلم (فوائد) الاولى لافرق فى الايلاج بين ان يكون بحائل أولا لكن بشرطان تصل الحرارة معه هكذاذكروه في التحليل فتحرى في سائر الابواب الثانية ما ثبت للمشفة من الاحكام ثبت القطوعها ان بق منه قدرها وان الم يبق منه قدرها الم يتعلق به شئ من الاحكام ويحتاج الى نقل اسكونها كلية ولم اره الثالثة الوطيء في الدبر كالوطبيء في القبيل فيحب به الغسل وبحرم به ما يحرم بالوطبيء في القبل ويفسد الصوم به اتفاقا واختلفوا في وجوب الكفارة والاصحوجو بهاويفسد الجبه قبل الوقوف على قولهما واختلفت الرواية على قوله والاصم فسأدمه كافى فتم القدير ويفسديه الاعتكاف وتثبت به الرجعة على المفتى به كا فى التيمين الافى مسائل لاتثبت به حرمة المصاهرة ولا يجب الحديد عند الامام الااذا تكرر فهقتل على المفتى به ولايثدت به الاحصان ولا الصليل الزوج الاول ولافي والمولى ولا يخرج به عن العندة ولا تخرج به عن كونها بكرا فيكثني بسكوتها ولا يحل بحال والوطى في القبل حلال فى الزوجة والامة عند عدم ما نعوينبغي أن يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم بسقوطه بالتقسل والمس شهوة فهذااولى للدلالة على الرضاوق عامع الفصولين عامعهاف دبرها بنكاح فاسدلا بجب المهر والعدة انتهى فعلى هذا الوطىء فى الدبرلا يوجب كال المهرف الذكاح الصيم ولا تعب به العدة لوط لقها بعده من غير خلوة الرابعة الوطى وبنكاح فاسد كالوطى وبنكاح معيم الافي مسائل الاولى وجوب مهر المثل ولايراد على المسمى وفي المحيم بحب المسمى الثانية الخرمة الثالثة عدم الحل الاول الرابعة عدم الاحصانية المناهسة للوطيء علاء اليرمين

احكام كاحكام الوطئ بنكاح فبوجب تحريها على اصوله وفروعه وتحريم اصوله اوفروعها عليه ووجوب الاستبراء وجرمة منهاجتها البها ويجالف الوطيء بالنكاح في مسائل لايثيت بهالقط لولاالاحهان السادسة كلحكم تعلق بالوطىء لايعتبر فيه الانزال اكونه تبعا السابعة لايخلوالوطئ يغبر ملك اليمين عن مهراو حد الافي مسائل الاولى الذمية اذا نكيت بغبرمهر مثلا ثم اسلاوكانوالدينون أنلامهر فلامهر الثأنية نكيرصي بالغةحرة بغير اذن وايه ووطثهاطاتعة فلاحد ولامهراكالثة زوجامتهمن عبذه فالاصح أنالامهر الرابعة وطيء العبدسيدته بشبهة فلامهراخذامن قولحم فى الثالثة ان ألولى لا يستوجد على عبدد دينا الخامسة لووطنيء حربية فلامهر لها ولماره الآن السادسة الموقوف عليسه اداوطي والموقوفة بنبغي انلامهر ولمار الآن السابعة البائع لووطى الجارية قبل التسليم الى المشترى وهي فيحفظي منقولة كذلك الثامنة اذن الراهن للرغن في الوطى، فوطى عظامًا الحل ينبغي ال لامهر ولم اروالا تنالناسعة الذي ميحرم على الرجال وطيء زوجته مع بقاء انسكاح الحيض والنفاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف والاحرام والايلا والظهار قبل التكفيروعدة وطي الشبهة واذاصارت مفضاة اختلط قبلهاود برها فانه لامحل له اتساخ حنى ينتدقق وتوعه في قبلها وفيما اذا كانت لا تحتمله لصغر اومرم ض اوسمنه وعند امتناعها القبض معجل مهرهالم يحل كرهاوفي ببض كتب الشافعية اله يحرم وطيءمن وجب علمها قصاص وايسبها حبل ظاهر لثلا يحدث على عنع من استيفاه ما وجب عليها العاشرة اذاحرم الوطيء حرمت دواعب الافي الحبض والنفأس والصوم النامن فتحرم في الاعتهاف والاحرام مطلق اوالظهار والاستبراه الحسادية عشرة اذااختلف الزوجان في الوطيء فالقول لنافيه الافي مسائل الاولى ادعى العنين الاصابة وانكرت وقلن ثب فالقول لهمع يمنه الا ان كانت بكر اولافرق فى ذلك بين ان يكون قبل التأجيل أوبعده الشائدة الولى اذاادعى الوصول البها قبل مضي المدة قبل قوله بيمينه لابعد مضيها الثالثة لوقالت طلقتني يعسد الدخول وليكال الهروقال قبله ولك نصفه فالقول لحالوجوب العدة عام اوله في الهروالنفقة والسكني في العدة وقى حل بنتهاوار بعسواها واختماالهال فلوجاءت بولدلزمن قدة له ثبت نسبه ورجعالي قولها في تكميل المهرفان لاعن بنفيه عدناالي تصديقه هكذا فهمته من كالرمهم ولماروالا تنصريحاال ابعة ادعت المطلقة ثلاثاان الثاني دخدل بهافالقول لما الماللطلق لاز يجال الهر الخامسة لوعلقه بعدم وطئه اليوم فادعت عدمه وادعاه فالقول له لانكاره وجودالشرط قال في الكنز وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له ﴿ احكام العقود ﴾ هي اقسام لازم من الحانبين البيع والصرف والسلم والتولية والمرابحة والوضعية والتشريك والصلح والموالة الافي مسئلتين ذكرناهما في الفوائد منها والاجارة الافي مسئلة ذكرناها في الفوائد منها والهبة بعدالقبض ووجودما نعمن الوانع السبعة والصداق والخلع بعوض والنكاح الخالى عن الخيارين أى خيار البلوغ والعتبق والاولى ان يقال و نكاح البالغ العاقل المو امراة كذاك وجائز من الجانبين الشركة والوكالة والمضاربة والوصية والعارية والأبداع والقرضوالقضاء وسأثر الولايات الاالامامة العظمي وجائزهن أحدا لجانبين فقط الرهن جائزمن جانب المرتهن ولازم من جانب الراهن بعد القبض والمكتابة جائزة من جانب العبد لازمةمن جانب السيدوا لكفالة جائزةمن الطالب لازمةمن حانب الحكفيل وعقد الامان

حائر من قبل الحربي لازم من جانب المسلم ﴿ تنبيه ﴾ من الجائز من الجانبين تولية القصاء فالسلطان عزله ولوبلا جنعة كافى الخلاصة وله عزل نفسه وأما الولاية على مال اليتم بالوصلية فان كانوصي الميت فهي لازمة بعدموت الموصي فلايملك الفاضي عزله الابخسانة أو هجزظاهر ومنجانب الوصي فلاعلك الوصى عزل نفسه الافي مسئلتين ذكرناهما في وصايا الفوائدوان كانوصي القاضي فلالان القاضي عزله كافي القنيسة وله عزل نف م بعضرة القاضي وقدذ كرنا التولية على الارقاف في وقف الفوائد ﴿ تَقْسِم ﴾ في العقود البيع ناقذ وموقوف والازم وغسيرالازم وفاسدو باطل وضبط الموقوف فى الخلاصة في خسة عشرو زدت عليماعانية فونكيل بالباطل والفاسدعندنافي العبادات مترادفان وفي النكاح كذلك المرقالوانكاح المحارم فاسدعندأبي حنيفة رجهالله فلاحدو باطل عندهمارجهماالله فصدوفى جامع الفصواين نكاح المحارم قبل باطل وسقط المداشع فالاشتباه وقيل فاسد وسقط الحداشمة لعقدانته ي وأماني البيع فتماينان فباطله مالايكون مشروعا باصله ووصفه وفاسدهما كان مشروعا باصلهدون وصفه وحكم الاول انه لايملك بالقبض وحكم الثانى انه يملث به وأمافي الاجارة فتباينان قالوالا يجب الاجرفي الباطلة كااذا استأجرأ حد الشريكين شريكة لجل طعام مشترك ويجب أجرالمشل في الفاسدة وأمافي الرهن فقال في جامع الفصولين فاسده يتعلق بهالضمان وباطله لابتعاق بهالضمان بالاجماع وعلك الحبس للدين فى فاسده دون بالمله ومن الباطل لورهن شيأ باجرنائعة أومغنية وأمافي الصلح فقالوامن الفاسدا اصلح على انكار بعدد عوى فاسدة والصلح الباطل الصلح عن المكفالة والشفعة وخيار العتق وقبيم المرأة وخيارا اشرط وخيارا الملوغ ففيها يبطل الصلح ويرجمع الدافع بمادفع كذافى جامع الفصولين وأمافى الكفالة فقال في جاءع الفصولين اذا ادعى بحكم كفالة فاسدة رجع بادى فالمكفالة بالامانات باطلة انتهد ولم يتضخ الفرق بين الفاسد والباطل فالرهن والكفالة بماذكرنا فليرجع الى الكتب المطولة وأما المكتابة ففرقوا فيها بينالفاسدوالمباطل فيعتق باداءاله ينفى فاسدها كالكتابة على خرأ وخنزير ولايعتنى في باطلها كالمكتابة على ميتة أودم كاذكره الزيلعي وأما الشركة فظاهر كالرمهم الفرق بينهـمافالشركة في المباح بإطلة وفي غيره اذا فقد شرط فاسدة \* (فائدة) \* الباطل والفاسد عندالشا فعية مترادفان الافى المكتابة والخلع والعبار يةوالو كالةوالشركة والقرض وفي المبادات في الحجد كره الاسبوطي رجه الله \* (أحكام الفسوخ) \* وحقيقته حل أرتباط العقد اذا انعقد البيدع لم يتطرق اليه الفسمخ الا باحد أشدياء خدار الشرط وخسار عدم النقدالي ثلاثة أيام وخيارالرؤ بةوخيارااهيب وخياراالاستعقاق وخيار الغبن وخيبارالكميه وخياركشف الحال وخيار فوات الوصف المرغوب فيه وخياره لاك بعض المبيدع قبل القبض و بالاقالة والتحالف وهلاك المبيسع قبدل القبض وخيار التغرير الفعلى كالتصرية على احدى الروايتين وخيار الخيانة في المراجحة والتولية وظهور المبيع مستأجرا أومرهونا فهذه تمانية عشرسيبا وكلهايباشرها الماقدالاالتحالف فانه لاينفسخ بهوائما يفسخه القاضي وكلها يحتاج الى الفسخ ولا ينفسخ فيم ابنفسه وقدمنا فرق النكاح في قدم الفوائد (خاتمة) \* جمودماعدا النكاح فدمخ له اذاساعد مصاحبه عليه واختلفوا في جعود الموصى الوصية الفسيخ هل برفع العقد من أصله أوفيها يستقب لقال شيخ الاسلام

المهجعمل المقسد كان لم يكرفي المستقبل لافيمامضي وغائدته مذ كورة في أحكام شروح المداية وذكرها الزيلجي أيضا في خدار العب \* (أحكام السكتابة) \* يصح البيدع ما قال في الهداية والكناب كالخطاف وكذا الارسال حدى اعتبر واعدلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة انتهيى وفي فتح القديروم ورة الكتاب ان يكنب أما بعد نقد بعت عبدى منك بكذا فللبلغه وفهم مافيه قال فباتفي انجلس ومافى المسيوط مرتصو يره بقوله بعيني بكذا فقال بعثديثر فلدس مراده الاالفرق بين البيد عوالنكاح في شرط الشهود وقيل بل يفرق مهن المياضر والغائب فيعني من المساضر استيام ومن الغائب ايجاب انتهب ويصبح النكاح بمافال في فتح القدر وموريد ان يكتب الما يخطيها فاذا بلغها الكثاب أحضرت الشهود وقرأته عليم وقالت زوجت نفسي منه أوتقول ان فلانا كتب الى يخطيني فاشهدوا اني قد زوجت نفسي منه أما أولم تقل بحضرتها يسوى زوجت نفسي من فلان لا ونعقد لان سماع الشطر بنشرط وباسماعهم المكتاب اوالتعبيرعنه منهاقد مععوا الشطرين بخلاف ماأذا انتنا دمعني الكتاب بالخطمة ان يكتد زوحمني نفسك فانى رغبت فيك وتعوه ولوجاء الزوير بالكتاب الى الشهود مختوما فقال هذا كابي الى فلانة فاشهدوا على بذلك لم يجزف قول أي حنيفة رجهالله حتى تعلم الشهودما نيهو جوزه أبو يوسف رجه الله من غيرشرط اعلام الشهود عافيه واصله كتأب القاضي الى القاضي قال في المستصور هدذا اذا كأن بلفظ انتزو يج أمااذا كان بلفظ الام كقوله زوجي تفسك مني لايشترط اعلامها الشهود يماني الكناب لاغا تتولى طرفى العقد بحكم الوكالة ونقله من الكامل قال وفائدة الخلف فيما اذا جدالز وج الكناب بعدماأشهدهم عليهمن غير قراءته عليم مواعد لامهم بمافسه وقدةرأ المكذوب اليهالكذاب عليهم وقبل العقد بحضرتهم فشهدوا ان هذا كثابه ولم يشهدوا بمافيه لانقبل هذه الشهادة عندهما ولايقضى بالنكاح وعنده تقبلو يقضى به أماالكتاب نصعيع بلا اشهاد وهذا الاشهادلهذا وهوان تتمكن المرأة من اثبات الكتاب عند جحود الزوج الكتابانتهي وأمارقو عالطلاق والعتاق بهافقال فيالبزاز يةالكتابة من الصصيح والاخرسعلي ثلاثة أوجه انكتب على وجه الرسالة مصدر امعنو ناوثبت ذلك بإقراره أو بالبينة فكالخطاب وانقال لمأبؤ بهالخطاب لميصدق تضاء وديانة وفي المنتق انه يدين ولو كتب على شئ يستبين عليه امرأته أوعبده كذا ان نوى صعوالا فلاولو كتب على الحواء اوالما الميقعشي واننوى وانكتب امراته طالق فهدى طالق بعث المها أولاوان قال المسكتوب أذاوصل المسكفانت كذاف الميصل لاتطاق واندم وعجي من السكتابذكر الطلاق وترك ماسواه وبعث اليهافهي طالق اذاوصل ومحوه الطلاق كرحوعه عن التعليق وانمايقم اذابق مايسمي كتابة اورسالة فانلم يبق هذا القدرلاية عوان يحى الخطوط كلها وبعث اليها البياض لاتطاق لانماوصل النهاليس بكتاب ولوجهد الزوج الكتاب وافامت البيئة عليه انه كتبه يده ورق بينم حافى القضاء انتهى وذكر الزبلعي من مسائل شقى في المكتابة لاعلى الرسمان الاشهاد عليه اوالاملاء على الغير يقوم مقام النية وفي القنية كتيت انتطالقي ثمقالت لزوجها اقراعلي فقرالا تطاني مالم يقصدخطايها انتهى وقدستملت عن رجل كتسابيمانا تمقال لآخراقر أهافقر أهاهل تلزمه فأجبت بأنهالا تلزمهان كأنت بطلاق حبث لم يقصد وان كأنت بالله تعيالي فقالوا الناسي والمخطىء والذاهل كالعيامد واما الاقرار

بهنا فغي افرار البزازية كتبكتا بافيه أقراريين بدى الشهود فهذاعلي اقسام الاول ان يكتب ولايقول شيأوانه لايكون اقرارا فلاتحل الشهادة بأنه اقرقال القياضي النسفي ان كتب مصدر المرسوما وعلم الشاهد - له الشهادة على اقراره كالواقر كذلك وان لم يقل اشهدعلى به فعلى هذا أذا كتب للغائب على وجه الرسالة أما بعد فلك على كذا يكون اقرارا لان الكتاب من الفاتب كالمنظاب من الحاضر فيكون متكلما والعلمة عملي خلافه لان المكتابة قدتكون التجربة وفيحق الاخرس بشائرط أن يكون معنونا مصدرا وان لميكن الى الغائب الثباني كتب وقرأعندالشهو دلهمان يشهدوابه وانذيقل اشهدواعلى الشياك ان يقرأ هذاعنده مؤمره فيقول الكاتب اشهدواعلىبه الرابع ان يكتب عندهمو يقول اشهدواعلى بمافيه انعلموامانيه كان اقرار اوالافلاوذ كرالقماضي ادعى عليهمالاوأخرج خطاوقال انه خط المدع عليه بمذا المال فانكران يكون خطه فاستكتب وكانبين الخطين مشابهة ظاهرة دالةعلى انهماخط كاتب واحدلا يحكم عاية بالمال في الصحيم لانه لايز بدعلى ان يقول هذاخطي وأناحر تدلكن ليسعلي هذا المال وتحة لايجب كذاهنا الافي ياد كارااءامية والصراف والسمسار انتهنى وكتبنا في القضاء من الفوائد الله يعمل مد في تر البياعوا لسمساروالصراف والخط فمدحة وفي كال ملك المكفار بالاستعمان حني لو محد حربى فى دارنا وقال انارسول المائلم يصدق الااذا كان معه كتابه كافى شعرالها نية فيعملها وأمااعتمادالراوى علىمافي كأبه والشاهد علىخطه والقياضي على علامته عندعدم النذكر فغير جائز عندالامام وجو زوأبو يوسف زجه الله تعلى للراوى والقياضي دون الشاهد وجوزه مجتدرجه الله تعمالي الكل ان تيقن به وان لم يتذكر نوسعة على النماس وفي المنسلاصة قال أمس الائمة الحلواني رحه الله ينبغي أن يفني بقول محدر جمه الله تعمالي وهيكذا في الاجناس انتهى وفي اجارات البزازية أص الصكاك بكتابة الاجارة وأشهد وقبصر العقد لاينعقد بخسلاف صلك الاقراروالمهرأ نتهسى واختلفوا فيمالوأم الزوج بكتابة الصلك بطلاقها ففيل يقع وهوا قرار بهوقيه لهوتو كيل فلايقع حتى بكثب وبه يفتي وهوالصصيح فح زماننا كذافئ القنية وفيما بعده وقيه للايقع وان كتب الااذا نوى الطهلاق وفي المبتغي بالمعجمة من رأى خطه وعرفه وسعه ان يشهداذا كان في حزه و به نأخـــذا تتهـــي و يجوز الاعتمادعلى كشب الفقه الصديحة قال في فشح القدير من القضاء وطريق نقل الفتي في زماننا عن المجتهد أحد أحمر بن اماان يكون له سندفيه المعدأو باخسده من كتاب معروف تداولته الايدى نحوكتب مجدبن الحسن رجمه الله وتحوها من التصانيف الشهورة انتهمي وتقلل الاستوطى غنابي اسصق الاسفرائيني الاجاع على جوازا لنقل من الكتب المعتمدة ولايشترط أتصال السندالي مصنفيها انتهي وبجوز الاعتماد علىخط المفتى أخدامن قولهم يجوز الاعتمادعسلي اشارته فالمكتابة أولى وأما الدعوى من المكتاب والشهادة من نسيخة في نده فقال في الخانية ولوادى من الكتاب تسمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى للكن لابدمن الاشارة في موضعها وفي المتم قستُل وكم لعن جماعة بالدعوى لاشهامهن نسطة يقرأها بعض الموكلين هل يسمعها الفاضي قال اذا تلقنها الوكيل من اسان الوكل صفر دعواه والالاا تتهسى وفي شهدات البزاز يةشهدا حدهاعن النسخة وقرأه بلسانه وقرأغبر الشاهدة الشانى منهما وقرأ الشاهدا يضامعه مقارنا لفراوته لايصنع لانه لايتبين القارئ من

الشاهد وذكرالفاضي ادعى المدعى من الكتاب تسمع اذااشار الى مواضعها انتهى وفي الصبرقية شهدا بالكثابة فطلب القاضي انيشهدابالاسان لاتحب وهذا اصطلاح القضاة وفى البتيمة وسكل على بأجدهن الشاهداذا كان يصف حدود المدعى به حين بظرفى الصك واذالم ينظر فيه لايقذر هل تقبل شهاد نه فقال اذا كأن بنظر وينقله ويحفظه عن النظر فلاتقل فامااذا كان يستعين بهنوع استعانة كفارئ القرآن من الصعف فلابأس به انتهجي وأما الموالة بالكتاب فذكرها في كفالة الواقعات المسامية في فصل السفتية و فصل فيها تفصيلا حسنا فليراجعه من رامه وأما الوصية بالكتابة فقيال في شهادات المجتبي كتب صكابخط بده اقرارابمال أووصية ثمقال لآخراشهدعلي من غيران يقرأله وسعه أن يشهد انتهنى وفي الخانية من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال الشهود اشهدوا عافيه ولم يقرأ وصيته عليهم فالعلاق الابجوز لاشهودان بشهدوا بمافيه وقال بعضهم يسعهم ان يشهدوا والصحيح انه لايسعهم واغايحل لهمان يشهدوا باحدى معان ثلاث اماان بفرأ السكتاب عليهم أوكتب المكتاب غيره وقرأعليه بين بدى الشهود ويقول لهم اشهدوا على بما فيه أويكتب هو بين يدى الشاهد والشاهديه لم بما فيه ويقول هواشهد واعلى بما فيه وتمامه فيها والحكام الاشبارة كجد الاشبارة من الانجر س معتبرة وقائمة مقيام العسارة في كل شئ من سع واجارة وهبة ورهن وبكاح وطلاق وعتاق وابراه واقرار وقصاص الافي الميد ودولوحيد قذف وهيذاهما خانف فيه القصاص المدود وفى رؤائة أن القصاص كالمدود هنا فلايتبت بالاشارة وتمامه في الهداية وقد اقتصرفي الهداية وغيرها على استثناء الحدود ويزادعا ماالشهادة فلائقيسل شهادته كافى التهذيب وأمايينه فى الدعا وى نفى ايمان خز انه الفتاوى وتعليف الاخرسان يقال له عليك عهد الله تعالى وميثاقه انكان كذا فيشيربه نعم ولوحلف بالله كانت اشارته اقرارا بالله تعالى وظاهرا قتصارا الشايخ على استثناء المدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولمأره الآن فيها نقلاصر بحاكتابة الاخرس كاشارته واختلفوافي انعدم القدرة على الكثابة شرط للعمل بالاشبارة أولاو العتمدلا ولذاذكر وفي السكنز بأوولا بدفي اشارة الاخرس من ان تكون معهودة والالاتعتبر وفي نشم القديرمن الطلاق ولايخفي ان الراد بالاشارة التي يقع بماطلاقه الاشارة المقرونة بنصو يتمنه لان العادة منه ذلك فكانت بيانا لما اجله الاخرس انتهي وأما اشارة غيرالاخرس فانكانمه تقل الاسان ففيه اختلاف والفتوى على اندان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشار قرالا شهاد عليه ومنهم من قدر الامتداد بسنة وهو ضفيف وانام يكن معتقل اللسان لم تعتبر اشارته مطلقا الافي اربغ المكفر والاسلام والنسب والافتاء كذافي تلقيم انحبوبي ويزادا خسذاءن مسئلة الافتاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية المسديث وامان الكافر اخذامن النسب لائه يحتاط فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كا قدمناه اوأخذامن الكتاب والطلاق اذاكان تفسيرا لمبهم كالوقال انت طالق هكذا واشار بثلاث وقعت بخلاف ما الفراقي النات طالق واشار بثلاث لم تقع الاواحدة كإعلم في الطلاق ولم أر الاتنحكم انت هكذا مشيرا بإصابعه ولميقل طائق وتزادا يضا الاشارة من المحرم الى صيد وقدله يجب الجزاءعلى المشير وهنافروع لمارها الآن الاول اشارة الاخرس بالقراءة وهو جنب بنبغيان تعرم عليه اخدامن قولهم ان الاخرس يعب عليدة تعر يك إسانة بعد اوا التهربك قراءة الثانى علق الطلاق عششة اخرس فاشار بالمشيئة وينبغي الوقوع لوحود الشرط

المُنَا اللهُ عَلَى عَشْمَةُ رَجِلُ مَا مَنْ فَخْرِمُ فَاشَارِمَا الشِّينَّةُ يَنْبِغِي الْوَقْوَعُ والله اعلى (قاعدة) فيمااذا احتمعت الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الإشارة والتسمية نقال في الهداية منباب المهر الاصل ان المدمى اذا كان من حاس الشار اليه يتعلق العقد والمشار اليه لان المسمى موجود فى المشار المه ذا تا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لاتبالسمي مثل الشاراليه وليسبتا بعله والتسمية ابلخي الثعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات الاترى ان من اشترى فصاعلى اله ياقوت فاذاهو زجاج لاينه قدا اعقدلا ختلاف الحنس ولواشترى على أنه ياقوت احر فاذاهوا خضر انعقد العقد لاتعاد الجنس انتهى قال الشارحون أن هذا الاصل متفقى عليه في النسكاح والبيسع والاجارة وسائر العقود ولكنأ بوحند فقرحه الله جعل الخمر والخل جنسا والحر والعبد جنسا واحدا فتعلق بالمشار اليه فوحب مهر المثل فيمالو تزوجها على هذا الدن من الحل واشار ألى خرأ وعلى هذا العبدوا شارالى حرولوسمي حراما واشارالي حلال فلهاالحلال في الاصع ولوسمي في البيسع شيأ واشارالى خلافه فانكان منخلاف جنسه بطل البيع كالذاسمي يأقو تاواشارالي زجاج لكونه بيدع المعدوم ولوسمي ثوباهرو ياواشار الى مروى اختلفوا في بطلانه اوفسا ده هكذا في الخانسة في البيع الباطلة كرالاختلاف في النوب دون الفص ونظير الفص الذكروالانثى من بتى آدم حنسان بخلافهمامن الحموان جنس واحد فله الخياراد اكان الجنس متحددا والفائت الوصف وفى أب الاقتداء فالوالونوى الاقتداء بهذا الامام زيدفيان عرالم يصم الاقتداء ولونوى الافتداء بالامام القائم فيالمحراب علىظن انه زيد فبسان انه عرو يصم ولونوى الاقتداء بهذا الشاب فاذاه وشيخ لم يصمح الاقتداه ولوبهذا الشيخ فاذاهو شاب يصح لان الشاب يدعى شيغا لعلمه وقياس الأول انه لوصلي على جمازة على الهرجل فبان انه امرأة لمتصح واستنبطه ن مسئلة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح الجفاري عند المكلام على الحديث صلاة في مسحدي هذا افضل من ألف صلاة فيماسواه ان الاعتبار بالتسمية عند اصحابنارجهم الله فلايختص الثواب عماكان في زمنة صلى الله عليه وسلم الى آخر ماقاله واما فىالنكاح فقال في الخانية رجلله بنت واحدة اسمهاعاً تُشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا بنعقد النكاح ولوكانت المرأة حاضرة فقال الابزوجة بك بنتي فاطمة هذه واشاراني عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت جاز انتهى ومقتضاه انه لوقال زوجتك هذا الغلام واشارالي بنته الصحة تعويلا غلى الاشارة وكذالوفال زوجتك هذه العربية فكانت اعجمية أوهذه العجوز فكانتشابة أوهذه ألبيضاء نكانت سوداء أوعكسة وكذا المخالفة في جيع وجوه النسب والصفات والعالو والنزول والمافى بأب الايمان فقالو الوحلف لايكام هذا الصي أوهذاالشاب فكلمه بعدماشاخ حنث ولوحلف لاياكل لم هذاالجل فاكل بعدماصارك شاحنت لانفي الاولوصف الصبا وانكان داعيا الي اليمين لسكنه منهي غنه شرعاوفي الثانى وصف الصغر ايس بداع البهافان الممتنع عنه اكثر امتناعا عن لحم الكبش ولوحلف لايكلم عبدفلان هذاأ وامرأته هذه أوصديقه هدذا فزالت الاضافة فكامه لم يحنث فى العبدوحنث في الرأة والصديق وان حلف لا يكام صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث والقول في الملك وال في فتح القدير الملك قدرة يشيم الشارع ابتداء على التصرف فحرج نحوالوكيلانتهي وينبغي آنيقال الالمانع كالمحدورعليه فانهمالك ولاقذرة لهعلي

التصرف والمبيع المنقول عساوك للشترى ولاقدرة اعطى بيعه قبل قبضه وعرفه فالخارئ القدسي بانه الاختصاص الحاجز وانه حكم الاستبلاء لانه به يشت لاغيرا ذا الماوك لاعاك كالمكسورلا ينكسرلان اجتماع المكين فيمحل واحذمحال فلانذوان يكون المخل الذي ثبت الملك فيه خاليا عن الملك والخالى عن الملك هو المباح والمثبث لملك في المال المباح الاستبلاء لاغير الىآخره وقيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية والامهاروا لخلع والميراث والحبات والصدقات والوصا بإوالوقف والغنيمة والاستيلاء على المباح والاحساء وتملك الاقطة بشرطه ودية القتيل يملكها أولائم تنقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها الجنين فتورث عنه والغاصب أذافعل بالمغصوب شيأ ازال بهاسهه وعظم منافعه ملكه واذاخ لطالتلي عثلي يعنيث لا يتميز ملكه الثانية لا مدخل في ملك الانسان شئ بغير اختياره الاالارث انفاقا وكذا الوصية ف مسئلة وهي ان يون الوصي له بعده ون الموصى قبل قبوله قال الزيلعي وكذا أذا أوصى الجنين يدخل في ملكه من غير تبول استعسانا لعدم من يلى عليه حتى يقبل عنه الترسي و زدت ماوهب العبدوقبله بغيراذن السيديما كمه السيد بلااختياره وغلة الوقف عظمها الموقوف عليه وانام يقبل ونصف الصداني بالطلاق قبل الدخول الكن يستعقه الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وبعده لا يملكه الابقضاء أورضاء كافى فتح القدير والمعيب اذاردعلى البائع بداركن انكان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا وانكان بعده فلابدمن القضاء اوالرضاء كالموهوب اذارجع الواهب فيهوارش الجنايات والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل الثمن في ملك المأخوذ منهجيرا كالمبيع اذاهلك فى بدالدائع فان التمن يدخل فى ملك المشترى وكذا عاء ملكه من الولدوالنماروا لماءالنا بعفى ملكه وماكان من انزال الارض الاالكلاء والحشيش والصيدالذي باض فى أرضه الشالة المبيع عليكه المشترى بالا يجاب والقبول الااذاكان فيه خيار الشرط فان كأن البائع لم علم الشترى اتفاقاوان كان المشترى فكذلك عند الامام خلافا لمماوفي التعقيق الامرموقوف فانتم كان للشترى فتكون الزوائد لهمن حينهوان فسنخ فهوالسائع فالزوا تدله ويقرب منسة ملك المرتدفانه يزول عنه زوالامراعي فان اسلم تبين انه لم يزل وادمات اوقتل بان انه زال عن وقتها الرابعة الموصى له يملك الموصى به بالقبول الأفي مسئلة قدمناها فلاجتاج البهافلها شبهان شبه بالمبسة فلابدمن القبول وشسبه بالميراث فلا يتوقف الملائء لي القبض واذاوقع اليأسمن القبول اعتبرت مبرا نافلا تتوقف على القبول واذا قبلها ثمررهاعلى الوزئة أن قبلوها انفديخ ملسكه والالم يجسبروا كمافى الولوا لجيسة والملك بقبوله يستنداني وقت موت الوصى بدليل مافى الولوالجية رجل اوصى بعيد لانسان والموصى لمفائب فذفقته في مال الموصى فان حضرا الخائب ان قبل رجع عليه مبا انفقة ان فعل ذلك بامر القياضي وأنالم يقبسل فهؤملك الوزثة انتهي الخامسة لاعلك المؤجر الاجرة منفس العقد وانمايما المالسة يفاءاو بالتمكن منهاو بالتعميل أو بشرطمه فلوكانت عبدافاعتقه المؤجر قبل وجودوا حدهماذ كرناه لم ينفذه تقه اعدم الملك وعلى هميذ الابملك المستأجرا لمنافع بالعقدلانها تحدثشيأ فشيأ وبهذا فارقت البيع فان المببع عين موجودة فبالمتحدث فهوعلى ملك المؤجر ولذا قلذا ان المستاجر لاتمهم اجارته ن الرجر السادسة اختلفوا في الفرض هل عالمه المتقرض بالقبض اوبالتصرف وفائدته مافي البزازية باغ المقرض من المستقرض الكرالمستقرض الذى هوفى يدالمستقرض قبل الاستهلاك يحوزلانه صارما كاللستقرض

وعندالشاني لايجوزلانه لايملك المستقرص تبيل الاستهلاك وسيع المستقرض بجوزاجاعا فيعدايل على اله يملك ينفس القرض وان كان عمالايتمين كالنقدين يجوز بيدعمافى الذمدة وأنكان قائماف يدالمستقرض ويجوز للفترض التصرف في الكرالمستقرض بعدالقيض قبل المكيل يخلاف البيع انتهى وليتأمل فى مناسبة التعليل للحكم السابعة دية القنال تثبت للقتول ابتداء ثم تنتقل الى ورثته فهي كسائر امواله فتقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه ولو اوصي يثلثماله دخلت وعندنا الفصاص بدلءتها فيورث كسائر امواله ولهدالوا نقلب مالاتقضى بهديونه وتنضدوصاياه ذكرهالزياهي فيباب القصاص فيمادون النفس وفرعت على ذلك ولم اردن فرغه لوقال اقتلني فقتله وقلن الاقصاص باتف الروايات عن الامام فلا دية ايضالانها تثبت للقتول وقداذن في قتله وهي أحدى الروايتين وينبخي ترجيحها لما د كرناغرايت في البزاز ية أن الاصح عدم وجو بها فظهر مارجعته بحثام رجمانق الاولله الجدوالمنة ولوحتي الرهونعلي وارث السيد قتلالم اره الآن ومقتضي ثبوتها للحني غليمه أبتداء ان يكون الحكم مخالف الماذاجني على الراهن الشامنة في رقية الوقف المصيم عندناان المالك بزولعن المالك لاالى مالك وانه لايدخل في ملك الموقوف عليه ولوكان معينا التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في آ جرجزه من أجزاه حياة المو رث وقبل بموته وقد ذكر نامه مفائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين الستغرق للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لواستغرقها دين لا يملكها بارت الااذا ابرأ الميت غريمه اواداه وارثه بشرط التبرع وقت الاداء امالواداه من مال نفسه مطلقا بشرط النبرع أوالرجوع يجب له دس على الميت فتصمير مشغولة بدين فلايملكها فلو ترك الماوقنا ودينه مستغرق فاداه وارثه ثمأذن للقن فى القجارة أوكاتب المبصم أذلها كمه ولاينفذ يدع الوارئ التركة المستغرقة بالدين وانمايييه مهالقاضي والدين المستغرق بمنعجواز الصلح والقسمة فان لم يستفرق لاينبغي ان يصالحوامالم يقضوادينه ولوفعلوا جاز ولواقتسموها نمظهر دين محيط أولاردت القممة والوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولومستغرقا وهنامسئلة لوكان الدين الوارث والمال مفصرفيه فهل يسقط الدين ومايأ خده مبراث أولاوما يأخده دينه قال في آخر البزازية استغراف التركة بدين الوارث اذا كأن هو الوارث لاغم لايمنع الارثانتهى ثماع لمان ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهوقائم مقامه كائه عي فبردالبيدع بعيب ويردعليه ويصيره فرورابالحارية التي اشتراها الميت ويصعرا ثبيات دن المت عليه و يتصرف وصى المت بالبيد على التركة مع وجوده وأماملك الموصى له فليس خلافة عنه بل يعقد عملكم ابتداء فانعكست الاحكام الذكورة في حقه كذاذكر والصدر الشهدرجه الله في شرح أدب القضاء الخصاف وذ كرفي التلغيص ماذ كرناه و زاد عليه انه يصح شراؤه ماباع الميت باقل عما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث العماشرة علاك الصداق بالمقدفالزوا أدخا تبل القبض واغا المكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل بالط لاق قبل الدخول وقدد كرناته اصيلها فيشرح الكنز وتدمناان النصف يعودالي ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبعده بقضاء أورضاء وفائدته فى الزوائد المهادية عشرفي استقرارا الماك فيستقرفي البيع الخالى عن الخيار بالقبض ويدستقر الصيداني بالدخول أوالخاوة أوالموت أووجوب العددة عليمامنه قبل النكاح كما أوضعناه في الشرح

والاخيرمن زياداتي أخذا من كالامهم والمرادمن الاستقرارفي النبيع الامن من القسائد بالهلاك وفى الصداق الامن من تشطيره بالطلاق وسقوطه بالردة وتقبيل ابن الزوج قبل الدخول ولايتوقف إستقراره على القبض لانه لوهاك لم ينفسخ النكاح ولافرق بين الدين والعين وجميع الديون بعدارومهامستقرة الادس السالقيولة الفسخ بالانفطاع بخلاف تن السبع فانه لا يقبله بالا يقطاع لواز الاعتماض عنه وأما الماك في الخصوف والمستماك فستشد عندناالى وقت الغصب والاستملاك فاذاغيب المغصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستندا الى وقت الغصب وفائدته عملك الاكتساب و وجوب الكفن ونفوذ البيع ولايكون الولدله والتحقيق عندناان المك بثبت الغاصب بشرط القضاء بالقيمة لاحكم نابتا بالغصب مقصودا ولذا لاعلك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذافي الكشف في بأب النهي وفي الهداية من النفقة اوأنفق المودع على أبوى المودع بلااذنه واذن القاضي ضمنها تم اذاصمن لم يرجع عليهما لانه الماضين ملكه بالضمان فظهرانه كانستبرعا وذكر الزيلعي انه بالضمان استندملكه الىوقت التعدى فتبينانه تبرع بملحكه فصار كالذاقضي دين الودع بهاانتهى وفي شرج الزيادات لقاضيفان من أول كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال المفصوب عن ملك الما الله عنداداء الضهان عندنا يستندالي وقت الغصب فيحق المالك والفاصب وفيحق غيرهما يقتصرعلي التضمين الااذاتعاق بالاستنادحكم شرعى عنعنا من ان تجعل الزوال مقصور اعلى الحال فينتذ يستندفى - ق اكل لان الزوال في - ق المالك والعاصب استند لالكون العصب سيبا للمائ وضعاحتي يستندف حق الحل بلضرورة وجوب الضعان من وقت الغصب فلايظهر ذاك في حق غيرها الااذا أتصل بالاستناد حكمشرى لان المكم الشرعى يظهر في حق الكل فيظهر الاستادفي حق الكل ثمذ كرفروعا كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا اودع العين عم ها كت عند المودع عم ضمن المالك الغاصب فلارجوع أم على المودع لأنه ملكها بالضمان فصارمود عامال نفمه وفيه اذاغصب جارية فاودعها فانقت فضمنه المالك قبتهاملكها الغاص فلواعتقها الغاصبصع ولوضمنها اللودع فاعتقها لم يجز ولوكانت محرمامن الغاصب عتقت عليه لاعلى المودع اذاضمنالان قرار الضمان على انغاصلان المودع وانجاز تضمينه فله الرجوع بماضم على الغاصب وهوا لمودع لكونه عام الاله فهو كوكدل الشراء واواختار المودع عدتضمينه اخذها عددعودها ولايرجع على الغاصب لم يكن لهذلك وان هلمك في مد وبعد العود من الاباق كانت امانة وله الرجوع على الغماص عمل ضمن وكذا اذاذهبت عينما وللودع حبسهاعن الغاصب حتى يعطيه مأضمته المالك فان هلكت بعد الحيس هلكت بالقيمة وان دهبت عينها بعد الحبس لم يضمثوا كالوكيل بالشراء لان الفائت وصف وهولا يقابله شئ ولكن يتغيرا لغاصب انشاء اخذها رادى جميع القيمة وانشاء ترك كافي الوكيل بالشراء ولوكان الغاصب آجرها اورهنها فهو والوديعة سواءوان اعارها اووهما فانضم الغاصب كان المائلة وانضمن الستعبر اوا اوهوب له كان الماك لهمالانهما لايستوحبان الرجوع على الغماص فمكان قرار الضمان علمهما فكان الماك لهما واوكان مكانه مامشتر فضون سلت المارية له وكذاعا صب الفاص اذا ضمن ملكها لانه الابرجيع على الاول فنعتق عليه لوكانث محرمة منه وانضمن الاول ما حكهما فتعلق عليه لو كانت عرمة واو كانت اجنبية فللاول الرجوع عاضمن على الثاني لانه ملكها فيصبر

الشانى غاصباماك الاول وكذالوا براه المالك بعد النضمين اووهبهاله كان له الرجوع على الشانى واداضمن المالك الاول ولم يضمن الاول الشانى حتى ظهرت الجبارية كانت ملكا للاول فان قال انالسلها الشانى وارجم عليه لم يكن له ذلك لان الشانى قدر على رد العين فلا يجوز تضمينه وانرجع الاولءلى الثمانى ثم ظهرتكأ نث للثانى وتمام التغريعات فيه الثانية عشرالملك امالله بن والمنفعة معاوهوالغا اساوللعين فقط لوللنفعة فقط كالعبدالموصي منفعته الدارقيته الوارث وايس لهشئ من منافعه ومنفعته للوصى له فاذامات الموصى له عادت المنفعة الى المالك والولدوالغلة والكسب للمالك وايس للوصي له الاجارة ولااخر اجهمن بلد الموصى الاأن يكون أهله في غديرها ويخرج العبدمن الثلث ولايملك استخدامه الافي وطنه وعنداهله ويصم الصلح معالموصي لهعلى شئ وتبطل الوصية وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له دلوجني العبد فالفداء على المخدوم فانمات رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان الي بيع العبداوا بي المخدوم الفداء فداه المالك او مدفعه و بطلت الوصية وارش الجناية عليه للكالك كالموهوب له وكسسبه ان لم تنقص المندمة فان نقصتها اشترى بالارش خادم ان باغ والابيم الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولاقصاص على قاتله عدامالم يجتمعاعلى وتسله فأن اختلفاضمن القاتل قيمته يشستري بها آخو فاواعتقه المالك نفذ وضمن قيمته يشسترى بماخادم هكذا فىوصا باالمحيط وامانفقته فانكان صغير المهبلغ الخدمة فنفقته على المالك وان الغها فعلى الوصى له الاأن يمرض من الينه من الحدمة فهي على المالك فان تطاول المرض باعه القاضي انراى ذلك واشترى بثمنه عبدايقوم مقامه كذافي ثفقات المحيط واماصدقة نطره فعلى المالك كمافى الظهيرية وامامافي الزيلعي من الدلانجب صدقة فطره فسبق قلم كمافى فتتحالقد بروءكن جله غلى ان الرادلائجب على الموصى له بخلاف نفقته واما بيعه من غيرالموصي له فلا يجوز الابرضاء فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الابالتراضي د كره في الممراج الوهاج من الجنايات بخلاف مااذا قتل خطأ واخذت قيه ته يشتري بها عبدوينتقل حقه فيه من غسير تجديد كالوقف أذااستبدل انتقل الوقف الى يدله ذكره قأضيخان من الوقف وكالمدبر اذاقتل خطأ يشترى بقيسته عبدو يكون بهمدبرامن غسير تدبيرذ كره الزيلى من الجنايات ولم ارحكم كابته من المالك وينبغي ان تكون كاعتاقه لاتصح الابالتراضي وحكماعتاقه عن الكفارة وينبغي انلايجوزلانه عادم المنفعة للسالك ولم ارحكم وطيء المالك وينبغي أن يحل له لانه تأبع المك الرقية وقيده الشافعية بإن تكون بمن لاتحبل والافلا الثالثة عشرتم لك الهبة والصدقة بالقبض ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع وزارجوع من سبعة معلومة في الفقه وفي الصدقة عادكر ناه في اصل الملك الرابعة عشر قلك العقبار الشفيع بالاخذبا لتراضى اوقضاء القاضى فقبالهما لاملك له فلاتورث عنه اومات وتبطل اذاباع مايشفع به الوتنبيه كوقدعلت ان الموصى له وان ملك المنفعة لايؤ جرو ينبغي الله الاعارة واما المستأجر فيؤج ويعيرما لايختلف باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكني لايؤسر ويمير والشافعية جعسلوالذلك اصلاوهوان من ملك المنفعة ملك الاجارة والأعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة لاالاجارة و يعملون المستعمروا اوصي إدرا لذهمة مالكا للانتفاع فقط وهذا يتخرج على قول الكرخي من ان الاعارة اماحة المنافع لاتمليكها والمذهب عندنا انهاة لليك المنافع بغيرعوض فهي كالاجارة تمليك المنافع وأنما لايملك

المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عومن فلايماك ان عليكها بعوص ولانه لوماك الاجارة الملئا كثرها ملك فاندملك المنفعة بلاعرض فبالكها نظمير ماملك ولانه لو ماسكها للزم أحسد الامهين الغيراج ائزين لزوم العارية أوهدم لزوم الاجارة وهذان التعليلان يشملان الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الراج فيدمك الوقوف عليه السكني المتغفة كالمستعير وقيل اغاابيح له الانتفاع وهوضعيف كان له الاغارة وتمامه في فتح القدير من الوقف وأماا جارة المقطع ماأقطعه الامام فافني العلامة فاسم بن قطاو بغا بصحته اقال ولااشر لجوازا نواج الامام له في اثناء المدة كالااثر لجواز موت المؤجر في اثنائها ولا الكونه ملك منفعة لافى مقابلة مال فهونظير المستأجر لانه ملك منفدة الاقطاع عقما بلة استعداده الما اعدله لانظير المستعيرا قانا وإذامات المؤجرأواخ جالامام الارضعن المقطع تنفسخ الاجارة لائتقال الملك الى غير الواجر كما اوانتقل الملك في النظائر التي خرج عليما اجارة الاقطاع وهي اجارة المسمنأج واجارة العبد الذي صولح على خدمته مدة معاومة واجازة الموقوف عليمه الغلة واجارة العبددالمأذون ما يجوز علمه عقد دالاجارة من مال التحارة واجارة أم الولدا تتهدي وقدالفت رصالة في الاقطاعات وأخرى سميتم التحقة المرضية في الاراضي المصرية وفيما افتي به العلامة قائهم التصريح بإن الإمام ان يخرج الاقطباع عن القطب متى شاء وهو مجول على ما إذا قطعه ارضاعا من قمن بيت المال أماذا قطعه مواتامن يت المال فاحماها ليس له اخراجه عنه لانه صار ما الكاللرقبة كاذكره ابويوسف رجه الله في كتاب الخراج ﴿ القول في الدين كه وعرفه في الحاوى القدسي بانه عبارة عن مال حكمي يحدث في الذبة ببياح أو استهلاك أوغيرها وايفاؤه واستيفاؤه لايكون الابطريق المقاصة عندأبي حنيفة رجه الله مثاله اذااشترى ثويا بعشرة دراهم صارالثوب ملكاله وحدث بالشراء فيذمته عشرة دراهم مليكا للبائع فاذاد فع المشترى عشرة الى البائع وجب مثلها في ذمة البائع دينا وقد وجب البائع على المشترى عشرة بدلاعن الثوب ووجب للشسترى على البائع مثله أبدلاعن المدفوعة اليه فالتقيا قصاصا انتهى وتفرع على الاطريق ايفائه اغاهوا لمقاصة انه لوابرأه عنه بعد تصائه صعرورجع المديون على الدائن عاد فعذوقد ذكرناه في المداينات من قسم الفوائد واختص الدس باحكام متماجواز الكفالة بهاذا كان دينا صحيحا وهوما لايسقط الابالاداء أوالابراء فلايجوز سدل الكتابة لانديسقط بدونهما بالتج يزومنها جواز الرهن به فلاتجوز الكفالة والزهن بالاعيان الامانة والمضمونة بغيرها كالمبيع وأماا لمضمونة بنفسها كالمغصوب وبدل الخاعوالمهر وبدل الصلح عندم العمدوالمبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء فتصم الكفالة والرهن بهالانها ملمقة بالديون فال الاسموطي رسمه الله معز باالى السمكي في يسكم لاشرح المهذب وفرع كاحدث في الاعصار القريبة وقف كتب اشترط الواقف ان لاتعار الابرهن أولاتفرح من مكان تحبيسها الابرهن أولاتفرج اصلاوالذي اقول في هذا ان الرهن لا يصبح بها لانها غدير مضمونة في يدا اوقون عليه ولا يقال لها عارية ايضا بل الا تخذ لماان كانمن أهل الوقف استعق الانتفاع ويده عليها يدامانة فشرط أخذ الرهن عليها فاسدوان اعطاه كانرهنا فاسداو بكون في مدخاز ف الكتب امانة لان فاسد العقود في الضمان كمجيعها والرهن امانة هدااذاأر بدالرهن الشرعى وأن أريدمداوله اغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض معج واذالم بعرف مرادا اواقف فيعدمل ان يقال بالبطلان

فالشرط المذكور والاعلى المني الشرعى ويحتمل ان يقال بالمحدة والاعلى المعنى اللغوى وهوالاقرب تصحيحا اسكلام ماامكن وحينش فالايجوز اخراجها بدونة وان قانا يبطلانه لمجزاخراجهابه لتعذره ولابدونه امالانه خلاف لشرط الواقف وامالفساد الاسفثناء فكانه فاللا تخرج مطلقا واوقال ذلك صمح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها مظنة فنياعها وليجسعلى ناظر الوقف انعكن كلمن يقصد الانتفاع بتلك المكتب في مكانها وفي بعض الاوقافيقول لانخرج الابتذكرة وهذالابأس بهولاوجه لبطلانه وهوكا جلناعليسه توله الابرهن فىالداول الغوى فيصفرو يكون القصودان تعبو يرااواتف الانتفاع ان بغرج بهمشروط بان يضع فىخزانة الموقف مايتذ كرهو به اعادة الموقوف ويتذكر الخازنبه مطالبته فينبغي ان يصم هداومتي اخذه على غيرهدا الوجه الذي شرطه الواقف يمتنع ولانقول بان تلك التذكرة تبقى رهذا بله ان باخذها فاذا اخذها طالبه الخازن برد الكتاب وبجب عليمه أنبرد وأيضا بغيرطلب ولابمعدان يحمل تول الواقف الرهن على هذا المعنى حنى يصح أذاذ كرم بافظ الرهن تنز يلاللفظ على الصحة ما أمكن وحينا فيجوز الخراجة بالشرط المذكور ويمتنع لغير والكن لاتثبت أواحكام الرهن ولايستحق بيعة ولابدل الكناب الموقرف اذاتاف بغيرتفريط ولوتلف بتفر يط ضمنه. ولكن لايتعين ذالاااز هون لوفائه ولأعتنع على صاحبه التصرف فبه انتهى وقول اصعابنا لايصكم الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة والزهن بالامانات باطل فاذاهلك لايجب شئ بخلاف الرهن الفاهد فانه عضمون كالصصيح واماوجوب اتباع شرطه وجله على اللهني اللفوى فغير بعيد ومنها صحة الابراءعنه فلايصم الابراءعن الاعسان والابراءعن دعواهاصع يعفاوقال ابرأتك عن دعوى هدة المين صع الابراء فلاتسمع دعواه بها بعده ولوقال برئت من هذه الدار اومن دعوى هذه لمتسمع دعواة وبينته ولوقال ابرا تكعنها أوعن خصومتي فيهافهو باظل وله ان يضامن واغماابراه عن ضمانه كذافي النهاية من الصلح وفي كافي الحاكم من الاقرار لاحق لي قبله يبرامن العين والدين والمكفالة والاجارة والحدوالقصاص أتهي وبهعلم أنه ببرامن الاعيان فى الابراء العام لمكس في مداينات القنية افترق الزوجان وابرا كل واحد منهم اصاحبه عن جياع الدعاوى وكانالز وجبذرف أرضها واعيان قاغة فالمصاد والاعيان القاغة لاندخل فالابراء عنجدع الدعارى انتهى وتدخل فالابراء العام الشفعة فهومسقط فحاقضا لاديانة الم يقصدها كافي الولوالجية وفي المزانة الابراء عن العين المقصوبة ابراء عن شمانها وتصرامانة فيدالغاصب وقالز فررجمه الله لايصفخ الابراء وتبني مضمونة ولوكانت المين مستها للمة ضم الأبراه وبرئ من قيمتها أتمى فقولهم الابراءعن الاغسان بإطل معناه انها لاتهون ملكاله بالابراه والافالابراء عنها اسقوط الضمان صعيرا وعمل عسلي الامانة الثالث قبول الاجل فلايصح تأجيل الاعسان لان الاجل شرع رفق التعصيل والعين حاصلة وفوائدك الاولى ليس في الشرع دين لا يصون الاحالا الارأس مال السلو يدل المرف والقرض والثمن بعدالا قالة ودين المت وما إخه نبه الشفيع العقار كاكتبناه في شئرح المكنز عندقوله وصمح تأحيل كلدين الاالقرض وليس فيسهدين لايكون الامق حملا الاالدية والمسلم فيهوأمآبذل الكتابة فيصح عندنا حالاومؤجلا الثانية مافى الذمةلا يتعين الابقيض ولمذالوكان فمادين بستب واحدفقنيض أخدهما نصيب فات الشريكة ان يشاركه ويمنع تفريعه على انمافي الدمة لاتصح قسمته الشالثة الاجل لايحل قبل وقته الابموت المديون ولوحكم باللعاق صندابدارا لحرب ولايحل بوت الدائن وأماالحربي اذا استرق وله دمن مؤجل فنقول بسقوط الدبن مظلقالا بسقوط الاجل فقط كأقال الشافع رحمه الله وأماالجنون فظاهر كالامهم انهلا يوجب الحلول لأمكان الصصيل بولية الرابعة الحال يقبل التأجيل الا ماقدمناه والحملة فيالزوم تأجيل القرضشيأن حكم المالكي بلزومه بعدما ثبت عقده أصل الدس أوان محمل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة أوسنتين فمصور بكون المال على المحتال علسه الى ذلك الوقت وعند الشاذمية الحال لا يقيله بعد اللزوم الااذانذران لانطاليه به الأبعلشهراوأوضى بذاكوشرط ألتاجيك الفيول والافلايصح والمالحال وشرطه ابضاان لايكون مجهولاجهالة متفاحشة فلايصح التأجيل الىمهب آلريخ ومجنى المطرورصم الى الحصادوالدياس وأنكان البينع لايجوز بثمن مؤجل اليهما كذآفي القنية وتنبيه كو قال الدائن للديون اذهب واعطني كل شهر كذا فليس بتأجيل لانه اس بالاعطاء المكم الخامس لايصح تمليكه من غيرمن هوعاليه الااذا سلطه على قبضه فيكون وكيلاقا بضا للوكل ثم لنفسه ومقتضاه محة عزله عن التسليط قبل القبض وفى وكالة الواقعات الحسامية لوقال وهبثمنك الدراهم التي لى على فلان فا قبضهامنه نقبض مكانها دنا نسر حازلانه صار الحق للوهوب له فيملك الاستبدال انتهي وهومقتض لعدم صدة الرحوع والتسلط وفي منية المفتى من الزكاة لوتصدق الدس الذي على فلان على زيد بنية الزكاة وامرة بقيضة فقيضه احزأ فذاك ومن هبة البزازية وهب لعديناعلى رجل وأمرة بقبضه جازا فحسانا وان لم يامرة الاويه مالدين لايجوز ولوياعة من المديون أورهب مجاز والبنت لووهبت مهرهامن ابها اوابنها الصغير منهذا الزوجان أحرت بالقيض صحت والالالانه هبة الدين من غيرمن عليه الدين انتهى وف مداينات القنية قضى دين غيره ليكون له ماعلى المطلوب فرضى جاز شرقم لآخر بخلافه ولواعطي الوكيل بالبيع الرقمن الثمن من ماله قضاءعن الشترىءلي ان ركون الثمن له كان القضاء على هذا فاسداوير جمع البائع على الآص بما اعطاه وكان الثمن على المشترى على حاله انتهى ثم قال أمرا لوقالت المهر الذي لي على روحي لو الذي لا يحوزا قرارها مه انتهبي وخرَّج عن تمليك الدين اغير من هو عليه الحو الة فانها كذلك مع صحتها كاأشار المهَّ الزياجي منها وخرج أيضا الوصية به لغير من هو عليه فانهاجا تزة كافي وصا مآآليز أزية فالمستثنى ثلاث وفرغ الامام الافظم وسهايته على عدم تعدة تمليكه من غير من غليسه انه لووكله بشراء عبد بماعليه ولم يعدين المبسع والبائم ليمدي التوكيل وصدان عسين أحدها واجعواعلى انهلو وكل مديونه بأن يتصدق بماعليه فانه يصخوه طلقا ولووكل المستأجر مان يعمر العين من الاجةصير وقدأ وضخناه في وكالة الجر السادس لاتحب الزكاة فيهاذا كان المدبون جاحدا ولوله بينة عليه فلوكان على مقر وجبت الااذا كان مفلسا فاذا قبض أربعين بماأصله مذل تجارة وجب عليه درهم وقد بيناه في كتاب الزكاة من شرح المكبر في أنواع الديون كم ماعنع الدين وجوبه ومالا هنع الاول الماءف الطهارة يمنع الدين وجوب شرائه اقول الزيلعي في آجو باب التيمم والمرادبا لثمن الغاضل عن حاجته الثاني السترة كذلك فسما ينبغي ولم أره الشالك الزكاة والمرادبه فيهاماله مطااب من العباد فلايمنع دين النذر والكفارات ودين الزكاة مائع الرابع الكفارة واختلف في منعه وجوبها والصصيح اله يمنعة بالمال كافي شرحنا على المنار

من بحث الامن الخنامس صدقة الفطر واتفقوا على منعة وجوبها يدتنبيه كيدين المبدلا عِنْع وجوب صدقة فطره ويم ع وجوب زكاته لوكان التحارة كابيناه فيهمن ذلك المحل السادس المج يمنعه أتفأقا أنسا بدغ نفقة القريب وينبغي أن يمنعهالان الفتوى على عدم وجو بهاالابملك بحرمان الصدقة الشامن ضمان مراية الاعتقاق ولا يمنعه لان ألدين لا يمنع دينا آخر التاسع الدية لاعنع وجوبها العاشر الاضعية عنعها كصدة الفطر وتتمة كه قدمنا انه لاعنع منك الوارث لاتركة ان لم يكن مستغرقا وعنعه ان كان مستغرقا وغنع نفاذ الوصية والتبرغ من المريض وببيخ أخذالز كاة والدّفع الى المديون أفضل (مايثبت في ذمة المعسر ومالايثبت) اذاهلك المأل فيالز كاة معيدوهو موالاتهية في ذمته ولو بعيدالتمكن من دفعها رطلب الساعى بخلاف ماأذا استهاكه وصدقة الفطر لاتسقظ يعدوحو عامه للاك المال وكذا ألحج بخلاف ماأذا كانمعسر اوقت الوجوب ثم أيسر بعده فانهمالا يحبه بان وما يخير فيه بين الصوم دغيره فلافرق فيه بين الغني والفقير كجزاه الصيد وفدية الحاق واللباس والطيب لعذر وكفارة اليمسين ومايكون الصوم مشروط اباعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهاروكفارة القنل ودم التمته عوالقران فيفرق فيه بينهما فالاعتبار لاعساره وقت تهفيره بالصوم وكذأ يفرق فى فدية الشيخ الفاتي فلاوجوب على الفقيرفاذا أيسر لايلزمه الاغراج بومايقدم على الدس وما يؤخر عنسه كي أماحقوق الله تعالى كالز كاقوصة قة الفطر فتسقط ما لموت وانما المكلام فيحقوق العباد فان وقت التركة بالكل فلا كلام والاقدم المتعلمة فبالعمين كالرهن على مانعاق بالذمة واذا أوصم بحقوق الله تدماني قدمت الفرائض وأن أخرها كالجوالز كاة والبكفاراث وان تساوت في القوة مدأعيا مدأبه واذا اجتمعت الوصا بالايقدم البعض على البعض الاالعتق والمحاماة ولامعتبر مالثقديم والتأخير مالم بنص عليه وثمامه في وصا باالزياجي وللإنذندب كونيما يقدم عندالاجتماع من غيرالديون ثلاثة في السفر جنب وحائض وميت وثمة ماءيكي الاحدهم فان كان الماءملكالاحدهم فهوأولى بهوان كان لهم جمعالا يصرف لاحدهم وبجوزالتيمم للكل وانكان الماءمماحاكان الجنب أولى يهلان غسله فريضة وغسل الميتسنة والرجل يصلح اماماكلراة فيغتسل الجنب وتنيمم المراة وبيمم الميت ولوكان الماءبين الابوالابن فالأبأولى بهلان له حق علكمال الابن ولووهب لهم قدرمايكفي لاحدهم فالوا الرجل أولى بهلان الميت ليسمن أهل قبول الحيمة والمرأة لا تصلح لاما مة الرجل قال مولاناوهذا الجواب اغمايستقم على تول من يقول ان هبة الشاع فم أيحتم ل القمه قلا تفيد الملكوا داتصل به القيض كذافي فتاوى قاضفان ومراده من قوله ان غسل المثان وجويه بهابخ للف غسل الجنب فانه في القرآن وينبسغي الديلحق عااذا كان مباحاما أذا أوصى به لاحو ج الناس ولا يكفي الالاحدهم وأماه نبه نجاسة وهوج محدث ووجدهما ويكفي لاحددها فانه يجم صرقه الى المحاسة كافى فقح القدير من الانجاس وعلى هدذا أو كان مع الثلاثةذو نجاسة يقدم عايهه مولمأرة اجتمعت حنازة وسنة وقتية قدمت الجنازة وأمااذا اجتمع كسوف وجعة أوقرض وثت لمأره وينبخي تقديم الفرض ان ضافي الوقت والا المكسوف لانه يخشى فواله بالانجلام ولواجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقدديم الجنازة وكذالواجتمعت معجعة وفرض ولم يخف خروج وقته وينبغي أيضا تقديم المسوف على الوتر اتراو يحوأما الحدوداذا احتمعت ففي المحيط واذا احتمع حدان وقذر على درأ أحدهم

درئ وانكان من أجناس مختلفة بإن اجتمع حد الرتا والسرقة والشرب والقندف والفقابدأ بالفقأ فاذأبرئ حمدالقمذف فاذابرئ ان شاءبدأ بالقطع وانشاء بدامحمد الزناوحد الشرب آخوها لثبوته بالاجتماد من الصحابة رضى الله عنهم وانكان محصنان يدايا لفقأ ثم بحدالقذف ثمالرجموياني غبرهاانتهمي ولواجتمع التعز بروالمسدودقدم التعز يرعسلي المسدودفي الاستيفاء لقمعضه حقالاعبد كذافي الظهيرية ولمارالآن مااذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وبنبغي تقديم القصاص قطعال في العبدوما إذا اجتمع قتل الزناو الردة وبنبغي تقديم الرجم لائبه يحصل مقصود هما بخلاف مااذا قدم قتل الردة فآنه يفوت الرجيم واذقدم قتمل القصاص وهوالقتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة وانفات الرجم وفرع تقرب من هذه السائل اجتماع الفضيلة والنقيصة فنها الصلاة اول الوقت بالتيمم وآخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخيران كان طوع في وجود الماءآخره والافالتقديم افضل ولوارلا صحابنار جهم الله انه يتسمم في اوله ويصلى فاذا وحده آخره توضأ وصلى ثانياولا يبعد القول با فضلمته وقال الشافعية الدالنهاية في تحصيل الفضيلة ومنه الوصيلي منفر داصلي في الوقت المستحب وأن اخرعنه صلى مع الجماعة فالانضل التأخير ومنهالو كان محمث لواسسة الوضوء تفوته الحماعة ولواقتصر على من أدركها فينبغي تفضيل الاقتصار لادرا كهاومنها غسل الرجاين افضل من المسرعلي الخف ينلن برى جوازه والافهوا نضل وكذا بعضرة من لايراه ومنهاالتوضي من الحوض انضل من النهر يحضرة من لابراه والالاومنهالوخاف فوت الركعة لومشي الى الصف فغي المتسة الافضل ادراكه في الركوع وقول النووي في شرح المهذب لم ارفيه لاحجالنا ولالغيرهم شأفقصور ومنهالوكان بحدث لوصلي في يشعصل قائما ولوصل في السحدلم يقدر عليه في الخلاصة يخز برالي المسجدو بصلي قاعداوه نها لو كان يحدث لوصلي قاعد اقدر على سنة القراءة وانصلي قائما لا قعد وقراها ومنها لوضاق الوقت عن سنن الطهارة اوالصلاة تركهاوجو باولوطاق الوقت المتصب عن استيعاب السنن وينبغى تقديم الؤكدة ثم الصلاة في المستعب ومنها تقديم الدس القريه في المعةوما كان معلوم السبب على الدين المفريه في المرض ومنهاباب الامامة يقدم الاعمل ثم الاقرائم الاورع ثم الاسن ثم الامتحروجها ثم الاحسن خلقا ثم الاحسن زوجية ثم من له جاء ثم الانظف ثوياثم المقير على المسافر تم الحر الاصلى عدلي العتق ثم التيمم عن الجنابة وتمامية في الشرج ويقرب من هذه السائل بعض خصال السكفاءة يقابل البعض فالعالم العهمي كفؤلاءرية ولوشريفة وعلمه يقابل نسبها وكذاشر فه وخاتمة كو لا يقدم احدفي التزاحم غملى الحقوق الاعرجية ومنسة السميق كالازدحام في الدعوى والافتاء والدرس فان استووافي المجيء اقرع بينهم به آلفول في ثن الثل واحرة المثل ومهرا لمثل وتوابعها اما ثن الثل فذكر ووفى مواضع منها باب التهمم قال في المكنز ولولم يعطه الابثمن المثل وله عنه لا يتمم والا يتيمم وقسره في العناية بمثل القيمة في اقرب موضع يعز فيه الماء اوبغين يسير وفسره الزيلعي بالقيمة في ذلك المحكان الكن لم يبين اله في وقت عزته اوفي اغلب الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة حالة التقويم ويتعين ان لا يعتبر غن المثل عند الحاجة لسد الرمق وخوف الهلاك ورياتصل الشربة الى دنا نبر فحب شراؤها على القادر باضعاف قبهما احماء ننفسه ومنهاباب الج فثمن المثل لازاد والماء القدر اللائق بهوكذا الراحلة كافي فتح القدير

ومنهاعلى قول مجدرجه اللهاذا اختلف المتبايعان تحالفا وتفاسفا وكان المسعها الكافان البسع بفسخ على قيمة الهالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف اوالقيض اواقلهاقال ومنهااذا وحسالرحو عنقصان العسعد تعذر ردوكيف يرجعيه فالقاضيغان وطريق معرفة النقصان ان يقوم محجالا عبب به ويقوم وبه العبب فان كان ذلك العبب ينقص عشر القمة كان حصة الذقصان عشر الثمن انتهي ولميذكر اعتبارها يوم البيسع اويوم القبض وكذالم يذكر والزيلعي وابن الحمام وينبغي اعتبارها يوم البيدع ومتها المقبوض عسلي شوم الشراء المضمون بشسمية الثمن اذاكان قدميا فالاعتبار لقيمته يوم القبض اويوم التلف قال ومنها المغصوب القيمي اذاهاك فالمتسرقيمته يوم غصب ما تفاقا ومنها المغصوب المتملى اذا انقطع فال ابوحنه فقرحه الله تعتبر قدمته يوم النصومة وقال ابو يوسع فزحه الله يوم الغصب وغال مجدرجه الله يوم الانقطاع ومنها المتلف الاغصب تعتبر قدمته وم النلف ولا خلاف فيه ومنها المقبوض بعقد فاسدتعتم قيمته بوم القبض لأنه بهدخل في صمانه وعنسد مجدرجه الله تعتبرقيتمه روم التلف لانه به يتقرر عليه ذكره الزيلعي فى البياع الفاسدومنها العبدا لمجنى عليه تعتبر قيمته يوم الجناية ومنها العبد أذاجني فاعتقه السيدغبر عالم ماوقلنا يضهن الأفل من قيمته ومن ارشه هـل المعتبريوم الحناية او قيمته يوم اعتاقه ومنها الرهن اذا هلك الاقل من قممته ومن الدين فالمعتبر قممته يوم الهلاك لقولهمان بدميد امانة فيسعدي كانت نفقته على الراهر في حياته وكفنه عليه اذامات كأذكر ما ازيلي ومنها لواخذ من الارز والعدس ومااشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا مثلالينفق غلمه ثم اختصما بعد ذلك في قيمة المأخوذهل تعتبر قيمته يوم الاخذاويوم الخصومية قال في البتيمة تعتبر قيمته يوم الاخيذ قدل إداول مكن دفع المدشدأ بلكان ماخذمنه على إن مدفع المدغن ما يحتمع عند دوقال بعتمر وقت الاخذلانه سوم حين ذكرالثمن انترسي ومنهاض انءئق المدا لمنترك إذا إعتقه احدهما وكان موسراواختار الساكت تضعينه فالمتر القهة بوم الاعتاق كاعتسر حالهمن المسار والاعسارفيم كأذكر والزياعي ومنهاقيمة ولدالمغر ورالحرفني الخملاصة تعتبر قمته يوم الخصومة واقتصر عليه وحكاه في النهاية ثم حكى عن الاسيدابي اله يعتبر يوم القضاء والظاهر انلاخ للف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فاغا اعتبره مناءعلى أن القضاء لايتراخي عنها ولهداذكر الزيلعي أولااعتبار يوم الخصومة وثانسا اعتباريوم القضاء ولمأرمن اعتبر بوموضعه ومنهاضمان حنين الامة قالوالوكان ذكرا وجسء لى الضارب نصف عشرقيمته لو كان حيا وعشرقيمته لوكان أنثى كذافي الكنزوفي الخائمة وههافي القدرسواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الوضع ومنها قيمية المبدالمتلف في المارم أوالا حوام فغي المكنزفي الشاني بتقويم عدايز في مقتله أوا قرب موضع منه ولم مذكر الزمان والظاهر فهما يوم قتله كأفي المتلف ومنها قيمة اللقطة اذا تصدق مها أوانتفعها بعد الثعريف ولم يجزمال كهافا لمعتبر قدمتها يوم التصدق لقولهم أن سبب الضمان تصرفه في مال غديره بغيراذنه ولماره صريحا ومنها قيمة جارية الابن اذاا حبلها الاب وادعاه والظاهر من كالامهم ان الاعتبار بقيمتها قبيل العاوق لقولهم ان الملك يثبت شرط اللاستيلاد عند نالاحكا ومنهاقيمة الصداق اذا انتصف بالطلاق قبل السيس وكان هالكا ولمار وصريحا وينبغي ان يعتصير يوم القضاءيه اوالتراضي لماقدمنا انه لا يعود الى ملك الزوج النصف الإماحدهما

اذا كان بعد القيض فهذه تسعة عشره وضعافا غتنمها فجالكار مفى أجرة المثل كم تحب فى واضع احدها لاجارة في صور منه الفاسدة ومنه الوقال له المؤاج بعدا قضاء المدة ان فرغتم االيوم والانعلمك كلشم ركذا وقيل عب الممي ومنها لوقال مسترى العين للاجير اعل كما كنت ولم رمل بالاح بخلاف ماأذ أعلى فانه يجب ومنها لوعل له شهأ ولم رستاً حره وكان الصانع معروفا بتلك الصنعة وحسآج المثل على قول عدرجه الله ويه يفتى ومنها في غصب المنافع اذا كأن المغصوب مال يتبرأو وقف أومعد اللاستغلال على المفتريه وليس منهامااذا خالف السية أحرالة حرالي شربان حيل أكثر من المشر وط فانه لا بحب أحماز ادلان الضمان والاحر لاعتمعان ومنها اذا فسيدت المسافاة والمزارعة كان للعامل اح مشله ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرعفانه يترك ناج المسل الى ان سيحصد دوومنها إذا فسدت المضاربة فلاعامل اج مشله الافى مسئلة ذكرناها في الفوائد ومنها عامل الزكاة رستحق أحرمث لعله بقدرما يكفمه وتكفي اعوانه وفائدته ان المأخوذا حرة الهالولم وممل مان حل ارماب الاموال أموا لهم الى الامام فلااحر له ومنها الناظر على الوقف اذالم يشترط له الواقف فله احرمث لعله حتى لوكان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف علمهم فلااحرله فما كافي الخانية وهذا اذاعين القاضي له اجر افان فيعين له وسعى فيه مسنة فلاشئ له كذا في القنية عُدْ كر بعده أنه يستحق وان لم يشترط له القاضي ولا يجتمع له اجر النظر والعمالة لوعمل مع العملة انتهى ومنها الوصى اذا نصبه القاضى وعين له اجرا بقدر اجرة مشله جاز وأمادصي المت فلااجراله على الصحيح كافى القنية ومنها القسام لولم يستأجر عمين فانه ستحق اجرا إثل ومنها يستحق القاضى على كانة المحاضر والسحلات اجرة مثله في تنبيهات الاول قولهم في الزرع بعد انقضا مدة الاحارة يترك باجر المثل معناه بالقضاء أوالرضاء والا فلااحرله كافى الفنمة الشانى اذاوح احرالشل وكان هناك مسمر في عقد فاسدفان كان معلومالا بزادعليه وينقص منسه وانكان مجهولا وجسبا أغاما باغ الشالش يجس اجرة المثل من جتس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب أجرة المثل وكان متفاوتا منهيم من يستقصي ومنبهم من بتساهل في الاحر محم الوسط حتى لوكان احر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعنداليه ض احدعشر وحب احدعشر بخلاف التقويم لواختلف المقومون في مستملك فشهدا تنانان قيمته عشرة وشهدا ثنان ان قيمته أقل وحب الاخسد بالاكثردكره الاقطعف باب السرقة الخامس اجر المثل ف الاجارة الفاسدة يطيب وان كان السيب واما والكل من الفنية وقدمنا حكمز بادة اجرالمثل في الفوائد فج الكلام في مهر المثل بالاصل في اعتماره حديث بروع بنت واشق و بينافي شرح المكتزماهو وين يعتب برواغا الكازم هنافي المواضع التي يحب فيها فنحب في النكاح الصحيح عند عدم التسمية أوتسمية مالايصطمهرا كالخمروا للسنز يروالحروالقرآن وخدمة زوج حونسكا حاخى وهونسكاح الشغار وجحهول الجنس والتسميسة التي عملي خطر وفوات ماشرطسه لهامن المناف عدشرط الدخول في الحل أوالموت رأما ذاطلقها قبله فالمتعمة ولا يتنصف وفي الديكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطىء بشبهة أن لم يقدر الملك سابقاعلى الوطىء كافي امة ابنسه اذا احيلها فلا مهرعليه في بانمايتعدد فيه المهر بتعدد ألوطى ومالايتعدد كأمافى النكاح الصحيح فعله أبوحنيفة رجه الله تعالى منقسما على عدد الوطئات تقديرا فلايتعدد فيه كالابتعدد بوطيء

الاب جارية ابنه اذالم تعبل وكذا بوطن السيد مكاتبته وفى النكاح الفاسدو يتعدد بوطىء الاب جارية أبيه أوالزو به حارية اس أنه وافتى والدالصدر الشهيد بالتعدد في الحارية المشتركة وغمامه في شرحناعلى الكنز فج تنديسه كالمحمد ان فيما اذازني بامراة عم تزوجها وهومخالط لهامهر الثهل بالاول والمسمى بالعقد دومهر ان ونصف فيمالوقال كلما تزوجتك فانت طالق فتروجها في يوم واحد ثلاث من ات ولوزا دباش ودخيل مهافى كل من فعليه خسسةمهو رونصف وبيانه في فتاوى قاضخان والقول في الشرط والتعليق، انعليق ربط حصول مضم ونجلة بحصول مضمون اخرى وفسر الشرط في التاويج مانه تعلمق حصول معنمون جلة بحصول مضمون جلة انتهى وشرط صحة المعليق كون الشرط معدوما عملى خطر الوجود فالتعامق بكائن تنجيزو بالمتعمل باطمل ودجود رابط حيث كان الجزاء وخرا والايتنجز وعدمهاصل اجنى بين الشرط والجزاءوركنه اداه شرط وفعله وجزاء صالح فلواقتصر على الادا قلايتعلق واختلفواني تضيره اوقدم الجزاء والفتوى على بطلافه كإيناه في شرح المكنز (مايقيل التعليق ومالايقبله) تعليق التمليكات والتقسيدات بالشرط باطل كالبيدع والشراء والاجارة والاستجهار والهبة والصدقة والنكاح والاقرار والابراه وعزل الوكيل وججر المأذون والرجعة والتحكيم والسكشابة والكفالة بغسيرا للاثم والوقف في واية والهبة بغيرا لمتعارف وماجاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعتاق وحوالة وكفالة ويبطل الشرط ولايبطل الرهل والاقالة بالشرط الفاسد وتعلمق البيع بكامة أن باطل الا أذاقال بعت انرضي إبى ووقته كيارااشرط و بكلمة عدلى صعيح ان كأن ما يقتضيه العقداوملائماله اوجى انعرف بهاوورد الشرعيه اوكان لامنفعة فسهلاحدها وقدذكنا فى مدايات الفوائدماخر جعن قولهم لايصح تعليق الابراء بالشرط وفي البيوع ثلاثيين مسئلة يجوز تعليقه نبها وجالة مالايصم تعليقه ويبطل بفاسده ثلاثة عشر البيسع والقسمة والإجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء والحر وعزل الوكيل في رواية وابعاب الاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف فيرواية ومالا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والخلع والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضار بقوالقضاء والامارة والكاهالة والموالة والافالة والغصب والكتابة وامان القن ودعوة الولد والصلح عن القصاص وحناية غمم وعهدذمة ووديمة وعارية اذاخه نهارجل وشرط فيها كفالة أوحوالة وتعليق الرديعيب أوبخيار شرط وعزل قاض والتحكم عندمج درجه الله تعالى وتماه فيجامع الفصولين والبزازية (فائدة) من ملك التجييز ملك التعليق الاالوكيل بالطلاق علك التنصير ولأعلاث التعليق ومن لاعلك التنحير لاعلك التعليق الاأد اعلقه بالملك أوسبيه الشانية العيد والكاتب لوقال كل علوك الملكم فهوح بعدعتني صعيخلاف الصبي وتمامه في الجامع الصدر سليمان سنباب السمين في ملك العبدوالمكاتب (القول في احكام السفر) رخصة القصر والفطروالمسم ثلاثة ايام بلماليها وأماا لتنفل على الدابة فحكم خارج المصر لاالسغرومنها سقوط الجعة والعيدين والاضحية زتكبيرا التشريق وأمامعة الجعية فن احكام المصرومن احكام المفرخ متهعلى المرأة بغيرز وجأومحرم ولوكان واجباومن ثمكان وجودا حدهما شرطالوجوب الجءايها واختلفواف وجوب نفقتمه عليهمااذا امتنعالمحرم الابهماو العتمد حوب علمها بناءعلى انهشرط وجوب الاداء ورستتني من مرمة خووجها الاماحدهما

هجرتها من دارا لمرب الى دار الاسلام ومن احكامه منع الولامنه الابرضاء أبو يه الافي الج اذااستغنياعنه وتحريمه على المدبون الاباذن الداين الااذا كان مؤجلا ويختص ركوب البحر باحكام منهاسقوط الججاذاغلب الهلاك وتحريم السفرفيسه ومنهان المودع لوسا فربها فىالبصروكذاالوصى ويستويان فيبقيةالاحكام منها فيماا ذاغزى في البحر ومعمه فرس فانه يستعق سم الفارس كافي الخانية (القول في احكام الحرم) لا يدخله أحد الاعرما وتكره المجاورةبه ولايقشل ولايقطع من فعل خارجه والعجاءبه ويحرم التعرض لصديده ويحب الجزاه بقتله وبحرم قطع شجره ورعى حشيشه الاالاذخرو يسن الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلاة وحسناته كسيثأته ويؤاخذ فيمه بالهم ولايسكن فيه كافروله الدخول فيمه ولاتمتع ولافران لمكي وتختص الحدايابه ويكره اخراج حجارته وثرابه دهومساولغبر معندناني اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ ولاحرم للدينة عندنا فلاتثبت هده الاحكام الااستنان الغسل لدخولها وكراه المجاورة بهاوالله سبحانه وتعالى اعلم فرااقول في احكام المدجد كه هي كثيرة جدا وقدد كرهاامعاب الفتاوى في كتاب الصلاة في ابعلى حددة فنها تحريم دخوله على الجنب والمائض والنفداء ولوعلى وجده العبورواد خال نجاسة فيده يضاف منها التلويث ومنعادغال الميت فبهوا لصعيم الاالمنع اصلاة الجنازة والابكن الميت فيه الالعذرمطر وغووه واختلفوافى علته فنهم من عال بخوف التاويث ومنهم من عالمه بانه لم ببن لها وعلى الاول هي تحريمية وعلى الشاني هي تنزيبية ورج الاول العلامة غاميرز جه الله تعمالي ولم يعلله احدمنا بنجاسة الميت لاجاعهم على طهارته بالغسل ان كان مسلما ومنها محمدة الاعتسكاف فيه ومنها حرمة ادخال الصبيان والجانين حيث غلب تنجيشهم والافيكره ومنها منع القاء القملة بعدقة الهافيه ومنهانحر بم البول فيه ولوفي اناءواما الفصد فيه في اناء فسلم اره وينبغي اللافرق ومنهامنع اخذشئ من اجزائه قالوافي ترابه ان كان مجتمعا جاز الاخدد منه ومسم الرجل عليه والالا ومنها حرمة البصاق فيه والقاء النضامية فوق الحصيراخف من وضعها تحته فان اضطر المددفنه وتكرما اضمضة والوضوء فيه الاان يكون عة موضع اعداداك لايصلى فيه أوفي اناء ويكره مسح الرجل من الطين على عوده والبراق على حيط أنه ولا يحفر فيمه بترماءوتترك القديمة ويكره غرس الاشعبارفيمه الالمنفعة ليمقل النزولا يحوزا تخماذ طريق فيم للرورالا اصدروتكره الصناعة فيهمن خياطة وكتابة باجروتعليم صبيان باجلابغيره الالمفظ المسعد في رواية و يكره الملوس فيمالحدة وتستعب التحدة لداخسلهفان كان عن يتكرر دخوله كفتسه ركعتان كاربوم ويستحب عقسدالنكاح فيسه وجلوس القياضي فيه وبحرم الوطيءف ووقوقه كالتفلي و يكره دخوله لمنأ كل ذاريح كريهة ويمنع منه وكذا كل موذفيه ولوبلسانه ومن البيع والشراء وكل عقد الغيرالم متكف ويجوزله بقدر حاجته ان ايجضر السلعة وانشاد إلضالة والاشعار والاكل والنوم لغبرغريب ومعتكف والسكلام المباح وفى فتح القديرانه بأكل المسات كانأ كل المار الحطب ورفع الصوت بالذكر الاللنف قهةواخراج الربح فيسهمن الدبر والخصومة ويسن كنسه وتنظيفه وتطييبه وفرشه وايقاده وتقديم الزمني على اليسرى عنبددخوله وعكسه عنسد خروجه ومن اعتماد المرور فيمه ياغم ويفسق ويكره تخصيص مكان فيمه اصلاته ولايتعين بالملازمة فلا يزعي غيره لوسيقه اليه ولاهل المحاة جعل المحد الواحده سعدين والاولى أن

بكون لسكل طائفة مؤذن والهمجعل المسجدين واحسد اولانجوز اعارة أدوائه اسجدآ خر ولا يشفل السحدبالمتاع الاللغوف في الفتنة العامة فخاتمة ي أعظم المساحد ومة المحد الخرام م مسجد المديدة م مسجد بيت المقدس ثم ألجوامع ثم مساحد المحال ثم مساحد الشوارع ثم مساجد البيوت والقول في أحكام يوم الجمعة يكم اختص باحكام لزوم صلاة الجمعة واشتراط الجماعةلها وكونها ثلاثة سوى الامام والخطبة لها وكونها قبلها شرطوقراءة السورة المخصوصة وتحريم السفرقبلها بشرطه واستنان الغسل لهاوالطيب وليس الاحسن وتقلم الاظفار وحلق الشعرولكن بعدهاأ فضل والجنورني السحدوالتبكير لهاوالاشتغال العبادة الىخوو جالخايب ولايسن الابراديها ويكرها فراده بالصوم وافراد لياته بالقيام وقراءة سورة البكهف فيهونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف رجه الله المعصبر المعتمد وهوخيرأ يام الاسبوع ويوم عيدونيه ساعة اجابة وتجتمع نيه الارواح وتزار فيه القبورويامن المثافيه من عبذاب القبر ومن مانا فيه أوفي ليلته أمن من فتنة القبروعذا به ولاتسجر فيه جهنم وفيه خلق آدم وفيه اخرج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور أهل الجنةر بهم سبحانه وتعالى وهذا آخرماأوردناه من فن الجمع والفرق بما يكثر دوره وية يج بالفقيه جهله ولله الجد والمنةوله الحولوالقوةتم الآن نشرع بحول الله تعالى وقوته فى الفرق وماافترق فيه الوضوء والغسلك يسن تجديد الوضوء عنداختلاف المجلس ويكره تعديد الغسل مطلقا يمسح فيه الخف وينزع للغسل يسن فيه الترتيب بخلاف الغسل تسن المضمضة والاستنشاق فيه بغلاف الفسل نفريضة تمسح الراس فيه بخسلاف الغسل على قول فهماا فترق فيه مسهم الخف وغسل الرجل كج يتأقت المجردونه ورايت في بعض كتب الشافعية بجوز غسل الرجل المغصوبة بلا خلاف ولايجوز مسمحآ لخف المغصوب وصورة الرجل المفصوبة ان يستحق قطعرجاه فلايكن منهايسن تثليث الغسل دون المهج بجب تعمير الرجه ل دون الخف لا تنقضه الجنابة بخسلاف المتحره واقضل من السمح إن رآه موهماا نترق فيه مسمح الراس والخف يجديسن استيعاب الراس دون الخف لوثلث مسح الراس لم يكره وال لم يندب ويكره تثليث مسح الخف فيهما انترق فيه الوضوء والتممم كجونه في الوجه والبدين نقط ولا يجوز الالعذر ولأيسام فيه الخف ويفتقر الى النبية ولا يسن تجديده ولا تثليثه ويسن فيسه النفض ويستوى فيه المدث الاصغر والاكبر وماافترق فيهمشتموا لجبيرة ومستح الخفك لايشترط شدهاع لى وضوءو يشترط ايسه على كال الطهارة وتجمع مع الفسل بخدلاف مستح الخف ويجب تعميمها أوأ كثرها بخلاف المذف وتمديح الصلاة بدونه في رواية وهو المسمد بخلاف المسمع على الخف ان لم يغسلهما ولا يقدر بهدة بخسلافه ولأينتقض اذاسة قطت من غسير برء فلاتجب اعادته بخلاف الذف اذاسقط لاتنزع للجنابة بخدلاف الخسف واذا كانءليءضو جبيرتان فسقطت احداهماأعادها بلااعادة متعها بخسلاف نزع أحدا لخفين وماافترق فيها لميض والنفاس ك أقل الميض محسدود ولاحد لاقل النفاس وأكثره عشرة وأكثر النفاس أربعون ويكون به البلوغ والاستيراه دون النفاس والحيسض لايقط عالتنابع فيصوم الكفارة بخلاف النفاس وتنقضي العسدةيه دون النفاس ويحصل به الفصل بين طلافي السنة والبدعة بخسلاف النقاس فهسي سيعة فحافى النهاية من الافتراق بار بعة قصور فيما أفترق فيه الاذان والافامة كي يجوزتر الحي الصلاةعن الاذان دون الاقامة يس القمهيل فيه والاسراع فيمات كره اقامة المحدث لاأذانه

ويكره التكرارفيم الافيه وماافترق فيه معود السهور التلاوة يهموسعد تان وهي واحدة هو فى آخرصلاته بعد السلام وهي فيهاه ولايتكرر عظافها لايقوم له ويقوم لمايتشهد له ويسلم مجنسلافهاالذكر المشروع فيسحودالتلاوة لايشرع نبسه فيرماافترق فسيه متحودالنلاوة والشكرك سعودالشكرلالدخل الصلاة يحلافها واتفقواعلى وحوب مدة التلاوة بخلاف سعدة الشكرفانم اجائزة عندأى حنيقة زجه الله لاواحية وهومعنى ماروى عنه انها لست مشروعة أى وجوما بإماافترق فيه الامام والمأموم كينية الائتمام واحبية على المأموم دون الامام الالمعةملاة الناع خلفه أولحصول الفضيلة ولانبطل صلاة الامام اذا بطلت صلاة الماءوم بخلاف عكسه اذاعين الامام وأخطالم بصح اقتداؤه بخلاف الامام اذاعي الماموم واخطا وماافترق فيه الحمعة والعيد كالجمعة فرض والعيد واحب وقتها وقت الظهر ووقته بعد طاوع الشمس الى زوالها وشرطها الخطبة وكونها قبلها يخلافه نبهما وان لاتنعد دفي مصر على قول من جوم بخلافه ويستحد في عبدا لفطران يطعم قبدل خروجه إلى الصلى بخلافها وماافترق فيه غسل الميت والحي يهتسف البداية بغسل وجه المت بخلاف الحي فانه ببدا بغسل مديه ولاعضهض ولايستنشق بخلاف الحي ولايؤخر غسل رحليه بغلاف المحيان كان فى مستنقع الماء ولا يسمر أسه فى وضوء الغسل بخلاف الحي فى رواية بهما ا فترق فيه الزكاة وصدفة الفطرك يشترط في نصاب الزكاة النموولوتقدير ابخلاف نداجا ولاعوزد فعهالذمي يخلاقها ولاوقت لهاولصدقة الغطروقت محدوديائم بالتاخيرعن المؤم الاولولا يجوز تعصلها قبل ملك النصاب مخلافها بعدودود الرأس بإما افترق فيه التمتع والقران كديقلل من العمرة بعدة الفراغ منها أن لم يسقى الهدى يخلافه بحرم بالعمرة وحدها من المقات وباتي بإفعالمان يحرمها لجمن المرم علاف القارن فانه يحرم بهمامعامن المقات بإماا قترق فيسه الحبة والابراءك يشترط لهاالة ولبخلاقه وله الرجوع فهاعندعد مالمانع بخلافه مطلقا وماا فترق فيه الاجارة والبياع الثاقيت يفسده ويصحعها وعلك العوض فنيه بالعسقد وقيها لاالا بواحدمن أربعة وتفدمخ بالاعذار بخلافه وتنفسخ بعيب حادث بخلافه وتنفسخ ووناحدها اذاعقدها لنفسه بخلافه واذاهلك الثمن قبل قبضه لابيطل الميم واذاهلك الاجرة العين قبله انفد يخت فوما انترق فيه الزوجة والامة كالتسم للامة بخلافها ولاحصر اعدد الاما وبخدلاف الزوجات ولاتقدر نفذتم ابخلاف الزوحة فانها بحسب حالهما ولا يسقطها النشوز بخلاف الزوجة ولاصداق لها بخلاف الزوجة فهماا فترق فيه نققة الزوجة والقريب نفقتها مقدرة بحالهما ونفقته بالكفاية ونفقته الاتمقطعضي الزمان بعد التقدير أوالاصطلاح بخلاف افقته وشرط نفقته اعساره وزمانته ويسارا لافق بخلاف نفقتها وماافترق فيه المرتد والكافر الاصلي كولايقر الرتدولو بجزية ولايصع كاحه ولاتعل ذبصته ومدردمه ويوقف ملكه وتصرفاته ولابسي ولايفادى ولاعن عليه ولابرث ولايورث ولادن في مقابر أهل ملة ولايندم وادوفيها وماافترق فيه العتق والطلاق كي يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهوا بغض لمباحات الى الله تعالى دون العشق وبكون بدعياني بعض الاحوال دون العتق عرما أفترق فيه العتق والوقف على العتق بقبل النعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين وماا فترق فيه المدبر وأم الولدي ثلاثة عشركافي فروق الكرابيسي لاتضمن بالفصب وبالاعتاق البيسع الفاسد ولا يحوز القضاء ببيعها بخلافه وتعتق من جيع المال وهو من الثلث وقيمتها علت

قومير

قسمتمالو كانت قنية وهو النصف في روابة والثلثيان في أخرى والجميع في أخرى وعاميها العدة اذا اعتقت أومات السيدلاعلى المدبرة ولواستولدام ولدمشتركة لايماك نصيب صاحبه بالضمان بخلاف المدرة ويثبت تسب ولدها بالسكوت دون ولدالمد برة ولاتسعى لدين المولى بغدموته بخسلافه ولابمح تدبيرهاو يصبح استيلاد المذبرة ولاعاك الحربي بيعهاوله يبعهولو استواد مار يعواده صمع ولوصغيرا وأودبر عبده لا فرماا فترق فيه المسمع الفاسد والصحيم يصم اعتاق البائع بعدد قبض المسترى بتكرير لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولوأمره المشترى باعتاقه عنه ففعل عتق على الباثع بخلافه في الصحيم ولو أمره المشاتري بطعن المنطة ففعلكان للبائع بخلافه في الصحيح ولوأص ديذ بح الشاة ففعل كانت البايسم بخلافه في الصحيح ولوابرأة عن القيدة بعدف في الفاسد عم هاك المسع فعليه القيدة وفي الصحيح لاشي عليه ولاشفعة فيه بخلاف الصحيح وماافترق فيه الامامة العظمي والقضاء كيشترطف الامام ان مكون قريشما بخلاف القاضي ولا يجوز تعذده في عصر وأحد وجاز تعدد القاضي ولوفي مدمر واحدولا ينعزل الامام بالف ف بخلاف القاضى على قول في ماافترق فيه اقضاء والمسبة كم الفاضى سماع الدعوى عموما وللمتسب فيماية علق بنجس أوتنظيف أوغش ولايسمع المبينة ولايحلف فماافترق فيمه الشهادة والرواية كه يشترط العدد فيهادون الرواية لانشترط الذ كورة في الرواية مطلقا وتشترط في الشهادة بالحدود والقصاص تشترط الحرية فيهادرن الرواية لاتقبل الشهادة لاصله وفرعه ورقيقه بخلاف الرواية للعالم الحصكم بعلمه في الحرس العالميه بخلافة فى الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الاعند تعذر الاصل خلاف الرواية اذاروى شيأغرجه عنه لايعمل به بخلاف الرجوعهن الشهادة قبل الحمكم لاتقيل شهادة المحدود في قذف بعد التوبة وتقبل روائه وما انترق قيه حبس الرهن والمبيع كه لوكان المبيع غائبالايلزم المشترى تسلم الثمن مطلقا والرهن اذا كان غائباعن المصر وتطسق المرتهن وقنة في أحضاره لم بلزمه احضاره قبل أخذ الدين والمرتهن اذا اعار الرهن من الراهن لم يبطل حقه في الحبس فلدرده بخ الف البائعاذ اعار المبيدع أواودعه من المشترى سقط حقه فلايمال ودووها في بيوع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للشترى ثم وجدفيه زيوفاأ ونبهر جةوردهاليس له استرد ادالبيع وفى الرهن يسترده ولوقبضه الشترى باذن البائع بمدنقد الثمن وتصرف فيه ببيدع أوهبة غم وجدد السائع بعد نقد الثمن زيوفا ليس له ابطال تصرف المسترى بخدان الرهن ذكر الاسميماني في البدوع وقاضعان في الرهن وماا فترق فيه الوكيل بالبيدم والوكيل بقبض الدين ك صحابراء الاول من الثمن وحطمه ومن ولايصح من الشانى صبح من الاول قبول الحوالة لامن الشانى وصبح من الاول أخذاله هنالامن الثانى وصيع منهما أخسذا الكفيل وصعصمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصبح مهان الوكيل في المبيع المشترى في الثمن وتقبل شهادة الوكيل بالفيض بالدين لاالوكيل بالبيعبه وللشترى مطالبة الوكيل عادفعه له اذاسله للوكل بعد فسخ البيغ بخيار بخلاف الوكيل بألقبض للثمن ولايصحنهي الموكل المشترىءن الدفع الى الوكيل بالبيسع يخلاف الوكيل بالقبض الثمن وماافترق فيه النكاح والرجعة كالإصمح الابشهود بخلافها لابد فيسه من رضاها بخلافها لامهر فيها بخلافه لا تصبح الاللعندة بخلافه بجرما افترق فيه

الوكيل والوصى به علا الوكيل عزل نفسه لا الوصى بعد القبول لا يشد ترط القبول في الوكالة ويسترط فى الوصاية ويتقيد الوكيل عاقيده الموكل ولا يتقيد الوصى ولا يستعنى الوكيل اجرة على عله بخلاف الومى ولاتمم الوكالة بعدا الوت والوصاية تصع وتمص الوصاية وان لم بعلم بماالوصى بخلاف الوكالة ويشترط فى الوصى الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولايشترط فى الوكيل الاالعة قل واذامات الوصى قبل ثمام المقصود نصب القاضي غييره بخلاف موت الوكيل لاينصب غيره الاعن مفقود الحفظ وفي ان القاضي يعزل وصى المت لنسأنة أوتهمة بخلاف الوكيل وفى ان الوصى اذاباع شيئا من التركة فادعى المسترى انه معيب ولا بينة فانه يحلف على البتات بخــ لاف الوكيل فانه يحلف على نفي العــلم وهي في الفنية ولوأوصى لففرا. أهل بلخ فالا فضل الومي ان لا يجاوز بلخ فان اعطى في كورة اخرى جازعلي الاصم ولوأوصى بالتصدق على نقراه الماج يحوزان يتصدق على غييرهم من الفقراء ولوخص الالفقراء هذه السكة لم يجز كذافي وصايا خزانه المفتين وفي الخانية لوقال لله تعمالي مملى ان اتصدق على جنس فتصدق على غيره اوفعل ذلك بنفسة جاز واوامر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضهن المأمورا نتهسى فهذا بماخالف فيه الوصى الوكيل ولواستأجر الموصى الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصيةله بشرط العمل وهيفى الخانية ولواستأجرالموكل الوكيل فأنكان على على معاوم معت والالاومجتمعان في ان كالامنها مين مقبول القول مع اليمين ويصم ابراؤهما عماوجب بعقدهما ويضهنمان وكذا يصمح حطهما وتأجيلهما ولايصص ذلك منهما فيمالم يجب بعقدهما بإماا فترق فيه الوصى والوارث كاعط ان الوصى والوارث يشتركان في الخلافة عن الميت في التصرف والوارث أقوى للمكه العين فما واوصى بعتق عبسلمعين فاحل منهمااعتاقه اكن يملك الوارث اعتماقه تنجيزا وتعليقا وتدبيرا وكتابة ولاعلك الوصي الاالتنجيزوهي في التلخيص ولايملك الوارث بيع النركة لفضاء الدين وتنفيه ذالوصية ولو فى غيبة الوصى الابام القاضى وهه فى الخانسة وصى القاضى كوصى الميت ويفسترقان فى أحكام ذكرنا هافى وصايا الفوائد امين القاضي كوصيمة ويفترقان فى ان الامين لا تلعقه عهدة كالقاضي ووصيه تاحقه كوصي الميت الجدالله زب العالمين وأنضتم هدذا الفن بقواعد شيّ من أبواب منفرقة وفوا أملم تذكر فيماسبق (قاعدة) اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجباأم لاقال أصحاب ارجهم الله تعالى لوقرأ إلقرآن كامفى الصلاة وقع فرضا ولواطأل الركوع والمجود فيهاوقم فرضاواختلفوافيمااذاه سنج جيع رأسه فقيل يقع المكل فرصا والمعتمدوةوع الربع فرضاوا لبيافي سنة واختلفواني تسكرارا اغسل فقيسل يقع السكل فرضا والمعشمدان الاولى فرض والشانية مع الثالثة سنة مؤكدة ولم ارالا كنااذا اخرج بعمرا عن خس من الا بلهل يقع فرضا أوخسه وأمااذانذر ذبخ شاة فذبح بدنة ولعل فائدته في النبة هل ينوى في المكل الوجوب أولا وفي الثواب هل بشاب على المكل ثواب الواجب أوثواب النفل فيمازاد وفي مسئلة الزكاة لواستصق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب أوالمكل غرايتهم قالوافى الاضعية كاذكر وابن وهبان معز بالى الخلاصة الغني اذاضعي بشانين وقعت واحدة منهما فرضاوا لاخرى تطوعاوة يل الانوى لحاانتهي ولم ارحكم مااذا وقف بعرفات ازيدمن القدد الواجب أوزاد على حالهما في نفقية الزوجة أوكشف عورته في الخلاء زائداعلي القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجيسع أولا ( فائدة ) تعلم العلم يكون فرض

عين وهو بقدرما يحتماج المهادينة وفرض كفاية وهومازاد عليه لنفع غسيره ومندو باوهو التحرق الفقه وعلم القلب وحراما وهوعلم الفلسفة والشعبذة والتنجيح والرمل وعلم الطبايعين والسعرودخل في الفلسفة النطق ومن هذا القسم علم المرف والموبسيقي ومكروها وهواشعار المولدين من الغزل والبطالة ومبلط كاشعارهم التي لاسعف فيما وكذا الذكاح تدخله الاحكام المنمسة كإسناه في شرح الكنزمنه وكذا الطلاق تدخله وكذا الفتل فائدة) ذرك البزازي فى المناقب عن الإمام البخارى الرجل لا يصير محدّثًا كاملا الا ان يكتسب اربعام عارب كارباع مماريع فادبع عندارب عبارب على اربع عن اربع وهذه الرباعيات لاتتم الأبارب عمعار بعفاذاة تله كلهاهانت عليمار بعوابتلي باربع فاذاصبرا كرمه الله تعانى فى الدنيا باربع واثابه فى الآخرة باربع (أماالاولى) فاخدار الرسول صلى الله تعالى عليه وسلموشرائعه واخبار الصحابة ومفاديرهم والتبا بعين واحواطهم وسائر العلماء وتواريخهم مغار بعاسماء رجاهم وكاهم وامكنتهم وازمنتهم كاربع التحميدم عالخطب والدعاءمع البرسل والتسميةمع السورة والتكبيرمع الصاوات معاربع السنذات والرسلات والموقوفات والقطوعات في اربع في صغره في ادراكه في شبابه في كهولته عندار بعمد شغله عندفر اغه عندفقره عند دغناء باربع بالجبال بالبعار بالبرارى بالبلدان على أربع على الجارة على الاخراف على الجلود على الاكتاف الى الوقت الذي يمكن تقلها الى الاوراق عن اربع عن هو فوقه ودونه ومثله وعن كتاب أبيه اذا علم انه خطه لاربع لوجه الله تعالى ورضاه وللعمل به أن وافق كتاب الله تعلى ولنشرها بين طالبيم اولاحياء ذكره بعدمونه غملا تتمله هذه الاشداء الابار بعمن كسب العبدوه ومعرفة المتنابة واللغة والصرف والنصو معار بعمن عطاء الله تعالى الصحة والقدرة والمرص والمفظ فاذاة تله هذه الاشياء هانت عليه اربع الاهل والولدوا لمال والوطن وأبتلي باربع بثماتة الاعداء وملامة الاصدقاء وطعن الجهال وحسدالعلماء فاذاصبرا كرمه الله تعالى في الدنيما باربع بعز القنماءة وهيبة النفس ولذة العلموحياة الابدواثابه في الآخرة باربع بالشفاعة بان أرادمن اخوانه وبظل المرشحيث لاظل الاظله والشرب من الكوثر وجوار النبيين في أعسلي عليين فان لإيطاق احتمال مذهااشاق فعلمه بالفقه الذي عكنه تعله وهوفي يتماقارسا كن لايحتماج الى بعد اسفاروطي ديار وركوب بحاروهومع ذلك غرة الحديث وليس ثواب الفقيه وعزه أقل من ثواب المحمدث وعزه انتهى (فائدة) قال في آخر المصفى اذاستلناءن مذهبنا ومذهب مخالفينا فى الفروع عصب علينا أن تحبيب بأن منه مناصواب يحتمل الخطأ ومندهب مخالفينا خطأ عتمل المواب لانك لوقط ت القول لماصح قولناان المجنم ديخطى ويصيب واذاستلنا عرمهتقد ناومعتقد خصومنافي العقائد يجبعليناان نقول الحق مانحن عليمه والباطل ما عليه خصومنا هكذانقل عن المشايخ رجهم الله تعالى انتهيى (قاعدة) المفرد المضاف الى معرفة العموم صرحوابه فى الاستدلال على ان الامرااو جوب في قوله تعالى ( فليعدر الذين يحالفون عن أمره) أى كل امرالله تعالى ومن فر وعه الفقهية لو أوصى لولدزيد أووقف على ولدة وكان له أولاد ذ كوروانات كان للكل ذكره في فشح القدير من الوقف وقد فرعته على الفاءدة ومن فروعها اوقال لامرأنه ان كان جلك ذكر أفانت طالق واحدة وان كان انشى فتنتين فولدت ذكراواش قالوالانطلق لانالجل اسم لاكل فالمبكن الكاغلاما أوجارية

لموجدالشرط ذكر والزبلع من ماب التعليق وهوموافق القاعدة ففرعته علما ولوقلنا بمسدم العموم للزم وقوع الثلاث وخرج عن الفاعدة لوقال زوجتي طالقي أوعسدي حرطلقت واحدة وعتق وإحدوا لتعمين المهومقتضاه اطلاق السكل وعتق الجيم فف البزازية من الايمان ان فعلت كذا فاحرأته طالق وله احرأتان فاكثر طلقت واحددة والبيان اليسه انتهى وكانه اغاخر جهذا الفرع والاصل اسكونه من باب الاعمان المبنية على العرف كالاعنق (فائدة)قال بعض الشايخ العلوم ثلاثة على نضيروما حترق وهوعلم النحووعل الاصول وعلم لأنضع ولالجترق وهو علم البيان والتفسيروعلم نضير واحترق وهوعلم الفقه والمديث فائدة من الحوهرة قال عدر حه الله تعالى ثلاث من الدناءة استقراض النبز والحاوس على باب الجام والنظر في من آة الحِيام (فائدة) من المستطرف ليس من الحيوان من يدخل الجنة الاخسة كلما أمعما بالكهف وكبش المعمل وناقمة صالح وحمارعز يرو براق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (فا رَّدة) منه المؤمن يقطعه خسة ظلمة الففلة وغير الشك وريح الفتُّنة ودخان المرام ونارا لموى (فائدة) في الدعاء برفع الطاعون سنة تسع وستين وتسعمائة بالفاهر قفاج تبانى لماره صريحا والكن صرح في الغاية وعز امالشمني اليها بانه اذانزل بالمسلين نازلة قنت الامام في صلاة الفخروه وقول الثوري وأحد وقال جهوراهل المديث القنوت عندالنوازل مشروع في الصلاة كالهاانتهي وفي فتح القدير أن مشروعية القنوت النازلة مستمر لم ينسخ وبه قال جماعة من أهل الحديث وحلواعليه حديث الى جعفر عنانس رضى الله عنهمامازال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت حتى فارق الدنيا اى عند النوازل وماذكر نامن اخبارا خافاء يفيد تقرره لفعلهم ذلك بعده صلى الله عليه وآله وسلم وقد قنت الصديق رضى الله عنه في محاربة الصحابة رضى الله عنم مسلمة الكذاب وعند محاربة أهل الكتاب وكذلك فنتعررضي اللهعنه وكذلك قنت على رضى الله عنه في محاربة معاوية وقنت معاوية في محاربته انتهى فالقنوت عندنا في النياز لة ثابت وهوالدعا ، يرفعها ولاشك انالطاعون من اشدالنوازل قال في الصباح النازلة الصيمة الشديدة تنزل بالنياس ا تترب وفي القاءوس الدازلة الشديدة انترسي وفي الصحاح النازلة الشديدة من شذا تدالدهر تنزل بالنياس انتهسي وذكر في أثسراج الوهاج قال الطعبا ويولا يقنت في الفعر عند نامن غمر ولية فانوقعت بلمة فلايأسبه كإفعل رسول اللهصلي اللهعليه وتسليفانه قنتشهرا فما الدعوع لي رعل ودكوان وبي لحيان ثم تركه كذافي الملتقط انتها فان قلت هل له صلاة قلت هو كالمنسوف الما في منية المفتى قبيدل الزكاة في المنسوف والظلمة في النمار واشتدادالر يجوالطروالثلج والافزاع وعوم المرض يصلى وحدانا انتهى ولاشك ان الطاهون من قبدل عوم المرض فتسن له ركعثان فرادي وذكر الزيلعي في خسوف القمر اله رتضرع كل واحدانيفسه وكذاف الظالمة الهاثلة بالنهاروالريح الشيديدة والزلازل والصواعق وانتشيار المكوا كموالضوه الهائل بالاسل والثلج والامطار الدائمة وعوم الامراض والخوف الغالم من العدو وتعوذاك من الافراع والاهوال لان كل ذلك من الا ياب المحوفة انتهر فان قلت هل بشرع الاجتماع للدعاء برفعه كإيفعله النباس بالقاهرة بالجيل قلت هو كيسوف القمروقدقال في خزانة المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدي في ادى وكذلك في الظلمة إلريح والفسزع لابأس باديصملوا فرادي ويدعبون ويتضرعون الحان يزول ذلك انتهر

فظاهرهانهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة وانكانت الصلاة فرادي وفي الجيتي في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة عندناك كنها اليست سينة انتهى وفي السراج الوهاج بصلي كلواحدانفسه فيخسوف القمر وكذافي غسيرا لخسوف من الافزاع كالريم الشديدة والظلة المائلة من العدو والامطار الدائمة والافزاع الغالبة وحكمها حكم خسوف القمركذاف الوحيز وحاصله أن العبدينيغي له أن يفزع الى الصلاة عند كل ماد تة فقد كان الني صلى الله عليه وسلم اذا اخرنه أمن صلى انهى وذكر شبخ الاسلام العيني رجه الله في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والامطار الداغة والصواعق والزلازل وانتشاراا لمكواكب والضوء الهائل بالايل وعوم الامراض وغير فلك من النوازل والاهوال والافزاع اذاوقعن صلوا وحداناوسألوا وتضرعوا وكذافي الخوف الغالب من العدوانتهي فقد مرحوا بالاجتماع والدعاء بعموم الامراض وقد مصرح شارحوالبخاري ومسلم والمتكامون على الطاعون كابن حجربان الوياء اسم لكل من عام وان كل طاعون وباء وليس كل ويا عطاعونا انتهى فتصريح أمحابنا بالمرض المام بمنزلة تصريحهم بالوياء وقدعلت انه يشمل الطاهون وبه علم جواز الاجتماع للدعاء برقعه الكن يصلون فرادي ركعتين ينوي ركهتي رفع الطاعون وصرح ابن حجر بإن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة واطال السكارم فيهوقد ذ كرشيخ الاسلام العيني رجه الله تعالى في شرح البخاري سبه وحكم من مات به ومن افام فى بلده صابر امحسبا ومن خرج من بلده وفيم اومن دخلها وبذلك علم ان اصحابنارجهم الله لميه الواالكارم على الطاعون وقد أوسع الكارم فيه الامام الشبلي رحده الله تعالى قاضي فصل الطاعون وقدطالعته في تلك السنة من أوله الى آخره وقدد كرفيه ان الرجيعنيد متأخرى الشافعية ان الطاعون اذاظهرفي بلذانه مخوف الى ان يزول عنها فتعتبر تصرفاته من الثلث كالمريض وعند المالكية روايتان والمرجع منهما عندهم ان حكمه حكم الصحيح وأماالحنفية فلم ينصواعلى خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون الحكم كاهو المصع عندالمالكية وهكذا قال فجاعة من علائم انتهى قلت اعا كانت قواعدنا انه في حكم الصحيح لانم م قالوافي البيط لاق المريض لوطلق الزوج وهو محصورا وفي صف القتال لايكون في حكم المريض فلاميراث لزوجة ولان الغالب السلامة بخد الف من بارزرجلا أوقدم ليقتسل بقودأ ورجهم فانه في حكم المريض لان الغيالب الهلاك انتهني وغاية الامر في الطاعون أن يكون من ترل سلدهم كالواقف من في صف القتال فلذا قال جماعة من علىائنالابن بجران قواعدنا تقتضي أن يكون كالمحيح بعدى قبل نزوله بواحد أمااذاطعن واحدفهومريض حقيقية وليس الكلام فيهاغاهوفيمن لميطعنمن أهل البلد الذي نزل برم الطاعون وقدذ كرشيخ الاسلام ابن ججر رحمه الله تعمالي في ذلك الكتاب السئلة الثالثة تستنبط من أحدالا وجمه في النجى عن الدخول الى بلد الطاعون وهومنع النعرض الى البلاء ومن الادلة الدالة على مشر وعيسة الدواء القيمرزفي ايام الوياء منأهورأوصي بمآحذان الاطب اءمثل اخراج الرطو بات الفضيلة وتقليه ل الغداء وترك الرياضة والمبكث في الجمام وملازمة السكون والدعة وان لا يكثر من استنشاق الحواء الذي هو وصرح الرئيس أبوعلى بنسيما بانأول شئ بيدأبه فى علاج الطاعون الشرطة ان أمكن

فيسيلما فيعلا بترك حتى يجمد فتزداد سميته فالناحتيم الى مصمه بالمحممة فليفعل بلطف وفال أيضا يمالج الطاعون بما يقبض ويبرد وباسفنجة مغموسة فى خوا وماء أودهن ورد أودهن تفاح أودهن آس ويعالج بالاستفراغ بالقصد بما يحتمله الوقت أويوجما يخرج الخلط خريقبل على القلب الحفظ والتقو يقبالبردات والعطرات ويجعل على القلب من أدوية أمحلب الخفقان الجائر قلت وقدأغفل الاطباء في عصرنا وماقبله هذا التدبير فوقع التفريط الشديدمن تواطئهم على عدم التعرض لصاحب الطاعون باخراج الدمحني شاع ذلك فبرم وذاع بحيث مارعامتهم تعتقد تحر بمذاك وهدذا النقل عن رئيسهم بخالف مااعتمدوه والعقل يواققه كانقدمان الطعن شيرالدم السكاش فيهيرف البدن فيصل الى مكان منسهم يصل أثرضر روالى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا لماذكر العلاج بالشرطة والفصداله واحب انتهي كلامشيخ الاسلام رجه أيله وفي البزازية اذاتز لزلت الأرض وهوفي يبته بسقم له القرار الى الصحراء لقوله تعالى (ولا تاقو الماديكم الى التهلكة) وفيه قيل الفرارها لايطاق من سنن المرسلين انتهدى وهو يقيد جواز الفرار من الطاعون اذانز لسلدة والحذيث في الصحين بخلافه وروى العلائ في فناواه انه صلى الله عليه وسلم مرج دف ما ئل فاسرع المشي فقيل له اتفر من قضاء الله تعالى فقال عليه الصلاة والسلام فراري الى قضاء الله تعالى أيصاا تتهيى وفائدة كونقل الامام السبكي رجه الله الاجاع على ان الكنيسة اذا هدمتولو بغير وجهلا يجوزاعادتها كإذكره الاسبوطى فيحسن المحماضرة في أخبارا الصر والقاهرة عندذكر الامراء قات يستنبط مرذلك انها اذاة فلتولو بغمر وحمه لاتفتح كا وقع ذلك في عصرنا بالفاهرة في كنيسة تجارة زويلة وفلها الشيخ محدين الياس قاضي القضاة وجهالله فلم تفتح الى الآن حتى ور دعليه الامر السلطاني بفتحها فلم يتحاصر حا كم على فقها ولايناني مانقله السبكي من الاجماع قول أصحابنا رحهم الله وبعاد المندم لان الكلام فيما هدمه الامام لافيا انهدم فليتأمل (وأئدة) الفسق لا ينع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الأوقاف ولا تحل توليته كا كتبناه في الشرح واذا فسق لا ينعزل وانما يستحقه ععني انه يجب عزله أو يعسن عزله الاالاب السفيه فانه لاولاية له في مال ولده كافي وصايا الخيانية وقست عليه النظر فلانظر له في الوقف وان كأن النالواقف المشروط لهلان تصرفه لنفسه لابنعذ فكيف بتصرف في غدير ملحكه ولا يؤتمى على ماله ولذا يد فع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كأذ كرو دفى محله فكيف يؤثمن على مال الوقف وفى فتج الفديرا اصالح النظر من لم يسأل الولاية للوقف ولدس فيسه فسق يعرف شمقال وصرح بانه يمايخرج بهالنا ظرمااذاظهر به فستى كشرب الخمر ونحوه انتهسي والظاهران يخرج ببهبني لمالم يسم فاعله فيخرجه القاضي لااله ينعزل بهاعرف فالقاضي ثم اعدان السفه لايستلزم الفسق لمافى الذخيرة من حجرا اسفيه المبذر المصيع الماله سواء كان في الشر بانجمع اهلالشراب والفسقة فىداره ويطعمهم يسقيهم يسرف فى النفقة ويفتح باب الجمائزة والعطاء عليهم اوفى الخير بان يصرف ماله فى بناء المساجد واشباه ذلك فيجمر عليمه القياضي صيانة لماله انتهسي ود كرالز باجي ان السفيه من عادته التبدذير والاسراف ف النفقة وان يتصرف تصرفالا لغرض اولغرض لا يعده العفلاء من اعل الديانة غرضا مثل دفع لمال الى المغنى واللعاب وشراء الحمام الطيبارة بشمن غال والغين في التحارات من غسر مجدة

واصل المساعقات في التضرفات والسير والاحسان مشروع والاسراف وام كالاسراف في الطعام والشراب انتهاى والعفلة من اسماب الخرعندها ايضاوالفافل ليس عفسد ولايقصده الكنهلام تدى الى التصرفات الرابحة فيغبن في المناعات لسلامة والمدكره الزيلعي أيضا ولمارحكم شهادة السفيه ولأشبك أنهان كأن مضيعالماله في الشرفه وفاسق لاتقبل شهادته وأنكان في الخبرفة قبل وان كان مفغلالا تقبل شهادته المكن هل المراد بالمففل ف الشهادة المعفل في الخرقال في النبأ نية ومن السيدت غفاته لا تقب ل شهادته التوسي وفي المغرب رحل مغفل على اسم المفعول من التغفيل وهوالذي لافطنة له انتهي وفي المصباح الغفلة غيبة الشئءن بال الانسأن وعدم تذكره له انتهسى والظاهران المغفل في الخرغيره في الشهادة وهوانه في الجرمن لا يهتدى الى المصرف الراج وفي الشهادة من لا يتد كرمار آه اوسمعه فلافدرة لهعلى ضبط المشهوديه (هائدة )لاتكرة الصلاة على ميت موضوع على دكان ولاينافه قولهمان لهحكم الاماموهو بكرها نفراده على الدكان لانه معلل بالتشبيه بإهل الـكتاب وهومفقو دهناوالاصل عدم الـكراهة و بهافنيت (فائدة)ذكرالابي من القضاء فشرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق مابين الاخص والاعم ففقه القضاء اعم لانه العلم بالاحكام المكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام المكلية مع العلم بكيفية تنزيلهاعلى النوازل الواقعة ومنهذا المعنى ماذكره ابن الرفيق ان اميرافر يقية استفتى اسداس الفرات في دخوله الجام مع حوار يه دون ساترله ولهـن فأفتاه بالجواز لانهن ملمكه واجاب ابومحرز وتع ذاك وقال له ان حاز لللك النظر اليمن وجاز فن النظر اليه لم يجز فن نظر بعضهن ألى بعض فاهل اسداعمال النظرفي هذه الصورة الجزئيسة فلم يعتبرها لهن فيما يديهن واعتسيرها ابو محرز رجه الله والفرق المذكورهو أيضا الفرق بين علم الفشيا وفقه الفتيا ففقه الفتياه والعلم بالاحكام الكلية وعلهاهوالعلم بتلك الاحكام معتر تيم على النوازل ولما ولى الشييخ الفقيه الصالح الوعيد الله النشعب رجه الله قضاء القهروان ومحل تعصيله في الفقه واصوله شهيرة فلمأجلس ألخصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت لهزوجته ماشانك فقال لهما عسرعلى علم القضاء فقالت لهرايت الفتها عليك سهلة أجعل الخصمين كستفتيين سالاك قال فاعتــبرت ذاك فسهل على انتهى (فائدة)ذ كر الامدى ان شروط الامامية المتفق عليما غنانية الاجتماد في الاحكام الشرعية وان يكون بصمرا بإص الحروب وتدبيرا ليبوش وان تكوناه قوة يحيث لاتموله اقامة المدود وضرب الرقاب وانصاف الظماوم من الظالموان يكوك عدلاو رعابالغاذ كراحرانا فذالح كممطاعا فادراعلى منخوج عن طاعته واما المختلف فبها فبكونه قريشيا وهاشيما ومعصوما وأفضل أهل زمانه ذكرة الابي منكتاب الإمامة (فائدة) كل انسأن غير الانبياء لم يعلم أراد الله يعالى له و به لان ارادته غيب عنا الاالفقها فانهم علوا ارادته تعالىهم بخير الصادق المصدوق بقوله ملى الله تعالى عليمه وسلم فن يرد الله تعالى به خير ايفقهه في الدين كذافي أول شرح البهجة للعرافي فائدة اذاولي السلطان مدرسا ليس باهل متم توليته لماقد مناه من ان عله مقيد بالصلحة ولامصاحة في توليةغير الاهلخصوصاانا نعلمن سلطان زماننا انهاعا بولى المدرس على اغتقاد الاهلية فكانها كالمشروطة وقدفالواف كتاب القضاءلوولى السلطان فأضياعد لاففس فانعزل لانه لماعتمد عدالته صارت كانهاء شروطة وقت التوليسة فال إن السكال وعلسه الفتوي

فكذاك يقال ان السلطان اعتمداها ينه فاذالم تكن موجودة لم يصنح تقرير مخصوصا أن كان المقرر عن مدرس أهل فان الاهل لم ينعزل وضرح البزازي في المسلح ان السلطان اذا أعطى غيرالمد يحنى فقدظلم مرتين بمنع السنعق واعطاء غسيرا الديحق وقد قدمنا عن رسالة ابى بوسف رجه الله الى هرون الرشيد أن الامام ليس له أن يخر جشسياً من يداحد الابحق فابت معروف وعن فتاوى فاصيغان أن اص السلطان اعاينف ذا داوا فق الشرع والافلا ينفذ وفي مفيد النعم ومبيد النقم المذرس اذالم يكن ضالح الاندريس لم يحل له تناول المعلوم ولايستحق الفقهاء المنزلون معلومالان مدرستهم شاغرة من مدرس انترسى وهذا كله مغ قطع النظر عن شرط الواقف في المدرس الما اذاعلم شرطه ولم بكن المقر رمتصفا به لم يصفح تقريره وانكان اهلاللندر يسلوجوب اتباع شرطه والاهاية الندريس لاتخفي غملى مراه بصيرة والذي يظهرانها بمعرفة منطوق الكلام ومفهومه وبمعرفة المفاهيم وان يكون لهما بقمة اشتغال على المشايخ رجهم الله بحيث صاريع رف الاصطلاحات ويقدر على اخد ذالما للمن المكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل و يجيب اذاسئل و يتوقف ذلك على سابقة اشتفال فى النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من الفعول الى غير ذلك واذا قر الا يلحن واذا لمنقار بعضرته ردعليه (فائدة) ثلاثة لابستجاب دعاؤهم رجل له امراة سيئة الخلق فلا بظافها ورجل اعطى مالاسفيها وزجل دائن رجلاولم يشهد كذافي حرا المحيط (فائدة) كل شئ يسأل عنسه العبديوم القيمة الاالعلم فان الله توسالي لايسأل عنه لانه طلب من نبيه أن يطلب الزيادة منه قال الله تعالى (وقل رب زدني علما) فكيف يساله عنه ذكر وفي الغصوص (فائدة) سئلت عن مدرسة براصغة لا بصلى فيرا احدولا بدرس والقاضي جالس فيمالل يكم فهل له وضع الخزانة فيهالحفظ المحاضر والسجيلات لنفع العبالم الافاجبت بالجواز اخدذ أمن قوطم أو ضاق الطريق على المارة والمعدواسع فلهمان يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولحهم لووضع اثاث بيته ومتاعه في المصدال وف في الفتنة المامة جاز ولوكان الحبوب ومن قولهم بالالقصاء في المامع أولى وقالو اللناظران يوم فناء والتجار ليحر وافيد ماصلحة السحدوله وضع السرير بالاجارة في قنائه ولاشك ان هذه الصفة من الفناه وحفظ السجلات من النفع العام فهم جوز واجعل بعض المعدطر يقادفها الضرر العام وجوزوا اشتفاله بالحبوب والاناث والمتاع دفعاللضر والخاص وجوز واوضع النعل على رقه وصرحوا بان القضاء بالمامع اولى من القضاء في بيته وصرحوا بان الهاصي يضع قطره عن عينه اذاحلس فيه للقضاء وهومافيه المجلات والمحاضر والوثائق فجوزوا أشتغال بعضه بمافاذا كثرث وتعمد حلها كل يوم من ميت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها به (فائدة) معنى قولهم الاشبه انه اشبه بالنصوص زواية والراجع دراية فيكون الفنوى عليه كذافي قضاء المزازية (فائدة) اذا بطل الشئ بطل مافي منهنه وهومعني قولمم اذا بطل المنضي بالكسر بطل المنضين بالفض قالوالوابراء اراقرله ضمن عقدفا سدفسد الابراء كمافى البزازية وقالوا التعاطي ضمن عقدفاسداوباطللا ينعقدبه الهيسع كافئ الملاصة وقالوالوقال بمتكدى بالق فقتله وجب القصاص كافخزانة المفتين ولايعتبرمافي ضمنه من الاذن بقتله فانه لوقال اقتلني فقتله لانصاص عليه ليطلانه فبطل مافى منهده وقالوا كافى الخزانة لوآجرا لموتوف عليمه ولميكن فاظرالم تصعوان أذن للستأجر في العمارة فانفق لم برجه على أحدوك إن متطوعا فقلت

لان الاجارة المالم تصميليه مع ما في ضمنها وقالوالوجدد النكاح الدكوحنيه عهرلم يازمه فقلت لان النسكاح الشافي لم يصح فلم يلزم مافى ضمنه من الهر وقد استثنى في القنية مستلتين يلزم فيهما لوجدد مااز مادة لاللاحتياط ولوقال لماابرائيني فاني امهرك مهر اجديدافابراته فددف افى هذه الصورة وقعت عادثة اشترى جامعامع اوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطا فأفتنت سطلان شروطه لبطلان المتضمن وهوشراء الجامع ووقفه فبطل مافي ضمنه وقالوالوا شترى يمينه وساللم يجز وكان له ان يستحلفه أنتهسى قلت لان الشراء لما بطال بطلمافى ضمنه من اسقاط اليوين غرقات عكن ان يغرع عليه لوباع وظيفته في الوقف لم يصح ولايسقط حقه منها تخريجاعلي هفده وخرج عنهاماذ كره في البيوع لو باعه الثمار وآجره الاشدارطاب لهتركهامع بطلان الاجارة فقتضى القاعدة ان لابطيب المبوت الادن في صفن الاجارة وماذكروه في المسكاتب لوابراه المولى عن بدل السكتابة فسلم يقب ل عدق و بقي البدل مع أن الابراء متضمن العتق وقد بطل المتضمن بالردولم يبطل ما في ضمنه من العتني وما د كروه في السفعة لوصول الشفيع عال لم يصم لكن كان اسقاط اللشفعة مع ال المنضمن للاسقاط صلحه وقدبطل ولم يبطل مالى ضمنه وقالوالو باعشفعته عال لم يصفح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل التضمن وقالوالوقال العنسين لامراته اوالخسير للغيرة اختاري ثرك الفسخ بالف فاختارت لم يلزم المال وسقط خيارها نقسد بطل التزام المال لامافي ضمنه وقالوا الكفالة بالنفس عنزلة الشفعة على الصحيم فلا يجب المال وتسقط (فائدة) يقرب من هذه القاعدة قولهم المبني على الفاسد فاسدو يستثني منها مسئلة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صميم على المختار وقيل لالان البناء على الفاسد فاسدد كره البزازي في الدعوى وقدينت في الشرح فائدة صحته بعد قسادها في المشلة المخمسة (فائدة) إذا اجتمع الحقان قدم حق العبد لاحتياجه على حق الله تعالى لغناه باذنه الافيمااذا احرم وفي ملكم صيد وجب ارساله حقالله تعيالي ومنهم من يقول انهمن بأب الجمع بينهما لاالترجيح ولذا يرسله على وحدلايمنسع \* والله سيانه وتعالى اعلم \*

﴿ ثُمَّالُهُ نَ الثَّالَ مِن الأشباه والنظائرويلية الفن الرابع وهذا آخر مارايناه ﴾

﴿ أَلَفَ الرابع من الاشباه والدَّظائر وهو فَي الالغاز ﴾ المنار عن الرحم ﴾

الحمدالله أولاوآخرا والصلاة والسلام على من كملت محاسنه باطناوظاهرا (وبعد) فهذاهو الفن الرابع من الاشباه والنظائر وهوفن الالفاز جمع لغزقال في الصحاح الغزفي كلامه اداعى من اده والاسم الافز والجمع الالفاز مثل رطب وارطاب وأصدل الافز حبر البربوع بين القاصعاء والنيافة المجفومستة عمالي أسفل ثم يعدل عن يمينه وشمالة عروضا يعترضها تعنى مكانه بته الالفاز انتهى وقد طالعت قد يماحب والفقهاء والعمدة فرأيتهما اشتملاعلى كثير من ذلك ثمراً يت قريبا الذعائر الاشرفية في الالفاز السادة الحنفية لشيخ الاسلام عبد البربن الشيخة فانقنبت منها احشنها اختصار تاركا لما قرع على قول الفياد الما المناهرا

ماأفضل المياه فعل مانبع من أصابعه صلى الدعليه وآله وسلم أى حوم ف صغير لايتنص بوقوع النجاسة فيه فقل حوض الجام اذا كان الغرف منه متداركا أى حيوان اذا عن

من البئر حيائن الجيد عوان مات لا فقل الفارة ان كانت هار به من الهرة فينزح كاه والالا أى بترجيائن حدث المرة فينزح كاه والالا أى بترجيائن حدث والمدارة فقل بترصيف في الدلو الاحسير من بترتف سب عوت نحوفارة أى ماه كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز فقل هو ماء حوض اعلاه ضيق واسفله عشر أى ماء طهور يجوز الوضوء به ولا يجوز شر به فقل ماء مات فيه صف دع بحرى و تفشف عشر أى ماء طهور يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ماء مات فيه صف دع بحرى و تفشف

أى تكبير لايكون به شارعانها فقل تكبير النجب دون التعظيم أى مكاف لا يجب عليه العشاء والوتر فقل من كأن في بالداد اغربت الشمس فيه طلعت أي مصل تفسد صلاته بقراءة القرآن ففل من سبقه الحدث فقر أفى ذهابه أى صلاة قراءة بعض السورة فيها أفضل من سورة فقلاالتراويج لاستحباب الحنتم فىرمضان فاذا قرأ بعضسورة كانأ فضـــل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن ان يقال في غيرها إيضالان البعض اذا كان أكثر آبات كان أفضل أى صلاة افسدت خداواى صلاة صحفت خسا فقل رجل ترك صلاة وصلى بعدها خسادًا كرا الفائمة فان قضى الفائمة فسدت الخمس وان صلى السادسة قبل قضائها محت الخمس ولى فيسه كلام في شرح السكنز أي صلاة فسدت أصلحها المدث فقل مصلى الاربع اذا فام الى الماسة قبل القعود قدر التشهد فوضع جبهته فاحدث قبل الرفع تمت ولور فع قبل الحدث فسدوصف الفريضة وفيسه قال أبويوسف رجه الله تعالى ذه صلاة فسدت أصلعها الحدث تعمامن قول محدرجه الله تعالىبه اىمصل قال نعم ولم تفسد صلائه فقل من اعتادهافي كارمه اىمصلمتوض اذاراى الماء فسدت صلاته فقل المقندى بأمام متيمم اذارآهدون امامه اى امراة تصلح لامامة الرجال فقل اذا قرات آية مصدة سيدن وتبعها السامعون اى فريضة بجب اداؤهاو بحرم تضاؤها فقل الجمعة واعابقضي الظهر اعرجل كررآية سجدة فى مجلس واحدوتكر رالوجوب علمه وقل اذاتلاها خارج المسلاة وسجد لحائم اعادها ﴿ كَتَأْسُ الزَّكَامَ ﴾

اى مال وجبت فيه زكاته م سقطت بعد المول ولم يملك فقدل الموهوب اذارج عالواهب فيه بعد الجول ولاز كان عند المرول ولم يملك فقدل الموهوب اذارج عالواهب فيه بعد الجول ولاز كان فيه فيه بعد الجول ولاز كان عند الما والمراب الما المرجل بركي ويحل له اخذها فقل من علك نصاب ساغة لا تساوى مائتي درهم اى رجل ملك نصابا من النقد وحلت له فقل من له ديون لم يقبضها اى رجل بنبغي له اخفاء اخراجها عن بعض دون بعض فقل المريض اذاخاف من ورثته يخرجها برجل بنبغي له اخفاء الما اخفاؤها ففل المنائف من الظلة الملايم المواكثرة ماله اى رجل بمناه المناقب المنا

نصابا الصوم المعدّرولا كفارة عليه فقل من رآه وحده وردالقاضي شهادته واك ان تقول الحرجل افطر بلاعد رولا كفارة عليه فقل من رآه وحده وردالقاضي شهادته واك ان تقول من كان في معة صومه اختلاف الحرج ل في رمضان في وقت النية ووقع نفلا فقدل من بلغ بعدا الطاوع الله صائم ابتلعريق حبيبه المحائم افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مظنونا كن شرع بنية الفضاء فتبين ال لاقضاء عليه الله والمنافر ولم يصح فقل الكافراذا اسلم قبل الزوال ونواه محمد منافرة منافرة منافرة المنافرة عليه الله قارن لادم عليه فقل من احرام القبل وقته شماقي باقعاله منافي وقته الله فقد من الزوال ونواه المنافرة المناف

الاستقراض العبه فقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلكه اى آفاقى جاوز الميقات بلاا جام ولا دم عليه فقل من لم يقصد دخول مكه او من جاوز اول المواقيت وكتاب السكران اذا وجها باقل اى اب زوج بنته من كفؤ ولم ينفذ عند الامام رحمه الله فقى الاب السكران اذا زوجها باقل من مهر مثلها اى امراة اخذت ثلاثة مهور من ثلاثة از واجها في يوم واحد فقل امراة عامل طلقت ثموضعت فلها كال المهرثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت في المرحل مات عن اربح نسوة راحدة منهن تطاب المهرو الميراث والثالثة المالهردون الميراث والرابعة لها الميراث والثالثة المالهردون الميراث والرابعة لها الميراث والثالثة المالهردون الميراث والرابعة لها الميراث والماله وقل الموجد وقل المكاتب الصغيرا ذا زوجه مولاه اكان المعتبرا فالمناهرة الماله بنائد الماله والميراث والمناهم قل المناهم والميراث والمناهم والميراث والمناهم والميراث والمناهم والميراث والمناهم والميراث والمناهم والميراث والمناهم والمناهم والميراث والمناهم والميراث والمناهم والميراث والمناهم والميراث والمناهم والميراث والمناهم والميراث والميراث والمناهم والميراث والميراث والمناهم والميراث والميراث والمناهم والميراث والميراث والمناهم والميراث والميراث والمناهم والميراث والميراث

﴿ كتاب الطلاق،

اى رجل طلق ولم يقع فقل اذافال عنيت الاخبار كأذبا اى رجل قال كل امراة الزوجها حق تقوم الساعة فهى طالق قتزوج ولم يقع فقل اذا كان قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذا اذا سكن اى رجل له امراتان ارضعت احسداها صبيا حرمت الاخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنه الصغيرا مفاعتقت فاختارت نفسها فتزوجت بآخر وله زوجة فارضعت الصي الذي كان زوجها لانه صارا بنه من الرجل حرمت ضرتها على نوجها لانه صارا بنه من الرضاع فصارم تزوجا حليلة ابنه فلا يجوز بحد الرجل حرمت ضرتها المتنافي الرضاع فصارم تزوجا حليلة ابنه فلا يجوز

اىعبدعتق بلااعتاق وصارمولاه ماكاله فقلحرى دخل دارنامع عبده بلاامان والعبد مساعتق واستولى على سيدهماسكه ويسأل بوجهآ حر اى رجل صارع او كالعبده وصار العبد حرأ أى زوجين عماوكين تولد منهما ولدحرفقل الزوج عبد تزوج بالاذن امة اسه باذنه فالولد ملك للاب وهو حولانه ابنابنه أى رجل اعتق عبده و باعه وجاز فقل اذا ارتد العبد بعد عدقه فسياهسيده وباعه ايعيدعلق عتقه على شرط ووجدولم يعتق فقل اذاقال له انصليت ركعة فانت وفصلاها غ تسكلم ولوصلى ركعتين عتق فالركعة لابدمن ضم اخرى المالتكون جائزة اى رجل اقربعثق عبده ولم يعتق فقل اذا اسنده الي حال صياه ﴿ كَالْ الاعمان كِم قال لام اله ان خرجت من هـ ذا أياء فانت طالق في الغيلة فقل تخرج ولا يحنث لأن المأه الذى كانت فيهزال بالجريان وجدل اتى الى امراته بكيس فقال ان حللته غانت طالق وان قضصت فانتظالق وانالم تتخرجيما فيهفآنت طالق فاخرجت مافى المكبس ولميقع فقل ان السكيس كأن فيه سكرا وملح فوضعته في الماء فذاب ما فيه امراة تزينت بالحرير فقيال لهازوجها انالم المامعك في همد والثياب فانت طالق فنزعتها وابت لبسها فعالة لاص فقن ان السهاهوويجامعها فلايحنث ان لماطأك معهد المقنعة فانت طالق وان وطئتك معها فانت طااق فالخلاص فقلله ان يطأها غيرها ولايحنث مادامت المقنعة باقية وهاحيان حان لايطأسواها واراده فاالخلاص فقل ان ينوى الوطي ويرجله فيصدق ديالة له ثلاث نسوة ولد توبان فقال ان لم تلدس كل واحدة منكن تو مامنهما في هـذا الشهر عشر بن يوما والا فانتن طوالق كمف الخلاص ققل تلبس أثنتان منهن كل ثويائم تلبس احداهن ثوياعشرة وتنزعه فتادسه الاخرى بقية الشهر حلفانه يشبعها من الجماع اليوم ان ليفارقها حق الزات فقد اشبعها ان وطئنك عاريا فكذاولا بساف كذافا الخلاص فقل يطأهاو نصفه مكشوف والنصف مستور فركاب المدودك

اى رجدل سرق ما تة من حرز ولا قطع فقل اذا سرقها على فعات كل مرة اقل من عشرة اى رجل سرق من مال المه وقطع نقل أذا كان من الرضاعة اى رجل قال أن شربت الخمرط ألما فعيدى وفشرم اطائعا بالبينة وعثق العبدولم يحدفقل اذا كانتر جلاوام اتين

﴿ كتاب السير ﴾

اى رجال امن الفاققة ل هوولم يقتلوا فقل حربي طلب الامان لا الف قعد ها ولم يعد نفسه اى مرتدلا يقتل ققل من كأن اسلامه تبعااوفيه شبعة اى حصن لا يجوز قتل اهله ولا امان لهم نقل اذا كان أيهم ذي لا يعرف قلوخرج البعض - لقتل الباقى اي رضيع يحكم باسلامه بلاته مية قفل لقيطف دارالاسلام فقود كتاب المفقود المرجل يعدمينا وهوى ينهم فقل المفقود في كتاب الوقف كم

اى شيئ اذا قعله بنفسه لا يجوز واذا وكل به جازقف ل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قيضه ركيله جاز اى وقف آجره انسان عمات فانف حفت ققل الواقف اذا آجره عم ارتدوالعماد مالله فيات فانه يصيرمل كالورثته وتنفسخ بوته ﴿ كَتِابِ البِدِعِ ﴾

اى بيدع اذاعقده المالك لا يجوز واذاعقده من قام مقامه عازفقل بيع المريض عماياة بسيرة الايجوز ومن وصيه جاز اى رجل باعاياه وصح حلالاله فقل اذن احبده أن يتزوج حرة ففعل فولدت اسا وماتت فورشاابنها فطالب الآبن مالك ابيسه عهرامه فوكلها المولى في بيع ابيه واستيفاءالهرمن غنه ففعل جازاى رجسل اشترى امة ولاتحل له فقل اذا كانت موطؤة ابيه اوابنه أومجوسية اواخته من الرضاع اؤمطلقته بثنتين اى خد بزلا يجوز بيعه الامن الشافعية فقلماعين عاء نجس قليل لمعز بمعهمن المودوالنصارى لأنهاذا اعلهم لايشترونه ولمعز بغبراعلامهم يخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز بيعه منهم بلااعلامهم

﴿ كتاسالكفاله ﴾

اى كفيل الامر لم يرجع فقل عبد كفل سيده باص مفادى بعدعتقه وكتاب القضاء كم اى بدسم يحبر الفاضي عاليه فقل بيدع العبد المسلم لكافر والمصحف المماوك اسكافر اي قوم وجبت عليهميمين فللحلف واحدسقطت اليمين عن الباقين ققل رجل اشترى دارابابها فى سكة نا فذة وقد كان قديما في سكة غيرنا فذة فحد الجبر ان ولابينة له فحلفو افان نكاوا فضي له بفني الباب وان حلف واحد فلاء ين على الباقين لان فائدته النكول وقسدامتنع المكرميه بحلف البعض ذكره العمادي عن فتساوى إبي الايث رجه الله

﴿ كتاب الشهادات،

اى شهودشهدواعلى شريكين فقبلت على احدهادون الآخر فقل شهود نصارى شهدوا على نصراني ومسلم بعتق عبدمشترك اىشهود تقبل شهادتهم ولايعر فون المشهود عليه فقل فىالشهادة على ألشهادة اىشاهد جازله الكمان فقلاذا كأن الحق يقوم بغسيره اوكافي القاضى فاسقا اوكان يعلم انه لايقبل اى مسلين لم تقبل بشئ شهادتهما وشهد نصر انيان بعام فقبلت فقسل نصرابي ماتله ابنان مسلسان شهدا بناءانه مات نصران اونصرانياز شهدا انه مات مسلما قبل النصرانيان في كتاب الاقراري اى اقرار لابدَمن تسكر اره فقل الاقرار بالزناو الاقرار بالدين على عُسيرظ اهر الرواية د كره ابن الشجنة والشانى من اغرب ما يكون والظاهر انه لا وجود لتلك الرواية علاكتاب المنطع اىصلح أووقع فانه يبطل حق المصالح ويردالخصم البدل المه فقل الصطح عن الشفعة ﴿ كَتَابِ المضاربة ﴾ اى مضارب يغرم ما انفقه من عنده فقن ادالم يبقى فى يدومن ما لهاشى وكتاب الهبة الله الحاب وهب لا ينه وله الرجوع تقل اذا كان الابن علوكالاجنبي اى موهوب وجب دفع عنه الى الواهب ففل السلم فيه اذا وهبهرب السفرالى المسفر اليه وحب عليه ردراس المال ﴿ كناب الاجارة ﴾ خاف المستأجر من قديم الاجارة باقرار المؤجر بدين ما الحيلة فقل ان يجعل للسنة الاولى قليلامن الاجرة ويجعل للآخيرة اكثر في كماب الوديعة كا اى رجل ادى وديعة فصدقه المدعى عليه ولم يامره القاضي بالتسليم اليه فقل اذاا قر الوارث بان المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصم افر ار مولوصد قه الغرماء فيقضى القاضي دين الميت وير جمع المدعى على الفرماء التصديقهم وكذافى الاجارة والمضاربة والعارية والرهن م كتاب العارية ك ائمستعيرملك المنع بعدالطلب ففل اذاطلب السفيدة في في قاليصر أوالسيف ليقتل بهظلما أوالظير بعد ماصارالصي لاياخذالا ثديهاأوفرس الغازى فيدارالحر بأوعار يقالهن قبل قيناه الدين اى مودع ضهن بالهلاك فقل اذاظهر تمسققة اى مودع لم يغالف وضعن فقل اذاامر وبدفعها الى بعض ورثته فدفعها اليه بعد مؤته في كثاب المكانب اى كتابة ينقضها غيرا الثعاقدين فقل اذا كان المكاتب مديونا فللغرماء نقضها اى مكاتب ومدبر جازبيه مفقل اذا كاتبه حربي في دارا لحرب اودبره ثم اخرجه الى دار الاسملام أولحقا يدار المرب مرتدين فياسرها المولى ﴿ كَتَابِ المَّادُونَ ﴾ الاعبد لايثبت اذنه بالسكوت اذارآه مولاه ببيع ويشترى فقل عبدالقاضى اى رجل استمالك شيأ فلزمه سيآن فقل أذااستم لك احدمصر عي ألباب أوزو جي خف اي غاصب لايبرا بالردعلى المالك فقل اذاكان المالك لايعقل اى مودع يضمن بلاتعد فقمل هو مودع الغاصب ﴿ كتاب الشفعة ﴾ أى مشترسلم لذا لشفيع ولم تبطسل فقل هوالوكيل بالشراء في كتاب القسمة في ال شركاء فيما يمكن قدمته اذا طلبوها لم يقسم فقل السحكة الغيرالنافذة ليس لهم ان يقتسموهاوان اجعواعلى ذلك الاضمية الاضمية على الذبيعة اعرجسل ذبع شاه غسيره تعديا ولم يضمن فقل شاه الاضعية في ايامها اوقصاب شدها الذبع في كتأب الكراهية الحاناهمن غير النقدين يحرم استعماله فقل المُخذُمن آجُواء الا دى اى اناءمباح الاستعمال يكره الوصوء منه فقل ماخصه لنفسه اى مكانف المجد تكر والصلاة فيه فقل ماعينه اصلاته دون غيره اي ماء مسيل لا يجوز الشرب منه فقسل ماء وضع الصي فيه كوزاهن ماء اى رجل هدم دارغيره بغيراذنه ولم يضمنها فقل اذاو قع المريق في عجلة فهدمها الطفائه باذن السلطان ﴿ كتاب الجمايات ﴾ اى جان اذا مات الجنى عليه فعليه نصف الدية واذاعاش فالدية فقدل النتان اذا قطع حشفة

71

اسسماه

المسي خطأ باذنابيه أى رجل قطع اذن انسان وجب عليه خده ما ته دينار وان قطع رأسه فعليه خسون دينارا فقل اذا خرج رأس المولود فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه ديتها وان قطع رأسه فعليه الغرة أى شي في الانسان تجب با تلافه دية و ثلاثة أخياسها فقل الاسنان ورأسه فعليه الغرة أى شي في الانسان تجب با تلافه دية و ثلاثة أخياسها فقل الاسنان في المحيط أى رجل قبل له أوص فقال بم أوصى اغاز شي عمال وخالناك وجد تاك وزوجماك في المحيط تروج بجدتي المصيح من المريض أما مه وأما بيه والمريض متزوج بجدتي الصصيح كذلك فولات كل من حدتي المصيح من المريض بنتين فالبنتان من جدتي الصحيح أما مه خالتاه واللانيان من أما بيه عمال المحيم فولات بنت فهما اختا والمحيم فولات بنت فهما اختا الصحيح لامه والمريض لابيه فاذا مات المريض فلام أميه الشمن وها جدتا الصحيح ولبنانه الثلثان وهن عما الصحيح وخالما و بلد تيه السدس وها من اتا المحيح ولاختيه لابيمه الشائل وهن عما الصحيح وخالما و المثلة مصح من عانية واربع بين انته و والمناه و والمناه والمناه

﴿ تُم الفن الرابع من الاشباء والنظائر ويتاوه الفن الخامس منه وهوفن الجيل ﴾ في الفن الخامس من الاشباه والنظائر ﴾

وسم الله الرحن الرحيم

الجدئلة الذي بعلم دفابق الامورمن غير الشباس وبعكم عفتضى عله وان حهل الناس والصلاة والسلام على افضل من اعتمد عليه و توض الا موركلها اليه وبعد فهذا هو النوع الخامس من الاشباه والنظائر وهوفن الحيل جمعيلة وهي الحذق في تدبير الامور وهي تقليب الفكر حتى يهتدى الى المقصود واسلها الواوواحة الطلب الحيلة كذافي الصباح واختلف شايخنا رجهم الله تعالى ف التعبير عن ذلك فاختار كثير النعبير بكناب الحيل واختار كثير كناب المخارج واختاره في المنقط وقال أبوسليمان كذبوا على مجدرجه الله تعالى ليس له كذاب الحيل وانماهو الهرب من المرام والتخلص منه حسن قال الله تعالى (وخذ بيدك صغ افاضرب به ولا تحنث) وذكر فى الخيران رجلا اشترى صاعامن غربصاعين ففال صلى الله عليه وسلمار بيت هلابعث تمرك بالسلعة ثما بنعت بسلعتك تمراوه \_ لما كله اذالم يؤدالى الضرر بأحدانتهي وفيه فصول (الاول في الصلاة) اذاصلي الظهر اربعافا قيت في المسجد فالحيلة اللا يجلس على راس الرابعة حتى تنقلب هذه الصلاة نفلاو يصلى مع الامام (الثاني في الصوم) التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجدا وشعبان فاذاشعبان نقص يوما فالميلة ان يسافر مدة السفر فيذوى الدوم الاول من شهررمضان عاالترم ولوحلف لايصوم رمضان هذا يسافر ويفطر (الثالث في الزكاة) من له نصاب ارادمنع الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدرهم منه قبل التمام اويهب النصاب لابنه الصغيرقيل التمام بيوم واختلفوافي الكراهة ومشايخذارجهم الله تعالى اخذوا بقول مجد رجمه الله ةمالي دفعيا للضرعن الفقراء ومناه على فقير دين واراد جعله عن زكاة العيين فالحيلة ان يتصدق عليمه ثم باخذه منه عردينه وهوا نضل من غيره ولوامتنع المديون من دفعه لهمديده وبإخذه منه لكونه ظفر بجنس حقمه فانمانه وفعمه الى القاضي فمكافه قضاء الدين اويوكل المديون خادم الدائن بقبض الزكاة ثم بقضاء دينمه فبرقبض الوكيل صار ماك للوكل ونظرفيه بامكان عزله فيدافعه وبانى مانقدم ودفعه بان يوكاه وبغيب فلايسل

المال

المال الحالو كيل الافي غيبته ومنهم من اختاران يقول كلما عزلتك فانت وكيه لي ودفع بان فيصحة هذا التوكيل اختلافافان كانالطالب شريك في الدين بفاف ان يشاركه في المقبوض فالحيلة ان يتصدق الدائن ويهب المديون ماقبضه للدائن فلامشاركة والمسلة في الديمون بهاالتصدق براعلي فقيرتم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذاتي تغميرا لمساحد والرابعف الفدية كم اراد الفدية عن صوم أبيه اوصلائه وهونقير يعطى منو بن من الحنطة فقيرام يستوهبه غريقطيه وهكذا الى ان يتم والخامش في الجهاذا اراد الافاق دخول مكة بغير احرام من المقات قصد مكانا آخر داخه للواقيت كبستان بني عامراذا ارادان يكون لبنته عرم في السفريز وجها من عبد دويه الهافقط في السادس في الدحكام با نكاحه فانكر ولابيته ولاءين عندالامام عليه فلاعكم التروج ولايؤم بتطليقهالانه يصميرمقرا بالنسكاح فالحيسلةان يامره القياضي ان يقول انكنت امراني فانت طالق ثلاثا ولوادى الحاحهافانكرتفا ليلةف دفعاليمين عنهاعلى فولهماان تتزوج بأخروا ختلف في صعة افرارها بنكاح غائب والحيدلة في صعة هبة الاب شيئامن مهر بند - مالزوج انهاان كأنت كبيرة فانه يهبله كذاباذنما على ائهاان انكرت الاذن فاناصامن فيصحوان كانت صغيرة يحيل الزوج البنت بذلك القدرعلى الاب انكان مليافيه محويبرا الزوج واذا اراد ان يزوج عبده على ان يكون الامرلة يزوج ـ معلى ان امره اسدا لمولى يطلقها المولى كلما ارادواذاخانت المراة الاخراج من بلدها تتزوجه على مهركذاعلي الالمخرجها فأذا اخرجها كان لها تمام مهر مثلها اوتقرلا بها اولولدها بدين فأذا ارادا خواجها منعها القراه فان خاف المقرله أن يحلفه الزوج أن له علم اكذا باعها مذلك المال ثيا بافاذا حلمف لا ياخ والاولى ان تشترى شيأ عن تثق به اوتكفل له ليكون على قول الكل هان محدار جه الله خالف ف الاقرار ارادان يتر وجها وخيف من اوليا أنها نو كله ان يز وجها من نفسه ثم يقول بحضرة الشهود نزوجت المراة التي جعلت امرها الى بصداق كذاجوز والخصاف ان كان كفؤاوذكر الملواني رجمه الله أن المتصاف رجل كبيرفي العلم يصح الاقتداء به وأوادعت عليه مهرها وكان قدد فعه الى ابيها وخاف انكارهما بنكر اصل النكاح وجازله الحلف انه ما تروجها على كذا فاصدا البوم والاعتبار لنبته حبث كأن مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فضولى ويجيبره بالفعال وكذا لانتزوج ولوحلف لايزوج بنة فزوجها فضولى واجاز والاب لم يحنث والسابع في الطلاق، كتب الى امر انه كل امراة لي غير ل وغير فلانة طالق ثم محاذكر فلانة وبعث بالكناب لهالم تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة والميلة للطلقة ثلاثاان يقول أنحال قبل العقدان تزوجتك وجامعتك فانتطائق ثلاثااو بالنية فيقغ بالجماع ص قنان خانت من امساكه بلاجهاع يقول النتز وجنه لكوامسكة لكفوق ثلاثة ايام ولم المامعك فيمايين ذلك فانتطالق ثلاثاار بائناوالاحسن ان تتزوجه على ان امرها يدها فى الطلاق بشرط بدايته ابذاك ثم قبوله اما اذابدا المحال ففال تزوجت ك عدلي ان اصل يبدك فقبلت لم بصراص هابيده الااذافال على ان اص ك بيدك بعدما ازوجاك تقبلت واذاخافت ظهور آمرهافي الصليل تببان تثقبه مالايشترى به علوكامراهقا يجامع مثله غرزوجها منه فاذادخ لبمارهبه مفاوتقبضه فينفه خالنكاح متبعثبه الىبلديداع ونظر فيابان العديدلس بكفؤه عكن حسله عسلى رضاالولى اوانهالاولى لماحلف البطلقها

أليوم فالحيلة ان يقول لهاانت طالق انشاء الله تعالى اوعلى الغ فلم تقب لحاف العلقها فلعهااجنسي ودفع لهدله لم يعنث ولوقال كل اص اقاتر وجهامه على طالب فتروج فاذا حكم شا نعما فحكم بطلان المد من صحولوقال ان لم اطلقات اليوم فانت طائق ثلاثا فالحيلة ان يقول لها انتطاق على الف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى انكرط الاقها فالحيلة انتدخل بيتا غريقالله الكامراة في منذا البيت فيقول لالعدم عله فيقالله كل امراة الكفيه فهدى باش فيعيب بذلك منظهر عليه فدشهدون عليه ان لم تطبخ قدر انصفها حملال ونصفها حرام فهي طالق فالحياة ان تجعل الخمر في القدرثم تطبيخ البيض فيه حلف الايدخل دار فلانفالحيلة جلدلها فىفيه لقمة قفال انأكأتها فهي طالق وان طرحتما فهمي طألق فالحيلة ان يأكل النصف ويطرح النصف أويأخذها من فيه انسان بغير أمره (الثمامن في الخلع) ونيفة رحد الله تعالى عن رجل قال لامر أنه أنت طالق ثلاثا ان سألتني الجلع ولم أخلعك وحلفت هي بالعتق الآلم تسأله الخلع قب ل الليل نقال أبو حنيفة رجه الله تعالى للرأة سليه الخلع فسألته فقالله قل خاعتك على ألف فقال لها قولى لا اقبل فقالت فقال قوي واذهى معز وجاك فقد بركل مسكما وحداد اخرى ال تبيع الزاة جميع صاليكها هن تثق به قبل مصى اليوم ثم تسترده بعده (التاسع في الاعان) لا يتزوج بالكوفة يعقد غارجها ولوفى سوادها اماسغشه او بوكبله لايزوج عبده ون امته فم اراده فالمهانان بيبعهما من اقتفيز وجهما مام يستردهما الايطاقها بخارى يحرج منهام يطاقها او يوكل فيطلقها خارجها حلف لايتزوجها يعقدص تيز قال انتز وجتها فهيي طالق فتزوجها الاولى ان يطلقها لنعل لغيره بيقين حلفته اعراته بان كلجارية تشتريها فهدى حرة فقال نعمناو با جارية بعينها معت ندته و لؤنوى بالحارية السفينة معت ندته ولوقال كل امراة اتزوجها عليك اوياعلى رقبتك معت عرض على غسره بمنافقال نعملا يكفي ولايصسر حالفاوهو المجيع كذافى التانارخانية وعسلى هدافا يقعمن التعاليق في المحاكم ان الشاهديقول للزوج تعليقا فيقول نعملا يصح على الصحيح أن فعلت كذا فعيدى و يبيعه على الصحيح يستزد والميلة فى بيدع مدير يعنق ورتسميد وان يقول اذامت وانت في ملكي فانتح التقض البيدع بإقالة اوخمار ثم ادعى به فالحيلة المجلف المدعى عليه ناويا مكانا غدر كانه اوزمانا غيرزمانه حلف لايشتريه بانتي عشر درها شتريه باحدعشروشي آخر غيرالدراهم لابيسع الثوب من قلان شمن الدافا لحيلة بيما الثوب منه ومن آخرا و بيمه منه بعر من اوسيعه البعض ومرمه البعض او يوكل بسعه منه اويسعه فضولي منه وعييز البيع لايشتريه يشتريه بالخياروفيه نظراو يشترية مع آخراو بشتريه الاسسهمائ بشترى السهم لابنه الصفير عسده وان اخددينه متفرقا بأخدة الادرها حلف ليأخدن ووفلان حقه اوليفيهننه ثم ارادان لا يأخذ منه فالحيلة ان يأخذه ن وكيل المحاوف عليه اومن كفيله اومن حو بله وقبل بعنث أن اكات من هذا ألخبر بدقه و يلقيه في عصيدة و يطخه حسي يصير هالنكافيأ كله لايأكل طعامالفلان يبيعه لداويم ديدفيأ كله انصعدت فللداوان بزات فيكذا يحملها وبنزل بها لاينفق علمامهما مالافتنفقه اويدينها فتبطل اليمسن اذا انقضت عدتها اوتستأج زوجها كلسنة بكذاعملي ان يتحر لها فينتذا الكسب لماوان كأن صانعا تستأجرة انغبل العمل طلبت الإطلق ضرتها فالمسلة الابتزوج أخرى اسمهاعلى أسم

أنضرة ثمريقول طاقت احراتي فلانة ناويا الجديدة او بكتب المرقفي كف الدسري ثم يقول طلقت فلانة مشيرا بالدمني الى مافي كغه اليسرى حلفه السراق ان لا يخبر بالمائم معد علمه الاسماء فن ليس بسارق بقول لاوبالسارق يسكت عن اسمه قبعم إلوالى السراق ولا عنش المالف لا يسكنها وشق عليه نقل الامتعة ببيعه عن يشق بدويغرج أن لم اخد مناسك حقى وقال الا تحران اعطيتك فألحب لة لهما الاخذج ابرا والعماشر فى الاعتاق وتواجعه الحملة الشريكين في تدبير العبدوكما بته فماان وكالامن يعقل ذلك بكامة واحدة المسلة في عثق العبدف الرض بلاسعابة التبيعه من نفسه ويقبض السدل منه فالتاريك العبدمال دفعالمولى له ليقبضهمنه بعضرة الشهودواختلفوافي صقاقر ارالمولى له بالقبض أعتقه ولم شهد حتى مرض فأن أقراعة برمن الثاث فالنيلة ان يقر بالعبدار حدل تم الرحل بعتقه الذا أراد أن يطأجار ية ولا عتنع معها لووادت بهما لابنسه الصغيرة يتزوجها فاذا وادت فالاولاد أحرار ولاتكون أمولا والموالد المادي عشري في الوقف والصدقة أراد الوقف في مرض موته وخاف غدم اجازة الورثة بقرانها وقف رجل وان ليسمه وانه متوليها وهي في يده أرادونف داره وقفام حاانفافا بجعلها صدقةمو قرفة على الماكين ويسلهاالي التولى ثميتنازعان فصكم القياضي بالازوم أو بقول ان قاضماحكم بصحته فيلزم أو يقول ان أبط الهقاض كان سدقة والثاني عشر كافي الشركة الميلة في جوازهافي العروض ان بند على الف متاعد بنصف متاعالاً خر ثم يعقد انهاؤهي معروفة والسالت عشر كاف الميقار ادت هي قالمهر من الزوج على انهاان خلصت من الولادة يعود الهرعاب فالحيد لذان يتبعه اشتأ مستورا عقدار المهرفاذاولات تنظر اليه فترده بخيار الزؤية وانعاتت فقديرئ الزوج وهكذافيهن لهدين وأراد المفرعلي لنه الدمات ببرا المديون والأفهوع لي الديقعل ذلك قال المالكم عبيني صداقك اليوم فانشطالق فالخيلة قيه ان تشترى منسه أو بالملفوفا عهرها ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهرولاحثث والرابنع عشر كافي البسع والشراء از ادبيت عواره على انه أن امكنه سلها والارداليس فالسيلة أن يقر المسترى ان ألب أنع باعها وهي في يدطا لم يقر بالغصب ولم تدكن فى بدالسائم ولولاذاك المكان للشترى حسل السائع عدلى تسليمها هكذا ذكر الخصاف رجه الله وعابوا علمه تعلم السكذب وكذلك عبب على الأمام الاعظم رجه الله في قوله اذا باعجبلي وخاف الشترى من البائع ان مدى حبلها وينقض البيع قال فالميسلة أن بامن البعائع بان يقر بان الحبل من عبده أومن فلان حتى لواذعام أتسمع واجيب عنهما بانه ايس امر ابالمكذب واعما المعسى انه لوفعل كذالسكان حكمه كذا اراد شراءشي وخاف ان يكون ألبائع قدماعة فاراد المشترى اندان استحق برجه عصلى البائع بضعف الثمن ويكون حلالاله فالحيلة التيبيدخ له بضعف الشمن ثوبا كأثة دينار مثلاثم يشترى الدار عائة دينارو يدفع الثو بالمطالما تقاذا استعقت زجع بالماثتين ولواراد البيع بشرط البراءة من كل عبد وخاف من شافعي اعمن رحل غزيب ثم الغريب يبسع من المشترى الميدلة في بيسع جاريش يعتقها الشترى ان يقول ان اشتر بتهائهسي حرة فاذا اشتراها عتقت واذا اراد المشترى ان تخدمه زاد بعدموتي فتكون مدبرة ارادشراء اناذهب بالف وليس معه الاالنصف ويقده مامعه تم يستقرضه منه تم ينقده فلا يفسد بالتفرق بعدداك لم برغب في القرص الابر بع فالحياة أن يشترى مندشيأ قابلا بقدر من اده من الربح تهيستغرض اذا ارا دالسائعان

لا يخاصمه المشترى بعيب يأمره البائعان يقول ان خاصمتك في عيب فهوصد قة وان اراد البائع اللارجع عليه الشترى اذا استعق فالميلة الايقر الشترى بانه باعدمن البائع (الخامس عشر) في الاستبراء المولة في عدم از ومه ان بروجها البائع اولا عن ليس تعته حرة ثميبيعها ويقبضها ثميطاقها قبل الدخول بهاولوطلقها قبل القبض وحساعملي الاصعراو بزوجها الشترى قبل القبض كذلك ثم يقبضها فيطلقوا ولوخاف انلا يطلقها يععل امرها بيده كلماشاه واغا فلنا كلماشاء لئلايقتصر على انجلس أويتز وجها الشترى قبله ثم يشتربها وبقيضها واختلفوا في كراهية الميلة لاسقاط الاستبرا السادس عشر ) في المذاينات الحيلة في ابراء المديون ابراء وإطلاأوتأجيله كذلك أوصفه كذلك ان يقر الداين بالدين لرجل يثق بهو يشهدان اسمه كانعار يةو بوكله بقبضه ثم يذهبا الى القياضي ويقول المقرله اله كان لى باسم هذا الرجل على فلان كذاوكذا فيقرله بذلك فيقول المقرله للقياضي أمنع هدذا المقر من قبض المال وان بعدث فيه حدثا أوا هر عليه في ذلك فيصعر القياضي عليه و بمنعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثمابرأ أواجل أوصالح كان باط لاواغا احتيالي حرالقاضي لان المقرهوالذى علك القبض فلاتفيد الحيلة فتنبه فانه يغفسل منه تمقال النصاف رحمه الله تعالى بعددة وقال أبوحنيفة رخسه الله تعالى يجوز قيض الذى كان باسمه المال بعيداقراره وتأحيله وابراثه وهبته لانه لابرى الحرجائز الحيلة في تحول الدين لغسر الطالب أما الاقرار كاسبق أوالحوالة أوان بيسعرجل من الطالب شيأ بالهعلى فلان أو يصالح عماعيلي المطاوب بعبده فيكون الدين اصاحب العبد اذاأرا دالمديون التأجيل وخاف ان الدائن ان أجله يكون وكملافى البيع فليصح تأجمله بعدالعقد فالحسلة انيقران المال حسن وجب كان وعدالي وقت كذا اذا أراد أحد الشريكين في دين أن يؤجل تصيبه وأبي الا خولم يجز الابرضاء فالميلة ان يقر ان حصته من الدين حين وجب كان مؤحد لالى كذاواذا أراد الديون التأجيل وخاف ان يكون الطالب أقر بالدين لغيره وأخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان يضمن الطالب للطاوب ماندر كهمن درك ماقبله من اقر ارتجمته وهيسة وثو كمل وعلسك وحدث أحدثه ببطل به التاحيل الذي استعقه فهوضا من حتى يخلصه من ذلك أو بردعامه مايلزمه فاذا احتال بهذا ثمظهرانه أقر بالمال قبل التاجيل وأخذا لمال منه كان لهدق الرجو ععلى الطالب فيكون عليه الى اجله وحيلة أخوى ان يقرا اطالب بقيض الدين بتاريخ معين ثم يقر المطاوب بعده بيوم عمل الدين الطالب مؤج الافاذ اخاف كل من صاحبه أحضر الشهود وقال لاتشهد واعلينا ألابع مقراءة الكتابين فاذا أقراح منأوا متنع الآخر لاتشهدوا على المقرونظرفيه غانالشاهدان يشهذوان قالله القرلاتشهدوجوابه ان محله فيما اذالم يقلله المقرله لاتشهد على المقرأ مااذا فالله لا تسعه الشهادة الحيلة ف تاجيل الدين بعدموت من عليه الدس فانه لا رصوا تفافاعلى الاصفران يقر الوارث بانه طهن ماعلى الميت ف حساته مؤجلاالي كذاو يصدقه الطالب انه كان مؤجلاعليم مماويقر الطالب بان الميت لميترك شياوالا فقدحل الدين عوته فيؤمر الوارث بالبيسع لقضاء الدين وهذاعلى ظاهرالرواية من ان الدين اذا حل عوت المديون لا يعل على كفيله (المابع عشر) في الاجارات اشتراط الرمة على المستاج يفسدها والحيلة ان ينظر الى قدرما يحتاج البه فيضم الى الاجرة ثم يامره المؤجو بصرفه البها فيكون المستاجر وكبلا بالانفاق فإن ادعى المستاج الأنفاق لم يقبل منه

الابحية ولوأشهدله المؤجران فولهمقبول بلاجبة لم تقبل الابها والحيلة ان يجل المستاجرله قدرا ارمة ويدفعه الى المؤجر شم الوجريدفعه الى المستأجر ويامن وبالانفاق في المرمة فيقبل بلا بيان أويجعل قدرهافي يدعدل ولواستاجرعرصة باجرة معينة وأذن لهرب العين بالبناء فيما من الاجرجازواذاا تفقى فالبناء استوجب عليه قدرما أنفق فيلتقيان قصاصا ويترادان الفضلان كانوالينا اللؤجر ولوأمه وبالبناء فغط فبني اختلفوا قيل للآجر وقيل للستاجر الميلة فيجوازاجارة الارض المشغولة بالزرعان يبيع الزرعمن المستاجراولا تميؤ اجرهوقيده بهضهم بااذاكان بسعرغبة أمااذاكان بسع هزل وتلجئة فلالبقائه على ملك الباع وعلامة الرغبةان يكون بقيمته أوباكثرأ وينقصان يسير اشتراط خراج الارض على الستاجر غيرجائز كاشتراط المرمة والحملة ان يزيدف الاجرة بقدره ثم يأذنه بصرفه وليهما تقدم في المرمة اشتراط العلف أوطمام الغلام على المستاجر غيرجائز والحيالة ماتقدم في المرمة الاجارة تنفسخ بموت أحدهماواذا أرادالمستاجران لاننفسخ بموت المؤجر يقررا لمؤجر يانها للستأجر غشر سنين بزرع فيراماشاء وماخرج فهوله أويقر بانه آجره الرجل من المسلين أو يقرالمستاجر بانه استاجرهالرجال من المسلين فلاتبط العوت احد محاواذا كان في الارض عسين نفط اوقبرفارادان يكون للستاجر يقرر بهاانم الاستاجر عشر سنين ولهحق الانتفاع عشرسنين فجوز اذا آجرارضه وفيهانخل فارادان يسلم التمر للستاجر يدفع النخيل الى المستاجر معاملة على ان يكون لرب المال جزمهن القدمن التمرة والباقى للستاجر والشامن عشر كه في متع الدعوى اذا ادعى عليه مشياباط النفا لحيلة لمنع اليمين ان يقربه لأنه الصغيرا ولاحنى وفى الثاني اختلاف اويعيره الغيره خفية فيعرضه المستعير للبيسع فنساومه المدعى فتبطل دعواه ولوادعى عدم العلمبه ولوصب غالثوب فساومه بطلت ولوقال لم أعلماه يتبع المذع عليه عريثق به تهيه بالدعى تميس تحقه الشترى بالبينسة والتاسع عشركه في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل بالمعين لنفسه ان يشتريه بخلاف جنس ماامر به اوبا كثرعما امريه اويصر حالشراء لنفسه بحضرة موكله اوبو كلف شرائه الحيسلة في صعة ابراء الوكيل عن الثمن اتفاقا ان يد فعله الوكيل قدر الثمن ثم يدفع الشمترى الثمن له اراد الوكيل انهاذا ارسل المتاع لأوكل لايضمن فالحيلة ان ياذن له في عشمه وكذالواراد الايداع يستاذنه او برسله الوكيل معاجيراه لان الاجير الواحد من عياله او يرفع الوكيل الامرالي القاضى فياذنه في ارساله المجاروا المشرون عنى الشفعة الميلة انهب الدارمن المشدترى ثمه يوهب قدرالثمن وكذا الصدقة اويقرلمن ارادشرا هاجا ثم يقرالا خرله بقسدر تمهاا و يتصدق عليمه بجزء عمايلي دارالجار بطريقه ثميبيعه الساقي والمادى والعشرون في الصلح مات وترك الناوزوجة ودارافادع وجل الدارفصالحاء علىمال فانصالحاه علىغير اقر أرفالال عليهما اثمانا والدار بينهما اثمانا والافالمال عليهما نصفان كالدارفا لحيسلة في جعل الاقرار لغيره انبصالح اجنبي عنهماعلى اقرار على انيسلم لها الثمن وله سبعة اويقر المدعى بان أالثمن والباق الرب فوالثانى والعشرون كفى المكفالة فوالنالث والعشرون فى الحوالة الميلة في عدم الرجو عاذا افلس المحال عليه اومات مفلسا ان يكتب ان الحوالة على فلان مجهول والميلة في عدم براءة المحيسل ان يضمن المحال عليه والرابع والعشرون فالرهن الميلة في جوازرهن المشاع ان يديد ع منه النصف بالميارة م يرهنه النصف أم يفسخ البسع الميلة في جوازات هاع الرسن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا يبطل بالمارية ويبطل بالا حارة لسكن يخرج على الضمان ما دام مستعملاله فاذا فرغ عاد الضمان الميلة في اثبات الرهم عند دالقاضي في غيب الراهنية الراهن ان يعرب ما انسان فيد فعه بانه رهن عنده و يشبت في قضى القياضي بالرهنية ودفع المنصومة في الحامس والعشرون في في الوصايا الوصية لا تقبل التخصيص بنوع و مكان وزمان فإذا خصص زيدا بمصروع را بالشام وارادان ينفرد كل فالحيلة ان يشترط لما يوكل و يعمل برايه او يشترط المالة في ان القياضي يعزل كل فالحيلة ان يشترط الميلة في ان القياضي يعزل الوصي عزل نفسه مني شاءان يشترطه الموصي وقت الإيصاء الحيلة في ان القياضي يعزل وصي الميث ان يعرف الله سعانه وتعملك وصي الميث ان يعرف النه سعانه وتعملك الميث الميث الميثر الميثر

﴿ مَا عَن النَّا مس من الإشباه والنظائر ويتاوه الفن السادس منَّه وهوفن الفروق ﴾ ومن النسباه والنظائر ؟

فيسم الله الرحن الرحيم

الحمدية وسالام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذا هوالف السادس من كاب الاشباه والنظا أروه وفن الفروق ذكرت فيهامن كل باب شيأج عمامن فر وق الامام المكراييسي النظا أروه وفن الفروق ذكرت فيهامن كل باب شياج عمامن فر

﴿ كَابِ الصلاة وفيها بعض مسائل الطهارة ﴿

البعرةان مقطت في البيرلا تنجس الماء ونصفها ينجسه والفرق أن المعرفا داسية طرت في السروعلما -لدة تمنع من الشيوع ولا كذلك النصف وفي المحلب على هذا الغياس لايجب عليهان بوضئ امرأته المريضة بخلاف عيده وأمته والفرق ان العيد مدامكه فيج عليه اصلاحه لاالمرأة لاينز حماء البشر كلمبالفارة وينز حمن ذنبها والفرق ان الدم ضربحمن ذنبافينز مالكل له ولونظر الصلى الى المعمق وقرأمنه فسدت صلائه لا الى فرج امرأة بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيمالا الشاني قال الامام بعدشهركنت مجوسيا فلااعادة عاميم ولوقال صليت الاوضو أوفى ثوب نجس أعادوا ان كان متيقا والفرق ان أخياره الاول مستنكر بعيد والشانى محتمل أتيمت عدشروعه متنضلالا يقطعها ومفسترضا يقطعها ولايأ ثم والفرق ان الثاني لاصلاحها لا الاولسؤر الفارة نجس لا يولم الاصرورة وجد ميتانى دارالمرب معهز ناروق حجره مصحبف يصلى عليه وفيدارا لاسلام لالانه في دارالمرب قدلا عد أمانا الابه بخلافه في دار الاسلام ﴿ كَابِ الْرَكَاهُ ﴾ محو زتفغملها عن نصب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تعيل العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق انه فيما تعميل بعدوجود السبب وفيه قبله الوكيل يدفعها لهدفعها لقرا بته ونفسه و بالبسع لابعوز والفرق انمبني الصدقة على المسامحة والمعاوضة على المضايقة شك في أدائها وال المول أداهاوفي أداءالصلاة بمدالوقت لاوالفرق انجيع العمر وقتهافهمي كالصلاة اذا شان في أدائها في الوقت اشترى زعفر انا لجعله على كماك التعارة لاز كوة فيسه ولوكان سمسما وحبت والفرقان الاول مستهلك دون الشاف والملح والخطب الطباخ والخرص والصابون للقصاروالشب والفرظ للدباغ كالزعف رانوالم صفروالزعفران الصباغ كالسمسم والفرق تذرصوم يوم بن في يوم لا يلزمه الاواحد ولونذر ﴿ كارالصوم ﴾

ختين في سنة لزمتاه والفرق امكان حتين فيها منفسه وبالنائب بخلافة داق في رمضان من الملح قليلا كفرولو كثيرالالان قليله نافع وكثيره مضروقضي وكفر بابتلاع يبمسمة من خاز جلا أن مضفه الانها تتلاشى بالضغدون الابتلاع ﴿ كَابِ الْجِهِ لورى الجمرة بالبعرجاز وبالجواهر لالانفى الاول استخفافا بالشميطان وفي الساني اعزازه لودل المحرم على قتل صيدارمه الجزاء ولودل على قتل مسلم لاوالفرق أن الاول مخظورا واسمه والثانى محظور بكل ال ولوغلطوافى وقت الوقوف الأعادة وفى الصوم والاضهية أعادوا والفرق انتداركه في الج متعذروفي غيره متيسر أعتق العبد بعد حجه بجلاسلام ولواستغنى الفق مركفاه والفرق انعقادا لسبف فحق الفقيردون العبدوالصي كالعبدوالاعي والزمن والمرأة بلامحرم كالفقير ﴿ كتاب الناحاح ﴾ النكاح بثيث بدون الدعوى كالطلاق والملك مالبيدع ونحوه لاوالفرق ان النكاح فيهحق الله تعالى لان الحل والحرمة حقه سيحانه وتعالى بخلاف الماك لأنه حق العبد اللاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر مالغة لا تبض ماوهبه الزوج لها ولوقبض لها كان له الاسترداد والفرق الماتستحي من قبيض صداقها فكان اذنادلالة بخلافها في الموهوب لومس امرأة بشهوة حرم أصولها وفروعها ان لم ينزل وان انزل لا لان الاول داع الجمأع فاقيم مقامه بخلافه في الثاني مس الدير يوجب حمة المصاهرة لاجاعه لان الاول داع الى الولد لا الشائي تز وج امة على ان كل ولد تلده حو صع النكاح والشرط ولواشتراها كذاك فسدلان الثاني يفسده الشرط لاالاول المالة الطلاق المالة المالية المراتى وقع ان نوى ولوز ادوالله لاوان نوى لاحتمال الاول الانشاء وفي الشاني تمحض للاخبار يحسل وطيء المطلقة رجعيالا السفر بهاو القرق ان الوطى، رجعة بخدلاف السافرة تقب يل ابن الزوج العمتدة عن بائن لا يحر مهاولها النفقة وعال قيام الذكاح بخدلافه لعدم مصادفته النكاح فى الارل بخدلافه فى الثانى انت طالق اندخلت الدارعشراف دخلت لايقه عشئ حتى تدخل عشراو لوقال انت طالق ان دخلت الدار ثلاثا فدخلت من ق وقع الثلاث لأن العدد في الاول لا يصلح الطلق ويصلح للدخول بخلاف فالشأني للوكل عزل وكيله بألط الاق ولووكلها بط لاقها الالانه تمليك لهما يقم الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخسلاف البيسع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلكمتعلة ية بالالفاظ بالرضى بخلاف الثانية ﴿ كَتَابِ المِتَاقِ ﴾ ﴿ لُواضافه الى فرجه عتق لا الى ذكر ولان الأول يعمر بهءن أأكل بخلاف الشاني ولوقال عتقك على وأجب لا يعتق بخلاف طلاقات على واجبلان الاول يوصف بهدون الشاني ولوقال كل عبداشتر به فهوح فاشتراه فاسدائم صديحا لايمتق وفي النكاح تطلق لانحلال اليمين في الاول بالفاسد بخلاف الثاني اعتق احد لان البيان ولجب فيهما فكان متعينا اقامة له والله اعلى الصواب ﴿ الفن السابع من الاشداء والنظائر ﴾

﴿بسم الله الرحن الرحيم ﴾ المعالمة والمنطقة والفن السابع من الاشباه والنظائر وبه عمامه وهوف المسلمة والنظائر وبه عمامه وهوف المسلمة والمركة بالمعالمة والمعالمة والمركة وا

الفتاوى وطالعت مناقب السكردرى مرارا وطبقات عبد القادرلكني اختصرت في هذا الكراس متهاالزيدة مقتصراغالباعلى مأاشتمل على احكام لماجلس أبويوسف رجمه الله تعالى التدريس من غيراعلام الى حنيفة رجه الله فارسل اليه الوحنيفة رجه الله رجلا فسألهعن خسمسائل الاولىقصار جدالثوب وجاءبه مقصوراهل يستحق الاجرام لافاجاب أبو يوسف رجه الله يستحق الاجرفق الله الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطات ثم قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجعود استحق والالا الثنانية هل الدخول في الصلاة بالفرض أم بالسنة فقال بالفرض فقال اخطات فقال بالسنة فقال اخطات فتحرابو بوسف رجمه الله فقال الرجمل بهم الان النه عليه فرض ورفع المدين سنة الثالثة طيرسقط في قدرعلى النارفيه لمرمن قهل يؤكلان أملافقال يؤكل فطاه فقاللا يؤكل نخطاه غمقال انكان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل وترمى المرقة والايرمى الكل الرابعة مسلم لهزوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في اى المقابر فقيال ابو يوسف رجه الله في مقابر المسلين نغطاه فقيال في مقابر اهل الذمة فخطاه فتحير ابو بوسف ففيال تدفن في مقابر البهود والكن يحول وجههاعن القبلة حتى يكون وجه الولدالي الفبلة لان الولد في البطن يصكون وجهه الىظهرامه الخامسة أم ولدارجل تزوجت بغيراذن مولاها فات الولى هل تجب العدة من المولى فقال تجب فغطاه عمقال لا تعب فغطاه عمقال الرجل ان كان الزوج دخل ما لاتجب والاوجبت فعلم ابو يوسف تقصيره فعادالي ابي حنيفة رجه الله فقال تزبيت قبل ان تعمر م كذا في اجارات الفيض وفي مناقب الكردري ان سبب انفراده اله من ضمرضا شديدا فعاده الامام وقال لقد كنتآماك بعدى للسلين ولتن اصبت ليموت عمل كثير فالما برااعجب فسه وعقدله مجلس الامالي وقال له حين جاء ماجاء بك الامستلة القصارسيحان الله من رجل يتكام في دين الله و يعقد مجلسالا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن اله يستغني عن التعلم فليبك على نفسه انتهى وفال في آخر الحاوى الحصيرى مسئلة جليلة في ان المبيع علافه البيع او بعدد قال ابوالقاسم الصفار رجه الله جرى الكارم بين سفيان وبشر في المقود مق عملك المالك م معها أو بعدها قال آل الامر الى انقال سفيان ارايت لوان زجاجة سقطت فانكمرت كانال كسرمع ملافاتها الارض اوقبلها اوبعدها اوانالله تعالى خلق نارا في قطنة فاحترقت امع الخلق احترقت اوقباله و بعدة وقد قال غيرسفيان وهوالصعيم عنذا كثرامع اساان الملكف البيع يقعمعه لابعده فيقع البيع والملك جمعا منغيرتقدم ولاتاخرلان البيع عقدمبادلة ومعاوضة فعب ان يقع اللك في الطرفين معا وكذاال كالام في سائر العقود من النكاح والخاع وغيرها من عقود البادلات الى آخر ماذكره وفى مناقب الكردرى قال الامام الاعظم رجه الله خدعتني امراة وفقهة ني امراة وزهدتني امراة امالاولى قال كنت مجتازا فاشارت الى امراة الى شئ مطروح فى الطريق فتوهمت الماخرساء وان الشئ لها فلما رفعته اليهافالت احفظه حتى تسله لصاحبه الشانية سألذى امرأةعن مسئلة في الميض فإ اعرفها ففالت قولا تعلت الفقيه من أجله الثالثية من رت بعض الطرقات فقالت امرأة هذاالذي يصلى الفعر بوضوء العشاء فتعمدت دلك حتى صار دأبى وسئل الامام رجه الله تعالى عن قال لا ارجوالجنة ولا اخاف النارولا اخاف الله تعالى وآكل الميتة واصلي بلاقراءة وبلاركوع وسجودوا شهديما لماره وابغض الحق واحب

الفتنة فقال اصابه أصهذا الزحل مشكل فقال الامام هذا الرحل رحوالله لاالخنة ويخماف الله لاالنار ولايخاف الظلمن الله تعمالي في عمذابه وياكل السمك والجراد ويصلي على الجنازة ويشهد بالتوحسدو يبغض الوت وهوحق وبحب المال والولدوها فتنة فقام السائل وقبل رأسه وقال اشهددا نكالعالم وعاءا تتهى وفى آخر فتاوى الظهير ية سَتُل الشَّيخ الامام ابويكر مجدين الفضل عن يقول إنالا اخاف النبار ولا ارجوالحنة وإنما اخاف الله تعالى وارحوه فقال قولهاني لااخاف النبار ولاارحو الجنة غلط فان الله تعيالي خوف عباده بالنار بقوله تعمالي (فاتقوا النارالتي اعد ثلا كافرين) ومن قيم ل له خف مما خوفك الله تعمالي فقال لااخاف ردالذلك كفرانتهي وفىمناقب الكردرى قدم قدادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال ساوني عن الفق م فقال الامام ما تقول في امن أة المفقود فقال قول عررضي الله تعالى عنه نتربص اربع سنين شم تعتدعه دة الوفاة وتتزوج بما شاءت قال فان جاءزوجها الاول وقال تزوجت واناحىوقال الثباني تزوجتي وللذزوج امهمه ايلاعن نغضب قتادة وفال لااجيبكم بشئ قال الامامخر جنامع جادنشيه مالاعش واعوز الماءلصلاة الغرب فافتي جاد مالتيم الاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وحدالما هو الايتمم ففعلت فوجد فى آخر الوقت وهذه أول مسئلة خالف فيها استاذه وكان للامام جارة لها غلام أصاب مثها دون الفرج فبلت فقال اهاهاله كيف تلدوهي بكر فقال هل لها حد تثق به قالواعتما فقال تهب الغلام منهاغ تزوجهامنه فاذااز العذرتهاردت الغلام المافسطل النكاح وخرج الامام الى بستان فلمارجه عم اصحابه اذهو بابنابي ليلي راكبا عملي بغلته فتساير افراعلي نسوة يغنين فسكتن فقال الامام احنستن فغظرا بن الى لملى في قه طره فوحد قضمة فهاشهادته فذعاء لشهدفي تلك القضية فلاشهداسقط شهادته وقال قلت للغنيات احسنتن فقال متي قلت ذلك دين سكتن ام حين كن يغذين فالحدين سكتن فال اردت بذلك احسنتن بالسكوت فأمضى شهادته وكان أبوحنيفة رجه الله تعمالي فى وليمة في الكوقة وفيما العلماء والاشراف وقدزوج صاحبها ابنيه من اختين فغاطت النساء فزفت كل بنت الى غيرز وحها ودخلها فافتي سفدان بقضاءعلى رضي اللهء نسه على كل منهما المهروتر جمع كل الى زوجها فسثل الامام فقال على الغلامين فاني بهما فقال اليحب كل منكما ان يكون المصاب عنده قالانهم فقال اسكل منهماطلق التي عنداخيك ففعل عمامي بتجديدا انسكاح فقام سفيان فقبل بين عيثيه وحكى الخطيب الخوارزي ان كاب الروم ارسل الى الخليفة مالاجزيلا عملى ندرسوله وامره أن يسال الملاءعن ثلاث مسائل فان هدم اجابوك الذل فم المال وان لمعسوك فاطلب من المسلين الخراج فسال العلماء فلم يات احديما فيسهم قنع وكان الامام ا ذذاك صيراحاضرامع ابيه قاستاذنه فىجواب الرومي فلم ياذن لهفقام واستاذن من الخليفة فاذن لهوكان الرومي على المنبرفق الداء اسائل أنت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكافي المنبر فنزل الرومي وضعد أبوحنية فمرجه الله تعالى فقال سل نقال أي شئ كان قبل الله تعالى قال هل تعرف المدد قال نعم قال ماقبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شئ قال اذالم يكن قبل الواحد المجازى اللفظي شيء فكيف بكون قبل الواحدا لخقيق فقال الروى في اىجهة وجهالله تعالى قال إذا أوقدت السراج فالى الحاجه بؤره قال ذاك بؤر يستوى فيه الجهات الاربع فقال إذا كان النورانج ازى المتفاد الزائل لاوحة له إلى جهة فنورْ خالق المهوات والارضّ

البافي الدائم المفيض كيف يكون له جهلة فالرارمي بماذا يشتغل وجه الله تعالى قال اذا كانعلى المنبرمشيه مثلك نزله واذا كان على الارض موحد مثلى رفعه \* كل يوم هوفى شان فترك المال وعادالى الروم احتاج الامام الى الماء في طريق الماج نساوم اعرابيا قربة ماء فلم يبعه الا مجمسة در اهم فاشتراه بهائم قال له كيف انت بانسويق فقال ارنده فوضعه بين مديه فاكلمااراد وعطش فطلب الماءفلم بعطه حتى اشترى منه شرية بخمسة دراهم ووصية الامام الاعظم للابي بوسف رجه الله بعد أن ظهر له منه الرشدوح سن السرة والاقبال على الناس فقالله بايعقوب وقر السلطان وعظم منزلته وابالثوالمكذب بين مديه والدخول عليه في كل وقت مالم يدعك لا حدة علية فانك اذا إكثرت البدة الاختلاف تهاون بك وصغرت متزلتك منده فكن منه كانت من النار تنتفع وتقياعه دولاندن منما فان السلطان لايرى لاحدمايري لنفسه واباك وكثرة السكلام بين بديه فانه ماخذعليك ماقلته ايرى من نفسه بينييي خاشميته انهاعلم منك وانه يخطئك فتصغرفي اعين قوممه ولتكن اذادخلت علمه تبرف قدرك وقدرغيرك ولاتدخل عليمه وعنده من اهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت ادون الامنه لعلك تترفع عليه فيضرك وانكنت اعلم منه لعلك تحط عنه فتسقط بذلكمن عين السلطان واذاعرض عليك شيئامن اعاله فلا تقبل منه الابعدان تعلم انه برضاك ويرضى مذهبك في العلم والقضايا كيلاتحتاج الى ارتكاب مذهب غيرك في المرا مولاتواصل أولياء السلطان وحاشيته بل تقرب المه فقط وتماعد عن حاشيته ليكون مجذك وجاهك بافياولاتتبكام بين بدى العامة الاعاتسال عنه داياك والكلام فى العامة والصار الاعا يرجعالى العلم كيلابوقف على حبك ورغبتك في المال فانهم يسيؤن الظن بك ويعتقدون مماك الى اخذ الرشوة منهم ولاتفنعك ولا تتبسم بين بدى العامة ولا تحرر الخروج الى الإسواق ولاتسكام المراهق بنفائهم فتنة ولاباس أن تسكلم الاطفال وغسم رؤسهم ولاغش فى قارعة الطريق مع الشايخ والعامة فانك ان قدمتهم ازدرى ذلك بعلك وان اخرتهم أزدرى بكمن حيث انه اسن منك فان النبي صلى الله عليه وسلم عال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس مناولا تقعد على قوارع المريق فاذا دعالة ذلك فاقعد في المسحد ولاتا كل في الاسواق والمساجدولاتشرب من السقايات ولامن الدى السقائين ولا تقعد على الحوانيت ولاتلس الديباج والمسلى وانواع الابر قسم فان ذلك يفضى الى الرعونة ولاتكثر السكارم في بيتكم امرأتك في الفراش الاوقت حاجة لله اليما بقدر ذلك ولا تسكثر اسها ومسها ولا تقريم الآ بذكر الله تعالى ولا تشكام بامر نساء الغسير بين يدم اولا بامر الجوارى فانها تندسط السك في كالرمك ولعلك اذا تـ كامت عن غيرها أكامت عن الرجال الاجانب ولا تتز وج امرأة كان لمابعل اواب اوام او بنت ان قدرت الابشرط ان لايدخل عليما احدمن اقار بها فان المرأة اذا كانتذاب مال يدعى ابوها انجيع مالحاله وانه عارية في يدها ولا تدخل بيت المهاما قدرت واباكان ترضى انتزف في بيت الويمافانهم بأخذون اموالك ويطمعون فيها غاية الطمع والاك وان تتزوج بذات البنين والبنات فانها تدخر جيع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الوادا عزعليها منك ولا تجمع بين اص أتين في د أرواحدة ولا تنز و ج الابعد أن تعلم انك تقدر على القيام بحميه عدوا تجهاراطلب العدلم أولاهم اجمع المال من المدلال مع تزوج فانكان طلبت المال فوقت التقل عجزت عن طلب العدلم ودعاك المال الى شراء الجواري

والغلمان وتشتغل بالدنيا والنساء قبل تعصيل العلم فيضيع وقتك ويجتمع عليك الوادويكثر عمالك فتحتاج الى القيام عصالهم وتترك العلم واشتغل بالعلم في عنفوان شيابك ووقت قراغ قليك وخاطرك ثماشتغل والمال المحتمع عندك فان كثرة الولدوالعمال بشوش المالفاذا جعث المال فتروج وعلمك بتقوى الله تعالى وإداء الامانة والنصحة لجمدع الخاصة والعامة ولاتستخف بالناس ووقر نفسك ووقرهم ولاتكثر معاشرتهم الابعدان بعاشروك وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فأنه ان كان من اهله اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهله احبك واياك وان تسكام العيامة بأمس الدين في السكارم فانهم قوم يقلدونك فيشتسغ اون بذلك ومن جاءك يستفتيك فى المسائل فلا تعب الاعن سؤاله ولا تضم اليه مغيره فأنه يشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت عشرسنين بلاكسب ولاقوة فلاتعرض عن العلف الثادااعرضت عنه كانت مشيتك صنكا وأقبل على متفقهيك كانك اتخذت كل والحسد منهم ابنا وولدا لتزيدهم رغبة في العلم ومن اقشك من العلمة والسوقة فلاتنا قشه فانه يذهب ماء وجهلك ولاتعتشم من احدعن فذكر الحق وان كان سلطانا ولاترض لنفسك من العبادات الاماكثر ممايفه غيرك ويتعاطاها فالعامة اذالم يروامنك الإقبال عليهابا كثرهما يفعلون اعتقدوا فيك قلة الرغية واعتقد واانعلك لاينفعك الامانفعهم الجهل الذي همم فيه واذا دخلت بلدة فيم الهل الملم فلا تتخذها النفسك بلكن كواحدامن اهلهم ليعلوا انك لا تقصد جاههم والابخر حون عليك باجعهم ويطعنون في مذهبك والعامة يخرجون عليك وينظر ون الدك اعينهم فتصبر مطعونا عندهم بلافائدة وان استفتوك في المسائل فلاتنا قشهم في المناظرة والمطارحات ولائذ كرلهم شيئا الاعن دليل واضم ولانطعن فى اساتذتهم فانهم يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في سرك كانت له في علانيتك ولا تصلح امر العلم الابعدان تجمل سره كملانيته واذا أولاك السلطان علالا يضطح اك فلا تقب لذلك منه الابمدان تعلم أنه اغايوليك ذلك الالعلمك واياك وأن تتكامى مجلس ألنظر على خوف فان ذلك يورث الخلل في الاحاطمة والمكل في اللسان واياك ان تكثر الضحك فانه يم بت القلب ولاتمس الاعلى طمانينة ولاتكن بمجولافى الامور ومن دعاك من خلفك فلاتجبه فان البهائم تنادى من خلفها واذات كامت فلاتكاثر صياحك ولاتر فعصوتك واتخذان فسك السكون وقلة الحركة عادة كى يتحقق عند الناس ثباتك واكثرذ كر الله تعالى فيمايين الناس ليتعلوا ذلك منك واتخذ لنفسك ورداخلف الصلاة تقرأفيما القرآن وتذكر الله تعالى وتشكره على مااود عكمن الصبرواولاك منالنعم واتخذلنفسك بإمامعدودةمن كلشهرتصوم فيواليفندي غميرك بك وراقب نفسك وحافظ على الغمير لتنتفع من دنياك وآخرتك بعلمك ولاتشتر بنفسك ولاتبع بل اتخذاك غلاما مصلحاية وم باشسغالك وتعتمد عليه في امورك ولا تطمئن الى دنياك وألى ماانت فيه فأن الله تعمالي سائلك عن جيم ذلك ولاتشتر الغلمان الردان ولا تظهر من نفسك الثقربالى السلطان وان قربك فانه ترفع البسك الحوائيج فان قت اهانك وان لم تقم اعابك ولانتب الناسف خطاياهم بل اتبع في صوابهم واذاعر فت انسانا بالشر فلاتذكره به بل اطلب منة خيرافاً ذكر وبه الافياب الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاد كر والناس كيلايته عوه ويحذروه وقال عليه السلام اذكروا الفاج بمافيه حتى يحذره النماس وانكان ذاجاه ومنزلة والذى ترى مند الخلل في الدين فاذ كر ذلك ولا تبال من عاهه عان الله تعمالي

معمنك وناصرك وناصر الدين فاذا فعلت ذلك مية هابوك ولم يتحاسرا ودعملي اظهار البدعة فى الدس وادار أيت من سلطانك مالا يوانق العلم فاذكر ذلك مطاعتك اياه فان مده اقوى من يدك تفول له انامط مع لك في الذي انت فيه سلط أن ومسلط على غير اني اذكر من سيرتك مالا يوافق العلم فأذا فعلت مع السلطان مرة كفاك لانك اذاواظبت عليه ودمت لعلهم يقهرونك فيكون فىذلك قع للدين فاذافعل ذلك من ةأومن تين ليعرف منك الجهدفى الدين والحرصف الامربالعروف فاذا فعل ذلكمن اخرى فادخل عليموحدك فى داره وانصعه في الدين وناظرهان كان مبتدعا وان كان ساطانا فأد كراه ما يحضرك من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلفان قبل منك والافاسال الله تعالى ان يحفظك منه واذكر الموتواستغفر للاستاذومن اخذت عنهم العطم وداوم على التلاوة واكثرمن زيارة القبور والشايخ والمواضع الماركة واقبل من العامة ما يعرضون عليك من روياهم في الذي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رؤيا الصالحير في المساجد والمنازل والقابر ولا تمبالس احداً من اهل الاهواءالا على سبيل الدعوة الى الدين ولات كثر اللعب والشم واذا اذن الوَّذن فتأهب لدخول المديحد كدلا تتقدم عليك المامة ولاتتحذدارك فى جوار الملطان ومارأ يتعلى جارك فاستره عليه ذانه امانة ولا نظهر اسرار الناس ومن استشارك في شي فاشر عليه إلا تعلم انه يقربك الى الله تعالى واقبل وصبتي هذه فانك تنتفع بها في اولاك واخراك انشاء الله تعالى وايالة والعفل فانه بمغض بهالمرء ولانك طماعا ولاكذا باولاصاحب تخليط بل احفظ مرؤتك فيالاموركاهاوالتسمن الثياب البيض في الاحوال كاها واظهر غناالقلب مظهرا من نفسك قلة الحرص والرغبة في الدنيا واظهر من نفسك الغناء ولا تظهر الفقر وأن كنت فقهرا وكن ذاهة فان من ضعفت همته ضعفت منزلته واذاه شيت في الطريق فلا تلتفت يمينا ولاشمالا بلداوم النظرالىالارض واذادخلت الجام فلاتساوالناسفى اجرة الجام والمجلس بلازجيم على ماتعطى العامة لتظهر مرؤتك بدنهم فيعظمونك ولاتسلم الامتعة الى الحائك وسائر الصناع بل اتخذ لنفسك ثقة يفعل ذلك ولا تما كس بالحبات والدوانيق ولا تزن الدراهم بل اغتمدعلي غيرك وحقر الدنيا المحفرة عنداهل العلم فانماعندالله خيرمنه أوول أمورك غديرك ليمك الانبال على العلم الدلك احفظ لحاجتك واياك ان تدكام المجانين ومن لايعرف المناظرة والحجة من اهل العلم والذين يطلمون الجاهو يستغر قون بذكر المسائل فيمما بين الناس فالم يطلبون تخصياك ولايبالون منكوان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم كبار فلاترفع عايهم مالم برف وك كيلايكه في بكم نهم اذية واذا كنت في قوم فلاتتقدم عليهم فى الصلاة مالم يقد ول على وجه التعظيم ولا تدخل الجام وقت الظهيرة والغداة ولاتخرج الى النظارات ولاتحضر فظالم السلاطين الااذاعر فت انك اذا قلت شمأ ينزلون على قولك بالحق قانهم ان قعلوا مالا يحل وانت عندهم ربما لاتملك منعهم ويظن النماس ان ذلك حتى المكوتك فيمانينهم وقت الاقدام عليه وايأك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان القاص لا يدله ان يكذب واذا اردت اتخاذ مجلس لاحد من أهل العلم فان كان مجلس تقمه فاحضر بنفشكواذ كرفيهما تعله كملا بفتراانا أستعضور لأفيظنون الهعلى صفةمن العلموليس هوعلى تلك الصفةوان كان يصطح للفنوى قاذكر منه ذلك والأفلاولا تقعد مدرس الاخر ومن دريك بل انرك عندة من العما بك ليخبرك بكمفية كالمه وكية عله

ولاتعضر مجالسالد كراومن بتخذيجاس عظانه اهك وتركيتك له بل وجده اهل محالتك العاملة كالمنطقة منى والمحالة وفوض أمن المنا كم الى خطيب ناحيتك وكذا المن معتملة الدين ولا تنسى من صالح دعائك واقبل هذه الموعظة منى والمحالة وكذا المحدد ومن ومن المسلمين انتهى وفي آخر تلقيح المحبوبي قال الحاكم الجليل نظرت المحدد المحدد المالي و فوادر ابن سماعة حتى انتقيت كناب المنتقى وقال حدين ابتلى المحدد المحدد والمالم متى اخفى علم المحدد المحدد والمحدد والمحد

وبسم الله الرحن الرحيم

يقول الفقير اسبر الذنوب رهين المساوى كثير العيوب مجود مجد التمدى الخطيب راجي عفو الملك الرقيب بسد جدالله على ماانعم والشكرلة على مامع وألهم والصلاة والسلام على من على الانساء تقدم المنزل عليه وعلك مالم تبكن تعلى قدم بعمد متولى السرائر طبيع كناب الاشباء والنظائر على مذهب الاعام الاعظم الى حنية \_ قالنعمان عليه من الله تترى مصائب المغفرة والرضوان لجامعه العلامة نسيع وحده بلاتزاع الفهامة فريدعصره ولادفاع زبن العابدين ابراهم المشتهر بابن تحيم المصرى الحناسفي ذى النا لميف المفيده سيماهذا الكناب الذى لميذج على منواله فهو كالدرة الفريده محلى بهوامش تكشفعن وجوه مخدراته اللئام وتقدر دأت الماطاق فيهمن غوامض الاحكام لحضرة ملتزمه العالم العلامه المرالحرالفهامه مولاناواستاذناالشخ مجدعلى الرافعي الطرابلسي الشامي العمرى المشهور بالولى لازال ملحوظا بالعناية حامد المولاء في البداية والنهايه وكان طبعه الفائق ووضعه الرائق عطبعة وأدى النيل المصريه ذات الادوات الفائقة المرضه لازالت محة للناظرين محفوظة من مكرالما كزين وذلك في اواخ شهر رمضان المعظم سنة الف ومائتين وعمانية وتسعين منهجرة افضل الخلق وغاتم الانبياء والمرسلين صلى الله وسلعليه وآله والمنتمين اليمه مالاح بدرالقمام وفاح مسك الخنام امين امين امين امين 666

وهذاماة رظه العالم العامل والحهبذ القاضل حضرة الشريخ اجدوفا الرافعي مذيلا بتاريخ الطبغ هدا الكتاب جزاه الله جز

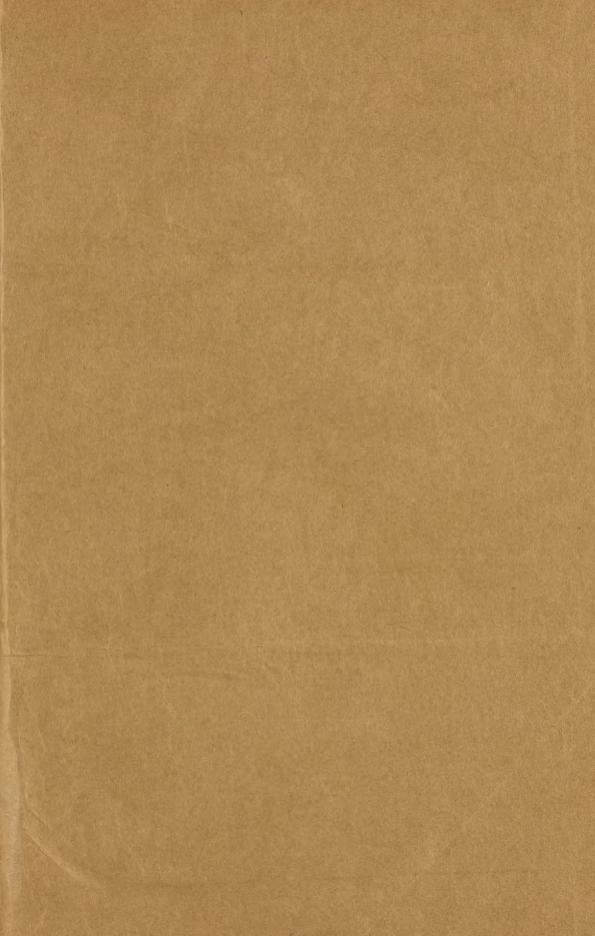
الدرتجاني في سعود المطالع \* فلاح لناحسنا بابه المطال الم الدوك الوضاح المرقب حجة \* عن المنهج الاستى باسها المطال الم الروضة الفتحاء قلدها الحبيا \* عقود درار الزهرمن كل بالم الغادة الحسناء عن صبح وجهها \* اماطت لناعنه ليالى البراقع تعمد اكتاب في الاصول طروسه \* سماوا لمباقى كالنحوم السواطع معانيه كالسخر الحلال لانها \* بهاطرب الانسان قار وسامع معانيه كالسخر الحلال لانها \* بهاطرب الانسان قار وسامع فسنزه به الابصار اذباء تزهمة \* وروح به الارواح من كل نافع وان شئت احياء القاوب فه الذمن \* بيان المعاني طرة والبحد الفي قدا بتهجت في الذه وسي وكيف لا \* وتأليف مولانا عجد رافعي همام حباه الله كل فضياة \* تولاه في طبع لنبل المنافع وايد من للخر كان وسيلة \* وصحه من كل خون ومانع وايد من للخر كان وسيلة \* وصحه من كل خون ومانع وايد من الفته انفع نافع

071 To 173 THE EFF 110

1594

diament

المرز الجنازة وال IF AFF ريك ... غراد و المعاردوو المعاردوو المعاردوو المعارد المعارد المعارد المعارد المعارد المعارد المعارد المعارد و المعارد المعار



Library of



Princeton University.

